

المكتبة الوطنية بدمشق

قانون  
أحكام العيشية  
العقوبات والإجراءات

دائرة  
القانون











الدكتور مأمون محمد سلامة  
استاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة

# قانون الأحكام العسكرية العقوبات و الإجراءات

ملزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي

مطبعة جامعة القاهرة  
والكتاب الجامعي  
١٩٨٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

« ربنا عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير »

قرآن كريم



# الباب الأول

## في التعريف بقانون العقوبات العسكرية

### الفصل الأول

#### وضع قانون العقوبات العسكري

#### بالنسبة لقانون العقوبات العام

١ - مقدمة تاريخية ؛ ٢ - قانون العقوبات العسكري المصري ؛  
٣ - التقسيمات المختلفة لقانون العقوبات ووضع قانون العقوبات العسكري  
فيها ؛ ٤ - قصور التقسيمات السابقة عن تحديد جوهر قانون العقوبات  
العسكري ؛ ٥ - الطبيعة الخاصة لقانون العقوبات العسكري ؛ ٦ - التفرقة  
بين القانون التكميلي والقانون الخاص وبين التشريع الخاص ؛ ٧ - مظاهر  
الطبيعة الخاصة للتشريع الجنائي العسكري ؛ ٨ - مصادر التشريع الجنائي  
العسكري ؛ ٩ - تعريف التشريع الجنائي العسكري ؛ ١٠ - علاقة التشريع  
الجنائي العسكري بقانون العقوبات العام . أولا : من حيث التجريم ؛  
١١ - علاقة التشريع الجنائي العسكري بقانون العقوبات العام . ثانيا : من  
حيث الاختصاص بالتطبيق ؛ ١٢ - قواعد تفسير قانون العقوبات العسكري -  
نقد الرأي القائل بالتفسير الغائي ، ١٣ - قواعد تفسير النصوص الجنائية .  
اولا : التفسير الغائي للنص ؛ ١٤ - ثانيا : خطر القياس في المواد  
الجنائية التجريبية ؛ ١٥ - خطر القياس في النصوص الاستثنائية ؛ ١٦ - نتائج  
تطبيق القواعد العامة في تفسير النصوص الجنائية على نصوص قانون  
العقوبات العسكري .

#### ١ - مقدمة تاريخية :

إن الطبيعة الخاصة بالقوات المسلحة والمستمدة من طبيعة الوظيفة المنوطة بها تقتضى بأن يكون لها نظام خاص يشمل جميع جوانب الحياة العسكرية ، فالدور الذى تسندته المجتمعات البشرية الى قواتها المسلحة من الحفاظ على كيان الجماعة والذود عنها حتى تستطيع تحقيق ماترمى اليه من تقدم يفرض نوعا خاصا من القواعد التى يخضع لها التنظيم العسكرى كى يضمن له تادية الدور المنوط به على الوجه الأكمل .

والواقع أن تكامل التنظيم العسكرى يقتضى أيضا وجود القواعد التى تحكم جميع جوانب الحياة العسكرية بما يتفق والدور الذى تقوم به . وهذا يحتم أن تنظم تلك القواعد ليس فقط الأفعال المشروعة التى تقع فى محيط الحياة العسكرية بل الأفعال غير المشروعة التى تصدر عن أفراد القوات المسلحة . ذلك أنه لو طبقنا على تلك الأفعال غير المشروعة القواعد العامة فى قانون العقوبات لربما قصرت عن تحقيق الغاية المبتهمة من التنظيم العسكرى ذاته والذى يتطلب قواعد خاصة فى العقاب والتجريم يتصف بصفات قد لا تتوافر فى قانون العقوبات العام . هذا فضلا عن أننا لو فعلنا ذلك لانتقت صفة التكامل الذى يجب أن يسم به النظام العسكرى الذى اقتضته ذات الوظيفة المنوطة بالقوات المسلحة والذى يكفل لها ضمان تاديتها على الوجه الأكمل .

وليس معنى ذلك عدم خضوع أفراد القوات المسلحة لقانون العقوبات العام ؛ كما أن هذا ليس مفاده تميز طائفة القوات المسلحة بقواعد خاصة بهم . فكما سنرى تفصيلا بعد ذلك كيف أن أفراد القوات المسلحة ملزمون بالقواعد الآمرة فى قانون العقوبات الى جانب قانون الأحكام العسكرية . كما سنرى أيضا أن قانون الأحكام العسكرية ليس قانون أشخاص وإنما هو قانون يعالج مصلحة أساسية معينة للجماعة وهى المصلحة العسكرية شأنه فى ذلك شأن القوانين الاقتصادية والضريبية مثلا التى تتناول بالحماية مصلحة معينة .

فاعتبارات المصلحة العسكرية للجماعة هى التى تقف دائما وراء التشريعات العسكرية فى الجماعات المتمدينة .

والواقع أن قانون العقوبات العسكري قد عرفته كثير من المجتمعات القديمة . فالواجبات العسكرية كانت تقابلها جزاءات خاصة تتفاوت في الشدة وفقا لمدى الاعتداد بالشرف العسكري لدى الأفراد الى الحد الذى نجد فيه العقوبة متمثلة في الجزاء المعنوى أو الأدبي فقط . وطبعاً أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون الشرف العسكري يمثل أعلى القيم التى تسود الجماعة وتتمثل بها ، وبالتالي فإن العقوبة قد تأخذ فقط صورة دمج الفرد بصفة الجبن وعدم الشرف .

وقد عرف القانون الرومانى قانون العقوبات العسكري الى جانب قانون العقوبات العام (١) . . وقد أعطى للأول مدلولاً علمياً وقانونياً باعتباره القانون الذى يتناول بالتجريم الأفعال التى لا تتفق والنظام العسكري ذاته . وقد كانت الجرائم الرئيسية في ذلك القانون هي أحداث العاهة بالنفس عمداً ، الهروب أثناء الخدمة ، الهروب من الجيش عموماً . والعقوبات التى عرفها القانون الرومانى لتلك الجرائم كانت في جوهرها معنوية أكثر منها مادية كالتنزيل في الرتبة والنقل الى مكان تعتبر الخدمة فيه أدنى في مرتبة الشرف من التى كان يعمل فيها المتهم (٢) .

وبالاحظ أن قانون العقوبات العسكري في تلك الفترة كان يعتبر قانوناً خاصاً بالنسبة لقانون العقوبات العام في ذات المعنى الذى يحمل عليه في عصرنا الحاضر . فقد كان يشتمل على جرائم من النوع العسكري البحت وما يقابلها من عقوبات لا يشتمل عليها قانون العقوبات العام . وكانت العلة من وجوده هي حفظ النظام العسكري داخل الجيش حتى يستطيع القيام بالهمة المنوطة به من الدفاع عن كيان الجماعة .

وفي العصور اللاحقة وخاصة تلك الحقبة التاريخية التى يطلق عليها عصر البربر لم يعرف قانون العقوبات العسكري بوصفه قانوناً خاصاً

---

(١) انظر الأصول التاريخية لقانون العقوبات العسكري

Manzini, Le più antiche leggi penali militari del medioevo italiano, in Scelta di scritti minori, UTET, 1959, p. 185 e seg; Manlio Lo Cascio, Diritto penale militare, Milano, Giuffrè 1958, p. 9 e seg.

Di Vico, Diritto penale militare, in Enciclopedia del diritto penale italiano, vol. II; Idem., Diritto penale comune di guerra, Roma, 1932, p. 2 e seg.

Manlio Lo Cascio, op. cit., p. 9.

(٢)

بانسبة لقانون العقوبات العام . حقا انه في قوانين العقوبات التي كانت سائدة في تلك الفترة وجدت النصوص الخاصة بجرائم عسكرية بحتة والجرائم المترتبة عليها في نفس قانون العقوبات العام . الا ان عدم تفريد قانون خاص بالجرائم العسكرية يرجع الى ما كانت عليه المجتمعات البشرية في تلك الفترة من التزاوج التام بين الحياة العسكرية والمدنية بسال أصبحت معه الجرائم والعقوبات تجمع بين صفتي الواجب العام والواجب العسكري في الوقت ذاته .

وفي العصور الوسطى عرفت المجتمعات البشرية أيضا قانون العقوبات لعسكري .

ولعل أهم ما صدر في هذا الخصوص هو القانون الذي أصدره لودفيكو الثاني ملك إيطاليا عام ١٦٦٦ والذي تضمن الى جانب النصوص المتعلقة بالتعبئة والتنظيم العسكري نصوصا أخرى جنائية .

والنصوص الجنائية التي تضمنها هذا القانون لم تقتض فقط عند حد وضع العقوبات المتعلقة بمخالفة نصوص التعبئة والتجنيد الإجباري . انما تضمنت الى جانب هذا تجريم أفعال أخرى وتقرير العقوبات المناسبة لها وذلك نسبنا لحركة الجيوش وقتئذ وحفظا للنظام بها (١) .

ويلاحظ أن نصوص هذا القانون كانت موجهة الى كافة Quiconque الا أن مضمون الأوامر والنواهي لم يكن يتصور معه ارتكاب الجريمة الا ممن هم أفراد في الجيش . وأهم الجرائم التي نص عليها في ذلك القانون هي السرقة والحرق والزنا والقتل لسبب آخر خلاف الحرب أو الدفاع الشرعي ، أو لأي سبب آخر من أسباب امتناع المسؤولية . ونظرا ان جميع تلك الجرائم ليست عسكرية بحتة ولكنها تحكمها قاعدة خاصة خلاف القاعدة القانونية العامة المتضمنة في قانون العقوبات العام . ولعل السبب في افراد ذلك النص الخاص بتلك الجرائم في قانون العقوبات العسكري هو ضمان الأمن والنظام في الجيش كما سنرى تفصيلا فيما بعد .

وفي عام ١١٥٦ م أصدر فردريك الأول قانونا للجرائم العسكرية أكثر تفصيلا وأدق تنظيما من القانون السابق . وقد تضمن هذا القانون نوعين

(١) انظر المراجع المشار اليها سابقا وخاصة مانزيني . ص ١٨٧ .



من القواعد الأولى تنظيمية تتعلق بمخالفة الأوامر والنواهي قليلة الأهمية وقد رتب عليها جزاءات عسكرية بحتة والثاني قواعد جنائية تتضمن تعداداً للجرائم والعقوبات الجنائية المقررة لها . كما نظم أيضاً الى جانب القواعد الموضوعية قواعد أخرى إجرائية تتعلق بالتحقيق والمحاكمة .

وجدير بالذكر أن هذا القانون رغم تعداده للجرائم التي تقع من العسكريين والعقوبات المقررة لها إلا أنه لم يشمل جميع الأفعال الجديرة بالعقاب . وليس معنى ذلك أن الجرائم التي لم يتناولها هذا القانون تعتبر أفعالاً مباحة بالنسبة لمرتكبيها من العسكريين ولكن تطبق بشأنها قواعد قانون العقوبات العام (١) . وأهم الجرائم التي جاءت بهذا القانون هي الجرح والضرب والقتل والسرقة بالاكرام واقتناء النساء والسرقة البسيطة .

غير أن قانون العقوبات العسكري حظي بعناية خاصة منذ الثورة الفرنسية (٢) التي تسند إليها الجذور التاريخية لقانون العقوبات العسكري في المعنى الدقيق . ذلك أن تلك الثورة قد أكدت ضرورة اعتبار الخدمة العسكرية ضريبة وطنية على كل فرد يقدمها للوطن وليست واجباً للطبقة المالكة كما كانت الفكرة السائدة من قبل .

وقد كانت أهم القوانين التي صدرت حينذاك قانون ٢٢ سبتمبر و ٢٩ أكتوبر سنة ١٧٩٠ والمتعلق بالقضاء العسكري ، وقانون العقوبات العسكري الصادر في ١٢ مايو ١٧٩٣ بخصوص وقت الحرب ، وأخيراً القانون الصادر في ١١ نوفمبر عام ١٧٩٦ والذي به صدرت مجموعة الجرائم والعقوبات العسكرية .

وقد تأثرت الدول المختلفة بتلك القوانين . ولذلك نجد معظمها قد أصدرت قوانين خاصة بالجرائم والعقوبات العسكرية الى جانب قانون العقوبات العام يتناول ما يقع من أفراد القوات المسلحة من جرائم وما يوقع عليها من عقوبات .

(١) انظر مائزني : المرجع السابق ، ص ١٩٠ وما بعدها ؛ لو كاشو ، المرجع السابق ، صفحة ١٠ .

(٢) لو كاشو . المرجع السابق - ص ١٠ .

## ٢ - قانون العقوبات العسكري المصري :

لم يعرف التشريع المصري قانونا للعقوبات العسكرية الا في عام ١٨٩٣ (١) ، ففي هذا التاريخ صدر قانون للأحكام العسكرية لم يتضمن تنظيمًا للتجريم والعقاب بالنسبة لطائفة القوات المسلحة وانما جع الأحكام التي سبق أن وردت بالأمر العالي الصادر عام ١٨٨٤ والمتعلقة بتقرير الاجراءات العسكرية التي اتخذت في المحاكمات التي أعقبت الثورة العرابية مضافا اليها الأحكام المطبقة على جيش الاحتلال في ذلك الوقت .

وقد طرأ على ذلك القانون بعض التعديلات عام ١٩١٧ ثم في عام ١٩٣٩ . كما صدر أيضا القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاكمات الفيايية والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس اعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

وأخيرا صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العسكرية على أن يصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد تم ذلك في أول مايو سنة ١٩٦٦ . وقد نصت المادة الأولى من قانون الاسدار على إلغاء قانون الأحكام العسكرية الصادر عام ١٨٩٣ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاكمات الفيايية والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس اعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

وقد نصت المادة الثالثة من قانون الاسدار على إلغاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون المرافق وتظل سارية جميع القوانين والقرارات وكذا الأوامر والتعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة وذلك فيسا لايتعارض مع أحكام القانون (٢) .

(١) أنظر في الأسول التاريخية لقانون العقوبات المصري الدكتور السعيد مصطفى ؛ الأحكام العامة وقانون العقوبات . ١٩٦٢ ، ص ٥٣ وما بعدها ؛ سعد العيسوي ، كمال حمدي . شرح قانون الأحكام العسكرية الجديد ، ١٩٦٦ ، ص ٧ وما بعدها .

(٢) وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ "ومع أن قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ يمثل مدرسة قانونية لها مزاياها ومؤيدوها .. الا أنه لم يعد يتماشى مع مرحلة التحول العظيم التي تنطلق اليها في جميع المجالات . فهذه المدرسة لا تتماشى مع الأسس امامه للشرعيات في الجمهورية والتي تمتعن مبادئ ومدارس تتفق والنظام الجديد وتنبع من صميم واقعنا وعلى ضوء احتياجاتنا . بالانساقه الى وجوب تحقيق التناسق الكامل بين كافة التشريعات في الدولة باعتبارها

وغنى عن البيان أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية يطبق على جميع أفراد القوات المسلحة سواء كانت برية أم بحرية أم جوية وذلك على التفصيل الذى سنورده فيما بعد .

ولقد اشتمل قانون الأحكام العسكرية الذى نحن بصدد دراسته على قواعد متعددة تتناول بالتنظيم جميع الأفعال غير المشروعة التى تقع فى محيط القوات المسلحة وهذه القواعد قد تسفل بعضها فى الكتاب الأول منه والمتعلق بالاجراءات والبعض الآخر فى الكتاب الثانى منه والخاص بالجرائم والعقوبات .

وقد نظم الكتاب الأول جميع القواعد الخاصة بالاختصاص وإدارة القضاء العسكرية وال ضبط القضائى والتحقيق والتفتيش وتشكيل اختصاص النيابة العسكرية والمحاكمة واجراءاتها والتصديق وتنفيذ الأحكام . وباختصار فقد نظم القواعد الاجرائية الخاصة بما يرتكب من جرائم من قبل أفراد القوات المسلحة تنظيما كاملا شاملا يختلف فى شكله وفى بعض جوانبه الموضوعية عن القواعد العامة المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .

أما الكتاب الثانى المتعلق بالجرائم والعقوبات فقد قسم الى قسمين ، القسم الأول تناول العقوبات الأصلية والعقوبات التبعية وأحكاما أخرى تكميلية . وفى القسم الثانى اشتمل على تفصيل للجرائم العسكرية ، وهنا أيضا نجد المشرع قد نظم القواعد الخاصة بالجرائم العسكرية تنظيما كاملا وشاملا ولم يتقيد بالقواعد المقررة فى قانون العقوبات العام كما هو الشأن بالنسبة للشروع والاشتراك (١) .

نشرعات متكاملة تعتنق مبادئ واحدة وتستهدف غاية واحدة . ولا يخفى الفائدة الجمة التى تعود على القانون العسكرية باتحاده مع المبادئ العامة للنشرعات فى الدولة ومستفيدا من المراجع القانونية والأحكام والمبادئ القانونية المستقرة مما يكون عوناً له على تفسير أحكام القانون الجديد .

(١) وبالأخذ أن المشرع المصرى قد اهتم فى تنظيمه لقانون الأحكام العسكرية بالقوانين العسكرية العربية كالقانون العسكرية العراقي والقانون الملى سكرى اللبنانى والقانون الملى سكرى السورى . هذا بالإضافة الى القانون العام للعقوبات والاجراءات وقانون الأحكام العسكرية الانجليزى والقانون الملى سكرى الفرنسى . انظر فى ذلك المذكورة الإيضاحية .

ازاء كل هذا التفصيل في القواعد الموضوعية والقواعد الاجرائية التي تحكم الأفعال غير المشروعة التي تقع من أفراد القوات المسلحة واجراءات المحاكمة عنها وتوقيع العقوبات المتعلقة بها فقد وجد المشتغلون بالقانون الجنائي أنفسهم أمام تنظيم جنائي كامل وذلك الى جانب التنظيم الجنائي العام المشتغل على قانون العقوبات العام وقانون الاجراءات الجنائية العام .  
حقاً ان جانباً كبيراً من الاحكام العامة المتضمنة في قانون الاحكام العسكرية وما يتسم به من تخصيص على عكس التعميم الذي يتميز به قانون العقوبات العام .

ولذلك يثور التساؤل حول طبيعة قانون الاحكام العسكرية ووضعه في اطار النظام الجنائي العام . هل هو قانون خاص قائم بذاته وله استقلاله أم أنه مجرد قانون تكميلي لقانون العقوبات العام . واذا لم يكن قانوناً تكميلياً في المعنى الضيق وانما قانوناً خاصاً فما هي حدود العلاقة بينه وبين قانون العقوبات العام ؟

ينبغي قبل بيان صفة القانون العسكري أن نحدد سلفاً المقصود باصطلاح تكميلي وخاص . خصوصاً وأن النته كثيراً ما يستعمل أحدهما للتعبيرين للدلالة على المقصود بالتعبير الآخر مع ما يترتب على ذلك من خาด في المفاهيم القانونية والتي تد تنعكس على الجوانب التطبيقية .

٣ - التقسيمات المختلفة لقانون العقوبات ونوع هاتون العقوبات العسكرية فيها :

ان التفرقة بين القانون التكميلي والقانون الخاص ليست من ذيل في الفن القانوني انما لها قيمتها حينما نريد تحديد العلاقة بين قانون معين وقانون العقوبات العام . كما تظهر أهميتها أيضاً في اعمال قواعد التفسير كسأ سيوضح لنا بعد قليل .

لذلك فقد درج الفقه على اجراء تقسيمات عدة (١) داخل النظام الجنائي الذي يحكم التجريم والعقاب في الجماعة . وعلى قدر الاختلاف في

---

(١) انظر في تلك التقسيمات : الدكتور محمود الخليلي - المرجع السابق - ص ٥٩ وما بعدها وانظر أيضاً :

1- Manual di diritto penale, parte generale, Milano, 1960, fasc. 10.  
2- Fattori, Diritto penale, Padova, 1946, p. 83; Crispigni, Diritto penale italiano, vol. I, Milano, 1952, p. 265; Maggiore, Diritto penale,

مناطق التقسيم كان الاختلاف في التقسيمات ذاتها • وأهم تلك التقسيمات التي لها قيمتها في دراستنا لقانون الأحكام العسكرية هي الآتية •

#### أولاً - قانون العقوبات الأساسي وقانون العقوبات التكميلي :

ويقصد بقانون العقوبات الأساسي مادرج على تسيته مجموعة قانون العقوبات والتي هي عبارة عن القواعد التي تحكم التجريم والعقاب والتي يصدرها المشرع في شكل مجموعة Code تتناول بالتنظيم قواعد التجريم والعقاب بالنسبة للأفعال غير المشروعة التي تصدر عن الأفراد كما تتضمن أيضا تمعدا للأفعال المعتبرة جريمة والعقوبة المقررة لها •

أما قانون العقوبات التكميلي فهو عبارة عن القوانين الجنائية التي تكمل أو تعدل في قانون العقوبات الأساسي •

وقانون العقوبات الأساسي الفرض فيه أنه يخاطب كل شخص يوجد في النطاق الإقليمي للدولة وذلك كقاعدة عامة • كما قد يمتد الى خارج إقليم الدولة في حالات خاصة نص عليها المشرع • فكل فرد أيا كانت صفته يعتبر مخاطبا بالقاعدة الجنائية الأمرة ويلزم بالاطاعة هذا الأمر مادام قد وجد في الظروف التي ينص عليها المشرع الجنائي • وصفة العموم هذه هي التي تضمني على القاعدة صفة القانون • حقا أن المشرع قد يستلزم في بعض الأحيان صفة معينة في الجاني ، إلا أن ذلك لا ينفي صفة العموم مادام الالتزام يسرى بصفة عامة على كل من وجد في الظروف التي تسمح باضفاء تلك الصفة الخاصة ، كما هو الشأن في صفة المؤلف العمومي والصفة العسكرية كما سنرى •

وطبيعي أن يحدد المشرع الوقائع التي تتكون منها الجرائم المختلفة التي يشعلها بالعقاب • وعلى أساس هذا التحديد فانه يلزم المخاطبين بالقاعدة الجنائية بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل ويرتب على تلك المخالفة استحقاق الشخص للعقاب المقرر للجريمة •

---

vol. I, parte generale, Tomo Primo, Bologna, 1958, p. 30; Pannain, Manuale di diritto penale, I, parte generale, UTET, 1962, p. 91; Ranieri, Manuale di diritto penale, parte generale, Padova, 1956, p. 4; Battaglini, Diritto penale, Padova, 1949, p. 18; Malinverni, Principi di diritto penale tributario, Padova, 1962, p. 86

وتطبيقا لقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات فإن مطابقة الفعل المرتكب للوقائع المجرمة بنص القانون أمر ضروري لامكان قيام الجريمة . ومعنى ذلك أنه في حالة ما اذا كان الفعل المرتكب لا يندرج تحت نص من نصوص قانون العقوبات فلا يمكن تجريمه ولا يمكن بالتبعية العقاب عليه .

ونظرا لأن التطبيق العملي لقانون العقوبات في المجتمع قد يظهر جوابا للنقص في التشريع الجنائي القائم بحيث تمن الحاجة الى وجوب تجريم أفعال أخرى كثيرة لم يتضمنها قانون العقوبات وهي بذلك يستحيل العقاب عليها لانعدام النص التجريبي فكثيرا ما نجد المشرع يتدخل . مراعاة لمصالح الجماعة وحماية لها ، ويجرم تلك الأفعال بقوانين لاحقة ومستقلة قد تختلف أحكامها عن قانون العقوبات الأساسي وقد لا تختلف وفقا للغاية التي يهدف اليها المشرع حاية للمصلحة العامة .

غير أن التطبيق لا يظهر نقص التشريع الجنائي في تلك الزاوية فحسب وهي عدم تجريم أفعال جديرة بالعقاب ، بل يظهر في زوايا أخرى وهي قصور النصوص القائمة عن تحقيق الغاية منها او عن عدم قدرتها على ضمان الحماية للمصلحة المحمية . فقد يبرز التطبيق العملي للقاعدة الجنائية أن الواقعة المجرمة فعلا بنص تشريعي قد يكون لها وزن معين اذا ما ارتكب في ظروف خاصة أو من قبل أشخاص معينين لهم صفة معينة . وهنا أيضا نجد المشرع يتدخل ويصدر قانونا مستقلا يشدد فيه العقوبة أو يخففها ويضيف أحكاما جديدة قد تكون مغايرة للأحكام العامة الموجودة بالقانون الأساسي كما قد تكون تطبيقا لها أيضا . كل هذا تبعا لخطه الشارع في حمايته للمصالح العامة الجديرة بالحماية .

ففي هاتين الصورتين سالتني الذكر نجد اننا بصدد قوانين قائمة بذاتها الى جانب قانون العقوبات الأصلي .

وفي هاتين الصورتين أيضا يتحدث جانب من الفقه عما يسمى بقانون العقوبات التكميلي الذي يشمل جميع القوانين التي تتناول بالتجريم والعقاب أفعالا لا تدرج تحت نصوص قانون العقوبات الأساسي أو يتضمن قواعد جنائية خاصة غير موجودة بالقانون الأساسي (١) . والفرس أن قانون

---

(١) وفي هذا المعنى يذهب بيتيول الى اعتبار قانون العقوبات العسكري قانونا تكميليا . انظر بيتيول ، المرجع السابق ، ص ٨٢ . وانظر في نفس المعنى ايضا :

المعوقات التكميلي ، وفقا لرأى هذا الفقه ، يكمل قانون المعوقات الأساسى ومنها مما يتكون النظام القانونى الجنائى للجماعة .

#### ثانيا - قانون المعوقات العام وقانون المعوقات الخاص :

وميمار هذا التقسيم هو نطاق التطبيق الخاص بالأشخاص أو بالوقائع . فحيث يكون القانون سارى المفعول ويلبى على جميع الأفراد وعلى جميع الوقائع الاجرامية التى تقع تحت سلطانه فمثل هذا القانون يعتبر عاما *Commune* أما حيث يكون نطاق تطبيق القانون مقصورا على طائفة معينة من الأفراد بسبب توافر صفات معينة فيهم أو بسبب وجودهم في ظروف معينة ومقصورا على وقائع محددة بحسب موضوعها أو بسبب شخص مرتكبها أو مكان وقوعها فهذا القانون يعتبر قانونا خاصا *Speciale*

والآن ، أين يقف قانون المعوقات العسكرية من التقسيمين السابقين ؟

واضح أنه اذا أخذنا بالتقسيم الأول لالتينا الى أن قانون المعوقات العسكرية يعتبر قانونا تكميلى باعتبار أن نصوصه قد استقل بها تشريع مستقل ولا توجد في صلب مجموعة قانون المعوقات الأساسى . وعلى ذلك فهو من تلك الزاوية يعتبر تكميلى في نظر أصحاب هذا التقسيم .

أما بالنسبة للاساس الذى يقوم عليه التقسيم الثانى فان قانون المعوقات العسكرية يعتبر قانونا خاصا وليس قانونا عاما (١) فالقانون العام هو قانون المعوقات الأصلى أو الأساسى باعتبار أنه يخاطب جميع الأفراد ويحكم جميع الوقائع الاجرامية طالما لا يوجد نص مناهى . أما قانون الأحكام العسكرية فهو يعتبر قانونا خاصا باعتبار أن المخاطب به طائفة خاصة وهى أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم ويحكم وقائع محددة اما لوقوعها من شخص له الصفة العسكرية أو لاعتدائها على مصلحة عسكرية أو لوقوعها في مكان عسكري كما سنرى تفصيلا .

---

Venditti, Il diritto penale militare nel sistema penale italiano, Milano, 1959, p. 8 e seg.

(١) في هذا المعنى انظر :

Antolisei, op. cit., p. 9 e seg.; Battaglini, op. cit., p. 28; Venditti, op. cit., p. 9; Manlio lo Cascio, Diritto, penale militare, Milano, 1958, p. 11.

٤ - قصور التقسيمات السابقة عن تحديد جوهر قانون العقوبات  
المسكري :

واضح مما سبق أننا لو اتبعنا التقسيمات التي يعبرها الفقه داخل النظام القانوني الجنائي لالتفتنا الى أن قانون العقوبات المسكري يوسع بين الصفتين التكميلية والخاصة ، وقد لا يكون هناك أدنى اعتراض على توافر صفتين في قانون ما ، لكل منهما أساسها الذي تستند عليه في وجودها ، إذا ما كانت تلك الأسس تقوم على اعتبارات موضوعية تتفق بداهة القواعد الخاصة بكل قانون (١) ، أما حيث يكون الأساس هو معيار شكلي فقط ينحصر في وجود القانون في صلب مجموعة قانون العقوبات من عدمه أو في تطبيقه على طائفة معينة دون الطوائف الأخرى فهذا يكون لاعتراضنا محل . ذلك أننا لو اتبعنا هذا المعيار الشكلي لما استطعنا أن نجد طبيعة قواعد قانون العقوبات المسكري ولما تسكنا من حل المشاكل التي تثار في التطبيق والمتعلقة بملaque هذا القانون بقانون العقوبات الاسلي أو العام .

ولذلك فوفقاً لرأينا المتواضع ، يتعين أن نقيم التفرقة بين القانون التكميلي وبين القانون الخاص على أساس آخر خلاف المعيار الشكلي . فكل القانونين التكميلي والخاص يوجدان الى جانب التشريع الاسلي ويتكون منها جميعا النظام القانوني الجنائي . ولذلك فإن تحديد العلاقة بين تلك القوانين يجب أن يتم بناء على معايير موضوعية وليست شكلية .

ولذلك فالنصل في تحديد الصفة التكميلية أو الصفة الخاصة لقانون ما يتوقف في رأينا على طبيعة الأحكام التي يتضمنها القانون اللاحق .

فاو اقتصر القانون اللاحق على تجريم وقائع لم تكن مجرمة في نصوص قانون العقوبات الأصلي أو العام ونظم لها قواعد لا تخرج عن الأحكام العامة في قانون العقوبات فإن الصفة التكميلية تثبت للقانون اللاحق باعتباره

(١) وعلى هذا الأساس يذهب فريق من الفقه الى ان القوانين الجنائية الخاصة هي التي تنظم موضوعات مختلفة عن تلك التي ينظمها قانون العقوبات العام وتغير أو تكمل قانون العقوبات ذاته . ومن وجهة النظر هذه ينسب لقانون العقوبات الصفة الاسلية بينما تأخذ القوانين الخاصة الصفة التكميلية . انظر في هذا الرأي :

Antolisei, op. cit., p. 9 e seg.; Bettiol, op. cit., p. 83 e seg.; Malinverni, op. cit., p. 86; Venditti, op. cit., p. 8 e seg.



بنفس قواعد تكامل ما أظهره التطبيق من نقص في التشريع الجنائي ولا تخرج في نفس الوقت عن القواعد العامة له (١) .

ومثال ذلك النوع من القوانين قانون المخدرات وقانون التشرد والاستتباء . أما إذا كان القانون اللاحق يتضمن وقائع مجرمة فعلا بقانون العقوبات أى وقائع داخلية في إطار التشريع الجنائي العام ولئن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بمصلحة الجماعة أن ينظم لها قواعد تختلف عن القواعد العامة المستقرة في قانون العقوبات فإن القانون اللاحق يعتبر قانونا خاصا . ومثال ذلك القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الخاص بجرائم الأموال العامة والخطأ (٢) .

وأخيرا قد يأخذ القانون اللاحق الصفتين التكميلية والخاصة في ذات الوقت . وذلك يحدث حينما يتضمن القانون بالتجريم وقائع جديدة لم تكن مجرمة من قبل بمعرفة قانون العقوبات وينظم لها في نفس الوقت قواعد تختلف عن القواعد العامة التي تحكم قانون العقوبات . ومثال ذلك القوانين الخاصة بالتهريب الجرمي وقوانين النقد والتسيرة .

والواقع أن أهمية التفرقة بين القانون التكميلي والقانون الخاص تظهر في علاقتهم بالقانون الأصلي أى قانون العقوبات . فالقانون التكميلي الفرض فيه أنه يكمل قانون العقوبات ويعتبر جزءا منه وبالتالي تطبق بخصوصه جميع القواعد العامة المتعلقة بهذا الأخير . أما القانون الخاص فالفرض فيه أنه يعد من نطاق تطبيق قانون العقوبات العام ويسرى هو على جميع الحالات التي وردت به . وتطبيقا لقاعدة أن الخاص يقيد العام فإن الأحكام التي يستقل بها القانون الخاص هي التي تطبق دائما . ولا يطبق القانون العام إلا حيث لا يمكن تطبيق القانون الخاص .

(١) في نفس المعنى تقريبا :

Grispigni, Diritto penale, cit. p. 265, not. 239 bis.

(٢) ومعنى ذلك أن الصفة الخاصة تكتسب من العلاقة بين مضمون القاعدة الواردة في قانون العقوبات وملك الواردة بالقانون الخاص . ونود أن نلفت النظر إلى أن القاعدة الخاصة ليست بالضرورة قاعدة استثنائية مع ما يترتب على ذلك من آثار خاصة فيما يتعلق بالتفسير فخصوصية القاعدة واستثنائية القاعدة مما تكفيان يقومان على أسس مختلفة كما سيتضح عند الكلام عن التفسير .

(٣ - ٢ - قانون الاحكام العسكرية)

### ٥ - الطبيعة الخاصة لقانون العقوبات العسكري :

متى اتضح هذا ، فانا نتقدم في بحثنا خطوة أخرى ، وتساءل : ما هو وضع قانون العقوبات العسكري بالنسبة للتقسيم الذي قلنا به ؟ هل هو قانون تكميلي لقانون العقوبات في المعنى الذي أوضحناه . أم أنه قانون خاص وفقا للشرح السابق ؟

واضح أنه لا يمكننا أن نعتبر قانون العقوبات العسكري قانونا تكميليا بالنسبة لقانون العقوبات العام في المعنى الذي قلنا به . ذلك أن القانون التكميلي الفرض فيه أنه يسد النقص القائم بقانون العقوبات عن طريق تجريم أفعال لم يشملها التجريم العام . ولذلك فإن القانون التكميلي يدخل في صلب قانون العقوبات العام ويعتبر جزءا منه ، ويطلق في شأنه القواعد العامة السائدة فيه . بينما نجد أن قانون العقوبات العسكري قد اشتمل على قواعد لا تحكم جرائم جديدة كأن ينبى أن ينسبها قانون العقوبات العام ولما قواعد تحكم السلوك الإجرامى الذى يصدر عن طائفة معينة هي أفراد القوات المسلحة ، وسواء أكان هذا السلوك الإجرامى يكون جريمة من جرائم القانون العام أم أنه يكون جريمة عسكرية بحيث لا مثيل لها في قانون العقوبات أو القوانين المكمله له .

كما أن قانون العقوبات العسكري لا يعتبر قانونا خاصا بالمعنى الدقيق أى القانون الذى يحكم بعض الأفعال الإجرامية المنصوص عليها في قانون العقوبات العام بقواعد تختلف عن القواعد العامة (١) . ذلك أن القانون

---

(١) ولتلت النظر هنا الى عدم الخلط بين مفهوم قانون العقوبات الخاص بالمعنى الذى نقول به وبين ما درج عليه الفقه من الحديث عن قوانين عقوبات خاصة مهندبا في تفريدها بالمصلحة المحلية التى أراد المشرع كفالتها فالمصلحة الاقتصادية والضريبة والثقة في المعاملات التجارية والذى على سؤله يتحدث من قانون العقوبات للاقتصادى وقانون العقوبات الضريبى وقانون العقوبات التجارى وهلم جرا .

فهذا التقسيم الآخر الذى يقول به البعض لا علاقة له بالمشكلة التى نحن بصددنا والمتعلقة بالصلة بين قانون العقوبات العام وقوانين العقوبات الأخرى التى توجد بجانب قانون العقوبات . أما تقسيم دراسة التشريع الجنائى العام بالاهتمام بالمصلحة المحمية وتجميع القواعد التى تحكم حماية تلك المصلحة ودراستها دراسة مستقلة كفرع من فروع قانون العقوبات العام فهذه مسألة تتعلق بفس الدراسة ولا تمت للمشكلة التى نحن بصددنا . ذلك ان أى فروع من الفروع التى يتحدث عنها الفقه يمكن ان يستقى جميع قواعده من نصوص قانون العقوبات العام .

الخاص بهذا المعنى يدخل هو الآخر في إطار التشريع الجنائي العام الموجه الى الكافة ويعتبر جزءاً منه ، كل ما في الأمر أن الأحكام الخاصة هي التي ينعين تطبيقها بشأن الوقائع التي شملها هذا القانون . ولذلك فإن مثل تلك القوانين تكون في مجموعها مع قانون العقوبات العام التشريع الجنائي العام الذي يسرى على كافة الأفراد الخاضعين لسلطان النص من حيث الزمان والمكان .

إذا لم يكن قانون العقوبات العسكري قانوناً تكميلياً لقانون العقوبات، كما أنه ليس أيضاً قانوناً خاصاً بالمعنى الموضح في الدقيق وليس في المعنى الشكلى ، إذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فما موضعه إذن في النظام القانونى الجنائى ؟

لتوضيح الإجابة على هذا السؤال يتعين أن نضع في اعتبارنا ما يأتى : أن المشرع قد يختص طائفة معينة من الأشخاص وينظم لها قواعد خاصة تحكم الأفعال غير المشروعة التي تصدر عنهم . وهذا التخصيص إنما يأتى لاعتبارات موضوعية تتعلق بأسلوب المشرع في حمايته لمصلحة معينة من مصالح الجماعة وليس لاعتبارات طائفية (١) . لتمييز طائفة معينة من طوائف الشعب والا لكان مثل هذا التخصيص مخالفاً لقواعد الدستور .

والمشرع في تنظيمه لتلك الأفعال غير المشروعة إنما يهتدى بالغاية التي من أجلها خص تلك الطائفة بأحكام معينة ولذلك كثيراً ما يضع قواعد تغاير القواعد العامة المقررة في قانون العقوبات بالنسبة للأفعال غير المشروعة التي تصدر عن أفراد تلك الطائفة ، والتي تكون أيضاً إحدى جرائم القانون العام . والمشرع يفعل ذلك عن طريق إصدار تشريع قائم بذاته يطوى على الأحكام الموضوعية والاجرائية الواجب اتباعها في شأن الأفعال التي يبرمها وتلك التي تصدر عن أفراد الطائفة محل التخصيص والتي تندرج تحت نصوص قانون العقوبات العام . وهذا هو حال قانون العقوبات العسكري . فقانون العقوبات العسكري يعتبر تقريباً جنائياً خاصاً بالنسبة الى التشريع الجنائى العام (٢) .

(١) في نفس المعنى أيضاً : Verdutti, op. cit., p. 1 e seq.

(٢) انظر مع ذلك سعد العيسوى - كمال حمدي ، المرجع السابق ، ص ١١ ، حيث يعتبران ان قانون الأحكام العسكرية الجديد قانون عقابى ينفرد بشخصية وذاتية خاصة وان النصوص الواردة به والتي تحيل الى

فإذا كان التشريع الجنائي العام يتكون من قانون العقوبات الأصلي والقوانين المكملة له والخاصة والتي تخاطب جميعها كافة فإن التشريع الجنائي الخاص يتكون من قانون العقوبات العسكري الأصلي والقوانين المكملة له والخاصة والتي جميعها لا تخاطب الا طائفة معينة وهي طائفة أفراد القوات المسلحة .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفهم الصفة الخاصة التي يتميز بها التشريع الجنائي العسكري وذلك عندما نقابله بالتشريع الجنائي العام . فذلك الأخير الفرض فيه أنه يطبق على كافة بقواعده وأحكامه ما لم يوجد نص خلاف ذلك . أما التشريع الجنائي العسكري فهو يعتبر تشريعا خلاصا في علاقته بالتشريع العام ولا يحكم الا الأشخاص والوقائع التي نص فيها صراحة على اختصاصه بها .

#### ٦ - التفرقة بين القانون التكميلي والقانون الخاص وبين التشريع الخاص :

الفرض في القانون التكميلي وفي القانون الخاص أنها يتناولان جزئية من جزئيات قانون العقوبات بالتنظيم والمعالجة لسد المعز الذي يظهره

قانون العقوبات العام فيما لم يرد بشأنه نص وكلما تطبق العقوبات الواردة في القوانين العامة ( م ١٠ ، ١٢٩ ) ، هذه النصوص لا تعني تبعية قانون الأحكام العسكرية لقانون معين إنما المقصود بها تكملة قواعد وأحكام قانون الاخكام العسكرية .

والحقيقة هي انه يستحيل القول بان قانون الاحكام العسكرية الجديد ينفرد بشخصية وذاتية خاصة . فكل قانون من القوانين يصدر مستغلا لأيد ان يكون له شخصية وذاتية خاصة والا لما كان هناك مبرر لاسداده . اذا نظرنا لى اى قانون تكميلي لقانون العقوبات نجد انه يتصف بما يميزه عن غيره من القوانين . ولذلك فان المشكلة التي تثار دائما بصدد صدور قانون جديد هي مدى علاقة هذا القانون بالقانون الاصلى القائم . ونحن اذا ناملنا قانون الاحكام العسكرية نجد انه يخاطب افرادا هم مخاطبون اصلا ويظنون لذلك ، بالنصوص الواردة بقانون العقوبات العام . ولذلك يهتم المشرع بتنظيم تلك العلاقة بين القانونين . وتنظيم العلاقة بين أكثر من قانون لابد ان يهتدى فيه بصفة خاصة لأحد القانونين تميزه عن الآخر وتسمح في الوقت نفسه بتحقيق التماسك وهذه الصفة هي سفة العمومية التي يجب ان تضاف على احد القانونين بالنسبة للآخر . وقد اعترف المشرع بتلك الصفة لقانون العقوبات العام بنصه الوارد بالمادة المباشرة من قانون الاحكام العسكرية . ويكفي لاستخلاص العلاقة بين قانون العقوبات العام والقانون العسكري ان التعديل الذي يطرا على الاول لابد ان يحدث اثره في الثاني بالتطبيق للمادة المباشرة والمادة ١٢٩ منه .

التطبيق العملي لقانون العقوبات • ولذلك فإن القانون التكميلي وكذا القانون الخاص يدخلان كجزء متمم لقانون العقوبات ويتكون من مجموعهم التشريع الجنائي العام •

وعلى عكس ذلك نجد التشريع الجنائي الخاص ، فهنا نجد أن المشرع يتناول بالتنظيم جانباً معيناً من جوانب الحياة الاجتماعية للجماعة وينظم له قواعد تتفق وطبيعة المصاحبة التي اقتضت التدخل التشريعي تحقيقاً لمصلحة من مصالح الجماعة الأساسية كأن تكون مصاحبة اقتصادية أو عسكرية أو نحو ذلك (١) •

وعلى ذلك فإن التشريع الجنائي الخاص لا يدخل في صلب قانون العقوبات بل يوجد الى جانبه ويعد من نطاق تطبيق التشريع العام •

فالتشريع الخاص يتميز عن القانون الخاص بأنه ينظم وضعا كاملاً من جميع جوانبه ويضع من أجل ذلك قواعد تتفق وتلك الغاية تختلف من قريب أو من بعيد عن تلك التي ينص عليها التشريع العام • والمشرع في تنظيم هذا قد ينص على قواعد موضوعية بحتة كما قد ينص الى جانبها على قواعد اجرائية قد تختلف عن تلك التي يعرفها قانون الإجراءات الجنائية • على حين نجد القانون الخاص يتناول بالتنظيم حالات فردية ليكمل بها عجز التشريع العام وهو يأخذ الصفة التكميلية أو الصفة الخاصة تبعاً لما اذا كانت الحالة محل التنظيم القانوني قد سبق أن تناولها قانون العقوبات ، من عدمه ، كما تتوقف الصفة أيضاً على مدى اتفاق أو على مدى تعارض أحكامه مع القواعد العامة •

والتشريع الجنائي الخاص الفرض فيه كما ذكرنا أنه يتناول بالتنظيم وضعا معيناً ينظمه بقواعد جنائية خاصة اقتضتها مصالح اجتماعية أو اقتصادية أو مالية أو عسكرية ، ولذلك فإن التشريعات الجنائية الخاصة تتعدد تبعاً لتعدد المصالح محل الاعتبار • ومن هنا وجد التشريع الجنائي الضريبي والتشريع الجنائي الاقتصادي والتشريع الجنائي التجاري وأخيراً التشريع الجنائي التجاري وأخيراً التشريع الجنائي المسكري •

---

(١) وهذا تقريرا للمعنى الذي يحمل عليه Antolisei معنى قانون العقوبات الخاص عند حديثه من قانون العقوبات الضريبي ، انظر مؤلفه سابق الإشارة اليه ، ص ١٠ •

وفود أن نلفت النظر الى أن التشريع الجنائي العسكري أو قانون العقوبات العسكري ثبت له الصفة التكميلية في معناها الواسع إذا ما نظرنا اليه في إطار النظام القانوني الجنائي بأكمله (١) . فهو في هذا المعنى يكمل النظام القانوني الجنائي للجاعة والذي يظهر فيه قانون العقوبات العام عاجزا عن ضمان الحماية الكافية لجميع المصالح التي تظهر في الجاعة.

كما أن التشريع الجنائي العسكري ثبت له الصفة الخاصة في معناها الواسع أو الشكلي وليس في المعنى الدقيق . فهو يعتبر خاصا في علاقته بالتشريع العام الذي يسرى في مواجهة الكافة وعلى جميع الوقائع .

والحقيقة هي أن المفهوم القانوني الدقيق للصفة التكميلية والصفة الخاصة لا يظهر الا بصدد القانون الذي يصدر لصد العجز في التشريع الجنائي العام ويدخل بالتالي كجزء متمم له ويسرى في مواجهة الخافة وعلى جميع الواقعة التي يتناولها على التفصيل السابق .

وباختصار يمكن القول بأن التشريع الجنائي العسكري أو قانون العقوبات العسكري هو تشريع جنائي خاص يتعلق ببلاتفة معينة هي أفراد القوات المسلحة ويحكم الأفعال غير المشروعة التي تصدر من أفرادها سواء أكانت تندرج تحت نصوص قانون العقوبات العام أم أنها تندرج تحت نصوص عسكرية بحتة .

#### ٧ - مظاهر الطبيعة الخاصة للتشريع الجنائي العسكري :

أولا - من حيث الأشخاص الخاضعون له :

فالتشريع الجنائي العسكري لا يطبق في مواجهة الكافة وإنما في مواجهة أفراد معينين تتوافر في حقهم صفات خاصة استلزمها المشرع . وهؤلاء الأفراد هم أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم . الا أنه يلاحظ أنه قد يسرى أيضا في مواجهة مدنيين في أحوال خاصة نص عليها صراحة .

---

(١) وهذا ما يفسر ما ذهب اليه البعض من أن طبيعة الماعدة القانونية باعتبارها جنائية من عدمه لتحديد بطبيعة الجزء المترتب على مخالفتها. فان كان جزاء جنائيا فهي قاعدة جنائية أي كان موضعها . أي سواء أكانت في صلب مجموعة قانون العقوبات أم في أي قانون آخر . ومن مجموع القواعد الجنائية يتكون قانون العقوبات . وبالتالي فقانون العقوبات العام . . . انظر هذا المعنى Pannin ، المرجع السابع ، ص ١١ وما بعدها .

### ثانياً - من حيث الوقائع التي يحكمها :

فالتشريع الجنائي العسكري يحكم وقائع يمكن ادراجها تحت قسمين :  
الأول يشتمل على جرائم بحتة كجرائم الضبط والربط وعدم اطاعة الأوامر .  
والثاني يشمل وقائع مختلطة بمعنى أنها قد تكون إحدى جرائم القانون  
العام إلا أنه نظراً للظروف التي ارتكبت فيها ونظراً لصفة مرتكبها فإن  
المشرع قد أفرد لها نظاماً جنائياً خاصاً يختلف عن القواعد المقررة لها  
في قانون العقوبات العام . كما يتناول بالتنظيم أيضاً طائفة معينة من جرائم  
القانون العام .

### ثالثاً - من حيث العقوبات :

فالتشريع الجنائي العسكري في تنظيمه للعقوبات المقررة للجرائم  
التي تناولها قد راعى فيها وظيفية العقوبة بصفة عامة ووظيفتها بصفة خاصة  
في مجال النظام العسكري ليتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها . ولذلك  
نجد أنه في مجال العقوبات الأصلية نص المشرع على العقوبات المتعارف  
عليها في التشريع العام وهي الأعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة  
والسجن والحبس والغرامة ، وإلى جانب ذلك عقوبات أصلية أخرى كالطرد  
من الخدمة عموماً أو من القوات المسلحة والتنزيل والحرمان من الأقدمية  
والتكدير بالنسبة لضباط والرفق من الخدمة عموماً أو من الخدمة في  
القوات المسلحة والتنزيل لدرجة أو أكثر بالنسبة لضباط الصف والجنود .  
كما أنه اتبع سياسة عقابية تختلف عن تلك المقررة بقانون العقوبات ، وذلك  
نمطاً مع طبيعة الأنظمة العسكرية التي تحكم القوات المسلحة .

### رابعاً - من حيث الاختصاص :

نظم التشريع الجنائي العسكري الاختصاص في المواد الداخلة في نطاقه  
بقواعد تختلف عن تلك المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . وقد  
أنشأ لهذا الغرض إدارة القضاء العسكري لتختص بالتحقيق والمحاكمة  
في الوقائع التي شملها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . ويختص القضاء  
العسكري ليس فقط بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة بل وأيضاً بالنسبة  
لجرائم المختلطة ، وكذا أيضاً جرائم القانون العام الداخلة في اختصاصه  
في الأحوال المبينة قانوناً . ولهذا الغرض فقد نص المشرع في الكتاب  
الأول من القانون سالف الذكر على جميع القواعد الإجرائية الواجب  
اتباعها في التحقيق والمحاكمة وجميع إجراءات التحقيق والقبض والتفتيش

والمحاكمة النيابية والحضورية على غرار قانون الاجراءات الجنائية .  
وأشفاً لذلك النيابة العسكرية التي تختص بجميع اجراءات التحقيق والأحوال  
الى المحاكمة كما نظم أيضا القضاء العسكري وعرف الادارة العامة للقضاء  
العسكري في المادة ١ من القانون بأنها هي احدى ادارات القيادة العليا  
للقوات المسلحة . ويتبع هذه الادارة نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية ، وفروع  
أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة ، ولذلك فإن المشرع هنا قد  
أخرج الجرائم العسكرية في مفهوم القانون الذي نحن بصددده من اختصاص  
النيابة العامة والقضاء العادي وأدخلها في اختصاص القضاء العسكري .

#### ٨ - مصادر التشريع الجنائي :

إن المصدر الرئيسي والأساسي للجرائم العسكرية هو التشريع ، وليس  
أي مصدر آخر : وحتى في مجال التشريع ليست كل التشريعات في مستوى  
واحد وإنما يتعين التفرقة بين نوعين من المصادر التشريعية .

#### الأول - التشريعات العسكرية :

ويقصد بها كل القوانين والقرارات الصادرة بناء على قوانين والتي  
تتعلق بالقوات المسلحة . وهذه التشريعات العسكرية تعتبر هي المصدر  
الأول من مصادر التشريع الجنائي العسكري . وقد نص قانون الأحكام  
بالمادة الثالثة على أن يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون وتظل سارية  
جميع القوانين والقرارات ، وكذا الاوامر والتعليمات الواردة بلوائس  
القوات المسلحة ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون .

وهنا يثور التساؤل : ما هو المعيار الذي يتعين اتباعه لاضفاء الصفة  
العسكرية على قانون ما ؟ هل نأخذ في الاعتبار المخاطبين بالقانون بحيث  
يعتبر القانون عسكريا اذا ما خاطب أشخاصا هم أفراد القوات المسلحة ،  
أو من في حكمهم ؟ أم أن هناك معيارا آخر يمكن اتباعه ؟

في اعتقادنا أنه للاستهداء لمعرفة الصفة العسكرية لتشريع من  
التشريعات لا يمكن الوقوف عند صفة المخاطبين بالقانون . ذلك أننا لو  
اتبعنا ذلك المعيار لاعتبرنا القانون عسكريا فقط اذا ما كان المخاطب به  
أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم . وهذا المعيار الشكلي غير كاف ،  
لأن هناك تشريعات وقوانين عسكرية رغم أنها تخاطب أيضا كافة أفراد  
الشعب العسكريين وغير العسكريين فإنها تعتبر قوانين عسكرية .



وأوضح مثال لذلك هو قوانين الخدمة العسكرية والوطنية ، وهي التي تتعلق بنظام التجنيد وأداء الخدمة العسكرية في القوات المسلحة . والفرض فيها أنها تخاطب أشخاصا لم يدخلوا بعد في طائفة القوات المسلحة . كما أننا نجد أيضا قانون الأحكام العسكرية نفسه يطبق على أشخاص لا يعتبرون من أفراد القوات المسلحة ، ورغم ذلك فهو يعتبر قانونا عسكريا ويمثل المصدر الرئيسي للتشريع الجنائي العسكري ، ولذلك فإننا نرى أنه إلى جانب المييار الشكلي سالف الذكر يتعين الاستعانة بمييار آخر موضوعي لاستخلاص الصفة العسكرية لتشريع من التشريعات . وينحصر المييار الموضوعي في اعتقادنا في عنصر المصلحة . فالمصلحة التي يعنى القانون حمايتها وتأكيدا هي الفصل في تحديد صفة القانون . فإن كانت تلك المصلحة لها صبغة عسكرية فالقانون المتعلق بها يتصف هو الآخر بالصفة العسكرية ويمتد مصدرها لتشريع الجنائي العسكري (١) .

والمصلحة تعتبر عسكرية إذا تعلق بنظام القوات المسلحة أو بأمنها وسلامتها أو إذا تعلق بمصلحة تتعلق بضمان أدائها للوظيفة المنوطة بها . ولعل هذا هو السبب أن قانون الأحكام العسكرية الذي نحن بصددته قد أفسح مجال تطبيقه على أفراد ليست لهم الصفة العسكرية ، وذلك حينما تكون الجرائم التي يرتكبونها ضررا أو تهديدا بمصالح القوات المسلحة .

المصدر الثاني — هو قانون العقوبات العام والقوانين المكملة له ، وذلك عند الإحالة إليها .

ولتوضيح ذلك نقول ان الجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري والتي تعتبر عسكرية قد ينص عليها في قانون عسكري بالمعنى

---

(١) يذهب Vendetti الى وجوب استبعاد أي تعريف موضوعي للقانون العسكري ويكتفى في هذا الشأن بتعريف شكلي للغاية ينحصر في التعبير المصريح من جانب المشرع . فان مرع المشرع بأن قانونا ما هو عسكري وجب اعتباره كذلك وان لم يصرح فلا يجب اعتباره كذلك . انظر Vendetti المرجع السابق ، ص ١١ وما بعدها .

والواقع ان الاستناد فقط الى تصريح المشرع وان كان معيارا دقيقا وواضحا لنوعية القانون الا انه شكلي للغاية وسيؤدي الى استبعاد كثير من القوانين من اطار القوانين العسكرية بينما هي في جوهرها عسكرية . هذا فضلا عن ان تصريح المشرع كثيرا ما يأتي من طريق ابرازه للمصلحة العسكرية باعتبارها المحور الذي يدور حوله القانون .

سالف الذكر وقد يكتفى هذا القانون بالإحالة الى النصوص التجريبية التي تضمنها قانون العقوبات العام والقوانين الملحقه به . وفي تلك الحالة الأخيرة نجد أن الجريمة العسكرية تستمد أركانها والعقوبة المقررة لها من القوانين العامة . الا أنه يلاحظ أنه ، وإن كانت القوانين العامة تعتبر مصدرا مباشرا للتعريم في القانون العسكري الا أنها تأتي في المرحلة الثانية بعد التشريع العسكري من حيث ترتيب المصادر . ذلك أن تطبيق القوانين العامة إنما يأتي بناء على نص من نصوص القانون العسكري الذي يحيل الى القوانين العامة .

فمثلا نجد أن تطبيق قانون العقوبات والقوانين العامة باعتبارها مصدرا للتشريع العسكري يتم بناء على نصين تضمنهما قانون الأحكام العسكرية<sup>(١)</sup>، الأول هو نص المادة ١٠ حيث يقضى بأن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة . والثاني هو نص المادة ١٦٧ الذي يقضى بأن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون العام والقوانين الأخرى المعمول بها ، يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة<sup>(٢)</sup> . ولذلك فإن القضاء العسكري عند محاكمته لمرتكب احدى جرائم القانون العام عليه أن يطبق جميع القواعد التي يقضى بها القانون العام من حيث التعريم والعقاب . والقضاء العسكري هنا اذ يطبق القانون العام باعتباره مصدرا للتشريع الجنائي العسكري إنما يطبقه بناء على نص من نصوص قانون عسكري وهو قانون الأحكام العسكرية يخوله ذلك .

(١) وهناك أيضا نص المادة ١٢١ التي تنص بأن يطبق المحاكم العسكرية بالنسبة لجرائم القانون العام العقوبات المقررة قانونا .

وبلا حظ أن المشرع بإحالته الى قواعد قانون العقوبات العام وفقا لنص المادة العاشرة قد حسم خلافا كان يمكن أن يثور لولا ذلك النص . وهذا بخلاف يتعلق بفكرة الدائية المستقلة لقانون العقوبات العسكري واستقلاله عن قانون العقوبات العام . انظر في هذا الخلاف والنقاش الذي دار في الفقه :

Manassero, *Commento ai codici penal militari*, Milano, 1951, I, p. 30; Giardi, *Istituzioni di diritto penal militare*, Roma, 1950, I, p. 39; De Angelis, *La riforma del diritto penale militare*, Giust. pen. 1956, I, col. 307; Vendetti, *Il diritto penale militare*, cit., p. 15 e seg.; Toncolo, *Ordinamento militare e giustizia militare*, in «Arch. pen.», 1957, I, p. 420; Zinni, *I voti del Convegno di Padova per il diritto penale militare*, Riv. Pen., 1956, I, p. 793.

## ٩ - تعريف التشريع الجنائي العسكري :

من كل ما سبق يمكننا تعريف قانون العقوبات العسكري أو التشريع الجنائي العسكري بأنه مجموعة القواعد التي تحكم التجريم والعقاب للأفعال التي تضر أو تهدد مصلحة من مصالح القوات المسلحة سواء تعلق بنظامها أو بسلامتها أو بوظيفتها المنوطة بها سواء وقعت الجريمة من أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم أو من أفراد مدنيين .

## ٢٤ - علاقة التشريع الجنائي العسكري بقانون العقوبات العام :

أولا - من حيث التجريم :

انه بتأمل الوقائع المندرجة تحت نطاق التشريع الجنائي العسكري والتي تخضع لأحكامه نجد أنها تدرج تحت ثلاث ثلاث :

( ١ ) وقائع تكون جرائم عسكرية بحتة لا يوجد مثيل لها في قانون العقوبات .

( ب ) وقائع تكون جرائم عسكرية ذات طبيعة مختلفة بمعنى أنها يمكن أن تدخل تحت نطاق النصوص التجريبية في قانون العقوبات إلا أن المشرع وضع لها قواعد خاصة في التشريع الجنائي العسكري ، مثال ذلك جرائم إساءة استعمال السلطة المنصوص عليها في الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون الأحكام العسكرية . فالأفعال المجرمة هنا يمكن أن تكون جرائم عامة التي جاز اعتبارها جرائم عسكرية (١) .

(١) نود أن نلفت النظر هنا الى ان الجريمة المختلطة ليست مجرد جريمة عادية من جرائم القانون العام واعتبرت مختلطة بمجرد ارتكابها من شخص له الصفة العسكرية . حقا انها تحمل بين طياتها أركان الجريمة العامة إلا انها تضيف إليها أيضا أركانا وعناصر أخرى خلاف سفة مرتكبها . ولذلك فان المصلحة المحمية مختلفة في الجريمة المختلطة عنها في الجريمة العادية التي تنفق معها في كثير من أركانها . فالجريمة تعتبر مختلطة باعتبار انها تنس بمصالحتين أراد المشرع حمايتهما بنص واحد وهي المصلحة العسكرية والمصلحة الأخرى المتعلقة في الموضوع المادى الذى وقع عليه الاعتداء المباشر كجسم الانسان أو ماله مثلا .

ولذلك فالجريمة العسكرية لا تعتبر مختلطة فقط لجرد سفة مرتكبها العسكرية . إذ التسليم بذلك ربما لا يؤدي الى الاعتقاد بأن العسكريين غير مخاطبين بنصوص قانون العقوبات العام .

( ج ) جرائم تدخل فقط تحت نطاق قانون العقوبات ولا يوجد شيل لها فى قانون الأحكام العسكرية الا أنها تندرج تحت نصوصه فظنرا لارتكابها مثلا من قبل شخص له صفة معينة وهى الصفة العسكرية .

والواقع أن علاقة التشريع الجنائى المسكرى بقانون العقوبات لا تثير صعوبة تذكر فيما يتعلق بالطائفة الأولى والطائفة الثالثة من الجرائم . فقانون العقوبات والتشريع المسكرى كلاهما منفصل عن الآخر ومستقل تمام الاستقلال بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة . فهى وإن كانت جرائم فى نظر التشريع الجنائى المسكرى الا أنها تعتبر أفعالا مباحة بالنسبة لقانون العقوبات وبالتالى فهى لا تكون جرائم الا بالنسبة للمخاطبين بأوامر التشريع الجنائى المسكرى وهم أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم . يترتب على ذلك أنه لن يكون هناك تنازع بين قواعد القانون المسكرى وبين قواعد القانون العام ، ويكون مناط التجريم فيها هو نص التشريع الجنائى المسكرى . معنى ذلك أنه حينما لا ينطبق النص الموجود بالتشريع المسكرى فإنه يستحيل تطبيق أى نص آخر إذ أن الفعل يعتبر مباحا فى نظر قانون العقوبات .

لا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للوقائع المكونة جريمة وفقا لقانون العقوبات والتي تدخل تحت نطاق قانون الأحكام العسكرية . وتفصيل ذلك نقول ان قانون الأحكام العسكرية قد أخضع لنصوصه فيما يتعلق بالناحية الاجرائية بعض جرائم القانون العام كالتى ترتكب من قبل أحد الأفراد الخاضعين لنصوصه وكالجرائم المنصوص عليها فى الباب الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات العام ، التى تحال الى القضاء المسكرى بقرار من رئيس الجمهورية وهى الجرائم المتعلقة بأمن الدولة الداخلى والخارجى غير أن المشرع قد نص على ظرف مشدد بالنسبة لجميع تلك الجرائم لا يوجد ما يقابله فى قانون العقوبات العام ، وذلك فى حالة ما اذا كان مرتكب الجريمة من المسكرين ، ففي تلك الحالة تشدد عقوبة الحبس الى السجن ، والسجن الى الأشغال الشاقة المؤقتة والأشغال الشاقة المؤقتة الى الأشغال الشاقة المؤبدة ( مادة ١٦٧ ) ويراعى أنه بالنسبة لتلك لطائفة من الجرائم أى جرائم القانون العام المرتكبة من الخاضعين لأحكام انقانون تطبق عليها العقوبات المقررة لها فى القانون العام أو القوانين المكملة له مع مراعاة التشديد سالف الذكر .

واضح اذن أن مناط التجريم هنا هو نصوص قانون العقوبات العام والقوانين المكملة له . فالتشريع الجنائي العسكري لم ينص على أحكام خاصة لجميع تلك الجرائم اللهم إلا تشديد العقوبة . ولذلك فالتقواعد المتعلقة بأركان الجريمة في قانون العقوبات هي الفيصل لتحديد ما اذا كنا بصدد جريمة أم لا . ولذلك فلن يكون هناك وجه لتنازع بين نصوص التشريع الجنائي العام وبين نصوص قانون الأحكام العسكرية . كل ما هنالك أن المشرع قد نقل اختصاص النظر في تلك الجرائم من القضاء العادي الى القضاء العسكري .

ينتج عما تقدم أنه لو انعدمت الجريمة بأن لم تتوافر أركانها وفقا لقانون العقوبات فانها تنقضى عنها الصفة الاجرامية ويستحيل العقاب عليها اللهم الا اذا توافرت بشأها أركان جريمة عسكرية أخرى قائمة بذاتها .

غير أن الصعوبة تنور بالنسبة لطائفة الجرائم العسكرية المختلطة وهي ذلك النوع من الجرائم العسكرية التي تندرج تحت نصوص قانون الأحكام العسكرية وتكون أيضا جريمة من جرائم القانون العام . مثال ذلك جرائم الفتنة المنصوص عليها بالمادة ١٣٨ أحكام عسكرية وجرائم النهب والافقار والاتلاف وجرائم السرقة والاختلاس وجرائم الاعتداء على القادة والرؤساء ( م ١٤٦ ) وجرائم اساءة استعمال السلطة ( م ١٤٨ ) الى غير ذلك من الجرائم العسكرية التي تعتبر جريمة في نظر القانون العام .

ومثار الصعوبة هو أن النص الجنائي العام له سلطانه الممتد الى كافة الأفراد المتواجدين في النطاق الاقليمي لقانون العقوبات . ومعنى ذلك أن جميع الأفراد الخاضعين لسلطان النص من حيث المكان يخضعون لسكل الآثار التي ترتب على ارتكابهم أفعالا تندرج تحت نطاق النص التجريمي . معنى ذلك أيضا أن أفراد القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية يعتبرون مخاطبين بالنص الجنائي العام الذي يحكم تصرفاتهم الاجرامية وتأسيسا على ذلك فقد أورد المشرع في المادة ١٦٧ أحكام عسكرية أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون العام أو القوانين الأخرى المعمول بها ، يماق بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة مع مراعاة التشديد المنصوص عليها في الفقرة الثانية .

ومعنى ذلك أن جميع النصوص التجريبية الواردة بقانون العقوبات العام . والقوانين المكملة له تخاطب أفراد القوات المسلحة ويترتب على

مخالفتهم لها استحقاق العقوبات المقررة لتلك المخالفة • وكون الجهة المختصة بذلك هي جهة القضاء العسكري فتلك مسألة اجرائية لا تتعلق بالجوهر وستعرض لها في موضعها (١) •

الا أن أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم مخاطبون أيضا بنصوص قانون الأحكام العسكرية الذي تضمن هو الآخر تنظيما للسلوك الاجرامى يتفق في ماديته مع ماديات السلوك الاجرامى المحكوم بقواعد قانون العقوبات العام • ينتج عن ذلك أن الشخص قد يرتكب فعلا محكوما بنصوص قانون الأحكام العسكرية وبنصوص قانون العقوبات العام في نفس الوقت • وبعبارة أخرى قد يرتكب أحد أفراد القوات المسلحة أو من في حكمهم فعلا واحدا يكون جريمة في نظر قانون الأحكام العسكرية وفي نظر قانون العقوبات العام على حد سواء فهل يتعين هنا على المحكمة أن تطبق النصين معا أو أن النصين يستبعد أحدهما الآخر ؟ وبسبب آخر هل نكون هنا بصدد تعدد معنوى للجرائم أم بصدد تنازع ظاهرى بين النصوص ؟ وكيف يتسنى لنا حل هذا التنازع ؟ قبل بيان الحكم الخاص بكل من التعدد المعنوى والتنازع الظاهرى يتعين علينا سلفا أن نحدد نطاق كل من الظاهرتين القانونيتين (٢) • فسواء التعدد المعنوى والتنازع لظاهرى يفترضان وجود فعل واحد يمكن أن يندرج تحت أكثر من نص تجريمى • الا أن الفرق بين التعدد المعنوى للجرائم والتنازع الظاهرى بين النصوص ينحصر في أنه في الحالة الأولى تكون بصدد أكثر من جريمة

(١) وقد كان قانون الاحكام العسكرية السابق ينص صراحة على ان تون الشخص عسكريا لا يمنعه من الانقياد للقانون الملقى كأحد الاهالى • وقد جاء القانون الحالى خلوا من نص صريح في هذا المعنى • وليس معنى ذلك إلغاء خضوع العسكريين لقانون العقوبات العام • فهذا الخضوع مستفاد من نصوص القانون ذاته التى تنظم احكام الجرائم التى تقع من العسكريين والتى تكون جريمة من جرائم القانون العام •

(٢) انظر في التنازع الظاهرى والتعدد المعنوى والعلاقة بينهما : الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ؛ الدكتور السعيد مصطفى ، ص ٧٨ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ، ص ٧٣١ ؛ الدكتور رمسيس بهنام ، النظرية العامة للقانون الجنائى ، ١٩٦٢ ص ٢٥١ وانظر ايضا :

Antolisei, op. cit., p. 105 e 367; Battini, op. cit., p. 533 e seg.; Ranieri, op. cit., p. 77 e seg.; Battaglini, op. cit., p. 472 e seg.; Pannain, op. cit., p. 569 e seg.; Frosali, Concorso di norme e concorso di reati, Città di Castello, 1937; Moro, Unità e pluralità di reati, Padova, 1959, passim.; La loi pénale et son application, Alex., 1957, p. 237.

وكل جريمة يحكمها نص تجريمي خاص وبالتالي يتعين تطبيق جميع النصوص التجريبية . ولما كانت جميع النصوص التجريبية في التعدد المعنوي واجبة التطبيق رغم أن الفعل الإجرامي واحد فقد عني المشرع بتنظيم حالة التعدد هذه بحيث يكفل تطبيق جميع النصوص دون أن تتعدد العقوبات وذلك بتطبيق العقوبة الأشد والتي تشمل بالضرورة العقوبة الأدنى وبالتالي فإن جميع النصوص الواجبة التطبيق في التعدد المعنوي تعتبر قد طبقت ، إذ أن العقوبة الأشد تجب بالضرورة العقوبة الأدنى .

بينما في التنازع الظاهري بين النصوص تكون أيضا بصدد فعل واحد يمكن أن يحكمه أكثر من نص تجريمي إلا أن هناك نصا واحدا من بين تلك النصوص المتنازعة هو الذي يتعين تطبيقه . بمعنى أن الجريمة واحدة والنص الواجب تطبيقه نص واحد ، إلا أن هناك نصوصا كثيرة يمكن أن تندرج تحتها الواقعة ولذلك فمناط البحث في التنازع الظاهري هو السؤال الآتي :

أي من النصوص المتنازعة هو الذي يحكم الجريمة ؟  
بينما في التعدد المعنوي يكون السؤال هو : ما هي العقوبة الواجب تطبيقها على الجرائم المركبة المتعددة ؟

وهنا يعرض السؤال الآتي : متى نكون بصدد تعدد معنوي للجرائم رغم ارتكاب فعل واحد ؟ ومتى نكون بصدد تنازع ظاهري بين النصوص ؟ أو بعبارة أخرى متى يكون الفعل الواحد أكثر من جريمة تتعدد فيما بينها ومتى يكون جريمة واحدة يتنازعها أكثر من نص ؟

إن الفاصل في ذلك ليس هو الفعل لأنه كما ذكرنا واحد في الحالتين وإنما الفاصل هي النتيجة التي تترتب على الفعل فحيث يضر الفعل الواحد بأكثر من مصلحة قانونية محمية بأكثر من نص تجريمي فالتا نكون بصدد تعدد معنوي بين الجرائم (١) . ذلك أن الفعل الواحد هنا قد حقق أكثر من نتيجة وبالتالي فقد كون أكثر من جريمة . أما حيث يضر الفعل الواحد

---

(١) انظر في نفس المعنى على وجه الخصوص

Crispigni, op. cit., p. 413; Bettiol, op. cit., p. 540.

وقارن مع هذا الوضع الخاص لـ Carnelutti في كتابه  
teoria generale reato, Roma, 1933, p. 340.

بمصلحة قانونية واحدة يتنازعها من حيث التطبيق أكثر من نص فأننا نكون بصدد تنازع ظاهري .

فاذا رجعنا الى النقطة التي نحن بصدها وهي الجرائم المختلفة في قانون الأحكام العسكرية لوجدنا أن صورة التعدد المعنوي وسورة التنازع بين نصوص قانون الأحكام العسكرية وقانون العقوبات يسئل أن ثورا .

فقد يرتكب أحد أفراد القوات المسلحة فعلا واحدا يضر بمصلحة حماها المشرع في قانون الأحكام العسكرية وبمصلحة أخرى حماها المشرع في قانون العقوبات ؛ ففي تلك الحالة نكون بصدد تعدد معنوي بين أكثر من جريمة : الجريمة العسكرية والجريمة العامة .

وقد يقضى المنطق بأنه حيث تعدد الجرائم لا بد أن تتعدد بالتبعية العقوبات ، الا أن التشريعات عموما تخرج عن هذا وتقرر حكما خاصا لحالة التعدد المعنوي وهو تطبيق العقوبة الأشد . وهذا أيضا ما قضت به المادة ١/٣٣ عقوبات مصرى حين نصت على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » .

وقد جاء قانون الأحكام العسكرية خلوا من النص على حكم التعدد المعنوي وقد نص في المادة ١٠ منه على أن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة . ولذلك فإن المادة ١/٣٣ عقوبات تعين تطبيقها على حالات التعدد المعنوي . كما تطبق أيضا النصوص الخاصة بالتعدد الحقيقي .

ويجب التنبيه الى أن المادة ١٢٩ أحكام عسكرية تنص على أنه اذا نص قانون آخر على عقوبة أحد الأفعال المعاقب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الأشد .

ويلاحظ على هذا النص أنه وإن كان يتفق في النتيجة مع نص المادة ١/٣٣ عقوبات الا أنه في ظاهره ومحتواه لم يقصد به معالجة التعدد المعنوي بقدر ما قصد به معالجة التنازع الظاهري بين النصوص وميتضح ذلك من بحث هذه الصورة من صور التنازع .



فالتنازع الظاهري بين النصوص يفترض كما قدمنا أننا بصدد جريمة واحدة يمكن أن تندرج تحت أكثر من نص من نصوص القانون . ولذلك فإن المشكلة تنحصر في بيان أى من النصوص المتنازعة هو الواجب التطبيق؟ وقد قال الفقه بمعايير كثيرة في هذا الصدد يمكن ارجاعها جميعا الى معيار واحد وهو أن النص الخاص يقيد النص العام (١) . ومعنى ذلك أن النص الخاص هو الواجب التطبيق .

ولمعرفة النص الخاص من النص العام يتعين الرجوع الى النموذج التشريعي للواقعة . فحيث تشمل الواقعة محل التجريم المنصوص عليها في نص آخر مضافا إليها عناصر أخرى تميزها ، فوجود تلك العناصر المميزة هي التي تضيء على النص صفة التخصيص وتجعل المتعلق بها هو النص الخاص والآخر هو النص العام ويتعين تطبيق الأول وفقا لقاعدة أن الخاص يقيد العام (٢) . مثال ذلك السرقة والاختلاس ، فالفعل المادى المكون للجريئتين واحد وهو اختلاس مال منقول مملوك للغير بنية تملكه . ولذلك فالفعل المادى في جريئتي السرقة والاختلاس واحد بمعنى أن الموانئ العمومية الذي يحتل أموالا مملوكة للدولة يحقق في نفس الوقت أركان جريمة السرقة إلا أن واقعة الاختلاس أخص من واقعة السرقة . وذلك أن الاختلاس يشمل واقعة السرقة مضافا إليها صفة الموظف العمومي في الجاني وصفة المال العام في الموضوع محل الاعتداء . ولذلك لا تكون هنا بصدد تعدد معنوي لأن الجريمة واحدة وإنما تكون بصدد تنازع ظاهري بين نصوص الاختلاس ونصوص السرقة يطبق بشأن حله قاعدة أن الخاص يقيد العام وبالتالي فإن الاختلاس يقيد السرقة ويتعين عن تطبيق النص الخاص بالاختلاس استبعاد تطبيق النص بالسرقة .

فإذا طبقنا تلك القواعد على الجرائم العسكرية المختلفة لوجدنا أن كثيرا منها يمكن أن يتنازع التطبيق عليه نص من نصوص قانون العقوبات وآخر من نصوص قانون الأحكام العسكرية . مثال ذلك جرائم السرقة والاختلاس المنصوص عليها في المادة ١٤٣ من قانون الأحكام العسكرية

(١) انظر في المعايير المختلفة المراجع المشار إليها في هامش ص ٣٠ .  
وقد كان أول من بلور الخلاصة المشار إليها في المتن Antolisei, *Sul concorso apparente di norme*, in Riv. it., 1918.

(٢) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .  
( م ٣ قانون الأحكام العسكرية )

فهي تماقب كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون كونه له شأن بالحفظ على تقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها ثم سرقها أو استعملها بطريق النش أو سلبها . فالفعل المكون لتلك الجريمة هو ذات الفعل الخاص بجرائم الاختلاس من قبل المولفين العموميين ومن في حكمهم . وواضح أن الأفراد الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية هم مولفون عموميون أو من في حكمهم . وبالتالي فانه لو لم يوجد نص المادة ١٤٣ أحكام عسكرية لانطبق على الفعل أحكام المواد ١١٢ وما بعدها من قانون العقوبات ولما كانت نصوص قانون العقوبات تسرى في وجه الأفراد الذين يوجدون الاطار الاقليمي للدولة فان من يرتكب فعل السرقة أو الاختلاس المنصوص عليه في المادة ١٤٣ أحكام عسكرية يحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٣ أحكام عسكرية ، والجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ .

وتطبيقا لمبدأ الخاص يقيد العام الذي يتعين تطبيقه لحل مسألة التنازع الظاهري فانه يتعين علينا هنا بيان أى من النصين سالتى الذكر يعتبر خاصا بالنسبة للثاني . وحل ذلك يسير ، فنص المادة ١٤٣ أحكام عسكرية يعتبر خاصا بالنسبة لنص المادة ١١٢ عقوبات . اذ انه يشمل الواقعة المحكومة بالمادة ١١٢ ويضيف اليها عناصر مميزة تفتي عليه صفة التخصيص . وتنحصر تلك العناصر في الصفة الخاصة في البعائى وفي موضوع الاعتداء . فيلزم في البعائى ليس فقط صفة المولف العمومى ومن في حكمه بل يتعين أن يكون موطفا عموميا أو من في حكمه ويشتتر نردا من أفراد القوات المسلحة أو من في حكمهم . كما أن المال محل الاعتداء لا يكفي فيه كونه مملوكا للدولة أو الهيئات العامة وما في حكمها بل يتعين أن يكون أميريا أو عسكريا .

ولذلك فاعمالا لقاعدة أن النص الخاص يقيد العام يتعين تطبيق نصوص قانون الأحكام العسكرية في الجرائم المختلفة .

ومناد ذلك أيضا أن الحكم الصادر بصدها ينهى الدعوى الجنائية تماما وذلك لأننا هنا بصدد جريمة واحدة .

ينتج عن ذلك أن تطبيق النص الخاص مؤداه أن العقوبة التي ينص عليها فيه هي الواجبة التطبيق حتى ولو كانت أدنى من العقوبة المقررة بالنص العام .

الا أن المشرع الجنائي قد خرج عن تلك القاعدة في قانون الأحكام العسكرية ونص في المادة ١٢٩ منه على أنه إذا نص قانون آخر على عقوبة الأفعال المماثلة عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق العقوبة الأشد . وقد جاء بالمذكورة الايضاحية أن خطة المشرع هنا ينسرها أن هذا المبدأ المنصوص عليه في المادة سابقة الذكر يتفق والسياسة العامة التجريم بالنسبة لتحقيق أهداف العقوبة .

#### ١١ - العلاقة التشريعية الجنائي العسكري بقانون العقوبات العام :

نانياً - من حيث الاختصاص بالتطبيق :

لكي يمكن تحديد العلاقة بين التشريع الجنائي العسكري وقانون العقوبات من حيث الاختصاص يجب أن نضع في الاعتبار بآءى ذى بدء أن المختص بتطبيق قانون الأحكام العسكرية هو القضاء العسكري وليس لقضاء العادى . وقد نظم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية تكون القضاء العسكري وكيفية تشكيل المحاكم العسكرية وتعيين القضاة وكافة القواعد المتعلقة بالتنظيم القضائي العسكري . فقانون العقوبات العسكري لا يطبق الا بمعرفة القضاء العسكري وأعضائه . وليس معنى ذلك أنه غير ملزم لجهات القضاء العادى ، بل انه يتعين على تلك الجهات الأخيرة مراعاته والالتزام بنصوصه وإحالة ما يدخل في اختصاص القضاء العسكري اليه ، أى ليس لجهات القضاء العادى أن تطبق النصوص التجريبية الواردة في القانون على وقائع معروضة عليها . ففي مثل تلك الحالة يتعين عليها الاحالة الى القضاء لمعسكرى لتطبيق تلك النصوص على الوقائع المتعلقة بها . وسنعرض فيما بعد الى العلاقة بين القضاء العسكري والقضاء العادى فيما يتعلق بالمشاكل التى تثار في التطبيق من حيث الاختصاص .

غير أنه يلاحظ أنه وان كان القضاء العادى ليس هو المختص بتطبيق قانون الأحكام العسكرية ، الا أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالاختصاص بتطبيق قانون العقوبات العام .

فالمختص بتطبيق قانون العقوبات العام هو القضاء العادى . الا أن قانون الأحكام العسكرية قد منح الاختصاص بتطبيق قانون العقوبات العام لجهات القضاء العسكري في الأحوال الآتية :

**أولاً :** حيث يرتكب أحد الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية فعلاً يكون جريمة منصوصاً عليها في قانون العقوبات العام والقوانين الأخرى المعمول بها ما لم يكن معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكامه ففي تلك الحالة يطبق القضاء العسكري تلك القواعد المنصوص عليها في تلك القوانين . كما يطبق العقوبات المقررة للجريمة فيها مع تشديد العقوبة على العسكريين على الوجه المبين بالمادة ١٦٨ أحكام عسكرية .

**ثانياً :** الجرائم التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة ، والجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية وكذا الجرائم التي تقع في المسكرات أو التكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

والمفروض أن اختصاص القضاء العسكري بتلك الجرائم موضوعي بمعنى أنه منوط بموضوع الجريمة ، وليس بشخص مرتكبها .

وعلى ذلك فالاختصاص ينعقد للقضاء العسكري حتى لو كان مرتكب الجريمة غير خاضع لقانون الأحكام العسكرية وليس من أفراد القوات المسلحة ، كما أن القضاء العسكري مختص بتلك الجرائم حتى ولو كان النص التجريمي قد تضمنه قانون عام وليس قانون الأحكام العسكرية . وبدیهی أنه في تلك الحالة سوف يطبق القضاء العسكري قانون العقوبات العام أو القوانين المكمل له ، وسنرى تفصيل ذلك في موضعه .

**ثالثاً :** الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام والتي تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية ، وهي الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج والجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل . والأصل في تلك الجرائم أن الاختصاص ينعقد للقضاء العادي غير أن المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية قد منحت القضاء العسكري الاختصاص بنظرها في حالة ما إذا أحيلت إليه بقرار من رئيس الجمهورية . وعلى ذلك ففي تلك الحالة يتعين على القضاء العسكري تطبيق نصوص قانون العقوبات العام كما هو الشأن دائماً في اختصاصه بجرائم القانون على التفصيل الذي سنورده فيما بعد .

**رابعاً : الجرائم التي ترتكب ضد العسكريين أو أى شخص خاضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية بسبب عمل من أعمال الوظيفة . والفرض هنا أيضاً أننا بصدد جرائم قانون عام ارتكبت من شخص ليست له الصفة العسكرية .**

وسنرى تفصيلاً بعد ذلك مدى التطابق أو عدمه بين نطاق الاختصاص الموضوعي ونطاق الاختصاص الاجرائي بالنسبة لجميع الوقائع الداخلة في اختصاص القضاء العسكري .

**١٢ - قواعد تفسير قانون العقوبات العسكري : نقد الرأى المتنازل بالتفسير الضيق :**

ان قانون العقوبات العسكري باعتباره فرعاً من النظام القانوني الجنائي للدولة الفرض فيه أن يخضع لذات القواعد التي تتبع عموماً في تفسير النصوص الجنائية . ويستوى بعد ذلك أن تكون تلك النصوص قد تضمنها قانون العقوبات العام أم تضمنتها بعض القوانين الخاصة . فالقواعد العامة في تفسير النصوص الجنائية واحدة وإن اختلفت في تفصيلاتها تبعاً لما اذا كنا بصدد قاعدة جنائية عامة أم كنا بصدد قاعدة جنائية خاصة .

ولسنا هنا بصدد تفصيل قواعد تفسير القانون الجنائي بوجه عام . فالمقام لا يتسع للتعرض بالبحث لكافة المشاكل التي تظهر في هذا الخصوص والتي مجالها دراسة القسم العام من قانون العقوبات ولذلك فاننا نحيل الباحث عليها (١) .

غير أن ذلك لا يمنعنا من التعرض لقواعد التفسير بالتقدير اللازم لحل المشاكل التي تثار بصدد تطبيق قانون العقوبات العسكري .

ولعل مشاكل التفسير الخاصة بقانون العقوبات العسكري تتبلور أساساً في مشكلتين رئيسيتين :

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٨ ؛ الدكتور السيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ؛ الدكتور رؤوف عبيد ، مبادئ القسم العام من التشريع المقابى ، ١٩٦٦ ، ص ٨١ .

الأولى تتعلق بنطاق تفسير النص ، هل تفسر قواعد قانون العقوبات العسكرية تفسيراً عادياً شأنها في ذلك شأن قواعد قانون العقوبات العام ، أم أنه يجب أن نلتزم التفسير الضيق بالنسبة لها وذلك باعتبارها قواعد تمثل استثناءات على القواعد العامة في قانون العقوبات العام ؟

والثانية هي : هل إذا سلمنا بجواز اعمال القياس في تفسير قواعد قانون العقوبات العام ، فهل يجوز القياس أيضاً في قانون العقوبات العسكرية ، أم أن صفة الخصوصية التي تتصف بها قواعد ذلك القانون تمنع من اعمال هذه الوسيلة من طرق التفسير ؟

وقبل أن نجيب على التساؤلات المتعلقة بالمشكلتين السابقتين نود أن نوضح معالم الطريق في تفسير النص الجنائي - أيضاً دون الدخول في التفصيلات ، والتي كثيراً ما يكتنفها اللبس بسبب فكر مسبق من مؤداه أن القانون الجنائي هو في أصله ونشأته قانون استثنائي (١) .

وقد ترتب على اعتبار أن القانون الجنائي ، بوجه عام ، هو قانون استثنائي أن الكثيرين قد انتبهوا الى أن تطبيق القواعد العامة في تفسير النصوص يقضي بالضرورة بأن يكون تفسير النص الجنائي ضيقاً لا يتوسع فيه (٢) . كما انتهوا كذلك الى استبعاد القياس كوسيلة من وسائل التفسير ، اللهم الا في حدود معينة كما سنرى ؛ وذلك باعتبار أن القياس لا يمكن اعماله حيث يكون النص استثنائياً . ومعنى ذلك أن القواعد التي تتبع في تفسير النصوص الجنائية الخاصة كنصوص قانون العقوبات العسكرية ، يجب أن يلتزم فيها بقواعد التفسير الضيق من باب أولى .

والحقيقة هي أن هذا الفقه لا يمكننا التسليم بصحته وبالتالي النتائج التي انتهى إليها .

فالقانون الجنائي بوجه عام ليس قانوناً استثنائياً وإنما شأنه شأن باقي القوانين الأخرى وجد كضرورة من ضرورات الجبالة للحفاظ على

---

(١) في هذا المعنى حديثاً :

Galloni, La interpretazione della legge, Milano, 1955, p. 179.

(٢) قارن الدكتور رؤوف مبيد ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

كأنها بحماية المصالح الأساسية الضرورية للحياة الاجتماعية ذاتها (١) . وهو أن قيد حريات الأفراد فليس معنى ذلك أنه استثنائي فالمفروض أن الحياة الاجتماعية بطبيعتها تفرض بذاتها قيودا على الحريات الفردية ولا تترك الأفراد ينطلقون على سجيبتهم وفطرتهم . والقانون الجنائي في حمايته لكيان الجماعة بتقييده لحرية الأفراد في أن يرتكبوا ما يشاءون من أفعال شأن قوانين أخرى كثيرة تورث مثل تلك القيود التي تتطلبها الحياة الاجتماعية ذاتها . ولو سلمنا بصحة ذلك المبدأ الذي انطلقت منه الآراء السابقة لانتبهنا إلى اعتبار معظم قوانين الدولة قوانين استثنائية كقانون العمل والتأمينات الاجتماعية وقوانين الأحوال الشخصية . الخ وهذا ما لا يمكن التسليم به مطلقا .

فالقانون الجنائي هو قانون عادي لا يختلف عن غيره من القوانين العادية الأخرى التي وجدت من أجل التنظيم الاجتماعي نفسه .

فاذا كان الأمر كذلك ، فقد سقطت الحجة التي استند إليها الفقه السابق في وجوب التفسير الضيق لقانون العقوبات العام والخاص على السواء .

والأكثر من ذلك هو أن ذلك الفقه يخلط بين وسيلة التفسير من ناحية ونتائج التفسير من ناحية أخرى . فالتفسير الضيق أو التفسير الواسع ليسا وسيلتين من وسائل التفسير وإنما هما نتيجتان من نتائج التفسير (٢) . فالتفسير ، كما سنرى ، يجب أن يكون غائبا وليس حرفيا ، يرمى إلى الوصول إلى الهدف الذي من أجله وضع النص وسواء بعد ذلك كنا بصدد نص عام أم نص خاص أم نص استثنائي . وعلى ضوء توافق انبعاثات التي استخدمها المشرع مع الغاية من النص ، أي على ضوء نتيجة التفسير يمكننا أن نقسم التفسير إلى تفسير كاشف وتفسير ضيق وتفسير واسع .

هذا بالإضافة إلى أن تجريم أعمال القياس في المواد الجنائية ليس مصدره الصفة الاستثنائية للنصوص الجنائية وإنما هو تطبيق لقاعدة دستورية

(١) تارن في نفس المعنى Bettiol, op. cit., p. 115 e seg.

(٢) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

Bettiol, op. cit., p. 110.

مؤداها أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وذلك ضمانا للتوازن بين حريات الأفراد من ناحية ومصلحة الجماعة من ناحية أخرى (١) .

وحينئذ حينما يسلم الفقه بجواز أعمال القياس في النصوص الجنائية غير التجريبية كأسباب الإباحة وموانع المسؤولية . فليس في هذا اعتراف باستثنائية النصوص الجنائية والتي باعتبار أن النصوص المتعلقة بأسباب الإباحة تشكل نصوصا استثنائية على النصوص التجريبية وبالتالي فهي رجوع إلى الأصل تطبيقا لقاعدة الاستثناء على الاستثناء هو رجوع إلى القواعد العامة (٢) ، حتى مع التسليم بجواز القياس بصدد تلك النصوص فإن هذا يفسر فقط بأن النصوص الخاصة بأسباب الإباحة هذه إنما تضع قواعد هي الأخرى لا مكان تطبيق النص التجريبي . وبالتالي فحينما يتوافر سبب من أسباب الإباحة فليس معنى ذلك أنه قد تتوافر استثناء على النصوص التجريبية وإنما مفاده ببساطة أن النص التجريبي لم تستبدل له المقومات اللازمة لتطبيقه على اعتبار أن توافر مثل هذا السبب يفقد الفعل المركب صفته الضارة بالحق أو بالمصلحة المحمية (٣) . والدليل على صحة ما نقول به هو أن الفقه معجم على عدم جواز القياس بصدد النصوص التي تقرر مانعا من موانع العقاب بالمعنى الضيق أو ظرفا مخففا . وذلك لأن مثل تلك الظروف حينما تتوافر لا تفقد الفعل صفته الضارة بالحق أو بالمصلحة محل الحماية ، وإنما تظل لاصقة به ولا يقع العقاب أو يخفف لاعتبارات أخرى تتعلق بالسياسة الجنائية للمشرع .

وأيضا حينما يجمع الفقه على أنه ، وإن كان جائزا القياس في النصوص الجنائية غير التجريبية فإنه لا يجوز أعماله بصدد النصوص الجنائية الاستثنائية حتى ولو كانت نصوصا غير تجريبية ، فإن هذا ليس مفاده عدم جواز القياس بسبب استثنائية النص بقدر ما هو مؤسس على نفس طبيعة القياس ذاته . فكما سنرى تبين لأعمال القياس أن يكون النص موضع

---

(١) الدكتور السعيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ وما بعدها ؛

الدكتور محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ؛ الدكتور رواد عبيد ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) في هذا المعنى ، Rocca, L'oggetto del reato, Torino, 1913,

p 551; Contieri, Lo stato di necessità, Milano, 1939, p. 21.

Bettiol, op. cit., p. 116.

(٣)



التطبيق يتسم بالعمومية وليس نصا فرديا يعالج حالة بعينها . ولذلك فسنرى أن القياس جائز أيضا بالنسبة للنصوص الجنائية غير التجريبية والتي تضمنتها قوانين عقوبات خاصة طالما أن صفة العموم قد ثبتت لها على التفصيل الذي سنورده .

#### ١٣ - قواعد تفسير النصوص الجنائية : التفسير الغائي للنص :

بعد التحديد الذي سقناه في البند السابق للأفكار الأساسية التي يجب أن تقوم عليها البحوث نعتقد أنه قد أضحت من السهل أن نستخلص القواعد الرئيسية لتفسير النص الجنائي والتي سوف تساعدنا على وضع الحلول المناسبة للمشكلتين السابق طرحهما وهما : نطاق تفسير نصوص قانون العقوبات العسكري ومدى جواز اعمال القياس بصدده .

وتنحصر تلك القواعد الرئيسية في قاعدتين : الأولى هي قاعدة التفسير الغائي . والثانية هي تحديد نطاق القياس في النصوص الجنائية .

#### أولا - التفسير الغائي للنصوص الجنائية :

إن تفسير النص ما هو إلا محاولة اظهار التوافق من عدمه بين الواقعة المادية وبين الواقعة النموذجية التي ضمنها المشرع النص التشريعي لبيان ما اذا كانت تلك الواقعة المادية تدخل تحت حكم القاعدة الجنائية . فهي مجرد عملية مطابقة بين ما وقع وبين ما نص عليه المشرع . والباحث أو القاضى فى سبيل وصوله الى تلك النتيجة يحاول أن يفهم أولا القصد أو الغاية التي ترمى اليها القاعدة الجنائية .

فهدف القاعدة أو الغاية التي ترمى اليها هو الذى يجب أن يكون موضع اهتمام الباحث (١) . فالنص التشريعي أيا كان قد وضع لتحقيق غاية معينة . وتلك الغاية هي التي يجب أن يضعها الباحث نصب عينيه في تفسيره لحدود النص التشريعي وبيان الوقائع التي تندرج تحته .

(١) فارن الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٨ وما بعدها؛ الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ١٠١ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٥٨ وما بعدها ؛ الدكتور رؤوف عبد ، المرجع السابق ، ص ٨١ وما بعدها ، وانظر أيضا في التفسير الغائي :

Antolisci, Manuale, cit., p. 62; Bettiol, op. cit., p. 100; Maggiore, Diritto penale, cit., p. 127; Pannain, op. cit., p. 109 e seg.

وطبيعي أن تكون المرحلة الأولى من مراحل هذا التفسير الغائي هي التفسير الحرفي للنص . فأول ما يلتفت نظر المفسر هي العبارات التي استخدمها المشرع للتعبير عن المعنى المراد من النص . وعن هذا الطريق يمكن للمفسر أن يستخلص الغاية أو الهدف منه . والواقع أن التفسير الحرفي ليس تفسيراً بالمعنى الصحيح . فهو مجرد شرح للعبارة التي ساقها المشرع والتي عن طريقها يصل المفسر الى الغاية من النص باستظهار الحق أو المصلحة المراد حمايتها . واستخلاص تلك المصلحة المراد حمايتها هي التي تحدد بعد ذلك للمفسر الغاية والهدف الذي من أجله وضعت القاعدة القانونية . ومتى اتضحت تلك الغاية للمفسر فاته يستطيع بعد ذلك أن يحدد نطاق النص من حيث الوقائع التي يشملها ويطلق ذلك على الواقعة المادية المعروضة لبيان ما اذا كانت تندرج تحت مضمون النص من عدمه .

وعلى قدر التطابق بين الغاية من القاعدة الجنائية من ناحية وبين العبارات التي استخدمها المشرع للتعبير عنها من ناحية أخرى . أو بمقابلة أخرى على قدر نتيجة التفسير (١) يمكن إجراء التقسيم الآتي :

١ - تفسير مقرر أو كاشف وهو يكون في الحالات التي يصل فيها المفسر الى التطابق التام بين مضمون النص وبين التفسيرات المستخدمة لإظهار الشارع .

٢ - تفسير واسع وهو يتوافر حيث يكون المشرع قد استعمل للتعبير عن الهدف من النص عبارات تقصر عن إعطاء المدلول أو المفهوم الحقيقي الذي أرادته المشرع .

ولذلك يصبح من الضروري أن يعطى المفسر للعبارة المستخدمة معنى أوسع من المعنى الذي قد يبدو للوهلة الأولى .

---

ونظر أيضاً في تحديد العلاقة بين الأسلوب الغائي في التفسير وبين السلطة التقديرية للمفسر

Messina, La discrezionalità nel diritto penale, Roma, senza data, p. 175 e seg.

Nuvolone وانظر في تفنيد الانتقادات التي وجهها البعض وخاصة

في مؤلفه Il processo nel diritto penale, 1942, p. 56. في حديثا

Molari, La tutela penale della condanna civile, Padova, 1960, p. 250.

(١) راجع في هذا الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٠.

٣- تفسير ضيق وذلك عندما يكون هناك تطابق بين التفسير الغائي والتفسير الحرفي، وبعبارة أخرى نكون بصدد تفسير حرفي كلما كان الهدف من النص الجنائي يتفق مع المعنى المباشر الذي تعبر عنه العبارات المستعملة في معناها الحرفي .

وواضح من النتائج التي يصل إليها المفسر أن إبراز الغاية من النص والهدف منه هو الذي يقف وراء عملية التفسير . فالتفسير يجب أن يدور كله حول معرفة الغاية من النص ، أما كونه واسعا أو ضيقا فهذا لا يتوقف على وسيلة التفسير وإنما على قدر التطابق بين هدف النص وبين العبارات المستخدمة . فليست العبارات هي التي تفسر ولكن النص هو الذي يفسر من حيث ما يرمى إليه ويبنى تحقيقه .

ومن هنا يبدو خطأ الفكرة السائدة والقائلة بأن التفسير الواسع يجب استبعاده في محيط النصوص الجنائية نظرا لما فيه من تقييد لحرية الأفراد والحد منها . فالقصد من التفسير ليس هو إفساح المجال لتطبيق النص الجنائي على حالات غير واردة فيه أو تضيق نطاق تطبيقه في أضيق الحدود، وإنما القصد والغاية من التفسير هو معرفة الغاية من النص والهدف الذي ترمى إليه القاعدة الجنائية . فمتى اتضحت تلك الغاية أو الهدف فقد تحدد مجال تطبيق النص كما أراده الشارع في الحقيقة . أما توفيق هذا الأخير في التعبير عن هدفه بالعبارات المستخدمة أو عدم توفيقه مع ما يترتب على ذلك من التوسع في التفسير أو التضيق منه بما يتناسب وهدف الشارع ، فهذا أمر لا دخل فيه لمنطق التفسير ذاته . هذا فضلا عن أن حرية الأفراد لا تتأثر إلا بالتفسير بطريق القياس . وهذا يتوافر حيث تكون الحالة محل البحث لا تدخل أصلا تحت نطاق النص وإنما تشابهها مع الواقعة المحكومة بالنص فإن هذا الأخير يطبق عليها . هنا حقا تتأثر حرية الأفراد لما فيه من مخالفة صريحة لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . ولذلك فإن هذا التفسير بطريق القياس ممنوع في المواد الجنائية ولذلك فالقول بأنه في المواد الجنائية يجب استبعاد التفسير الواسع والتزام التفسير الضيق هو قول غير دقيق ويوجب الصواب . إذ التفسير الضيق لا يمكن التزامه سلفا كطريقة من طرق التفسير ولكنه أمر يستظهره المفسر وفقا لما يتضح له من قصد المشرع والغاية من النص (١) .

ونود أن نلفت النظر أيضا الى خطأ شائع يتعلق بالتفسير وهو محاولة تطبيق قاعدة أن الشك يفسر لصالح المتهم في تفسير القاعدة الجنائية (١) . فالذي يقصد من هذه القاعدة ليس الشك في تفسير القاعدة الجنائية . فالمفسر في تفسير القاعدة الجنائية يلتزم بالفرض من النص والغاية منه وليس بمصلحة المتهم . المفسر - بعبارة أخرى - يحاول أن يصل الى قصد القاعدة الجنائية لحظة وضعها أى في الفرض النظري الخاص بها ثم يحاول تطبيقها بعد ذلك على الفرض الواقعي . ومتى وصل الى قصد الشارع ذاته يحدد بذلك نطاق تطبيق القاعدة الجنائية على الواقعة المادية .

أما اذا كان قصد الشارع غير واضح أو أن المفسر لم يتسكن من تحديده تحديدا ظاهرا بحيث تشكك في مدى انطباق النص على الواقعة المطروحة من عدمه فإن استبعاد تطبيق النص هنا ليس تطبيقا لقاعدة أن الشك يفسر لمصلحة المتهم وإنما تطبيقا لقاعدة دستورية أعبر واشمل وهي التي تنص بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . ومعنى ذلك : وجوب النص صراحة على التجريم والعقاب . وعلى ذلك فيبحث يقوم الشك في التجريم فلا يمكن تطبيق النص والا لخالفنا القاعدة الدستورية السابقة .

أما قاعدة الشك يفسر لمصلحة المتهم هذه فمجالها مدى الالتزام بالأدلة من قبل المحكمة وليس مجالها أبدا تفسير النصوص . والفرق واضح بين المجالين .

---

(١) ويلاحظ أيضا أن قاعدة ( الشك يفسر لصالح المتهم ) في تفسير النصوص تختلف عن القاعدة الأخرى القائلة بجواز القياس لصالح المتهم . وقد قبلت تلك الأخيرة بقصد تبرير القياس بالنسبة للنصوص المعفية وقد اعتنق حديثا مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم في التفسير سعد العيسوي - كمال حمدي ، المرجع السابق - ص ١٣ . وانتهى الى وجوب تفسير النصوص الجنائية تفسيرا شيقا اعمالا لقاعدتين الأولى لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، والثانية أن الأصل في الإنسان البراءة .

والنتيجة التي انتهينا اليها لا يمكن التسليم بها . فقاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص لا تأثير لها على التفسير إلا في تحريم القياس فقط . أما قاعدة أن الأصل في الإنسان البراءة فهذه تتعلق فقط بالأدلة ولا علاقة لها بالتفسير . والقول بغير ذلك يؤدي الى وجوب التفسير الضيق أيضا بالنسبة لأي نص ينشئ التزاما ولو مدنيا يحق لأن الأصل في الإنسان براءة الدمة !

فالمقصود من المحاكمة التحقق من الأدلة من وضع المتهم منها أما المقصود من التفسير فهو اظهار النرض أو الغاية من النصوص لتحديد مجال تطبيقه .

من كل ما سبق نخلص الى أن نطاق تفسير النص لا يحتل تدرجا تبعا لنوعية النص موضوع التفسير . فنطلق التفسير يفرض أسلوبا واحدا يلتزمه المفسر للكشف عن الغاية من النص والتي على هديها يتحدد نطاقه وسواء أكان هذا النص جنائيا أم غير جنائى . وسواء أكان نصا تجريسيا أم نصا يتضمن سببا من أسباب الإباحة .

وإذا كان التفسير ما هو إلا استخلاص قصد الشارع المتضمن القاعدة الجنائية وتفسير النص على هديه فيستوى بعد ذلك أن يكون النص محل التفسير نصا عاما أم نصا خاصا . أى يستوى أن يكون قد تضمنه قانون العقوبات العام أم قانون من القوانين الخاصة . فالغاية من النص أو الهدف منه هو الذى يلزم المفسر بالتوسع أو بالتضييق في مفهوم العبارات المستخدمة من الشارع للتعبير عن قصده وليست نوعية النص المستمدة من نوعية القانون هي التى تقيد المفسر في تفسيره .

وترتب على ذلك أن تفسير نصوص قانون الأحكام العسكرية أو قانون العقوبات العسكرية يمين أن يلتزم المفسر فيها بالقصد أو الغاية التى من أجلها وضع النص . ولا أهمية بعد ذلك للصفة الخاصة التى تميز قانون الأحكام العسكرية بالنسبة لقانون العقوبات العام . إذ أن تلك الصفة لها أهميتها بالنظر الى المشاكل التى تثار بشأنها عند اتباع أسلوب القياس في التفسير كما سنرى .

#### ١٤ - ثالثا - حظر القياس في المواد الجنائية التديبية :

إن التفسير بطريق القياس يفترض أن النص لا يتضمن حكما للواقعة المعروضة محل البحث وإنما يحكم واقعة أخرى تتشابه مع الواقعة المعروضة والتي لا يوجد نص صريح يحكمها . ولذلك فإن المفسر يمد اختصاص تطبيق النص الى الحالة التى لم يرد فيها نص مستندا الى التشابه بين الحالة المحكومة بالنص والحالة الأخرى المعروضة (١) .

---

(١) انظر Pannain, Manuale, cit., p. 111. حيث يعتبر القياس ليس أسلوبا من أساليب التفسير ولكنه يتعلق بتطبيق القانون . وانظر Battaglini, op. cit., p. 61. في التفرقة بين التطبيق والتفسير.

وهذا الأسلوب من أساليب التفسير العلمى للنصوص يقيد من تطبيقه  
قيدان :

الأول خاص بحظر القياس فى النصوص التجريبية والثانى خاص بحظر  
القياس فى القواعد الاستثنائية التى تعتبر استثناء على القواعد العامة .

فبالنسبة للقيد الأول فقد ذهب البعض الى حظر القياس عموما فى  
محيط قانون العقوبات باعتباره قانونا استثنائيا (١) . ذلك ان الأصل فى  
الأشياء الإباحة وبالتالى فعندما ينظم المشرع أفعال الأفراد بإيراد قيود  
عنها ومرتبنا على ذلك توقيع عقوبة معينة فإن هذا يعتبر خروجا عن الأصل  
ويتعين التضييق فى تفسيره وعدم التوسع فى تطبيق مثل تلك النصوص  
وقد رأينا كيف أن تلك الفكرة خاطئة ولا يسكن التسليم بها .

لذلك فقد اتجه رأى السائد فى الفقه (٢) ، الى أنه لتحديد مجال  
أعمال القياس بصدد قانون العقوبات يتعين التفرقة بين النصوص التجريبية  
وبين النصوص الأخرى غير التجريبية والتى يمكننا ان نطلق عليها نصوصا  
معفية Palmisani

فالنصوص التجريبية لا يجوز القياس فيها . الا ان الحظر ليس  
لاعتبارها نصوصا استثنائية كما أراد بذلك البعض وانما لأن أعمال القياس  
من مؤداه مخالفة القاعدة الدستورية التى تقضى بأنه لا جريمة ولا عقوبة  
الا بنص (٣) . فحيث لا يكون هناك نص صريح يحكم الواقعة بالتجريم

---

(١) انظر فى ذلك المعنى Rocco, L'oggetto del reato, cit., p. 551.

(٢) فى هذا الرأى فى الفقه المصرى انظر الدكتور محمود مصطفى ،  
المرجع السابق ، ص ٧٢ ؛ الدكتور السعيد مصطفى ، المرجع السابق ؛  
ص ١٠٢ ؛ الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، وانظر فى  
الفقه الإيطالى :

Antolisei, op. cit., p. 68; Battaglini, op. cit., p. 63; Bettiol, op. cit.,  
p. 115 e seg.; Ranieri, op. cit., p. 50; Delitala, Analogia in «bonum  
partem» in «Studi in memoria di E. Massari» Napoli, 1938; Vassalli,  
Limite del diritto di analogia in materia penale, Milano, 1942, passim.

(٣) Boscarelli, Analogia e interpretazione estensiva nel diritto  
penale, Palermo, 1955, p. 81 e seg.

والعقاب فلا محل للقياس على واقعة أخرى مجرمة ومعاقب عليها والا كان معنى هذا تطبيق عقوبة على فعل لم يرد بشأنه نص صريح بتجريمه .

وهذه القاعدة الدستورية قد وضعت لتحقيق التوازن بين مصلحة الجماعة في كفالة حريات أفرادها من ناحية ومصلحة الجماعة في الحفاظ على كيانها من الأفعال التي تهدد هذا الكيان بالضرر ومن ثم فإن القياس محظور بصدد تلك النصوص التجريبية مهما كانت أوجه الشبه بين الواقعة الوارد بصدها النص والواقعة الأخرى التي لم يرد بشأنها نص .

أما النصوص الجنائية غير التجريبية أو النصوص المعفية فهذه يجوز فيها اعمال القياس شأنها في ذلك شأن أى نصوص قانونية أخرى غير جنائية (١) . فالقياس هو وسيلة من وسائل التفسير المتعارف عليها فقها وقضاء وتشريعا . ولا يرد عليها من قيد الا لعلة خاصة تقوم بقيام أسبابها . أما حيث تنتفي علة المحظر فلا محل للحظر ، وعلة الحظر ظاهرة وواضحة بخصوص النصوص التجريبية . أما بالنسبة لغير ذلك من النصوص التي لا تثبت لها تلك الصفة فلا قيام لتلك العلة بالمرّة .

وعلى ذلك فالنصوص الخاصة بموانع المسؤولية وتلك الخاصة بأسباب الإباحة ، جميع تلك النصوص يمكن القياس عليها متى كانت تكون قواعد عامة وليست مجرد قواعد استثنائية كما سنرى بالنسبة للقيد الثاني هو الشأن مثلا في الاعفاء الخاص بسرقة الأصول والفروع فلا يجوز القياس بتطبيق هذا الاعفاء على أقارب من درجات أخرى (٢) .

(١) أنظر عكس هذا حيث لا يجوز تطبيق القياس بصدد القانون الجنائي عامة :

Boscarelli, op. cit., p. 118 e seg.; Nuvoletto, I limiti taciti della norma penale. Palermo, 1947, p. 36 e seg.; Pannunzi, op. cit., p. 115 e seg.

(٢) في هذا الرأي :  
Bettiol, op. cit., p. 115 e seg.;  
Vassalli, op. cit., p. 141 e seg.; Vannini, Il problema giuridico del tentativo, Milano, 1952, p. 119; Boscarelli, op. cit., p. 114.

وإنظر في معنى عكسي حيث يجوز اعمال القياس بصدد قبل تلك النصوص :

Antonicci, Manuale, cit., p. 71.

وهذه النتيجة قد وصل إليها سواء من يرى في القانون الجنائي أنه قانون استثنائي وسواء من يرى فيه أنه قانون عادي وليس استثنائيا .  
فمن يرى أن قانون العقوبات هو قانون استثنائي يذهب الى أن القواعد الخاصة بالاعفاء من المساءلة الجنائية ما هي الا استثناء وبالتالي فهي رجوع الى القواعد العامة في اباحة الأفعال . وعليه فيجوز قياس عليها شأنها شأن أى قاعدة قانونية عامة أخرى .

غير أننا رأينا أن مثل هذا الرأي يجانب الصواب ، فلكى يمكننا التقرير بصحة الصفة الاستثنائية لقانون العقوبات يتعين أن نربطه بالقواعد العامة الأصلية التي تقرها قوانين أخرى والتي يعتبر القانون الجنائي استثناء عليها . ولكن ، أين هي تلك القواعد العامة التي تتيح جميع الأفعال والتي جاء القانون الجنائي فحده من نطاق تطبيقها !

هل هي المبادئ العامة في النظام القانوني التي تقرر حرية الأفراد ؟ إذا كان الأمر كذلك لوضحت جميع القوانين قواعد استثنائية . ذلك أن ذات المبادئ العامة هذه تقرر حريات الأفراد في حدود القانون . والتنظيم القانوني لتلك الحريات يتدرج في السدة الى الحد الذي يقرر فيه عقاب جنائي على مخالفة القواعد التنظيمية للجباة وذلك عند ما تقصر عن تلك الحماية القواعد القانونية الأخرى . فالقانون الجنائي إذن ليس قانونا استثنائيا ولكنه قانون عادي اقتضته ضرورة التنظيم الاجتماعي نفسه .

ومتى سقطت تلك الحجة فقد انهدمت بالتالي الأسس التي يقيم عليها أنصار هذا الرأي حجتهم ، ولأصبحنا بذلك أمام نتيجة عكسية الأ وهي حظر القياس في النصوص المعنية باعتبارها نصوصا استثنائية تحد من نطاق تطبيق القواعد التجريبية المقررة في قانون العقوبات (١) ، ولعل

---

= وانظر في الفقه المصري في هذا الرأي الأخير الدكتور محمود مد ، ملحق ، المرجع السابق ص ٧٤ ، الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ص ٦٠ .  
وانظر بالنسبة لموقف القضاء المصري الاحكام المشار اليها في هامش المرجع السابقين ، والواقع ان المشكلة تتوقف على مدى استثنائية الاعفاء ، أو التخفيف من علمها .

(١) وهذا بالفعل ما انتهى اليه Petronecci إذ :لص الى عدم جواز القياس بصدد النصوص المعنية باعتبارها نصوصا استثنائية . انظر في ذلك :

Petronecci, La illicittà penale della violenza sportiva, in «Saggi di diritto penale», Padova, 1952, p. 204 e seg.



هذا هو السبب في أن جانباً من الفقه قد ذهب إلى خطر القياس في صدد النصوص المفعية أيضاً إلى جانب النصوص التجريبية .

فاذا كان جواز القياس في محيط النصوص الجنائية المفعية جائزاً فما هي العلة إذن طالما أننا استبعدنا الصفة الاستثنائية لقانون العقوبات ؟

في الحقيقة أننا إذا كنا قد اعترفنا بأن النصوص الجنائية التجريبية ليست نصوصاً استثنائية وإنما لها صفة القواعد العامة (١) فليس معنى ذلك أن النصوص الجنائية المفعية هي نصوص استثنائية . إذ لو اعترفنا بذلك لتعذر علينا أعمال القياس بحددها باعتبارها نصوصاً تمثل استثناء على قواعد عامة والتي بذلك يحظر القياس عليها كما سنرى بعد قليل .

فالنصوص المفعية يمكننا النظر إليها إما باعتبارها تطبيقاً ، ليس استثناء لقاعدة عامة مؤداها أنه لا يجوز عقاب أحد إذا كان الفعل الذي ارتكبه لا يتوافر فيه جميع العناصر أو الصفات التي تتكون منها التجريبية ، حتى ولو كان هناك تطابق شكلي بين الفعل وبين النموذج التشريعي . كما يمكننا النظر إليها من زاوية أخرى ليس باعتبارها متعارضة مع القواعد العامة المتمثلة بالتجريم ولكن باعتبارها فقط تستبعد تطبيق تلك القواعد لانعدام أحد المفترضات اللازم توافرها لامكان التطبيق (٢) .

وسواء نظرنا إلى النصوص المفعية من الزاوية الأولى أو من الزاوية الثانية فالنتيجة التي سوف نصل إليها واحدة وهي أن تلك النصوص لا تعتبر استثنائية . وبما أنها لا تعتبر تجريبية أيضاً فيجوز أعمال القياس فيها شأنها شأن نصوص القوانين الأخرى إذ لا توجد أدنى علة لتجريم القياس بصدها .

ولا يقدح في صحة ما وصلنا إليه من نتيجة ما قال به البعض دفاعاً عن وجهة نظرهم في خطر القياس حتى في المواد المفعية ، وهو ما يطلق عليه أيضاً القياس لمصلحة المتهم ، من أن المنطق ذاته لا يستقيم مع جواز القياس في تلك المواد للتعارض المنطقي بين القياس من ناحية والقواعد التي تفرض واجباً أو التزاماً معنا . ذلك أن منطق الالتزام نفسه يفرض

Petrocelli, op. cit., p. 205 e seg.

(١) انظر أكثر تفصيلاً

Bettiol, op. cit., p. 116 e seg.

(٢) في نفس المعنى

(٣) - القانون العسكري (

حدودا وأوصافا معينة للسلوك الواجب الاتيان به أو الواجب الامتناع عنه وبالتالي يفترض سلفا مبدأ الحرية الفردية . وإذا كان هذا وانصحا بالنسبة للنصوص التجريبية ، فهو قائم أيضا ، وفقا لهذا الرأي . بالنسبة للنصوص الجنائية المعفية التي ليست سوى أجزاء من النصوص التجريبية ذاتها (١) . وعليه فنسقط الالتزام يستبعد القياس -حتى لصالح المتهم - . ولذلك فإن حظر القياس هنا لملة لا يجب البحث عنها في محيط ما تتميز به القانون الجنائي في حد ذاته وإنما توجد هذه العلة في محيط النظرية العامة للقانون التي على هديها أيضا تستخلص الحدود الخاصة بالقياس حتى في فرع القانون الأخرى .

وإذا تأملنا الأسس التي يقوم عليها هذا الرأي لوجدناها لا تنبع عن امرين الأول : هو أن النصوص الجنائية المعفية ليست قواعد جنائية مستقلة وإنما هي جزء من القواعد التجريبية وتأسيسا على ذلك فلا يجوز فيها القياس . والثاني أنه نظرا لأن القواعد التجريبية هي قواعد الزامية وبالتالي فهي تمارض مع القياس .

والنتيجة التي وصل اليها هذا الرأي فيما يتعلق بالامر الثاني على جانب كبير من الصحة إذ لم تكن صحيحة في مجوعها حتى -إسنادا بأن النصوص المعفية هي أجزاء من القواعد التجريبية وليست قواعد مستقلة يمكن القياس عليها .

غير أننا لا يمكننا التسليم بأن القواعد المعفية هي قواعد جزئية من القواعد العامة التجريبية فهي قواعد عامة مستقلة شأنها شأن القواعد التجريبية والعلاقة بينهما ليست علاقة الجزء بالكل وإنما علاقة شامل بين القواعد القانونية التي من مجوعها يتكون النظام القانوني للجماعة .

فهذه القواعد المعفية إنما تعبر عن مبدأ عام يتعلق بسياسة التجريم والمقاب والذي على هديه صيغت النصوص التجريبية والنصوص المعفية في نفس الوقت . فتلك الأخيرة ليست جزءا من النصوص التجريبية كما أنها ليست استثناء عليها وإنما هي تعبر عن القواعد العامة التي يجب مراعاتها عند تطبيق النص التجريبي .

(١) في ذات المعنى : Boscarelli, op. cit., p. 175 e seq., 133;

Novelone, op. cit., p. 36 e seq.; L'Ammin, op. cit., p. 116.

فاذا ما كان هذا صحيحا فلا محل لتحريم القياس في صدد تلك النصوص ما دامت أنها ليست نصوصا الزامية كما يقرر الفقه الذي نحن بصدده .

هذا فضلا عن ان هذا الفقه يؤدي الى النتيجة التي سبق وان رفضنا التسليم بصحتها وهي اعتبار قانون العقوبات قانونا استثنائيا وان لم يعترف أنصاره بذلك صراحة . وقد حاول أنصار هذا الرأي الخروج من المأزق الذي يؤدي اليه المبادئ التي انطلقوا منها والتي من مؤدوها أنه اذا كان قانون العقوبات قانونا استثنائيا فمعنى ذلك أن النصوص المعنية هي استثناء وبالتالي رجوع الأصل ، نقول حاول أنصار هذا الرأي الخروج من هذا المأزق عن طريق تقي صفة القاعدة عن النصوص المعنية واعتبارها جزءا من النصوص التجريبية التي لا يجوز القياس فيها . الا أن الحديث عن قاعدة أصلية وقاعدة جزئية أمر غير مستساغ في المجال الذي نحن فيه إذ أن العناصر الرئيسية التي منها تتكون القاعدة القانونية متوافرة تماما بالنسبة للقاعدة الجنائية التي تقرر اعفاء من المسؤولية الجنائية .

#### حظر القياس في النصوص الاستثنائية :

اذا كنا قد اهتمنا في البند السابق الى أن قانون العقوبات يجوز اعمال القياس فيه بالنسبة الى القواعد التجريبية فليس معنى ذلك إمكان القياس في هذا النطاق دون قيد أو شرط . فهناك قيد آخر خلاف تحريم القياس في المواد التجريبية . مستمد من منطق القياس ذاته ، وينحصر هذا القيد في عدم جواز القياس بالنسبة للقوانين أو النصوص الاستثنائية التي تعتبر استثناء على القواعد العامة المادية المعنوية بها في القوانين القائمة . ومعنى ذلك أنه اذا دأب قانون ينظم ونائمه معينة بطريقة تختلف عن الأحكام العامة في القانون القائم بحيث تشكل استثناء من أحكامه ، فإن القاعدة القانونية الاستثنائية لا يجوز القياس فيها .

ولتوضيح هذا القيد يتعين أن نحدد مفهوم القاعدة الاستثنائية ثم نبين الفرق بينها وبين القاعدة الخاصة في علاقتها بالقاعدة الأصلية أو العامة<sup>(١)</sup> .

(١) انظر في ذلك خلاف المؤلفات العامة في القانون الجنائي :

Vassalli, op. cit., p. 108 e seg.; Boscarelli, op. cit., p. 108 e seg.;

Malinverni, Principi di diritto penale tributario, Padova, 1962, p. 76 e seg.

فالقاعدة العامة أو الأصلية الفرض فيها أنها تنطبق على الغالبية العظمى من الحالات . وصفة العمومية هذه تستخلص من دراسة جميع النصوص المشتل عليها القانون والوقوف على الناية التي تقف وراءها . فإذا ما استخلص الباحث أن المشرع قد امتدى في نصوص التناون بقاعدة معينة أو ببدء معين في معظم الحالات التي نظنها فإن هذه القاعدة أو المبدأ يعتبر عاما .

وتعتبر القاعدة استثنائية في علاقتها بالقاعدة العامة حينما تأتي بحكم يشكل انقطاعا للتسلسل المنطقي الذي يؤدي اليه تطبيق القاعدة العامة<sup>(١)</sup> . ومثال ذلك أنه اذا كان قانون العقوبات يفترض دائما وجوب توافر الركن المعنوي في الجرائم فإذا أتى قانون يثبت على الجرية في ركنها المادي فقط دون أن يستلزم توافر الركن المعنوي فإنه يكون استثنائيا بالنسبة لقانون العقوبات .

أما القاعدة الخاصة فهي التي تحكم الواقعة بطريقة محددة ، عن تلك التي تتضمنها القاعدة العامة . وهي تحكم وقائع في محيط ضيق من محيط القاعدة العامة وذلك لأنها تكون مقصورة على طائفة معينة من الأشخاص أو على عدد محصور من الوقائع ، وخصوصية نطاق التطبيق هي التي تضي على القاعدة صفتها الخصوصية . ومعنى ذلك أن القاعدة الخاصة ليست بالضرورة قاعدة استثنائية . كما أنها ليست بالضرورة مخالفة للقاعدة العامة فيمكن أن يتم تنظيم وقائع محددة بالاستمانة بنفس المبادئ العامة التي يشتمل عليها القانون العام .

ويرتبط على ما سبق أن القياس لا يجوز حيث نكون بصدد قاعدة إذ يتضمن حكما استثنائيا بالنسبة للأحكام العامة في قانون العقوبات .

أما حيث نكون بصدد قانون خاص فإن أعمال القياس بتوقف على نوعية القواعد التي اشتمل عليها هذا القانون .

---

(١) وهذا هو الميار الذي قال به Vissalli في بحثه السابق وسلم به الراجع من الفقه .

فالقانون الخاص قد يشتمل على قواعد لا تخرج عن التواعد العامة الممول بها في قانون العقوبات العام<sup>(١)</sup> . وفي أحيان أخرى ، حتى مع استئماله على قواعد خاصة تختلف عن التواعد العامة إلا أنها لا تمثل استثناء منها .

وأخيرا قد يشتمل القانون الخاص على قواعد استثنائية . سواء في مجبوعه أو في جزء منه ، تمثل استثناء من التواعد العامة في قانون العقوبات .

وهنا يمين لنا التساؤل الآتي : هل كون أن القانون الخاص يشتمل على قواعد استثنائية ينع من اعمال القياس كلية ؟

للإجابة على هذا التساؤل ينبغي التذكير بملة حظر القياس في القاعدة الاستثنائية ، فالملة تكمن في طبيعة القياس الذي يفترض عومية القاعدة التي تحترى لتشمل واقعة أخرى غير التي اشتمل عليها النص لمجرد التشابه بين الواقعتين .

ولذلك فإذا كان القانون الخاص يشتمل على قواعد استثنائية في علاقتها بقانون العقوبات العام فهذه التواعد ذاتها يمكنها أن تشكل قواعد عامة للاستثناء ذاته بحيث أن التواعد الاستثنائية بالنسبة لتلك التواعد هي التي لا يجوز القياس فيها . أما التواعد العامة للاستثناء فيجوز فيها القياس . ولعل هذا هو الذي يفسر التفرقة التي قال بها البعض بين التواعد الاستثنائية المطلقة وبين التواعد الاستثنائية النسبية<sup>(٢)</sup> . فالأولى لا يجوز التماس فيها بينما الثانية يمكن القياس متى نظر إليها ليس بوصفها استثنائية في علاقتها بقانون العقوبات العام وإنما بوصفها قواعد عامة في علاقتها بالتواعد الاستثنائية الأخرى والمطلقة .

وعلى ذلك يمكننا أن نحصر النتيجة التي وصلنا إليها في الآتي : إن الصفة الخاصة تأتي نتيجة علاقة مغايرة لتلك التي تضمني الصفة الاستثنائية ، فإذا كان نطاق التطبيق هو الذي يحدد الصفة الخاصة لقانون دون الآخر

(١) انظر على وجه الخصوص :

Boscarelli, op. cit., p. 113; Malinverni, op. cit., p. 79 e seg. 86 e seg.

Vassalli, op. cit., p. 11 e seg.; Boscarelli, op. cit. 222.

(٢) انظر في ذلك : Malinverni, op. cit., p. 86 e seg. p. 108 e seg.

أو لقاعدة دون الأخرى فإن التعارض بين مضمون التواعد القانونية أو النصوص القانونية هو الذى يحدد القاعدة أو النص الاستثنائي من القاعدة أو النص لأصلي أو المادى .

وطبعى أننا بتقريرنا جواز القياس بصدد النصوص الخاصة طالما أنها تحتوى على قواعد أصلية أو عامة فيفهوم ضمننا أن ذلك ،محدد بالنصوص غير التجريبية والا لخالفنا المبدأ الراسخ فى التشريعات والدساتير الحديثة والقاضى بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

١٦ - نتائج تطبيق القواعد العامة فى تفسير النصوص الجنائية على نصوص قانون العقوبات العسكرى :

قدمنا فى البند السابق القواعد المتعلقة بتفسير النصوص الجنائية عموما . وتطبيق تلك القواعد هو الذى يحدد نطاق عملية التكامل بين قانون العقوبات العام وقوانين العقوبات الخاصة . فالنصوص التجريبية وغير التجريبية يجب أن تفسر تفسيراً غائياً مهما كانت صفتها ، أى سواء أكانت عامة أم خاصة أم استثنائية . كما أن القياس لا يجوز استعماله كطريقة من طرق تفسير النصوص الجنائية إلا بصدد طائفة واحدة من تلك النصوص استثناء من القواعد العامة . فطالما صفة الاستثناء هذه قائمة بصدها فلا يجوز القياس فيها .

وهذه القواعد التى قلنا بها هى التى تراعى عند تفسير نصوص قانون العقوبات العسكرى المشتغل عليه قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

ونصوص ذلك القانون كما رأينا هى نصوص خاصة استثنائية فى انوقت ذاته وذلك فى علاقتها بقانون العقوبات العام . فهى خاصة باعتبار أن نطاق تطبيقها مقصور على طائفة معينة من الأفراد المتواجدين فى نطاق سلطان النص المكاني والزمانى . كما أنه يسكن جميع الوثائق التجريبية الداخلة فى نطاقه الزمانى والمكاني ، حقا أن حدود تطبيق القانون العام تتأثر بما أتى به القوانين الخاصة من حدود على نطاق تطبيق قانون العقوبات العام ، إلا أن ذلك ليس سلبا كليا لاختصاصه وإنما تحديدا فقط لنطاقه بحيث يتعين تطبيقه حيث لا يمكن تطبيق النص الخاص .

غير أننا نجد أن قانون العقوبات العسكري فضلا عن كونه قانونا خاصا فإنه قد أتى بنصوص لها الصفة الاستثنائية أيضا . والاستثناء ليس فقط في محيط النصوص التجريبية ، حيث تقل أن لم تعدم أهمية الصفة الاستثنائية لعدم جواز القياس عموما بصدد تلك النصوص ، وإنما يمتد أيضا ليشمل نصوصا أخرى غير تجريبية وخاصة تلك التي تتعلق بإجراءات المحاكمة ، المعلن في الأحكام . فهذه النصوص الاستثنائية وإن كانت تتفق والغاية التي يرمى إليها المشرع من وضع نظام خاص يتفق وطبيعة الحياة العسكرية والوظيفة المنوطة بها ، إلا أنها لا تعتبر تطبيقا للقواعد العامة في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية العام . ومثال ذلك مثلا القواعد الخاصة الشروع والمساهمة والعقوبات ، كما سنرى تفصيلا بعد ذلك .

فإذا ما أردنا تطبيق القواعد الخاصة بالتفسير على تفسير قواعد قانون العقوبات العسكري لخلصنا إلى الآتي :

أولا : أن التفسير يجب أن يهدف إلى تفريد الغاية التي أرادها المشرع . ومعنى ذلك وجوب التزام التفسير الغائي . ولا يهم بعد ذلك أن تكون بصدد نص قانوني خاص أو بصدد نص استثنائي (١) .

ثانيا : عدم جواز القياس بصدد النصوص التجريبية . وسواء أكانت تلك النصوص عامة أم خاصة وسواء أكانت أصلية أم استثنائية .

ويلاحظ هنا أن قانون العقوبات العام يطبق حتى في نصوصه التجريبية ، على الوقائع التي لم يرد بشأنها نص في قانون العقوبات العسكري . وهذا التطبيق لا يتم بأعمال القياس والتوسع في تطبيق النصوص التجريبية الأصلية وإنما يتم هذا بناء على نص صريح جاء في سلب قانون الأحكام العسكرية . فالمادة ١٠ من ذلك القانون تنص على أنه تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة . والذي نود أن نلفت النظر إليه هو أنه حتى في حالة عدم وجود نص المادة العاشرة فإن النصوص الواردة بالقوانين العامة كانت ستطبق أيضا ليس عن طريق القياس وإنما

(١) في معنى عكسي حيث يتجهن التفسير الضيق انظر د. العيسوي - كمال حمدي - المرجع السابق ، ص ١٢ .

باعتبار أن قانون العقوبات العام يخاطب الكافة حتى الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية . أما كونه لا يطبق حيث يوجد نص مخالف في قانون الأحكام العسكرية فذلك تطبيقاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام .

**ثالثاً : عدم جواز القياس بصدد النصوص الاستثنائية :**

فإذا كانت نصوص قانون الأحكام العسكرية تتضمن قواعد استثنائية بالنسبة لقانون العقوبات والأجراءات العام فتلك النصوص لا يجوز القياس فيها وتطبيقها على غير الحالات الواردة فيها . غير أن تلك النصوص يجوز القياس فيها إذا كانت في الوقت ذاته تكون قواعد عامة للاستثناء . إذ في هذه الحالة تنتفي عنها الصفة الاستثنائية . ولتوضيح ذلك نقول إن نصوص قانون الأحكام العسكرية إن كانت تكون استثناء في بعض أحكامها في علاقاتها بقانون العقوبات العام ، فإن ذات تلك النصوص تكون قواعد عامة للاستثناء إذا ما أقيمت العلاقة ليس بقانون العقوبات العام وإنما بنص آخر في قانون العقوبات العسكري يعتبر استثناء على الاستثناء . وبعبارة أخرى ، فإن هناك قواعد عامة لقانون العقوبات العام ، كما أن هناك قواعد عامة لقانون العقوبات العسكري : وهناك قواعد في قانون الأحكام العسكرية يمكن أن تكون استثناء ليس على القواعد العامة في قانون العقوبات العام وإنما على القواعد العامة في قانون الأحكام العسكرية . والصفة العامة أو الأصلية وكذا الصفة الاستثنائية تتوقف كما قلنا على طرفي العلاقة محل البحث . فحيث ثبتت الصفة الاستثنائية فلا يجوز القياس ، أما حيث ثبتت الصفة العامة فيجوز القياس حتى ولو كانت القاعدة تعتبر استثنائية فيما لو نظرنا إليها من زاوية أخرى .

**رابعاً : عدم جواز اعمال القياس حيث يوجد نص في قانون العقوبات والأجراءات العام لحكم الواقعة .**

فالمادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية تقضى بتطبيق النصوص الخاصة بالأجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون . فحيث يوجد نص لحكم الواقعة ، حتى ولو كان تطبيق هذا النص يأتي بطريق الإحالة ، فلا محل لأعمال القياس .

**خامساً : اعمال القياس في حالة عدم وجود نص في قانون العقوبات العام وقانون العقوبات العسكري .**



فحيث لا يوجد نص في قانون العقوبات العسكري فالمادة العاشرة تحيل الى قانون العقوبات العام. ولكن في حالة عدم وجود نص في قانون العقوبات العام ما الذي يجب أن يفعله ؟ من الطبيعي أن يلجأ الى طرق التفسير المختلفة ومنها القياس فيحاول أن يطبق على الحالة محل البحث نصا يحكم واقعة مشابهة .

وهنا شور السؤال الآتي : هل في مثل تلك الحالة يتعين اعمال القياس بصدد قانون العقوبات العسكري أم بصدد قانون العقوبات العام وذلك اذا كانت هناك نصوص في كلا القانونين تحكم وقائع مماثلة ؟

في الواقع ، أن الذي يجب على المفسر القيام به هو البحث عن النصوص التي تحكم وقائع مشابهة في قانون العقوبات الخاص فان وجدها حاول تطبيقها بطريق القياس . غير أن هذا التطبيق مشروط بشرطين : الأول ألا نكون بصدد نص تجريبي والثاني ألا نكون بصدد قاعدة استثنائية على القواعد العامة التي تحكم هذا القانون الخاص ، حتى ولو كانت تلك القواعد تعتبر استثناء على القواعد العامة في قانون العقوبات العام على التفصيل الذي أوردناه .

وفي حالة عدم وجود نص في قانون العقوبات الخاص يمكن اللجوء الى بطريق القياس فيتعين على الباحث أن يلجأ الى قانون العقوبات العام للبحث عن أى من نصوصه يمكن تطبيقها بطريق القياس .

## المصدر الثاني

في

### نطاق تطبيق قانون العقوبات العسكري

١ - الطوائف المختلفة الخاضعة لقانون الأحكام العسكرية وحدود كل طائفة ٢ - معيار المصلحة المحمية باعتباره الأساس في تفريد الأشخاص الخاصين لاحكام القانون ٣ - خضوع الطوائف المختلفة للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية وحدود ذلك الخضوع ٤ - حكم الطوائف المختلفة من حيث الخضوع للقواعد الامرة الموضوعية في قانون الاحكام العسكرية - الاستثناء بمعيار المصلحة كاساس لتقرير المخاطبين بالقواعد الامرة ٥ - الصفة العسكرية . ليوثها ولزوالها وعلاقة ذلك بتطبيق قانون الاحكام العسكرية ٦ - سريان قانون العقوبات العسكري من حيث المكان - القاعدة والاستثناء - المعايير المدخلة للاستثناء - عينية النص وشخصية النص ٧ - مدى امكان تطبيق الشروط الخاصة بمبدأ شخصية النص في محيط قانون الاحكام العسكرية ٨ - سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث الزمان .

### ١ - الطوائف المختلفة لقانون الأحكام العسكرية وحدود كل طائفة :

رأينا فيما سبق أن الصفة الخاصة لقانون العقوبات العسكري تثبت له نظرا لتعديده لنطاق تطبيقه على أفراد لهم صفة خاصة وعلى وقائع من نوع خاص ، فبينما نجد أن قانون العقوبات العام يسرى في مواجهة الكافة نجد أن قانون العقوبات العسكري يسرى فقط في مواجهة طائفة معينة من الافراد ، وعلى حين يسرى قانون العقوبات العام على جميع الوقائع المجرمة التي تقع في نطاقه المكاني نجد أن قانون العقوبات العسكري يطبق فقط بصدد وقائع محددة نص عليها .

وإذا تأملنا نصوص قانون العقوبات العسكري نجد أنه قد استعان في تحديد نطاق تطبيقه بالنسبة للأشخاص بموضوع الجريمة المرتكبة ، كما أنه قد استعان بصفة الفاعل في تحديد نطاق تطبيقه من حيث الوقائع كما سنبين تفصيلا فيما بعد .

ولذلك فإذا أردنا تحديد سرمان قانون العقوبات العسكري من حيث الأشخاص نجد أن هناك معايير ثلاثة استعان بها المشرع في تحديد طائفة الأشخاص الذين يسرى في مواجهتهم أحكام قانون الأحكام العسكرية على التفصيل الآتي :

#### أولاً - المعيار الشخصي : العسكريون :

وفقاً لهذا المعيار يخضع لقانون الأحكام العسكرية كل شخص ثبت له الصفة العسكرية أصلاً أو حكماً . فيكفي أن تتوافر تلك الصفة في الشخص حتى يخضع خضوعاً كاملاً للأحكام الواردة بقانون الأحكام العسكرية . وسواء أكان الفعل المرتكب يكون جريمة عسكرية بحتة أو مختلطة أم كان يكون جريمة من جرائم القانون العام ، إلا أنه في تلك الحالة الأخيرة لا يطبق قانون الأحكام العسكرية إذا كانت الجريمة التي ارتكبت ممن له الصفة العسكرية فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ( م ٢/٧ ) .

وقد تضمنت المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية تعداداً للأفراد الخاضعين لأحكامهم بحكم صفتهم العسكرية النابتة لهم أصلاً أو حكماً . وهؤلاء الأفراد هم :

#### ١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والاضافية .

والقوات المسلحة الرئيسية تشمل القوات البرية والبحرية والجوية . أما القوات الفرعية فهي كقوات الحدود والسواحل أما القوات الاضافية فمثالها الحرس الوطني .

#### ٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً .

٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية .

وهؤلاء تثبت لهم الصفة العسكرية بمجرد التحاقهم بتلك المراكز أو المعاهد العسكرية .

#### ٤ - أسرى الحرب .

٥ - أى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية .

٦ - عسكريو القوات الحليفة أو الملحقون بهم إذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .

وهذه الطائفة الأخيرة تخضع لقانون الأحكام العسكرية بشروط ثلاثة : الاول أن تكون القوات التى ينتسبون إليها من القوات التى تعتبرها جمهورية مصر العربية حليفة (١) والثانى أن تكون مقيمة دون تحديد لمدة الإقامة فى الأطار الإقليمى للجمهورية العربية المتحدة والثالث ألا توجد اتفاقية أو معاهدات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .

ويلاحظ أن المشرع قد علق خضوع هؤلاء لقانون الأحكام العسكرية على اقامتهم فى أراضي جمهورية مصر العربية . والإقامة تفترض قدرا من الاستمرار ، ولذلك فمجرد التواجد البسيط كما هو الشأن فى حالة العبور (٢) ، لا يكفى لخضوعهم لقانون الأحكام العسكرية .

وفى تلك الحالة الأخيرة يسرى عليهم ما هو متعارف عليه بخصوص الوحدات العسكرية الأجنبية التى تتواجد فى الإقليم المصرى وحدود خضوعها لسلطان النص الجنائى المصرى (٣) . فالقاعدة بالنسبة لتلك الوحدات هى الخضوع المطلق للقانون الجنائى الذى هو تعبير عن سيادة الدولة . ولذلك فالأصل هو وجوب تطبيق النصوص الجنائية المصرية على ما يرتكب من أفراد تلك الوحدات من جرائم . والذى يطبق فى هذه

---

(١) لا يكفى لاعتبار القوات حليفة أن يكون تواجدها قد سبقه السماح من جانب الجمهورية العربية المتحدة . فشرط السماح هو أساس بالنسبة لتواجد أى قوات أجنبية حتى ولو لمجرد العبور البسيط . انظر عكس ذلك سمع العيسوى - كمال حمدي ، المرجع السابق ص ٧٥ . ونعتقد أن اعتبار القوات الأجنبية حليفة من عدمه يتوقف فقط على رأى الجمهورية العربية المتحدة حالة بحالة .

(٢) انظر فى معنى عكس سمع العيسوى - كمال حمدي ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩١ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٩٢ وما بعدها ، الدكتور السعيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

الحالة هو القانون العام وليس قانون الأحكام العسكرية الذى اقتصر فقط على ذكر حالة اقامة القوات الحليفة . أما غير ذلك فينطبق النص العام لعدم جواز القياس بصدد نص كالمادة الرابعة . غير أنه يلاحظ أن المتعارف عليه بخصوص الوحدات العسكرية الأجنبية التى تتواجد بالاقليم المصرى تواجدا عابرا أو له صفة الاستمرار هو خضوعها للنصوص الجنائية الخاصة بالدولة التابعة لها (١) .

ونود أن نأنت النظر الى ملاحظة أخيرة على الطوائف السابقة الواردة بالمادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية أن الصفة العسكرية فى مفهوم المادة الرابعة لا تثبت للشخص أو للمعهد أو المدرسة أو القواد لمجرد الخضوع لنظام له صبغة عسكرية ، وإنما تثبت تلك الصفة لاتصال الموسوف بوظيفة القوات المسلحة فى الدفاع عن كيان الدولة .

يترتب على ذلك أن قوات الشرطة وكلياتها ومدارسها لا تخضع لقانون الأحكام العسكرية وإنما لقانون العقوبات العام ولائحة الجزاءات الخاصة بهم . ولا يجوز أخضاعهم لذلك القانون بطريق القياس لعدم جواز اعمال القياس بخصوص نص كالمادة الرابعة الذى يعتبر استثناء من تطبيق القانون الجنائى العام كما أنه يزيد من التزامات الأشخاص الواردين به بنصوص جنائية أخرى خلاف تلك المنصوص عليها فى قانون العقوبات العام وبالتالى يزيد من نطاق التجريم بالنسبة لهم كما سبق أن بينا بخصوص قواعد التمييز .

ثانياً - محياى وظيفى : المدنيين الملحقون بالمسكرين .

امتم المشرع بطبيعة وظيفة أو عمل بعض الأشخاص ومدى اتصالها بوظيفة القوات المسلحة . ولذلك فقد أخضع لقانون الأحكام العسكرية طائفة من المدنيين بحكم وظيفتهم أو أعمالهم يتصلون اتصالا مباشرا بوظيفة القوات المسلحة . وهؤلاء هم المدنيين الذين يعملون فى وزارة الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان . وخضوع هؤلاء الأفراد

(١) وهذا مشروط بشرطين الأول هو أن يكون تواجدها برضا الدولة والثانى أن تكون الجريمة التى وقعت قد تمت بسبب أو بمناسبة قيام القوة بعملها أو تكون قد وقعت فى داخل الاماكن التى تقيم فيها تلك الوحدات . أما لو وقعت خارج تلك الحدود أو فى غير تلك الأحوال فلاصل خضوعها للقانون العام .

لقانون الاحكام العسكرية لا يكون الا أثناء خدمة الميدان وذلك للصلة الوثيقة التي تربط أعمال هؤلاء الأفراد بخدمة القوات المسلحة وبالنظر الى خطورة النتائج التي تترتب على طبيعة أعمالهم أثناء خدمة الميدان (١) . وقد نصت على خضوع تلك الطائفة أثناء خدمة الميدان الفقرة السابعة من المادة الرابعة سائلة الذكر .

ويلاحظ أنه لا يشترط أن يكون الشخص موظفا عموما . بل يكفي أن يعتبر في حكم المكلفين بخدمة عامة . وقد اكتفت عبارة النص بأن يكون الشخص يعمل في وزارة الحربية أو في خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان . وهذه العبارة الأخيرة تنسج لتشمل جميع من يعمل في خدمة القوات المسلحة على أى صورة كانت . ولذلك فهي تسرى على الأشخاص الذين لا يشملهم وصف المكلف بخدمة عامة وفقا لمبادئ الفقه الإداري .

وعلى ذلك فيدخل تحت مضمون النص المقاولون والمتعهدون ومن يعمل لديهم في تنفيذ عقود المقاولة والتوريد والأشغال العمومية التي تتعلق بالقوات المسلحة .

#### ثالثا - معيار عيني : الافراد المدنيين

أخضع المشرع طائفة من الافراد المدنيين لقانون الاحكام العسكرية . وقد اهتم في تحديد تلك الطائفة بنوع الجرائم التي تقع منهم . وهو في سبيل ذلك حدد طائفة معينة من الجرائم وأخضع مرتكبيها لقانون الاحكام العسكرية حتى ولو كانوا مدنيين ، وهذه الجرائم التي نص المشرع على خضوع مرتكبيها لقانون الاحكام العسكرية هي :

١ - الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة ودفاتر ووثائق وأسرار القوات المسلحة .

ويلاحظ أن معظم تلك الجرائم قد تناولها بالتجريم قانون العقوبات العام وقانون العقوبات العسكري . وقد نصت المادة الخامسة من قانون الاحكام العسكرية في فقرتها الأولى على خضوع مرتكب مثل تلك الجرائم لهذا القانون . وسنرى بعد ذلك حدود هذا الخضوع .

---

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

٢- البرائم التي تقع في المعسكرات والشكنات والمؤسسات والمصانع والسنن والطائرات والمركبات والأماكن والأشياء والمخبرات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

وتانون الاحكام العسكرية يطبق على مرتكبي تلك الجرائم أيا كانت صفتهم وأيا كانت نوعها أى ولو لم يتضمنها قانون الاحكام العسكرية بنص تجريمي وكانت مجرمة فقط بنصوص قانون العقوبات العام . والشرط الاساسى للخضوع لقانون الاحكام العسكرية أن تكون تلك الأماكن مشغولة لصالح القوات المسلحة (١) .

والحكمة من تطبيق أحكام قانون الأحكام العسكرية على تلك الجرائم هي ، كما ورد بالمذكرة الإيضاحية ، مراعاة ظروف تلك الأماكن وما تتطلبه من الحفاظ عليها وعلى سريتها وما تتطلبه المحافظة على الأمن فيها من اجراءات سريعة . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية أيضا أنه لما كان القانون العسكري قد أوجد أجهزة التحقيق العسكرية كما هي في القانون العام وتباشر اختصاصاتها طبقا للقوانين العامة ، فقد أصبحت هذه الأجهزة أولى بتحقيق هذه الجرائم بدلا من استدعاء النيابة العامة (٢) .

٣- الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام وهي الجنائيات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج والداخل كجرائم المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها وجرائم السعي لدى دولة أجنبية والتخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية أو لمعاونتها في عملياتها الحربية أو للأضرار بالعمليات الحربية للجمهورية ، وكذلك جرائم الاضرار ببركر الجمهورية السياسي . أما الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من قانون العقوبات فهي الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من

(١) بمعنى ذلك أن القطاعات السكنية لضباط الجيش والتي تتولى الاشراف عليها الجمعيات التعاونية لضباط الجيش لا تعتبر أماكن عسكرية في معنى نص المادة ٣/٥ . وذلك لأن شغلها ليس لصالح القوات المسلحة . وطبيعى ان المقصود بصالح القوات المسلحة إنما هو المصلحة العسكرية للدولة .

قارن في ذلك سعد الميمني - كمال حمدي : المرجع السابق : ص ٨٢ .

(٢) انظر المذكرة الإيضاحية على المادة الخامسة .

جهة الداخل ومثال ذلك محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة بالقوة .

والشرط لخضوع تلك الجرائم وخضوع مرتكبيها لقانون الاحكام العسكرية هو صدور قرار جمهورى باحالتها الى القضاء العسكرية .  
وخلاف ذلك فان تلك الجرائم ومرتكبيها يخضعون لقانون العقوبات العام أو لقانون العقوبات العسكرية على التفصيل الذى سنورده فى موضعه<sup>(١)</sup> .  
كذلك نصت المادة ٢/٦ على أن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل الى القضاء العسكرية أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٧٣ بحالة الجرائم الآتية التى تقع خلال فترة اعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية وهى :

(١) الجرائم المرتبطة بالجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات أو عندما يسهم فى ارتكابها أحد الأشخاص الماضين لأحكامه . وكذلك فى الجرائم المرتبطة بالعدو وجرائم الفتنة فى قانون الأحكام العسكرية .

(ب) جرائم جلب المخدرات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وما يرتبط بها من جرائم . ويكفى فى هذا الصدد أى نوع من الارتباط حتى البسيط .

---

(١) ويلاحظ أن جرائم أمن الدولة المنصوص عليها بالمادة السادسة يستبعد منها الجرائم الماسة بمصلحة القوات المسلحة وأمنها والمنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة . إذ أن جرائم أمن الدولة التى تدخل فى طائفة الجرائم المضرة بمصلحة القوات المسلحة وأمنها تدخل فى اختصاص القضاء العسكرية دون حاجة الى إحالة خاصة من رئيس الجمهورية . ولذلك فالفرض هنا أنه لولا الإحالة لاختص القضاء المادى وإذا كان مرتكبها من العسكريين فاختصاص القضاء العادى يكون منمقدا حيث لا يكون هناك شريك مساهم غير خاضع لأحكام القانون . وباختصار نقول أن الجرائم المقصودة بالمادة السادسة هى الجرائم التى لا تدخل فى اختصاص القضاء العسكرية وفقا لاي نص آخر . ولذلك فقد علق الاختصاص بها على إحالة رئيس الجمهورية والا لخضعت للقضاء المادى . وانظر أكثر تفصيلا مؤلفنا فى جرائم أمن الدولة .



٤ - الجرائم التي ترتكب ضد الاشخاص الفاضلين لاحكام قانون الاحكام العسكرية متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم ( مادة ١/٧ )

وكما سنرى أن الاشخاص الذين يعينهم المشرع بخضوعهم لقانون الاحكام العسكرية هم الذين ورد ذكرهم بالمادة الرابعة أى العسكريين والملحقين بالعسكريين من المدنيين أثناء خدمة الميدان . وطبيعى أنه اذا كان مرتكب الجريمة من العسكريين فإنه يخضع لقانون الاحكام العسكرية ليس تطبيقا لنص المادة السابعة فقرة أولى وإنما تطبيقا للمادة الرابعة والمادة ١٦٧ . أما اذا كان مرتكب الجريمة من الافراد المدنيين فإنه يارتكابه الجريمة ضد أحد العسكريين أو الملحقين بهم فإنه لا يخضع لقانون الاحكام العسكرية الا اذا كانت الجريمة قد ارتكبت بسبب تأدية وظائفهم .

من كل ما سبق نخلص الى أن المدنيين الذين يرتكبون أى جريمة من الجرائم السابق تمدها فإنه يخضع لقانون الاحكام العسكرية .

٢ - معيار المصلحة المحمية باعتباره الأساس في تفريد الاشخاص الفاضلين لاحكام القانون :

من العرض السابق للطوائف المختلفة التى أخضعها المشرع لقانون الاحكام العسكرية يمكننا أن نستخلص المبدأ الذى اهتدى به المشرع في تحديد تلك الطوائف المختلفة من الاشخاص .

ويمكننا القول بأن المشرع قد اهتدى في ذلك بمنصر المصلحة التى أراد حمايتها وكفالتها ، وهذه المصلحة تنحصر في نظام القوات المسلحة وأمنها ووظيفتها المنوطة بها . وهو لذلك قد أخضع لحكمه أى شخص يرتكب فعلا من الأفعال التى تضر أو تهدد بالاضرار بتلك المصلحة .

والمشرع في سبيل ذلك راعى وضع بعض الافراد بحيث أن ارتكابهم لأى فعل مجرم سواء بنصوص في القوانين العامة ، لابد أن يمس بنظام القوات المسلحة وبأمنها أو بوظيفتها المنوطة بها . ولذلك فقد أخضع لحكمه هؤلاء الافراد وذلك بالنسبة لأية أفعال إجرامية يرتكبونها . وسواء كونت تلك الأفعال جرائم عسكرية أم جرائم عامة ، وتلك الطائفة من الافراد هى طائفة الافراد المسلحة ومن في حكمهم .

( م - القانون العسكرى )

وعلى ذلك فأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يخضعون خضوعاً مطلقاً لأحكام قانون العقوبات العسكرية في جميع ما يرتكبونه من جرائم أياً كان مصدر التجريم والعقاب . وذلك تأسيساً على أن ارتكابهم لتلك الأفعال بصفتهم هذه لا بد أن تنس مصالح القوات المسلحة حتى ولو كان الفعل مجرد جريمة عامة (١) . ومن أجل ذلك فقد شدد المشرع أيضاً العقوبة بالنسبة لهم .

والى جانب تلك الطائفة ، لاحظ المشرع أن هناك أفراداً من المدنيين يحكم أعمالهم ويحكم الظروف التي يباشرون فيها تلك الأعمال لا بد أن يتأثر أمن القوات المسلحة ووظيفتها بأى فعل إجرامى يقع من قبلهم . ولذلك فقد أخضعهم إذا ما توافرت الظروف المؤيدة لذلك ، لقانون الأحكام العسكرية في جميع ما يرتكب من جرائم نظراً للاتصال المباشر بوظيفة القوات المسلحة . وهؤلاء الأفراد هم المدنيون الملقون بالعسكريين أثناء خدمة الميدان . وخلاف خدمة الميدان يكون حكمهم حكم المدنيين العاديين .

وهناك أخيراً جرائم من نوع معين تنس بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر المصلحة العسكرية وأمن ووظيفة القوات المسلحة . ومن أجل ذلك فقد أخضع المشرع هذه الجرائم ومرتكبيها لقانون الأحكام العسكرية حتى ولو كان مرتكبها من المدنيين ، فالاعتبار الذى سار وراءه المشرع هو الأضرار أو التهديد بالأضرار للمصلحة العسكرية أو بأمن القوات المسلحة ووظيفتها . ولذلك فقد أخضع المشرع أى فعل إجرامى لنصوصه لاتصال هذا الفعل بالمصلحة التى أراد حمايتها وكفالتها . وهذه هى الطائفة الثالثة من الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية من المدنيين الذين يرتكبون فعلاً من الأفعال الإجرامية الواردة بنصوص المواد ٥ ، ٦ ، ٧ والسابق تفصيلها .

---

(١) وقد استنتج من الجرائم التى يرتكبها الخاضعون لأحكام القانون العسكرية جرائم القانون العام التى فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

### ٣ - خضوع الطوائف المختلفة للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية :

رأينا في البند السابق الطوائف الثلاث التي أخضعها المشرع لاحكام قانون الاحكام العسكرية . والآن ثور التساؤل الآتي وهو : الى أى مدى تخضع تلك الطوائف الثلاث : العسكريين والملحقين بهم أثناء خدمة الميدان والمدنيين الذين يرتكبون جرائم معينة ، لقانون الاحكام العسكرية ؟ وبعبارة أخرى : هل جميع تلك الطوائف تخضع خضوعا مطلقا لجميع ماورد بالقانون من احكام أم أن بعض تلك الطوائف يخضع خضوعا جزئيا بينما البعض الآخر يخضع خضوعا كليا ! اذا كان الامر كذلك فهل يكفي مجرد الخضوع الجزئي لقانون الاحكام العسكرية حتى يكتسب الفرد صفة الخاضع لاحكام قانون الاحكام العسكرية والتي تبرز أهميتها أكثر بصدد الجرائم الخاصة التي جاءت بذلك القانون ؟ أم أن تلك الصفة لاكتسب الا بالخضوع المطلق والكلّي في الوقت ذاته ؟

ولتوضيح ذلك نذكر بأن قانون الاحكام العسكرية قد اشتمل على كتابين الكتاب الاول يتضمن قواعد اجرائية ، والكتاب الثاني يتضمن قواعد موضوعية تتعلق بالتجريم والعقاب بمناسبة الافعال الاجرامية التي تقع من الخاضعين لاحكامه .

وليس هناك أدنى شك في أن الطوائف الثلاث السابق ذكرهم يخضعون للقواعد الاجرائية الواردة بقانون الاحكام العسكرية بصريح النص وفي حدود اختصاص ذلك القانون وذلك على التفصيل الآتي :

#### اولا - العسكريون :

وهم أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم ، والقاعدة بالنسبة لهؤلاء أنهم يخضعون للقواعد الاجرائية الواردة في قانون الاحكام العسكرية بالنسبة لجميع الجرائم التي تقع منهم . وسواء أكانت جرائم عسكرية نص عليها قانون الاحكام العسكرية أم كانت جرائم قانون عقوبات عام وذلك تأسيسا على نص المادة الرابعة التي تنص صراحة على اعتبارهم من الخاضعين لاحكام هذا القانون ونص المادة ١٦٧ التي تنظم حالة ارتكاب الشخص الخاضع لاحكام هذا القانون جريمة من جرائم القانون العام ، ونص المادة ٢/٧ .

غير أن خضوع العسكريين للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية بصدد ما يقع منهم من جرائم قانون عام (١) يرد عليه قيدان :

الاول : نصت عليه المادة السابعة من ذلك القانون في فقرتها الاولى حيث تقضى بأن تسرى احكام هذا القانون على كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الاشخاص الخاضعين لاحكامه متى وقعت بسبب تأديتهم اعمال وظائفهم .

ومفاد النص أن خضوع العسكريين لقانون الاحكام العسكرية بصدد جرائم القانون العام التي يرتكبونها يشترط فيه أن تكون تلك الجرائم قد وقعت بسبب تأديتهم اعمال وظائفهم . ولا يكفي أن تكون الجريمة قد وقعت بمناسبة الوظيفة والما يجب ألا يكون الارتباط بين الوظيفة مجرد ظرف . فإذا لم تكن هناك رابطة السببية هذه فالفرض أن تخضع الجريمة ومرتكبا للقواعد العامة في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية . والحكمة من اشتراط الترابط السببي بين الجريمة والوظيفة هو أنه في مثل تلك الصورة يتحقق المساس بوظيفة القوات المسلحة والتي تكون المصلحة التي أراد المشرع كمالها بالقواعد الخاصة الواردة بقانون الاحكام العسكرية (٢) .

(١) لم تصرح المادة السابعة بأنها تحكم جرائم القانون العام التي تقع من العسكريين . غير انه يستفاد من المواد السابقة عليها انها لا تحكم فقط جرائم قانون عام وانما يستفاد ايضا انها تحكم ذلك الجزء الباقي من جرائم القانون العام والذي لا يدخل تحت نص من النصوص الأخرى . وهذا ظاهر من مستهل هذا النص حيث جاء فيه عبارة « ايضا » ومفاد ذلك أن المشرع أراد اضافة اختصاص جديد لم يكن ثابتا من قبل لا يحكم الصفة الجرائم انفسكورية المختلطة والبحثة ) ولا يحكم الموضوع ( الجرائم العامة المنصوص عليها في المادة الخامسة ) .

(٢) وقد جاء بالمذكورة الايضاحية أن وقوع مثل تلك الجرائم بسبب تأدية اعمال الوظيفة أمر يرتبط بالنظام العسكري بالاضافة الى ما يتعرض له بحث وتحقيق هذه الجرائم من البحث في اختصاصات الاجهزة العسكرية والذي يجب أن يكون بمنأى عن البحث من اجهزة غير مخصصة وذلك حفاظا على ما لهذه الاختصاصات من سرية واجبة تتعلق بأمن وسلامة الفسوات المسلحة مما رأى معه ان تتولى الاجهزة العسكرية تحقيق ومحاكمة المخطوء في ظل اجراءات سرية وحازمة تحفظ للأفراد حقوقهم كما تحفظ للقوات المسلحة أمنها وسلامتها .

**الثاني :** نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة والتي تقضى بسريان احكام هذا القانون على كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين لاحكامه اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون .

والفرض هنا أيضا أننا بصدد جريمة قانون عام وليس جريمة عسكرية بحثة أو مختلطة (١) . كما أن الفرض هنا أنها ليست جريمة ارتكبت من العسكريين بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم إذ أن مثل تلك الحالة تدخل في الفقرة الاولى من المادة السابعة حتى ولو كان فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكام قانون الاحكام العسكرية . فالفقرة الثانية ليست قيداً على الفقرة الاولى وانما تضيف مزيداً من اختصاص القضاء العسكري (٢) . ولذلك فهي تعالج الفروض التي لا تدخل في اختصاص القضاء العسكري وفقاً للنصوص الأخرى . ومن ثم فإن البقية الباقية من جرائم القانون العام التي يرتكبها العسكريون والتي لا تدخل في اختصاص قانون الاحكام العسكرية وفقاً لنص من النصوص فانها تخضع لاحكام هذا القانون اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكامه ،

---

(١) ذلك ان الجريمة العسكرية البحثة والمختلطة منصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية ولا يرتكبها سوى العسكريين ومن في حكمهم . كما نص المشرع في قانون الاحكام العسكرية على قواعد الاشتراك فيها ولذلك فهي تخضع لقانون الاحكام العسكرية والقضاء العسكري حتى ولو كان فيها مساهم من غير الخاضعين لاحكام القانون . هذا فضلاً عن ان المختص بتطبيق قانون الاحكام العسكرية هو القضاء العسكري فقط .

(٢) ولهذا جاء بالذكر الإيضاحية تعليقا على هذه الفقرة انه « استكمالا للحكمة من هذا الاختصاص ، نصت الفقرة الثانية من المادة على اختصاص القضاء العسكري بكافة الجرائم التي ترتكب من الخاضعين لاحكام القانون اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غيرهم . وهي الجرائم التي تقع على الحق العام دون أن يكون لها صلة بغير العسكريين . مثل المشاجرات أو السرقات أو أي جرائم أخرى تقع بين العسكريين خارج المسكرات أو الشكايات وغير متعلقة بأعمال الوظيفة . وقد روي النص على هذا الاختصاص ، حتى تكون القوات المسلحة أولى باصلاح المخطيء من أفرادها على الوجه الذي تستوجبه النظم العسكرية ويحفظ لها الضغط والربط بين أفرادها بالإضافة الى أن تصرفات أفراد القوات المسلحة يجب ان تكون بمعنى عن التداول بين عامة المواطنين وفيهم من يحاول لفرض في نفسه أن يشهر بسلوك القوات المسلحة باغيا من وراء ذلك أن يضعف من ثقة الشعب بقواته المسلحة التي هي رمز الشعب وأمله » .

فاذا كان هناك شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكام القانون فان  
الذى يختص هو القضاء العادى .

والذى نود التنبيه اليه أن جرائم القانون العام التى تدخل فى اختصاص  
قانون الاحكام العسكرية حالة ارتكابها من أحد العسكريين بالقيدين  
السابقين الفرض فيها أنها مفايرة لجرائم القانون العام التى تدخل فى اختصاص  
ذلك القانون تطبيقا للمادة الخامسة والمادة السادسة وهى الجرائم التى  
ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة والجرائم المنصوص  
عليها فى قوانين الخدمة الوطنية والعسكرية والجرائم التى تقع فى الأماكن  
العسكرية وكذا جرائم أمن الدولة من الداخل أو الخارج والتى تحال بقرار  
من رئيس الجمهورية . فهذه الجرائم التى تضمنتها المادتان الخامسة  
والسادسة تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى حتى ولو كان مرتكبها  
مدنيا .

ولذلك فاذا وقعت من شخص خاضع لاحكام القانون أصلا لصفته  
انسكرية فتسرى عليه أحكامه من باب أولى . وسواء وقعت بسبب تادية  
الوظيفة أم لا ، وسواء أكان فيها شريك أو مساهم مدنى أم لا . اذ فى مثل  
تلك الحالة يستحيل القول بوجود شريك أو مساهم غير خاضع لاحكام  
هذا القانون كما يقضى بذلك القيد الوارد بالمادة . جميع الافراد المدلين  
والعسكريين على السواء يعتبرون خاضعين لاحكام قانون الاحكام  
العسكرية بصدد تلك الطوائف من الجرائم التى عدتها المادتان الخامسة  
والسادسة (١) .

وبلاحظ أخيرا بالنسبة لجرائم القانون العام التى تقع من العسكريين  
والتي تخضع لقانون الاحكام العسكرية بالقيد الثانى أن المشرع استلزم  
أن تقع الجريمة من الشخص العسكرى بوصفه فاعلا أصليا . ويكتفى بمد  
ذلك لخروج الواقعة من اختصاص قانون الاحكام العسكرية أن يكون  
هناك مساهمون غير خاضعين لاحكام هذا القانون حتى ولو كانت المساهمة  
لغير الخاضع لاحكام هذا القانون تقف عند حد الاشتراك وليست المساهمة  
الأصلية . وطبيعى أنه اذا كانت مساهمة غير الخاضع لاحكام القانون

(١) ومن هنا يظهر انه ليس هناك تداخل بين نص المادة السابقة  
وعصوص المواد السابقة عليها . انظر فى معنى عكسى سعد الميسوى --  
كمال مجدى فى المرجع السابق : ص ٨٠ .

العسكري هي من نوع المساهمة الاصلية التى تضمنى على صاحبها صفة  
اماعل مع غيره فان الاختصاص يكون للقضاء العادى ولقانون العقوبات  
والاجراءات الجنائية .

ويلاحظ انه فى حالة ما اذا كان الخاضع لاحكام هذا القانون هو  
شريك أو مساهم أصلى فى جريمة فاعلها الاصلى من غير الخاضعين لاحكام  
قانون الاحكام العسكرية فيكون الاختصاص للقضاء العادى ولقانون  
العقوبات العام من باب أولى (١) .

#### ثانيا - المدنيين المحقون بالمسكرين :

وتفصل تلك الطائفة كما رأينا الافراد المدنيين الذين يعملون فى وزارة  
الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان .

ولمعرفة حكم الجرائم التى تقع من أفراد تلك الطائفة من حيث الخضوع  
للقواعد الاجرائية يبين التفرقة بين فرضين .

الأول : هو حالة ارتكاب الجريمة أثناء خدمة الميدان .

وفى تلك الحالة يأخذ أفراد تلك الطائفة حكم العسكريين من حيث  
خضوعهم لقانون الاحكام العسكرية فى جميع ما يرتكبونه من جرائم سواء  
أكانت عسكرية نص عليها قانون الاحكام العسكرية أم كانت جرائم قانون  
عام . غير أنه بالنسبة لجرائم القانون العام التى لا تدخل بصريح النص تبعا  
للاختصاص الموضوعى فى نطاق قانون الاحكام العسكرية فان هذا الأخير  
يطبق عليها من حيث قواعده الاجرائية بالقيدىن سالفى الذكر وهو أن  
تكون الجريمة قد ارتكبت بسبب الوظيفة أو لم يكن بها شريك أو مساهم  
من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون .

الثانى : هو حالة ارتكاب الجريمة فى غير خدمة الميدان .

---

(١) ويلاحظ ان المشرع قد استخدم عبارة شريك أو مساهم . ولذلك  
فمدلول مساهم يجب ان تحمل على المساهمة الاصلية فى الجريمة . اذلو  
اكتفى المشرع بتعبير مساهم لانصرف المدلول الى المساهم التبعى (الاشتراك)  
والمساهم الاصلى ( القامل مع غيره ) .

وهنا يعتبر أفراد تلك الطائفة كغيرهم من المدنيين يخضعون فقط لقانون العقوبات والاجراءات الجنائية اللهم الا في الجرائم التي نص عليها قانون الاحكام العسكرية صراحة باختصاصه بها إما كان ارتكبا .

والواقع أن القاعدة بالنسبة لتلك الطائفة الثانية من الافراد هو عدم خضوعهم لقانون الاحكام العسكرية الا في الاحوال المنصوص عليها صراحة بشأنهم في ذلك شأن المدنيين . الا أن القانون استثنى من هذه القاعدة حالة خدمة الميدان حيث اعتبرهم في مثل تلك الظروف كالمسكرين تماما ويسرى عليهم ما يسرى بشأنهم من قواعد .

### ثالثا - الافراد العاديون :

وهم جميع المتواجدين في الاطار الاقليسي للدولة عدا الافراد الذين عدتهم المادة الرابعة من قانون الاحكام العسكرية وهم العسكريون في مفهوم القوات المسلحة ومن في حكمهم .

والقاعدة العامة بالنسبة لافراد تلك الطائفة هي الخضوع المطلق لقانون العقوبات العام وقانون الاجراءات الجنائية . ونظرا لأن أفراد تلك الطائفة لا يسكنهم أن يرتكبوا من الجرائم سوى تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات العام ، فإن الاجراءات التي تطبق بصددها ما يرتكب من جرائم يجب أن يراعى فيها القواعد المعمول بها في قانون الاجراءات الجنائية .

غير أن المشرع قد خرج عن تلك القاعدة العامة بأن استثنى بعضا من جرائم القانون العام التي تقع من الافراد المدنيين ونص صراحة على خضوعها للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية .

وجرائم المدنيين التي تخضع للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية هي الآتية :

١ - الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة .

٢ - الجرائم التي تقع في المعسكرات والثكنات والمؤسسات والسفن والطائرات والمركبات والاماكن والأشياء والمحلات التي يسكنها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .



٣ - الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة الداخلي والخارجي متى أحيلت الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية (١) . وكذلك الجرائم التي يصدر بإحالتها قرار من رئيس الجمهورية في حالة اعلان الطوارئ .

٤ - الجرائم التي ترتكب من المدنيين ضد أحد الاشخاص الضامنين لاحكام قانون الاحكام العسكرية وهم العسكريون ومن في حكمهم ، وذلك متى وقعت الجريمة بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم . فاذا لم تكن بسبب أعمال الوظيفة فيكون الخضوع للقواعد العامة في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية .

ففي جميع تلك الجرائم ، وفيها فقط ، يخضع المدنيون للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية .

٥ - حكم الطوائف المختلفة من حيث الخضوع للقواعد الامرة الموضوعية في قانون الاحكام العسكرية :

استعرضنا فيما سبق الحدود التي تخضع لها الطوائف الثلاث السابقة لقانون الاحكام العسكرية من حيث القواعد الاجرائية . وراينا أنه بالنسبة للمسكرين والمحققين بهم أثناء خدمة الميدان تكاد تخضع جميع أفعالهم

(١) وهذه الجرائم نص على الاختصاص بها المادة السادسة بينما نص على الاختصاص بالطوائف الثلاث السابقة المادة الخامسة . والمفروض ان المشرع يقصد بالجرائم المنوه عنها بالمادة السادسة الجرائم التي لا تدخل في اختصاص قانون الاحكام العسكرية وفقا لنص المادة الخامسة . وهذا ما حرصت المذكرة الايضاحية على توضيحه حيث جاء بها : « وقد يبدو مما تقدم ان هناك تدخلا بين الاختصاص في هذه المادة ( ٦ م ) والمادة الخامسة .

ولكن الواضح ان نطاق كل من المادتين يختلف عن الأخرى وهذا ما حرصت عليه المادة السادسة في صدرها ، إذ استهدفت الجريمة الرتبة ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة سواء كانت هذه الجريمة منصوصا عليها ضمن جرائم أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج أو باقى جرائم قانون العقوبات أو سواء كان منصوصا عليها ضمن جرائم القانون العسكري أو أى قانون آخر ... كانت هذه الجرائم داخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا لاحكام المادة الخامسة .

اما باقى جرائم أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج المنصوص منها في الباب الأول والثاني فهي في الواقع جرائم لاستهداف القوات المسلحة بصفة مباشرة . ولكن باستعراض هذه الجرائم نجد انها في حقيقتها تستهدف أمن الدولة سواء من جهة الداخل أو الخارج .

الاجرامية للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية . بينما فيما يتعلق بالمدينين رأينا كيف أن هؤلاء لا يخضعون للقواعد الاجرائية في قانون الاحكام العسكرية الا بصدد أنواع معينة من الجرائم وردت على سبيل الحصر .

ولذلك فهنا نمود الى تساؤلنا مرة أخرى وهو : هل مجرد الخضوع للقواعد الاجرائية يضمنى على الشخص صفة الخاضع لاحكام القانون التى رتب عليها المشرع آثارا كثيرة من أهمها الخضوع للقواعد الموضوعية الأمرة بقانون الاحكام العسكرية مع ما يترتب على ذلك من امكان ارتكاب جميع الجرائم العسكرية بالمعنى الدقيق والواردة فى الكتاب الثانى من هذا القانون ؟ أم أن صفة الخضوع لاحكام هذا القانون لا تثبت فقط بالخضوع للقواعد الاجرائية وانما بالخضوع للقواعد الأمرة التى يتوقف فيها الخضوع على صفة الشخص كمخاطب بتلك القواعد الأمرة ؟

واذا كانت صفة الخضوع لاحكام الموضوعية هى التى يعول عليها فى تحديد المخاطبين بالنصوص الأمرة الواردة بقانون الاحكام العسكرية فمن من الخاضعين للقواعد الاجرائية يعتبر خاضعا للقواعد الموضوعية وبالتالى مخاطبا بالنصوص الأمرة الواردة بذلك القانون .

وواضح أن الاجابة على التساؤل الثانى رهن بالاجابة عن السؤال الاول . وعليه فنحاول فى السطور الآتية أن نحدد العلاقة بين الخضوع للقواعد الاجرائية والخضوع للقواعد الموضوعية .

ونقول بادىء ذى بدء أنه ليس مجرد الخضوع للقواعد الاجرائية يكسب الشخص صفة الخاضع لاحكام القانون الأمرة أو الموضوعية ، أى أن المشرع حينما يستخدم عبارة « كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون » بصدد الاحكام الموضوعية انما يقصد بها الاشخاص المخاطبين بالقواعد الأمرة وليس مجرد الاشخاص الخاضعين لقواعده الاجرائية المتملقة بالاختصاص .

ولكن من هم الاشخاص الخاضعون لاحكام ذلك القانون والذين تخاطبهم القواعد الأمرة فيه ؟

لكى يمكننا وضع المعيار الذى نستعين به فى تحديد نطاق المخاطبين بالقواعد الأمرة التجريبية فى قانون الاحكام العسكرية قدروعى فيه تحقيق

مصلحة معينة اقتضتها الوظيفة الخاصة والدور المنوط بالقوات المسلحة في المجتمع ، وتنحصر تلك المصلحة في المحافظة على النظام والامن وسلامة القوات المسلحة لضمان أداء وظائفها المنوطة بها .

وقد راعى المشرع المحافظة على تلك المصلحة واستهدف تحقيقها سواء في نصوصه الاجرائية وقواعد الاختصاص ، وسواء في نصوصه التجريبية ، ولذلك فهو قد أخضع لاحكامه جميع الافعال التي تمس بتلك المصلحة اما بالاضرار بها ضرراً فعلياً واما بالتهديد بالاضرار بها . وهذا هو الذى يفسر اخضاع جرائم معينة نص عليها الفاعر صراحة في المادة ٥ ، ٦ ، ٧ من قانون الاحكام العسكرية لذلك القانون أيا كانت صفة مرتكبها ، وسواء كوت جريمة عسكرية أم جريمة من جرائم القانون العام وسواء أكان مرتكبها عسكرياً أم مدنياً (١) .

غير أنه قد روعى أيضاً أن المحافظة على مصلحة القوات المسلحة ونظماً وأمنها ووظيفتها المنوطة بها كل هذا قد أسند الى طائفة معينة من الافراد والذين يوثق على مراعاتهم لقواعد أمرتهم معينة تحقيق الحماية الكافية والضمان لتلك المصلحة . كما أن اتصال افراد تلك الطائفة اتصالاً مباشراً بمصالح القوات المسلحة يؤدي الى أن تكون الاضرار الناجمة عن ارتكابهم أفعالاً تضر أو تهدد المصلحة المحمية أكبر وأشد خطراً من الافعال التي قد يرتكبها الافراد العاديين .

ولذلك فقد نظم المشرع قواعد موضوعية خاصة تتعلق بتجريم طائفة من الافعال التي تقع من هؤلاء الافراد والتي يحكم اتصالهم المباشر بالمصلحة المحمية تكون ضراً جسيماً بها ، وهذه القواعد الموضوعية تحكم أفعال تلك الطائفة سواء كانت تلك الافعال قد سبق تجريمها بمعرفة قانون العقوبات انعام أم جرمت فقط بمقتضى قانون الاحكام العسكرية . فصفة مرتكبها واتصاله المباشر بمصالح القوات المسلحة هي التي حدثت بالمشرع الى تنظيم قواعد خاصة بها بخلاف القواعد الاجرامية .

---

(١) راجع المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة الدفاع الوطنى والامن عن مشروع قانون الاحكام العسكرية . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أنه « غنى عن البيان ان هذه الجرائم قد يكون منصوصاً عليها في القانون العسكرى أو قانون العقوبات العام أو أى قوانين أخرى إذ أن معيار الاختصاص هنا هو ما تستهدفه هذه الجرائم بالنسبة لامن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة وهو معيار موضوعى » .

وعلى ذلك فقد جاء تحديد المخاططين بالقواعد الآمرة في قانون العقوبات  
العسكري في المادة الرابعة من قانون الاحكام العسكرية ، وهؤلاء هم :

**أولاً - العسكريون :**

وهم من تثبت لهم الصفة العسكرية في مفهوم القوات المسلحة اصلاً أم  
حكماً على التخصيص الآتي :

١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والانضائية .

٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً .

٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات  
العسكرية (١) .

٤ - أسرى الحرب .

٥ - أي قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة  
عامة أو خاصة أو وقتية .

٦ - عسكريو القوات الحليفة أو الملحقون بهم اذا كانوا يقيمون في  
أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، الا اذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات  
خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .

---

(١) نصت المادة ٨ (مكرراً) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل  
بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ على ان يختص القضاء العسكري بالفصل  
في الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لاحكام هذا القانون ، طلبة  
المعاهد والكليات العسكرية وغيرهم ممن لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ،  
وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم احكامه اذا  
وقعت الجريمة من واحد أو أكثر من الخاضعين لاحكام هذا القانون ؛ وذلك  
كأنه استثناء من احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ويطبق على الحدث عند ارتكابه احدى الجرائم - احكام القانون  
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وذلك في احكامه الموضوعية دون  
الاحكام الاجرائية الخاصة بتشكيل واجراءات محاكم الأحداث . ولذلك  
نصت المادة الثامنة مكرراً سالفة الذكر على استثناء المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ،  
٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٢ من التطبيق امام القضاء العسكري .  
ويكون النيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة للنيابة العامة والمراقب  
الاجتماعي ، ويصدر وزير الحربية القرارات اللازمة لتنفيذ التدابير التي  
يحكم بها وذلك بالاتفاق مع وزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية .

### ثانياً - الملحقون بالمسكرين :

وهؤلاء هم المدنيون الذين يعملون في وزارة الحربية أو خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان .

وهؤلاء لا يعتبرون مخاطبين بأحكام قانون الاحكام العسكرية من حيث قواعده الموضوعية الآمرة الا أثناء خدمة الميدان . ففى هذه الحالة فقط يأخذون حكم المسكرين من حيث الخضوع للنصوص الآمرة العسكرية ويأخذون بالتالى صفة المخاطب بأحكام هذا القانون التى استهل بها الشرع نصوص التجريم فى القانون الذى نحن بصدده .

وخلاف هذا الطرف أى الخدمة فى الميدان فان هؤلاء الافراد يأخذون حكم المدنيين الماديين ولا يخضعون اطلاقاً لقواعد القانون المسكرى الموضوعية وان خضعوا للقواعد الاجرائية بالنسبة لذلك النوع من الجرائم التى نص الشرع صراحة على خضوعه لقانون الاحكام العسكرية فى الجانب الاجرائى أيا كانت صفة مرتكبه ، أى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١/٧، ٦، ٥ .

وباختصار يمكن القول بأن المخاطب بالقواعد التجريبية فى قانون الاحكام العسكرية هم أفراد القوات المسلحة وكل من تثبت له الصفة العسكرية أصلاً أو حكماً وكذا المدنيون الملحقون بالمسكرين أثناء خدمة الميدان .

ومعنى ذلك أن المدنيين لا يمكن أن يكونوا مخاطبين بالنصوص الموضوعية الآمرة فى قانون الاحكام العسكرية الا أن تثبت لهم صفة الملحقين بالمسكرين أثناء خدمة الميدان (١) .

ويرتب على ذلك أن الجرائم الخاصة المنصوص عليها فى القسم الثانى من قانون الاحكام العسكرية تحت عنوان الجرائم العسكرية لا يمكن أن يرتكبها سوى الاشخاص المنوء عنهم سالفاً أى المسكرين والملحقين بهم أثناء خدمة الميدان . ويستحيل بالتالى ارتكابها بمعرفة أحد المدنيين . ذلك

---

(١) ولذلك نجد أن المذكرة الإيضاحية فى تعليقها على النصوص التى تخضع تلك الجرائم لقانون الاحكام العسكرية تبرز فقط أهمية الخضوع للجانب الإجرامى فى قانون الاحكام العسكرية والخاص بإجراءات ضبط والمحاكمة .

أن المشرع يستلزم في جميع تلك الجرائم سفة خاصة في مرتكبها . وهى كونه خاضعا لاحكام هذا القانون . ولذلك فهذه الجرائم من النوع الخاص التى لا يكتل لها الوجود القانونى الا اذا وقع الفعل المادى المكون لها من شخص يحمل الصفة التى استلزمها الشارع كما سيتضح عند الحديث عن المساهمة الجنائية فى الجرائم العسكرية .

ويلاحظ أن خضوع طائفة أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم للقواعد الموضوعية التجريبية فى قانون الاحكام العسكرية ليس معناه عدم مخاطبتهم بالنصوص التجريبية المنصوص عليها فى قانون العقوبات والقوانين المكملة له ، فهم خاضعون لكلا القانونين . العسكرى والعام . وعلى ذلك فالفعل الذى يرتكبه أحد العسكرين ومن فى حكمهم قد يكون جريمة عسكرية بحتة كما قد يكون جريمة قانون عام . وفى النهاية قد يكون جريمة مختلطة حيث يكون الفعل مجرما بنص قانون العقوبات وقانون الاحكام العسكرية على السواء . كل ما هنالك أنه بالنسبة لجميع تلك الافعال الاجرامية ، وان كانت تحكم وفقا للقواعد الخاصة بكل نص تجبرى ينطبق على الفعل الاجرامى سواء أكان نصا عسكريا أم نصا فى القانون العام ، الا أنها من حيث القواعد الاجرائية يطبق بشأنها دائما القواعد المنصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية .

أما بالنسبة للمدنيين فهم مخاطبون فقط بأوامر الشارع الجنائى العام التى ضمنها النصوص التجريبية فى قانون العقوبات العام والقوانين الملحقه به وتطبق بشأنهم القواعد الموضوعية المنصوص عليها فى قانون العقوبات العام . كل ما هنالك أنه فى حالة ارتكابهم لافعال يجرمها قانون العقوبات العام وتمس فى الوقت ذاته مصالح القوات المسلحة او وظيفتها فى المجتمع فان القواعد الاجرائية التى تطبق بشأنها هى القواعد التى نص عليها قانون الاحكام العسكرية وليست القواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية . وقد حصر المشرع الجرائم العامة التى تقع من المدنيين والتى تطبق عليها من الناحية الاجرائية قواعد قانون الاحكام العسكرية ، فى النصوص ٥٤٦ ، ٥٤٧ من ذلك القانون .

ومعنى ذلك أن الجرائم المنصوص عليها فى المواد سالفة الذكر هى جرائم قانون عام وليست جرائم عسكرية وذلك لأمرين :

**الأول :** أنها لو كانت جرائم عسكرية بالمعنى الدقيق لما كان هناك داع للنص عليها . ذلك أن الجرائم العسكرية بالمعنى الدقيق أى البحتة تنفخ أساسا لقانون الاحكام العسكرية الذى خلقها بنفسه .

**الثانى :** أنها لو كانت كذلك لما أمكن ارتكابها بمعرفة المدنيين الذين لا يخاطبون بالنصوص التجرىمية الا عن طريق قانون العقوبات العام . وبالتالى فهم غير مخاطبين بالنصوص التجريمية المتضمنة فى قانون الاحكام العسكرية . على حين أن المشرع ذاته يفترض ارتكابها من المدنيين وبالتالى فهي دائما جريمة قانون عام وإن خضعت من الناحية الاجرائية لقانون الاحكام العسكرية .

والواقع أن العسكريين يمكنهم أن يرتكبوا أيضا جرائم القانون العام . ولذلك فقد جاءت المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ لتحدد الاختصاص لقانون الاحكام العسكرية فيما يتعلق بالناحية الاجرائية فقط بغض النظر عن صفة مرتكب الجريمة . ولذلك فالفرض فى جميع تلك الجرائم أنها جميعها جرائم قانون عام كما سنرى تفصيل ذلك عند الكلام عن حدود الجريمة العسكرية .

**هـ - الصفة العسكرية ثبوتها وزوالها وعلاقة ذلك بتطبيق قانون الاحكام العسكرية :**

اتجهنا الى أن المخاطب بأحكام قانون الاحكام العسكرية الأمرة هم العسكريون ومن فى حكمهم . ولذلك فثبوت الصفة العسكرية أصلا أو حكما هى المفترض لامكان ارتكاب جريمة عسكرية من الجرائم التى نص عليها هذا القانون فى القسم الثانى منه أى الجرائم العسكرية البحتة والجرائم العسكرية المختلطة .

وهنا يثور التساؤل الآتى : هل ثبوت الصفة العسكرية للشخص كاف لاعتباره مخاطبا بالقواعد الأمرة فى قانون الاحكام العسكرية أم يلتزم أن يكون فضلا عن هذا فى خدمة فعلية فى القوات المسلحة ، وبمباراة أخرى يمكن أن نطرح السؤال على الوجه الآتى : هل ثبوت الصفة العسكرية مروهون بمزاولة الخدمة الفعلية فى القوات المسلحة أم أن تلك الصفة لاصقة بالشخص حتى ولو كان لا يباشر الخدمة الفعلية فى القوات المسلحة وقت وقوع الجريمة ؟

نعتقد أنه لو اكتفينا فقط بثبوت الصفة العسكرية دون اشتراط مباشرة الخدمة الفعلية لخرجنا عن الغاية من النص ولا تسمع نطابق تطبيق قانون الاحكام العسكرية بطريقة لا تتفق والحكمة التي من أجلها وضع، كسالا تتفق مع هدف المشرع ذاته الذي حاول تنظيم الافعال الاجرامية التي تقع من أفراد يتصلون اتصالا مباشرا بالمصلحة العسكرية والدور المنوط بالقوات المسلحة . وكذلك لو اكتفينا فقط بثبوت الصفة العسكرية لامتدت النصوص التجريبية في ذلك القانون لتخاطب حتى العسكريين الذين يعملون بجهات مدنية والذين هم في علمهم هذا لا يمتون بصلة بالمصلحة العسكرية للدولة . وكذلك الحال بالنسبة لحالات التسريح من الخدمة على سبيل الاحتياط . فالفرض في تلك الصور أن الصفة العسكرية لا تزول رغم عدم المباشرة الفعلية للخدمة العسكرية وان كان لها وضع خاص . ولذلك فان ربط الخضوع لقانون الاحكام العسكرية فقط من شأنه أن يوسع نطاق النص بما لا يتفق والغاية التي يرمى اليها .

ولذلك فاننا نعتقد أن المشرع قد ربط الخضوع لقانون الاحكام العسكرية بالخدمة في القوات المسلحة وليس لمجرد ثبوت الصفة العسكرية أيا كانت (١) وليس معنى ذلك أن الشخص العسكري لا يخضع لهذا القانون في حالة ما اذا كان في اجازة اعتيادية أو مرضية أو دراسية باعتبار أنه لا يزال الخدمة الفعلية . فالشخص العسكري في الظروف السابقة يعتبر أيضا في الخدمة العسكرية إذ أن تنظيم قواعد الخدمة يقتضى أيضا تنظيم الاجازات بأنواعها المختلفة والاعارات وغير ذلك .

الا أن الامر يدق بالنسبة لحالات التسريح من الخدمة . فالتسريح من الخدمة قد يكون مطلقا كما قد يكون غير محدود . ففي الحالة الأولى لا يمكن استدعاء الشخص الا في أحوال معينة منصوص عليها . أما الحالة الثانية فيجوز في أى وقت استدعاء الشخص للعمل في خدمة الجيش سواء أكان عسكريا أم صف ضابط أم ضابطا . والتسريح غير المحدود هو ما يطلق عليه خدمة الاحتياط أو تحت الطلب . وقد حددت القوانين أيضا القواعد الخاصة . وفقا للصفة التي يكون عليها الشخص المرح .

---

(١) وهذا مستفاد من ذات نص المادة التاسعة التي عبرت بلفظ عسكريين حتى بعد خروجهم من الخدمة . فهي لم تسقط عنهم صفة العسكريين رغم خروجهم من خدمة القوات المسلحة وان كانت تنظم لهم احكاما خاصة بالنسبة للجرائم التي وقعت منهم اثناء مزاولتهم الخدمة .



والواقع أيا كانت صورة التسريح من الخدمة فإن الصلة بالقوات المسلحة التي تأخذ شكل الخدمة بها تنقطع بصدر أمر التسريح من الخدمة والتسريح الفعلي للشخص (١) ، ولا تعود تلك المصلحة من جديد إلا في حالة الاستدعاء . كما أن الصفة العسكرية وإن لم تزل على الإطلاق إلا أنها تأخذ وضعاً خاصاً نظمته القوانين وهو وضع « الاحتياط » إلا أن الصفة العسكرية تأخذ وضعها العادي من حيث التعبير عن الخدمة الفعلية في القوات المسلحة بصدر أمر الاستدعاء حتى ولو لم يتم التنفيذ الفعلي من قبل الشخص المستدعى ما دام قد انتهى الميعاد المحدد للتنفيذ . وعلى ذلك فإذا ارتكب الشخص جريمة في الفترة ما بين أمر الاستدعاء والتنفيذ الفعلي فإنه يسرى عليه أحكام قانون الأحكام العسكرية .

والصفة العسكرية تثبت أيضاً بصدر أمر الاستدعاء ولو لم يكن الشخص خاضعاً لقانون الأحكام العسكرية من قبل ، كما هو الشأن في حالات التجنيد الإجباري والتكليف العسكري . فإذا ما كان أمر الاستدعاء قد حدد مدة للتنفيذ فلا تثبت الصفة إلا بانتهاء تلك المدة دون التنفيذ أو بالتنفيذ الفعلي .

وقد أورد المشرع نصاً خاصاً لحالة الخروج من الخدمة سواء أكان بسبب التسريح المطلق أم بسبب التسريح غير المحدود أم لأي سبب آخر . فقد نصت المادة التاسعة من قانون الأحكام العسكرية على أن يبقى العسكريون والمحقون بهم خاضعين لأحكام هذا القانون حتى ولو خرجوا من الخدمة إذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تدخل في اختصاصه .

وبواضح أن هذا النص يتعلق بالخروج من الخدمة الذي به تنقطع صلة الشخص بالوظيفة العسكرية من الناحية الفعلية والتنظيمية كما هو شأن الخروج بسبب التسريح المطلق أو على سبيل الاحتياط . وبالتالي فهو لا يتعلق بحالات الإجازات والإعارات حيث يظل الشخص خاضعاً لأحكام قانون الأحكام العسكرية .

---

(١) ففي هذه الحالة تزول عن الشخص صفة العسكري العامل التي هي مناط المخاطبة بالقواعد الأمرة وإن لم تزل عنه الصفة العسكرية على إطلاقها .

وخضوع هؤلاء الأشخاص الذين خرجوا من الخدمة لقانون الاحكام العسكرية مشروط بأن تكون الجريمة التي وقعت تدخل في اختصاص قانون الاحكام العسكرية وأن تكون قد وقعت أثناء خدمتهم والا تكون قد سقطت بالتقادم (١) .

والنص السابق وإن كان في ظاهره أنه يعنى جميع الجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري إلا أنه في مضمونه لا يشمل سوى الجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري وفقا للمعيار الشخصى أما تلك التي يختص بها وفقا للمعيار الموضوعى ووفقا للمعيار المكاني فالفرض أن الاختصاص ينمقذ لقانون الاحكام العسكرية حتى ولو كان مرتكبها مدينا وبالتالى فهو يسرى أيضا في مواجهة العسكريين حتى ولو خرجوا من الخدمة .

#### ٦ - سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث المكان :

إن سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث المكان لم ينظمه المشرع بنص عام كما هو الشأن في قانون العقوبات العام . ولعل ذلك راجع للطبيعة الخاصة التي تتميز بها قانون الاحكام العسكرية . فهذا القانون قد وضع تنظيما خاصا للقوات المسلحة يكفل لها أداء دورها ووظيفتها في المجتمع . ولذلك فهو يسرى على الوقائع الداخلة في اختصاصه وعلى الأشخاص الخاضعين لاحكامه أينما وجدوا .

وقد اكتفى المشرع بتحديد الوقائع الداخلة في اختصاصه وتحديد الأشخاص الخاضعين لاحكامه دون أن يبين الحدود الإقليمية لتطبيقه . فبينما نجد في قانون العقوبات العام المادة الاولى منه تنص على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه » نجد أن قانون الاحكام العسكرية جاء خلافا من مثل ذلك النص (٢) .

(١) وقد كان القانون العسكري السابق يقيد الخضوع في هذه الحالة بعبدة ثلاثة أشهر . وقد ألغى القانون الحالي هذا القيد الزمنى وأخضعه للقواعد العامة في التقادم . انظر تقرير لجنة الدفاع الوطنى والأمن عن مشروع قانون الاحكام العسكرية .

(٢) ولا يمكن بتطبيق الحال ان يطبق هذا النص اعمالا لنص المادة العاشرة من قانون الاحكام العسكرية والتي تقضى بأنه يطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجرامات والعقوبات الواردة في القوانين العامة . فالفروض ان هذا النص قد قصد به تكملة ما قد يوجد

وطبيعي أن يجيء قانون الاحكام العسكرية خلوا من نص مثل هذا . ذلك أن هذا القانون يسرى على أشخاص معينين كما يسرى على وقائع بعينها . ولذلك فتحديد نطاق هؤلاء الأشخاص وتحديد تلك الوقائع هو الذي يقتضى تدخلا تشريعا . أما تحديد النطاق المكاني للقاعدة فيه أنه هو النطاق المكاني المحدد لقانون العقوبات وهو الاطار الاقليمي للدولة . فحينما يمكن تطبيق قانون العقوبات العام فإن قانون الاحكام العسكرية يسرى على الوقائع والأشخاص الخاضعين لاختصاصه .

فالقاعدة العامة اذن في سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث المكان هو النطاق الاقليمي للجمهورية . فهو يسرى جنبا الى جنب مع قانون العقوبات العام مع فارق ينحصر في كونه يسرى فقط على الوقائع والأشخاص الخاضعين لاختصاصه .

الا ان المشرع لم يلتزم بتلك القاعدة على اطلاقها . فمن ناحية قصر الاختصاص لقانون الاحكام العسكرية على حدود مكانية معينة بحيث يطبق دائما القانون حتى ولو لم تكن الجريمة المرتكبة تدخل ضمن الجرائم الداخلة في اختصاصه لاندرجا تحت الوقائع التي نص عليها أو لارتكابها من أحد الأشخاص الخاضعين له ، ومن ناحية أخرى مد اختصاص قانون الاحكام العسكرية على وقائع ترتكب خارج الاطار الاقليمي للدولة . وسنعرض لكلتا الحالتين على التوالي :

#### الحالة الأولى :

إذا كانت القاعدة أن قانون الاحكام العسكرية يسرى على جميع الوقائع الداخلة في اختصاصه في الاطار الاقليمي للجمهورية ، فإن المشرع قد حدد أماكن معينة يسرى فيها فقط قانون الاحكام العسكرية أي كانت

---

من نقص في قانون الاحكام العسكرية وواضح أن تكملة قواعد قانون الاحكام العسكرية بالقواعد العامة في القوانين العامة لايتأتى الا حيث تكون تلك القواعد تتفق وطبيعة قانون الاحكام العسكرية . ولما كانت طبيعة ذلك القانون تفرض بوعا من الحصر للأشخاص والوقائع الداخلة في اختصاصه . لذلك فإن المادة الأولى من قانون العقوبات العام لايمكن ان تكمل نصوص قانون الاحكام العسكرية .

الجرائم المرتكبة وأيا كانت صفة أفراد مرتكبيها (١) . وبعبارة أخرى فإن المشرع قد جعل مناط اختصاصه ليس معيارا شخصيا ولا معيارا عينيا وإنما معيارا مكانيا وهو ارتكاب الجريمة في مكان معين . وقد تضمنت هذه الحالة المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية في فقرتها الأولى حيث تنص بأن تسمى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت . فمعنى ذلك أن جميع الجرائم التي تقع داخل الأماكن أو المحلات أو الأشياء التي لها الصفة العسكرية أصلا أم حكما تدخل في اختصاص قانون الأحكام العسكرية .

#### الحالة الثانية :

وفيها نجد المشرع قد خرج على قاعدة اقلية النص شأنه في ذلك شأن المشرع في قانون العقوبات العام . فنجد المادة الثامنة من قانون الأحكام العسكرية تنص على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب خارج جمهورية مصر العربية عملا يجعله فاعلا أو شريكا في جناية أو جنحة داخلية في اختصاص القضاء العسكري يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب عليها قانون البلد الذي وقعت فيه .

والى جانب هذا النص فإن المشرع قد مد اختصاص قانون الأحكام العسكرية أيضا على الجرائم التي ترتكب من الخاضعين لأحكامه أثناء خدمة الميدان ونظم لها إجراءات وقواعد خاصة . ونصت المادة ٨٥ على أن يعد الشخص في خدمة الميدان عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقا بها موجودا خارج حدود الجمهورية كما اعتبر أيضا السفن والطائرات

---

(١) ومعنى ذلك أن قانون العقوبات العام لا يطبق في هذا المكان . ومفاد ذلك أن قانون الأحكام العسكرية قد أورد قيدا على المادة الأولى من قانون العقوبات العام وهو من نطاقه بطبيعة المكان . ومن هنا نجد الفقه يفرق بين قانون العقوبات العام وبين قانون العقوبات المحلي وهو الذي يسرى على جزء من أجزاء الدولة ويحد من تطبيق قانون العقوبات العام . انظر في ذلك التفرقة على وجه الخصوص  
Grispigni, op. cit., p. 265.

الحرية وما في حكمها في خدمة الميدان بمجرد مفادتها جمهورية مصر العربية (١) .

مما سبق يتضح أن قانون الأحكام العسكرية يمتد ليمثل بالتطبيق وقائع ارتكبت خارج الإطار الاقليمي للدولة .

غير أن المعيار الذي اتبعه في شموله لتلك الوقائع يختلف في الحالتين المشار إليهما سائفا في المادة الثانية والمادة ٨٥ أحكام عسكرية قضى الاولى استمان بمعيار موضوعي وفي الثانية استمان بمعيار شخصي وسنعرض للمعيارين فيما يلي :

#### اولا - عينية نصوص قانون الأحكام العسكرية :

نص المشرع على هذا المبدأ كما ذكرت بالمادة الثانية من القانون . فالمشرع قد جعل مناط الاختصاص ارتكاب فعل يضمن على مرتكبه صفة الفاعل أو الشريك في جناية أو جنحة داخلية في اختصاص القضاء العسكري ، هي التفصيل في تطبيق قانون الأحكام العسكرية سواء وقعت الجريمة كلها في الخارج أم وقعت في الجمهورية أم وقعت بمض أفعالها في الخارج والبعض الآخر في الجمهورية وسواء كانت الجريمة عسكرية بعتة أم عسكرية مختلطة (٢) أم جريمة قانون عام يختص بها القضاء العسكري . وسواء أكان اختصاصه أصليا أم اختصاصه بالاحالة وفقا للمادة السادسة من القانون .

ويلاحظ أن اختصاص قانون الأحكام العسكرية بتلك الجرائم غير مشروط بصفة شخصية في الفاعل أو الشريك . فالتانون يسرى على

---

(١) وهذه المادة وإن كانت وردت في باب الإجراءات التي تتبع في خدمة الميدان إلا أنها بذلك قد افترضت سريان هذا القانون على الخاضعين لأحكامه الأمرة خارج الجمهورية والا لما نظمت قواعد إجرائية خاصة بتلك المحكمة . ولذلك فإنه مما يجانب الصواب ربط إجراءات محاكمة الميدان المنصوص عليها بالمادة ٨٥ بأحوال الاختصاص العيني المنصوص عليها في المادة الثامنة التي كما سنرى تحكم قواعد امتداد قانون الأحكام العسكرية خارج الإطار الاقليمي بالنسبة لجرائم القانون العام التي يختص بها . قارن عكس ذلك سعد العيسوي - كمال حمدي ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢) وهذا بطبيعة الحال حيث يمكن التغلب على المساهمة في الجريمة العسكرية البحتة أو المختلطة كما سيتضح عند الكلام في المساهمة الجنائية .

الوقائع الداخلة في اختصاصه سواء أكان مرتكبها عسكرياً أم مدنياً ،  
مصرياً أم أجنبياً ، ولا يجب أن يثير لبساً العبارة التي استعمل بها النص وهي  
« كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون » فالمشرع لم يقصد بتلك العبارة  
الأشخاص الخاضعين للقانون بحكم أعمالهم المنوّه عنهم في المادة الرابعة أى  
العسكريين ومن في حكمهم وإنما قصد كل شخص خاضع لأحكام القانون  
بحكم الفعل الإجرامى الذى ارتكبه أى بحكم الجريمة المرتكبة والتي  
تدخل في اختصاص القضاء العسكرى . فالمشرع لم يقصد هنا العسكريين  
ومن في حكمهم فقط . والدليل على ذلك هو أن قانون الأحكام العسكرية  
يطبق على العسكريين ومن في حكمهم بالنسبة لأية جريمة ترتكب منهم  
سواء كانت مدنية أم عسكرية خارج الإطار الاقليمى للجمهورية وذلك  
تطبيقاً للمادة الثامنة وتطبيقاً للمادة ٨٥ التى تعتبرهم في حالة خروجهم  
من حدود جمهورية مصر العربية أنهم في خدمة الميدان وذلك كما سنرى  
في الفرض الثانى .

ولم يشترط المشرع لتطبيق قانون الأحكام العسكرية على الفعل  
المرتكب في الخارج أن يكون معاقباً عليه وفقاً لقانون البلد الذى وقعت  
فيه . فالقانون يسرى حتى ولو كان الفعل غير معاقب عليه . وقد نص  
المشرع على أنه إذا كان الفعل معاقباً عليه ، فإن ذلك لا يعفى من المحاكمة  
ثانية أمام المحاكم العسكرية ، والفرض هنا أن الشخص قد حوكم في الخارج  
وقضى عليه بمقوبة معينة . فرغم محاكمته في الخارج وقضاء العقوبة إلا  
أن ذلك لا يعفى من المحاكمة ثانية . غير أنه في حالة محاكمته في الخارج  
والقضاء عليه بمقوبة معينة وقضائه إياها فقد نص المشرع على أنه في تلك  
الحالة يجب مراعاة مدة العقوبة التى يكون قد قضاه .

#### ثانياً - شخصية نصوص قانون الأحكام العسكرية :

وهذه إحدى الحالات التى خرج فيها المشرع عن اقليمية النص إلا أن  
المعيار الذى اتبعه في سريان نصوصه على وقائع ارتكبت خارج الإطار  
الاقليمى للجمهورية ليس هو المعيار العينى وإنما هو معيار شخصى ، فالمشرع  
قد أخضع لنصوصه جميع الأفعال التى ترتكب من أفراد القوات المسلحة  
ومن في حكمهم أثناء خدمة الميدان سواء كانوا داخل الجمهورية أم خارجها .

ويلاحظ أن المشرع قد مد نطاق تطبيقه على الأفعال الإجرامية الداخلة  
في اختصاصه والتي ترتكب في الخارج بمعرفة العسكريين ومن في حكمهم

سواء كوت جريمة عسكرية أم جريمة مدنية بحتة اذ أن جميع تلك الجرائم تدخل في اختصاص القضاء العسكري بالقيود السابق بيانها فهو يسرى عليها أيضا تطبيقا للمادة الثامنة .

وقد اعتبر المشرع الشخص في خدمة الميدان في حالات يكون فيها خارج الاطار الاقليمي للدولة وهي الحالات الآتية :

١ - عندما يكون الشخص أحد أفراد قوة ما أو ملحقا بها في وقت تكون فيه تلك القوة في عمليات حرية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .  
ولذلك فيحت تكون القوة في الخارج والشخص أيضا في الخارج ويرتكب جريمة ما فانه ينطبق عليه قانون الاحكام العسكرية بالنسبة لاية جريمة يرتكبها عسكرية كانت أم مدنية .

٢ - عندما يكون الشخص العسكري أو من في حكمه موجودا خارج حدود جمهورية مصر العربية ، وذلك حرصا من القانون على التشديد على الشخص العسكري في هذه الحالة باعتباره رمزا للقوات المسلحة ورمزا لجمهورية مصر العربية خارج حدودها .

٣ - السفن والطائرات الحرية وما في حكمها لمجرد مفادرتها جمهورية مصر العربية (١) .

ففي جميع تلك الحالات يمتد نطاق قانون الاحكام العسكرية ليطبق على الافعال التي يرتكبها هؤلاء الافراد سواء كوت جريمة عسكرية بحتة أم مختلطة أم جريمة مدنية طالما أنها تدخل في اختصاص القضاء العسكري .

ومعيار تطبيق قانون الاحكام العسكرية هنا منوط بشخص مرتكبها فالصفة العسكرية في شخص مرتكب الجريمة هي مناط امتداد قانون

---

(١) وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية ان هذه الفقرة تطبق لمبادئ القانون الدولي العام التي تقضى بخضوع السفن والطائرات الحرية التابعة للجمهورية لاختصاص الدولة الاقليمي أينما وجدت . وبلاحظ ان هذه الفقرة ايضا هي تطبيق للمتعارف عليه في الفقه الجنائي من استثناء الوحدات الحرية الاجنبية من نطاق سريان القانون الجنائي العام متى وقعت الجريمة في المكان المخصص لتلك الوحدات أو بسبب عملهم الوظيفي .

الاحكام العسكرية . فالمرشح لا يهتم بنوع الجريمة وانما بشخص مرتكبها . ولذلك فان سريان قانون الاحكام العسكرية هنا يتمشى مع القاعدة العامة التى اتبعها فى تعديده لاختصاصه ، وهى جميع الجرائم التى ترتكب من العسكريين ومن فى حكمهم سواء وقعت منهم فى الداخل أم وقعت منهم خارج الاطار الاقليمى للدولة ، وهذا تطبيقا لمبدأ شخصية النص ، فالمنكربون ومن فى حكمهم مخاطبون بأحكام قانون الاحكام العسكرية أيا كان مكان وجودهم . وقواعد القانون وخاصة فيما يتعلق بالاختصاص تسرى عليهم أيا كان مكان وقوع الافعال الاجرامية التى تندرج تحت نصوص قانون الاحكام العسكرية أم قانون العقوبات العام أى سواء وقعت فى داخل الجمهورية أم خارجها طالما أنها داخلية فى حدود الاختصاص المنوط بالقضاء العسكرى .

والواقع هو أننا لو تأملنا الاستثناء الخاص بشخصية نصوص قانون الاحكام العسكرية من حيث سريانه على العسكريين حتى ولو ارتكبوا جرائمهم فى الخارج متى أخذت صورة جنائية أو جنحة لوجدناه ما هو الا انعكاسات لذات الاستثناء الخاص بعينية نصوص قانون الاحكام العسكرية والمنصوص عليه فى المادة الثانية .

فالتفرقة بين عينية النص الجنائى وشخصية النص الجنائى المقررة فى قانون العقوبات العام لها ما يبررها باعتبار أن عينية النص تشمل جرائم معدودة على سبيل الحصر . ولذلك فقد رؤى الالتجاء الى شخصية النص بخصوص الجرائم الاخرى التى لا يمتد اليها قانون العقوبات المصرى بالتطبيق لمبدأ عينية النص . بينما نجد أن مبدأ عينية النص الذى أخذ به فى قانون الاحكام العسكرية يمتد ليشمل كافة الجرائم الداخلة فى اختصاص ذلك القانون سواء أكانت جرائم عسكرية بحتة أم جرائم مختلطة أم جرائم قانون عام تدخل فى اختصاصه وفقا لمعيار شخصى أو عيى أو مكانى . فقد اعتبر المشرع أن جميع الجرائم الداخلة فى اختصاصه تعتبر من الاهمية بحيث يتعين تطبيق القانون المصرى عليها وعدم ترك المحاكمة للقضاء



الاجنبى . كما أوجب تطبيق القانون المصرى والمقاب عليها حتى لو كانت غير معاقب عليها في البلد الذى وقعت فيه (١) .

ولما كانت الجرائم التى تقع من العسكريين أيا كان نوعها وأيا كان مصدر التجريم فيها تدخل في اختصاص القضاء العسكري فيما عدا جرائم القانون العام التى ليس فيها شرك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكام القانون ، والتى لا تدخل تحت نص من نصوص الاختصاص الاخرى في قانون الاحكام العسكرية . لذلك فان التطابق بين عينة النص وشخصية النص في قانون الاحكام العسكرية يعتبر مطلقا اذا استثنينا فقط المخالفات باعتبار أن المادة الثامنة تتكلم فقط على الجنح والجنايات .

(١) والذى نود أن نلفت النظر اليه في هذا الشأن أن المذكورة الإيضاحية قد استخدمت عبارات توحى بأن المقصود بنص المادة الثامنة هم العسكريون ومن في حكمهم . فقد جاء فيها أن المادة الثامنة قد نصت على اختصاص ذاتي لقانون الاحكام العسكرية ، مفاده امتداد ولاية القضاء العسكري الى الأشخاص الخاضعين له اذا ارتكبوا جريمة في الخارج داخلية في اختصاص القضاء العسكري ، ولو لم يعاقب عليها قانون البلد الذى وقعت فيه وذلك حتى يكون مايقترفه الخاضعون لهذا القانون تحت رقيبته وبالتالي خاضعين لعقوباته اينما وجدوا . نظرا لما يجب أن يكون عليه سلوك أفراد القوات المسلحة في الداخل أو الخارج كأفراد يمثلونها ويمثلون مبادئها . غير أننا نرى ، كما سبق أن وضعنا في المتن ، أن المادة الثامنة . تعنى جرائم القانون العام الداخلة في الاختصاص العسكري . وأن عبارة كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون التى استهل بها المشرع النص يقصد بها الأشخاص الخاضعون لقواعده الاجرائية وليس الأشخاص الخاضعون للقواعد الموضوعية .

والدليل على صحة ما نقول به أننا لو لم نطبق المادة الثامنة بخصوص جرائم القانون العام التى يرتكبها مدنيون لخضعت تلك الجرائم للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات والخاصة بمراتب القانون الجنائي على وقائع محددة بدلتها ولو ارتكبت في الخارج والتى يعبر عنها بعينة النصوص الجنائية . ومن هذه الوقائع المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون العقوبات العام وقائع نص المشرع على اختصاص القضاء العسكري بها ومثاليها جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى والماسة بمصالح وأمن القوات المسلحة . ومعنى ذلك أن النيابة العامة عليها أن ترفع الدعوى وعلى القضاء العادى الفصل فيها حتى غيائبا وهذا مايتعارض صراحة مع نص المادة الخامسة من قانون الاحكام العسكرية التى جعلت الاختصاص بنظر تلك الوقائع منوطا بالقضاء العسكري .

والوضع بالنسبة للمخالفات لا يثير صعوبة تذكر، فنظرا لعدم وجود نص خاص بالمخالفات فالقاعدة أن قانون الاحكام العسكرية يسرى على جميع ما يرتكبه الافراد الخاضعون له من جرائم داخلية في اختصاصه حتى ولو كانت مخالفات وحتى لو وقعت خارج الجمهورية . وهذا مستفاد كما ذكرنا من النصوص التي تقضى بتطبيق قانون الاحكام العسكرية أثناء خدمة الميدان وما نص عليه ذات القانون من اختيار العسكى في خدمة الميدان بمجرد مغادرته اراضى الجمهورية . ومفاد ذلك تطبيق قانون الاحكام العسكرية عليه وهو في الخارج بصدد جميع الجرائم التي تقع منه ما دامت داخلية في اختصاصه . ونظرا لعدم وجود نص خاص بالمخالفات فالمفروض أن يطبق بشأنها النصوص الواردة في قانون العقوبات العام تطبيقا للمادة العاشرة من قانون الاحكام العسكرية .

غير أنه بالرجوع الى القوانين العامة في قانون العقوبات العام نجد أن المخالفات لا تدخل في الفروض المتعلقة بامتداد سلطات النص الجنائي سواء وفقا لمبدأ العينية أم وفقا لمبدأ الشخصية .

ولذلك فليس هناك من سبيل الا تطبيق القواعد العامة الخاصة بقيود اقامة الدعوى الجنائية بصدد الاستثناءات المتعلقة بالعينية وبشخصية النص والتي تنص عليها المادة الرابعة من قانون العقوبات العام في فقرتها الثانية حيث تقضى بأنه لا يجوز اقامة الدعوى العمومية على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند اليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته . وهذا طبعا على فرض أن المخالفة معاقب عليها وفقا لقانون البلد الذى وقعت فيه . أما اذا كانت معاقبا عليها فقط وفقا للقانون المصرى فلا مانع من محاكمته عند رجوعه أو وفقا للقواعد الخاصة بإجراءات المحاكمة والتحقيق في خدمة الميدان .

ويلاحظ أنه لا يجوز بالنسبة للمخالفات اعمال القياس بتطبيق القواعد المقررة بالمادة الثامنة بالنسبة للجنايات والجنح التي تقضى بمحاكمة المتهم ثانية أمام المحاكم العسكرية حتى ولو كان قد سبق محاكمته في الخارج . فهذا الحكم الخاص بالجنايات والجنح يعتبر استثناء على القواعد العامة المقررة في قانون العقوبات العام وبالتالي لا يجوز القياس بصده .

٧ - مدى امكان تطبيق الشروط الخاصة بمبدأ شخصية النص في محيط قانون الاحكام العسكرية :

يقضى قانون العقوبات العام بأن كل مصرى ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه (م ٣ عقوبات) ومفاد هذا النص أن هناك أربعة شروط لامكان تطبيق شخصية النص :

١ - أن يكون الجانى مصرى •

٢ - أن يكون الفعل الذى ارتكب في الخارج جنائية أو جنحة بمقتضى احكام القانون المصرى •

٣ - أن يكون الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه ولو كان مجرد مخالفة •

٤ - أن يعود الجانى الى القطر المصرى •

ولم ينص قانون الاحكام العسكرية على مثل تلك الشروط • فهل يجوز تطبيق النصوص الخاصة بقانون العقوبات العام بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون الاحكام العسكرية والتي تنص على أن يطبق فيما لم يرد بشأنه نص القواعد المقررة في قانون العقوبات العام والاجراءات الجنائية •

بعد العرض السابق ، لمتقد أن الاجابة لابد أن تكون بالنفى ، ذلك أن مبدأ شخصية النص في قانون الاحكام العسكرية ما هو الا الوجه الآخر لمبدأ عينية النص في ذلك القانون ولذلك فان شروط امتداد قانون الاحكام العسكرية بالتطبيق لمبدأ الشخصية هي بعينها الشروط الواجبة لتطبيق عينية النص وعلى ذلك فهذه الشروط هي :

١ - أن يكون الفعل المرتكب ، في الخارج قد وقع من شخص خاضع لاحكام قانون الاحكام العسكرية • وهذه العبارة ليس المقصود بها الخاضعين لاحكام هذا القانون بحكم صفتهم العسكرية بل وأيضا الذين يخضعون لاحكامه الاجرائية بحكم أفعالهم لارتكابهم جرائم تدخل في اختصاص ذلك القانون حتى ولو كانوا أفرادا عاديين •

٢- أن يكون الفعل المرتكب جنابة أو جنحة • ولا يشترط أن يكون جنابة أو جنحة بالمعنى الدقيق أى منصوص عليها فى صلب قانون الاحكام العسكرية بمقتضى نصوصه التجريبية ، بل يكفى أن يعتبر جنابة أو جنحة وفقا لقانون العقوبات العادى • ولا يشترط أن يكون الفعل له تلك الصفة فى البلد الذى وقع فيه بل ولا يشترط أن يكون معاقبا عليه أصلا هناك •

٣- أن تكون الجنابة أو الجنحة هذه داخلة فى اختصاص القضاء العسكرية وفقا لى معيار من المايير الثلاثة سالفة الذكر أى المعيار المكاني أو الوضعى أو الشخصى •

متى توافرت تلك الشروط جاز محاكمة الجانى حتى ولو لم يعد • أى يجوز محاكمته غايبا اذ الملة من الاستثناء هى حماية المصلحة العسكرية التى تضار بطريق مباشر أو غير مباشر بارتكاب فعل يعد جنابة أو جنحة فى الخارج • وما دخولها فى اختصاص القضاء العسكرية الا لاتصالها المباشر أو غير المباشر بالمصلحة العسكرية للدولة •

ويلاحظ هنا أنه لا محل لتطبيق القيدن الواردين بقانون العقوبات العام بخصوص اجراءات المحاكمة فى أحوال امتداد قانون العقوبات الى وقائع خارج القطر (١) من ضرورة اقامة الدعوى الجنائية بمعرفة النيابة العمومية ومن عدم جواز اقامة الدعوى فى حالة تبرة الجانى أو الحكم عليه نهائيا واستيفاء العقوبة وذلك بمعرفة المحاكم الاجنبية •

فالقيد الأول لا محل له نظر لأن المشرع قد أحال الى النيابة العسكرية جميع السلطات الخاصة بالنيابة العامة • أما القيد الثانى فقد خالفه المشرع صراحة بالنص على المحاكمة العسكرية حتى ولو كان الجانى قد حكم عليه فعلا فى الخارج • الا أنه فى تلك الحالة يجب مراعاة مدة العقوبة التى يكون الجانى قد قضاها • وطبيعى أنه اذا كان المشرع ينص على المحاكمة الثانية رغم سبق الحكم على الجانى فمن باب أولى يحاكم الجانى مرة ثانية فى حالة الحكم بالبراءة من المحاكم الاجنبية •

ويلاحظ أخيرا أن مراعاة مدة العقوبة عند المحاكمة الثانية لا يكون الا بالنسبة للعقوبة التى قضاها الجانى فعلا أما فى حالة عدم تنفيذ العقوبة المحكوم بها من المحاكم الاجنبية فيجب على المحكمة العسكرية الا تراعى مدة العقوبة المحكوم بها طالما لم تنفذ •

---

(١) سيد الميسوى - كمال حمدى ، المرجع السابق ، ص ٩٥ •

#### ٨ - سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث الزمان :

لم يشتمل قانون الاحكام العسكرية على قاعدة عامة تحدد سريانه من حيث الزمان . وهو في ذلك يخضع للقواعد العامة التى تحكم الموضوع في دستور الدولة وفي قانون العقوبات العام<sup>(١)</sup> .

وتقتضى تلك القواعد العامة بسريان القانون بأثر فوري اثر صدوره وبعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

والواقع أن تلك القاعدة ما هى الا تطبيق لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص . اذ لو سمعنا برجعية القوانين الجنائية لأخل ذلك بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ، وذلك لأننا لو فعلنا هذا لطبقتنا القانون الجنائى على وقائع لم تقع تحت ظله واعتبرناها جريمة وفقا لاحكامه رغم أنها لم تكن كذلك صراحة وقوعها .

وقد نص على هذا المبدأ في المادة ٦٦ من الدستور الصادر عام ١٩٧١ حيث تقضى بأنه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها كما نصت المادة الخامسة من قانون العقوبات العام على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .

وطبيعى أن حظر الاثر الرجعى للقوانين الجنائية يقتصر فقط على القواعد الموضوعية المتعلقة بالتجريم والعقاب ، أما القواعد الاجرائية فيجوز أن تمتد لتشمل وقائع رفعت في ظل قانون قديم . ويلاحظ أنه في مثل تلك الحالة لا تكون بصدد استثناء بجواز رجعية القوانين الجنائية . والمأ هو تطبيق للقاعدة العامة التى تقضى بالاثـر الفورى للقوانين .

---

(١) انظر في الموضوع ، الدكتور محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، ١٩٦٧ ، ص ٩٣ وما بعدها ؛ الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ وما بعدها ؛ الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ وما بعدها ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع ، ص ٦٧ وما بعدها .

ويستثنى من قاعدة عدم جواز رجعية القوانين الجنائية حالة القانون الاصلح للمتهم (١) ففي هذه الحالة يطبق القانون الاصلح للمتهم حتى بالنسبة للوقائع التي ارتكبت في ظل قانون سابق متى كان صدور هذا القانون قبل الحكم في الدعوى نهائيا .

واذا صدر قانون بعد الحكم النهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية .

ويستثنى من هذا الاستثناء أى من رجعية القوانين الجنائية . القوانين المحددة الفترة ( م ٥ عقوبات ) .

تلك هي القواعد العامة التي تحكم مريان القوانين من حيث الزمان . وقانون الاحكام العسكرية لا يمثل استثناء عليها وبالتالي يتعين تطبيقها بصدهه وذلك تطبيقا للمادة ٦٦ من الدستور وللادة العاشرة من قانون الاحكام العسكرية ذاته والتي تعيل الى القواعد العامة في قانون العقوبات العام في حالة عدم وجود نص في قانون الاحكام العسكرية وقد طبق المشرع قاعدة الاثر الفوري للقوانين الجنائية الاجرائية على الدعاوى الداخلة في اختصاص ذلك القانون والتي لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة . وقد تضمن هذا الحكم المادة الرابعة من قانون الاصدار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

---

(١) والصعوبة التي تثار بصدد القانون للمتهم تظهر في حالة ما اذا خفف القانون الجديد أحد الحدين ورفع الحد الآخر . وقد تعددت الآراء وتباينت في هذا الموضوع الا أن الرأي الأرجح فيها وفضاء هو هذا الذي يأخذ في الاعتبار القانون الذي يقل فيه الحد الأقصى عن القانون الآخر . انظر في هذا الرأي : الدكتور السعيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١١١ ؛ الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

ويذهب الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ الى أن القانون الأشد هو الذي يرتفع بالحد الأقصى وذلك من وجهة النظر المجردة . اما بالنظر الى القانون من حيث انطباقه على واقعة الدعوى ، فإذا كانت ظروف الدعوى تبرر تخفيض العقوبة ووجد القاني أنه لايسعفه في ذلك سوى القانون الذي يكون فيه الحد الأدنى أقل وجب تطبيقه ولو كان الحد الأقصى فيه تزيد على نظيره في القانون الآخر .

وفي نفس المعنى الأخير ، انظر أيضا الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

## الباب الثالث

### في الجريمة العسكرية

## الفصل الأول

### تعريف الجريمة العسكرية وحدودها

١ - تعريف الجريمة العسكرية بالاستعانة بمعيار الاختصاص القضائي، ٢ - المعيار الشخصي في تعريف الجريمة العسكرية - نقده ؛ ٣ - تصور التعريفات الشكلية وضرورة التعريف الموضوعي . المصلحة المحمية كأساس للتعريف ؛ ٤ - استعانة المشرع بمنصر المصلحة المحمية كضابط لاختصاص القضاء العسكري وبالتالي كضابط للجريمة العسكرية ؛ ٥ - انطباق التعريف الموضوعي للجريمة العسكرية على التعريفات الشكلية ؛ ٦ - تقسيم الجرائم العسكرية الى جنايات وجنح ومخالفات ؛ ٧ - التقسيمات الأخرى للجريمة العسكرية . جرائم عسكرية بحتة ومختلطة وجرائم قانون عام ، جرائم عامة وخاصة .

#### ١ - تعريف الجريمة العسكرية بالاستعانة بمعيار الاختصاص القضائي:

لم يتضمن قانون الاحكام العسكرية تعريفا للجريمة العسكرية . وكل ما فعله المشرع في هذا الشأن هو أنه اقتصر على تعداد أنواع معينة من الجرائم نص على أنها تدخل في اختصاصه .

وقد رأينا أن الجرائم التي نص المشرع على خضوعها لقانون الاحكام العسكرية من حيث الموضوع أو من حيث الاجراءات أو من حيث الاجراءات والموضوع معا ، منها جزء ليس باليسير يعتبر جرائم قانون عام باعتبار أن مناط التجريم فيها هو نص في قانون العقوبات العام .

ومن ناحية أخرى نجد أن قانون الاحكام العسكرية تضمن في القسم الثاني من الكتاب الثاني منه نصوصا موضوعية تحت عنوان الجرائم العسكرية عدد فيها أنواعا من الجرائم تتضمنها النصوص من ١٣٠ الى ١٦٦ واستلزم من مرتكب تلك الجرائم أن يكون شخصا خاضعا لاحكام هذا القانون، ولا شك أنه قصد بذلك الاشخاص المذكورين بالمادة الرابعة وهم المسكرون ومن في حكمهم والمحققون بهم . فهم وحدهم القادرون على مخالفة أوامر الشارع بصدد تلك الجرائم .

ومن ناحية ثالثة نجد أن المشرع قد نص على أحكام موضوعية بالنسبة لجرائم القانون العام والقوانين الأخرى التي تقع من الأشخاص الخاضعين لاحكامه مع تشديد العقوبة على المسكرين وأدرج تلك الجرائم تحت نطاق الجرائم العسكرية التي عنون بها القسم الثاني من الكتاب الثاني معنى ذلك أن المشرع قد اعتبر جرائم القانون العام والقوانين الأخرى جرائم عسكرية بالنظر الى شخص مرتكبها أي باعتباره شخصا خاضعا لاحكام القانون .

إزاء ما سبق فانه يثور السؤال الآتي : ما هي الجريمة العسكرية ؟ هل تلجأ في تعريفنا للجريمة العسكرية الى معيار اجرائى شكلى ينحصر في كونها الجريمة التي يختص بها القضاء العسكري ؟

نعتقد أنه لو اتبعنا هذا المعيار لكان الامر وسهلت المهمة ، فالجريمة العسكرية تطبيقا لهذا المعيار هي كل جريمة تدخل في اختصاص القضاء العسكري وما علينا لتحديد تلك الجرائم الا استعراض نصوص قانون الاحكام العسكرية لبيان الجرائم الداخلة في اختصاصه . وفي هذا الصدد سنجد أن الجريمة العسكرية ليست فقط تلك المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية بل وأيضا جرائم القانون العام التي يرتكبها الخاضعون لاحكام القانون . وتعتبر أيضا جريمة عسكرية ليست فقط الجرائم المنصوص عليها ، وليس فقط جرائم للقانون العام التي يرتكبها الخاضعون لاحكام القانون ، وانما أيضا جرائم القانون العام التي يرتكبها الافراد العاديون والتي ينص المشرع على ادخالها في اختصاص القضاء العسكري كالجرائم المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من قانون الاحكام العسكرية .



غير أن تعريف الجريمة العسكرية من وجهة نظر الاختصاص بها يتسم بالشمولية وهو أن بين لنا الجرائم المختص بنظرها القضاء العسكري إلا أنه لا يعطينا تعريفا موضوعيا لجوهر الجريمة العسكرية ، وهذا التعريف الجوهرى لكنه الجريمة العسكرية ضرورى ولازم نظرا لأن هناك أحكاما خاصة وموضوعية تطبق بصدد الجرائم العسكرية فقط ولا تطبق بشأن كثير من الجرائم التى يختص بها القضاء العسكري ، فجرائم القانون العام المختص بها القضاء العسكري أما أصلا أو بطريق الاحالة الفرض فيها أن تطبق بشأنها القواعد المنصوص عليها فى قانون العقوبات وإن كان هذا التطبيق يتم بمعرفة القضاء العسكري ، كما أن قانون الاحكام العسكرية نص على عقوبات معينة يستحيل على المحاكم العسكرية تطبيقها بصدد بعض الجرائم التى تختص بنظرها ويكون الجناة فيها من المدنيين ، ومن هنا فإن الاختصاص وحده معيار غير كاف لتحديد كنه الجريمة العسكرية وتعريفها موضوعيا .

#### المعيار الشخصى فى تعريف الجريمة العسكرية :

٢- إزاء نقص المعيار الإجرائى الشكلى فى تعريف الجريمة العسكرية ، فهل يمكن أن نستعين فى تعريفنا للجريمة العسكرية بالصفة التى تلاحق بشخص الجانى فيها أى مرتكبها ؟ وبمعنى آخر هل يمكننا الاستعانة بمعيار شخصى مؤداه أن الصفة العسكرية تلاحق بالجريمة المرتكبة نظرا لوجود تلك الصفة فى شخص الجانى ؟

لو سلمنا بهذا المعيار لاعتبرنا الجريمة العسكرية هى كل جريمة تقع من العسكريين والملحقين بهم سواء كونت جريمة قانون عام أم جريمة عسكرية أى سواء كان مناهل التجريم فيها نصا فى قانون العقوبات العام أم كان مناهله نصا فى قانون الاحكام العسكرية فى القسم الثانى من الكتاب الثانى منه .

قد يكون هذا المعيار أسلم من سابقه فجميع الجرائم التى تقع من العسكريين والملحقين بهم تعتبر جرائم عسكرية . وقد اعتبرها كذلك أيضا المشرع فى قانون الاحكام العسكرية حينما نص على أنواع معينة من الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة وأدخل ضمن الجرائم العسكرية جرائم القانون العام التى تقع من العسكريين ومن فى حكمهم . حقا انه بالنسبة لهذا النوع الاخير من الجرائم قد أحال الاحكام المتعلقة به والعقوبات الى ما هو مقرر ( ٧٢ - القانون العسكري )

بشأنها في القانون العام والقوانين الأخرى مع تشديد العقوبة بالنسبة للمعسكرين ، إلا أن تلك الحالة لا تنفي اعتبار المنرع لها أنها جرائم عسكرية بالنظر إلى شخص مرتكبها وهو كل خاضع لاحكام هذا القانون أى العسكريون ومن في حكمهم المنصوص عليهم في المادة الرابعة .

إلا أن هذا المعيار سيؤدى إلى نتيجة مفادها أن الجرائم العسكرية هي فقط المنصوص عليها في القسم الثاني من قانون الاحكام العسكرية . وسواء أكان هناك نص تجريمى قائم بذاته يتعلق بها أم أن المشرع أحال إلى النصوص التجريبية المتواجدة في قانون العقوبات والقوانين الملحقة به . وقد تتفق تلك النتيجة مع ظاهر العنوان الذى وضعه المشرع للقسم الثانى من الكتاب الثانى وهو عنوان الجرائم العسكرية .

ومعنى ذلك أننا سنصل في تعريفنا للجريمة العسكرية إلى القول بأنها كل فعل يخالف النصوص التجريبية في قانون الاحكام العسكرية متى وقع من شخص له الصفة العسكرية أصلاً أم حكماً (١) .

وهنا سوف نقع في نفس الشكلية في التعريف التى استبعدنا التعريف الأول بسببها . فسادماً قد جعلنا مناط التعريف هو مخالفة نصوص تجريبية من شخص معين معنى ذلك أننا لجأنا إلى معيار شكلى دون الوصول إلى كنه الظاهرة القانونية موضوع التعريف وهى الجريمة العسكرية .

وقد يكون الأمر لو كان هذا التعريف يصادف حقيقة الجريمة العسكرية ويحيطها من جوانبها المتعددة بحيث يكون شاملاً لها جامعا مانعاً (٢) . إلا أن الأمر غير ذلك . إذ لو كان كذلك لما كان هناك داع للنص على جرائم معينة يرتكبها أفراد غير خاضعين لقانون الاحكام العسكرية ومع ذلك فقد نص المشرع على اختصاص القضاء العسكري بها . شأنها في ذلك شأن الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية . ولا شك أن المشرع قد نظم القضاء العسكري وأعطاه جميع صلاحيات واختصاصات

---

(١) انظر في مدى صلاحية مثل هذا التعريف للجريمة العسكرية .

Manlio In Lascio, op. cit., p. 31 e seg.

Vendetti, op. cit., p. 57 e seg.

(٢) والواقع أن هذا التعريف منطبق فقط على الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة وهى التى اصطلح الفقهاء على حصر مفهوم الجريمة العسكرية عليها وذلك قبل صدور قانون الاحكام العسكرية الجديد .

القضاء العادي ووضع له أحكاما وقواعد تتفق والمهمة المنوطة به ، كل هذا لما للجرائم العسكرية المنصوص عليها في القانون من ثقل خاص واعتبارات خاصة . ولذلك فإن المشرع حين نص على اختصاصه أيضا بجرائم وإن اعتبرت مدنية وفقا لمعيار شكلي بحث وهو وجودها بقانون العقوبات وارتكابها من قبل أفراد مدنيين ، إلا أنه قد جعل الاختصاص بها للقضاء العسكري ليس من قبيل المفاضلة بين القضاء العسكري والقضاء العادي ، وإنما لاتفاقها مع الجريمة العسكرية بالمعنى الدقيق في طبيعتها وفي جوهرها ، وبعبارة أخرى فإن الجريمة المدنية البحتة التي يختص بها القضاء العسكري ، إنما يختص بطبيعتها وجوهرها العسكري (١) .

مؤدى ما تقدم أن الجريمة العسكرية يتعين تعريفها وبيان جوهرها ليس استنادا على معايير شكلية ، وإنما استنادا الى معايير موضوعية تكشف لنا عن جوهرها وخصائصها وسيان بعد ذلك أن يكون قد تضمنها قانون الاحكام العسكرية أم تضمنتها قوانين عامة .

٢ - تصور منهجيات الشكالية وضرورة التعريف الموضوعي . المصلحة المحمية كأساس للتعريف : رأينا كيف أن التعريفات الشكلية لا تفي بالعرض وهو تعريف الجريمة العسكرية . ورأينا أنه لا بد من الالتجاء الى معيار موضوعي يوضح كنه الجريمة العسكرية بصرف النظر عن موضع النص التجريبي بالنسبة للقوانين العامة وقانون الاحكام العسكرية وبصرف النظر أيضا عن شخص الجاني .

ولكن ماهو المعيار الموضوعي الذي يتعين الاستهداء به للوصول الى تعريف الجريمة العسكرية ؟

نعتقد أن الضابط في هذا هو معيار المصلحة القانونية محل الحماية الجنائية ، والتي قصد المشرع كفالتها بالنصوص التجريبية المختلفة . فكل نص تجريمي لا يجرم الأفعال المندرجة تحته من أجل التجريم ، وإنما من أجل تحقيق الحماية لمصلحة بعينها . فكل نص تجريمي لا يظلو من مصلحة قانونية أريد حمايتها عن طريق النص ، وتفيد المصالح القانونية

(١) ومن هنا يفرق الفقه الإيطالي بين الجريمة العسكرية بالمعنى الدقيق والجريمة المنيرة عسكرية . وفيصل التفرقة يتوقف على وجود النص التجريمي في قانون الاحكام العسكرية أو في القانون العام . انظر في ذلك . Vendetti, op. cit., p. 62.

المحمية بالنسبة لكل نص ، هو الذى يساعد الباحث القانونى على تفريد  
الإفعال الإجرامية (١) . ذلك أن المشرع انما يجرم أفعالا معينة لاتصالها  
بالمصلحة المحمية اتصالا من شأنه الاضرار بها أو التهديد لها . فالاضرار  
بالمصلحة المحمية هو مناط التجريم من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكون  
النتيجة القانونية التى لا تخلو جريمة ما منها .

ولا تقف أهمية تفريد المصلحة القانونية بالنسبة لكل نص عند هذا الحد  
بل انما هى المعيار الأساسى فى تجميع الأنواع المختلفة من الجرائم تحت طائفة  
من فرع معين . ذلك أن المصلحة القانونية قد تحمى بأكثر من نص تجريمى  
يقوم كل من تلك النصوص بكفالة الحماية الجزئية أو لجانب من جوانب  
تلك المصلحة والتى من مجموع النصوص المختلفة تنأتى لها الحماية الكاملة  
فمثلا نجد الجرائم الاقتصادية تحمى جميعها مصلحة واحدة هى المصلحة  
الاقتصادية . ويكفل كل نص تجريمى من نصوص تلك الطائفة من الجرائم  
حماية جزئية أو جانباً من جوانب المصلحة العامة الاقتصادية ومن مجموع  
النصوص يكفل المشرع الحماية لتلك المصلحة . ولذلك تفريد المصلحة  
القانونية هنا بالنسبة لكل نص تجريمى هو الذى ساعد الباحثين على تجميع  
أنواع مختلفة من الجرائم تحت طائفة الجرائم الاقتصادية ، وأصبح تعريف  
الجريمة الاقتصادية مناط معيار موضوعى وليس معياراً شكلياً مستفاداً  
من وضع النص التجريمى فى تشريع معين .

والأمر كذلك يكون اذا ما أردنا الاهتداء بالمصلحة المحمية كمعيار  
لتجميع طائفة معينة من الجرائم تحت عنوان الجرائم العسكرية . فهنا أيضاً  
لا بد أن نسترشد بمعيار المصلحة المحمية (٢) .

فمصلحة الدفاع عن الجماعة والتى تعتبر من المصالح الأساسية لها لا بد  
أن يكفل المشرع الجنائى حمايتها بنصوص متعددة يتكفل كل نص  
تجريمى بحماية جانب أو جزء من تلك المصلحة العامة ، ومن مجموع تلك  
النصوص يضمن المشرع الحماية اللازمة لتلك المصلحة العامة .

(١) انظر فى أهمية تفريد المصلحة مذكراتنا فى جرائم الاموال العامة ،  
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٧ .

Manlio In Caserio, op. cit., p. 32.

(٢) تارن أيضاً

ومصلحة الدفاع التي تعتبر من أولى المصالح الأساسية للجماعة قد نيطت بطائفة معينة من الأفراد عليهم القيام بها والعمل على تحقيقها على الوجه الأكمل الذي تنشده الجماعة وفقا للدور الذي عهدت به الجماعة إليهم . وتلك الطائفة هي طائفة أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم .

ومصلحة الدفاع هذه ما هي الا المصلحة العسكرية للجماعة . وقد كفلها المشرع بنصوص متعددة منها ما هو قائم في قانون العقوبات العام والقوانين الملحقة به ، ومنها ما هو قائم في قانون الأحكام العسكرية ، ومناطق التجريم في تلك النصوص هو ارتباط الفعل بالمصلحة العسكرية للجماعة من حيث الاضرار بها أو التهديد لها . ولذلك فالأفعال المجرمة بنصوص التشريع عموما لاضرارها بالمصلحة العسكرية أو التهديد لها ، تعتبر جرائم عسكرية وتدخل تحت طائفة الجرائم العسكرية في مفهومها الموضوعي (١) .

من كل ما تقدم يمكننا تعريف الجريمة العسكرية بأنها كل فعل يقع بالمخالفة لنص تجريمي قصد به المشرع حماية مصلحة قانونية لها الصفة العسكرية لاتصالها بمصلحة الجماعة الأساسية في الدفاع .

ولا يشترط أن يكون النص التجريمي قائما في قانون العقوبات العام أو في قانون الأحكام العسكرية ، كما لا يشترط أن يكون مرتكب الجريمة عسكريا أو مدنيا .

فهناك نصوص في قانون العقوبات العام والقوانين الملحقة به قصد بها حماية مصلحة عسكرية للجماعة ، ويمكن أن يخالفها العسكريون والمدنيون على السواء . ومع ذلك فهي تعتبر جريمة عسكرية .

فالمصلحة المحمية اذن هي القيص في تحديد ما اذا كنا بصدد جريمة عسكرية أم بصدد جريمة مدنية .

(١) ونود أن نلفت النظر هنا الى أنه بالنسبة لجرائم القانون العام التي تقع من العسكريين والتي تكفل نص المادة ١٦٧ من قانون الأحكام العسكرية بحكمها انما تكون وقائع جنائية مستقلة عن الوقائع المنصوص عليها في قانون العقوبات وذلك لأن المشرع يضيف الى الوقائع المنصوص عليها في قانون العقوبات المام عناصر جديدة للواقعة تقابل المصلحة العسكرية المراد حمايتها . وتمثل تلك العناصر في الصفة العسكرية للجاني وفي وقوع الجريمة مثالا بسبب تبادلية الوظيفة وهكذا ، واضافة تلك العناصر للواقعة مع ما يتفق والمصلحة العسكرية المراد حمايتها هو المبرر لتشديد العقاب بدلا من توقيع العقوبة المقررة أصلا للجريمة .

ومعنى ذلك أن التعريف الموند وعى الجريفة لا يتفق مع التعريف الشكلى لها والذى يستعان فى تحديده ، اما بالصفة العسكرية التى تلحق بالجاني ، واما بوجود النص التجريسي فى قانون الأحكام العسكرية . ولعدم التناسق بين التعريف الموضوعى والشكلى المستمد من هذين المعيارين فاننا قد رفضنا التسليم بها والاستعانة بها فى تعريفنا للجريفة العسكرية .

٤ - استماعة المشرع بعنصر المصلحة المحمية كصايف لاختصاص القضاة العسكري وبالتالى كصايف للجريفة العسكرية :

اذا لم يكن التعريف الموضوعى للجريفة العسكرية باعتبارها كل فعل يخالف نصا تجريما يكفل الحماية لمصلحة عسكرية ، ينطبق ويتسق مع التعريف الشكلى لها المستمد من صفة الجاني أو من وضع النص التجريسي فى قانون الأحكام العسكرية ، فهل يتفق هذا التعريف الموضوعى مع التعريف الشكلى لها المستمد من اختصاص القضاة العسكري بها ؟

ولتفصيل ذلك نقول ان التعريف الشكلى للجريفة العسكرية المستمد من اختصاص القضاة العسكري مؤداه أن الجريفة العسكرية هى الجريفة التى يختص بها القضاة العسكري (١) .

وبتأمل اختصاص القضاة العسكري ، نجد أن المشرع قد ربط هذا الاختصاص وأناطه بمعايير ثلاثة : الأول شخصى ، والثانى عيى ، والثالث مكانى .

أولا : فوفقا للمعيار الشخصى نجد أن القضاة العسكري يختص بنظر جميع الجرائم التى يرتكبها العسكريون والمحققون بهم وببض النظر عن نوع الجريفة ، أى سواء كوت جريفة من جرائم القانون العام ، أم كوت جريفة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية . وذلك على التفصيل الآتى :

١ - بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية يختص بها دائما وسواء وقعت فى مكان له الصفة العسكرية ، أم فى مكان آخر ليست له تلك الصفة وسواء وقعت داخل الجمهورية أم خارجها .

(١) والواقع ان القضاة العسكري يختص بالجريفة لكونها عسكرية وليس العكس أى ان الجريفة لا تكون عسكرية لمجرد اختصاص القضاة العسكري بها على التفصيل الذى سنورده فيما بعد .

٢ - بالنسبة لجرائم القانون العام التي تقع من العسكريين والمحققين بهم ، يختص أيضا بها القضاء العسكري استنادا الى صفة مرتكبها متى وقعت بسبب تأدية أعمال الوظيفة .

٣ - جرائم القانون العام التي تقع من العسكريين ليس بسبب تأدية الوظيفة وهنا أيضا يختص القضاء العسكري بشرط عدم وجود شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام القانون .

٤ - جرائم القانون العام والتي يرتكبها مدنيون ضد أحد الأشخاص الخاضعين لهذا القانون متى وقعت بسبب تأدية أعمال الوظيفة ، فالمرجع هنا أيضا قد جعل مناط الاختصاص معيارا شخصيا وهي الصفة العسكرية ليس في شخص الجاني ، وإنما يلزم أن تتوافر في شخص المجنى عليه مع استلزام شرط وقوع الجريمة بسبب تأدية الوظيفة .

ثانيا : أما المعيار المكاني فقد أخذ به المشرع أيضا في تحديد اختصاص القضاء العسكري ، بأن جعل من اختصاصه جميع الجرائم التي تقع في أماكن معينة . والقرص هنا أن الاختصاص يتعلق بجرائم القانون العام التي يرتكبها مدنيون . وهذا الاختصاص نصت عليه المادة الخامسة فقرة ٣ وهي تقضي بمرأى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب الجرائم التي تقع في الممتلكات أو التكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لمصالح القوات المسلحة أينما وجدت . فالجرائم التي تقع في تلك الأماكن الفرض فيها أنها جرائم قانون عام وليست جرائم منصوصا عليها في قانون الأحكام العسكرية . وليس هذا فقط بل لا بد أيضا أن يكون مرتكبها من الأشخاص المدنيين وليس من العسكريين ، لا بد أن تكون من جرائم القانون العام لأن الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية تدخل في اختصاص القضاء العسكري وفقا للمعيار الموضوعي ، وليس هناك داع للنص عليها في تلك الفقرة ، أما كون تلك الفقرة تتعلق بالمدينين لأن العسكريين يخضعون لاختصاص القضاء العسكري ، حتى بالنسبة لجرائم القانون العام وفقا للمعيار الشخصي السابق الإشارة إليه (١) .

(١) اللهم إلا الحالة الوحيدة التي يرتكب فيها أحد العسكريين جريمة قانون عام ولا تدخل في اختصاص القضاء العسكري وفقا لاي نص آخر طالما أنه فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام القانون ففي هذه الحالة فقط يكون للاختصاص المكاني أثره بالنسبة لجرائم العسكريين . وفي غير تلك الحالة ينمقد الاختصاص دائما للمحاكم العسكرية .

معنى ذلك أن المشرع في المعيار المكاني قد جعل مناط الاختصاص مكان وقوع الجريمة . ومفاد ذلك أن الجريمة لو لم تقع في ذلك المكان لا تنفد الاختصاص لجهة أخرى غير جهة القضاء العسكري . وينتج عن ذلك أن الجريمة هنا لا بد أن تكون جريمة قانون عام وأن فاعلها لا بد أن يكون شخصا مدنيا لأنه دون هذين الشرطين فإن الاختصاص ينفذ للقضاء العسكري دون حاجة إلى نص . وهذا هو مضمون الاختصاص المكاني لقانون الأحكام العسكرية .

**ثالثا :** هناك معيار ثالث استعان به المشرع في تحديد الاختصاص لقانون الأحكام العسكرية ينحصر في موضوع الجريمة المرتكبة . وبمعنى آخر فإن المشرع قد جعل الاختصاص منوطا بأنواع معينة من الجرائم فتحدد صفتها ليس بوجود صفة معينة في مرتكبها أو في المجنى عليه فيها وليس لوقوعها في مكان معين ، وإنما يستعان في تحديدها بماديات الجريمة وما تتضمنه من ضرر أو تهديد بضرر لمصالح معينة عنها الشارع وكفل حمايتها . وهذه هي الجرائم الآتية :

١ - الجرائم التي تضمنها قانون الأحكام العسكرية في القسم الثاني من الكتاب الثاني منه . ويلاحظ أنه بالنسبة لذلك النوع من الجرائم ليس هناك بصده نص صريح يقضي باختصاص القانون به وإنما هذا الاختصاص يستفاد ضمنا من نص المادة الرابعة من القانون إذ أن جميع نصوص القانون الموضوعية تستلزم صفة عسكرية في مرتكبي الجرائم المنصوص عليها فيه ، وتلك الصفة العسكرية في مرتكب الجريمة هي التي تجذب الجريمة لتدخل في اختصاص القضاء العسكري . فجميع النصوص التجريبية في قانون الأحكام العسكرية تشترط أن يكون مرتكبها من الأشخاص الخاضعين لأحكامه . والمقصود بذلك كما رأينا هو الخضوع للقواعد الآمرة في ذلك القانون . وبالتالي فهناك واجب قانوني يقع على جميع العسكريين ومن عديمهم المادة الرابعة بمراعاة أحكام قانون الأحكام العسكرية الموضوعية<sup>(١)</sup> .

---

(١) يلاحظ أن الاختصاص بهذه الجرائم لا ينفذ وفقا للمادة السابقة . فهذه بمعنى فقط جرائم القانون العام التي لا تدخل في اختصاص القضاء العسكري وفقا لنص من النصوص السابقة عليها . هذا فضلا عن أننا لو سلمنا بعمومية مفهوم المادة السابعة بالنسبة لجميع الجرائم حتى العسكرية بالمعنى الدقيق لوصلنا إلى نتيجة بتعلل التسليم بها وهي أن خضوع الجرائم العسكرية الدقيقة مشروط ألا يكون فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكامه .



ويلاحظ أن الاختصاص للقضاء العسكري لا ينمق تطبيقا للمادة الخامسة وهي التي تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية :

(أ) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الاماكن أو الاشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لمصالح القوات المسلحة ان وجدت .

(ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووحدات وأسرار القوات المسلحة .

ذلك أن الفقرة الاولى تضع معيارا للاختصاص مبنيا على مكان وقوع الجريمة ، ومعنى ذلك أن وقوع الجريمة في أحد تلك الامكنة المشار إليها ، هو الذي يجعل الاختصاص ينمق لقانون الاحكام العسكرية ويجعل مرتكب الجريمة خاضعا لاحكام هذا القانون . بينما رأينا أن الاشخاص الذين يمكنهم ارتكاب الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية خاضعون أساسا لقانون الاحكام العسكرية تطبيقا للمادة ٤ .

وما قيل بشأن الفقرة الاولى صالح بالنسبة للفقرة الثانية .

فالمادة الخامسة برمتها تتعلق بجرائم لا تدخل ضمن الجرائم المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية في القسم الثاني من الكتاب الثاني . فجميعها تتعلق بجرائم اما منصوص عليها في قانون العقوبات العام أو في قوانين أخرى قد تكون مدنية وقد تكون عسكرية بصعب جوهريها كما رأينا سلفا .

والدليل على ذلك مستمد من العبارة التي استعمل بها المشرع النص ذاته ، والتي تقضى بأن « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد أراد مد اختصاص قانون الاحكام العسكرية على أشخاص غير الاشخاص الذين عناهم بالمادة الرابعة وهم العسكريون ومن في حكمهم والمحققون بهم . ويستفاد أيضا من نص المادة الخامسة أنه

اولا وجود هذا النص لما أمكن مد اختصاص قانون الاحكام العسكرية على مرتكبى تلك الجرائم لعدم دراجهم تحت مفسون نص المادة الرابعة(١) .

وكل ما هنالك هو أن المشرع قد جعل مناط اختصاصه في الفقرة الاولى بمكان وقوع الجريمة بينما في الفقرة الثانية جعل مناط الاختصاص جرائم ذات موضوع معين أى جرائم تضر بمصلحة معينة ، أى أخذ في ذلك بمبدأ موضوعي أو عيني وليس معيارا شخصيا أو معيارا مكانيا .

فخلاصة القول اذن هى أن النوع الاول من الجرائم العسكرية ، وهى المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية يختص بها القضاء العسكري اختصاصا موضوعيا أو عينيا أى بوصفها جريمة من ضمن أنواع الجرائم التى نص عليها الشارع في قانون الاحكام العسكرية .

٢ - جرائم معينة لم يشملها قانون الاحكام العسكرية وانما تفستنها قوانين أخرى ، اما قانون العقوبات العام أو أية قوانين أخرى بغض النظر عن صفة مرتكبها .

وهذا النوع من الجرائم يكون اختصاص القضاء العسكري به عن طريق الاحالة من رئيس الجمهورية .

والاختصاص بطريق الاحالة يشمل الجرائم المنصوص عليها في الباب الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات التى تحال الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية . وهذه الجرائم هى جرائم أمن الدولة من جهة الداخل والخارج . كذلك أيضا الجرائم التى يصدر قرار باحالتها من رئيس الجمهورية في حالة الطوارئ .

(١) وهذا الذى نقول به لا يتعارض مع ما سبق بأن قراره من ان الجرائم المنصوص عليها بالمادة الخامسة قد يكون منصوصا عليها في قانون العقوبات العام أو قانون الاحكام العسكرية كما انها قد يرتكبها مدني أو عسكري على السواء . كل ما في الأمر ان هذه الجرائم ان كان منصوصا عليها في قانون الاحكام العسكرية فيستحيل ان يرتكبها سوى العسكريين ومن في حكمهم . وفي هذه الحالة نود ان نشير الى ان الاختصاص لا يتعبد للقضاء العسكري بالتطبيق للمادة الرابعة التى فرضت واجبا على العسكريين ومن في حكمهم بمراجعة احكام قانون الاحكام العسكرية .

وواضح في هذا النوع من الجرائم أن صدور قرار رئيس الجمهورية بالاحالة شرط في حالة ما اذا كانت الجريمة المراد احالتها لا تدخل ضمن الجرائم المنصوص على اختصاص القضاء العسكري بها وفقا لمعيار آخر<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن جميع تلك الجرائم التي تدخل في الطائفة الثانية هي جرائم قانون عام والقوانين الاخرى الملحقه به وليست جرائم تضمنها قانون الاحكام العسكرية في الكتاب الثاني وفي القسم الثاني منه اذ لو كانت كذلك لاندرجت تحت اختصاص القضاء العسكري ، دون حاجة الى نص المادة النظامية والسادسة . كما أنها جرائم ترتكب من قبل أشخاص غير خاضعين أصلا لقانون الاحكام العسكرية أى أشخاص لم يسلمهم نص المادة الرابعة : ذلك أنه لو ارتكبت احدى الجرائم من قبل أحد الخاضعين لاحكام القانون والمشار اليهم في المادة الرابعة لامتد اختصاص قانون الاحكام العسكرية ليس تطبيقيا للمادة الخامسة أو السادسة وانما تطبيقا للمادة السابعة والمادة ١٦٧<sup>(٢)</sup> .

كما أن الغرض في تلك الجرائم أنها ارتكبت في مكان ليست له الصفة العسكرية . اذ لو كان الامر كذلك لامتد اختصاص للقضاء العسكري وفقا للمعيار المكاني المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة . وباختصار فإن جميع تلك الجرائم المنصوص على اختصاص القضاء العسكري بها في المادة الخامسة فقرة ١ ، ٢ والمادة السادسة هي جرائم قانون عام ارتكبتها شخص غير خاضع أصلا لقانون الاحكام العسكرية .

فالمشروع هنا قد جعل مناط اختصاص القضاء العسكري بتلك الجرائم هو اختصاص عيني أو موضوعي مناطه نوعية وماديات الجريمة المرتكبة ، وذلك لاعتبارات ستتعرض لها تفصيلا فيما بعد .

---

(١) قارن مؤلفنا في جرائم امن الدولة .

(٢) ويلاحظ هنا أن الاختصاص يتعبد وفقا للمادة السابعة دون التقييد الوارد بها . ذلك انه متى كان هناك شريك أو مساهم مدني فيجيب المادة الخامسة يعتبر خاضعا لقانون الاحكام العسكرية وبالتالي يختص القضاء العسكري بالواقعة .

٥ - انطباق التعريف الموضوعي للجريمة العسكرية على التعريفات الشكلية :

من كل ما تقدم يتضح أن القضاء العسكري يختص ، الى جانب الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية بجرائم أخرى يتضمنها قانون العقوبات العام أو القوانين المكملة . وهو يختص بالنظر في تلك الجرائم اما لوقوعها من شخص معين من الاشخاص الخاضعين لاحكامه ، واما لوقوعها في مكان معين له الصفة العسكرية ، واما أخيرا ، لوجودها في طائفة معينة من الجرائم نص القانون صراحة على اختصاص القضاء العسكري بها بغض النظر عن شخص مرتكبها وبغض النظر عن مكان وقوعها .

فهل مجرد اختصاص القضاء العسكري بالجريمة يضمن عليها الصفة العسكرية ويدخلها ضمن الجرائم العسكرية ؟ أم أن تلك الجرائم تدخل في اختصاص القضاء العسكري لكونها جرائم عسكرية ؟

إن المنطق القانوني يقضى بأن الاختصاص بواقعة معينة لا يؤثر على جوهر الواقعة و طبيعتها . ولذلك فإن اختصاص القضاء العسكري بواقعة معينة لا يضمن عليها صفة معينة وهي الصفة العسكرية ما لم تكن تلك الصفة ثابتة لها أصلا وفقا لميار موضوعي وجوهري يتصل بكنه الواقعة ومقوماتها . وعلى ذلك فإن كان القضاء العسكري يختص بالنظر في جرائم قانون عام ليست لها الصفة العسكرية فتظل تلك الجرائم من طائفة جرائم القانون العام ولا تدخل ضمن طائفة الجرائم العسكرية .

ولذلك فإن المنطق يقضى هنا بطرح التساؤل الثانى الذى أشرنا اليه منذ قليل وهو : هل الجرائم التى يختص بها القضاء العسكري إنما يختص بها لكونها جرائم عسكرية ؟

إذا كانت الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب فمعنى ذلك أن مفهوم الجريمة العسكرية يتسع ليشمل الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية وجرائم أخرى نصت عليها قوانين أخرى كقانون العقوبات العام والقوانين الملحقه به بغض النظر عن صفة مرتكبها أو عن مكان وقوعها .

وإذا كان الأمر كذلك ، أى إذا كان القضاء العسكري يختص بجميع تلك الجرائم بوصفها جرائم عسكرية ، فهل يتفق تعريف الجريمة العسكرية الذى وضعناه سلفا مع هذا المفهوم ؟

ولتوضيح ذلك نقول أننا سبق أن عرفنا الجريمة العسكرية تعريفا موضوعيا مؤداه أنها الجريمة التي تضر أو تهدد بضرر لمصلحة عسكرية .  
فهل هذا التعريف يشمل جميع الجرائم المختص بها القضاء العسكري أيًا كان مصدر التجريم فيها وإيا كان شخص مرتكبها وإيا كان مكان وقوعها .

وإذا كان الجواب بالإيجاب فمعنى ذلك صحة التعريف الذي قلنا به أما إذا كان الجواب بالنفي فمؤدى ذلك أما قصور التعريف عن شمول جميع الجرائم المختص بها القضاء العسكري وأما أن القضاء العسكري يختص بنظر جرائم غير عسكرية (١) .

ولنعتقد أن الجريمة العسكرية هي الجريمة التي تضر أو تهدد بضرر لمصلحة عسكرية . كما نعتقد أيضا أن هذا التعريف يتسع ليشمل جميع الجرائم التي نص قانون الأحكام العسكرية على اختصاص القضاء العسكري بها . ونعتقد أخيرا أن اختصاص القضاء العسكري بجميع تلك الجرائم هو لكونها جرائم عسكرية ليس بالنظر إلى صفة مرتكبها ، وليس بالنظر إلى مكان وقوعها إنما لاعتبار واحد ووفقا لمعيار واحد وهو المصلحة القانونية التي أضررت أو تهددت بالضرر وهي المصلحة العسكرية .

فحيث يضر الفعل الإجرامي بمصلحة عسكرية حماها المشرع الجنائي سواء في قانون العقوبات أو في قوانين عسكرية فإن الجريمة التي تنشأ عنها هي جريمة عسكرية ، فالجريمة تأخذ الطابع العسكري وتسم بالصفة العسكرية متى كان الفعل المكون لها يضر بمصلحة عسكرية حماها الشارع الجنائي (٢) .

---

(١) قارن Vendetti ، المرجع السابق ، ص ٦٥ وما بعدها ،  
وقارن أيضا Io Consoli ، المرجع السابق ، ص ٢١ وما بعدها .  
(٢) هذا ما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية بصدد المادة الخامسة حيث جاء بها أن معيار الاختصاص هو ما يستهدفه الجرائم المنصوص عليها بالمادة الخامسة بالنسبة لامن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة وهو معيار موضوعي .

ولتوضيح ذلك يتعين التفرقة بين الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية وبين الجرائم التي تضمنتها قوانين عامة سواء أكان قانون العقوبات العام أم قوانين أخرى ملحقه .

#### أولا - الجرائم المنصوص عليها في القانون العسكري :

وهذه الجرائم قد نص عليها المشرع في القسم الثاني من الكتاب الثاني من قانون الأحكام العسكرية وهي تتعلق جميعها بمصالح عسكرية إذا ما كلها تبخى حماية الأمن والنظام والسلامة للقوات المسلحة . ولا يستطيع أحد أن ينكر الصفة العسكرية بالنسبة لتلك الجرائم كما لا يستطيع أحد أن ينكر أيضا أن المصلحة المحمية في جميع النصوص التجريبية في ذلك القانون هي مصلحة عسكرية . ولذلك فإن الإجماع يتمدد على الصفة العسكرية لتلك الجرائم نظرا لاعتدائها وتهديدها لمصالح ذات طابع عسكري .

#### ثانيا - الجرائم المنصوص عليها بقانون العقوبات العام والقوانين العامة الأخرى :

رأينا أنه بالنسبة لتلك الجرائم يتمدد الاختصاص لانتشاء العسكري بها وفتنا لمعايير ثلاثة الأول شخصي والثاني مكاني والثالث عيني أو موضوعي . فإذا ما حللنا تلك المعايير الثلاثة لوجدنا أن المشرع قد استعان بها في تحديد اختصاص القضاء العسكري بها وكذا أيضا في تحديد الصفة العسكرية ذاتها للجريمة نظرا لارتباطها في جميع تلك الحالات بمصلحة عسكرية أراد المشرع حمايتها .

ولتوضيح ذلك نقول ان المشرع لم يأخذ بالمعيار الشخصي لاعتبارات شكلية وإنما أخذ به لاعتبارات موضوعية تنقف وراء تلك الاعتبارات الشخصية باختصاص القضاء العسكري بالجرائم التي تقع من الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، لم يقصد به تمييز تلك الملائمة لاعتبارات شكلية وهو كون مرتكب الجريمة من أفراد القوات المسلحة أو من في حكمهم بل لاعتبارات موضوعية استعان المشرع في تحديدها بصفة معينة في الجنائي أو الجنائي عليه . وتلك الاعتبارات الموضوعية تنحصر في المصلحة العسكرية التي أراد المشرع حمايتها . فقد قرر المشرع أنه في جميع الأحوال التي يرتكب فيها أحد الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية وهم المسكرون ومن في حكمهم ، فعلا إجراميا أيما كان مصدر التجريم الخاص به لا بد أن

يضر بالمصلحة العسكرية التي ينتمى إليها مرتكب الجريمة وهي مصلحة القوات المسلحة في سلامتها وأمنها والتي لن تتأثر إلا باستتباب الأمن والنظام والانضباط بالنسبة للأفراد الخاضعين لها الذين من مجموعهم تتكون القوات المسلحة . ولذلك فقيام أحد أفراد القوات المسلحة بارتكاب جريمة ما حتى ولو كانت في أماكن غير عسكرية لا بد أن تضر بمصلحة القوات المسلحة .

حقا أن الضرر بالمصلحة العسكرية في جرائم القانون العام التي يرتكبها العسكريون لا يأتي في المقام الأول من حيث الحماية ، إذ أن المصلحة القانونية الأولى هي مصلحة غير عسكرية كسأ لو قتل أحد أفراد القوات المسلحة زوجته ، إلا أن هذا الفعل نظرا لارتكابه من شخص له الصفة العسكرية لا بد أن يضر بالمصلحة العسكرية للقوات المسلحة . وقد أخذ ذلك المشرع في اعتباره مما دعاه إلى النص على تشديد العقوبة على العسكريين الذين يرتكبون جرائم قانون عام وفقا لمعايير حددها بالمادة ٩٧٦ من قانون الاحكام العسكرية<sup>(١)</sup> . ولذلك فإن الاضرار بالمصلحة العسكرية هنا كاف لاضفاء الصفة العسكرية على الجريمة برمتها وجعل الاختصاص بها للقضاء العسكري الذي قد يكون أقدر على تقدير تلك المصلحة العسكرية للقوات المسلحة .

ونفس الاعتبارات نسوقها بالنسبة لجرائم القانون العام التي يرتكبها مدنيون ضد أحد العسكريين بسبب تأدية الوظيفة . فالصفة العسكرية التي تلحق بالمجنى عليه وارتكاب الجريمة بسبب تأدية الوظيفة مؤداها أن الفعل الاجرامي المرتكب أيا كان مصدر تجريمه لا بد أن يضر بمصلحة القوات المسلحة في أمنها وسلامتها وضمان الوظيفة المنوطة بها والتي لن تتأثر الحماية الكاملة لها إلا بحماية الأفراد المكونين لها .

وما قلناه بالنسبة للمعيار الشخصي الذي استعان به المشرع في تحديد الاختصاص يصدق أيضا بالنسبة للمعيار المكاني . فوفقا لهذا المعيار يختص القضاء العسكري بالجرائم التي تقع في أمكنة لها الطابع والصفة العسكرية . فهذا المعيار الشكلى وهو مكان وقوع الجريمة قد استعان به المشرع لاعتبارات موضوعية أيضا تقف وراء الاعتبارات الشكلية .

(١) والواقع أن تشديد العقوبة بقابل المصلحة العسكرية أفراد حمايتها والا تكان في التشديد اخلال ببدا المساواة امام القانون لجميع المواطنين والذي نص عليه دستورنا صراحة .

فقد قدر المفرع أيضا أن الجريمة التي تقع في مكان له الصفة العسكرية لا بد أن تضر بالمصلحة العسكرية للقوات المسلحة وذلك أيًا كان مرتكبها مدنيا أم عسكريا وأيّا كان المجنى عليه فيها مدنيا أم عسكريا أيضا ، فارتكاب الجريمة في مكان له تلك الصفة لا بد أن يتضمن اعتداء على مصالح القوات المسلحة في الاستقرار واستتباب الأمن في الأماكن التي تشملها وتتواجد فيها .

أما بالنسبة للطائفة الثالثة من جرائم القانون العام والتي يختص بها القضاء العسكري وفقا لمعيار عيني أو موضوعي ، فالامر فيها واضح كل الوضوح ، يتفق والنتيجة التي سبقنا بها في تحديد مفهوم الجريمة العسكرية وفي بيان مدى ارتباط اختصاص القضاء العسكري بهذا المفهوم .

وقد رأينا أن جميع تلك الجرائم مصدر التجريم فيها هو قانون العقوبات العام والقوانين الملحقة به .

وبتأمل تلك الجرائم نجد أنها جميعها تضر بمصلحة عسكرية من مصالح القوات المسلحة بمعنى أن المصلحة التي حشاها المشرع في النصوص التجريبية المتعلقة بتلك الجرائم هي مصلحة الدفاع أي مصلحة القوات المسلحة في أداء وظيفتها والدور المنوط بها (١) . على عكس الحال بالنسبة للجرائم العسكرية التي ترتكب من عسكريين أو ترتكب في أماكن عسكرية . ففى هذين النوعين من الجرائم نجد أن الضرر بمصلحة القوات المسلحة يتأتى بطريق غير مباشر . ولذلك فالمشرع هنا لم يعتد بصفة الجاني كما لم يعتد بصفة المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما اعتد باعتبار واحد هو الاضرار بالمصلحة العسكرية .

(١) وهذه الجرائم تحرس كثير من التشريعات الحديثة على ادخالها في اختصاص القضاء العسكري لدى اتصالها المباشر بالمصالح العسكرية للجماعة . انظر على سبيل المثال قانون العقوبات المصري الايطالي في المادة ٢٦٤ منه حيث نصت على اختصاص القضاء العسكري تقريبا في ذات الحدود التي رسمها المشرع المصري للاختصاص الواردة بقانون الاحكام العسكرية.



ويلاحظ أن النوع الثالث من طائفة جرائم القانون العام التي تعتبر جرائم عسكرية ، وهى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الاول والثانى من قانون العقوبات والتي تحال الى القضاء العسكرى بقرار من رئيس الجمهورية هى جرائم القرض فيها أنها تضر بمصلحة عسكرية . غير أنه يجب عدم الخلط بينهما وبين النوع الاول من الجرائم أى تلك التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة . فهذا النوع يشمل جميع الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات والقوانين الملحقة به والتي تتوافر فيها المقومات المذكورة . ولذلك يدخل فى تلك الطائفة أيضا الجرائم المنصوص عليها فى الباب الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات متى أضرت الجريمة مباشرة بأمن أو سلامة أو بمصالح القوات المسلحة كما فى جرائم إغشاء الاسرار الحربية .

فإذا كان الامر كذلك فما هو نطاق تطبيق المادة السادسة اذن ؟ نعتقد أن نطاق تطبيقها هو فى الجرائم المنصوص عليها أيضا فى الباب الاول والثانى من قانون العقوبات والتي تضر بالمصلحة العسكرية ليس ضرا مباشرا وإنما بطريق غير مباشر ، وإذا كان الضرر غير المباشر بمصلحة عسكرية كافيا وحده لاضفاء الصفة العسكرية على الجريمة متى وقعت من شخص يتسم بتلك الصفة أو فى مكان يتسم بتلك الصفة ، ففى اطار ذلك النوع من الجرائم جعل المشرع مناهة تقدير هذا الضرر لاضفاء الصفة العسكرية على الجريمة من عدمه معلقا بيد رئيس الجمهورية الذى يتعين عليه اصدار قرار بأحالة الجريمة الى القضاء العسكرى لنظرها لما تضمنته من ضرر غير مباشر بمصلحة عسكرية (١) .

من كل ما سبق نستطيع أن نستخلص النتيجة الآتية ألا وهى أنه فى جميع الجرائم التي يختص القضاء العسكرى بنظرها هناك ضرر لمصلحة عسكرية . وفى بعض الاحوال قد يكون الضرر غير مباشر وفى البعض الآخر قد يكون مباشرا الا أنه فى جميع الاحوال هناك دائما ضرر بمصلحة

---

(١) ويلاحظ بالنسبة لتلك الطائفة الأخيرة والمنصوص عليها بالمادة السادسة أنه لو كان مرتكبها عسكريا فالفرض أنها تخضع لقانون الأحكام العسكرية وللقضاء العسكرى اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكامه حتى ولو لم يصدر قرار بالأحالة من رئيس الجمهورية . أما فى حالة وجود شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكامه فيلزم اختصاص القضاء العسكرى أن يصدر قرار بالأحالة من رئيس الجمهورية .

( ٨ - قانون الاحكام العسكرية )

عسكرية . فما دام الامر كذلك فيمكننا أن نؤكد صدق التعريف الذى قلنا به للجريمة العسكرية ، كما نستطيع أن نؤكد أيضا أن الجريمة العسكرية هي مناط اختصاص القضاء العسكرية وليس العكس أى أن اختصاص القضاء العسكرية هو مناط تعريف الجريمة العسكرية .

#### ٦ - تقسيم الجرائم العسكرية الى جنایات وجنح ومخالفات :

رأينا فيما سبق أن الجرائم العسكرية هي طائفة يحسبها وحدة النتيجة القانونية التي تتحقق في كل منها وهي الاعتداء أو الاضرار بصصلحة عسكرية . وقد شاهدنا كيف أنها كثيرة ومتعددة ومختلفة من حيث مصادر التجريم وكذا الجسامة . ويمكن اعمال تقسيمات متعددة في اطار الجرائم العسكرية على حسب معيار التقسيم المراد اجراؤه .

وأولى تلك التقسيمات هي المتاعمة بدرجة الجسامة . فقد نص المشرع في المادة ١١٩ من الباب الاول من القسم الاول من الكتاب الثانى على أن الجرائم ثلاثة أنواع جنایات وجنح ومخالفات . ويعدد نوع الجريمة بشوع العقوبة الاشد المقررة لها في نص القانون ، أى بمقدار الحد الاقصى المقرر لها قانونا .

معنى ذلك أن العقوبة المقررة للجريمة هي التي تحدد نوعها . فحيث ينص المشرع على عقوبة جنابة فالجريمة تكون جنابة وحيث ينص على عقوبة جنحة فالجريمة جنحة وحيث ينص على عقوبة مخالفة فالجريمة مخالفة (١) .

وقد نصت المادة ١٢٠ من ذات القانون على أن العقوبات الاسلية التي توقعها المحاكم العسكرية هي الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة المؤقتة والسجن والجس والغرامة . كما تضمنت المادة عقوبات اسلية أخرى تتفق والانظمة العسكرية وليس لها مثيل في قانون العقوبات

(١) والواقع أن الاستناد الى جسامة العقوبة ونوعها هو من انشائى وأصلحها كأساس للتقسيم . انظر في المعايير الأخرى وفي مدى الأهمية الأخذ بالتقسيم الثنائى أو الثلاثى للجرائم . الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢ وما بعدها ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٣٠ وما بعدها ؛ الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ وما بعدها .

العام ، وتختلف بحسب ما اذا كان الجاني ضابطاً أم ضابط صف وجندي كالطرد من الخدمة عموماً والرفق والتنزيل من الدرجة ، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية أنه قد روعي في بيان هذه العقوبات وجوب اختلافها في القانون العسكري عنها في القانون العام ، وذلك تمكينا للعقوبة من تحقيق أهدافها في النظام العسكري ، فبالإضافة الى الولائف التقليدية كما يرمفها القانون العام ، نجد أن العقوبة في مجال القانون العسكري تؤدي دوراً آخر يتفق ومقتضيات النظم العسكرية ، ولذلك يجب أن تنتج العقوبة آثارها في هذا النطاق حتى تحقق الهدف منها بالنسبة للردع العام وحماية المجتمع العسكري وأفراده من أضرار الجريمة التي تؤثر فيه وتنعكس على تصرفات أفرادها على نحو يؤثر في رسالتهم في القوات المسلحة .

وإذا كان قانون الاحكام العسكرية قد تضمن عقوبات أصلية الى جانب العقوبات الأصلية المعروفة في قانون العقوبات العام ، فإن مناهج التقسيم الى جنایات وجنح ومخالفات هو جسامه العقوبات العامة . ذلك أن المشرع في قانون الاحكام العسكرية قد أراد تقسيم الجرائم العسكرية على ذات الأساس الذي يبنى عليه تقسيم الجرائم في القانون العام (١) .

وعلى ذلك فالجنایات العسكرية هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الاعدام ، الأشغال الشاقة المؤبدية ، الأشغال الشاقة المؤقتة ، السجن .  
أما الجنح العسكرية فهي الجرائم المعاقب عليها بالحبس أو بالرامة التي يزيد حدها الأقصى على مائة جنيه مصري .

والمخالفات هي الجرائم التي يعاقب عليها بالرامة التي تزيد في حدها الأقصى على مائة جنيه .

وليسعى أنه في حالة النص على عقوبتين احدهما عقوبة جنایة والاخرى عقوبة جنحة فالعبرة بالعقوبة الأشد . وعموماً يطبق في هذا المجال جميع

القواعد المعمول بها في قانون العقوبات وخاصة بالنسبة للجرائم المقررة بطرؤف مشددة أو طرؤف مخففة والتي لا يتسع المجال هنا لبحثها (١) .

وأهمية التقسيم الى جنائيات وجنح ومخالفات له نفس الاهمية الموجودة بقانون العقوبات العام . فهناك اختلاف في اجراءات التحقيق والمحكمة تختلف تبعا لنوع الجريمة الا أن الاختلاف في الجانب الموضوعي ليست له تلك الاهمية التي في قانون العقوبات العام وذلك نظرا للطبيعة الخاصة التي تميز بها قانون الاحكام العسكرية . وفيما عدا الاختلافات الموجودة بالنسبة للجرائم العسكرية والتي سنراها تفصيلا فيما بعد والتي تتميز بها عن جرائم القانون العام فإن جميع الاحكام الخاصة بالموضوع والاجراءات والتي لم يتضمنها نص في قانون الاحكام العسكرية تطبق بشأنها القواعد المعمول بها في قانون العقوبات العام .

وقد لست على تلك القاعدة المادة العاشرة من قانون الاحكام العسكرية والتي تقضى بأن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة .

ويلاحظ أن قانون الاحكام العسكرية يكاد يكون خلوا من نصوص تجريبية تنص على جرائم تندرج تحت طائفة المخالفات . وهذا يؤيد ما سبق أن ذكرناه بخصوص تحديد مفهوم الجريمة العسكرية وأنه لا يقتصر على الجرائم الواردة بقانون الاحكام العسكرية بل يشمل أيضا جرائم القانون العام . ولنتقد أن المشرع حينما نص بالمادة ١١٩ على أن الجرائم ثلاثة أنواع جنائيات وجنح ومخالفات ورغم ذلك جاء خلوا من المخالفات ، فانما قصد بذلك المخالفات التي تقضى بها قوانين عامة أخرى ويمكن أن تكون جرائم عسكرية اما لاعتدائها المباشر على مصلحة عسكرية واما لارتكابها من قبل أحد العسكريين واما لوقوعها في مكان له الصفة العسكرية . ولكن

---

(١) والراى الراجع بالنسبة للأعداد والطرؤف المخففة انها لا تؤثر على وصف الجريمة كجنابة طالما ان العقوبة المقررة للفعل اصلا هى عقوبة الجنابة ، واما بالنسبة للطرؤف المشددة فان كان التشديد يرجع الى طرؤف الواقعة المادية ذاتها فيعتبر الفعل جنابة اما اذا كان التشديد راجعا الى طرؤف تتعلق بشخص الجاني وخطورته كحالة العود مثلا فالواقعة تظل جنحة . قارن عموما المراجع العربية السابق الاشارة اليها في الهامش ما قبل السابق . وانظر فيما بعد عند معالجة الجريمة العسكرية القرونه بطرؤف:-

يراعى أن الاحكام الموضوعية للمخالفات في قانون الاحكام العسكرية لا تسرى على المخالفات المجرمة بنصوص قانون العقوبات العام .

من كل ما سبق ينتج أن الجرائم العسكرية شأنها شأن الجرائم العامة تنقسم الى جنائيات وجنح ومخالفات . وأن معيار التقسيم هو ذاته الميار الذى اتبعه المشرع الجنائى في قانون العقوبات أى الحد الاقصى للعقوبة .

ولا مثار لصعوبة ما اذا كان المشرع ينص بصد كل جريمة على عقوبة أصلية تتفق والعقوبات الاصلية في قانون العقوبات أى الاعدام - الاشغال الشاقة المؤبدة - الاشغال الشاقة المؤقتة - السجن - الحبس - الغرامة . فالمشرع في قانون الاحكام العسكرية نص في المادة ١٢٠ على أن العقوبات الاصلية التى توقعها المحاكم العسكرية هي العقوبات السابقة . الا انه نص في الفقرة الثانية وفي الفقرة الثالثة على عقوبات أصلية أخرى بالنسبة للضباط وضباط الصف والجنود تختلف في طبيعتها عن العقوبات الاصلية في قانون العقوبات العام كالطرد من الخدمة ، والرقت ، والتنزيل في الرتبة والدرجة . وهو بالنسبة لذلك النوع من العقوبات اعتبره عقوبات أصلية ، شأنها شأن العقوبات السالبة للحرية .

ازاء هذا ، كيف يمكننا اعمال تقسيم الجرائم العسكرية الى جنائيات وجنح ومخالفات بالاستعانة فقط الى جسامة الحد الاقصى للعقوبة المنصوص عليها قانونا . ولقد رأينا أن الامر هين بالنسبة للعقوبة الاصلية التى لها مثيل في قانون العقوبات . فقد نص هذا الاخير على أنواع العقوبات التى تعتبر عقوبات جنائية والتي تعتبر عقوبات جنحة وتلك التى تعتبر مخالفة ، وقد طبقنا هذا على العقوبات الاصلية التى توقعها المحاكم العسكرية والتي لها مثيل في قانون العقوبات ( وذلك تطبيقا للمادة ١٠ احكام عسكرية ، والتي تقضى بأن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ) .

ولكن ما هي عقوبة الجناية وعقوبة الجنحة وعقوبات المخالفة فيما يتعلق بالعقوبات الاصلية الأخرى كالطرد والتنزيل والرقت وما هو الحد الأدنى والحد الأقصى بالنسبة لكل عقوبة ؟

وطبيعى أن ذلك النوع من العقوبات لا يحتمل حدا أقصى وحد أدنى بالنسبة لكل عقوبة . انما العقوبة في مجموعها يمكن أن تقارن بالعقوبات

الأخرى لاستخلاص صفة العقوبة الأشد . وقد جاء ترتيب القانون لها خير معين لاستخلاص الصفة الأشد . فبالنسبة لضباط الطرد من الخدمة عموماً أشد من الطرد لخدمة في القوات المسلحة . وهذه أشد من التنزيل رتبة أو أكثر . وهذه أشد من الحرمان من الأقدمية . وتلك أشد من التكدير ، وبالنسبة لضباط الصف والجنود فأشد أنواع تلك العقوبات هي الرف من الخدمة عموماً ، يليها الرف من الخدمة في القوات المسلحة . يليها التنزيل لدرجة أو أكثر .

ولكن هنا يثور السؤال الثاني : ما هي عقوبات الجنايات وعقوبات المخالفات من بين تلك العقوبات بالغة سائلة الذكر ؟

لم ينص قانون الاحكام العسكرية على تفصيل لانواع تلك العقوبات من حيث اندراجها في الفئات المختلفة المقررة لعقوبة الجناية والجنحة والمخالفة .

ونعتقد أن المسألة لاثير صعوبة حيث ينص المشرع على احدى تلك العقوبات الى جانب عقوبة أصلية أخرى من عقوبات الجنايات والجنح والمخالفات وفقاً للتقسيم الذي أورده المشرع الجنائي في قانون العقوبات العام . ففي مثل تلك الحالة تكون العبرة في تقييم الفعل بوسعة جناية أو جنحة أو مخالفة ، انما يكون مناطه العقوبة الأصلية المفيدة للحرية أو بالاعدام أو بالغرامة . ونعتبر الواقعة بوصفها الذي يتفق مع العقوبة الأصلية الأخرى التي ينفرد قانون الاحكام العسكرية بها . فالواقعة التي عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة تعتبر جناية . والعبرة في ذلك كما ذكرنا هو الحد الأقصى المقرر للجريمة .

ذلك أن المشرع في قانون الاحكام العسكرية قد درج على النص على العقوبة الأشد وترك الحد الأدنى لتقدير المحكمة تقضى به . والحد الأدنى حدده المشرع بأي جزء أقل . فمثلاً ينص على أن يعاقب بالاعدام أو بجزء أقل منه ، أو مثلاً بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزء أقل منه وهلم جرا . والجزء الأقل هو أدنى درجات العقوبات الأصلية وهي التكدير بالنسبة لضباط والتنزيل لدرجة أو أكثر بالنسبة لضباط الصف والجنود (١) .

---

(١) وهذا هو المستفاد من المذاهب الخمسة . نرى اننا نرى انه لا يجوز لمحكمة النزول الى العقوبات الخاصة في جرائم القانون العام والجرائم العسكرية المختلفة وانما تلتزم بالحد الأدنى المقرر للجريمة في قانون العقوبات

وطبيعي أن العبرة في تكييف الواقعة بوصفها جنائية أو جنحة هي بالعقوبة الأشد في نص القانون وليس بالعقوبة التي تحكم بها المحكمة فعلا .

ولذلك فليست هناك أدنى صعوبة حيث ينص المشرع على عقوبة أصلية مماثلة لعقوبات القانون العام وينص في نفس الوقت على جواز الحكم بعقوبة أقل درجة .

إنما تثار الصعوبة حيث تكون العقوبة الأصلية الأشد هي نوع يختلف عن العقوبات التي أخذها الفرع العام معيارا لتكييف الواقعة كجنائية أو كجنحة أو كمخالفة . مثال ذلك : الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٨ من قانون الأحكام العسكرية والتي تقضى بأن « كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية : شروعه في قتل نفسه بماقب إذا كان ضابطا فنكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه » . والأمر كذلك بالنسبة للمادة ١٦١ التي تنص على أن « كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

كونه مسجوناً أو موجوداً في محل تحت التحفظ القانوني وفر أو شرع في الفرار .

بماقب إذا كان ضابطا بالطرء أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون إذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه » .

ففي الجريمتين سالتني الذكر نجد أن العقوبة الأصلية في حدها الأقصى هي الطرد من الخدمة إذا كان الجاني ضابطا بينما إذا كان ضابط صف أو جنديا فالحد الأقصى هو الحبس .

وظاهر أن صعوبة تكييف الواقعة بالنسبة لضباط الصف والجنود لاثور فالحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة هو الحبس وهي عقوبة جنحة وعليه فالواقعة تعتبر جنحة بالنسبة لضباط الصف والجنود .

أما فيما يتعلق بالضباط فالامر يثير صعوبة . فالحد الأقصى وهو الطرد لا يتيل له في قانون العقوبات العام والذي يؤخذ في الاعتبار كعيار لتسييز الجنائية عن الجنحة عن المخالفة . فهل تعتبر الواقعة جنحة نظرا لكونها كذلك

العام وذلك امعالا لنص المادة ١٢٩ والتي تنص على أنه « اذا نص قانون آخر على عقوبة احد الافعال الماعاب عليها في هذا القانون بعقوبة اشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الاشد » .

بالنسبة لضباط الصف والجنود أم أنها تعتبر جريمة انضباطية أو تأديبية وليست جريمة جنائية وبعبارة أخرى هل يساوى المشرع بين عقوبة الطرد بالنسبة للضباط وبين عقوبة الحبس بالنسبة للجنود ، ومن ثم تعتبر عقوبة الطرد عقوبة جنحة (١) .

إن ما يتبادر للذهن من أول وهلة أن منطق الأمور يقضى بتلك التسوية وعليه فتعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٨ جنحة حينما يرتكبها ضابط أو جندي . وأن العقوبة المقررة لها هي عقوبة جنحة . وأن المشرع قد ساوى من حيث الجساماة بين عقوبة الطرد الأصلية ، وبين عقوبة الحبس وطبق الأولى على الضباط والثانية على الجنود . وما يقال بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٨ يمكن أن يقال أيضا بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦١ أحكام عسكرية .

إلا أنه باستقراء باقى نصوص قانون الأحكام العسكرية المتعلقة بالاختصاص والتصديق للاخط أن المشرع قد نظر الى الجريمة المعاقب عليها بعقوبة الطرد الأصلية نظرة تختلف عن غيرها من الجرائم التي قد تكون معاقبا عليها بعقوبات جنائية أو جنحة .

(١) والواقع أن عقوبة الطرد في هذه الحالة تأخذ صفة الجزء الإداري بدلا من توقيع عقوبة مقيدة للحرية كالتى توقع على ضباط الصف والجنود . غير أن المشكلة تثور فيما لو لم يوجد نص يقرر عقوبة الجنحة لواقعة مقابلة للواقعة المقرر لها عقوبة غير العقوبات العامة ، يذهب سعد الميسوى -- كمال حمدي المرجع السابق، ص ٢٩٦ الى أنه حيث ينص القانون على عقاب مرتكب جريمة ما بعقوبة من العقوبات الأصلية التى توقعها المحاكم العسكرية على الضباط وضباط الصف والجنود فإن تلك الجريمة تكون جنحة . غير أن هذا التعميم لا يمكن التسليم بخصته . فغلا من كونه تحكما لا يستند على أساس قانوني فاللاحظ أن تلك العقوبات يمكن أن يوقعها القاضي بمناسبة الجنابة أو الجنحة أو المخالفة ومعنى ذلك أنها يمكن أن تكون بدلا لعقوبة الجنابة أو الجنحة أو المخالفة . ولهذا فهى تأخذ الصفة من العقوبة التى تعتبر هى بدلا عنها ، كما هو الشأن بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٨ . ذلك لأننا كما سنرى عند الحديث عن طبيعة تلك العقوبات أنها ليست عقوبات جنائية وإن كانت عقوبات أصلية في الوقت ذاته . والعقوبات الجنائية هى الفصيل الوحيد في تحديد نوع الجريمة من جنابة أو جنحة . ولذلك فنحن نرى أنه حيث لا يكون هناك بديل في قانون الأحكام العسكرية فيتمتع الاستعانة بالعقوبة المقررة للجريمة في القانون العام . فإن كانت الجريمة من النوع العسكري البحث الذى لا مثال له الا في قانون الأحكام العسكرية فتعتبر الواقعة جريمة عسكرية تأديبية ولا تخضع للتقسيم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ١١٩ والتي هنى المشرع بسدها الى بنسبها للتقسيم على ذات الأسس المتبعة في القانون العام .



فمن جهة نجد أن المحكمة العسكرية طبقا لقانون الاحكام العسكرية ، تختص أساسا بالنظر في كافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها الضباط ( مادة ٥٠ ) ومن جهة أخرى نجد أن المادة ٩٨ الخاصة بالتصديق على الاحكام تنص على أن يصدق رئيس الجمهورية على الاحكام الآتية :

١ - الاحكام الصادرة بالاعدام .

٢ - الاحكام الصادرة على الضباط بالطرء من الخدمة عموما .

٣ - الاحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرء من الخدمة في القوات المسلحة .

فهل يستخلص من هذين النصين أن عقوبة الطرد هي من عقوبات الجنايات نظرا لأن الجريمة الملقب عليها بالطرء تختص بها المحكمة العسكرية العليا الى جانب اختصاصها بالجنايات ؟

ظاهر أن هذا الاستنتاج لا يمكن التسليم به ، اذ لو صح هذا لالتجنا الى القول بأن جميع الجرائم التي ترتكب من الضباط هي من قبيل الجنايات ، ولما أصبح هناك داع لاعمال التفرقة بين الجنايات والجنح والمخالفات ، على أساس جسامه الحد الاقصى المقرر للعقوبة كما تقضى بذلك المادة ١١٩ والواقع أن اعمال التفرقة على أساس الاختصاص بالجريمة هو معيار خاطئ . فقد تختص محكمة الجنايات بالنظر في بعض الجنح التي لها وزن معين . والامر كذلك بالنسبة لاختصاص المحكمة العسكرية العليا بالنظر في جرائم الضباط . فاختصاص تلك المحكمة بجرائم الضباط قائم سواء كانت الجريمة المنسوبة اليهم هي من الجنايات أو من الجنح أو من المخالفات ، وقد راعى المشرع في اسناد الاختصاص الى تلك المحكمة ليس خطورة الجريمة في حد ذاتها وإنما الخطورة المترتبة على وضع الضابط موضع الاتهام وما يترتب على الحكم بالعقوبة عليه من آثار خطيرة .

كما أن نص المادة ٩٨ الخاص بالتصديق لا يضيف هو الآخر جديدا ، فاشتراط تصديق رئيس الجمهورية على الاحكام الصادرة بطرد الضباط من الخدمة عموما أو من الخدمة من القوات المسلحة الى جانب تصديقه على عقوبة الاعدام لا يستلزم منه أن عقوبة الطرد هي عقوبة جنائية .

وقد كان يمكن أن يستقيم هذا الاستخلاص لو أن المادة ٩٨ اشترطت التصديق بالنسبة لعقوبات الجنائيات واعدت بعد ذلك عقوبة الطرد : الا أن الامر غير ذلك . فالمادة اشترطت التصديق بالنسبة لعقوبة الاعدام فقط ولم تشترطه بالنسبة لباقي عقوبات الجنائيات . واشترط التصديق بالنسبة للاعدام انما هو لخطورة تلك العقوبة . أما اشتراطه التصديق بالنسبة لعقوبة الطرد فليس لخطورة العقوبة في ذاتها ، وانما لكون رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، ومن ثم فيلزم التصديق هنا على الاحكام الصادرة على الضباط بالطرد من الخدمة عموما والاحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرد من الخدمة في القوات المسلحة .

والواقع أن الذى أدى الى الصعوبات السابقة هو أن المشرع جعل للمحاكم العسكرية اختصاصين الاول جنائى والثانى تاديبى في الوقت ذاته ولذلك نص على عقوبات تاديبية باعتبار أن كل جريمة جنائية تقع من العسكريين يمكن أن تشكل جريمة تاديبية .

٧ - التقسيمات الأخرى للجريمة العسكرية : بحثة ومختلطة وجرائم قانون عام ، جرائم عامة وجرائم خاصة :

الى جانب تقسيم الجرائم العسكرية الى جنائيات وجنح ومخالفات ، وهو التقسيم الذى يستند أساسا على جسامة العقوبة المقررة للجريمة . هناك تقسيمات أخرى تستند الى معايير مختلفة .

وأهم تلك التقسيمات هو المتعلق بسنات تجريم الفعل المكون للجريمة العسكرية . فحيث يكون مناط تجريم الواقعة ، هو نص في قانون الاحكام العسكرية لا مثيل له في القوانين العامة فإننا نكون بسدد جريمة عسكرية بحثة ، مثال ذلك الجرائم المنصوص عليها في الباب التاسع من قانون الاحكام العسكرية والخاصة بعدم اطاعة الاوامر . فتنص المادة ١٦١ على أنه يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية : عدم اطاعته أمرا قانونيا صادرا له من شخص شابطه الاعلى في وقت تادية خدمته بطريقة يظهر منها رفض السلطة عمدا ، سواء صدر له هذا الامر شفهيًا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك ، أو تحريضه الآخرين على ذلك . فنشل تلك الجريمة مناط التجريم فيها هو نص المادة ١٥١ احكام عسكرية ، بمعنى أنه لولا نص تلك المادة لما أمكن اعتبار تلك الواقعة جريمة جنائية عامة كانت أم

عسكرية ، وهناك جرائم كثيرة لها الصفة العسكرية البحتة نص عليها قانون الاحكام العسكرية كالجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية مثل الهروب والغياب ، وجرائم التنازح والتشويه ، وجرائم السلوك المضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري .

والى جانب تلك الجرائم العسكرية البحتة توجد جرائم عسكرية مختلطة ويقصد بالجرائم العسكرية المختلطة تلك الجرائم التى يكون منط التجريم فيها نصا فى قانون الاحكام العسكرية ونصا آخر فى قانون العقوبات العام أو القوانين الملحقة به ، بمعنى أن الواقعة محل التجريم تكون فى نفس الوقت جريمة عسكرية وجريمة عامة ، إلا أنه تطبيقا لقاعدة أن الخاص يقيد العام ، فإن النص الذى يطبق عليها هو نص قانون الاحكام العسكرية ، فإذا لم يكن من الممكن تطبيق النص العسكرى فيسرى على الواقعة النص القائم فى قانون العقوبات العام .

ومثال ذلك النوع من الجرائم ما نص عليه من جرائم بالباب الثامن من قانون الاحكام العسكرية تحت عنوان جرائم اساءة استعمال السلطة وجرائم السرقة والاختلاس المنصوص عليها فى الباب السادس .

ففى مثل تلك الجرائم نجد أن الواقعة محل التجريم قد جُرمت بنص فى قانون الاحكام العسكرية وبنص آخر فى قانون العقوبات العام . ومن هنا جاءت تسميتها بالجرائم المختلطة (١) .

وخلاف طائفة الجرائم العسكرية البحتة والجرائم العسكرية المختلطة ، توجد الطائفة الثالثة وهى الجرائم العامة العسكرية ، أو جرائم القانون العام العسكرى . وفيها نجد أن منط تجريم الواقعة المكونة للجريمة هو نص فى قانون العقوبات العام أو القوانين الملحقة به . وقد اعتبرت عسكرية لتعلقها بمصالح القوات المسلحة ووظيفتها ونظامها اما لاعتدائها المباشر على

---

(١) ويلاحظ أن تجريمها فى القانون الخاص إنما يتم حماية لمصلحة معينة وهى المصلحة العسكرية . ولذلك نجد المشرع يضيف الى الواقعة الاسلية عناصر اخرى تميزها وتخصصها فى الوقت ذاته عن الواقعة فى القانون العام . ومن هنا فإن المصلحة المراد حمايتها فى القانون العام تحمى أيضا القانون العسكرى الى جانب المصلحة العسكرية . ولذلك فحيث يكون الاضرار بالمصلحة العسكرية يشمل الاضرار بالحق العام فإن النص الذى يحمى المصلحة العسكرية يجب النص الذى يحمى الحق العام وبالتالي لا تكون بصدد تعد معنى فى الجرائم .

مصلحة عسكرية واما لارتكابها من شخص له الصفة العسكرية واما لوقوعها في مكان مسبوغ بالصفة العسكرية على التفصيل الذي اوردناه سالفا .

وفي هذا النوع الاخير من الجرائم العسكرية وهي جرائم القانون العام العسكرية لا يوجد نص تجريبي للواقعة في قانون الاحكام العسكرية، فهي تكون الوجه العكسي للجرائم العسكرية البحتة . ففي هذا النوع الاخير نجد أن مناط التجريم هو فقط نص قانون الاحكام العسكرية بينما في جرائم القانون العام العسكرية ، نجد أن مناط التجريم مقصور على نص في قانون العقوبات العام أو القوانين الملحقة . ولذلك فإن القضاء العسكري في تلك الحالة يطبق نصوص قانون العقوبات العام المتعلقة بالواقعة محل التجريم .

والى جانب تقسيم الجرائم العسكرية الى جرائم عسكرية بحتة وجرائم عسكرية مختلطة وجرائم قانون عام عسكرية ، يمكن تقسيم الجرائم العسكرية الى جرائم خاصة وجرائم عامة .

ومعيار التقسيم الى جرائم خاصة وجرائم عامة هو شخص مرتكبها . فالجريمة العسكرية الخاصة هي الجريمة التي لا يمكن أن يرتكبها سوى شخص له الصفة العسكرية أصلا أو حكما .

أما الجريمة العسكرية العامة فهي الجريمة التي يمكن ارتكابها من قبل أي شخص أيا كان دون استلزام توافر صفة معينة في الجاني ، أي سواء كان مدنيا أم عسكريا .

ويرتبط هذا التقسيم بالتقسيم السابق . فالجريمة العسكرية البحتة ، والجريمة العسكرية المختلطة هي جرائم خاصة بمعنى أنه يستحيل ارتكابها الا من شخص له الصفة العسكرية .

ذلك أن الجريمة العسكرية البحتة والجريمة العسكرية المختلطة انما نص عليهما من قبل قانون الاحكام العسكرية . وهذا القانون يستلزم في

الجاني دائما أن يكون شخصا من الخاضعين لأحكامه • ومعنى ذلك أنه شخص يكون مخاطبا بالقواعد الآمرة التعزيمية التي تضمنها قانون الأحكام العسكرية • وعلاقة المخاطبة هذه لا تتوافر إلا بالنسبة للأشخاص الخاضعين لأحكام القانون ، أى العسكريين ومن في حكمهم ولا تقوم بالنسبة لسير العسكريين •

أما الجريمة العسكرية العامة فهي الجريمة التي علق المشرع تعزيمها على نص في قانون العقوبات العام واعتبرت عسكرية نظرا لمتعلقها واضرارها بمصلحة عسكرية ، ولما كان النص التعزيمي المتعلق بتلك الجرائم موجودا فقط في قانون العقوبات العام ، ولما كان قانون العقوبات العام انما يخاطب كل من يتواجد في لطاق سلطان النص من حيث الزمان والمكان بغض النظر عن الصفة التي تلتحق بالشخص ، فانه ينتج عن ذلك أن النص التعزيمي المتضمن القاعدة الآمرة يمكن أن تأتى مخالفته من قبل أى شخص يكون مخاطبا به ، فإذا كان هذا الخطاب عاما ويسرى على الجميع فمؤدى ذلك أن الجريمة يمكن ارتكابها من قبل أى شخص تواجد تحت نطاق النص • ولذلك فان الجريمة العسكرية العامة يمكن أن ترتكب من قبل أى شخص، نظرا لصفة المموم التي يتسم بها قانون العقوبات على عكس الحال بالنسبة لقانون الأحكام العسكرية •

## الفصل الثاني

### في التكوين القانوني للجريمة العسكرية

- ١ - الاتجاه التحليلي والاتجاه الشمولي للجريمة .
- ٢ - العناصر المكونة للجريمة ٣ - المصير النهائي والتقسيم الثلاثي لأركان الجريمة . ٤ - أركان الجريمة ومفترقات الجريمة . ٥ - الأركان العامة للجريمة العسكرية .

#### ١ - الاتجاه التحليلي والاتجاه الشمولي للجريمة :

إن الجريمة العسكرية ، شأنها في ذلك شأن باقي الجرائم . هي عبارة عن واقعة غير مشروعة تضر بمصلحة معينة حباها المشرع . والمصلحة المحمية في نطاق الجرائم العسكرية هي مصلحة عسكرية تحرس المشرع على حمايتها بنصوص في قانون العقوبات العام وبنصوص في قانون الأحكام العسكرية . فالأخذ في الاعتبار المصلحة القانونية المحمية والتي تضر أو تهدد بالضرر نتيجة لأرتكاب الفعل الإجرامي هو الميار الأوفق الذي يساعدنا على فهم الجريمة باعتبارها ظاهرة قانونية ، وكذا تفهم العناصر والأركان التي بها تقوم وبدونها لا تكون بصدف فعل يتصف بالجريمة .

غير أن الفقه في دراسته للجريمة بوصفها ظاهرة قانونية قد سيطر عليه اتجاهان يتردد فيهما بينهما : الاتجاه الأول تحليلي والاتجاه الثاني شمولي (١) .

وتبعاً للاتجاه التحليلي يتعين لدراسة الجريمة القيام بمعالجة تحليلية للاجزاء والعناصر المكونة لها دراسة مستقلة ومستفيضة ، وقد كان من نتيجة هذا المذهب في دراسة الجريمة أن قسست الجريمة إلى عناصر وأجزاء عديدة ومتعددة ومتشعبة في الوقت ذاته .

(١) انظر في ذلك :

Ascoli et. L., studio analitico del reato, in « Problemi penali odierni », Milano, 1955, p. 107 e seg.; Bettiol, Diritto penale, cit., p. 171 e seg.; Petrocelli, L'antigiuridicità, Padova, 1959, p. 3 e seg.; Idem, Risonanze degli elementi del reato, in « Riv. it. » 1963, p. 337; Pagliaro, Il fatto di reato, Palermo, 1960, p. 73 e seg.

وعلى عكس هذا الاتجاه نجد النظرة الشمولية للجريمة • فالجريمة يجب النظر اليها باعتبارها وحدة لا تقبل التجزئة • فالجريمة ليست مكونة من أجزاء مستقلة ينظر اليها على حدة ، ولكنها وحدة غير منفصلة وكل جانب متداخل في الآخر بحيث لا نستطيع فصل تلك الجوانب أو الاجزاء ودراستها دراسة مستقلة • ونأى ذلك فتقسيم الجريمة الى واقعة مادية وغير مشروعة هو تقسيم مفتعل لا يوافق الحقيقة القانونية للجريمة بوصفها فعلا مخالفا لنص قانوني جنائي (١) •

غير أن هذه النظرة الشمولية لا تسعنا حينما نريد دراسة الجريمة وتفهم العناصر المكونة لها • فهنا لا بد أن تلجأ الى تحليل تلك الظاهرة القانونية ، وإذا كانت الجريمة في مفهومها الثاني تكون وحدة لا تقبل التجزئة فإننا في تفهم تلك الوحدة ودراسة لن نستطيع التفاوض عن بحث وتحليل العناصر المكونة لها (٢) ، وليس معنى هذا أننا نضع حدا فاصلا بين الأركان المختلفة للجريمة ، بل أننا نستعين بالاسلوب التحليلي لإمكان الوصول الى المفهوم الشامل لتلك الظاهرة القانونية التي هي الجريمة • ولذلك فإن الدراسة التحليلية للجريمة لا تتعارض مع اعتبارها في النهاية وحدة كاملة لا تقبل التجزئة •

## ٢ - العناصر المكونة للجريمة :

إذا كنا قد انتهينا الى وجود دراسة الجريمة دراسة تحليلية ليبان العناصر المكونة لها فيتعين علينا بادىء ذي بدء أن نفرق بين العناصر الأساسية للجريمة من ناحية والعناصر العارضة •

فالعناصر الأساسية للجريمة هي عبارة عن تلك العناصر التي هي لازمة للوجود القانوني للجريمة • وإذا ما تخلف عنصر منها تخلفت الجريمة برمتها • ومثال ذلك الركن المادى أو الركن المعنوي حيث يستلزمه المشرع •

(١) قارن في هذا الرأي :

Battaglini, Gli elementi del reato, in «Giust. pen. 1960, IV, col. 116  
e seg.; Pannini, Manuale, cit., p. 231; Antolisei, op. cit., loc. cit.

(٢) في نفس المعنى :

Petrucci, op. cit., Bettini, op. cit., p. 180.

أما عناصر الجريمة العارضة فهي تلك العناصر التي لا تؤثر على الوجود القانوني للجريمة ، فالجريمة قائمة وموجودة قانونا حتى ولو تخلف عنصر من تلك العناصر العارضة ، كل ما هنالك من أثر لتلك العناصر هو التأثير على جسامه الجريمة بالزيادة أو بالتقصان . وهذه العناصر هي التي تكون الظروف المخففة والمشددة للجريمة (١) .

والعناصر الأساسية للجريمة هي التي اصطلح الفقه على تسميتها بأركان الجريمة . ويمكن في نطاق تلك العناصر الأساسية أو الأركان أعمال تفرقة بين العناصر الأساسية العامة للجريمة وبين العناصر الأساسية الخاصة لها فالأولى هي التي تتواجد في كل جريمة أيما كانت . أما الأركان أو العناصر الأساسية الخاصة فهي التي يستلزمها المشرع في كل جريمة على حدة ولا تقوم تلك الجريمة وفقا للنص التشريعي إلا بتوافرها . ولذلك فإن مجال دراسة العناصر الأساسية العامة هو القسم العام من قانون العقوبات ، أما العناصر الأساسية الخاصة فمجال دراستها هو القسم الخاص بصدد كل جريمة على حدة .

### ٣ - التقسيم الثنائي والتقسيم الثلاثي لأركان الجريمة :

لقد اختلف الفقه في نتيجة الطريقة التحليلية للجريمة (٢) . فيذهب الفقه التقليدي الى أن الجريمة تقوم على عنصرين فقط : الأول هو الركن المادي للجريمة والثاني هو الركن المعنوي لها ، وخلاف هذين الركنين لا توجد أركان أخرى .

غير أن هذا التحليل التقليدي لعناصر الجريمة لم يلق قبولا لدى الحديثين من فقهاء القانون الجنائي .

(١) انظر في تلك الفترة خلاف الكتب العامة .

Pannain, Gli elementi essenziali e gli elementi accidentali del reato, Roma, 1936.

(٢) راجع في ذلك الدكتور . جمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .



فبالنظر العميق للجريمة نجد أن هناك ركنا ثالثا يجب ألا نغفله في دراستنا لأركان الجريمة ، وهذا الركن الثالث هو ما يسمى بعدم المشروعية (١) .

فالجريمة هي عبارة عن واقعة مادية .، وتلك الواقعة المادية هي التي يتكون منها الركن المادي للجريمة . وتتوافر تلك الواقعة باعتبارها العنصر الاول من عناصر الجريمة حينما تنطبق الواقعة المادية المرتكبة مع الواقعة النموذجية ، وهذا التطابق هو الذي يحقق العنصر الاول من عناصر الجريمة .

غير أن هذا التطابق المادي بين الواقعتين لكي يكون له قيمة قانونية يأخذها المشرع بعين الاعتبار يجب أن يكون متعارضا مع غرض الشارع الذي عبر عنه بالنص التجريمي .، وهذا التعارض يتأتى عن طريق الأضرار الفعلى أو التهديد بالضرر للمصلحة القانونية المراد حمايتها . فإذا لم يكن هناك تعارض بين الواقعة وغرض الشارع من النص فلا قيمة للواقعة حتى ولو كانت من الناحية الشكلية تخالف نصا صريحا تنطبق واقعة النموذجية مع الواقعة المادية . كما هو الشأن مثلا في القتل دفاعا عن النفس . ففى هذه الحالة نجد أن واقعة القتل تنطبق الواقعة النموذجية للقتل والمنصوص عليها في المادة ٣٣٤ عقوبات .، ورغم هذا التطابق فإن هذه الواقعة المادية لا تكون لها قيمة قانونية في نظر المادة ٣٣٤ نظرا لتخالف عنصران من عناصر الجريمة وهو عنصر عدم المشروعية لعام تعارض الواقعة مع غرض الشارع الذي لا يعتد بتجريم القتل في مثل تلك الحالة لعدم مخالفة الغاية من التشريع . وعلى ذلك فالركن الثانى من أركان الجريمة هو

(١) قارن الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

وفى نفس المسنى الذى بالمتن أنظر :

Delfino, Il fatto nel teoria generale del reato, Cedam, 1939, p. 23;  
Bottol, Diritto penale, cit., p. 247 e seg.; Petrocelli, Rilevanza degli elementi, cit., loc. cit.

وقارن فى ذلك :

Nuvolone, I limiti taciti della norma penale, 1947, p. 15 e seg.; Spasari, Profili di una teoria del reato in considerazione del reato col p. 50, Milano, 1958, p. 66.

( م ٩ - قانون الاحكام العسكرية )

عدم المشروعية المتبذل في مخالفة الواقعة للغرض أو الغاية التي تهدف القاعدة الجنائية إلى تحقيقها (١) .

ثالث الأركان التي تقوم بها الجريمة هو الركن المعنوي . فلا يكفي أن تكون هناك واقعة مطابقة للنموذج التشريعي للجريمة وان تكون تلك الواقعة متعارضة مع غرض الشارع من النص الجنائي . بل يلزم زيادة على ذلك أن تكون تلك الواقعة غير المشروعة قد ارتكبها الجاني بإرادة حرة وواعية بحيث تشمل على العناصر التي تجعلها محل لوم من جانب المشرع . ومعنى ذلك أنه إذا لم تكن هذه الإرادة محل لوم من جانب المشرع فإنه ينتفى بذلك عنصر الأذنب أو اللوم الذي يبنى عليه وحدة الركن المعنوي للجريمة . وبالتالي لا تكون في هذه الحالة بصدد جريمة تامة في أركانها لاتقاء الركن المعنوي ، فلو فرضنا أن شخصا ارتكب واقعة مطابقة لنموذج تشريعي لواقعة مجرمة وكانت هذه الواقعة غير مشروعة لتعارضها مع نص تشريعي تجريمي دون أن يكون هناك سبب من أسباب الإباحة ، إلا أن تلك الواقعة غير المشروعة قد ارتكبت تحت تأثير إكراه معنوي . فإن الإرادة المعيبة التي حققت تلك الواقعة غير المشروعة لا يمكن أن تكون محل لوم تشريعي ، وبالتالي ينتفى الركن المعنوي للجريمة وتنتفى بذلك الجريمة كلية .

تلك هي الأركان الأساسية للجريمة . فلا يدخل فيها عنصر العقاب ولا شروط العقاب، والتي يعلق فيها المشرع العقاب على تحقيق واقعة معينة . ذلك أن العقوبة هي نتيجة للجريمة وبالتالي فهي لا يمكن اعتبارها عنصرا في السبب الذي لو توافر لوقعت . كما أن شروط العقاب هي الأخرى لاعتبر عناصر في الجريمة . إذ أنها تفترض سلفا وجود جريمة تامة في أركانها . كل ما في الأمر أن المشرع علق وقوع العقوبة على توافر ظروف خارجية عنها . ولذلك فهي لا تمت لأركان الجريمة بصلة .

وإذا كانت الأركان الثلاثة العامة التي عرضنا لها سريعا لا يتخلف أحدها في جريمة من الجرائم . إلا أن الركن الأخير وهو الركن المعنوي يشذ عن

(١) راجع مؤلفنا بالإيطالية :

Il concorso di più persone nel reato. Roma, 1945, p. 98.

تلك القاعدة في أحوال استثنائية \* فقد يكتفى المشرع في بعض أحوال استثنائية بتوافر الواقعة المادية غير المشروعة دون استلزام توافر عنصر الاذئاب أى الركن المعنوى ، وهذا يحدث في الأحوال المسماة بالمسؤولية المفترضة وهي أحوال استثنائية ترد على سبيل العكس .

غير أنه يلاحظ في تلك الأحوال أن المشرع يفترض وجود الركن المعنوى من جانبه افتراضا لا يقبل العكس \* فالمشرع حتى في تلك الأحوال يمتنع من أن الركن المعنوى هو ركن لازم لقيام الجريمة ، إلا أنه نظرا لاعتبارات خاصة يفترضه في حق الجاني ولا يقبل اثبات العكس فيه (١) \* وعسوما فإن تلك الحالات الاستثنائية هي محل فقد شديد ولا تؤثر في عمومية أركان الجريمة الثلاثة السابق الإشارة إليها .

#### ٢ - أركان الجريمة ومفترضات الجريمة :

يفرق جانب من الفقه بين أركان الجريمة من ناحية ومفترضات الجريمة من ناحية أخرى ، فأركان الجريمة كما حددها سلفا هي العناصر الأساسية التي بدونها لا تقوم الجريمة \* أما مفترضات الجريمة فيقصد بها الظروف والعناصر التي يلزم توافرها في مرحلة سابقة أو معاصرة للواقعة المادية حتى تتوافر لتلك الأخيرة مقومات الجريمة .

ودون الدخول في تفاصيل لا يتسع المقام لها هنا حول وجود تلك الطائفة من عندها وكذلك حول محتواها ومضمونها أن سلمنا بوجودها ، يكفيننا هنا الإشارة الى القدر الذي يسمح لنا بحل المشاكل التي تثار بصدد دراسة الجريمة العسكرية وخاصة فيما يتعلق بالصفة العسكرية اللازم توافرها في الجاني أو في المجنى عليه .

والواقع أن التفرقة بين أركان الجريمة ومفترضاتها لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالركن المعنوى للجريمة \* فلكي يتوافر هذا الركن يمتنع أن تحيط الإرادة وعلم الجاني بالواقعة المادية والعناصر المكونة لها ، ولذلك إذا كان عنصر معين لا يعتبر ركنا في الجريمة وإنما مفترضا لها فليس من

---

(١) يلاحظ أن المسؤولية المفترضة تفترض توافر الركن المعنوى بالفعل الممثل في الإرادة والادراك ، أنظر في ذلك أكثر تفصيلا مؤلفنا :

الضروري أن يحيط به علم الجاني . بل يقوم الركن المعنوي حتى ولو كان الجاني يجهل أو وقع في غلط فيه (١) فصفة الموظف العمومي مثلا أو الصفة العسكرية في الجاني أو المجنى عليه أن اعتبرت ركنا أساسيا في الواقعة المادية المكونة للجريمة العسكرية فلا بد لكي يتوافر القصد الجنائي العلم بتلك الصفة والا انتهى القصد الجنائي . أما لو اعتبرناها مفترضا فلا يلزم أن يعلم بها الجاني ويقوم القصد الجنائي دون ذلك العلم .

ولهذا نجد بعض الفقه يتجه الى التفرقة بين مفترضات الجريمة من ناحية وبين مفترضات الواقعة من ناحية أخرى (٢) .

فمفترضات الجريمة في نظر ذلك التسميم هي تلك العناصر الثانوية ، ايجابية كانت أم سلبية ، السابقة على تنفيذ الجريمة والتي يتوقف على وجودها أو عدمه توافر جريمة من نوع معين . وهما صفة الموظف العمومي في الاختلاس والتي بدونها لا تكون بصدد اختلاس انما بصدد سرقة أو خيانة امانة . وكذلك الصفة العسكرية في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١٤٣ من قانون الأحكام العسكرية .

أما مفترضات الواقعة فهي التي يتوقف عليها وجود واقعة جنائية معينة والخارجة أيضا عن عملية تنفيذ الجريمة . ومثالها حالة الحل التي تعتبر مفترضا لواقعة الاجحاض الجنائي والتي بدونها يستحيل قيام الواقعة بجرمة .

والواقع أننا لو تأملنا الطائفة المسماة بمفترضات الجريمة لوجدناها لاتخرج عن أن تكون مفترضات لواقعة أيضا ، فصفة الموظف العمومي أو الصفة العسكرية في جريمة الاختلاس مثلا ليست مجرد صفة للجاني بعيدة عن الواقعة وتنفيذها وانما تمكن أيضا على الفعل التنفيذي للجريمة وتصيغه وتصيغه بصيغة معينة . فذلك الصفة تصف الفعل الاجرامي وتضمن عليه عقابا معينا ،

(١) يدعى البعض الى ان النص الجنائي هو المفترض للجريمة بينما يدعى البعض الآخر الى ان الاثامة الجنائية هي الوحيد المفترض . انظر في ذلك الرأي الأخير :

Pannain, Manuale, cit., p. 231.

(٢) في هذا الرأي انظر

Manzini, Trattato, vol. I, 1961, p. 600 e seg.

وبالتالى يختلف تقديره من الناحية العقابية والتجريمية عن فعل الشخص الذى لا يسم بتلك الصفة ، وانعكاس الصفة الخاصة على الفعل لا يكون فقط بصدد مفترضات الجريمة بل وأيضا بالنسبة لمفترضات الواقعة .  
فجميع العناصر التى يتحدث عنها الفقه بوصفها مفترضات للواقعة ما هى الا عناصر. تميز الفعل الاجرامى وتصيغه بصيغة معينة يكون لها وزنها فى تقسيم الفعل ذاته (١) . واذا كان الأمر كذلك فهى تعتبر عناصر فى ذات الفعل الاجرامى ويتوقف على وجودها وجود الفعل الاجرامى لجريمة معينة .

ولذلك فان رأى الراجع فى الفقه يعتبر تلك المفترضات عناصر فى الجريمة وليست مفترضات للجريمة أو الواقعة .

فمأنصر الجريمة لا تقف فقط عند الفعل والنتيجة ، بل يدخل فيها جميع العناصر والظروف الأخرى والأركان اللازمة لكى تأخذ الواقعة صورتها التى رسمها الشرع للواقعة المجرمة .

وعلى هذا الأساس فان الصفة المسكرية التى ينبغى توافرها فى الجانى أو فى المجنى عليه أو فى الموضوع المادى للجريمة الذى يباشر الفعل عليه اثره ، هذه الصفة تعتبر ركنا فى الجريمة وليس مفترضا لها أو للواقعة مع ما يترتب على ذلك من نتائج وخاصة فيما يتعلق بمدى احاطة ارادة الجانى وعلمه بها حتى تكون بصدد قصد جنائى على التفصيل الذى سنورده فى دراستنا للركن المعنوى فى الجريمة المسكرية .»

من ذلك كله نخلص الى أن أركان الجريمة هى جميع العناصر الأساسية اللازمة لوجود جريمة معينة والتى بدونها لا تقوم تلك الجريمة .

غير أننا فى دراستنا للقسم العام للجرائم المسكرية لن نتعرض الا لأركان الجريمة الأساسية العامة أى التى تتوافر فى جميع الجرائم المسكرية .

---

(١) فى ذات المعنى انظر

أما الأركان الأساسية الخاصة بهذه سنستظهرها عند دراستنا للقسم الخاص  
أى بصدد كل جريمة على حدة .

#### ٥ - الأركان العامة للجريمة العسكرية :

الأركان العامة التى سنتناولها الآن بالدراسة هى التى تقوم بصدد  
أية جريمة إما كانت . ولا تشذ الجريمة العسكرية عن تلك القاعدة . ويلاحظ  
أننا لم نعتبر الصفة العسكرية فى الجاني أو فى المجنى عليه أو فى الموضوع  
المادى للفعل ، عنصرا أو ركنا أساسيا عاما . وذلك أن الجريمة العسكرية  
كما رأينا ترتكب من مدنى وعسكرى فى الوقت ذاته ، حقا أن المصلحة  
العسكرية هى التى تضار دائما فى الجريمة العسكرية . الا أن دراسة تلك  
المصلحة العسكرية تبتأى عن طريق دراسة الركن الثانى الخاص بعدم  
المشروعية بما تتضمنه من عناصر قبيحة وتقديرية تربط الفعل الإجرامى  
بنقض الشارع من النص ، وهو منع الاضرار أو التهديد بالضرر للمصلحة  
العسكرية المراد حمايتها . ولذلك فأن دراسة المصلحة المحيية تتأتى عن  
طريق البحث فى مشروعية الفعل من عدمه الذى هو ، كما سيبين ، بحث  
شكلى وموضوعى فى الوقت ذاته وليس شكليا بحثا . أى بحيث  
لا يقف فقط عند حد التعارض الشكلى مع نص تجريمى وانما يذهب الى كنه  
هذه العلاقة وهو الاضرار أو التهديد بالمصلحة المراد حمايتها أى التعارض  
مع غرض الشارع من النص التجريمى .

وعلى ذلك فسنحاول أن ندرس فى البنود التالية الأركان الثلاثة  
الأساسية والعامة للجريمة العسكرية وهى الركن المادى أو الواقعة المادية  
وعدم المشروعية ثم الركن المعنوى .

وننبه الى أننا لانطمع فى تفصيل لتلك الأركان العامة . اذ أن ذلك  
موضعه القسم العام من قانون العقوبات العام ، وانما سنكتفى بتفصيل  
القدر الذى يساعدنا على فهم الجريمة العسكرية .

## المبحث الأول

### الركن المادى فى الجريمة العسكرية

- ١ - السلوك الانسانى ٢ - الشكل الإيجابى السلوك الانسانى
- ( الفعل ) ٣ - حكم الأفعال الآلية أو التلقائية ٤ - الامتناع
- ٥ - النتيجة الإجرامية .

#### ١ - السلوك الانسانى :

ان أول العناصر المكونة للركن المادى فى الجريمة العسكرية ، وشأنه فى ذلك شأن أية جريمة ، هو السلوك الانسانى . فالجريمة ، قبل أى اعتبار ، هى سلوك انسانى الذى هو عبارة عن حدث يتحقق فى العالم الخارجى . ولذلك يمكن القول بأنه فى أى نوع من أنواع الجرائم نلمس ركنا ماديا أو طبيعيا من غيره لايمكن تصور وجود الجريمة .

يترتب على ذلك أن الظواهر النفسية المجردة التى تتبلور فى حدث خارجى لا تكفى لتكوين الجريمة .

والسلوك هو التصرف أو الموقف الذى يتخذه الشخص والذى يتحقق فى العالم الخارجى تحققا محسوسا . وهذا التعريف للسلوك هو من وجهة النظر التى يأخذها القانون بعين الاعتبار . وهى بذلك تختلف عن تعريفه من وجهة النظر الفلسفية التى تعتبر سلوكا حتى الظواهر النفسية المختلفة التى لا تتحقق ولا تتبلور فى العالم الخارجى . غير أن هذا المفهوم الفلسفى للسلوك لا يأخذ المشرع الجنائى بعين الاعتبار فالمشرع الجنائى لا يهتم بالأفعال التى تدور فى داخل الفرد وإنما يوجه اهتمامه فقط لتلك الأفعال التى تخرج من الحيز الداخلى للشخص الى العالم المادى الخارجى مخالفة بذلك أوامره ونواهيه .

غير أن حدود السلوك الانسانى ومفهومه الجنائى ليس محل اتفاق تام من جانب الفقه الجنائى . فهناك من يوسع فى مفهوم السلوك بحيث يدرج تحته الى جانب التصرف المادى أيضا النتائج المترتبة عليه . وعلى ذلك فالسلوك فى هذا المفهوم يشمل التصرف المادى والنتيجة المتحققة فى العالم الخارجى والناشئة عن هذا السلوك فضلا عن علاقة السببية التى تربط بين الاثنين .

غير أن هذا الاتجاه الموسع لفكرة السلوك لا يمكن التسليم بصحته على الإطلاق ، فالتصرف المادى شئ والنتيجة المترتبة عليه شئ آخر . فالفصل

بين السلوك من ناحية ، والنتيجة من ناحية أخرى هو أمر واجب ولازم لفهم كثير من الأنظمة القانونية الجنائية ، كما أنه في الوقت ذاته لا يتفق مع نفسوس القانون الوضعي التي تقوم في كثير منها على التفرقة بين السلوك المادى من ناحية ، والنتيجة من ناحية أخرى ، وترتب على هذه التفرقة آثارا قانونية هامة في محيط المسؤولية الجنائية .

ولذلك فالسلوك يجب أن يحصل على مفهومه الضيق الذى يشمل التصرف المادى فقط دون النتائج التي تترتب عليه .

والسلوك الانسانى ينقسم الى نوعين وفقا للصورة التي يظهر عليها في محيط العالم الخارجى ، فهو اما أن يكون ايجابيا أو أن يكون سلبيا . الأول يمثل في صورة الفعل بمعناه الدقيق والثانى يمثل في صورة الامتناع .

#### ٢ - الشكل الإيجابى للسلوك الانسانى ( الفعل ) :

الفعل بمعناه الدقيق هو الشكل الإيجابى للسلوك الانسانى . وهو يتكون من حركات جسمية للشخص والتي تظهر في العالم الخارجى في شكل ايجابى .

وفي هذه الصورة للسلوك الانسانى تباشر القوى النفسية للشخص آثارا على الجهاز العضى تؤدي الى تحريك عضلات الجسم بطريقة تتفق وإرادة الشخص وهذه الحركات تظهر في العالم الخارجى مبررة عن إرادة الشخص .

وعلى ذلك فالصور والأشكال التي يتخذها الفعل عديدة . فيمكن أن تشمل في النطق بلفظ معين أو في تحريك الجسم والانتقال من مكان لآخر أو في تحريك أطراف أو أعضاء الجسم المختلفة أو اتخاذ موقف ايجابى محدد في مفهومه . كل هذه الحركات تعتبر أفعالا بالمعنى الضيق من حيث امكان تسبب أو احداث آثار لها في العالم الخارجى .

غير أنه لكي يكون لدينا فعل له قيمة جنائية لا يكفي توافر العنصر المادى له الذى يتحقق في العالم الخارجى . بل يشيى توافر عنصر آخر وهو العنصر المعنوى . بمعنى أنه يشترط وجود العنصر النفسى الذى يعطى للفعل مدلولاً بمعناه بالنسبة لشخص مرتكبه . وعلى ذلك ، لكي يكون للفعل المادى قيمة قانونية يشترط توافر الصفة الارادية فيه أى يلزم وجود إرادة حرة وإعية والذي يعتبر الفعل تمييزاً عنها فالفعل الخارجى الفرض فيه أن يعكس



شخصية فاعله . فإذا ما تخلفت الإرادة فلا يمكن بأية حالة من الأحوال اعتبار ما وقع فعلا إنسانيا . فلا يكفي مجرد الحركة أو السكون بل يجب أن تكون تلك الحركة أو ذلك السكون قد وقعا بإرادة الشخص وادراكه التام .

وعلى ذلك فالإرادة والادراك هما عنصران أساسيان وجوهريان للفعل حتى يكون له اعتبار قانوني ، ذلك أن الفعل هو دائما حدث خارجي منسوب إلى إرادة شخصي معين والذي يعتبر فاعله المادى والمعنوى .

ويلاحظ أن المبدأ القاضى بضرورة توافر الإرادة والادراك بالنسبة للفعل المكون جريمة هو مبدأ عام بالنسبة لأية جريمة إما كانت ولا يستثنى من ذلك حالات المسؤولية المادية أو المفترضة ، إذ أن مجال المسؤولية المفترضة هو الركن المعنوى للجريمة وليس الركن المعنوى للفعل الذى يجب أن يكون إراديا حتى في أحوال المسؤولية المفترضة . فإذا ما انعدمت إرادة الفعل فلا قيمة له ولا يمكن اعتباره فعلا وبالتالي ينعدم الركن المادى للجريمة كما هو واضح في حالة القوة القاهرة والإكراه المادى اللذين ينتفى فيهما الركن المادى للجريمة وليس الركن المعنوى لها .

ولكن ما الذى يجب أن تفهم عليه إرادة الفعل؟ وفقا للرأى السائد والراجح في الوقت ذاته أنه يكفي لتوافر تلك الصفة أن يكون الفعل ناتجا عن دافع إرادى لا ارتكابه . بمعنى أنه يكفي أن يتخذ الفعل مصدرا له محركا نفسيا ناتجا عن إدراك ووعى بكل ما يكتنفه من ظروف وملابسات .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الركن المعنوى للفعل ينحصر في الإرادة . ومؤدى هذا أنه إذا انعدمت تلك الإرادة فإن الفعل ينعدم بالتالى فالفعل غير الإرادى لا يمكن أن يأخذه المشرع بعين الاعتبار معتبرا إياه فعلا في لغة القانون .

والذى نود أن نلفت النظر إليه في هذا المجال أن الإرادة يجب أن تحيط بالفعل المادى الذى يظهر لنا في العالم الخارجى وليس بالنتيجة التى تنشأ عنه . فالنتيجة يمكن أن تكون غير إردادية سواء لعدم تمثلها سلفا من قبل الفاعل أم لأن الفاعل رغم تصوره وتوقفه لها قد راوده الأمل في عدم تحققها لقيام ظروف معينة ساعدت على تقوية هذا الأمل في دخيلة نفسه .

يكفى اذن القول في هذا الصدد أن وجود الفعل قانونا يلزم أن يكون قد توافر له ارادة حرة وادراك تام به .

ولا يهم بعد ذلك كون الفعل الارادى مصدره باعث وحيد أم أنه جاء نتيجة لتعارض وتصارع بين مجموعة البواعث المختلفة ، وبمعنى آخر نقول ان الأفعال الارادية ليست فقط تلك الاختيارية من بين مجموعة من البواعث المتصارعة بل تشمل أيضا تلك الأفعال الارادية البسيطة التي يأتيها الشخص عن ارادة حرة واعية .

### ٢ - حكم الأفعال الآلية او التلقائية :

ان مفهوم ارادية الفعل بالمعنى الذى سقناه سلفا قد انتقده البعض استنادا الى أنه مفهوم ضيق بحيث يستبعد من نطاق التجريم كثير من الأفعال التى تدخل في نطاقه . فهناك كثير من الأفعال غير الارادية يكون جريسة من الجرائم ، ولذلك يصبح من الضرورى اعطاء فكرة واسعة للفعل بحيث تشمل خلاف الأفعال الارادية أيضا تلك الأفعال غير الارادية والتي لها قيسة جنائية كالأفعال التلقائية أو الآلية . فالأفعال الانعكاسية أو الغظرية وأفعال العادة هى أفعال يرتكبها الشخص عن غير ارادة وعن غير قصد ، ومع ذلك فان لها قيسها القانونية ، ذلك أنه من الثابت وفقا لمبادئ علم النفس ، أنه في نطاق حدود معينة هذه الأفعال يمكن أن تتأثر بفعل الارادة .

كما أن استلزام الارادة الواعية كركن للفعل قد لا يفسر المسؤولية في حالات الامتناع الراجع الى نسيان أو سهو من جانب الشخص .

غير أن تلك الانتقادات لا تؤثر في صلاية المبدأ الذى يبناء حول مفهوم ارادية الفعل .

فبالنسبة للأفعال الآلية أو التلقائية يمكن القول بأن سلسلة الأفعال التى تكون الاجراءات التنفيذية للجريسة لا يمكن أن تكون كليا غير ارادية، ذلك أن هناك درجات للارادة بالنسبة للكيفية التى تتم بها جريسة ما . ولذلك فاننا في مثل تلك الفروض نجد أن الشخص لم يرد النتيجة وليس الفعل في حد ذاته بمعنى أن ارادته قد انعدمت أو شأها عيب بالنسبة للنتيجة بينما فيما يتعلق بارتكاب الفعل نجد أنها ارادة تامة غير مشوبة بأى عيب من السيوب التى تؤدي الى عدم اعتبارها قانونا . حقا أنه اذا انعدم ادراك الشخص و ارادته بالنسبة للنتيجة التى تنشأ عن فعله فان هذا الأخير لن

تكون له الأهمية التي تعطى لفعل ارادى مع الوعى والادراك الكامل لما يحدثه عنه من آثار في العالم الخارجى . غير أن ذلك لا ينفى عن الفعل كونه تميرا عن ارادة الشخص ، وبالتالي يتميز عن الأحداث الطبيعية التي تحدث في العالم الخارجى دون تدخل من ارادة الشخص ، فالنقد الموجه للمبدأ الذى أبدناه يأخذ في اعتباره فقط الحلقة الأخيرة من سلسلة الأعمال التنفيذية للجريمة . فإذا ما كانت غير ارادية انتهى الى القول بأن الجريمة يمكن أن تتكون من أفعال غير ارادية .

وإذا ما تأملنا أمثلة الأفعال التلقائية لما صعب علينا استظهار ارادية الفعل فيها . فمثلا في حالة الشخص الذى أثناء تنظيفه لسلاح نارى معبر بالذخيرة يأتى بحركة غريزية أو آلية نتيجة ارهاق أو عدم توق ، الأمر الذى أدى الى انطلاق غيار نارى أصاب آخر في مقتل ، فالتا نكون بصدد جريمة قتل خطأ . وليس معنى ذلك أن الجريمة تتكون هنا من فعل غير ارادى وهو الحركة الآلية التى أتاها الجانى أثناء تنظيفه للسلاح ، وإنما ما ينسب الى الشخص في مثلنا هذا هو العمل أو الفعل الارادى الذى ارتكبه وهو عملية تنظيف السلاح النارى دون اتخاذ الحيطة اللازمة .

من كل ذلك نخلص الى أن الركن المعنوى للفعل ينحصر فقط في الإرادة، الأمر الذى من مؤداه أنه لا يمكن اعتبار فعل في نظر القانون الفعل المادى الذى يقع خلوا من الإرادة ولكنه ذو صفة طبيعية ترجع الى التكوين الخلقى لأجهزة الجسم والتي لا سلطان للإرادة عليها . كما لا يعتبر فعلا أيضا من وجهة نظر المشرع تلك الأفعال التى ترتكب والشخص في حالة فقدان للشعور والادراك أو تلك التى ترتكب نتيجة اكراه مادى مصدره فعل الغير الذى يعتبر هو مسئولاً في هذه الحالة عما يقع من أفعال من جانب المكره مادام الاكراه كان تاما بحيث لا يترك مجالاً لأعمال ارادة المكره ولو جزئياً .

كما أن الأفعال الناشئة عن القوة القاهرة لا يمكن اعتبارها أفعالا في لغة القانون ، وبالتالي تنتفى الجريمة عن الشخص الذى يرتكبها .

غير أن الحركات القطرية أو الغريزية وكذا حركات العادة والحركات الآلية تعتبر أفعالا في نظر القانون، وذلك لما للإرادة عليها من سلطان يستطيع معه الشخص الاجسام عنها أو منها .

#### ٤ - الامتناع :

ان الامتناع يشل التشكل السلبي للسلوك الانساني . فالفكرة الطبيعية التي تقابل الفعل هي عدم الاتيان بفعل . غير انه في الحقيقة ليس دائما عدم الفعل يعتبر دائما ساوكا سلبيا . ومن ناحية اخرى ليس دائما كل فعل يعتبر ملوكا ايجابيا . ولذلك لتكييف سلوك معين باعتباره ايجابيا أو سلوكا سلبيا يجب ان نستبعد المفهوم الطبيعي للفعل أو للامتناع ونلجأ الى معايير قانونية لامكان القيام بهذا التكيف للسلوك الانساني .

ولتفصيل ذلك علينا أن نفرق بين النظرة الطبيعية وبين النظرة القانونية للسلوك .

فمن وجهة النظر الطبيعية البحتة ، الساوك الانساني يكيف ويعتبر سلوكا سلبيا أو امتناعا حينما يستنح الشخص عن التصرف أو عن العمل . بينما يكيف الساوك ايجابيا أو فعلا بالمفهوم الضيق حينما يحقق الشخص في العالم الخارجى فعلا معينا .

بينما اذا نظرنا للسلوك من وجهة نظر قانونية ، ومستبعدين وجهة النظر الطبيعية ، نجد أن السلوك يعتبر ايجابيا حينما يخالف به الشخص نصا قانونيا يقضى بعدم الاتيان بفعل معين ، ويعتبر سلوكا سلبيا أو امتناعا حينما يخالف نصا قانونيا يقضى أو يأمر بالاتيان بفعل معين .

ويترتب على ذلك أن الامتناع الذى له قيمة جنائية لا يشمل جميع حالات الامتناع أى عدم الاتيان بفعل معين . بمعنى أنه ليس له كل امتناع يمكن أن يكون الركن المادى للجريمة وانما في أحوال معينة حددها الشارع بالنص على الزام الجاني بالاتيان بفعل ماضى معين . وذلك فان الامتناع هو عدم الاتيان بفعل واجب ، أما الفعل فهو الاتيان بتصرف غير واجب . فالامتناع لا يمكن فهم جوهره دون الالتجاء الى قاعدة معينة تفرض على الشخص نوعا معينا من السلوك الايجابى . وذلك بطبيعة الحال لأن الامتناع ما هو الا مخالفة لواجب معين . ومن ثم فلا يمكن تفسير سلوك شخص معين وتكييفه بأنه امتناع الا اذا كانت هناك قاعدة معينة تملئ على الشخص واجب الاتيان بفعل معين . فالامتناع ليس ظاهرة طبيعية ولكنه ظاهرة قاعدية ، بمعنى أنه لا يمكن أن يقوم ولن يكون له معنى الا في علاقته مع قاعدة معينة . فهو عبارة عن تكييف لرابطة معينة بين سلوك الشخص وقاعدة معينة .

والقاعدة التي على أساسها يتعين على الشخص أن يأتي بفعل معين يمكن أن تكون ذات صور شتى فقد تكون قاعدة قانونية أو أخلاقية أو اجتماعية أو دينية أو فنية .

وعلى ذلك يمكن أن نعرف الامتناع بأنه عدم ارتكاب فعل معين كان ينتظر ارتكابه بناء على قاعدة معينة .

وإذا كان الامتناع هو عدم تحقيق فعل واجب بمقتضى قاعدة معينة ، فإن الامتناع الجنائي أي الذي يهتم به المشرع الجنائي ويرتب عليه آثارا جنائية معينة هو طائفة معينة من الامتناع بوجه عام ، ولذلك فالقاضي الجنائي لا يجب فقط أن يتأكد من وجود امتناع وفقا للقانون بصفة عامة ولكن عليه أن يتأكد من وجود ذلك الامتناع وفقا لقانون العقوبات . والامتناع في هذا شأنه شأن الافعال الايجابية . فكما أن الافعال التي يهتم بها قانون العقوبات هي جزء من طائفة الافعال الايجابية بوجه عام ويهتم بها لاتصالها بالمصالح التي يريد المشرع حمايتها ، فإن الامر كذلك أيضا بالنسبة للامتناع . فالمشرع الجنائي لا يهتم الا بطائفة معينة من السلوك المعبر امتناعا وذلك لاتصاله بالمصالح المراد حمايتها ، ومن هنا كان الفصل التام بين الركن المادى للجريمة المكون من امتناع وبين ركن عدم المشروعية فيها . فركن عدم المشروعية يقوم على أساس علاقة الامتناع بالنص التجريمى الجنائي بينما الامتناع يقوم على أساس عدم تحقيق فعل كان يجب القيام به وفقا لأية قاعدة من القواعد حتى غير الجنائية .

وإذا كان الامتناع هو صورة من صور السلوك الانسانى فانه على عكس الفعل الايجابى يشل صعوبة من حيث تحديد عنصره المادى ، فاذا كان العنصر المادى في الفعل واضحا وسهل التحقق منه من وجهة النظر الطبيعية فإن الامتناع يشتر صعوبة عند تحديد ذلك العنصر نظرا لصفة الامتناع القاعدية . ولقد حاول كثير من الباحثين التغلب على تلك العقبة باعطاء الامتناع مدلولاً طبيعياً شأنه شأن الفعل الايجابى . غير أن جميع تلك المحاولات قد باءت بالفشل . فمن وجهة النظر الطبيعية المحضة يستحيل القول بوجود الامتناع . فالامتناع هو تكييف لعلاقة في أحد طرفيها السلوك المادى للفرد وفي الطرف الآخر قاعدة الزامية تفرض عليه واجبا للقيام بعمل لم يقيم به . فالامتناع في جوهره ما هو الا حكم على سلوك معين .

ولكن اذا كان الامتناع في حقيقته ، هو الاحكام على علاقة معينة ،  
الا أن هذا الحكم لابد أن يتخذ موضوعا له واقعة مادية تحققت في العالم  
الخارجي . وهذه الواقعة المادية ، موضوع الحكم ، هي السلوك الارادي  
الذي اتخذته الشخص . وهذا السلوك الذي يكيف من قبل من يتكلم  
عليه بأنه امتناع ، هو من غير شك حقيقة زمنية ومكانية وبالتالي تكون  
العنصر المادي للامتناع .

والسلوك المادي الذي يقع من الفرد والذي يكون الركن المادي  
للامتناع هو أيضا الذي يعول عليه تحديد الركن المعنوي للامتناع كما هو  
الحال بالنسبة للفعل الايجابي ، فلكي يكون لدينا سلوك ارادي متمثل في  
الامتناع يتعين أن يكون السلوك الانساني الذي وقع والذي يكيف ، بأنه  
امتناع ، يجب أن يكون اراديا بمعنى أن تتوافر بشأته الارادة والادراك .  
ولا يلزم أن يكون الشخص قد تمثل الامتناع ولم يرد فعلا ارتكاب الفعل  
المأمور القيام به ، بل يكفي أن يكون قد ارتكب السلوك البديل عن ارادة  
وادراك . أما تمثل الفعل وارادة الامتناع أو عدم ارادته فهذه لا تتعلق  
بالركن المعنوي للسلوك الاجرامي ، وانما تتعلق بالركن المعنوي الجريمة  
ليبين ما اذا كنا بصدد جريمة امتناع عمدية أو غير عمدية .

#### ٥ - النتيجة الاجرامية :

النتيجة الاجرامية هي العنصر الثاني من عناصر الركن المادي للجريمة .  
فالسلوك الاجرامي انما يجرمه المشرع لما يحدثه من آثار يراها المشرع ضارة  
بمصالح معينة عني بها وحماها بالنصوص التجريبية .

ودون الدخول في تفاصيل تتعلق بدراسة القسم العام من قانون  
المعوقات العام والتي لا يفتقر فيها قانون الأحكام العسكرية عنه يكفينا  
في هذا المقام الاشارة الى النتائج التي وصل اليها الفقه في هذا الصدد  
والتي سوف تعيننا في دراستنا للقسم الخاص من قانون المعوقات  
المسكري .

فالنتيجة الاجرامية لها مدلولان تردد بينهما الفقه في تحديده للنتيجة  
الاجرامية كعنصر من عناصر الركن المادي .

المدلول الاول طبيعي أو مادي ومن مؤداه أن النتيجة التي تدخل في  
تكوين الركن المادي هي عبارة عن الآثار المادية الطبيعية التي تحدث في

العالم الخارجى وترتبط بالسلوك الاجرامى برابطة سببية . ومثال ذلك ازهاق الروح فى جريمة القتل ،، ويكفى لاستظهار نوعية النتيجة الاجرامية الالتئاع الى النص التجريمى للواقعة لبيان النتيجة غير المشروعة التى نهى المشرع عن الاتيان بها والتى من أجلها جرم السلوك الذى يتسبب فى احداثها .

غير أننا اذا أخذنا النتيجة فى مفهومها المادى أو الطبيعى أى باعتبارها الآثار المادية التى تظهر فى العالم الخارجى وترتبط بالسلوك الاجرامى برابطة سببية ، لوجدنا أن هناك كثيراً من الجرائم يعاقب فيها المشرع على السلوك الاجرامى فى حد ذاته دون استلزام نتيجة مادية معينة أو دون الاعتماد بتحقيقها أو عدم تحققها ، وبعبارة أخرى ، نجد أن الجريمة يتكون ركنها المادى فقط فى السلوك الاجرامى . ومن هنا فالتأكد من تحقق النتيجة يفترق بين نوعين من الجرائم وفقاً لضرورة أو عدم ضرورة تحقق نتيجة معينة للسلوك الاجرامى . فهناك جرائم السلوك والنتيجة وهى التى يستلزم فيها المشرع ضرورة تحقق نتيجة يعجز على أساسها أى فعل يرتبط بها برابطة سببية . وهناك جرائم السلوك المجرد وهى التى يعجز فيها المشرع الفعل أو الامتناع فقط بغض النظر عن تحقق نتائج معينة .

وإذا كانت النتيجة الاجرامية فى مفهومها المادى يمكن أن تنقص بصدد الجرائم ذات السلوك المجرد فمعنى ذلك أن النتيجة ليست عنصراً أساسياً للركن المادى وإنما تعتبر عنصراً أساسياً خاصاً بالنسبة للجرائم التى يتطلب فيها المشرع تحقق نتيجة مادية معينة .

غير أن هذا القول لم يرق لدى بعض الفقهاء باعتبار أن النتيجة الاجرامية هى عنصر أساسى عام للركن المادى للجريمة ولا توجد جريمة دون نتيجة غير مشروعة . ومن هنا ظهر المدلول الثانى للجريمة وهو المدلول القانونى . فالنتيجة ليست هى الآثار المادية التى تترتب على الفعل الاجرامى وإنما هى الآثار التى تلحق بالمصلحة المحمية فتضر بها أو تهددها بالضرر . ولما كان المشرع إنما يعجز أنواع السلوك المختلفة لحماية لمصالح معينة من الاضرار بها أو تهديدها بالاضرار فلا توجد جريمة دون تحقق نتيجة معينة فى مفهوم المشرع والتى تتمثل فى الاضرار بالمصلحة المراد حمايتها . وحتى فى الفروع فإن هناك نتيجة قانونية هى الخطر الذى حققه الفعل الاجرامى للمصلحة المحمية .

ومفاد هذا الرأي اذ ان النتيجة هي عنصر أساسى فى الجريمة بدونه  
لا تقوم الجريمة .

ومن هنا جاء تقسيم الفقه للجرائم الى جرائم الضرر وجرائم الخطر .  
فجرائم الضرر هي الجرائم التى يستلزم فيها المشرع الاضرار الفعلية بالمصلحة  
المراد حمايتها وتمثل النتيجة القانونية فى هذا الاضرار . اما جرائم الخطر فهى  
التي يكتفى فيها المشرع بان يترتب على السلوك الاجرامى نتيجة فى انخطر  
أو التهديد بالضرر للمصلحة المراد حمايتها دون استلزام الاضرار .  
وهذا النوع الأخير هو الذى يقابل جرائم السلوك المجرد بالنسبة  
للتقسيم الاول . غير اننا بتأمل كلا المدلولين فى بحثنا لعناصر الركن المادى  
نجد ان المدلول القانونى للجريمة لا يستقيم مع المنطق التحليلى لعناصر  
ذلك الركن . فالأضرار أو التهديد بالضرر للمصلحة المحمية هو علة التجريم  
ذاتها وهى تتلاق بركن عدم المشروعية ولا تتلاق بالركن المادى . فالأضرار  
بالحق أو بالمساحة المحمية هو مناط مشروعية الفعل من عدمه رغم وجود  
النص التجريمى . فمثلا ونحن بصدد اسباب الاباحة نجد ان المشرع لم يهتم  
بالأضرار بالمصلحة المحمية ولا يعول عليه فى تجريم الفعل ويظل الفعل مشروعا  
فإنحماية الجناية للمصلحة فى هذه الحالة تسقط لوجود سبب من أسباب  
الاباحة ولا قسبة بعد ذلك لما يلحقها من ضرر أو تهديد به . هذا فضلا  
عن اننا لو أخذنا النتيجة فى مفهومها القانونى لتعذر قيام التقصد  
الجنايى فى كثير من الجرائم . فالتقصد الجنائى يقوم على ارادة الفعل  
والنتيجة . ومعنى ذلك ان نستلزم لتوافره ارادة الاضرار بالحق أو بالمصلحة  
المحمية . ومعنى ذلك استلزام علم الجاني بالمصلحة المحمية بالنص . وهذا  
بحث يصعب حتى على الباحث أو المتأخرى الامر الذى من مؤداه حتى الفصل  
الجنايى فى كثير من الحالات . كما ان رابطة السببية يجب ان تقوم بين  
السلوك المادى وبين النتيجة المادية التى ترتبت عليه والا لكان البحث فى  
وجود علاقة السببية من عدمها هو بحث فى مشروعية الفعل او السلوك  
الانسانى عامة أو عدم مشروعيته .



من كل ذلك فخلص الى أن النتيجة التي تكون العنصر الثاني من الركن المادى هي النتيجة في مفهومها المادى وليس في مفهومها القانونى .

ولا بد أن ترتبط النتيجة الاجرامية بالسلوك الاجرامى برابطة سببية . وبذلك فإن رابطة السببية تدخل في تكوين الركن المادى في الجرائم ذات السلوك والنتيجة . وبدون تلك العلاقة لا يقوم الركن المادى للجريمة . وتحديد رابطة السببية في الجريمة العسكرية لا يختلف في شيء عنه في الجرائم العامة ، ولذلك نكتفى بالاحالة الى المؤلفات العامة في قانون العقوبات .

### المبحث الثانى

#### ركن عدم المشروعية في الجريمة العسكرية

١ - مفهوم عدم المشروعية ، المفهوم الشكلى والمفهوم الموضوعى ، ٢ - ما يجب أن يحمل عليه عدم المشروعية ، ٣ - النصوص التي تحدد عدم المشروعية في الجرائم العسكرية .

#### ١ - مفهوم عدم المشروعية :

سبق أن اتينا الى أن عدم المشروعية هو ركن من أركان الجريمة وليس مجرد صفة لها .

والواقع أن تحديد فكرة عدم المشروعية باعتباره ركنا أساسيا للجريمة له أهميته التي تنعكس على ركنها المعنوى في الوقت ذاته .

والذى يهنا في هذا المجال هو تحديد أبعاد عدم المشروعية باعتبارها ركنا في الجريمة ، وبيان المفهوم الذى يجب أن تحمل عليه (١) .

وقد اختلف الفقه في تحديد هذا المفهوم . فمن الفقهاء من أعطاه مفهومًا شكليًا ومنهم من أعطاه مفهومًا موضوعيًا .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في :

Petrocelli, L'antigiuridicità, cit., p. 10 Moro, Antigiuridicità, Palermo, 1947 ; Bettioli, Diritto penale, cit., p. 256.

( م ١ - قانون الاحكام العسكرية )

فوفقا للمفهوم الشكلي لعدم المشروعية يعتبر غير مشروع كل ما خالف نصا تجريميا من نصوص قانون العقوبات . فيكفي إذن للتحقيق من توافر الركن الشرعي للجريمة وجود نص تجريمي ووجود الفعل الاجرامي في حالة تمارض معه . فعلاقة السلوك الاجرامي بالنص التجريمي من حيث المخالفة الشكلية هي التي تحدد قيام ركن عدم المشروعية في الجريمة . وليس للقاضي الا أن يتحقق من توافر تلك العلاقة دون أن يكون له أدنى سلطان في تقدير القيمة الفعلية للواقعة من حيث اعتداؤها فعلا على الحق أو المصلحة التي أراد المشرع حمايتها بالنص التجريمي ودون أن يكون للقاضي حق تقييم الفعل الذي لا يندرج تحت احد النصوص التجريبية من حيث خطورته الاجتماعية . فتسفي توافرت العلاقة الشكلية بين الفعل والنص التجريمي فليس للقاضي الا أن يؤكد قيام الجريمة حتى ولو أن الفعل في واقع الامر لم تكن تكن فيه الخطورة الاجتماعية التي تهدد المصلحة أو الحق المراد حمايته . كما أنه ليس للقاضي سوى استبعاد الجريمة كلما كان الفعل الذي وقع لا يندرج تحت أي نص من نصوص التجريم حتى ولو كان في واقع الامر يهدد المصالح الأساسية للجماعة أو يكون خطورة على الحق أو المصلحة المراد حمايتها . وليس للقاضي في تلك الحالة أن يصل القياس لكي يجذب الفعل الى دائرة التجريم . ويستند أنصار فكرة عدم المشروعية الشكلية الى أن تقدير قيمة الافعال من حيث تهديدها أو اعتداؤها على المصلحة المحية أو خطورتها هي فقط من حق المشرع . وأن هذا الأخير قد قام بصيلة التقييم هذه وقت أن وضع النصوص التجريبية وحدد سلفا تلك الافعال بناء على خطورتها الاجتماعية . وعلى ذلك فليس للقاضي سوى تطبيق القانون وليس له أن يدل ارادة المشرع بإرادته ويعيد تقييم الانعمال من جديد ما دامت تنطبق على النموذج التشريعي للعمل المجرم . اذ لو سح للقاضي بتلك السلطة لاصبح هو الآخر مشرعا ولاسحقى من المسير التفصل بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية . ومن ناحية أخرى : فاننا لو سحنا للقاضي بأعمال القياس وتجريم أفعال لم ينص عليها المشرع لما أصبح هناك ضمانات لحرية الافراد ولخالفنا بذلك مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات التي تضمنتها معظم دساتير العالم . ان تحديد الفاصل بين المشروع وغير المشروع يفترض سلفا تحديد نطاق سلطان القاضي . وعلى ذلك فليس للقاضي أن يأخذ في اعتباره الجانب الموضوعي للواقعة الذي يتضمن تقييما لها .

فخلاصة القول اذن لهذا المفهوم هي أن الفعل أو الواقعة تعتبر مشروعة أو غير مشروعة تبعاً لموافقتها أو مخالفتها للقاعدة التجريبية .

وعلى عكس هذا الاتجاه الشكلى يوجد الاتجاه الموضوعى لعدم المشروعية . فالجريمة هي فعل أو سلوك يكون اعتداء على المصالح الأساسية للجماعة . وعليه فإن القاعدة القانونية في تجريمها لأفعال معينة إنما تراعى صفة الخطورة الاجتماعية التي للفعل وتجعله مهدداً للحق أو المصلحة المحمية . وهذا الفهم هو الذى يجب أن تحمل عليه القاعدة التجريبية .

فهي ليست قاعدة مادية تجرم أفعالاً معينة من أجل التجريم فحسب بل إنما تجرمها لما تنطوى عليه من خطورة اجتماعية تهدد الحق أو المصلحة المراد حمايتها . وعلى ذلك فكل فعل يهدد تلك المصلحة أو يمتدى عليها يعتبر فعلاً غير مشروع . كما أن أى فعل لا ينطوى على تلك الخطورة يجب اعتباره فعلاً مشروعاً ولا محل للعقاب عليه . والقاضى هو الفيصل في تحديد الخطورة الاجتماعية للفعل فهو الذى يقيم الفعل من حيث تهديده للمصلحة المحمية من عدمه . فإذا انعدمت تلك الصفة في الفعل يتعين على القاضى تقيم الجريمة حتى ولو كان الفعل مخالفاً لنص من نصوص التجريم من الناحية الشكلية ما دام يفترق إلى صفة الخطورة الاجتماعية للحق أو للمصلحة المحمية والتي هي الفيصل في تحديد نطاق التجريم .

غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل تبادى أصحاب فكرة عدم المشروعية الموضوعية إلى أبعد من ذلك . فاستناداً إلى وظيفة القاعدة الجنائية في المجتمع باعتبارها تحمى المصالح الأساسية للجماعة وتعمل على تطويرها والتشبي مع درجات التقدم التى يخطوها المجتمع ، فقد اعتبر أصحاب هذا الفكر أن معيار تحديد نطاق المشروعية من عدم المشروعية هو مدى صفة الضرر أو الخطورة التى تلحق بالفعل في علاقته مع الحق أو المصلحة التى تعتبر أساسية في نظر الجماعة في كل وقت وحين . وعلى ذلك ، فقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات يجب أن تستبعد من نطاق القانون إذا أنها ستقيد القاضي في تطبيقه للقانون كما أنها ستقيد سلطته التقديرية في تحديد الأفعال المجرمة أو الجديرة بالتجريم لما لها من خطورة إجرامية واجتماعية

تجاه المصالح الأساسية للجماعة (١) . فمن المستحيل أن يحصر المشرع سلفا جميع المصالح الجديدة بالحماية كما أنه من ناحية أخرى قد تجد مصالح أخرى تعتبر أساسية في نظر الجماعة في فترة لاحقة على التشريع ولايستطيع القاضي تجريم الأفعال الضارة بها أو المهددة لها التمسكه بقاعده شرعية الجرائم ، وهذا يجعل قانون العقوبات متخلفا عن التشبي مع حاجات المجتمع وتطوره وتأسيسا على ذلك فقد نادى أصحاب ذلك الاتجاه بوجود أن يكون معيار المشروعية أو عدم المشروعية ليس مجرد مطابقة الفعل أو مخالفته للقاعدة القانونية وإنما اتصاله بالحق أو المصلحة المحمية من حيث اضراره أو عدم اضراره بها (٢) . ولذلك فلا محل للتمسك بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات كما أنه لا محل أيضا لتجريم القياس على القانى . بل يجب اعطاء القاضي سلطة واسعة في تطبيقه للقانون ولروح القانون وتجريم الأفعال التى تخل بمصلحة أساسية من مصالح الجماعة مستعينا فى ذلك بالقياس .

## ٢ - ما يجب أن يحول عليه عدم المشروعية :

لا يخفى عن الباحث التطرف الذى وصلت اليه فكرة عدم المشروعية الموضوعية وما انتهت اليه من نتائج يستحيل التسليم بها . فقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات هى الضمان لحرىات الأفراد وللمدالة الجنائية . فإذا كان إلغاء المبدأ من شأنه أن يكفل الحماية لمصالح الجماعة إلا أنه يهدد مصلحة أساسية لذات الجماعة ألا وهى كماله الحرىات وضمان المدالة لافرادها . وهذا لن يتأتى إلا بضمان استقرار القواعد الجنائية التى تحدد المشروع وغير المشروع من الأفعال . كما أن اعطاء القاضي ذلك السلطان المطلق من شأنه أن يضفى عليه صفة التشريع ويصبح القانون بذلك دون ضابط موضوعى .

---

(١) تأثر بفكرة عدم المشروعية الموضوعية بعض التشريعات كالتشريع الجنائى السوفيتى القديم . انظر فى ذلك وفى التشريعات الأخرى المتأثرة بنفس الفكرة :

Napolitano, Il diritto penale sovietico, Padova, 1963, p. Bettiol, Aspetti politici del diritto penale contemporaneo, Palermo, 1953, p. 1 e seg.

(٢) انظر فى تاصيل فكرة عدم المشروعية الموضوعية وارتباطها بالفكر الوضئى مؤلفنا فى أصول علم الإجرام ، ١٩٦٧ .

والواقع أننا لو تأملنا حقيقة الأمر تلاحظ أن فكرة عدم المشروعية الموضوعية هي التي تميز بوضوح عن جوهر هذا الركن من أركان الجريمة. غير أننا يجب هنا أن نضع الحدود اللازمة لتلك الفكرة بما لا يتناقى مع المبادئ الأساسية للتجريم والعقاب . بمعنى أنه إذا كان مفاد عدم المشروعية هو تعارض الواقعة المادية مع المصلحة المحمية وتهديدها لها أو الإضرار بها، فإن ذلك يفترض سلفاً أن المشرع قد نص صراحة على تجريم كل اعتداء على تلك المصلحة بالتهديد أو بالإضرار . ولذلك فإن عدم المشروعية الموضوعية ليس مؤداها إعطاء القاضى سلطة تجريم أفعال لم ينص عليها المشرع صراحة لمجرد خطورتها الاجتماعية للمصالح الأساسية للجماعة . فمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لا يتناقى مع مبدأ عدم المشروعية الموضوعية كل ما هنالك أنه ما دام المشرع يجرم أفعالاً معينة حماية لمصالح بينها فمفاد ذلك أن عدم المشروعية تلحق بالفعل عند تعارضه مع تلك المصالح . فإذا كان الفعل لا يتعارض مع تلك المصالح ولا يكون اعتداء عليها أو تهديداً لها فيستحيل القول بعدم مشروعيته حتى ولو كان يخالف شكلاً النص التشريعى القاضى بالتجريم أو ما يطلق عليه البعض عدم المشروعية الشكلية.

وهنا ينشأ السؤال الآتى : هل هناك ما يسمى بعدم المشروعية الشكلية؟ أو بمعنى آخر : هل مجرد مخالفة الفعل للنص التجريمى يحقق عدم المشروعية الشكلية حتى ولو لم يتعارض الفعل مع المصلحة المحمية ؟

نعتقد أن الإجابة لا بد أن تكون بالنفى . ذلك أن عدم المشروعية الشكلية التى قال بها البعض إما أنها تحمل على مخالفة الجاني لأوامر الشارع ونواهيه ، وهنا نجد أنفسنا فى محيط الركن المعنوى للجريمة ، وإما أنها تحمل على مجرد مطابقة الفعل للنموذج التشريعى للفعل الإجرامى وهنا نكون فى محيط عنصر المطابقة الذى يعتبر أولى درجات البحث القانونى لأركان الجريمة . ذلك أن الجريمة ، كما سبق أن رأينا ، هي واقعة غير مشروعة وآثمة أى محل لوم من جانب الشارع . ومعنى الواقعة أنها واقعة مطابقة للنموذج التشريعى . إنها تخالف شكلاً النص التشريعى كما يريد بذلك أنصار عدم المشروعية الشكلية . غير أن عدم المشروعية يأتى نتيجة تعارض تلك الواقعة مع المصالح التى أراد المشرع حمايتها وذلك إما بالاعتداء عليها أو تهديدها . وعلى ذلك فإذا اتفقت تلك الصفة عن الفعل فلا يمكن اعتباره غير مشروع حتى ولو كان مطابقاً للنموذج التشريعى

لواقعة كما هو الشأن مثلا في حالات الإباحة حيث نجد الفعل المرتكب مطابقا للنموذج التشريعي للواقعة ورغم ذلك تنتفي عنه سنة عدم المشروعية .  
وبالاحاطة أن تحديد المصالح التي يكون الاعتداء عليها فعلا غير مشروع من الناحية الجنائية يتوقف على تقدير المشرع لحظة وضع النص الجنائي .  
وعلى هدى هذا التحديد يجوز للقاضي تقدير مشروعية أو عدم مشروعية الفعل . ولذلك فخارج ذلك النطاق الذي يفرضه الشارع يستحيل على القاضي تقييم فعل معين بأنه غير مشروع لمجرد تعارضه مع المصالح الأساسية للجماعة ما دام المشرع لم ينص صراحة على حماية تلك المصالح جنائيا .  
كل ما هنالك هو أن مثل تلك الأفعال التي تنطوي على خطورة اجتماعية معينة يمكن أن تكون محل اعتبار الشارع عند النظر في . مدى كفاية التشريع للتطور الاجتماعي أو عند وضع تشريع جديد .

فخلص من ذلك الى أن فكرة عدم المشروعية الموضوعة يجب أن تفهم على أنها علاقة تعارض بين الفعل وبين المصالح الأساسية للجماعة والتي أحاطها المشرع الجنائي بالحماية . وخارج تلك المصالح لا يمكن اعتبار الفعل غير مشروع مهما تعارض مع مصالح الجماعة ما دامت لا تدخل في نطاق المصالح المحمية جنائيا .

وعلى العكس من ذلك لا يعتبر الفعل غير مشروع متى اتفقت مسافة التعارض بينه وبين المصالح المحمية حتى ولو كان مطابقا للنموذج التشريعي .  
النصوص التي تحدد عدم المشروعية في الجرائم العسكرية :

والنصوص التي على هديها يتحدد عدم مشروعية الفعل من عدمه في الجريمة العسكرية قد تكون مدرجة في قانون العقوبات العام كما تكون مدرجة في نصوص قانون الاحكام العسكرية . كما قد تكون في أي قانون آخر من القوانين المكتوبة .

غير أنه لتحديد عدم مشروعية الفعل في الجريمة العسكرية لا بد أن يكون الفعل متعارضا بطريق مباشر أو غير مباشر مع الحماية التي كفاها المشرع للجريمة العسكرية وهي المصلحة العسكرية . فثالثا المصلحة العسكرية هي الميار في تحديد الجريمة العسكرية كما أنها هي الميار في تحديد ركن عدم المشروعية في ذلك النوع من الجرائم . ذلك أننا سبق أن بينا أن الجريمة العسكرية هي دائما عبارة عن فعل يضر بالمصلحة

العسكرية حتى ولو كانت تلك المصلحة لا تكون الهدف المباشر للفعل الاجرامى ذاته . وهذا الذى فسرنا به ادراج كثير من جرائم القانون العام تحت نطاق الجرائم العسكرية حتى في الفروض التى تقوم فيها الجريمة العسكرية لمجرد توافر الصفة العسكرية في مرتكبها .

ووضع المصلحة العسكرية هذا له قيمة في فهم كثير من القواعد التى تبين تطبيقاتها على الجريمة العسكرية والمتعلقة بركن عدم المشروعية فيها كما سنبين حالا بالنسبة للظروف التى تعدم ركن عدم المشروعية والتى اصطلح على تسميتها بأسباب الإباحة .

### ثانياً - أسباب انتفاء عدم المشروعية في الجريمة العسكرية

١ - متى ينتفى عدم المشروعية . ٢ - الدفاع الشرعى في الجرائم العسكرية . الدفاع الشرعى والجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . ٣ - حالة الضرورة والجرائم العسكرية . ٤ - استعمال الحق : أولاً : استعمال الحق والخدمة العسكرية . ثانياً : استعمال الحق والجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . ٥ - اداء الواجب أولاً : الأمر القانونى وشروطه . ثانياً : الأمر غير المشروع . ثالثاً : رقابة المنفذ لمشروعية الأمر كشرط لعدم المساءلة في القانون العام وحدود ذلك في القانون المسمى . ٦ - رضاء المجنى عليه .

#### ١ - متى ينتفى عدم المشروعية ؟

وأبنا كيف أن عدم المشروعية بوصفها ركناً في الجريمة يتوافر بمجرد التعارض بين الواقعة المادية أو السلوك الاجرامى وبين المصلحة المراحمة بها بالنص التجريسي . ولذلك ينتفى عدم المشروعية بانتفاء ذلك التعارض الفعلي حتى ولو كانت الواقعة تطابق الواقعة النموذجية التى تضمناها النص التجريسي . وانتفاء هذا التعارض انما هو من تقدير المشرع . وعليه فقد رأى المشرع أنه في أحوال معينة ينتفى هذا التعارض لتوافر ظروف معينة حددها على سبيل الحصر وهى ما يطلق عليه أسباب الإباحة . فنظراً لانتفاء عدم المشروعية فإن الفعل يصبح مشروعاً .

غير أن المشرع في قانون الأحكام العسكرية لم يدرج نصاً خاصاً بالأسباب التى تبيح الفعل الاجرامى وتنتفى عنه صفة عدم المشروعية . وليس معنى اغفال النص على تلك الأسباب أنه لا سبيل الى اعمال القواعد العامة

المقررة لها في قانون العقوبات العام . ذلك أنه عند توافر مثل تلك الظروف فإن التعارض بين الفصل والمصلحة العمومية ينتفى وبالتالي يندم ركن أساسي من أركان الجريمة وبالتالي تنقضي الجريمة كلية بالتطبيق للتواعد الأساسية في التجريم والعقاب . هذا فضلا عن أنه بالتطبيق لنص المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية يتعين الرجوع الى الأحكام العامة في قانون العقوبات العام في هذا الصدد .

فهذه المادة تقضى بأن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالأجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة .

غير أننا نلاحظ أن هذه المادة على إطلاقها بمدى من وجهة النظر المنطقية الطبيعية الخاصة بالقوات المسلحة والنظام الخاص الذي يسير عليه تنظيمها بما يتفق وطبيعة الوظيفة المنوطة بها . ومن هنا فإن تطبيق الأنظمة الخاصة بأسباب الإباحة في قانون العقوبات العام قد يكون متعارضا في بعض جوانبه مع طبيعة النظام في القوات المسلحة (١) .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الجرائم العسكرية بالتحديد الذي وضعناه لها يجعلها تشمل الى جانب الجرائم العسكرية المختلفة والبحث جرائم قانون عام . والأحكام التي تخضع لها كل طائفة من الناحية الموضوعية تختلف عن الأخرى . ولذلك فإن هذا الخلاف ينعكس بدوره على مدى تطبيق القواعد الخاصة بأسباب الإباحة بالنسبة لها .

وعلى هذا الأساس سنحاول في البنود التالية أن نستعرض أسباب الإباحة المعروفة في قانون العقوبات بالقدر الذي يسمح لنا باستظهار الأحكام الخاصة التي قد تخضع لها في محيط تطبيقها على الجرائم العسكرية بصورها المختلفة .

## ٢ - الدافع الشرعي :

تضمن قانون العقوبات العام في المواد ٢٤٥ وما بعدها الأحكام العامة للدافع الشرعي باعتباره سببا ينفي ركن عدم المشروعية من الجريمة ويبع

---

(١) ومن أجل ذلك كان ينبغي أن يخصص المشرع نصوصا في قانون الأحكام العسكرية تحكم أسباب الإباحة . وهذا ما فعله المشرع الإطالي الذي نظم قانون العقوبات العسكري بطريقة تفصيلية .



الفعل • ونظرا لعدم تضمن قانون الأحكام العسكرية نصوصا خاصة بالدفاع الشرعي فالمفروض ان يلجأ الباحث الى نصوص المواد سائلة الذكر وذلك بالتطبيق لنص المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية •

وبتأمل نصوص المواد ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات العام نجد أنها تبيح للفرد المادى في الظروف التي تتوافر فيها شروط الدفاع الشرعي ، أن يرتكب فعلا يكون في ماديته جريمة من الجرائم المعاقبة عليها في قانون العقوبات •

غير أننا حينما نريد تطبيق ذلك المبدأ في محيط الجرائم العسكرية فالتناصاف وضما مختلفا عنه في قانون العقوبات العام •

ذلك أن الفرد المادى في استعماله لحقه في الدفاع الشرعي ورده للاعتداء الواقع عليه من آخر ، لا يخضع ، كقاعدة عامة ، لأى الزام خاص لا في مواجهة المعتدى ولا في مواجهة النظام القانوني العام •

بينما الشخص العسكري حينما يريد رد الاعتداء الواقع عليه أو على ماله بسبب الدفاع الشرعي فإن فعله الذى يرد به الاعتداء ان لم يكن جريمة من جرائم القانون العام لاتقاء ركن عدم المشروعية الا أنه يكون في الوقت ذاته جريمة عسكرية بالمعنى الدقيق ، وذلك لوجود رابطة الزام خاص مستمدة من التنظيم الخاص بالنظام العسكري • هذا فضلا عن مخالفة الواجبات المتعلقة بالتدرج الوظيفي وذلك حينما يكون الاعتداء قد وقع من شخص أعلى رتبة في مواجهة شخص أقل رتبة •

ولما كان النظام القانوني العسكري يستلهم قواعده من مقتضيات الضبط والربط التي يتعين الحفاظ عليها حتى يمكن القيام بالوظيفة المنوطة بالقوات المسلحة الأمر الذى حدا بالمشرع العسكري أن يضيف قديمة خاصة لنظام الأوامر والنواهي والأخذ بشدة كل مخالفة لها • لذلك فإن وضع الدفاع الشرعي الذى فيه يخالف الشخص روح ذلك النظام والشدّة التى ينبغى أن تسود ، يثمين أن يكون وضما خاصا يختلف عن الوضع العام للدفاع الشرعي في إطار قانون العقوبات العام •

غير أن تلك الاعتبارات المسابقة لاتقوم بالنسبة لجميع الجرائم العسكرية • فهى لا تتوافر الا بالنسبة لتلك الجرائم العسكرية التى نص عليها المشرع حماية للمصلحة العسكرية المتعلقة بالنظام العسكري ذاته

داخل القوات المسلحة ، وهذه الجرائم هي التي نص عليها قانون الأحكام العسكرية في القسم الثاني منه والتي تدون مجبوعة الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . أما جرائم القانون العام أي الجريمة فقط بنص في قانون العقوبات ولكنها أخذت الصفة العسكرية لاتصالها المباشر أو غير المباشر بالمصلحة العسكرية للدولة فهي تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات بصدد الدفاع الشرعي ولا تثير أدنى مسوعة في هذا المجال . ففي جرائم القانون العام العسكرية لا يوجد أدنى الزام للشخص حيال النظام القانوني العام أو حيال المعتدى . فذلك الالتزام لا يقوم إلا بصدد الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . وعلى ذلك فالشخص العسكري يمكنه أن يدافع عن نفسه دفاعا شرعيا حيال أي اعتداء يقع عليه أو على ماله من شخص مدني أو من شخص عسكري في نفس رتبته أو أقل منه رتبة وذلك متى توافرت الشروط الخاصة المنصوص عليها في قانون العقوبات من حيث الاعتداء ورد الاعتداء ، فهنا وفي مثل تلك الأحوال لا يوجد أدنى الزام مستند من النظام العسكري أو مستند من صلة المعتدى عايه .

#### الدفاع الشرعي والجرائم العسكرية البحتة والمختلطة :

إن الدفاع الشرعي حينما يأخذ صورة الجريمة العسكرية المختلطة أو البحتة له وضع خاص يختلف عنه فيما لو أخذ شكل جريمة قانون عام (١) . فإذا كان الدفاع الشرعي يعتبر سببا من أسباب انتفاء مشروعية الفعل ، فإن قضي تلك الصفة عن الجريمة العسكرية البحتة أو المختلطة يحتاج إلى شيء من التأمل والتدقيق . ذلك أنه إذا نظرنا إلى الدفاع الشرعي كسبب من أسباب إباحة الفعل وقضى عدم مشروعيته فإنما يكون ذلك نتيجة لعملية الموازنة التي يقوم بها المشرع والتي تنتهي بتفليب حق المعتدى عليه على حق المعتدى ما دام ذلك في حدود الشروط التي استلزمها المشرع ونتيجة

---

(١) ولهذا السبب نجد المشرع الإيطالي ينظم الدفاع الشرعي في الجرائم العسكرية بطريقة تختلف عما هو منصوص عليه في دأور العقوبات العام ، فتنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات العسكري على أنه لا عفاة على من يرتكب واقعة تكون جريمة عسكرية البجاة بها ضرورة دفع عنف حال وغير مشروع واقع عليه أو على آخرين طالما أن الدفاع متناسب مع الاعتداء . فمستند المشرع أسرط في الاعتداء الذي يبرر الدفاع الشرعي . دعه العند ، الوجه الذي ، من الشخص أو نفس غيره . كما أنه لم يكتب بمجرد خطر الاعتداء وإنما اشترط حلول الاعتداء الذي يأخذ شكل العنف . راجع في ذلك : Vendetti, Il diritto penale militare, cit., p. 102.

ذلك يصبح الفعل المرتكب مشروعا لعدم تعارضه مع غرض الشارع في حماية مصلحة المعتدى التي تسقط عنه في تلك الحالة باعتدائه .

وهذه المفاضلة بين الحقوق والتي تنتهي بترجيح حق المعتدى عليه واسقاط الحماية عن حق المعتدى القرض فيها أنها تقوم بين حقوق متساوية تساوي ليس في النوع ولكن في القيمة . ومن أجل ذلك استلزم المشرع دائما لامكان الاحتجاج بالدفاع الشرعي شرط التناسب بين فعل الاعتداء وفعل رد الاعتداء فإذا ما اختل هذا التوازن اتفنى طرف الدفاع الشرعي وأصبح الفعل غير مشروع وإن كان المشرع قد وضع نظاما خاصا للمساءلة عن هذا التجاوز في الدفاع الشرعي .

والجريمة العسكرية البهتة والمختلطة تأتي فيهما المصلحة العسكرية فبل أية مصلحة أخرى قد تكون محمية بذات النص التجريسي . فمثلا في جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء بالفعل أو بالقول والمنصوص عليها في المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون الأحكام العسكرية نجد أن المصلحة الأساسية المحمية بهذا النص هي المصلحة العسكرية التي يتطلبها الضبط والربط اللازمان للقوات المسلحة لكي تؤدي وظيفتها المنوطة بها . وإن كان هذا لا ينفي أن هناك مصلحة أخرى حماها المشرع بطريقة غير مباشرة وبالتالي تأتي في المرحلة الثانية وهي الخاصة بحق القائد أو الرئيس في المحافظة على سلامة جسمه وشرفه واعتباره . والدليل على ذلك هو أن المشرع فرق بين ارتكاب الجريمة أثناء خدمة الميدان وبين ارتكابها في غير خدمة الميدان ورتب على الحالة الأولى تشديدا في العقوبة يصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . كذلك الحال أيضا بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ والتي تعاقب الضابط أو صف الضابط لضربه عسكريا أو إساءته معاملته بطريقة أخرى . فالمصلحة المحمية في هذه الجريمة هي المصلحة العسكرية في حفظ النظام والضبط والربط داخل الجيش ، وتأتي في المرتبة الثانية مصلحة أو حق المجنى عليه في المحافظة على سلامة بدنه . وهذا يستفاد من أن الضابط أو صف الضابط حينما يرتكب مثل تلك الجريمة فإنه يحقق في الوقت ذاته جريمة قانون عام نص عليها قانون العقوبات حماية لحق الشخص في سلامة بدنه . وجرائم القانون العام التي تقع من العسكريين معاقب عليها بمقتضى المادة ١٦٧ من قانون الأحكام العسكرية . فلو كان غرض الشارع من نص المادة ١٤٩ هو حماية حق الشخص في سلامة بدنه مثلا لما كان هناك من مبرر للنص على تلك الجريمة صراحة اكتماء بنص المادة ١٦٧ ، وهذا يدل على

أن المشرع قد حمى بمثل تلك النصوص المصلحة العسكرية ابتداء . كما أن ذات المصلحة العسكرية المنحصرة في الضبط والربط وحسن انتظام سير العمل بالقوات المسلحة هي التي حدثت المشرع لتجريم عدم اطاعة الأوامر في المواد ١٥١ وما بعدها وقرر لها عقوبة تصل إلى الإعدام في بعض الجرائم .

ولذلك يثور هنا التساؤل الآتي وهو : هل يجوز للشخص الخاضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية أن يدافع عن حق من حقوقه دفاعا شرعيا حتى ولو كانت الأفعال التي يرتكبها دفاعا عن نفسه أو عن حقه تكون جريمة من الجرائم العسكرية البحتة أو المختلطة : وبعبارة أخرى هل يعني المشرع الشخص من الإلزام بالخضوع وتحمل الاعتداء على حق من حقوقه متى كان الدفاع عن مثل تلك الحقوق يشكل اختلالا بنظام الضبط والربط العسكري ، أم أن المشرع فرض على الشخص واجبا بتحمل الاعتداء حتى لا تضار المصلحة العسكرية التي حرص المشرع على حمايتها بنصوص التجريم في قانون الأحكام العسكرية ؟ وإذا كان هناك واجب بتحمل الاعتداء حفاظا على المصلحة العسكرية فهل الخضوع مطلق أم أن هناك حدودا لذلك الخضوع ؟ فمثلا إذا حاول ضابط أن يتدنى على عسكري بالضرب فهل يجوز للعسكري أن يرد الاعتداء بالقوة حتى ولو كان ذلك يشكل جريمة عسكرية مختلطة أو بحتة في مادياتها ، وذلك بالتطبيق للقواعد العامة في الدفاع الشرعي ، أن الحفاظ على المصلحة العسكرية يقتضي استلزام شروط أخرى لامكان الدفاع الشرعي متى كان هذا الدفاع من شأنه الإخلال بها .

نعتقد أن الإجابة على التساؤلات السابقة تتوقف أساسا على المفارقة بين حق الشخص المعتدى عليه وبين المصلحة العسكرية التي حماها المشرع بنصوص التجريم الخاصة بالجرائم العسكرية البحتة والمختلطة .

ولا يخفى أن نتيجة المفارقة بين مصلحة الشخص الفردية وبين المصلحة العسكرية العامة ستؤدي في النهاية إلى تفضيل المصلحة العسكرية .

غير أن إطلاق مثل هذا الاستنتاج من شأنه إلغاء حقوق الأفراد داخل القوات المسلحة كلية في سبيل عدم الإضرار بالمصلحة العسكرية في الضبط والربط . وهذا الإلغاء الكلي من ناحية أخرى ليس في صالح المصلحة العسكرية العامة التي تقضي أيضا بالحفاظ على حقوق الأفراد داخل القوات المسلحة ذاتها . ولذلك إذا كان هناك إلزام وواجب مفروض على الشخص مستمد من النظام العسكري ذاته والذي قد يتواجد أيضا حيال الشخص

المتدنى نفسه ويلزم به المتدنى عليه ، فإن هذا الالتزام ليس مطلقا . وذات المصلحة العسكرية العامة تقضى بإحلال هذا الالتزام في حالة الاعتداء الذي يقع من القائد أو الرئيس على حق من الحقوق التي كفلها المشرع للمرهوس .

ولكن هل أى اعتداء يمكن أن يحل رابطة الالتزام التي يفرضها القانون العسكري ويبيح للشخص رد هذا الاعتداء ؟ وهل أى حق من الحقوق تهدد بالمدوان تمنح صاحبها حق رد هذا الاعتداء ؟

نعتقد أن الحفاظ على المصلحة العسكرية لا يسمح بذلك الاطلاق . فالمشرع ان سمح بالاضرار بالمصلحة العسكرية وتفاضى عن الحماية المقررة لها بنزع الصفة غير المشروعة عن الفعل الاجرامى انما يفعل ذلك في الحدود التي تتطلبها ذات المصلحة العسكرية للمحافظة على حقوق أفراد القوات المسلحة . فليس أى اعتداء على حق من حقوق أفراد القوات المسلحة يسمح بالتضحية بالمصلحة العسكرية في سبيل حق الفرد . ولذلك فإن عدم المشروعية لا ينتفى ظالما أن المشرع قد رجح المصلحة العسكرية على مصلحة الفرد .

ولكن ماهي الحدود التي تقف عندها الحماية الجنائية للمصلحة العسكرية ويجوز للفرد الدفاع الشرعى عن حقوقه حتى ولو أضرت بالمصلحة العسكرية المتعلقة بالضبط والربط وحسن النظام العسكري ؟

لم يضع المشرع في قانون الأحكام العسكرية نصوصا تحكم تحكم المشكلة اننى نحن بصدها وكان المفروض أن تعالج تلك المشكلة بنصوص خاصة نظرا للطبيعة الخاصة بنظام القوات المسلحة . ولذلك فلا مناص من الالتجاء الى القواعد العامة في قانون العقوبات العام .

غير أن الالتجاء لنصوص قانون العقوبات في هذا الصدد ليس مفادها تطبيق الأحكام العامة في الدفاع الشرعى في ذلك القانون . فمثل تلك الأحكام لا تسعفنا حينما نريد وضع حدود للدفاع الشرعى في محيط الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . انما التجاؤنا الى الأحكام العامة في هذا الصدد القصد منه استخلاص القاعدة التي اهتدى بها المشرع في تنظيم حق الدفاع الشرعى .

ولا شك أن نص المادة ٢٤٨ عقوبات لها مفهومها ودلالاتها الكبرى في هذا المجال . فينص قانون العقوبات العام في تلك المادة على أنه « لا يبيح

حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا الأمور حدود وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول » .

وهذا النص كما هو واضح يتطلب فى الاعتداء شروطا خاصة كما يتطلب فى الحق الذى يبيح الدفاع عنه شروطا خاصة أيضا . فيلزم لكى يستكن الدفاع الشرعى فى مواجهة مأمورى الضبط أن يكون هذا الأخير قد تعدى حدود اختصاصه بسوء نية أو أن يكون فعله الذى تجاوز به حدود اختصاصه من الناحية الموضوعية ، أى حتى ولو كان بحسن نية . أن يكون هذا الفعل يخشى منه الموت أو جروح بالغة وكان لهذا التخوف أسباب معقولة . ففي هاتين الحالتين يجوز الدفاع الشرعى فى مواجهة مأمور الضبط .

ولسنا هنا بصدد تفصيل الشروط التى تتطلبها المشرع لكى يستكن للشخص الدفاع الشرعى حيال مأمور الضبط ، والذي نود إبرازه فى هذا الصدد أن النص لا يعتبر استثناء أو قيذا على حق الدفاع الشرعى . ولكنه تطبيق للقواعد العامة التى اهتدى بها المشرع فى تنظيمه لذلك الحق .

فالدفاع الشرعى لا يبيح الفعل وينفى عنه صفة عدم المشروعية الا حينما يكون الفعل المرتكب للدفاع غير متعارض مع أهداف النص التجريى . وهذا التعارض ينتفى باتقاء الحماية التى يفرضها المشرع للحق أو المصلحة الأخرى التى تضار نتيجة لفعل الدفاع . والمشرع لا ينهى تلك الحماية الا حينما يكون الحق للمعتدى عليه يرجع حق المعتدى نتيجة للمفاضلة بين الحقوق .

ونظرا لأن الاعتداء على مأمورى الضبط يضر بمصلحة عامة وضعها المشرع فوق أى اعتبار للحق المعتدى عليه ورجحها عليه فمعنى ذلك أنه رغم فعل الاعتداء من قبل مأمور الضبط فإن الامر أو النهى التشريعى يظل قائما ويفرض على الشخص الخضوع لمثل هذا الاعتداء حتى لا يضر بمصلحة أكبر وهى حفظ النظام والأمن فى المجتمع .

الا أن المشرع قد تنازل عن حمايته لتلك المصلحة الأخيرة فى حالتين :  
هى سوء نية مأمور الضبط ، فهنا يجوز الدفاع الشرعى ويتحمل مأمور

الضبط ذاته مسئولية الاضرار بالمصلحة المراد حمايتها . والثانية هي حالة ارتكاب مأمور الضبط فعلا يخوف منه الموت أو جرحا بالغة . وفي هذه الحالة أسقط المشرع حمايته للمصلحة العامة في سبيل حق الفرد الذي يتعذر في الحالة اصلاحه فيما لو لم يبح له المشرع الدفاع عنه . ومن أجل ذلك فقد قصره المشرع فقط على حق الحياة وسلامة الجسم .

وعلى هدى القواعد العامة التي تحكم الدفاع الشرعي في مواجهة مأموري الضبط يمكننا أن نستلهم القواعد التي يتعين اعمالها في نطاق الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة ، فقد رأينا أنه لو أبحنا الدفاع الشرعي في جميع الأحوال وبذات الشروط التي ينص عليها قانون العقوبات العام، فإن رد الاعتداء وإن لم يكون جريمة قانون عام فإنه يكون جريمة عسكرية بحتة أو مختلطة نظرا لاضراره بمصلحة عسكرية تتعلق بالضبط والربط العسكري .

وإذا كان المشرع العام لم يضمن بمصلحة الأمن والنظام العام للجماعة في سبيل حق الفرد إلا في الحالتين السابقتين ، فإن المصلحة الخاصة بالأمن والنظام والضبط والربط داخل القوات المسلحة والتي في النهاية تكون العناصر التي تقوم عليها المصلحة العسكرية لا تقل أهمية عنها . هذا فضلا عن أن المشرع في قانون الأحكام العسكرية قد اعتبر من أعضاء الضبط القضائي العسكري ضباط القوات المسلحة كل في دائرة عمله .

وعلى ذلك فالذي يحدد أثر الدفاع الشرعي في شبه لعدم المشروعية المتعلقة بفعل يكون جريمة عسكرية بحتة أو جريمة عسكرية مختلطة هو قيام أو عدم قيام مبدأ الالتزام الذي يفرضه النظام العسكري ، وبشي واجب الالتزام معناه تضحية المشرع بالمصلحة العسكرية في سبيل حق الفرد الذي خضع للاعتداء عليه ، ونرى أن صفة الالتزام هذه تنتفي متى توافرت إحدى الحالتين الآتيتين :

الأولى : أن يكون الاعتداء الذي وقع من الشخص عمدا .

وفي هذه الحالة يجوز رد الاعتداء بالشروط التي استلزمها المشرع في قانون العقوبات العام وبالقيود التي ترد على وصول رد الاعتداء الى القتل دفاعا عن النفس أو المال .

الثانية : أن يكون الاعتداء يخشى منه الموت أو جروح بالغة حتى ولو لم يكن الاعتداء قد وقع عمديا . ورد الاعتداء في هذه الحالة يكون أيضا بذات الشروط التي نص عليها المشرع في قانون العقوبات العام .

فالاعتداء العمدي الذي يقع من شخص له الصفة العسكرية في حق من الحقوق الشخصية أو المالية الآخر يفرض عليه النظام العسكري الزاما معنا حيال المعتدى ، هذا الاعتداء من قبل الرئيس تتحل به رابطة الالزام وقتيا لرد الاعتداء . ولا فرق في ذلك بين الحقوق المختلفة في هذا الشأن .

والذي يؤيد ذلك هو أن المشرع في قانون الأحكام العسكرية قد استلزم في جريمة عدم اطاعة الأوامر المنصوص عليها في المواد ١٥١ وما بعدها أن يكون الأمر الواجب طاعته أمرا قانونيا ، ومسترى عند الكلام عن هذه الجريمة أن الأمر القانوني ليس بالضرورة أن يكون أمرا مشروعا في جميع جوانبه الشكلية والموضوعية ، الا أنه يصبح أمرا غير قانوني متى كان التجاوز عن حدود الاختصاص قد تم بسوء قصد ومع العلم بذلك ، ولذلك اذا لم يكن الأمر قانونيا في هذا المعنى فطاعته لا تكون جريمة عسكرية ومعنى ذلك أن علاقة الالزام التي فرضها المشرع على أفراد القوات المسلحة مشروطة بمشروعية الأفعال التي تصدر عن الرؤساء والقادة . وتتحل تلك العلاقة بعدم مشروعية الأفعال بالأوامر .

والذي نود أن نلفت اليه النظر في هذا المجال هو الذي قلنا به في تحديدنا للشروط التي يجب أن يخضع لها الدفاع الشرعي الذي فيه يكون الدفاع جريمة من الجرائم العسكرية البحتة أو المختلطة ليس معناه اعمال القياس بصد نص كص المادة ٢٤٨ عقوبات ، وانما هو تطبيق للقواعد العامة التي استعان بها المشرع في تنظيمه للدفاع الشرعي . ولم يكن في الامكان استمارة نظام الدفاع الشرعي وتطبيقه بحذافيره في محيط الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . ذلك أن الدفاع الشرعي في قانون العقوبات العام يبيح الفعل الذي يكون جريمة من جرائم قانون العقوبات العام . فهو ينفي رابطة الالزام بين الشخص الخاضع لأحكامه والقواعد الآمرة فيه . بينما رابطة الالزام في قانون الأحكام العسكرية تنظر قائمة رغم وجود الشخص في حالة دفاع شرعي وفقا لقواعد قانون العقوبات ، ولا يمكن أن تتحل بمجرد توافر مثل هذا الظرف وفقا لقانون العقوبات العام . ذلك أن المصالح المحمية في كلا القانونين مختلفة عن الأخرى ، فاذا كان قانون



المقوبات العام يبيح رد الاعتداء على سلامة جسم المعتدى عليه بارتكاب أفعال قد تؤذى المعتدى في بدنه ، فإن المشرع قد أباح ذلك لأنه في مثل تلك الظروف تسقط الحماية عن حق المعتدى . والمشرع العام إذ يفعل ذلك ليس معناه إباحة أى ضرر يمكن أن يلحق بمصالح أخرى حماها المشرع في مواضع أخرى بنصوص خاصة . ولذلك كان لا بد أن توضع الحدود التى على هديها يمكن أن يكون الدفاع الشرعى سببا لإباحة الفعل مهما أضر بمصالح أخرى . ومن أجل ذلك التجأنا الى نصوص أخرى في ذات قانون العقوبات نستلهم منها الحدود بين الإباحة وعدم الإباحة حينما يضر الفعل بأكثر من مصلحة محمية أخذت احداها فقط في الاعتبار من قبل المشرع .

### ٣ - حالة الضرورة والجرائم العسكرية :

لم يتضمن قانون الأحكام العسكرية أى تنظيم لحالة الضرورة . وإزاء هذا النص فإن الالتجاء الى القواعد العامة في قانون العقوبات هى التى تحكم هذا الفرض .

ويلاحظ أن المشرع المصرى يعتبر حالة الضرورة ليست سببا من أسباب الإباحة ولكنها مانع من موانع المسؤولية . فالمادة ٦١ عقوبات تنص على أنه :  
« لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حوله ولا في قدرته منته بطريقة أخرى » .

وظاهر من النص ومن جوهر حالة الضرورة ذاتها أن الفعل يظل غير مشروع وكل ما في الأمر أنه يستحيل مساءلة الشخص نظرا لما تسببه ظروف الضرورة من تأثير على إرادة الشخص مما يجعلها معيبة لا يمكن أن يؤسس عليها الركن الممنوع في الجريمة . ومن أجل ذلك فهى تعتبر دائما من موانع المسؤولية . غير أنه نظرا للتشابه الكبير بين حالة الضرورة والدفاع الشرعى فقد درج الفقه على دراستها مع الدفاع الشرعى في أسباب الإباحة ، كما وصل الحال بالبعض الى اعتبارها سببا من أسباب الإباحة .

وقد كان الخلاف حول وضع حالة الضرورة كسبب إباحة أو مانع مسئولية يخرج عن نطاق البحث هنا ، فقد اكتفينا بإبداء رأينا السابق دون السخول في تفصيلات لا يتسع المقام لها . الا أن اعتبارنا لحالة الضرورة ( م ١١ - القانون المصرى )

أما مانع من موانع المسؤولية لا يمنعنا من معالجتها في هذا البحث تمشياً مع ما درج عليه كثير من الفقه \*

والحقيقة هي أن حالة الضرورة لا تثير مشاكل في محيط الجرائم العسكرية تختلف عن تلك التي تثار بشأنها في الفقه الجنائي العام لولا أن طبيعة النظام العسكري قد تفرض على الشخص واجبات معينة تقضي بوجوب مجابهة أخطار جسيمة على النفس لا دخل للإرادة فيه ولا سبيل لمنه بطريقة أخرى \*

وهذا الواجب قد يكون منصوباً عليه في القوانين العسكرية أو في أي قانون أخرى ، كما قد يكون مصدره أمراً صادراً من شخص ضابطه الأعلى . وهذا المصدر الأخير مستمد من نص المادة ١٥١ وما بعدها من قانون الأحكام العسكرية والتي تتعلق بجريمة عدم طاعة الأوامر فطالما أن الأمر الصادر إلى الشخص قانوني فيجب طاعته حتى ولو كان أمراً بمجابهة أخطار جسيمة على النفس ولا دخل لإرادة الشخص فيها . ففي جميع تلك الأحوال لا يجوز للفرد الاحتجاج بحالة الضرورة إذا ما ارتكب فعلاً يعتبر جريمة لوقاية نفسه من الخطر الجسيم الذي يهدد نفسه \*

وخارج تلك الحالات أي التي يكون فيها الزاماً على الشخص بمجابهة أخطار جسيمة على النفس فإنه يجوز الاحتجاج بحالة الضرورة إذا ما توافرت شروطها المنصوص عليها في المادة ٦١ عقوبات \*

وغنى عن الذكر أنه ما دامت حالة الضرورة تتعلق بالركن المعنوي للجريمة باعتبارها مانعاً من موانع المسؤولية فإنه يستوى أن تكون الجريمة التي يسأل عنها الشخص لوقوعها أثناء دفعه لخطر جسيم على النفس لا دخل لإرادته فيه ، يستوى أن تكون تلك الجريمة جريمة قانون عام أم جريمة عسكرية بصفة أم مختلطة \*

#### ٤ - استعمال الحق :

إن استعمال الحق يعتبر سبباً عاماً من أسباب الإباحة التي تنفي عن الفعل عدم مشروعيته . وقد جاء قانون الأحكام العسكرية خلواً من نص في هذا الصدد ، ولذلك فالمفروض أن نلجأ في أحكام هذا السبب من أسباب الإباحة إلى الأحكام العامة في قانون العقوبات العام وذلك تطبيقاً للمادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية \*

والفروض الأساسية اللازمة لكي يعتبر استعمال الحق سببا من أسباب الإباحة هي أن يكون الحق موجودا ومقررا بمقتضى القانون ، أى بمقتضى قاعدة قانونية حتى ولو كان مصدرها العرف وأن يكون الفعل قد ارتكب استعمالا لهذا الحق في الحدود المقررة له ومن له الحق في استعماله . وهذا ماقتضت به المادة ٦٠ من قانون العقوبات العام حيث تنص على أنه « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة الغراء » . وقد استقر الفقه على أن المقصود بالشريعة الغراء هو القانون بوجه عام ، أى بمقتضى أية قاعدة قانونية .

ودون الدخول في تفاصيل هذا السبب من أسباب الإباحة والتي موضعها الأحكام العامة لقانون العقوبات ، نكتفى هنا ببحث الانعكاسات المختلفة التي يثيرها استعمال الحق كسبب من أسباب الإباحة في محيط قانون العقوبات العسكري .

ولعل أهم ما يثار في مجالنا هذا هما مشكلتان : الأولى هي : هل يمكن الحديث عن استعمال الحق في محيط الخدمة العسكرية والنظام العسكري ؟ والثانية هي : إذا ما اتينا إلى إمكان استعمال الحق في محيط التنظيم العسكري فهل إباحة استعمال الحق والفعل المرتكب بالتطبيق للمادة ٦٠ عقوبات يشمل الجرائم العسكرية العامة فقط أم تشمل الإباحة أيضا الجرائم العسكرية المختلطة والبحث ؟

#### أولا - استعمال الحق والخدمة العسكرية :

يذهب البعض إلى أن الخدمة العسكرية تفرض أساسا واجبات وتضحيات على أفراد القوات المسلحة ولا تمنح حقوقا (١) . وذلك يتفق ومتطلبات التنظيم العسكري والخدمة العسكرية التي بها تتحقق المصلحة الأساسية للجماعة في الدفاع عنها . ولذلك فالحديث عن استعمال الحق

---

(١) انظر في هذا الرأي ، Hardt ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢  
وقد اتبع المشرع الإبطالي هذا الرأي ، وفى المادة ٤٠ من قانون العقوبات  
المعسكرى أى اثر إباحة الحق باعتباره سببا من أسباب الإباحة .  
انظر فى نقد هذا الاتجاه ، Vendetti ، المرجع السابق ، ص ١٤٦  
Lo Cascio ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

في ذلك المجال يتعارض وطبيعة التنظيم العسكري . وإذا كانت هناك صور قد توحى بأنها استعمالا للحق ، فهي كذلك وإنما هي أداء لواجب يفرضه القانون وليست استعمالا للحق ، بمعنى أن استعمال الحق في التنظيم العسكري يتفق وأداء الواجب . فالرئيس الذي يوقع عقوبة على المروءس بالجسب مثلا فانه يفعل ذلك ليس استعمالا لحق مقرر له بمقتضى وظيفته وإنما أداء لواجب يفرضه عليه وظيفته . كما أن الشخص المنوط به الحراسة ويطلق النار على آخر فيقتله في ظروف يبيح له القانون ذلك أنه لا يستعمل حقا وإنما يؤدي واجبا مفروضا عليه بحكم وظيفته .

غير أنه يلاحظ على هذا الرأي المبالغة وعدم الدقة ، حقا أنه في الأمثلة السابقة تكون بصدد أداء واجب ولسنا بصدد استعمال الحق . غير أن ذلك لا يمنع أن هناك حالات كثيرة يمكن أن يكون فيها الفعل المركب قد وقع استعمالا للحق وليس أداء للواجب . وإذا كان لاستعمال الحق أثره في أباحة الفعل في محيط قانون العقوبات العسكري فليس معنى هذا أن الخدمة العسكرية أو التنظيم العسكري يمنح حقوقا . وإذا كان القانون قد منح الفرد حقا معينا فليس معنى وجوده في الخدمة العسكرية إلغاء هذا الحق طالما أنه لا يتعارض مع التنظيم العسكري ذاته . وهذا التعارض يتكفل به القانون العسكري وهو الذي يقرر ما إذا كان قائما فيعطل استعمال الحق وما إذا كان غير قائم فيجوز مباشرة الحق . هذا فضلا عن أن التنظيم العسكري هو جزء من التنظيم العام للدولة وبالتالي فانه يراعى فيه التوافق والاستجمام بين قواعده والقواعد المقررة في التنظيمات الأخرى .

وعلى هذا الأساس ، فإذا كان قانون العقوبات العسكري قد أباح للتهمة مثلا الدفاع عن نفسه بواسطة مدافع له أيضا الصفة العسكرية فمن حقه في الدفاع أن يجرح في الحدود التي يسمح بها القانون شخصا آخر قد تكون رتبته أعلى درجة . كذلك بالنسبة للصحافة العسكرية يجوز أن ينال النقد أشخاصا أعلى درجة من الكتاب . ففي جميع تلك الفروض لا تكون بصدد جريمة إذ أن الفعل يعتبر مباحا استعمالا للحق بمقتضى القانون .

#### ثانيا - استعمال الحق والجرائم العسكرية البحتة والمختلطة :

وأينا أن المادة ٦٠ تنص على عدم سريان أحكام قانون العقوبات على الأفعال التي ترتكب استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون . ولذلك فلا

صعوبة حيث تكون الجريمة التي وقعت منصوصا عليها في قانون العقوبات ويحكمها هذا القانون دون غيره • وتلك جرائم القانون العام العسكري • فيالتطبيق للمادة ٦٠ لا يعتبر الفعل جريمة ولا تسمى بالتالى أحكام قانون العقوبات في هذا الصدد •

وهنا تبرز المشكلة الخاصة بالجرائم العسكرية البحتة والمختلطة • فهذا النوع من الجرائم لا يحكمه قانون العقوبات وإنما يحكمه قانون الأحكام العسكرية • ونص المادة ٦٠ قد اقتصر على نص سريان قانون العقوبات • فهل معنى ذلك أن الأفعال التي ترتكب استعمالا للحق وتكون جرائم عسكرية بحتة أو مختلطة تظل جريمة ولا يعتبر استعمال الحق سببا لباحثها •

أن النظرة السطحية قد توحي بمثل تلك النتيجة ذلك أنه اذا كانت المادة ٦٠ قد قررت أن استعمال الحق تنقطع به رابطة الالتزام بنصوص قانون العقوبات ، فهي لم تنف رابطة الالتزام بقانون الأحكام العسكرية •

الا أن النظرة المتعمقة تؤدي الى نتيجة مغايرة لما سبق • ذلك أن عدم مشروعية الفعل انما يتأتى ليس فقط من مجرد التعارض الظاهري والشكلي مع نص قانون الأحكام العسكرية أو نص قانون العقوبات ، وإنما من علاقة التعارض مع الناية والهدف من النص والذي ينحصر في حماية مصلحة معينة فالفعل يعتبر غير مشروع لاضراره بالمصلحة دون وجه حق ، ولذلك فاذا كان هذا الاضرار قد سمح به القانون في ظروف معينة وبشروط معينة وهي الشروط الخاصة باستعمال الحق ، فمعنى ذلك أن صفة عدم المشروعية قد زالت عن الفعل وبالتالي لا يعتبر غير مشروع ، الفرض أن لنصوص القانون تكمل بعضها البعض ، فحيث ينص المشرع على تجريم فعل معين فهو يفترض سلفا عدم وجود قاعدة تبيح هذا الفعل بمعنى أن التجريم المنصوص عليه في أى قاعدة جنائية مشروط بعدم وجود أى سبب من الأسباب التي تبيح الفعل ، لذلك فاستعمال الحق يعتبر سببا منطقيا من أسباب الاباحة • أى أن الفرض فيه أن ينفى عن الفعل المرتكب الصفة غير المشروعة حتى ولو لم يوجد نص صريح بذلك كنص المادة ٦٠ عقوبات اذ من غير المنطقي أن يمنح القانون الفسخ حقا معيناً ويسمح له باستعماله ثم يأتى بعد ذلك في نص آخر يجرم استعمال مثل هذا الحق • ذلك أن تجريم استعمال الحق معناه الغاؤه وما دام الحق قائما فاستعماله مشروع •

ولذلك فالجرائم العسكرية البحتة والمختلطة تزول عنها أيضا الصفة غير المشروعة متى كانت قد وقعت استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون وأن تكون قد وقعت في الحدود التي رسمها القانون لمباشرة ذلك الحق .

#### ٤ - أداء الواجب :

أداء الواجب بوصفه سببا عاما من أسباب الإباحة لم يرد بشأنه نص صريح في قانون العقوبات العام . وعدم النص على هذا السبب من أسباب الإباحة لم يكن نتيجة سهو من المشرع . ان أداء ذلك الواجب مفادة الالتزام بأمر أو واجب يستقضى مصدره من نص من نصوص القانون . ولذلك فإن النص القانوني الذي يلزم الفرد الائتيان بعمل أو بالامتناع عن عمل هو ذاته سند إباحة الفعل حينما يكون أداء الواجب يحقق الركن المادي لجريمة من الجرائم .

ولم يتضمن قانون الأحكام العسكرية بدوره نصا صريحا يتعلق بهذا السبب من أسباب الإباحة شأنه في ذلك شأن جميع الأسباب الأخرى للإباحة (١) . غير ذلك أن هذا السبب من أسباب الإباحة يستفاد بمفهوم المخالفة من نصوص المواد وما بعدها من قانون الأحكام العسكرية والتي تجرم عدم اطاعة الأوامر الصادرة ممن هو أعلى رتبة ومعنى ذلك أن اطاعة الأمر الصادر من الرئيس هو واجب يلزمه به القانون مع ما يترتب على ذلك من اعتباره سببا من أسباب الإباحة ، فتنفيذ الجزاءات المختلفة بمعرفة المكلفين بذلك ينفي عن فعلهم عدم المشروعية وبالتالي يعتبر الفعل مباحا . ويعتبر أداء الواجب هو سبب الإباحة .

والواجب الذي بادائه يعتبر الفعل مشروعا قد يكون مفروضا بمقتضى نص قانوني كما قد يكون مفروضا من السلطة المختصة أو من أمر صادر من رئيس له الحق في إصدار هذا الأمر .

وأداء الواجب وخاصة حينما يكون مصدره أمرا صادرا من رئيس له أهمية في محيط القانون العسكري . ذلك أن اطاعة أوامر الرؤساء والقادة تعتبر من الأسس الهامة التي يقوم عليها التنظيم العسكري . ولذلك يترتب

---

(١) تنص المادة ٤ من قانون العقوبات العسكري على ان أداء الواجب المفروض بمقتضى قاعدة قانونية أو أمر صادر من رئيس أو السلطة المختصة ينفي العقاب .

على تلك الطبيعة الخاصة بنظام القوات المسلحة تتألف غاية في الأهمية حينما لريد تحديد نطاق المسؤولية عما يقع من أفعال قد تكون جرائم عسكرية أو بحثة أو مختلطة .

ولذلك فأداء الواجب باعتباره سببا من اسباب الاباحة لا يثير صعوبة تذكر الا حينما يكون الواجب مفروضا بمقتضى أمر صادر من رئيس تجب طاعته .

ولكن هل أى أمر صادر من رئيس تجب طاعته يبيح الفعل المرتكب ويعتبر الشخص بصدد سبب من أسباب الاباحة أم أن هناك شروطا يتعين توافرها في الأمر الصادر للمرؤوس حتى يعتبر سبب الاباحة قائما ؟ وهل يكون للمرؤوس أن يتحقق من توافر الشروط اللازمة قانونا لصحة الأمر حتى يعتبر تنفيذه سببا من أسباب الاباحة ؟

لا شك أن الأمر الذي بتنفيذه يعتبر الشخص المنفذ بصدد سبب من أسباب الاباحة لا بد له من توافر شروط معينة يقضى بها القانون . كما أن المفروض أيضا من حيث المنطق القانوني أن يتحقق المنفذ من توافر الشروط التي استلزمها القانون لصحة الأمر .

غير أن الحقيقة ليست بتلك البساطة والسهولة . فهناك الكثير من المشاكل التي تبرز في هذا المجال . ولذلك يتعين علينا في بحثنا لحدود الاباحة هنا أن نتعرض أولا لمشروعية الأمر وشروط ذلك ، وثانيا لمدى الرقابة التي يمكن اعمالها من قبل الشخص المنفذ على توافر شروط الأمر القانوني من عدمه ، وثالثا ما الحكم اذا تخلف أحد الشروط اللازمة لقانونية الأمر وأثر ذلك على مساءلة المنفذ والأمر على السواء .

#### اولا - الامر القانوني وشروطه :

من استقراء نصوص قانون الاحكام العسكرية بصدد جريمة عدم اطاعة الأوامر والمنصوص عليها في المواد ١٥١ وما بعدها ، نجد أن المشرع قد استلزم الأمر الواجب الطاعة أن يكون قانونيا وصادرا من شخص الضابط الأعلى .

ومفاد ذلك أن الشرطين الأساسيين لوجوب تنفيذ الأمر والذي به تنتهض الجريمة الخاصة بعد اطاعة الأوامر هما أن يكون للأمر قانونيا وأن يكون صادرا من شخص الضابط الأعلى . وسنرى تفصيل هذين الشرطين .

#### ١ - الأمر القانوني :

لم يحدد المشرع العسكري متى يكون للأمر قانونيا في المفهوم الذي يقصده . ولذلك فإن مفاد ذلك هو أن الذي يحدد قانونية الأمر التواعد العامة التي تحكم مشروعية الأوامر عموما سواء أكانت عسكرية أم غير عسكرية .

والأمر يكون قانونيا أو مشروعا متى توافرت فيه الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة قانونا .

وتنحصر الشروط الشكلية في ثلاث : أولا - أن يكون الأمر مختصا قانونا باصدار ذلك الأمر . فلا بد أن يكون القانون قد منح الأمر الاختصاص باصدار ذلك الأمر ، والقانون في ذلك إما أن يلزمه باصدار الأمر متى توافرت ظروف معينة ، وإما أن يفوله سلطة تقديرية في اصداره وفي كلتا الحالتين يعتبر هذا الشرط قد توافر متى صدر من الشخص الذي خوله القانون ذلك إما بطريق الإلزام أو بطريق التقدير . وثانيا - أن يكون من صدر له الأمر مختصا قانونا بتنفيذه . فإذا تخلف شرط الاختصاص هذا كان الأمر غير قانوني من الناحية الشكلية . فإذا اتلب أحد أعضاء النيابة العسكرية المختصة باصدار أمر معين يتعلق بجريمة عسكرية أحدا من غير مأموري الضبط العسكري بتنفيذه ذلك الأمر ، لانتفت الصفة القانونية عن الأمر لعدم اختصاص من صدر إليه الأمر بتنفيذه . وثالثا - أن يأخذ الأمر الشكل الخاص به والذي يستلزمه المشرع كأن يكون المشرع يستلزم وجوب صدور الأمر قانونيا .

أما الشروط الموضوعية للأمر فهي تتعلق بمدى انطباق الغرض أو الهدف من الأمر مع الناية أو الهدف اللذين يرمى إليهما المشرع ويرجو تحقيقهما عن طريق الترخيص للشخص الأمر باصدار مثل ذلك الأمر . فإذا ما اتحدت الغائتان فإن الأمر يعتبر قانونيا من الناحية الموضوعية ، أما إذا اختلفت الناية من الأمر عن تلك التي ينشدها المشرع والتي يريد تحقيقها من الأمر كان هذا الأمر للأمر غير قانوني من الناحية الموضوعية



والواقع أن عدم القانونية أو عدم المشروعية الموضوعية لا تثور الا حيث يكون اصدارا للأمر خاضعا لشيء من التقدير من جانب الشخص المختص باصداره .

أما حيث لا يكون للأمر مثل تلك السلطة ، بمعنى أنه ملزم باصدار مثل ذلك الأمر فإن المشكلة قليلا ما تثور اذ أن عنصر الملاءمة والتقدير في مثل تلك الحالة تكون مقدرة سلفا من قبل المشرع أو من قبل شخص آخر خوله المشرع اصدار الأمر كما هو الشأن في حالة تسلسل الأوامر والتي يتصف بها النظام العسكى .

وعلى ذلك فاختلاف الفرض أو الناية من الأمر عن الناية التي قصدھا المشرع حين خول الأمر سلطة الأمر ، من شأنه أن يعيب الأمر بتجاوز حدود السلطة واساءة استعمالها مما يجعلنا في محيط الأوامر غير المشروعة أو غير القانونية .

متى توافرت الشروط الموضوعية والشروط الشكلية الثلاث للأمر فإنه يصبح أمرا قانونيا ويكون تنفيذه ممعيا من عدم مشروعية الفعل المرتكب تنفيذا للأمر ويكون المنفذ والأمر بصدد سبب من أسباب الإباحة وذلك اذا ما كان الأمر وتنفيذه يحقق للأركان المادية لجريمة من الجرائم حتى ولو كانت جريمة عسكرية بعته .

## ٢ - صدور الأمر من شخص الضابط الأعلى :

وهذا الشرط من نصوص المواد ١٥١ وما بعدها من قانون الأحكام العسكرية .

وهنا يثور التساؤل عن المقصود بمثل هذا الشرط : هل هو التأكيد على وجوب شرط الاختصاص باصدار الأمر ؟ نعتقد أن الحقيقة غير ذلك . فقد رأينا أن الأمر لا يكون قانونيا الا اذا صدر من شخص مختص قانونيا باصداره . وعلى ذلك فعبارة الأمر القانوني الواردة بالمادة تشتمل بالضرورة شرط الاختصاص هذا من مصدر الأمر والا كان الأمر غير قانوني .

ولذلك فالتا نرى أن شرط صدور الأمر من شخص الضابط الأعلى انما يعبر عن ضرورة توافر علاقة الانزام بتنفيذ الأمر بين الأمر والمنفذ فالمشرع أراد أن يؤكد ضرورة وجود رابطة من نوع معين بين الأمر والمنفذ

تفرض وجوب الطاعة من قبل ذلك الأخير . أى أن يكون الأمر قد صدر من رئيس يجب طاعته . وعلاقة الالتزام هذه تنظمها عادة القوانين واللوائح الخاصة بأوضاع الخدمة والوظيفة والتي لها أهميتها القصوى في محيط التنظيم العسكري .

ولكن يحق لنا أن تسأل : هل شرط صدور الأمر من الضابط الأعلى له قيمة في إباحة الفعل المرتكب أم أن تلك الإباحة تثبت بمجرد وجود أمر قانوني ؟ وبعبارة أخرى أليس من طبيعة الأمر القانوني صفة الالتزام بالتنفيذ وبالتالي يفترض سلفاً صدوره من رئيس يجب طاعته ؟

لا أحد يتردد في الإجابة بالإيجاب على تلك التساؤلات . فصدر الأمر من رئيس يجب طاعته هو من مقومات الأمر القانوني والذي يدخل في محيط الشروط الشكلية للأمر القانوني كما رأينا . ولذلك فلا يتصور أن يكون الأمر قانونياً إذا صدر من رئيس لا يجب طاعته .

فما قيمة استلزام صدور الأمر من شخص الضابط الأعلى أو من رئيس يجب طاعته إذن ، الى جانب استلزام الصفة القانونية في الأمر ؟

نعتقد ان المشرع قد استلزم هذا الشرط لينظم به مدى رقابة الرؤوس أو منفذ الأمر على قانونية أو مشروعية الأمر في التنفيذ . فصفة الالتزام بين الرئيس والرؤوس لا شك أنها تؤثر على حدود رقابة الرؤوس للشروط القانونية اللازمة لصحة الأمر وبالتالي فهي تؤثر على مفهوم قانونية الأمر الواجب الطاعة والذي بمخالفته تتحقق أركان جريمة عدم اطاعة الأوامر كما سنرى تفصيلاً عند الحديث عن تلك الجرائم في القسم الخاص .

#### ثانياً - الأمر غير المشروع :

رأينا كيف أن توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الأمر يضمنى الصفة القانونية وبالتالي يكون تنفيذه واجبا ينفي عما ارتكب الصفة غير المشروعة التي قد توافر له . وعلى ذلك لا تكون بصدد جريمة لا بالنسبة للأمر ولا بالنسبة للمنفذ على أساس أن تنفيذ الأمر يخلص في النهاية الى أنه تنفيذ لما تأمر به قاعدة قانونية . وبعبارة أخرى يعتبر تنفيذ الأمر هو تنفيذ لأرادة الشارع في الاضرار بال مصلحة المحمية في ظروف أخرى خلاف تنفيذ الأمر القانوني .

ومفاد ما تقدم أنه إذا لم تكن بصدد أمر قانوني ، بأن تخلف أحد الشروط اللازمة لمشروعية الأمر ، فإن الأمر يعتبر مشروعا وتنفيذه يعتبر أيضا غير مشروع ويسأل عن الجريمة التي وقعت من أمر به ومن نفذه .  
غير أن المشرع في قانون العقوبات العام قد راعى رابطة الالتزام القائمة بين الرئيس والمرءوس ولذلك فقد فرق بينهما في المساءلة عن العمل الذي وقع .

فبالنسبة للرئيس الذي أصدر الأمر يعتبر مسئولا في جميع الاحوال عن الجريمة التي وقعت تنفيذا للأمر غير المشروع ما دام أنه يعلم بعدم مشروعيتها .

أما بالنسبة للمرءوس فقد أفرد له نصا خاصا هو المادة ٦٣ عقوبات والتي تنص على أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه .

وهذا النص هو الواجب التطبيقي أيضا في محيط قانون الأحكام العسكرية بالتطبيق للمادة العاشرة منه .

ولنح نرى أن نص المادة السابقة يتعلق بحالة ما إذا كان الأمر غير مشروع في ذاته . ذلك أن الأمر المشروع تنفيذه يعتبر مشروعا ويعتبر الفعل مباحا ليس تأسيسا على نص المادة ٦٣ وإنما تطبيقا لقاعدة الالتزام التي تنصف بها القاعدة القانونية التي تأمر بعمل أو تنهى عن عمل . والدليل على صحة ما نقول به أن المشرع في المادة ٦٣ قد ذلها بعبارة « وعلى كل حال على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة » .

فالمشرع استلزم لعدم المساءلة هنا التثبت والتحرى والاعتقاد المنسب بمشروعية الفعل ، ومعنى ذلك أن الفعل في جوهره غير مشروع لأي سبب من الأسباب . إذ لو كان الفعل مشروعا في ذاته لما كان هناك أدنى قيمة لتثبت الموظف وتحرره أو اعتقاده أو عدم اعتقاده بمشروعية الفعل . إذ أن ذلك لن يقدم ولن يؤخر في الصفة المشروعة التي يكتسبها الفعل بمطابقته للقانون وليس بمطابقته لاعتقاد الموظف المختص بتنفيذه .

وتطبيقا للمادة ٦٣ فيما يتعلق بمسئولية الرؤوس عن تنفيذ الأمر غير المشروع يضع المشرع فرضين : الأول : أن يكون الأمر صادرا من رئيس طاعته مفروضة وواجبة • والثاني : أن يعتقد المنفذ بأن مصدر الأمر طاعته مفروضة وواجبة بينما هي في الحقيقة غير ذلك •

وفي كلا الفرضين أقام المشرع المسئولية بالتطبيق للقواعد العامة في الركن المعنوي للجريمة • ذلك أنه اشترط لعدم المسئولية أن يكون المنفذ قد ثبت وتجرى مشروعية الأمر وأن اعتقاده بمشروعية الأمر قد بنى على أسباب معقولة • وبتأمل هذين الشرطين نجد أن أحدهما ينفي القصد الجنائي والثاني ينفي الخطأ غير العمدى • ولذلك فإذا توافر الشرطان لعدم الركن المعنوي للجريمة بينما إذا توافر أحدهما دون الآخر لم يمنع ذلك من المساءلة عن الجريمة مسئولية غير عمدية •

ونفس الوضع يكون أيضا بالنسبة لمسئولية الرئيس ، فقد نظمته أيضا المادة ٦٣ في فقرتها الثانية بالنص على أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف العمومي متى حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه •

فالمفروض هنا أيضا أن الفعل الذي وقع غير مشروع وتنفي المسئولية بحسن نية الموظف الأمر متى كان قد ثبت وتجرى وأن اعتقاده بمشروعية الفعل كان مبنيا على أسباب معقولة • فإذا ما توافر هذان الشرطان انتفت المسئولية باتضاء الركن المعنوي للجريمة •

وبخلاصة القول هي أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تقرر سببا عاما من أسباب الإباحة ولكنها تقرر الاعفاء من المسئولية لاتضاء الركن المعنوي بالتطبيق للقواعد العامة •

وأيا كان الأمر ، فالذي يهمنا هنا هو مدى امكان تطبيق المادة ٦٣ في محيط الجرائم العسكرية وقانون الأحكام العسكرية نظرا لاشتراطها لانعدام المسئولية شروطا قد لا تتفق وطبيعة النظام العسكري • وهذا ما سنحاول بيانه في السطور التالية :

ان المشرع الجنائي وقد أورد بنص المادة ٦٣ عبارة « وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة » ،

مفاد ذلك أنه فرض على الرؤوس في تنفيذ الأمر الرئيس الواجب طاعته وجوب أعمال الرقابة على مشروعية الأمر الصادر إليه ، ولذلك فإن الإهمال في هذه الرقابة يعطى ميلاً للمساءلة عن جريمة غير عمدية ويكون ذلك إذا ما تخلف الشرط الخاص بتسبب الاعتقاد وبنائه لمشروعية الفعل على أسباب معقولة بعد تثبته وتحريه . ومبنى ذلك أن الموظف المرءوس في تنفيذه لأمر رئيس له وجبت طاعته لا يعفى من العقاب في جميع الأحوال وإنما هذا الإعفاء مشروط بأعمال الرقابة الدقيقة لتلك المشروعية . وعلى ذلك فإذا تبين أن الفعل غير مشروع من الناحية الموضوعية أو الشكلية فإن تنفيذه لا يعفى الموظف من المسؤولية .

وعلى ذلك ففي مجال القانون العام رقابة المرءوس لمشروعية الأمر تشمل الجوانب الشكلية للمشروعية كما تشمل الجوانب الموضوعية لها .

ولكن هل حدود الرقابة في القانون العام هي عينها في القانون العسكري؟ نعتقد أن الإجابة لا بد أن تكون بالنفي . فطبيعة النظام العسكري أنه يقيد من أعمال الحدود التي فرضها المشرع الجنائي العام بالنسبة لتنفيذ الأمر غير المشروع فطبيعة التنظيم العسكري تفرض على أفراد الطاعة المطلقة لما يلقى اليهم من أوامر .

فإذا كان الأمر كذلك ، فهل نستطيع أن ننتهي إلى نتيجة مفادها أن شرط التثبت والتحري والاعتقاد المبني على أسباب معقولة ومشروعية الفعل يمكن أن يعفى منه أفراد القوات المسلحة والخاضعين للنظام العسكري ، أم أن الإعفاء من مثل ذلك الشرط لا يكون إلا بالنص ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي حدود المسؤولية في النظام العسكري بالنسبة لتنفيذ الأمر غير المشروع ؟

للإجابة على تلك التساؤلات ينبغي أولاً توضيح حدود الرقابة التي يمكن اعمالها في نطاق النظام العسكري بالنسبة للمرءوس حيال الأمر الصادر من ضابطه الأعلى . وهذه الحدود تتوقف أساساً على نوعية شروط المشروعية للأمر .

فبالنسبة للشروط الشكلية المتعلقة باختصاص الأمر بإصدار الأمر تقرر بأن رقابة المرءوس لتوافر تلك الشروط لازمة رغم أن القانون يحرم أي رقابة على الأمر ومشروعيته ويلزم الفرد بالطاعة المطلقة . فالرقابة الشكلية

ضرورية نظرا لأنها تتعلق بنطاق الأوامر الواجبة الطاعة ومن ثم لاستطيع أن تحرم الرؤوس من رقابة ما يلزم فيه طاعته وما لا يدخل تحت هذا الالتزام . ولذلك فإذا لم أحد الضباط عسكريا صادفه بالطريق العام بأن يؤدي له عملا شخصيا لا يدخل في الخدمة فإن هذا الأمر يعتبر شكليا غير مشروع وبالتالي يحق للعسكري أن يتمتع عن تنفيذه .

ولعل تلك الرقابة الشكلية هي التي عنهاها المشرع بالنص في المادة ١٥١ وما بعدها من قانون الأحكام العسكرية على أن عدم الطاعة التي تكون الجريمة المنصوص عليها فيها هي المتعلقة بالأمر القانوني الصادر من شخص ضابطه الأعلى . فالمشرع أراد بهذا أن يحدد الأمر الواجب الطاعة بدخوله في اختصاص الأمر وبقيام رابطة الالتزام بالطاعة من جانب من يقوم بالتنفيذ .

أما بالنسبة للرقابة على الشروط الموضوعية فهذه ممنوعة على المرؤوس . إذ لو سمح له بذلك لاختل النظام العسكري الذي يتميز بسرعة التنفيذ والطاعة المطلقة .

ويستثنى من قاعدة عدم الرقابة الموضوعية حالة كون الأمر الصادر للمرؤوس ظاهر الاجرام . كما لو أمر الضابط مرؤوسه بارتكاب جريمة معينة . ففي تلك الحالة فقط يكون المرؤوس مسئولاً فيما لو نفذ الأمر<sup>(١)</sup> .

هذه هي القواعد التي تحكم رقابة الرؤوس للأمر الصادر اليه من شخص ضابطه الأعلى . وتطبيقاً لتلك القواعد يمكن أن نخلص الى أن تنفيذ الأمر غير المشروع اذا ما كون جريمة يعنى المنفذ اذا ما كان قد ثبت ونحرى واعتقد بشرعية الأمر ، وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة وذلك فقط حيث يكون عدم المشروعية راجعاً الى تخلف أحد الشروط الشكلية . ويكون ذلك بالتطبيق للمادة ٦٣ عقوبات والسابق بيانها .

أما اذا كان عدم مشروعية الأمر راجعاً الى تخلف أحد الشروط الموضوعية اللازمة لقانونية الأمر فالأصل ألا يسمح للرؤوس برقابة توافر تلك الشروط . ولذلك نشور هنا مشكلة المساءلة الجنائية اذا ما كون بتنفيذه

---

(١) وبلا حظ انه بالنسبة للغلط الذى يقع فيه المنفذ حول الصفة الاجرامية للأمر تطبق بشأنه القواعد العامة الخاصة بالجهل والغلط فى الوقائع ، والجهل والغلط فى القانون .

الأمر جريمة من الجرائم الماقب عليها . فنظرا لتحريم الرقابة على تلك الشروط فإنه يستحيل أن نطلب لعدم العقاب شرط التثبت والتحري والاعتقاد المعقول بمشروعية الأمر . وهنا يثور السؤال الذي سبق أن طرحناه ، وهو : هل فعلى المنفذ في هذه الحالة من الشرط السابق ؟ وهل يجوز ذلك الاعفاء دون نص صريح ؟

نعتقد أن الاعفاء من شرط التثبت والتحري والاعتقاد المعقول بمشروعية الأمر هو حقيقة لا يمكن نفيها . كما أن هذا الاعفاء يستحيل القول به دون نص صريح . ومن ناحية أخرى لا يمكن مساءلة المنفذ عن الجريمة التي وقعت . فما هو تأصيل عدم المسؤولية هنا ؟

للخروج من هذا المأزق يتعين علينا الرجوع الى القواعد العامة الخاصة بالركن المعنوي للجريمة . فإذا كان المشرع قد التجأ الى تلك القواعد ذاتها لتقرير عدم المسؤولية حيث يمكن اعمال الرقابة الشكلية والموضوعية من جانب المنفذ فالتجأ أيضا الى ذات القواعد لنفي المسؤولية في حالة الالتزام بعدم الرقابة ووجوب الطاعة طالما أن الشروط الشكلية قد توافرت .

غير أن التجأنا الى القواعد العامة المتعلقة بالركن المعنوي للجريمة ليس معناه أننا نلجأ الى ذات القواعد التي لجأ اليها المشرع في تأصيله لعدم المسؤولية في حالة التثبت والتحري والاعتقاد بالمشروعية .

ولتوضيح ذلك نقول ان المشرع في المادة ٦٣ قد التجأ الى القواعد الخاصة بالقصد الجنائي والخطأ غير العمدى وانتهى بنفيهما في حالة التثبت والتحري والاعتقاد بمشروعية الأمر .

الا أننا نذهب الى أبعد من هذا في التأصيل ، وهي القواعد الخاصة بالارادة المعتبرة قانونا كأساس لاقامة الركن المعنوي بصورتيه : القصد الجنائي والخطأ غير العمدى .

فالارادة التي يمتد بها القانون هي الارادة الحرة الواعية . ولذلك اذا شاب هذه الارادة عيب من العيوب التي تفقدها حريةا وادراك حقيقة الفعل المرتكب فتكون بصدد سبب من الأسباب التي تعمد المسؤولية نظرا لأن المشرع في هذه الحالة يقدر أنه لا يمكن أن يتطلب من هذه الارادة أن تستجيب لأوامره ونواهيه ، وبالتالي فلا تكون الارادة في هذه الحالة محلا

للم المشرع وبالتالي ينتفى الأساس الذى يقوم عليه الركن المعنوى وتنعدم بالتالى المسؤولية . وهذه القاعدة هى التى حدث بالمشرع الى تنفى المسؤولية فى حالة الضرورة حيث تكون ارادة الشخص تحت ضغط الضرورة مضطرة الى مخالفة أوامر الشارع ونواهيه ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للاكراه المعنوى وغير ذلك من الأسباب التى تنفى المسؤولية الجنائية .

وإذا تأملنا الوضع الذى نحن بصدد بحثه لوجدنا أن ارادة المنفذ حيث لايسمح له بالرقابة الموضوعية فى نفس ظروف الإرادة فى حالة الضرورة والاكراه المعنوى ، أى أنها ارادة غير حرة ويستحيل عليها الاستجابة لأوامر الشارع ونواهيه . ذلك أننا فى هذه الحالة نجد الفرد ملزما بالطاعة أمرين قانونيين أحدهما ينهى عن ارتكاب الجريمة والثانى يأمره بارتكاب فعل يحقق الأركان المادية للجريمة . ولذلك فاطاعة أحدهما معناه مخالفة الآخر وأى فعل يرتكبه لابد أن يتسم بعدم المشروعية بالنسبة للنص الآخر . وإزاء هذا التضارب بين النصوص ووجوب أن يقوم المروؤس باتخاذ موقف معين لابد أن يكون غير مشروع حيال نص من الاثنين ، لذلك فانه حين يطيع الأمر غير المشروع ويحقق بذلك الأركان المادية للجريمة لا يمكن أن يسأل عن ذلك الفعل غير المشروع لعدم وجود ارادة ممتثلة قانونا يتوافر فيها عنصر الحرية والاختيار والادراك التام الذى يمتد به القانون لتأسيس الركن المعنوى للجريمة . وبمعنى آخر ، نظرا لاستحالة الاستجابة لأوامر الشارع ونواهيه فانه يستحيل مؤاخذة الجانى عما وقع منه نظرا للعب الذى شاب ارادته (١) .

وبطبيعة الحال يستحيل هنا تأسيس عدم العقاب على أساس أسباب الاباحة وذلك للأسباب التى سبقناها بصدد التعليق على المادة ٩٣ عقوبات وما هو مقرر بشأن مسؤولية الأمر فى هذا الصدد عن الجريمة التى وقعت . اذ الدليل على عدم مشروعية الفعل هو مساءلة الأمر ، اذ بدون توافر تلك الصفة لما كان يمكن مساءلته .

(١) أنظر اكثر تفصيلا مؤلفنا بالإيطالية بعنوان :

Il concorso di più persone nel reato, Roma, 1964, p. 130 e seg.



٦ - رضاه المجنى عليه :

ان القواعد التي تحكم رضاه المجنى عليه باعتباره سببا من أسباب الإباحة في قانون العقوبات العام هي بعينها التي تطبق في محيط قانون العقوبات العسكري ، وذلك بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية .

وغنى عن البيان أن رضاه المجنى عليه يمكن أن يكون ركنا أساسيا من أركان الجريمة كما قد يكون عنصرا من عناصر الإباحة كما هو الشأن في ممارسة الأعمال الطبية . وأيضا كان الوضع الذي يمثل رضاه المجنى عليه في البيان القانوني للأفعال غير المشروعة والمشروعة على السواء فانه يرتد أساسا الى استعمال الحق . ولذلك فان الذي يحكم قيمة الرضاء هو قابلية الحق الذي ارتضى صاحبه الاضرار به للتصرف فيه والتنازل عنه .

ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن هناك حقوقا غير قابلة للتنازل عنها من قبل صاحبها وبالتالي فيظل الاضرار بها فعلا غير مشروع مهما كان هناك من رضاه صاحبه بالاضرار به .

والواقع أن رضاه المجنى عليه ليس له وضع خاص في محيط قانون العقوبات العسكري اللهم الا من حيث نطاق الحقوق القابلة للتنازل عنها وجواز الاضرار بها بمجرد رضاه صاحبه بذلك .

فليس كل حق يجوز التنازل عنه ويعترف المشرع الجنائي العام بأثر الرضاء في اباحة الاضرار به ، يكون لهذا الرضاء اثره في محيط الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة وجرائم القانون العام على السواء . ولذلك فان طبيعة النظام العسكري تقيد من حق الشخص في التنازل عن حقه والسماح بالاضرار به حتى ولو كان المشرع الجنائي العام يعترف بقيمة هذا الرضاء .

وهذا يظهر بوضوح بالنسبة للحقوق الخاصة بسلامة الجسم ، وكذا الشرف والاعتبار ، فاذا كان الفقه الجنائي يسمح بجواز التنازل عن تلك ( م ١٢ - القانون العسكري )

الحقوق في حدود معينة ويعتبر الرضا بالاضرار بها سببا لاجابة الفعل ، فانه في محيط الجرائم العسكرية وقانون العقوبات العسكرية مثل تلك الحقوق لا يجوز التنازل عنها ، اذ من شأن التنازل عنها ليس فقط الاضرار بالحق ذاته وانما الاضرار بمصلحة أهم وهي المصلحة العسكرية . والحظر الخاص بعدم جواز التنازل عن مثل تلك الحقوق حتى ولو كان لذلك التنازل قيمته بالنسبة لغير العسكريين في محيط الجرائم العامة ، يستفاد من نصوص قانون الأحكام العسكرية ذاتها والخاصة بجرائم التمارض والتشويه والشروع في الانتحار ، وكذلك تلك الخاصة بجرائم الاخلال بمقتضيات النظام العسكري والمنصوص عليها في المواد ١٥٧ وما بعدها و ١٦٤ وما بعدها . فاذا كان الفرد العادي مثلا يمكنه التنازل عن الاضرار بشرفه واعتباره في مجال الهز و يعتبر الفعل هنا مباحا بسبب توافر رضا المجنى عليه ، فانه لو كان عسكريا لا يملك مثل هذا التنازل حتى في تلك الحدود نظرا لأن حماية الشرف والاعتبار للشخص العسكري يتصل أساسا بالمصلحة العسكرية التي تقضى بوجوب أن يكون العسكري مثلا وقودة حسنة فضلا عما يجب من احترام للقوات المسلحة تحقيقا للصالح العام للدولة . ومن أجل ذلك تعاقب المادة ١٦٤ كل ضابط ارتكب سلوكا معيبا غير لائق بمقام الضباط ، بالطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية .

### المطلب الثالث

#### الركن المعنوي في الجريمة العسكرية

- ١ - تمهيد . ٢ - الصفة العسكرية وأثر الغلط فيها .
- ٣ - الصفة العسكرية في المجنى عليه وأثر الغلط فيها .
- ٤ - الصفة العسكرية في المال موضوع الاعتداء . ٥ - الجهل أو الغلط في قاعدة غير تجريبية .

١ - تمهيد : لا يمثل الركن المعنوي في الجريمة العسكرية أيًا كان نوعها استثناء من القواعد العامة التي تحكم الركن المعنوي في قانون العقوبات العام . كما أن الصور التي يتخذها ذلك الركن هي بذاتها المعروفة في قانون العقوبات العام .

فالجرائم العسكرية يمكن أن تكون عمدية كما يمكن أن تكون غير عمدية . كما أنها يمكن أن تبنى على المسؤولية المفترضة حيث لا يتطلب المشرع للمساءلة توافر القصد الجنائي أو الخطأ غير العمدى .

ويلاحظ أنه بالنسبة للجرائم غير العمدية يقوم أيضا المبدأ المطبق في القواعد العامة لقانون العقوبات والذي يقضى بأنه لا عقاب على الجريمة غير العمدية إلا حيث يوجد نص صريح بالعقاب . أما حيث لا يوجد مثل ذلك النص فالقاعدة أن المسؤولية لا تقوم إلا حيث يتوافر القصد الجنائي أي حيث تكون بصدد جريمة عمدية .

وعلى ذلك فجميع الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية لا عقاب عليها إلا حيث تكون الجريمة عمدية ، ولا يعاقب على الجريمة غير العمدية إلا حيث ينص المشرع صراحة على ذلك .

ولعل الذي يثيره البحث في الركن المعنوي للجريمة العسكرية أمران : الأول هو : ما قيمة الغلط الذي ينصب على الصفة العسكرية للجاني أو المجنى عليه أو المال محل الاعتداء ؟ والثاني هو : أثر الغلط الذي ينصب على قاعدة قانونية غير جنائية والتي يستعين بها المشرع في تحديد قيام الجريمة العسكرية من عدمه .

## ٢ - الصفة العسكرية وأثر الغلط فيها :

ان الصفة العسكرية تأخذ أوضاعا مختلفة في التكوين القانوني للجريمة العسكرية بمفهومها الواسع السابق بيانه . فالصفة العسكرية للجاني قد تكون ركنا أساسيا في الجريمة كما قد تكون ظرفا مشددا لها ، وهي تعتبر ركنا أساسيا في الجريمة العسكرية البحتة والمختلطة ، على حين تعتبر ظرفا مشددا في جريمة القانون العام . فالجرائم العسكرية البحتة والمختلطة ، وهي الجرائم المنصوص عليها في القسم الثاني من قانون الأحكام العسكرية لا يمكن ارتكابها الا من شخص تتوافر له الصفة العسكرية أصلا أو حكما .

يترتب على ذلك أن صفة الجاني في الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة تعتبر ركنا أساسيا في الجريمة والذي بدوره لا تقوم الجريمة كما سبق أن وضعنا بصدد التفرقة بين أركان الجريمة ومفترضاها . فصفة الجاني هنا ليست مفترضا للجريمة . ذلك أن جميع المفترضات التي تحدث عنها الفقه تبلور في النهاية في ركن من أركان الجريمة .

ولما كان القصد الجنائي يقوم على ركني العلم والارادة . ولما كان العلم كمنصر من عناصر القصد الجنائي معناه الاحاطة بكافة الأركان والعناصر الرئيسية والأساسية التي تتكون منها الواقعة الجنائية ، فإن أي عيب يشوب للعلم ويتعلق بأحد العناصر الأساسية للواقعة من شأنه التأثير على ذلك العنصر من عناصر القصد بنفيه والذي ينتفي القصد الجنائي . يترتب على ذلك أن الغلط في الصفة العسكرية لا بد أن يحدث أثره في نفس القصد الجنائي باعتبار أن الصفة العسكرية تعتبر ركنا أساسيا في الجريمة العسكرية البحتة والمختلطة . فإذا كان الجاني لا يعلم بصفة العسكرية وثبت هذا ، وارتكب جريمة عسكرية بحتة أو مختلطة فإن الغلط هنا ينفي القصد الجنائي .

## ٣ - الصفة العسكرية في المجنى عليه وأثر الغلط فيها :

ان الصفة العسكرية في المجنى عليه يعتبرها المشرع في بعض الأحيان ركنا أساسيا في الجريمة وتدخل بذلك في تكوين الواقعة الجنائية . ويترتب على ذلك أن انتفاء تلك الصفة من شأنه عدم إمكان توافر الجريمة التي تستلزم في المجنى عليه تلك الصفة . وإن كان ذلك لا يمنع من توافر أركان جريمة أخرى .

فالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٩ من قانون الأحكام العسكرية لا تقوم إلا حيث يكون المجنى عليه فيها جندياً . فإذا لم تتوفر تلك الصفة لا تكون بصدد الجريمة السابقة وإن كان هذا لا يمنع من توافر جريمة ضرب عادية .

والمشرع في قانون الأحكام العسكرية نص على كثير من الجرائم التي يستلزم فيها في المجنى عليه صفة معينة . وهذه الجرائم منصوص عليها في المواد ١٤٨ وما بعدها والخاصة بجرائم إساءة استعمال السلطة . ولذلك ينتفى القصد الجنائي فيها وتنتفى بالتالي الجريمة لاكتفاء الركن المعنوي فيها إذا ما وقع الجاني في غلط حول تلك الصفة كذلك الحال أيضاً بالنسبة لجرائم الاعتداء على القادة والرؤساء المنصوص عليها في المادة ١٤٩ وما بعدها . فلا بد لتوافر القصد الجنائي في تلك الجرائم إحاطة علم الجاني بجميع أركان الجريمة وإرادته تحقيقها . ولما كان المشرع يستلزم في المجنى عليه في تلك الجرائم صفة معينة في المجنى عليه وهو قائد الجاني أو أعلى منه في الرتبة فإن الغلط في تلك الصفة ينفي القصد الجنائي . ولذلك إذا تعدى ضابط على آخر أعلى منه رتبة أو على قائده دون أن يعلم بتلك الصفة ، بأن يكون القرار الصادر بتعيين المجنى عليه لم يصل بعد إلى علم الجاني ، فإن مثل ذلك الغلط من شأنه أن ينفي القصد الجنائي .

والذي نود لفت النظر إليه أن المشرع قد يستلزم في بعض الأحيان الصفة العسكرية في المجنى عليه ليس باعتبارها ركناً أساسياً في الجريمة ، ولكن باعتبارها مناطاً لاختصاص جهة قضائية معينة . ومثال ذلك ما نص عليه بالمادة السابعة من قانون الأحكام العسكرية من سرعان القواعد الاجرائية في قانون الأحكام العسكرية على كافة الجرائم ضد العسكريين ومن في حكمهم متى وقعت بسبب تأدية الوظيفة المتعلقة بهم . وظاهر هنا أن صفة المجنى عليه ليست ركناً في الجريمة وإنما اتخذها المشرع كمناط لاختصاص القضاء العسكري بها . يترتب على ذلك أن الغلط في تلك الصفة من قبل الجاني لا تأثير له من حيث نفى القصد الجنائي . فالقصد الجنائي يتوافر بمجرد العلم وإرادة الواقعة المكونة للجريمة ، والصفة العسكرية لها في المجنى عليه خارجة عن إطار الواقعة المحرمة وبالتالي فأى غلط فيها لا شأن له بالقصد الجنائي ولا يؤثر فيه .

#### ٤ - الصفة العسكرية في المال موضوع الاعتداء :

حيث يستلزم المشرع صفة معينة في المال موضوع الاعتداء ويعتد بتلك الصفة كرهن جوهري في الجريمة فإن الغلط الذي ينصب على تلك الصفة من شأنه أيضا أن ينفي القصد الجنائي وذلك بالتطبيق للقواعد السابق بيانها سلفا . ومثال ذلك الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٤٠ من قانون الاحكام العسكرية والخاصة باتلاف أموال أو أشياء من ممتلكات القوات المسلحة . فلا بد من انصراف علم الجاني الى تعلق تلك الاشياء محل الاعتداء للقوات المسلحة . فاذا ما شاب ذلك العلم غلط ، فان القصد الجنائي ينتفي وتنتفي معه بالتبعية الجريمة ، وإن كان ذلك لا يمنع من العقاب اذا توفرت أركان جريمة أخرى .

ويلاحظ أخيرا أن المشرع قد يعتد بصفة المكان الذي وقعت فيه الجريمة لتحديد معيار الاختصاص . ومثال ذلك الجرائم التي تقع في أماكن لها الصفة العسكرية فان الاختصاص ينمقد لجهات القضاء العسكري . وغنى عن الذكر أن صفة المكان العسكري هنا لا تدخل في أركان الجريمة كما أنها لا تدخل في الظروف المشددة لها . ويترتب على كون تلك الصفة لا علاقة لها بأركان الواقعة الاجرامية أن الغلط بصدها لا تأثير له في نفس القصد الجنائي .

#### ٥ - الجهل أو الغلط قاعدة غير تجريبية :

ان المتفق عليه أن الجهل أو الغلط اذا انصب على قاعدة تجريبية لا يعنى ولا يعذر صاحبه ، وذلك تطبيقا لقاعدة : لا يعذر أحد بجهله لقانون العقوبات والتي تبنتها معظم التشريعات الجنائية الحديثة .

واذا كان الجهل أو الغلط بقانون العقوبات لا يعذر ، فان الامر يختلف حيث يكون ذلك الجهل أو الغلط قد انصب على قاعدة أخرى غير قواعد قانون العقوبات . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أيضا أن تضع في المكان الصحيح المفهوم الذي يجب أن يحل عليه قانون العقوبات والذي بالجهل به أو بالغلط فيه لا يعذر الشخص .

ودون الدخول في تفصيلات موضعها القسم العام من قانون العقوبات ، والتي لا يختلف فيها قانون الاحكام العسكرية عن قانون العقوبات العام ، نقول ان المقصود بعدم العذر المتعلق بقانون العقوبات بسبب الجهل أو

الغلط ، هو القواعد المتعلقة بالتجريم والعقاب للفعل الذي وقع من الشخص ، أما حيث يكون الغلط منصبا على قاعدة لا تتعلق بالتجريم فالغلط أو الجهل فيها يعذر وتكون له قيمته في نفس القصد الجنائي حتى ولو كانت القاعدة هي من قواعد قانون العقوبات .

ذلك أن المشرع في كثير من الحالات يستعين بقواعد قانون العقوبات في تحديد أركان جريمة ما ، ولذلك فإن القاعدة الجنائية هنا تدخل في تكوين الواقعة المجرمة كركن جوهري فيها وبالتالي فإنها تخضع للقواعد العامة المتعلقة بالغلط في الواقعة والذي به ينتفى القصد الجنائي .

ولتوضيح هذا القول نضرب مثلا بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون الأحكام العسكرية . فننص المادة السابقة على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون علم بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يبادر إلى الإخبار عنها في الحال ، يعاقب بالإعدام أو بعجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون . والجرائم التي يقصدها المشرع هي المنصوص عليها في المادة ١٣٠ ، ١٣١ بعنوان الجرائم المرتبطة بالعدو .

وإذا تأملنا نص المادة ١٣٣ لوجدنا أن الواقعة المكونة للركن المادي للجريمة تنحصر في العلم بوقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٠ وما بعدها والامتناع عن التبليغ عنها . ولذلك فإن الواقعة محل الامتناع يجب أن تكون جريمة ، أي أن المشرع في تحديده للواقعة المكونة للجريمة يستعين بصفة معينة في الوقائع التي تصل إلى علم الجاني وبالتالي فتلك الصفة تدخل في تكوين العناصر الأساسية للواقعة المجرمة وفقا لنص المادة ١٣٣ وعلى ذلك فالغلط الذي ينصب على تلك الصفة هو غلط في الواقعة ينتفى به القصد الجنائي وذلك رغم أن تلك الصفة تستمد من قاعدة جنائية (١) . أما إذا وقع الغلط حول القاعدة الجنائية المتعلقة بالتجريم والعقاب للواقعة التي علم بها فهو يعتبر غلطا في قانون العقوبات لا يعذر . ولتفصيل ذلك نقول أن الجاني في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ إذا علم بواقعة من الوقائع المجرمة بنصوص المواد ١٢ وما بعدها ولم يبلغ عنها لجهله بأن قانون الأحكام العسكرية يعتبرها جريمة فإن امتناعه عن

(١) انظر تفصيل ذلك في مؤلفنا باللغة الإيطالية :

Il reato commissio mediante omissione, Roma, 1964.

التبليغ لسبب جملته هذا لا يمدد لأن الغلط انصب على قواعد التجريم والعقاب . أما إذا كان عدم تبليغه راجعاً له أنه رغم علمه بأن القانون يعاقب على الواقعة ويمتريها جريمة إلا أنه اعتقد أن الواقعة التي علم بها لا تكون أركان الجريمة المعاقب عليها فإن هذا الغلط الذي ينصب على ماديّات الجريمة التي أبلغ بها يعتبر غلطاً في الوقائع ينتهي معه القصد الجنائي .

ونفس الوضع قائم أيضاً بالنسبة للغلط في أسباب الإباحة . فالغلط في أسباب الإباحة الذي ينفي القصد الجنائي هو الغلط في الوقائع التي تقوم عليها أسباب الإباحة أي التي لو توافرت لقام سبب الإباحة . أما حيث يكون الغلط في النص الذي يقرر سبب الإباحة بأن يمتد الشخص أن هناك نصاً يبيح الفعل على أن هذا النص غير قائم فإن هذا الغلط يعتبر غلطاً في قانون العقوبات لا يمدد صاحبه ، نظراً لأنه ينحصر في النهاية في غلط قاعدة التجريم والعقاب .

فخلاصة القول إن الغلط في قانون العقوبات الذي يأخذ صورة الغلط في الواقعة يمدد وينفي القصد الجنائي .

والأمر كذلك بالنسبة للغلط في قانون غير قانون العقوبات . فكثيراً ما يلجأ المشرع إلى قواعد غير جنائية يقيم عليها أركان الجريمة وتدخّل بذلك في تكوين الركن المادي لها . ولذلك ، حيث تكون القاعدة غير الجنائية تدخّل في ماديّات الواقعة فالغلط بشأنها يعتبر غلطاً منصّباً على الواقعة ينفي القصد الجنائي . وهذا متفق عليه فقهاً وقضاءً . فالغلط في قانون العقوبات ينفي القصد الجنائي طالما أنه أحدث انكساره على الواقعة وتبلور في النهاية إلى غلط في الواقعة . أما حيث يكون الغلط منصّباً على قاعدة قانونية غير قانون العقوبات ولم يبلور هذا الغلط إلى غلط في الواقعة فلا قيمة له في نفي القصد الجنائي .

ولنضرب لذلك مثلاً من قانون العقوبات العام . فلو تصرف شخص في مال سلم إليه على سبيل الوديعة لاعتقاده بأن القانون المدني يبيح للمودع لديه التصرف في المال المسلم إليه على خلاف ما هو مقرر قانوناً فإن هذا الغلط ولو أنه في قانون غير قانون العقوبات إلا أنه لا ينفي جريمة خيانة الأمانة . على حين لو كان هذا التسليم قد تم بناء على عقد من عقود الأمانة من قبل صاحب المال واعتقد المسلم به إليه خطأ أن العقد الذي تم التسليم



بمقتضاه ليس عقدا من عقود الامانة وانما بيع علق دفع الثمن فيه على حلول أجل معين ، فان تصرف المسلم اليه في المال هنا ينفي القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة لان الغلط هنا حول الاركان القانونية للعقد قد أحدث غلطا في الواقعة ينتهي به القصد الجنائي .

ولذلك فان الغلط في قانون غير قانون العقوبات لا يجب أن يحمل أثره على نفي القصد الجنائي في جميع الاحوال وانما فقط في الاحوال التي يحدث فيها غلطا في الواقعة .

ذلك أن الغلط في الواقعة ينفي القصد الجنائي لانهما مع العناصر اللازمة لتوافر القصد الجنائي ذاته ، فاذا كان هذا الاخير يقوم على العلم بأركان الواقعة واراقتها فلا يكون للغلط في القانون أثر الا حيث يكون ذلك الغلط قد أحدث أثره في الواقعة محل التجريم والا لما كان لذلك الغلط أثر .

ولعل الذي أثار اللبس هو عدم التفرقة بين الغلط في التكيف القانوني والغلط في العناصر التي يقوم عليها هذا التكيف القانوني . فالغلط في تلك الأخيرة هو فقط الذي ينفي القصد الجنائي . أما الغلط في ذات التكيف فلا قيمة له إذ أنه من اختصاص المشرع فقط . وتطبيقا لذلك إذا اعتقد شخص أن الصفة العسكرية لا تثبت إلا بالمباشرة الفعلية للخدمة في القوات المسلحة على حين أنها تثبت بمجرد استدعاء الفرد الاحتياطي مثلا فهذا الغلط في التكيف القانوني لا قيمة له في نفس القصد الجنائي وانما يكون له تلك القيمة حيث ينصب على الوقائع والعناصر التي يقوم عليها التكيف فعلا بأن يعتقد خطأ أن ما نمي الي علمه ليس أمر استدعاء وانما تنبيه للتوجيه الي مقر وحدته لاي سبب آخر خلاف الاستدعاء للدخول في الخدمة .

وباختصار نقول أن التفصيل في تحديد أثر الغلط أو الجهل بقاعدة قانونية غير جنائية هو أن يكون هذا الغلط قد أحدث غلطا في الواقعة . وهو يكون في حالة واحدة وهي حيث يفترض أنه لو صح اعتقاد الجنائي لكان الفعل مشروعا وفقا للقاعدة القانونية محل الغلط .

وبلاحظ أن نصوص قانون العقوبات العسكري كثيرا ما تستعين في تحديد الواقعة الاجرامية بقواعد قانونية غير جنائية . ففي جميع الاحوال التي يتطلب القانون فيها أن يكون مرتكب الجريمة شخصا خاضعا لاحكامه

فانها تتضمن قواعد غير جنائية • ذلك أن تحديد من هم العسكريون والضباط والمساكر وغير ذلك من الطوائف العسكرية يتوقف على قوانين ولوائح غير جنائية •

ولذلك فإن الغلط أو الجهل بها يحدث أثره في نفس القصد الجنائي على التفصيل السابق ذكره أى متى أحدث غلطاً في الواقعة الجنائية محل التجريم •

وكذلك الحال أيضاً حيث يتطلب المشرع في المجنى عليه صفة معينة • فالقانون أو القاعدة التي تحدد عناصر تلك الصفة في الغالب الاسم تكون قاعدة غير جنائية • ونفس الشيء يقال حيث يتطلب المشرع صفة معينة أيضاً في المال محل الاعتداء •

كما أن الواجبات التي تفرض بمقتضى أحكام الخدمة العسكرية والتي تكون مخالفتها جريمة عسكرية الغلط فيها أو الجهل بها يعذر وينفى القصد الجنائي متى أحدث غلطاً في الواقعة •

ومثال ذلك الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون الاحكام العسكرية والتي تجرم الغياب عن المحل أو السلاح أو المسكر الواجب على الشخص الخاضع لاحكام هذا القانون أن يكون فيه بدون أن يرخص له بذلك بالطريقة القانونية • فالغلط الذي يقع بصدد حدود الواجب السابق أو الترخيص ينفي القصد الجنائي متى أحدث غلطاً في الواقعة محل التجريم •

ونلاحظ أن المشرع في قانون الاحكام العسكرية لم يدرج نصاً خاصاً بشأن الغلط أو الجهل بقاعدة قانونية غير تجرime • ولذلك فإن القواعد العامة هي التي تطبق في هذا الصدد كما سبق أن بينا • على حين أنه كإن يجب أن يكون هناك نص يحكم تلك الحالة نظراً لما للنظام العسكري من طبيعة خاصة ومن ثم كان ينبغي ألا يعذر الشخص بطلعه في قاعدة غير تجرime طالما أنها تتصل بالواجبات التي تفرضها الخدمة العسكرية حتى ولو أدى هذا الغلط الى غلط في الواقعة •

## الفصل الثالث

### الأشكال المختلفة للجريمة العسكرية

- ١ - الجريمة التامة ؛ ٢ - الشروع في الجريمة العسكرية ؛
- ٣ - حكم الشروع في قانون الأحكام العسكرية ؛ ٤ - المشاكل التي يثيرها نص المادة ١٢٨ . ٥ - حدود تطبيق المادة ١٢٨ من قانون الأحكام العسكرية ؛ ٦ - المساهمة الجنائية في الجرائم العسكرية . ٧ - المساهمة الأصلية بالنسبة للأنواع المختلفة للجرائم العسكرية ؛ ٨ - المساهمة التبعية في الجريمة العسكرية ؛ ٩ - حكم القلط في شخص الفاعل في المساهمة الجنائية ؛ ١٠ - التحريض غير المتبوع بالثبوت ؛ ١١ - تعدد الجرائم ؛ ١٢ - الظروف التي تصاحب الجريمة العسكرية ؛ ١٣ - أثر الظروف التي ينص عليها قانون العقوبات العام على الجرائم العسكرية المختلفة .

#### ١ - الجريمة التامة :

ان الجريمة العسكرية في ارتكابها تأخذ صورا متعددة . والجريمة العسكرية في ذلك شأنها شأن الجريمة العامة . فهي اما أن تأخذ صورة الجريمة التامة واما أن يقتصر ارتكابها فقط على مرحلة الشروع . كما أنها قد ترتكب من شخص فقط يحقق الركن المادي لها بمفرده ، كما قد يساهم في ارتكابها وتحقيق أركانها أكثر من شخص اما بوصفهم جميعا فاعلين واما بوصف بعضهم فاعلا والآخر شريكاً . كما أن الجريمة العسكرية قد يحدثها الجاني وحدها كما قد يتم ارتكابها مع جرائم أخرى تتمدد معها ماديا أو معنويا ، وسواء أكانت كلها جرائم عسكرية أم أن بعضها عسكريا والبعض الآخر عامة . وأخيرا قد ترتكب الجريمة العسكرية دون ظرف يؤثر على جسامتها كما قد يحاط ارتكاب الركن المادي بظروف مادية أو شخصية من شأنها التأثير على جسامه الجريمة المرتكبة مع ما يتبع ذلك من تأثير على درجة العقوبة وجسامتها .

وإذا تأملنا نصوص قانون الاحكام العسكرية فانه يتبين لنا أن المشرع لم يفصل القواعد الخاصة بالشروع والمساهمة الجنائية والتعدد بين الجرائم ، كما أنه لم يورد تعدادا للظروف التي تؤثر في جسامه الجريمة العسكرية العامة أو البحتة أو المختلطة ، واكتفى المشرع بالنص على بعض القواعد العامة التي تتبع في شأن الصور الثلاث الاولى ، كما نص على طرفين مشددين أحدهما مادي والآخر شخصي ولكل منهما نطاق ومجال معين من الجرائم يطبق بشأنه .

ويدو أن المشرع لم يفصل لإحكام الخاصة بصور الجريمة العسكرية اكفاء بالمادة العاشرة من قانون الاحكام العسكرية والتي تحيل على القواعد العامة في قانون العقوبات العام كل أمر لم يرد بشأنه نص في قانون الاحكام العسكرية . ومعنى ذلك أن جميع نصوص قانون العقوبات فيما يتعلق بالصور المختلفة للجريمة هي التي تطبق أيضا على صور الجريمة العسكرية طالما أنه لا يوجد نص مخالف في قانون الاحكام العسكرية .

والواقع أن الجريمة العسكرية ، إما كان نوعها ، لا تثير صعوبة تذكر عندما تأخذ صورة الجريمة التامة .

فالجريمة تعتبر تامة متى حقق الجاني جميع الاركان المكونة لها وفقا للنموذج التشريعي للواقعة .

والجريمة العسكرية التامة قد تكون جريمة ملوك ونتيجة كما قد تكون جريمة سلوك مجرد . والفصل في تحديد نوع الجريمة هو بالنموذج التشريعي للواقعة . فإذا اقتصر هذا النموذج على تحديد فعل أو امتناع فقط به تتم الجريمة بأركانها اللازمة دون اشتراط تحقق نتيجة معينة ، فأننا نكون بصدد جريمة سلوك مجرد ولا يعتد بالنتائج التي تترتب على الفعل أو الامتناع ، فالمشرع في هذه الاحوال يجرم السلوك في حد ذاته بغض النظر عما قد ينتج عنه من نتائج وبغض النظر عما اذا كان في الواقع لم يترتب على السلوك أى نتيجة مادية في العالم الخارجى . وفي هذا النوع الاخير من الجرائم تعتبر الجريمة تامة في لحظة تمام الفعل المكون لها .

أما الطائفة الاخرى من الجرائم فهي التي يتطلب فيها المشرع الى جانب الفعل أو الامتناع تحقق نتيجة مادية معينة بوقوعها يتم ارتكاب الجريمة . وهذه هي جرائم السلوك والنتيجة ، وتعتبر الجريمة تامة في لحظة تحقق

النتيجة التي استلزمها المشرع حتى يكتمل للواقعة محل التجريم جميع عناصرها .

وبالتأمل للأنواع المختلفة للجرائم العسكرية ، نجد أن معظم الجرائم العسكرية البحتة هي من جرائم السلوك المجرد . فارتكاب القتل أو الامتناع هو الذي يحدد في هذه الحالة ، لحظة تمام الجريمة بغض النظر عن تحقيق نتائج مادية معينة على الفعل أو الامتناع . ومثال ذلك جرائم عدم اطاعة أوامر الرؤساء والقادة وجرائم السلوك المضرب بالضبط والربط والنظام العسكري . ولعل ذلك يرجع إلى أن المشرع في الجرائم العسكرية البحتة قد أراد حفظ النظام في القوات المسلحة . وعليه ، فإن مجرد ارتكاب أفعال معينة من شأنه أن يحقق الضرر الذي أراد المشرع تلافيه بتجريم تلك الأفعال . وهذا الضرر هو الاخلال بالنظام داخل القوات المسلحة حتى لو لم يترتب على الاخلال بالنظام أية أضرار مادية تأخذ صورة النتيجة المادية التي تسفل في تكوين الواقعة غير المشروعة محل التجريم .

أما الجرائم العسكرية المختلطة وجرائم القانون العام العسكري فهي في الغالب جرائم سلوك ونتيجة . ومثال ذلك جرائم النهب والافقار والاتلاف المنصوص عليها في الباب الخامس من قانون الاحكام العسكرية . وكذلك جرائم أمن الدولة من جهة الداخل والخارج المنصوص عليها في الباب الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وجرائم تخريب وتعييب منشآت الوحدات الصحية التابعة للجيش المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مكرر عقوبات .

والواقع أن الجريمة العسكرية في صورتها التامة لا تثير صعوبة تذكر كما لا تثير في الوقت ذاته مفارقات بينها وبين الجريمة التامة في قانون العقوبات العام . فجميع القواعد الخاصة بالجريمة التامة في قانون العقوبات ، هي ذاتها التي تطبق بشأن الجرائم العسكرية إما كان نوعها .

## ٢ - الشروع في الجريمة العسكرية :

إن الاحكام التي تخضع لها الجريمة العسكرية في صورة شروع تختلف عن الاحكام المقررة لتلك الصورة في قانون العقوبات العام . فالجريمة العسكرية تتميز في بعض أحكامها عن جريمة القانون العام حيث تأخذ صورة الشروع . فالاحكام التي تطبق على جريمة الشروع العسكرية تختلف عن الاحكام العامة للشروع في قانون العقوبات .

ولبيان أوجه الاختلاف في حكم الشروع بين قانون الأحكام العسكرية وبين قانون العقوبات العام ، ينبغي التفرقة بين نوعين من القواعد : الأولى هي المتعلقة بأركان الشروع ، والثانية : هي القواعد التي تحكم جريمة الشروع .

فالقواعد المتعلقة بأركان الشروع لم ينص عليها قانون الأحكام العسكرية . وهو في ذلك اكتفى بالقواعد العامة الممولى بها في قانون العقوبات العام . وينتج عن ذلك أن أركان الشروع واحدة في القانونين . وعليه ، فالشروع في الجريمة العسكرية هو البدء في تنفيذ الجريمة بقصد ارتكابها وعدم تحقق الاثر المترتب عليه بسبب وقف التنفيذ أو خيبة تحقق النتيجة بسبب خارج عن إرادة الجاني .

وعلى ذلك فالشروع في الجريمة العسكرية لابد لقيامه من توافر الأركان الثلاثة التي ينبغي في أي مشروع في الجريمة وفقاً للقواعد العامة وهي :

#### ١ - البدء في التنفيذ .

٢ - القصد الجنائي وهو ذات القصد الجنائي اللازم للجريمة التامة .

٣ - وقف التنفيذ أو خيبة الاثر المترتب على التنفيذ بسبب خارج عن إرادة الجاني فيه .

وغنى عن البيان أن جميع الأحكام والقواعد المتعلقة بالمدول الاختياري وكذا ما استقر عليه الفقه والقضاء بشأن الجريمة المستحيلة ، جميع تلك القواعد تطبق في هذا الصدد بخصوص الجريمة العسكرية .

الا أن الاختلاف بين الشروع في الجريمة العسكرية والشروع في قانون العقوبات يظهر في القواعد المتعلقة بأحكام الشروع . فأحكام الشروع مختلفة في قانون الأحكام العسكرية عنها في قانون العقوبات العام . وهذا الاختلاف يظهر في جانبين من جوانب أحكام الشروع ، الأول : يتعلق بالجرائم المعاقب على الشروع فيها ، والثاني : يتعلق بمقوبة جريمة الشروع .

ولتوضيح ذلك نذكر بالقواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات العام . فالقاعدة في قانون العقوبات العام هي أن الشروع جائز في الجنايات

والجنح دون المخالفات كما أنه بالنسبة للجنايات ليس التحكم مطلقا ،  
أن جميع الجنايات يجوز فيها الشروع ما دام متصورا ، إلا أن الجنح  
لا يجوز العقاب فيها على الشروع ما لم يوجد نص صريح يقضى بالعقاب  
على الشروع فيها . على حين أن المخالفات لا يجوز فيها الشروع على  
الاعلاق .

كما أن القاعدة في العقاب على جريمة الشروع هي أن عقوبة الشروع  
أخف من عقوبة الجريمة التامة . وقد نصت على ذلك المادة ٤٦ عقوبات  
والمادة ٤٧ عقوبات .

فنتضى المادة ٤٦ بأنه يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية  
إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك : بالاشتغال الشاقة المؤبدة إذا كانت  
عقوبة الجناية الإعدام ، وبالاشتغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية  
الاشتغال الشاقة المؤبدة ، وبالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف  
الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الاشتغال  
الشاقة المؤقتة : وبالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا  
أو الحبس .

ونصت المادة ٤٧ على أن تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع  
فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع . وقد درج المشرع على النص على عقوبة  
الشروع في الجنح التي نص فيها على جواز ذلك بعقوبة أخف من العقوبة  
المقررة للجريمة التامة . هذه هي القواعد المتبعة في قانون العقوبات . فهل  
يأخذ الشروع في الجريمة العسكرية نفس الحكم المقرر للشروع في جرائم  
قانون العقوبات ؟

#### ٣ - حكم الشروع في قانون الأحكام العسكرية :

لم يتضمن قانون الأحكام العسكرية سوى نص واحد خاص بالشروع  
وهو نص المادة ١٢٨ الوارد في الباب الثالث من القسم الأول من الكتاب  
الثاني وذلك تحت عنوان أحكام تكميلية .

ومؤدى هذا النص أنه يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها  
في هذا القانون بالعقوبات المقررة للجريمة الأصلية إلا إذا نص قانونا على  
خلاف ذلك .

#### ٤ - المسائل التي يثيرها نص المادة ١٢٨ :

ان نص المادة سالفة الذكر يثير مسألتين ، الاولى هي : هل مؤدى النص ان الشروع جائز في جميع الجرائم المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية سواء اكانت جنابات أم جنحا أم مخالفات ، أم أن المشرع بنصه في المادة ١١٩ من ذات القانون على تقسيم الجرائم الى جنابات وجنح ومخالفات قد قصد بذلك أعمال التفرقة بين الانواع المختلفة لتلك الجرائم من حيث الشروع كما هو الشأن في قانون العقوبات العام .

أما المسألة الثانية فهي تنحصر في الآتي : هل عبارة « الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » والواردة بنص المادة ١٢٨ تشمل جميع أنواع الجرائم العسكرية بما فيها جرائم القانون العام التي تختص بها المحاكم العسكرية ، أم أن تلك العبارة تقتصر فقط على الجرائم العسكرية التي اشتملت عليها نصوص تجريبية في قانون الاحكام العسكرية .

بالنسبة للتساؤل الاول نعتقد أن المشرع قد قصد اجازة الشروع في جميع أنواع الجرائم ، سواء اكانت جنابات أم جنحا أم مخالفات ، والنص صريح في هذا وواضح في حكمه العام الذي يحيط بجميع أنواع الجرائم . وعلى ذلك فإن التقييم الذي ورد في المادة ١١٩ للجرائم العسكرية ليس له أى اثر فيما يتعلق بأحكام الشروع على عكس الحال في قانون العقوبات العام . ولذلك فإن الجنح جميعها وجميع المخالفات شأنها من حيث الشروع شأن الجنابات ، أى يجوز الشروع فيها ما دام متصورا . ولم يقتصر الشرع في خروجه على القواعد العامة باجازة الشروع في الجنح جميعها والمخالفات فحسب ، بل انه خالف تلك القواعد أيضا من حيث العقوبة المقررة للشروع . فقد نص المشرع على أن عقوبة الشروع هي ذات العقوبة المقررة للجريمة الاصلية .»

وهذا الخروج على القواعد العامة له ما يبرره . فالنظام العسكري وحفظ الامن وكفالة أداء الوظيفة المنوطة بالقوات المسلحة في المجتمع يقتضى بعض التشديد . ولذلك فقد جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الاحكام العسكرية أن المشرع قد خرج أيضا بالنسبة لمبدأ الشروع في الجرائم العسكرية عن القواعد العامة في القانون العام . وذلك على هدى من تشديد العقوبة على نحو يتفق والحكمة من التشريع العسكري ، وتحقيق الردع العام لكل من تسول له نفسه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .



والذى نود التنبيه اليه في هذا الصدد هو أنه اذا كان الشرع في الجنايات والجنح والمخالفات العسكرية، إلا أن ذلك مرهون بإمكان الشرع الفعلي وفقا للشكل الذى تكون عليه الواقعة النموذجية للجريمة ، وبعبارة أخرى ، فإن الشرع ان كان جائزا قانونا بالنسبة لجميع أشكال الجرائم العسكرية ، إلا أنه من حيث امكان وقوعه بالفعل فإن الأمر يتوقف على قابلية تحقيق الفعل المادى للجريمة على أجزاء فقابلية الركن المادى للتجزئة هو مناط امكان تحقيق الشرع من عدمه . وعلى ذلك ، فإذا كانت الواقعة النموذجية المكونة للجريمة تتكون من فعل مادى ونتيجة مادية ترتبط به برابطة سببية فإن الشرع متصورا دائما . أما اذا كانت الواقعة تتكون من فعل أو امتناع فقط دون اشتراط نتيجة مادية ، كما هو شأن جرائم السلوك المجرد ، فإن امكان تحقق الشرع يتوقف على قابلية الفعل للتجزئة . فإن لم يكن الفعل يقبل التجزئة فالشرع غير متصور . لأنه في تلك الحالة أما ان تقع الجريمة تامة وأما ألا تقع على الإطلاق ولا حتى مجرد الشرع . ذلك أننا نكون هنا بصدد أفعال لا ترقى الى مرتبة البدء في التنفيذ . ومثال ذلك جرائم عدم اطاعة الاوامر . فهنا الجريمة اما ان تقع كاملة . وأما تقع كلية فالشرع فيها لا يتصور .

٥ - حدود تطبيق المادة ١٢٨ من قانون الاحكام العسكرية :

ان المادة ١٢٨ من قانون الأحكام العسكرية تثير تساؤلا ثانيا يتعلق بنطاق تطبيقها . وبمعنى آخر ، هل جميع الجرائم العسكرية بما فيها جرائم القانون العام والتي اعتبرت عسكرية لا تصالها بمصلحة لها تلك الصفة ، تخضع لقواعد الشرع الخاصة والمنصوص عليها في المادة ١٢٨ أحكام عسكرية ، أم أن تلك القواعد يقتصر نطاق تطبيقها على طوائف محددة من الجرائم العسكرية ؟

ولا مكان الاجابة على هذا السؤال وتحديد نطاق المادة المذكورة يمين غلبنا أن نستعيد في أذهاننا الثغرة التى سبق أن أجرناها بخصوص أنواع الجرائم العسكرية . فقد رأينا أن تلك الجرائم تنقسم من حيث مناء التجريم الى طوائف ثلاث : جرائم عسكرية بحتة وجرائم مختلطة وجرائم قانون عام عسكرية .

فبالنسبة للجرائم العسكرية البحتة والجرائم العسكرية المختلطة لا تثار أدنى صعوبة من حيث خضوعها لحكم المادة ١٢٨ . ذلك أن هذين النوعين ( م ١٣ - قانون الاحكام العسكرية )

من الجرائم قد نص عليها قانون الأحكام العسكرية بنصوص موضوعية تحدد أركان الواقعة والمقاب عليها . ولذلك فإن النص التجريبي الذي يحكم الواقعة هو النص الموجود بقانون الأحكام العسكرية . فمناط التجريم فيها هو فقط نص قانون الأحكام العسكرية حتى بالنسبة للجرائم المختلفة وذلك تطبيقاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام . ولذلك فيحت تستمد الواقعة صفتها الاجرامية أو غير المشروعة من نص في قانون الاحكام العسكرية فيمكن في هذه الحالة ادراجها تحت عبارة « الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » والواردة بالمادة ١٢٨ أحكام عسكرية ، وذلك دون صعوبة تذكر .

ينتج عما تقدم أن جميع الجرائم العسكرية البحتة والجرائم المختلطة ، سواء كانت تلك الجرائم جنابات أم جنحا أم مخالفات يجوز فيها الشروع قانونا ويعاقب عليه فيها بمقوبة الجريمة التامة للاعتبارات التي أسلفناها . غير أن الصعوبة تثور بالنسبة للطائفة الثالثة من الجرائم العسكرية ، وهي طائفة جرائم القانون العام العسكرية . فقد رأينا أن هذه الطائفة من الجرائم العسكرية يكون مناط التجريم فيها هو نص في قانون العقوبات العام والقوانين الملحقة به . وقد اعتبرت عسكرية اما لارتكابها من شخص له الصفة العسكرية ، أو لوقوعها في مكان له الصفة العسكرية أصلا أو حكما ، أو لاعتدائها المباشر على مصلحة عسكرية حماها الشرع بمقتضى نصوص أدرجها في قانون العقوبات العام . ولذا يمين التساؤل الآتي . هل هذه الجرائم تدخل تحت عبارة « الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » والواردة بالمادة ١٢٨ أحكام عسكرية ، وبالتالي تخضع للقواعد الخاصة بالشروع في قانون الاحكام العسكرية ؟

في اعتقادنا أن المادة ١٢٨ أحكام عسكرية لا تشمل هذا النوع من الجرائم العسكرية وثؤسس قولنا هذا على اعتبارين أحدهما شكلي يتعلق بفهم النص وعبارته والثاني موضوعي يتعلق بالمصلحة التي أراد الشرع كفالته بالنص على نظام خاص بالشروع في الجرائم العسكرية .

الاعتبار الشكلي : بالنسبة للاعتبار الشكلي نقول أن المشرع في المادة ١٢٨ قد نص على أن الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب عليه بالمقوبة المقررة للجريمة الاصلية . وطائفة جرائم القانون العام العسكرية هي جرائم عسكرية ليست من حيث الشكل بل من حيث

الموضوع . أى أنها جرائم عسكرية لاتصلها بمصلحة عسكرية وليس للنص عليها فى قانون الأحكام العسكرية . فهى جرائم لم ينص عليها قانون العقوبات العام وإن كانت خاضعة للقواعد الاجرائية فى قانون الأحكام العسكرية ، ولذلك ، فذلك الجرائم ، من حيث ظاهر النص وعباراته ، لاتدخل ضمن عبارة « الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون » ، أى قانون الأحكام العسكرية .

ولا يسوغ هنا الاستناد الى أن تلك الجرائم قد نص عليها قانون الأحكام العسكرية فى قواعد الاختصاص والاجراءات وبالتالي فهى تدخل تحت عبارة « الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون » فالاستناد الى تفسير كهذا يعوزه الأساس والمنطق القانوني . ذلك أن المادة ١٢٨ قد وردت ضمن مواد الاحكام الموضوعية المتعلقة بالتجريم والعقاب . ولذلك فإن عباراتها تحين تفسيرها على ضوء القواعد الموضوعية وليس بالاستناد الى القواعد الاجرائية ، يترتب على هذا أننا فى فهمنا لعبارة « الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون » تحين علينا أن نأخذ فى الاعتبار النصوص التى تجرم أفعالا والتى لولا وجودها بقانون الاحكام العسكرية لما أمكن اعتبارها جريمة يعاقب عليها قانون الاحكام العسكرية ذاته .

هذا بالإضافة الى أنه ما دام مناط التجريم فى جرائم قانون العقوبات العام العسكرية هو نصوص قانون العقوبات والقوانين الملحقة به ، فانه ينعين تطبيق تلك النصوص فيما يتعلق بحدود التجريم ونطاقه . ولما كان الشروع فى الجنح غير معاقب عليه بنص صريح ، فانه فى حالة عدم وجود مثل هذا النص ينتفى الركن الشرعى للجريمة ويستجمل العقاب على الأفعال التى وقعت ما لم تكون جريمة قائمة بذاتها . وما يقال بشأن الجنح يصلح أيضا بالنسبة للمخالفات التى لم يشمل المشرع بالتجريم الأفعال التى تكون شروعا فيها .

وما دام مناط التجريم فى هذه الجرائم هو نص قانون العقوبات ، فهو أيضا مناط تطبيق العقوبة المقررة للجريمة . وعلى ذلك فإن القواعد المقررة بشأن العقاب على الشروع وحدود العقوبة المنصوص عليها فى قانون العقوبات العام هى التى تحين تطبيقها . وهذا ما قضت به المادة ١٦٧ أحكام عسكرية حين نصت على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون العام والقوانين الأخرى المعمول

بها ، بماقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة مع تشديد العقوبة على  
المسكرين على الوجه المبين بنص المادة .

الاعتبار الموضوعى : فالاعتبار الثانى الذى من أجله نستبعد تطبيق  
المادة ١٢٨ أحكام عسكرية على جرائم القانون العام العسكرية فهو مستمد  
من الحكمة من تشديد عقاب الشروع فى الجرائم العسكرية المنصوص  
عليها فى ذلك القانون ومد نطاق العقاب على الشروع فى كافة الجنح  
والمخالفات العسكرية .

ذلك أننا لو تأملنا الأفعال المجرمة بمقتضى قانون الأحكام العسكرية  
سواء كوت جرائم عسكرية بحتة أم جرائم عسكرية مختلطة لوجدنا أنها  
جميعا تهدف الى حماية النظام والدور أو الوظيفة المنوطة بالقوات المسلحة .  
ولا شك أن حفظ ذلك النظام وأداء تلك الوظيفة انما يتأتى عن طريق أفراد  
القوات المسلحة والمحققين بهم . ومن هنا فقد أفرد المشرع فى قانون  
الأحكام العسكرية قواعد موضوعية بتجريم الأفعال التى تقع من الأفراد  
وتمس مباشرة تلك المصلحة أى نظام ووظيفة القوات المسلحة حتى ولو كانت  
مجرمة بنصوص خاصة فى قانون العقوبات العام .

أما جرائم القانون العام العسكرية فقد قصد المشرع فيها حماية المصلحة  
العسكرية أو الدفاعية للجماعة . ولذلك فقد أورد النصوص التجريبية  
المتعلقة بالأفعال التى تلحق ضررا بتلك المصلحة فى قانون العقوبات العام  
الذى يخاطب الكافة ولا يقتصر فقط على المسكرين وذلك ضمنا أو فى  
الحماية . كما أن الجريمة العامة التى تمس المصلحة العسكرية بطريق غير  
مباشر لارتكابها من عسكريين أو لوقوعها فى مكان له الصفة العسكرية  
لا تضر مباشرة بنظام ووظيفة القوات المسلحة وانما يتأتى ذلك أيضا بطريق  
غير مباشر .

وتلك الاعتبارات جميعها فان المشرع قد خص الأفعال الاجرامية التى  
تصل مباشرة بالنظام العسكري وأفرد لها قواعد خاصة فى قانون الأحكام  
العسكرية تنسم بالتشديد وتختلف فى نوع العقوبة ، لضمان حماية أوفر  
وأجدى لتلك المصلحة .

كما ارتأى هذا التشديد أيضا حتى ولو لم تضر الجريمة مباشرة  
بالنظام العسكري وانما لوقوعها من شخص له الصفة العسكرية . ولذلك  
فقد شدد العقاب على جرائم القانون العام التى تقع من العسكريين . إلا

أنه شدد العقاب هنا ليس لحفظ نظام القوات المسلحة الداخلي وإنما لما تفرضه الصفة العسكرية على صاحبها من التزامات وواجبات أكثر من غيره من الأفراد لتعلقها بمصالح الدفاع عن البلاد وحماية كيافها . ولهذا فإن التشديد الذي يسرى على العسكريين الذين يرتكبون جرائم القانون العام إنما تعلق فقط بحدد العقوبة المنصوص عليه بالمادة وليس بالقواعد ١٩٨ الموضوعية الأخرى ، والتي شأنها بتعين تطبيق أحكام قانون العقوبات العام .

معنى ذلك أن الأحكام الخاصة بالشروع من حيث التسوية بين الجنائيات والجنح والمخالفات ومن حيث تسوية عقوبة الشروع بعقوبة الجريمة الناتمة ، إنما يسرى فقط على الجرائم العسكرية البحتة والجرائم العسكرية المختلطة المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ولا يسرى على جرائم القانون العام العسكرية ، سواء اعتبرت كذلك لتعلقها مباشرة بمصلحة عسكرية أو لارتكابها من قبل عسكريين أو لوقوعها في مكان له الصفة العسكرية .

#### ٦ - المساهمة الجنائية في الجرائم العسكرية :

##### أولاً : المساهمة الأصلية :

لقد اختص المشرع في قانون الأحكام العسكرية المساهمة الجنائية في الجريمة العسكرية بأحكام تختلف - بعض جوانبها عن الأحكام المقررة للمساهمة الجنائية في قانون العقوبات العام .

والواقع أن المساهمة الجنائية في الجريمة العسكرية تأخذ طابعاً مختلفاً نظراً للاختلاف الذي يحيط بطبيعة الجريمة محل المساهمة . فالغالبية العظمى من الجرائم العسكرية وخاصة الجرائم العسكرية المختلطة والبحتة يستلزم فيها المشرع صفة خاصة في الجاني وهي الصفة العسكرية . وعلى هذا ، فتلك الجرائم هي بذلك جرائم خاصة ، بمعنى أن الركن المادي للجريمة يستحيل ارتكابها إلا من شخص يتمتع بتلك الصفة العسكرية .

ولذلك ففي ذلك النوع من الجرائم يلزم لا مكان قيام المساهمة الجنائية فيها ، أن يكون الفاعل الأصلي أو الفاعلون الاصليون جميعهم يتمتعون بالصفة العسكرية . ذلك أن الصفة العسكرية في هذه الجرائم تعتبر عنصراً من عناصر الركن المادي التي إذا انتفت عن الفاعل الأصلي فلا تكون بصدد جريمة عسكرية . إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون بصدد جريمة قانون عام

إذا توافرت أركانها أو بصدد فعل غير معاقب عليه لعدم وجود نص تشريعي يقضى بتجريم الفعل الذي وقع»

ولتوضيح ذلك نقول ان جميع الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية تستلزم الصفة العسكرية في شخص مرتكبها» فإذا لم تتوافر تلك الصفة في الفاعل الأصلي فلا تكون بصدد واقعة تكون جريمة وفقا لقانون الأحكام العسكرية» فمثلا الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٨ أحكام عسكرية والخاصة بالفتنة في القوات المسلحة تنص على أن يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية :

« ان احداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة أو تأمره مع آخرين على ذلك» .

فهذا النص يستلزم الصفة العسكرية في الجاني . بمعنى أن العسكريين هم فقط الذين يمكنهم تحقيق الركن المادى المكون لجريمة الفتنة المنصوص عليها في المادة ١٣٨ أحكام عسكرية» . يترتب على ذلك أنه لو حقق الركن المادى للجريمة شخص لا تتوافر فيه الصفة العسكرية فإن نص المادة ١٣٨ لا ينطبق وانما قد تكون الواقعة جريمة من الجرائم المتعلقة بأمن الدولة الداخلى أو المنصوص عليها في المادة ١٤٧ أحكام عسكرية والتي تنص على عقاب كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون أقدم على ما من شأنه أن يضعف في القوات المسلحة روح النظام العسكرى أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم ، بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

ومفاد ذلك أن الصفة العسكرية لا بد أن تتوافر في شخص الفاعل الاصلى للجريمة . فإذا اثبتت تلك الصفة عن شخص الفاعل الاصلى فلا يطبق نص المادة ١٤٧ أحكام عسكرية وقد لا يكون الفعل معاقبا عليه طالما أنه لا يوجد نص آخر في قانون العقوبات العام يعرّمه .

والذى نود التنبيه اليه في هذا الصدد هو أن استلزام صفة معينة في الجاني وهى الصفة العسكرية واعتبارها ركنا أساسيا في الجريمة ليس شرطا في جميع الجرائم العسكرية وانما بصدد طائفة معينة منها وهى الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية أى الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة» أما باقى أنواع الجرائم العسكرية الأخرى وخاصة جانبيا كبيرا من جرائم القانون العام العسكرية فلا يشترط صفة معينة في الجاني وبالتالي فالفاعل يمكن أن يكون أى فرد .

من كل ما سبق يمكننا أن نستخلص القاعدة العامة في المساهمة الأصلية في الجرائم العسكرية عموماً .

فالمساهمة الأصلية ، كما هو معلوم ، لا تقوم إلا حيث يرتكب المساهم فعلاً يسخر في تكوين الركن المادى للجريمة أو فعلاً يكون اعتداءً حالاً ومباشراً على الحق محل الحماية أى فعلاً يعتبر شروعاً وفقاً لما استقر عليه الفقه والقضاء في هذا الصدد .

ومفاد ذلك أيضاً توافر باقى الأركان الأخرى التى يستلزمها النموذج التشريعى للواقعة محل التجريم . ولذلك فحيث يشترط المشرع صفة معينة في الجاني فيلزم لكي يأخذ الشخص صفة الفاعل الأصلى أو المساهم الأصلى لا بد أن تتوافر تلك الصفة بالنسبة له . أما حيث لا يستلزم المشرع صفة معينة ، فأى شخص يمكن أن يعتبر مساهماً أصلياً في الجريمة متى ارتكب فعلاً يسمح بتكليفه بتلك الصفة .

إذا كانت تلك هى القواعد الخاصة بالمساهمة الأصلية في الجرائم الخاصة فهى التى تطبق بصدد الجرائم العسكرية التى يستلزم فيها المشرع الصفة العسكرية في شخص مرتكبها .

#### ٧ - المساهمة الأصلية بالنسبة لأنواع المختلفة للجرائم العسكرية :

بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة والمختلطة فإن تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالمساهمة الأصلية في الجرائم الخاصة هو الذى يحدد القواعد التى تخضع لها المساهمة الأصلية فيها . فهذه الجرائم هى جرائم عسكرية خاصة نظراً لما تستلزمه من توافر صفة خاصة في شخص الجاني وهى كونه خاضعاً للأحكام قانون الأحكام العسكرية ، أى شخصاً له الصفة العسكرية . ولذلك فالفاعل الأصلى لا بد أن تتوافر فيه تلك الصفة . وكذلك أيضاً حينما يكون هناك أكثر من فاعل فيلزم توافر الصفة العسكرية فيهم جميعهم لا مكان القول بوجود المساهمة الأصلية . وذلك بالتطبيق للقواعد الخاصة بالمساهمة الأصلية في الجريمة الخاصة .

أما جرائم القانون العام العسكرية فهذه لا يستلزم المشرع صفة معينة في الجاني وبالتالي فيمكن لأى فرد أن يكون فاعلاً أصلياً في الجريمة . ولذلك فحيث يعتمد الفاعلون تكون بصدد مساهمة أصلية في الجريمة .

نفصل من ذلك الى أنه حيث يستلزم المشرع في الواقعة الجريمة صفة معينة في الجاني فهناك شرطان لا مكان اعتبار الشخص مساهبا أصليا : الأول هو اتبائه فعلا يدخل في تكوين الركن المادي للجريمة أو ارتكابه فعلا يعتبر اعتداء حالا ومباشرا أى يكون شروعا فيها وفقا لمعايير الشروع ، والثاني : أن تكون له الصفة المطلوبة قانونا في شخص الجاني .

ولذلك فحيث يساهم في الجريمة العسكرية الخاصة أى البحتة والمختلطة شخص ليست له الصفة العسكرية مع آخر تتوافر له تلك الصفة ، فإن من ليست له الصفة العسكرية لا يمكن اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة مهما ارتكب من أفعال وانما شريكا فيها

#### ٨ - المساهمة التبعية في الجريمة العسكرية :

ان المساهمة التبعية في الجريمة تقوم بطرق ثلاث نص عليها المشرع في قانون العقوبات العام ولا يوجد ما يخالفها في قانون الاحكام العسكرية ، وبالتالي فهي التي تراعى في ذلك القانون . وهذه الطرق الثلاث هي التحريض والاتفاق والمساعدة السابقة على لحظة تمام الجريمة .

والمساهمة التبعية في الجرائم العسكرية تثير التساؤل الآتي : وهو . هل يجوز لغير المسكرين الاشتراك في جريمة عسكرية يشترط القانون للعقاب عليها وقوعها من شخص له الصفة العسكرية ؟ وبعبارة أخرى ، هل يجوز لغير المسكرين المساهمة في الجرائم العسكرية التي تضمنها قانون الأحكام العسكرية في القسم الثاني منه أى الجرائم البحتة والمختلطة ؟

واضح أن المشكلة لا تنحصر بالنسبة لجرائم القانون العام العسكرية . فهذه يجوز ارتكابها من كافة الافراد المخاطبين بالقاعدة الآمرة التي تضمنتها لنصوص قانون العقوبات العام .

انما مثار المشكلة هو الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة . فهذه الجرائم تضمنتها نصوص لا تخاطب سوى أفراد معينين هم العسكريون ومن في حكمهم . ولذلك فتطبيق القواعد العامة يقضى بأنه لا عقاب على الاشتراك من قبل غير الخاضعين للقواعد الآمرة . ذلك أنه اذا كان الاشتراك يستند صفته التجريبية من النص الذى يجرم الفعل الاصلى ، فما دام الشريك شخصا يستحيل عليه ارتكاب الجريمة الاصلية لعدم توافر صفة معينة فيه . فمعنى ذلك أن الفعل الاصلى لا عقاب عليه إذا ارتكبه الشخص بداءة .



فالمنطق يقضى اذن بأنه من باب أولى لا يعاقب الشخص إذا اشترك في الفعل الأصلي .

وثمة اعتبار آخر مستمد من طبيعة قواعد الاشتراك ذاتها . فالنصوص التي تجرم الاشتراك هي نصوص تكميلية للنصوص الأصلية التي تجرم الفعل المكون للجريمة وهي تابعة لتلك النصوص في الوقت ذاته .

ولتوضيح ذلك نقول ان الصفة التكميلية لتلك النصوص تنأى من أنه بتطبيق النصوص الأصلية وحدها لما كان من الممكن العقاب على الاشتراك . اد أن النصوص التجريبية الأصلية تحيط فقط بالفعل محل التجريم والمكون للركن المادى للجريمة . ولذلك فإن أفعال الاشتراك لا يمكن أن ينالها بالتجريم النص الأصلي نظرا لانعدام التوافق بين فعل الاشتراك والفعل المكون للنسودج التشريعى للواقعة . وازاء هذا القصور يجد المشرع نفسه مضطرا الى تكملة النص الأصلي بنص آخر ينال بالتجريم أيضا أفعال الاشتراك والتي لولا النص الخاص بها لما أمكن العقاب عليها ، الا أن نصوص الاشتراك ليست تكميلية فقط ، بل أيضا تبعية للنصوص الأصلية التي تجرم الأفعال المكونة للجريمة ، بمعنى أن نصوص الاشتراك لاستطيع بمفردها أن تبشر أثرها التجريبي الا حيث تبشر النصوص الأصلية ذلك الأثر بالنسبة للأفعال المكونة للجريمة . ومعنى ذلك أنه لا يمكن العقاب التي تجرم الأفعال المكونة للجريمة ، بمعنى أن نصوص الاشتراك لا تسطيع بمقتضى النصوص التجريبية الأصلية .

ينتج عن هذا أن قوة التجريم بالنسبة للفعل الأصلي والاشتراك فيه تستمد من النصوص الأصلية والنصوص التكميلية التبعية التي تعاقب على الاشتراك . فاذا كان الأمر كذلك فلا يمكن أن يخالف تلك النصوص الا الشخص المخاطب بالنصوص الأصلية . فلا يمكن أن يكون المخاطب بالنصوص الأصلية شخصا والمخاطب بالنصوص المتعلقة بالاشتراك شخصا آخر . واذا حدث هذا فإن الاشتراك في هذه الحالة يعتبر جريمة مستقلة قائمة بذاتها تستمد صفتها التجريبية من النص الذى يجرم الاشتراك والذى يعتبر في هذه الحالة نصا أصليا يجرم فعلا معيناً يحقق أركان جريمة مستقلة هي جريمة الاشتراك .

ومتى سلمنا بما تقدم فلا يمكن اللجوء الى نص (المادة ١٢٧) من قانون الأحكام العسكرية في هذا الصدد . فهذه المادة تنص على أنه في من اشترك

في جريمة منصوص عليها في هذا القانون فعليه عقوبتها » . فهذا النص  
الذي يطالب الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية الموضوعية ، أي  
المسكرين ومن في حكمهم . ولذلك فهو لا يطالب الأفراد المدنيين غير  
الخاضعين للقواعد الموضوعية في ذلك القانون .

ولكن هل معنى ذلك أن اشتراك المدنيين في الجرائم العسكرية البحتة  
والمختلطة لا يمكن أن يناله التجريم ؟

نعتقد أن الإجابة على هذا السؤال هي بالنفي . حقا ان النص  
التجريمية الخاصة لا تطالب سوى من لهم الصفة العسكرية . الا أن  
ادماج تلك النصوص الخاصة مع النصوص المتعلقة بالاشتراك والمنصوص  
عليها في قانون العقوبات العام والموجه الى الكافة تفرض الزاما على الجميع  
بعدم تحقيق الواقعة المجرمة أي الافراد الذين تتوفر  
فيهم الصفة الخاصة وهم في فرضنا المسكرون ومن في حكمهم . بمعنى أنه  
إذا كان هناك واجب أعلى مفروض على من لهم الصفة العسكرية بعدم  
تحقيق الواقعة المجرمة ، فانه بعملية الادماج هذه يفرض على الكافة واجب  
آخر من مثله عدم الاشتراك مع المسكرين في تحقيق تلك الواقعة  
المجرمة . -

وعلى ذلك فان الاشتراك في الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة يعاقب  
عليه بنفس العقوبة المقررة للجريمة الأصلية حتى ولو كان الشريك غير  
مطالب بأحكام قانون الأحكام العسكرية .

#### ٩ - حكم الفاعل في شخص الفاعل في المساهمة الجنائية :

إذا كان اشتراك المدنيين في الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة جائزا  
فانه قد تثار المشكلة الآتية وهي : ما حكم غلط الشريك في الصفة العسكرية  
للفاعل ؟

لم يتضمن قانون الاحكام العسكرية نصا لتلك الحالة . وكان يتعين  
تطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات العام والمتعلقة بمدى تأثير الشريك  
بالظروف التي تحيط بالفاعل والأصلى وتأثير على العقوبة والوصف . غير  
أنه قد جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون الاحكام العسكرية على المادة ١٢٧  
أن هذا القانون قد خرج عن المبادئ العامة في هذا المجال بالنسبة لتأثير

الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة بالنظر الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها وأردفت المذكرة التفسيرية أنه ليس في هذا الخروج اصحاف بالشريك بالنسبة للمبادئ العامة للتجريم في المساهمة الجنائية ، وذلك للمرونة التي يتمتع بها القاضى العسكرى بالنسبة لتطبيق العقوبات بين حددها الاقصى والادنى طبقا لمسامحة العقاب التي يتبعها المشرع العسكرى في هذا القانون .

غير أننا نرى أنه اذا كانت تلك هى الاعتبارات التي حدثت بالمشرع الى عدم الاعتداد بعلم الشريك بصفة وظروف الفاعل الاصلى وتأسيس المسئولية على المسئولية المفترضة ، فان تلك الاعتبارات لها وضعها بالنسبة للجرائم العسكرية التي يمكن ارتكابها من قبل الشريك ذاته ، أى في الاحوال التي يكون فيها الشريك له الصفة العسكرية . وهذا يؤيده أيضا أن نص المادة ١٢٧ احكام عسكرية لا يخاطب بها سوى العسكرين ومن في حكمهم .

أما المدنيون الذين يشتركون في جرائم عسكرية بحتة أو مختلطة فتطبق بشأنهم القواعد العامة في الاشتراك في الجرائم الخاصة .

وتقتضى هذه القواعد بوجوب انصراف علم الشريك الى صفة الجاني .  
فاذا انتهى هذا العلم فان القصد الجنائى في الاشتراك ينتمى به وتنتمى مسئولية الشريك .

وهذا ما يقضى به المشرع في قانون العقوبات العام بالمادة ٤٢ عقوبات والواجبة التطبيق في هذه الحالة حيث يقرر أنه لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال .

ويلاحظ أن المشرع يقضى بالعقاب على الاشتراك بعقوبة الجريمة الاصلية . وما دنا قد سلمنا بإمكان الاشتراك من قبل المدنيين في الجريمة العسكرية البحتة والمختلطة ، فكان يتعين على المشرع أن ينظم قواعد خاصة في قانون الاحكام العسكرية تتعلق بالعقاب في الحالات التي يشترك فيها أحد المدنيين في الجريمة وتكون الجريمة معاقبا عليها بعقوبات عسكرية بحتة كالطرد والرف من الخدمة .

١ - التحريض غير المتبوع بأثر :

جرم المشرع في قانون الاحكام العسكرية التحريض على احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية باعتباره جريمة قائمة بذاتها وذلك في حالة عدم وقوع أى أثر على فعل التحريض . فتنص المادة ١٢٧/٢ بأنه يعاقب المحرض بذات العقوبة المقررة للجريمة ولو لم يترتب على التحريض أثر .

فالفرض هنا أن التحريض لم ينتج عنه أى أثر ، ولذلك ، لو طبقنا القواعد العامة في الاشتراك لما أمكن العقاب على التحريض في هذه الحالة لعدم وجود أى أثر له وهو ارتكاب الفعل الاصلى المكون للجريمة . الا أن المشرع في قانون الاحكام العسكرية متمشيا مع خطته ، جرم التحريض بوصفه جريمة قائمة بذاتها وعاقب عليها بذات العقوبة المقررة للجريمة موضوع التحريض ؛ وطبيعى أنه لو ألتج التحريض أثره وارتكبت الجريمة أو شرع فيها فانه يطبق عليه قواعد الاشتراك باعتباره احدى وسائله ويعاقب عليه بعقوبة الجريمة الاصلية .

ويلاحظ أن الاحكام الخاصة بالاشتراك المنصوص عليها في المادة ١٢٧/٢٠١ من قانون الاحكام العسكرية تنطبق فقط على الجرائم التى تضمنها قانون الاحكام العسكرية والاشخاص الخاضعين لاحكامه فقط وهم العسكريون ومن فى حكمهم ، وذلك لنفس الاعتبارات التى سقناها بصدد أحكام الفروع السابق عرضها .

ينتج عن هذا أن جرائم القانون العام العسكرية تسرى بشأنها الاحكام المقررة في قانون العقوبات العام ولا يكون التحريض غير المتبوع بأثر جريمة مستقلة الا اذا اعتبرها المشرع العام كذلك . كل هذا حتى ولو كان مرتكب الجريمة العامة العسكرية قد ارتكب من قبل شخص له الصفة العسكرية .

٢ - تعدد الجرائم :

إن ظاهرة تعدد الجرائم يمكن أن تثار بصدد الجرائم العسكرية ، فقد يجهل أن يرتكب الشخص أكثر من جريمة عسكرية . كما يمكن أن يرتكب الشخص جريمة عسكرية وأخرى من جرائم القانون العام غير العسكرية .

وهذا التعدد قد يكون حقيقيا بمعنى أن يرتكب الشخص أكثر من فعل يندرج كل فعل تحت نص تجريمى مستقل . كما قد يكون التعدد

معنويا بمعنى أن يرتكب الشخص فعلا واحدا يكون أكثر من جريمة لتحقيقه أكثر من نتيجة غير مشروعة مجرمة بنص قائم بذاته . وقد يكون التعدد المعنوي بين جريمة عسكرية وجريمة قانون عام ، كما قد يكون بين جريمتين عسكريتين .

ولم يتضمن قانون الاحكام العسكرية أحكاما خاصة بالتعدد الحقيقي . ولذلك فتطبق بشأنه جميع القواعد المعمول بها في قانون العقوبات العام والمنصوص عليها في القسم الثالث من الباب السادس في قانون العقوبات العام تحت عنوان تعدد العقوبات .

أما حكم التعدد المعنوي فهو كما تقتضى به المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات العام أنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والعكم بعقوبتها دون غيرها . وهذا الحكم هو الواجب التطبيق سواء أكان التعدد بين جرائم عسكرية فقط أم بين جرائم عسكرية وأخرى من جرائم القانون العام .

ولم يتضمن قانون الاحكام العسكرية صراحة حكما خاصا بالتعدد المعنوي . وكل ما أورده في هذا الصدد هو المادة ١٢٩ التي تقتضى بأنه : « اذا نص قانون آخر على عقوبة أحد الافعال المعاقب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الاشد » .

وهذا النص كما سبق أن ذكرنا يتعلق بالتنازع الظاهري بين النصوص أكثر مما يتعلق بالتعدد المعنوي . ذلك أن التعدد المعنوي لا يلزم أن يكون بين جريمة عسكرية وجريمة قانون عام ، بل قد يكون بين جريمتين عسكريتين . هذا فضلا عن أن النص لم يتحدث عن تكوين الفعل لأكثر من جريمة ، وإنما عني فقط بطلاة العقاب على ذات الفعل في قانون غير قانون الاحكام العسكرية ، أى حالة ما اذا كون الفعل جريمة واحدة يمكن أن ينطبق عليها أكثر من نص . ورغم ذلك فإنه يمكن استخلاص حكم التعدد المعنوي من هذا النص ونص المادة العاشرة من قانون الاحكام

العسكرية التي تحيي على قانون العقوبات العام الاحوال التي يرد بشأنها نص . فإذا كان التنازع الظاهري يحل بقاعدة أن الخاص يقيّد العام ، فيتميز تطبيق النص الخاص أيا كانت العقوبة المقررة فيه للجريمة . ومع ذلك نص المشرع في المادة ١٢٩ على تطبيق النص الاشد . وإذا كان المشرع قد خرج على القواعد العامة المتعلقة بالتنازع الظاهري ، فمن باب أولى يكون

حكم التعدد المعنوي الذي يقوم في حالة ارتكاب فعل يكون أكثر من جريمة هو تطبيق العقوبة المقررة للجريمة الأشد .

وباختصار نقول ان المادة ١٢٩ بصياغتها هذه تسمح لتشمل حكم التنازع الظاهري بين النصوص ولحكم التعدد المعنوي الذي لا يختلف عما هو مقرر بالمادة ١/٣٣ من قانون العقوبات العام .

#### ١٢ - الظروف التي تصاحب الجرائم العسكرية :

بيننا فيما سبق الفرق بين ظروف الجريمة وأركانها . فالظروف هي عناصر تضاف الى الجريمة وتؤثر في جسامتها بالتشديد أو التخفيف . ومعنى ذلك أن الجريمة يمكن أن تقع وتتم دون توافر تلك الظروف . بينما الأركان لا بد من توافرها لقيام الجريمة وبدونها لا تكون بصدد جريمة .

والظروف القانونية يمكن أن تكون عامة تسري بصدد أي جريمة كما قد تكون ظروفًا خاصة بجريمة معينة ينص عليها المشرع ويحدد على أساسها جسامتها الجريمة بتشديد العقوبة أو تخفيفها . ووفقًا لطبيعة الظروف يمكن أن تنقسم الى ظروف شخصية وظروف مادية تتعلق بماديات الواقعة ذاتها .

ولسنا هنا بصدد دراسة ظروف الجريمة والتي موضعها القسم العام من قانون العقوبات وكذا القسم الخاص بصدد كل جريمة على حدة ، ولكننا نتعرض هنا للظروف التي تصاحب الجريمة العسكرية بطوائفها المختلفة وبيان مدى امكان الجمع بينها وبين الظروف التي قد ينص عليها قانون العقوبات العام .

وفي هذا السبيل يتعين علينا التفرقة بين الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة ، أي الجرائم المنصوص عليها بنصوص تجرime في قانون الاحكام العسكرية من جهة ، وجرائم القانون العام العسكرية وهي التي ينص على تجريمها قانون العقوبات العام من جهة أخرى .

#### أولاً - الظروف القانونية في الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة :

لم ينص المشرع في قانون الاحكام العسكرية على ظروف مخففة بالنسبة لتلك الطائفة من الجرائم . كما أنه لم ينص على ظروف مشددة عامة ، وإنما كل ما جاء بصدد الظروف المشددة هو ظرف واحد مشدد وخاص في الوقت

ذاته بالنسبة لبعض الجرائم وهذا الظرف المشدد الخاص هو ارتكاب الجريمة أثناء خدمة الميدان»

فقد اختص المشرع بمض الجرائم البحتة والمختلطة واعتبر ارتكابها أثناء خدمة الميدان ظرفا مشددا يرتفع بالعقوبة عن الحد المقرر لها فيما لو ارتكبت في غير خدمة الميدان .

والجرائم التي خصها المشرع في قانون الاحكام العسكرية بتشديد العقوبة أثناء خدمة الميدان هي :

١ - جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة المنصوص عليها بالمادة ١٣٩ من قانون الاحكام العسكرية .

٢ - جرائم النهب والافقار والاتلاف المنصوص عليها بالمادة ١٤١ من قانون الاحكام العسكرية .

٣ - جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء المنصوص عليها بالمادة ١٤٦ من القانون السابق .

٤ - جرائم اساءة استعمال السلطة المنصوص عليها بالمادة ١٤٨ احكام عسكرية .

٥ - جرائم الهروب والغياب المنصوص عليها بالمادة ١٥٤ احكام عسكرية .

ففي هذه الجرائم ارتفع المشرع بالعقوبة في حدها الاقصى الى الاعدام عدا جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء فقد ارتفع بالحد الاقصى الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

وخدمة الميدان هذه قد تكون ظرفا زمانيا كما قد تكون ظرفا مكانيا .

وهي تعتبر ظرفا زمانيا في الاحوال الآتية :

١ - عندما تكون القوة التي يكون الشخص أحد أفرادها أو ملحقا بها في وقت عمليات حرية ضد عدد داخل البلاد أو خارجها .

٢ - عندما يكون هناك انذار للقوة بالتحرك أو للاستعداد للاشتراك في قتال ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .

٣- في الحالات الاخرى التي يصدر بشأنها قرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة \*

ويستبر في حكم العدو العصاة والمصابات المسلحة \*

وخدمة الميادين تعتبر طرفا مكانيا في الحالتين الآتيتين :

١ - عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقا بها موجودا خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة لاي سبب كان \*

٢ - عندما تغادر السفن والطائرات الحربية وما في حكمها الجمهورية العربية المتحدة \*

وقد جاء بالمادة ٨٥ من قانون الاحكام العسكرية جميع الاحوال السابقة والتي يعتبر فيها الشخص في خدمة الميادين \*

ففي جميع تلك الاحوال تشدد العقوبة بالنسبة للجرائم سالفة الذكر لمجرد وقوعها من شخص يعتبر في خدمة الميادين وفقا لاية حالة من الحالات السابقة \*

١٢ - الر الظروف التي ينص عليها قانون العقوبات العام على الجرائم العسكرية المختلفة :

وهنا نشور التساؤل الآتي : وهو هل يمكن أن يكون للظروف التي نص عليها قانون العقوبات العام أثر على الجريمة العسكرية المختلفة بمعنى أنه ينعين على المحكمة العسكرية أن تشدد العقاب لتوافر ظرف اعتد به المشرع العام ؟

الواقع أن هذه المشكلة لا تشور بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة نظرا لانها لا مثيل لها في قانون العقوبات العام \* أما الجرائم العسكرية المختلفة فالترض فيها أنها بارتكابها تحقق أيضا أركان جريمة نص عليها قانون العقوبات العام \* فاذا كان المشرع العام ينص على ظرف مشدد خاص بها ولم ينص عليه في قانون الاحكام العسكرية ، فهل ينعين تشديد العقوبة اذا كانت العقوبة المقررة في قانون الاحكام لا تستوعب العقوبة المشددة ؟



ومثال ذلك جريمة الاتلاف المنصوص عليها بالمادة ١٤١ أحكام عسكرية. فنشرع في ذلك القانون جعل العقوبة في حدها الأقصى لمن يتلف عمدا أملاكا بدون أمر من ضابطه الأعلى وفي غير خدمة الميدان الحبس أو جزاء أقل منه . فإذا ما توافرت لتلك الجريمة الظروف التي ينص عليها قانون العقوبات العام كالتعدد مع حمل السلاح ليلا في حالة ما إذا كانت الاملاك هي مزروعات مثلا والتي يعاقب عليها بعقوبة جنائية فهل في مثل تلك الحالة يتعين تطبيق العقوبة المشددة المنصوص عليها بالمادة ٣٣٨ عقوبات ؟

الواقع أن تلك المشكلة تحل عن طريق القواعد التي تحكم التنازع الظاهري بين النصوص والتي مفادها أن النص الخاص يقيد العام . فبالطبيق لتلك القاعدة يتعين تطبيق النص الخاص الوارد بقانون الاحكام العسكرية حتى ولو كانت العقوبة المقررة فيه أقل من العقوبة المقررة بالنص العام .

الا أن المشرع في قانون الاحكام العسكرية قد خرج على تلك القاعدة وأورد نص المادة ٢٢٩ والتي تقضى بأنه اذا نص قانون آخر على عقوبة أحد الافعال الماعب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه ، وجب تطبيق القانون الاشد .

ومعنى ذلك أنه اذا كان قانون العقوبات العام يشدد العقوبة في ظروف معينة لم ينص عليها قانون الاحكام العسكرية وجب تطبيق العقوبة المقررة بالنص العام طالما أن العقوبة المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية لله اقمة بنظرها لا تستوعب العقوبة المشددة .

وأما بالنسبة للظروف المخففة المنصوص عليها في قانون العقوبات بالنسبة للواقعة المختلطة فلا تراعى طالما أن قانون الاحكام العسكرية لم يراعها . ويتمين في هذه الحالة تطبيق العقوبة المقررة بقانون الاحكام العسكرية وذلك تطبيقا لقواعد التنازع الظاهري والتي تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام .

## الباب الثالث

### العقوبة في الجريمة العسكرية

١ - تمهيد . ٢ - انواع العقوبات الأصلية في قانون الأحكام العسكرية . ٣ - نطاق تطبيق العقوبات الأصلية الخاصة . ٤ - الطبيعة القانونية للعقوبات الأصلية الخاصة . ٥ - أثر الحكم بالعقوبات الأصلية في قانون الأحكام العسكرية فيما يتعلق بالعود . ٦ - قواعد تنفيذ العقوبات الأصلية . ٧ - العقوبات التبعية في قانون الأحكام العسكرية .

#### ١ - تمهيد :

لقد حدد المشرع في قانون الأحكام العسكرية في الباب الاول من القسم الاول من الكتاب الثاني العقوبات الأصلية التي توقعها المحاكم العسكرية . والى جانب العقوبات الأصلية التي يعرفها قانون العقوبات العام نص المشرع على عقوبات أصلية أخرى تختلف باختلاف الجاني فيما اذا كان ضابطاً أم صف ضابط أو جندي .

وقد اتجه المشرع تلك السياسة لكي تتلاءم العقوبة مع مقتضيات النظام العسكري وسياسة المشرع نفسه في التجريم والعقاب . ذلك أن كثيراً من الجرائم العسكرية المجرمة وفقاً لنصوص في قانون الأحكام العسكرية قد غلظ فيها العقاب في حده الأقصى بما قد لا يتلاءم والخطورة الفعلية للواقعة المرتكبة . ولذلك فقد ترك للقاضي سلطة تقديرية واسعة لكي تتناسب العقوبة مع جسامة الجريمة المرتكبة (١) . ولذلك فقد رأى أنه

---

(١) وذلك في الحدود التي سترأها عند الكلام عن السلطة التقديرية للمحكمة العسكرية . وإنما الذي نود الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن المشرع حين ترك الحد الأدنى دون تحديد إلى حد الوصول إلى أدنى العقوبات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، فإن هذا النزول بالحد الأدنى محدود في حالة الجريمة المختلطة بالحد الأدنى المقرر لمثل تلك الجريمة في قانون العقوبات العام وذلك بالتطبيق للمادة ١٢٩ أحكام عسكرية والتي تقضي بأنه اذا نص قانون آخر بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون وجب =

لو ترك الحد الأدنى للعقوبة وفق ما هو مقرر للعقوبات الأصلية المنصوص عليها في قانون العقوبات فقد تكون العقوبة أشد من الواقعة المرتكبة ولا تتلاءم معها . وبالتالي فقد نص المشرع على عقوبات أصلية أخرى يجوز توقيعها بدلا من العقوبات الأصلية المعروفة في قانون العقوبات .

## ٢ - أنواع العقوبات الأصلية في قانون الأحكام العسكرية :

عددت المادة ١٢٠ من قانون الأحكام العسكرية العقوبات الأصلية التي توقعها المحاكم العسكرية . وهذه العقوبات أصلية ثلاثة أنواع :

### النوع الأول :

وهذه العقوبات هي .

- ١ - الإعدام .
- ٢ - الأشغال الشاقة المؤبدة .
- ٣ - الأشغال الشاقة المؤقتة .
- ٤ - السجن .
- ٥ - الحبس .
- ٦ - الضرامة .

ولا تثير تلك العقوبات أية إشكالات في محيط قانون العقوبات العسكري ، إذ أنها لا تتميز في شيء في أحكامها عن القواعد التي تخضع لها في قانون العقوبات .

---

== تطبيق العقوبة الأشد ، ومعنى ذلك أنه إذا رأت المحكمة النزول بالعقوبة في حدها الأدنى وكانت الجريمة العسكرية تكون جريمة قانون عام وجب على المحكمة ألا تنزل بالعقوبة عن الحد المقرر في قانون العقوبات العام . فمثلا في جرائم السرقة والاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١٤٣ . أحكام عسكرية والتي ينص فيها الشرع على عقوبة الإعدام أو جزاء أقل منه فإن المحكمة إذا رأت النزول بالعقوبة إلى الحد الأدنى وجب عليها ألا تنزل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة في قانون العقوبات العام . وسنرى تفصيل ذلك عند الكلام على السلطة التقديرية للمحكمة .

كما أن القواعد التي يخضع لها تنفيذ تلك العقوبات لا يختلف كثيرا عن القواعد المقررة في قانون العقوبات العام إلا في النقاط الآتية :

١ - تنفيذ حكم الاعدام بالنسبة للمسكرين يكون رميا بالرصاص ، بينما بالنسبة للمدنيين تنفذ طبقا للقانون العام أى شنقا ( م ١٠٦ أحكام عسكرية ) .

٢ - تنفذ العقوبات السالبة للحرية للصادرة على المسكرين في السجون العسكرية . أما بالنسبة للمدنيين فتنفذ العقوبة في السجون المدنية . ومع ذلك فإنه بالنسبة للمسكرين يجوز نقلهم الى السجون المدنية اذا جردوا من صفتهم العسكرية . ويلاحظ أن التجريد من الصفة العسكرية هي عقوبة تبعية للحكم بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو السجن في الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية . كما أنها قد تكون عقوبة تكميلية جوازية في حالة الحكم بالحبس ( م ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون الاحكام العسكرية ) .

أما بالنسبة لتنفيذ حكم الرأفة فهو يكون بالطرق المنصوص عليها في القانون العام ( م ١١٠ أحكام عسكرية ) .

#### النوع الثاني : العقوبات الأصلية للضباط .

وهذه العقوبات تندرج في الشدة وفقا للترتيب الذي أوردته الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ وذلك على النحو الآتي :-

١ - الطرد من الخدمة عموما ، والمقصود بذلك الطرد من الخدمة في أى جهة عسكرية أو مدنية لأشراف القوات المسلحة .

٢ - الطرد من الخدمة في القوات المسلحة . والمقصود بذلك الخدمة في القوات المسلحة الرئيسية أو الفرعية أو الاضافية .

٣ - تنزيل الرتبة لدرجة أو أكثر .

٤ - الحرمان من الاقدمية في الرتبة ويكون ذلك اما بتغيير تاريخ ترقيةه بها أو بتنزيله من رتبة الى رتبة أدنى ( م ١٢١ أحكام عسكرية ) .

٥ - التكدير . والتكدير يتدرج في شدته من التوبيخ العلني الى التوبيخ غير العلني ، بولم ينص القانون الحالي على تلك المדרجات في التكدير كما كان يفعل القانون العسكري القديم .

ونظرا لأن القانون الجديد لم يتضمن مثل هذا التفصيل فيطبق بهذا الشأن القواعد التي كان ينص عليها القانون العسكري الملغى لعدم تمارض ذلك مع نصوص القانون الحالي .

ويراعى أن يكون التكدير العلني في حضور من ليس هم أدنى درجة من المتهم .

#### النوع الثالث : العقوبات الأصلية لصف الضباط والجنود .

١ - الرفت من الخدمة عموما

٢ - الرفت من الخدمة في القوات المسلحة .

٣ - تنزيل الدرجة لدرجة أو أكثر .

ان العقوبات الأصلية الخاصة الواردة بالمادة ٢٠ من قانون الاحكام العسكرية والتي تطبق على الضباط وصف الضباط والجنود لا تنطبق بالنسبة لكافة الجرائم العسكرية التي يرتكبها العسكريون . فقد رأينا أن الجرائم العسكرية تنقسم الى ثلاث طوائف : جرائم عسكرية بحتة وجرائم عسكرية مختلطة وجرائم قانون عام عسكرية . والجرائم التي أجاز فيها المشرع تطبيق تلك العقوبات الأصلية هي الجرائم التي جرمت ليس بنصوص قانون العقوبات العام وإنما بنصوص قانون الاحكام العسكرية . ومفاد ذلك أن العقوبات الأصلية الخاصة لا تطبق الا بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة . وتطبيقها على تلك الجرائم يتأتى نتيجة للمياسة العقابية التي اتبعها المشرع العسكري بالنص على الحد الأقصى للجريمة ، والذي في الغالبية العظمى من الجرائم يأخذ صورة العقوبات الأصلية العامة ويبيح للقاضي النزول بالعقوبة في حدها الأدنى الى أخف درجات العقوبات الأصلية والتي تأخذ صورة التكدير بالنسبة للضباط ، وتنزيل الدرجة لدرجة أو أكثر بالنسبة لضباط الصف والجنود . ولذلك فصمغ الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة يأخذ الحد الأدنى فيها للعقوبة صورة عقوبة أصلية خاصة .

وبالنسبة للجرائم العسكرية المختلطة وهي التي تجد تجريبا لها في قانون العقوبات العام وفي القانون العسكري فلا يجوز للمحكمة النزول عن الحكم الأدنى المقرر للعقوبة في قانون العقوبات العام وذلك امعالا لنص المادة ١٢٩ من قانون الاحكام العسكرية . وبعبارة أخرى لا يجوز بصنددها توقيع العقوبات الأصلية التي ينص عليها قانون آخر .

أما الجرائم العسكرية العامة فيطبق بشأنها العقوبات الأصلية عليها في قانون العقوبات العام . وقد نصت على هذا الحكم المادة ١٢٢ من ذلك القانون حيث تقضى بأن تطبق المحاكم العسكرية بالنسبة لجرائم القانون العام العقوبات المقررة قانونا ، وأكدت المادة ١٢٧ حيث تنص على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون العام والقوانين الاخرى المعمول بها ، يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

فالجرائم العامة التى ترتكب من عسكريين يراعى فى العقوبة عليها الحد الأقصى والأدنى للعقوبة الأصلية الواجبة التطبيق ولذلك فيجوز ترتفع العقوبة من الحبس الى السجن ، فالحد الأدنى يكون السجن لمدة ثلاث سنوات ، وحيث يرتفع السجن الى الأشغال الشاقة المؤقتة يكون الحد الأدنى هو ثلاث سنوات أيضا وذلك وفقا للقواعد المقررة لتلك العقوبات الأصلية في قانون العقوبات العام .

فخلاصة القول اذن هو أن العقوبات الأصلية الخاصة بالنسبة للضباط وضباط الصف والجنود لا تطبق إلا بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة والمختلطة أى الجرائم المجرمة بنصوص قانون الأحكام العسكرية ولا تطبق بشأن الطائفة الثالثة من الجرائم العسكرية وهى جرائم القانون العام التى تعتبر عسكرية وفقا للمعيار الشخصى أو الموضوعى أو المكانى كما سبق تفصيل ذلك .

#### ٤ - الطبيعة القانونية للعقوبات الأصلية الخاصة :

إن العقوبات الأصلية الخاصة التى تطبقها المحاكم العسكرية الواردة بالنصوص للجرائم العسكرية البحتة والمختلطة تثير صعوبة فى تجديد طبيعتها القانونية . هل هذه العقوبات جنائية رغم اختلافها عن العقوبات الجنائية الأصلية المعروفة فى قانون العقوبات العام أم أن لها طبيعة قانونية مختلفة ؟ وإذا لم تكن عقوبات جنائية فما أثر ذلك على الصفة الاجرامية للواقعة والتى كما هو معلوم تتوقف طبيعتها الجنائية على الطبيعة الجنائية للعقوبة .

انه مما لا شك فيه أن الوقائع المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية هى جرائم عسكرية . والصفة الجنائية تثبت لها تبعاً للعقوبة

الجنائية المقررة لها في حدها الأقصى والتي تأخذ في الغالبية العظمى من الحالات الصفة الجنائية باعتبارها إحدى العقوبات الأصلية المعروفة في قانون العقوبات العام . ولكن ما هو الأثر الذي يحدثه تقدير الحد الأدنى لها بعقوبة أصلية خاصة لا يعرفها قانون العقوبات العام كالطرد من الخدمة مثلاً ؟

في اعتقادنا أن العقوبات الأصلية الخاصة رغم كونها أصلية بنص القانون إلا أنها ليست عقوبات جنائية وإنما لها صفة تأديبية . ولجأ المشرع إلى إحلالها محل العقوبة الجنائية في حالة ما إذا ارتأت المحكمة أن خطورة الواقعة ليست بالقدر الذي يتناسب معها تطبيق عقوبة مقيدة للحرية . ولذلك فهي عقوبة الفرض فيها أن تحل محل الحد الأدنى للعقوبة السالبة للحرية وهي الحبس . ولذلك فهذه العقوبات الأصلية الخاصة تعتبر عقوبات تأديبية بديلة لعقوبة الحبس . والدليل على ذلك أن المشرع في قانون الأحكام العسكرية قد نص على عقوبة أصلية خاصة باعتبارها حداً أقصى للجريمة بالنسبة للضباط بينما بالنسبة لصف الضباط والجنود تكون العقوبة لذات الواقعة هي الحبس أو جزء أقل منه .

يتضح عما سبق أنه في جميع الأحوال التي يقر فيها المشرع للجريمة عقوبة أصلية دون أن تكون هناك عقوبة أصلية عامة تحدد نوع الجريمة ، فإن الجريمة تعتبر جنحة على أساس أن تلك العقوبات الأصلية الخاصة تعتبر بديلة لعقوبة الحبس .

٥ - أثر الحكم بالعقوبات الأصلية في قانون الأحكام العسكرية فيما يتعلق بالموود :

إن سبق الحكم على الشخص بعقوبة جنائية لارتكابه إحدى الجرائم العسكرية يمكن أن يعتد به في الموود . وفي هذا الصدد تطبق جميع القواعد المنصوص عليها في المواد ٥٩ وما بعدها من قانون العقوبات العام . فأنعبرة في الموود هي بنوع العقوبة التي سبق الحكم بها على الجاني . ولذلك فسبق الحكم على الشخص بعقوبة جنائية أصلية هو الفيصل في تقرير الموود ولا يهم في ذلك كون الجريمة عسكرية أو جريمة عامة . ويتعين على المحكمة العسكرية وكذا المحاكم العادية مراعاة العقوبات التي سبق الحكم بها على الجاني سواء أكانت قد وقعت من محكمة عسكرية أم من قبل محكمة مدنية .

أما العقوبات الأصلية الخاصة فلا يعتبر بها في العود رغم أنها عقوبات بديلة لعقوبة الحبس إلا أنها ليست لها طبيعة جنائية وانما تأديبية .

#### ٦- قواعد تنفيذ العقوبات الأصلية :

يطبق بالنسبة للعقوبات الأصلية المطابقة للعقوبات الأصلية في قانون العقوبات جميع القواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فيما يتعلق بحساب المدة والإفراج الشرطي . كما تطبق أيضا القواعد الخاصة بوقف التنفيذ .

#### ٧ - العقوبات التبعية والتكميلية في قانون الأحكام العسكرية :

نص المشرع في المواد ١٢٣ وما بعدها على عقوبات تبعية لا تختلف كثيرا عن تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات العام . والعقوبات التبعية التي يعرفها قانون الأحكام العسكرية هي الآتية :

##### ١ - الطرد من الخدمة في القوات المسلحة .

وهذه عقوبة تبعية بقوة القانون تأتي نتيجة الحكم على من له الصفة العسكرية بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن . وسواء أكان الحكم صادرا من محكمة عسكرية أم من محكمة مدنية في الأحوال التي ينعقد لها الاختصاص بالواقعة .

والطرد من الخدمة في القوات المسلحة يكون بالنسبة للضباط . والذي يقابله بالنسبة لصف الضباط والجنود هو الرفع من الخدمة في القوات المسلحة .

##### ٣ - الحرمان من التحلي بأى رتبة أو نشان .

٣ - فقدان مدة الخدمة والمرتب عن كل يوم من أيام العقوبة السالبة للحرية . كذلك أيضا عن أيام الهروب والغياب .

٤ - في حالة الحكم بالحبس يجوز طرد الجانى أو رفعه من الخدمة في القوات المسلحة الا أن تقدير ذلك متروك للسلطات العسكرية المختصة بعد الحكم . ومعنى ذلك أن تلك العقوبة لا توقعها المحكمة انما السلطات



العسكرية التي تملك التصرف في الجاني . ولذلك فهذه العقوبة من حيث طبيعتها القانونية ليست عقوبة تكميلية بالمعنى الدقيق ، ذلك أن العقوبة التكميلية الجوازية يتمين النص عليها في الحكم الصادر بالعقوبة الأصلية من ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

ويلاحظ أن تلك العقوبات التبعية والتكميلية لا تكون بالنسبة للجرائم العسكرية المجرمة بنصوص في قانون الأحكام العسكرية .

أما جرائم القانون العام العسكري التي تقع من العسكريين فينطبق بشأنها أيضا القواعد الخاصة بالعقوبات التبعية والتكميلية المنصوص عليها في قانون العقوبات العام في المواد ٢٤٠ وما بعدها .

والذي نود التنبيه اليه هنا هو أن عقوبة الزل المنصوص عليها في المادة ٢٦ عقوبات تقابل عقوبة الطرد ، والطرء أو الرفء من الخدمة هو دائم . ولذلك فلا تطبق بشأنه المدد المنصوص عليها في المادة ٢٦ .

ويلاحظ أخيرا أن الطرد أو الرفء من الخدمة كمقوبة تبعية لا يؤثر في وجوب أداء الجاني للخدمة الاجبارية العسكرية .

## الباب الرابع

### الجرائم العسكرية

#### في قانون الاحكام العسكرية

**تمهيد :** تناول في هذا الباب دراسة الجرائم العسكرية التي تضمنها قانون الاحكام العسكرية في القسم الثاني منه .

والمرجع في هذه الجرائم قد أراد حماية المصلحة العسكرية من الاعتداء المباشر عليها ، ولذلك فقد جرم الافعال التي تتصل مباشرة بالمصلحة المحمية والتي تنحصر في أمن القوات المسلحة وحسن سير الضبط والربط فيها . وقد سبق أن رأينا أن المصلحة العسكرية هي المصلحة المحمية في جميع أنواع الجرائم العسكرية سواء أكانت جرائم قانون عام جرائم نص عليها المشرع صراحة في نصوصه التجريبية في قانون الاحكام العسكرية . وإذا كانت المصلحة العسكرية قد حماها المشرع في قانون العقوبات العام ، الا أن حمايتها بنصوص قانون الاحكام العسكرية قد قصد بها احكام تلك الحماية نظرا للأضرار الجسيمة التي تلحق بها حين يكون مرتكبو الجريمة من الاشخاص العسكريين والذين يحكم بصفتهن هذه يكون اتصالهم أوثق بالمصلحة العسكرية ، وبالتالي يكون الاعتداء عليها منهم يتسم بالجساماة الامر الذي حدا بالمشرع الى تجريم تلك الافعال وحدد لها عقوبة أشد من تلك التي قد يكون منصوصا عليها بشأنها في قانون العقوبات العام .

ولطبعي أن حماية المصلحة العسكرية لا تنأى بنص واحد ، وإنما عن طريق تفريد المصالح الجزئية والتي من مجموعها تتكون المصلحة العسكرية العامة . ومعنى ذلك أن كل نص تجريمي يحمي جزئية من جزئيات المصلحة

العسكرية • ومن مجموع تلك النصوص تتم الحماية الكاملة للمصلحة العسكرية • فينتج عن ذلك أنه إذا كانت المصلحة العسكرية هي المصلحة المحمية في كل النصوص التجريبية العسكرية إلا أن كل نص تجريبي يختص بحماية جانب منها أو جزئية منها • وتفيد المصلحة الخاصة بكل نص تجريبي له أهميته القصوى في دراسة القسم الخاص للجرائم عموما • ذلك أنه عن طريق تفريد المصلحة يمكن التمييز بين الجرائم المختلفة الأمر الذي تبرز قيمته في مجال التعدد المعنوي والمادى بين الجرائم ، كما أنه انقيص في تحديد الاحوال التي تكون فيها بصدد تنازع ظاهري بين النصوص أو بصدد تعدد معنوي كما سبق أن أوضحنا ذلك في الباب الاول •

وعلى ذلك سنتناول في الفصول التالية الجرائم العسكرية المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية وفقا للتجميع الذي اتبعه المشرع بصددتها في ذلك القانون •

## الفصل الأول

### جرائم امن الدولة في قانون الاحكام العسكرية الجرائم المرتبطة بالعدو

١ - المصلحة المحمية في هذه الجرائم :

نص المشرع في الباب الاول من القسم الثاني من قانون الاحكام العسكرية على مجموعة من الجرائم جميعها كلها تحت عنوان الجرائم المرتبطة بالعدو .

وبتأمل الجرائم المختلفة التي نص عليها المشرع في هذا الباب نجد أنه قد اهتم في جميعها بارتباطها بالعدو ، فالمصلحة المحمية في هذه الجرائم هي سلامة القوات المسلحة والمحافظة على أمنها حتى لا يتمكن العدو من النيل منها أو تمكينه من عرقلة أو اضعاف وظيفتها في الذود عن سلامة الجمهورية . ولذلك فإن المشرع قد عدد في هذا الباب الافعال التي بارتكابها تضر أو تهدد بالضرر المصلحة التي أراد حمايتها وهي سلامة وأمن القوات المسلحة والدور المنوط بها . فالافعال التي تضر أو تهدد بالضرر وظيفه القوات المسلحة بالنسبة للعدو تندرج تحت نطاق التجريم اتصالها بالمصلحة المحمية وهي وظيفه القوات المسلحة ، ولذلك نجد أن المشرع قد وسع في نطاق الركن المادي في هذه الجرائم بحيث يشمل جميع الافعال التي من شأنها عرقلة نشاط القوات المسلحة أو من شأنها احداث الخطر بتلك الوظيفة حتى ولو لم تحدث نتيجة ضارة في الواقع .

٢ - الاركان المشتركة في الجرائم المرتبطة بالعدو :

ان الجرائم المرتبطة بالعدو نص عليها المشرع في المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ من قانون الاحكام العسكرية . واتحاد المصلحة المحمية في هذه الجرائم على النحو السالف ذكره هو الذي أدى الى وجود قدر من الاركان المشتركة بين هذه الجرائم المختلفة رغم تنوعها وهذه الاركان المشتركة هي الآتية : -

### اولاً - حالة الحرب :

فهذه الجرائم تفترض جميعها أنها قد ارتكبت في حالة حرب مع دولة أو عصبة أو جماعة من المتمردين ، فالفعل المكون للجريمة من شأنه الاضرار أو التهديد بالاضرار بمركز القوات المسلحة ووظيفتها المنوطة بها . ولا يشترط أن تكون هناك عمليات حربية فعلية لكي تكون بصدد حالة الحرب . فحالة الحرب تتوافر حتى ولو لم يكن هناك عمليات حربية . ويكفي في هذا الصدد اعلان حالة الحرب من قبل الجمهور ، ولذلك فحالة الهدنة لا تعني انتهاء لحالة الحرب ، وبالتالي يظل هذا الظرف قائماً في تلك الظروف .

كما أن حالة الحرب تقوم بمجرد اعلانها من قبل دولة أخرى على جمهورية مصر العربية أو على دولة أخرى حليفة ارتبطت بها جمهورية مصر العربية باتفاقية دفاع مشترك .

وتعتبر القوات المسلحة في حالة حرب عندما تواجه جماعة من العصاة أو المتمردين أو العصابات المسلحة حتى في داخل الجمهورية . فالمادة ٨٥ من قانون الاحكام العسكرية تعتبر في حكم العدو العصابات المسلحة والعصاة سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين .

وعلى ذلك فيعتبر عدواً في حكم تلك الجرائم :

١ - كل من يرفع السلاح ضد جمهورية مصر العربية حتى ولو لم يكن ينتمى بجنسيته الى الدولة التي تكون فيها الجمهورية في حالة حرب .

٢ - أفراد القوات المسلحة للجماعة أو الدولة التي هي في حالة حرب مع الجمهورية .

٣ - الافراد المدنيين الذين لهم شأن بالقوات المسلحة للعدو سواء بالمساعدة أو التوريد بالقرن والنظائر أو تجهيزهم بالمعدات وغير ذلك من أنواع المساعدة في العمليات الحربية .

٤ - كل من يحاول الاعتداء على سلامة أراضي جمهورية مصر العربية وسلامة سيادتها حتى ولو لم تكن حالة الحرب . قد أعلنت رسمياً فمجرد الاعتداء على سلامة أراضي الجمهورية وسيادتها من شأنه ايجاد بحالة الحرب بحيث ولو لم يكن قد أعلنت رسمياً .

• أفراد العصابات المسلحة والعصابة يمتهرون في حكم العدو لما في ذلك من أضرار أو تهديد بالأضرار بسلامة الأمن الداخلي والخارجي .  
وبلاحظ أخيراً ، أن مجرد الاستعداد للحرب حتى ولو لم تكن قد أعلنت فعلاً يضمن على أفراد القوات المسلحة الأجنبية صفة العدو في حكم المواد ١٣٠ وما بعدها والمتعلقة بالجرائم المرتبطة بالعدو .

#### ثانياً - صفة الجاني :

استلزم المشرع في الجاني الذي يرتكب الجرائم المرتبطة بالعدو أن يكون شخصاً خاضعاً لأحكام قانون الأحكام العسكرية . والاشخاص الخاضعون لذلك القانون هم العسكريون ومن في حكمهم والمحقوق بهم من المدنيين كما سبق أن بينا . وطبيعي أن حالة الحرب تقتض وجود الشخص في خدمة الميدان ، ولذلك فالمدنيون المحقوقون بالعسكريون يأخذون وضعهم بالنسبة لتلك الجرائم ويجوز لهم ارتكاب تلك الجرائم نظراً لأن جميع الجرائم التي نحن بصدها ترتكب في حالة الحرب على التحديد الذي سبق أن قلنا به . فصفة العدو تقتض حتماً قيام الحرب في مواجهته حتى ولو لم تتخذ ضده عمليات حربية فعلية .

واشتراط صفة الخضوع لأحكام القانون له ما يبرره نظراً لجسامة الضرر الذي ينشأ عن ارتكاب الجريمة من شخص يتستع بتلك الصفة . وهذا ما يفسر لنا النص على تلك الجرائم في قانون الأحكام العسكرية رغم كون بعضها مجرماً بنصوص قانون العقوبات العام ويجوز ارتكابها من قبل أي فرد خاضع لأحكام قانون العقوبات العام . ولهذا نجد أن كثيراً من تلك الجرائم المختلطة إذا تطلعت صفة الخضوع لأحكام قانون الأحكام العسكرية أي إذا تطلعت الصفة العسكرية فإن النص الذي يطبق هو نص قانون العقوبات العام وليس نص المادة ١٣٠ .

وينبثق من الصفة العسكرية للجاني الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٣ والتي تقتصر في الجاني صفة أخرى وهي صفة العدو ، كما سنرى تفصيلاً .

#### ٢- الجرائم المرتبطة بالعدو في أركانها الخاصة .:

• نصت على تلك الجرائم بمواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، وهذه الجرائم جميعها وإن كانت تشترك في بعض الأركان السابق ذكرها إلا أن

الواقعة المجرمة في كل نص تختلف في أركانها عن الواقعة المجرمة بالنصوص الأخرى . ولذلك سنعرض للوقائع المجرمة بنصوص تلك المواد في البنود التالية :

**أولا - الجرائم المرتبطة بالمدو المنصوص عليها في المادة ١٣٠ أحكام عسكرية :**

نص المشرع في المادة ١٣٠ أحكام عسكرية على صور عدة للركن المادى في تلك الجرائم كل صورة منها تكون جريمة قائمة بذاتها . ولذلك فالمادة ١٣٠ لا تنص على جريمة واحدة وإنما على عدة جرائم . فلما بصدد جريمة واحدة يتعدد فيها شكل الفعل الإجرامى بحيث أن ارتكاب مجموعة من تلك الاشكال لا يؤثر في وحدة الجريمة وإنما بصدد أفعال تكون كل منها جريمة كاملة . ينتج عن ذلك أنه إذا ارتكب الفاعل أكثر من صورة من تلك الصور فأننا نكون بصدد تعدد في الجرائم . وهذا الاستخلاص مستمد من صريح عبارة القانون ذاته حيث استخدم المشرع عبارة « كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية » وعلى ذلك فكل صورة تشكل جريمة قائمة بذاتها .

والصورة التي يشكل عليها الركن المادى في الجرائم التي لصت عليها المادة ١٣٠ هي الآتية :

**١ - ارتكاب العار بتركه أو تسليمه حاميه أو محلا أو موقعا أو مركزا ، أو تحريضه على ذلك ( المادة ١/١٣٠ ) :**

وهذه الجريمة يمكن أن تأخذ صورة جريمة السلوك المجرد كما يمكن أن تكون جريمة سلوك ونتيجة . وهذا يبين من دراسة الركن المادى لتلك الجريمة .

**الصورة الاولى :** وفيها نجد الجريمة تتكون من سلوك يأخذ شكل الامتناع ، فترك المحل أو الموقع أو الحامية أو المركز يحقق الركن المادى للجريمة دون أن يكون هناك نتيجة غير مشروعة يلزم وقوعها لتمام الجريمة . فالجريمة تقع كاملة بمجرد ترك الموقع حتى ولو لم يترتب على ذلك شغل الموقع بمعرفة المدو . والترك الذى يكون الركن المادى لتلك الجريمة هو أى سلوك يقع من الجاني يقع بالمخالفة للواجب المفروض على الجاني بموجب المحافظة على الموقع والدفاع عنه . ولذلك فاقى سلوكه وكيف بأنه ترك للموقع تتحقق به فالجريمة كاملة على ركنها المادى .

**الصورة الثانية :** وفيها تكون الجريمة في ركنها المادى من فعل إيجابى يرتبط بنتيجة غير مشروعة وهى وقوع الموقع في يد العدو ، وقد حدد المشرع هذا السلوك في تسليم الموقع ، ففعل التسليم هو الذى يكون الركن المادى للجريمة ، ويلزم أن يرتبط ذلك الفعل بالنتيجة غير المشروعة وهى وقوع المحل في يد العدو ، وذلك هو الذى يميز تلك الصورة عن سابقتها ، فمجرد ترك المحل بناء على اتفاق بالتسليم دون أن يتم وقوع المحل في قبضة العدو فاننا نكون بصدد الصورة الاولى من تلك الجريمة . أما الصورة التى نحن بصدها فهى تفترض أن التسليم قد أحدث أثره في وقوع المحل في يد العدو ، ولذلك فمجرد الاتفاق على تسليم المحل دون التسليم الفعلى يحقق شروعا في الجريمة وليس جريمة تامة .

**الموضوع المادى للسلوك الاجرامى :** ان الموضوع المادى الذى يجب أن ينصب عليه السلوك الاجرامى المتمثل في السلوك الايجابى أو الترك هو الموقع أو المحل الذى يختص الجانى بالمحافظة عليه ويشغله ، وقد حدد المشرع الاماكن التى يتركها أو بتسليمها يتحقق الركن المادى للجريمة ، وهذه الاماكن هى الحاميات والمجلات والمواقع والمراكز ، وهذا التعداد ليس على سبيل الحصر ، وانما قصد به جميع الاماكن التى يشغلها العسكريون ، وهذا ظاهر من استخدام عبارة « محلا » . فالمحل يشمل جميع الاماكن المذكورة بالمادة وكذا جميع الاماكن التى يشغلها الجانى بحكم صفته العسكرية .

ولاحظ أنه يلزم أن يكون الجانى مكلفا بالمحافظة على ذلك المكان . فلا يكفي أن يكون يشغله بأية صفة أخرى ، ذلك أن الاضرار بالصلحة العسكرية المحمية في ذلك النص وهو المحافظة على سلامة القوات المسلحة لن يتحقق الا اذا كان الجانى له دور أساسى في المحافظة على ذلك ولا يخفى أن ترك المكان من قبل شخص ليست له تلك الصفة يمكن أن يشكل جريمة عسكرية أخرى .

**النتيجة الاجرامية :** الجريمة التى نحن بصدها في صورتها الاولى تعتبر من جرائم السلوك المجرد . ولذلك فلا يلزم أن تتحقق نتيجة معينة حتى يكتفى للجريمة أركانها ، فمجرد ترك المكان العسكري يحقق أركان الجريمة ولو لم يرتب على ذلك أى عقوبة ، أى حتى يولم يرتب على ذلك شغل المكان بمعرفة العدو ، فالجريمة تتم في أركانها حتى ولو غفلت القوات المسلحة المصرية بعد ذلك .



أما الصورة الثانية فالنتيجة الاجرامية تأخذ شكل وقوع المحل أو المكان في يد العدو حتى ولو كان في مكتة القوات المصرية استرداده دون أدنى صعوبة .

**الركن المعنوي :** الجريمة التي نحن بصدها هي من الجرائم العمدية . فيلزم انصراف ارادة الجاني الى تحقيق ركنها المادى والنتيجة الاجرامية حين يلزم وجودها لاكتمال الركن المادى .

وعلى ذلك فيلزم توافر الارادة بالنسبة للترك والتسليم وأن تنصرف الارادة الى تحقيق ذلك الفعل . كما يلزم أيضا أن يعلم الجاني بجميع العناصر الاخرى التي تدخل في تكوين الركن المادى . فلكي يقوم الركن للمعنوى في صورة القصد الجنائى يجب أن يعلم الجاني بالصفة الخاصة بالمحل المكلف بالمحافظة عليه وأن يعلم بالواجب المفروض عليه بالمحافظة عليه وبصفة العدو فيمن يسلم اليه الحامية أو الموقع أو المكان أو المركز . والخطأ الذي ينصب على أى من تلك العناصر ينفي القصد الجنائى باعتباره خطأ في الوقائع .

وقد نصت المادة ١٣١ على العقاب على تلك الجريمة حينما يأخذ الركن المعنوى صورة الخطأ غير العمدى . ولذلك فهذه الجريمة يمكن أن تكون عمدية كما يمكن أن تكون غير عمدية .

**الشروع :** ان الشروع في تلك الجريمة متصور وقوعه . وهو يكون حين يرتكب الجاني فعلا يكون اعتداء حالا ومباشرا على المصلحة المراد حمايتها . ويراعى في ذلك جميع ما سبق بيانه بصدد الحديث عن الشروع في الجرائم العسكرية .

**المساهمة الجنائية :** يلاحظ أن المشرع قد نص بالمادة ١٣٠ على أن التحريض على هذه الجريمة يعتبر جريمة في حد ذاته . ونلاحظ على ذلك أنه تزيد من قبل المشرع . ذلك أن المادة ١٢٧ تنص على أنه يعاقب المحرض بذات العقوبة المقررة للجريمة ولو لم يترتب على ذلك أثر . ومعنى ذلك أن مجرد التحريض يكون جريمة قائمة بذاتها حتى ولو لم يعقبه أثر .

ويطبق بشأن المساهمة الجنائية جميع القواعد التي سبق بيانها في هذا الصدد بخصوص المساهمة الجنائية في الجرائم العسكرية .  
( ١٥ - قانون الاحكام العسكرية )

**العقوبة :** نص المشرع على أن عقوبة الجريمة التامة هي الاعدام أو أى جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، والمقصود بذلك العقوبات الأصلية التى نص القانون على أنها توقعها المحاكم العسكرية . ومعنى ذلك أنه يجوز للقاضى أن ينزل بالعقوبة الى حد التكدير بالنسبة للضباط والتنزيل لدرجة أو أكثر بالنسبة لصف الضباط والجنود ، وعقاب الشروع هو ذات العقوبة المقررة للجريمة التامة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٢٨ من قانون الاحكام العسكرية .

وهذه العقوبات هي التى تطبق على الجانى فى حالة ما اذا ارتكبت الجريمة عن عمد . أما العقوبة التى توقع فى حالة ما اذا وقعت الجريمة عن افعال وعدم احتياط فهى الاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون ( م ١٣١ أحكام عسكرية ) .

٢ - ارتكابه العار برمي أسلحته أو ذخيرته أو مهماته أو تجهيزاته أمام العدو .

والسلوك الاجرامى فى هذه الجريمة يتكون من السلوك الذى يأخذ شكلى الالتقاء أو الرمى . وقد يبدو للوهلة الأولى أن المشرع يستلزم فعلا ايجابيا يكون فى صورة القاء أو رمى للسلاح أو الذخيرة أو المهمات أو التجهيزات . الا أن المعنى الذى يجب أن يحمل عليه لفظ « رمى » الذى استخدمه المشرع يشمل أيضا صورة الترك العمدى للأشياء التى عدتها الماددة أمام العدو . ويجوز بذلك أن هناك من الأسلحة أو المهمات ما لا يمكن وميها أو القاؤها فى المعنى المادى الذى قد يتبادر للذهن من الوهلة الأولى . ولذلك فارتكاب الجانى لأى فعل أو امتناع يحمل معنى التسليم أمام العدو يحقق الركن المادى لتلك الجريمة .

وهذه الجريمة من جرائم السلوك المجرد التى لا يشترط فيها المشرع لتتمام الجريمة تحقق نتيجة مادية معينة .

وقد نص المشرع على طرف مكافئ يتعين أن يقع الفعل المادى فيه وهو أن يكون ذلك أمام العدو . ويلاحظ أن المقصود بذلك ليس فقط أن يكون الفعل قد ارتكب على رأى من العدو وإنما يكفى أن يكون الفعل قد وقع فى مجابهة العدو عند صدور الأوامر بالالتحام معه ، حتى ولو كان الالتقاء لم يكن بشهادة من العدو .

**الموضوع المادى للسلوك الإجرامى :** ينحصر هذا الموضوع فى الأشياء التى عددها الفقرة الثانية من المادة ١٣٠ . فقد حددت المادة الأشياء التى يرميها أمام العدو تتحقق الجريمة فى ركنها المادى . وهذه الأشياء هى الأسلحة والذخائر والمهمات والتجهيزات المتعلقة بالجانى . وبمباراة واحدة جميع الأشياء المتعلقة بالجانى والمسلحة اليه لأداء الواجبات المفروضة عليه بحكم صفته العسكرية أو بحكم وظيفته المتصلة بالقوات المسلحة . ولذا فإن التعداد الذى ورد بالمادة ليس على سبيل الحصر وإنما يشمل جميع الأشياء المتعلقة بالجانى بحكم صفته .

**الركن المعنوى :** يأخذ الركن المعنوى فى هذه الجريمة صورة القصد الجنائى كما تأخذ صورة الخطأ غير العمدى ، وذلك بالتطبيق للمادة ١٣١ التى تماقب على التسبب فى وقوع تلك الجريمة باهمال . ذلك أن وقوع الجريمة باهمال يضر فى الوقت ذاته بالمصلحة المراد حمايتها وهى سلامة القوات المسلحة والتى تتأثر من وقوع الفعل المادى للجريمة حتى ولو كان ذلك باهمال أو عدم احتياط .

وغنى عن البيان أنه طبق بشأن القصد الجنائى جميع التواعد السابق تقريرها كما يحدث الغلط فى أحد أركان الواقعة ذات الأثر فى تقي القصد الجنائى ..

**الشروع :** الشروع فى هذه الجريمة لا يتصور . ذلك أن تلك الجريمة تتحقق بفعل أو امتناع واحد غير قابل للتجزئة . ولذلك فإن الجريمة أما أن تقع كاملة وأما ألا تقع بالمرة ومن ثم فإن الشروع فيها غير متصور .

**العقوبة :** العقاب المقرر للجريمة العمدية هى الإعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون . أما عقوبة الجريمة غير العمدية فهى الأشغال الشاقة المؤبدية أو أى جزاء أقل منها منصوص عليه فى قانون الأحكام العسكرية .

٣- تسهيله دخول العدو أراضي الجمهورية أو تسليمه مدنا أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو أدوية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل فى ذلك بدون أن يستنفد جميع وسائل الدفاع التى لديه وبدون أن يعمل بكل ما يأمر به الواجب والشرف ..

**السلوك الإجرامي :** السلوك الإجرامي في هذه الجريمة له صورتان نصت عليهما المادة ١٣٠ في فقرتها الثالثة وهي : تسهيل دخول العدو لأراضي الجمهورية وتسليم الأشياء التي عدها المادة .

والتسهيل هو من أنواع السلوك المطلق . بمعنى أنه يندرج تحته أى فعل أو امتناع من شأنه أن يحقق النتيجة غير المشروعة ، وهي تسهيل دخول العدو لأراضي الجمهورية . والمقصود بأراضي الجمهورية هنا حدودها الاقليمية سواء أكانت برية أم بحرية أم جوية .

أما تسليم الأشياء الواردة بالمادة فهو السلوك الذي بمقتضاه تنتقل السيطرة على تلك الأشياء من يد القوات المسلحة المصرية الى يد العدو . ويلاحظ أن الأشياء التي عدها المادة بوصفها موضوع التسليم لا يشترط أن تكون داخل الجمهورية ، بل تتحقق الجريمة في ركنها المادى بتسليم تلك الأشياء حتى ولو كانت خارج النطاق الاقليمي للجمهورية نظرا لما يحققه الفعل من أضرار بالمصلحة المراد حمايتها .

ولا يكتفى مجرد التسليم أو التسهيل للتحقق من تلك الجريمة في ركنها المادى والا لكننا في نطاق الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى . ولذلك يلزم لاكتمال الركن المادى للجريمة التي نحن بصدها أن يكون التسليم أو التسهيل قد تم مع توافر أحد الشرطين الآتيين :

١ - ألا يكون الجاني قد استنفذ جميع وسائل الدفاع التي لديه . بمعنى أن يكون الفعل المادى قد ارتكب دون أن يكون الجاني قد قام باستخدام سبل الدفاع المختلفة التي في مكنته للدود عن الأشياء المذكورة بالمادة .

٢ - ألا يكون الجاني قد قام بكل ما يأمر به الواجب والشرف من الذود عن تلك الأشياء بكل ما تفرضه واجبات الشجاعة والاقدام حتى ولو كان قد استنفذ سبل الدفاع التي في مكنته فإذا ما تم التسليم أو التسهيل وكان الجاني قد قام بكل ما تفرضه واجبات الشرف واستنفذ سبل الدفاع الممكنة فإن الجريمة لا تتحقق في ركنها المادى .

**النتيجة الإجرامية :** تأخذ النتيجة الإجرامية صورة وقوع الأماكن والأشياء المنصوص عليها في هذه المادة في قبضة العدو . فإذا لم تتحقق

تلك النتيجة فإن الجريمة تكون في مرحلة الشروع . فالجريمة التي نحن بصدددها هي جريمة سلوك ونتيجة .

**الركن المعنوي :** والركن المعنوي في هذه الجريمة يأخذ صورة القصد الجنائي في الجريمة العمدية وصورة الخطأ غير العمدى في حالة الجريمة غير العمدية . والقصد الجنائي يقوم متى تحققت ارادة الفعل والنتيجة غير المشروعة مع العلم ببقاء الأركان الأخرى المكونة للجريمة .

والخطأ غير العمدى يقوم حيث تكون النتيجة غير المشروعة قد تحققت دون اتجاه ارادة الجاني لها وإنما بسبب اهماله وعدم احتياظه . ويلاحظ في هذا الصدد أنه اذا تحققت النتيجة رغم تحقق الشرطين اللذين نصت عليهما المادة فلا تقوم الجريمة . إلا أنه اذا كان الجاني قد أهمل في استخدامه سبل الدفاع المختلفة أو في قيامه بما يفرضه الواجب والشرف فاننا نكون بصدد جريمة غير عمدية . أما اذا كان امتناعه عن استخدام سبل الدفاع الممكنة أو القيام بما يفرضه الواجب كان عمداً فاننا نكون في محيط الجريمة العمدية التي تتحقق بإرادة الامتناع لتحقيق النتيجة غير المشروعة.

**الشروع :** نظراً لأن هذه الجريمة هي من أنواع جرائم السلوك والنتيجة فإن الشروع فيها متصور ويتحقق حينما يرتكب الجاني فعلاً من شأنه احداث النتيجة الا أن هذه لا تتحقق ، أو يوقف تنفيذ الفعل لسبب خارج عن ارادته .

**العقوبة :** عقوبة الجريمة العمدية هي الاعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وبالنسبة للجريمة غير العمدية فإن العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو أى جزاء أقل منه منصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية ، مع مراعاة أحكام المادة ١٢ حتى في حالة النزول الى الحد الأدنى .

٤ - تسليمه العدو أو أحداً ممن يعملون لمصلحته أو أفضى اليه بأى صورة وعلى أى وجه وبأى وسيلة كانت سرا من أسرار الدفاع أو توصّل بأية طريقة الى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو افشاءه للعدو أو لأحد ممن يعملون لمصلحته . وكذلك اتلافه لمصلحة العدو شيئاً يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن يستفيع به .

**الركن المادى :** يأخذ الركن المادى فى هذه الجريمة صورا ثلاثة

١ - تسليم الجانى أو افشائه سرا للعدو أو لأحد ممن يعملون لمصلحته .

٢ - التوصل الى الحصول على سر من الأسرار بقصد افشائه أو تسليمه للعدو أو لأحد ممن يعملون لمصلحته .

٣ - اتلاف شئ يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به وذلك لمصلحة العدو .

والجريمة فى صورها الثلاث هى من جرائم الفسكل المطلق التى يتحدد فيها السلوك الاجرامى بأى فعل يرتبط فيها بالنتيجة غير المشروعة . والنتيجة غير المشروعة تأخذ فى الصورة الأولى واقعة الافشاء التى تحقق بإذاعة السر ومعرفة من قبل العدو ، وفى الصورة الثانية تأخذ شكل الحصول على السر بأية طريقة كانت ، وفى الصورة الثالثة تأخذ شكل التعطيل الكلى أو الجزئى للشئ الذى يعتبر سرا .

ولكن ما هو السر المقصود بالحماية فى هذه الجريمة ؟

لا شك أن المقصود به هو السر المتعلق بالدفاع ، فليس أى سر من اسرار الدولة ولكن أسرار الدفاع ، ذلك أن اسرار الدولة قد حماها المشرع فى قانون العقوبات العام .

ولكن ما هو مفهوم السر ؟

لقد تعددت الآراء فيما يعتبر سرا . فهناك رأى يأخذ بمعيار شكلى مفاده أن السر هو الشئ الذى يدل مظهره الخارجى على جوهره السرى . والرأى الثانى يعتبر المعيار للسرية هو ارادة صاحب الحق أو الشئ فى اضافة تلك الصفة عليه . وهناك رأى ثالث يأخذ بمعيارا موضوعيا وهو أن يكون الشئ محل تلك الصفة يتضمن بطبيعته وفى جوهره مقومات السرية .

ويلاحظ أن المعيار الشخصى المستمد من ارادة صاحب الحق فى اضافة تلك الصفة يقتربان لم يندمج مع المعيار الموضوعى ، ذلك أن ارادة صاحب

الحق يمكن أن تكون صريحة كما يمكن أن تكون ضمنية ، والارادة الضمنية تستفاد من جوهر الشيء وما تتضمنه من مقومات السرية .

غير أن الآراء التي قيلت لم تفلح في توضيح مفهوم السرية . ذلك أن المعيار الفسلكى لا يصدق في جميع الحالات التى تكون فيها بصدد واقعة أو شيء يتسم بالسرية . هذا فضلاً عن أن المعيار الموضوعى وأن كان يعطى الخطوط العريضة لمفهوم السرية إلا أنه لا يعطينا مقومات السرية التى يتوافرها نستطيع الحكم على الشيء أو الواقعة بأنها بحكم طبيعتها تنصف بالسرية .

وفى رأينا أن السرية هى صفة تلحق بالشيء أو بالواقعة التى بذئوعها ينال صاحب الحق ضرراً يلحق بالحق أو بالمصلحة التى يراد المحافظة عليها وحمايتها . ولذلك فأسرار الدفاع فى الجريمة التى نحن بصدها تشمل كل واقعة أو خبر أو شيء من شأن إذاعته وأفشائه الاضرار بالمصلحة الدفاعية للقوات المسلحة .

**الركن العنوى :** نص المشرع على وجوب توافر قصد خاص الى جانب القصد العام فى هذه الجريمة فيلزم أن يكون الجانى قد توصل الى السر بقصد توصيله الى العدو وأن يكون قد ألتف السر وعطله لمصلحة العدو . فاذا اقتصى هذا القصد الخاص فلا تكون بصدد الجريمة التى نحن فى مجال الحديث عنها وإن كون جريمة أخرى .

وقد تقع تلك الجريمة نتيجة إهمال وعدم احتياط وذلك بالنسبة للصورة الأولى من صور الركن المادى وهى تسليم الأسرار وأفشائها للعدو . أما بالنسبة للصورتين الثانية والثالثة فلا يتصور وقوعها نتيجة خطأ غير عمدى طالما أن المشرع يستلزم وجود قصد خاص . فاستلزام ذلك معناه أن الجريمة لا بد أن تكون عمدية .

**الشروع :** بالنسبة للجريمة العمدية تكون العقوبة الإعدام أو جزء أقل نظراً لأن الجريمة التى نحن بصدها جريمة سلوك ونتيجة .

**العقاب :** بالنسبة للجريمة العمدية تكون العقوبة الإعدام أو جزء أقل منه وبالنسبة للجريمة غير العمدية تكون الأشغال الشاقة المؤبدة أو جزء أقل منه منصوص عليه فى قانون الأحكام العسكرية مع مراعاة أحكام المادة ١٢٩ أحكام عسكرية .

٥ - **خامسا :** تسليمه للمدو الجنود الذين تحت قيادته ، أو امداده  
للمدو بالأسلحة أو الذخيرة أو بالمؤونة .

وهذه الجريمة تشمل صورتين : الأولى هي تسليم المدو الجنود الذين  
تحت قيادة الجاني ، والثانية هي القيام بأى فعل أو امتناع من شأنه أن  
يحقق النتيجة غير المشروعة وهي تزويد المدو بالأسلحة أو بالذخيرة أو  
بالمؤونة .

والصورة الأولى تتعلق بالاستسلام للمدو عن طريق الجنود الذين  
يأمرون بأمره الجاني . ويستوى أن يكون الجاني ضابطا أم صف ضابط .  
والسلوك الاجرامى الذى تنم به الجريمة قد يأخذ شكل الفعل الإيجابى  
بالإشفاق على التسليم أو شكل الامتناع وذلك بعد استنفاد كل سبل  
الدفاع الممكنة أو عدم القيام بما يفرضه الواجب والشرف ، الأمر الذى  
يحقق النتيجة غير المشروعة وهي وقوع الجنود فى قبضة العدو .

أما الصورة الثانية للجريمة وهي تزويد المدو بالمؤمن والذخائر  
والأسلحة فتشمل أيضا أى سلوك من شأنه أن يحقق تلك النتيجة  
الاجرامية . وحتى مجرد الامتناع عن الدفاع بما يحقق للمدو فرصة  
التزويد بالمؤمن والذخائر والأسلحة ، يتحقق به الركن المادى المكون  
للمجريمة .

**الركن المعنوى :** الركن المعنوى فى هذه الجريمة يأخذ صورة العمد  
لتمثل فى القصد الجنائى بعنصره الإرادة والعلم . فلا بد أن يعلم الجاني  
بصفة المدو التى تلحق بالشخص أو بالقوة التى يتم التسليم لها أو تزويدها  
بالمؤمن والذخائر . والغلط الذى ينصب على تلك الصفة ينفى القصد  
الجنائى ويتحقق به صورة الجريمة غير العمدية . كما أن الخطأ غير  
العمدى يمكن أن يتمثل فيه الركن المعنوى ، وذلك فى حالة ما إذا كانت  
الإرادة لم توجه الى النتيجة غير المشروعة وانما وقعت تلك النتيجة  
لإهمال أو عدم احتياط أو لأى صورة أخرى من صور الخطأ .

**المشروع :** جائز فى الصورتين التى تمثل فيهما الجريمة التى نحن  
بصددها ويمكن تصوره .

**العقوبة :** هى الإعدام أو جزاء أقل منه بالنسبة للجريمة العمدية  
والأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزء أقل منه بالنسبة للجريمة غير العمدية .



٦ - مكاتبه العدو أو تبليغه إياه أخبار بطريق الخيانة ، أو اتصاله به بنفسه أو بواسطة غيره بأية صورة كانت ؛

السلوك الاجرامى فى هذه الجريمة قد يأخذ صورة تبليغ أخبار للعدو وقد يأخذ صورة مجرد الاتصال بالعدو سواء بنفسه أو بواسطة شخص آخر وبأية صورة كانت

وتبليغ الأخبار للعدو يكون أو بطريق المكاتبه أو بأية صورة أخرى يتم بها ابلاغ العدو بالأخبار ،

ويلاحظ هنا أن الأخبار تختلف عن الأسرار ، فلا يلزم فى الأخبار أن تكون سرية ، وهى حيث تكون سرية فائنا نكون بصدد الجريمة المنصوص عليها فى المادة الرابعة ، ولذلك فإذا كانت الأخبار من العمومية بحيث تشمل الأسرار ، فالمقصود فى تلك المادة هى الأخبار التى لا تنسب بالسرية للسبب السابق بيانه ، والمقصود بالأخبار أية معلومات أيا كانت تتعلق بالقوات المسلحة حتى ولو كانت لها صفة العلانية . ويلاحظ أن عبارة بطريق الخيانة المنصوص عليها فى المادة المقصود بها التعبير عن الباعث الذى يقف وراء الفعل المادى كما سنرى عند بحث الركن المعنوى .

والصورة الثانية من هذه الجريمة هى الاتصال بالعدو . وهذه الصورة من صور الجرائم ، فمجرد الاتصال بالعدو حتى ولو لم يحقق هذا الاتصال أية نتيجة ضارة بالقوات المسلحة ، حتى ولو لم يبلغه أية معلومات يحقق الركن المادى للجريمة التى نحن بصدها .

وأية صورة من صور الاتصال يتحقق بها الركن المادى .

الركن المعنوى : لتوافر القصد الجنائى فى هذه الجريمة يتعين أن تنصرف ارادة الجانى الى :الفعل المادى والى النتيجة الاجرامية مع العلم بصفة العدو والمشرع اذا استخدم عبارة (بطريق الخيانة) بالنسبة للمكاتبه وتبليغ الاخبار للعدو فمعنى ذلك أن المشرع يستلزم قصدا خاصا ينحصر فى ضرورة أن يكون التبليغ بقصد الخيانة . فإذا انتهى هذا الباعث فلا تتحقق الصورة الأولى للجريمة فى شكلها العمدى وإن كان يمكن أن يتوافر الخطأ بالتطبيق للمادة ١٣١ . ويلاحظ أن الصورة الثانية من صور تلك الجريمة لا تستلزم قصدا خاصا . فمجرد الاتصال مع توافر العلم والارادة يتحقق القصد الجنائى دون استلزام أى قصد خاص . ونرى

أنه في حالة تخلف القصد العام في الصورة الأولى مع توافر القصد الجنائي العام فإن الصورة الثانية للجريمة تتحقق في أركانها نظرا لأن المكتابة والتبليغ يندرجان تحت صور الاتصال بأية وسيلة كانت .

**الشروع :** متصور في تلك الجريمة حتى بالنسبة للصورة الثانية المتمثلة في السلوك المجرد الذي يأخذ شكل الاتصال بأية طريقة كانت وذلك أن الاتصال هو فعل قابل للتجزئة ومن ثم يمكن أن يتشكل عليه الشروع في الجريمة .

**العقوبة :** هي الاعدام أو أى جزء أقل منه بالنسبة للجريمة المعدية والأشغال الشاقة المؤبدة أو أى جزء أقل منه بالنسبة للجريمة في صورتها غير العمومية مع مراعاة أحكام المادة ١٢٩ في حالة ما إذا كون أركان جريمة عامة .

٧ - إرساله راية الهدنة أو التسليم الى العدو، أو رفعها بطريق الخيانة أو الجبن أو بدون أن يكون لديه سلطة قانونية لاجراء ذلك أو بدون أمر صريح

والسلوك الاجرامى في هذه الجريمة يأخذ شكل التسليم للعدو عن طريق ارسال أو رفع راية الهدنة أو التسليم . ويشترط لتوافر الركن المادى أن يكون ذلك قد تم بأحد شروط ثلاثة :

١ - بقصد الخيانة .

٢ - نتيجة لجبن الجاني وعدم قيامه بما يفرضه الواجب والشرف .  
وبلاحظ أن مجرد التسليم دون أن يكون الجاني قد استنفد سبل الدفاع الممكنة والتي لو استخدمها لتغيرت النتيجة فإن هذا يعد قرينة على الجنائية .

٣ - أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل المادى دون أمر صريح صادر له بذلك . ولا يشترط أن يكون الامر كتابيا بل يكفي أن يكون شفويا ما دام صريحا .

**الركن المعنوى :** في حالة الجريمة المعدية لا بد من اتجاه ارادة الجاني الى تحقيق الواقعة الاجرامية مع علمه بالنتائج التى أراد المشرع تفاديها بالنص على تجريم تلك الواقعة . وإذا تمت الواقعة نتيجة إهمال أو عدم

احتياط أو أية صورة من صور الخطأ فأننا نكون بصدد الجريمة غير العمومية والمنصوص عليها في المادة ١٣١ أحكام عسكرية ويلاحظ أن القتل الذي ينصب على الأمر الصريح الصادر له ينفي القصد الجنائي ونكون بصدد الجريمة غير العمدية متى توافر الخطأ .

**المشروع :** جائز ومتصور في تلك الجريمة ويعاقب عليه بعقوبة الجريمة التامة .

**العقوبة :** العقوبة هي الاعدام أو أى جزء أقل منه بالنسبة للجريمة العمدية والأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزء أقل منها بالنسبة للجريمة غير العمدية .

٨ - إشاعة أخبار بالفاظ شفهية أو كتابية أو بالإشارة أو بأية وسيلة أخرى تؤدي إلى وقوع رعب أو فشل بين القوات ، أو استعماله ألقاظا أو اشارات تؤدي إلى ذلك في أثناء المعركة أو قبل الذهاب إليها .

والسلوك الاجرامي في هذه الجريمة يتمثل في اشاعة أخبار بأية وسيلة كانت تؤدي إلى النتيجة غير المشروعة وهي احداث الرعب أو الفشل بين القوات .

فهذه الجريمة من جرائم السلوك والنتيجة . وهي في ذات الوقت من جرائم الشكل المطلق ، بمعنى أن أى سلوك يمكن أن يعتبر اشاعة لأخبار تؤدي إلى النتيجة غير المشروعة يعتبر ملوكا مطابقا للسلوك الاجرامي النموذجي . فلا يشترط وسيلة معينة لاشاعة الأخبار . فالوسيلة قد تكون كتابية أو شفهية أو بالإشارة أو أى وسيلة كانت .

والنتيجة غير المشروعة المنصوص عليها هي احداث الرعب أو الفشل بين القوات ، ولا بد أن يرتبط هذا السلوك الاجرامي بالرعب أو الفشل برابطة سببية تحدد وفقا للقواعد العامة في السببية .

ويلاحظ أن المشرع قد اشترط أن تكون اشاعة الاخبار التي تؤدي إلى النتيجة الاجرامية غير المشروعة قد وقعت أثناء المعركة أو قبل الذهاب إليها . ونرى أن المقصود بذلك هو أن تقع الجريمة أثناء حالة الحرب حتى ولو لم تكن هناك معركة عسكرية فعلية . وإنما يشترط أن تكون هناك حرب فعلية حتى ولو لم تكن القوات التي حدثت فيها النتيجة ليست في

معركة عسكرية. فعلية أو كلفت بالتوجه للميدان . ذلك أن الحكمة من التجريم متحققة حتى ولو كانت القوات لم يصدر إليها أمر التحرك للميدان . وذلك أنه يكفي أن تكون هناك حرب فعلية تشترك فيها إحدى قوات القوات المسلحة .

ويلاحظ أن الاخبار المشاعة لا يلزم أن تكون كاذبة بل اشاعة الاخبار حتى الصحيحة يتحقق بها الركن المادى .

**الركن المعنوى :** يلزم لتوافر القصد الجنائى أن يعلم الجانى بحالة الحرب وأن تنجبه ارادته الى السلوك الاجرامى المتمثل فى اشاعة الاخبار . والى النتيجة الاجرامية أى ارادة احداث الفشل أو الرعب بين القوات المسلحة .

وذا لم تنجبه ارادة الجانى الى النتيجة وانما حدثت نتيجة خطأ الجانى فاننا نكون بصدد الجريمة العمومية .

**الشروع :** متصور بالنسبة للجريمة طالما أنها جريمة سلوك ونتيجة فقد يرتكب الجانى السلوك الاجرامى ولا تحقق النتيجة المثبتة فى احداث الفشل أو الرعب لسبب خارج عن ارادة الجانى فيه .

**المقوبة :** هى الاعدام أو جزاء أقل منه بالنسبة للجريمة العمومية والأشغال الشاقة المؤبدة أو جزاء أقل منه بالنسبة للجريمة غير العمومية مع مراعاة نص المادة ١٣٩ أحكام عسكرية .

٩ -إساءة التصرف أمام المدو بحالة يظهر منها الجبن ، أو اغراءه الآخرين بذلك .

وهذه الجريمة هى جريمة سلوك مجرد . بمعنى أنه لا يلزم لتمام الجريمة تحقق نتيجة معينة . فالجريمة تتم بمجرد ارتكاب السلوك الاجرامى المنصوص عليه فى تلك الفقرة .

ولم يحدد المشرع أنماط السلوك التى تدخل فى تكوين الركن المادى . فيكفى أن يرتكب الجانى أى سلوك يظهر منه الجبن . أى سلوك يخالف تلك الواجبات يتسم بالجبن ويحقق بالتالى الركن المادى للجريمة . ويستوى بعد ذلك أن يكون ذلك السلوك إيجابيا أو سلبيا وذلك بالامتناع عن

الاتيان بفعل تعرضه قاعدة معينة والتي بمخالفتها يتسم السلوك بالجبن وبمنافاة ما تعرضه واجبات الشجاعة والاقدام .

وقد نص المشرع على أن اغراء آخرين على اتيان السلوك الاجرامى يكون فعلا اجراميا يعاقب عليه بنفس العقوبة المقررة للجريمة . وهذا النص يعتبر تزييدا من المشرع نظرا لأن الاغراء على اتيان السلوك الاجرامى هو التحريض . وقد نص المشرع فى المادة ١٢٧ على أن التحريض حتى غير المتبوع بأثر يعاقب بنفس العقوبة المقررة للجريمة .

**الركن المعنوى :** القصد الجنائى يتوافر بإرادة الجانى تحقيق الواقعة المادية المكونة للجريمة ، ولذلك يكفى أن يتوافر ادراك الجانى وادارته فى اتيان السلوك الذى يتسم بالجبن . فما دام هذا السلوك اراديا فاننا نكون بصدد الجريمة العمدية . أما لو أتى الجانى فعله نتيجة خطأ غير عمدى بمعنى أن تحقق الواقعة المادية كان نتيجة اهمال فاننا نكون فى مجال الجريمة غير العمدية بالتطبيق للمادة ١٣١ .

**الشروع :** رغم أن الشروع جائز فى جميع الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية بالتطبيق لنص المادة ١٢٧ . الا أنه كما سبق أن ذكرنا أن ذلك مشروط بإمكان تحقق الشروع وهذه الجريمة التى نحن بصدها لا يتصور فيها الشروع .

فالواقعة المادية المكونة للجريمة اما أن تتحقق تامة واما ألا تتحقق على الاطلاق وتكون فى محيط الاعمال التحضيرية الخارجة عن نطاق التجريم والعقاب .

**العقوبة :** هى الاعدام أو أى جزاء أقل منه منصوص عليه فى قانون الاحكام العسكرية بالنسبة للجريمة العمدية والاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه فى حالة الجريمة غير العمدية .

١٠ - اجراءه عملا يعتمد به عرقلة تقدم أو تحرك أو فوز القوات المسلحة بأكملها أو بأى قسم منها .

وتلك الجريمة من جرائم السلوك المجرد ، وهى أيضا من جرائم الشكل المطلق ، فالسلوك المطابق للسلوك الاجرامى المنصوص عليه فى النموذج التفسيرى للواقعة هو أى سلوك يمكنه أن يرتبط بالنتيجة الاجرامية برابطة

السببية • والنتيجة الاجرامية المنصوص عليها هي عرقلة التقدم أو تحرك أو فوز القوات المسلحة بأكملها أو بأى قسم منها • فإى سلوك أيا كان إيجابيا كان أم سلبيا من شأنه أن يحدث إعاقة أو عرقلة لتحرك أو فوز القوات المسلحة بأكملها أو فى قسم منها يكون الركن المادى لتلك الجريمة. فلا يلزم أن تتحقق النتيجة غير المشروعة حتى تتم الجريمة فى مادياتها ، بل ان الجريمة تعتبر تامة بمجرد ارتكاب السلوك الاجرامى بنية عرقلة وإعاقة التقدم أو الفوز للقوات المسلحة •

**الركن المعنوى :** يتوافر القصد الجنائى باتجاه ارادة الجانى الى احداث السلوك الاجرامى واحداث النتيجة غير المشروعة المتمثلة فى احداث العرقلة أو الإعاقة لتحرك أو تقدم أو فوز القوات المسلحة ، ويراعى فى هذا الشأن جميع القواعد المتعلقة بالقصد الجنائى وأنواعه المختلفة •

وإذا اتجهت ارادة الجانى الى احداث السلوك الاجرامى ولم تتجه النتيجة غير المشروعة وإنما حدثت هذه النتيجة عن إهمال أو عدم احتياط فأننا نكون بصدد الجريمة غير العمدية •

**الشروع :** الشروع فى هذه الجريمة متصور طالما أنها جريمة سلوك النتيجة غير المشروعة وإنما حدثت هذه النتيجة عن إهمال أو عدم احتياط فأننا نكون بصدد الجريمة غير العمدية •

المقوبة : هي الإعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون وذلك بالنسبة للجريمة العمدية والاشغال الشاقة المؤبدة أو جزاء أقل منها بالنسبة للجريمة غير العمدية مع مراعاة نص المادة ١٢٩ •

**فانيا : الخطأ غير العمدى والجرائم المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ :**

تنص المادة ١٣١ على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون يتسبب بإهماله فى وقوع احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه فى هذا القانون •

والمرجع بهذا قد أراد النص على العقاب على وقوع الجرائم السابقة بخطأ غير عمدى تمثيا مع الخطأ التشريعية التى تقضى بالاعاقب على صورة الخطأ غير العمدى الا فى الاحوال التى ينص المشرع عليها صراحة •

ومفاد ذلك أن جميع الجرائم الواردة بالمادة ١٣٠ لا بد للعقاب عليها من توافر القصد الجنائي . فإذا وقعت باهمال فلا يكون العقاب عليها بالتطبيق للمادة ١٣٠ وإنما بالتطبيق للمادة ١٣١ من ذلك القانون . فتلك المادة نصت فقط على العقاب على أحوال الخطأ غير العمدى وتاركة تحديد الركن المادى للجريمة فى حالة غير العمدى لنصوص المادة ١٣٠ .

ويترتب على ذلك أن الواقعة المادية محل التجريم فى الجريمة غير العمدية الواردة بالمادة ١٣١ هى ذاتها الواقعة المادية المجرمة بنص المادة ١٣٠، كل ما هنالك أنه إذا حقق الجاني الواقعة المادية محل التجريم نتيجة اهمال أو عدم احتياط أو عموماً نتيجة خطأ غير عمدى بأن لم تنصرف ارادته الى النتيجة غير المشروعة فإن المسؤولية تبني على الخطأ غير العمدى .

فالركن المادى للجريمة فى حالة الخطأ غير العمدى يتوافر بارتكاب الجاني فعلاً أو امتناعاً يرتبط بالنتيجة غير المشروعة برابطة سببية . وسواء بعد ذلك أن يكون تحقق النتيجة قد تم بفعله فقط أم بتدخل أفعال آخرين ، طالما أن هذا التدخل اللاحق لم يقطع علاقة السببية بين الفعل والنتيجة . ولذلك فيحيث يكون تحقق النتيجة لم تنصرف اليه ارادة الجاني وإنما نتيجة اهمال فإن مساءلته تكون على أساس الخطأ غير العمدى ، أما حيث تنصرف ارادته أيضاً الى النتيجة فإن مساءلته تكون على أساس القصد الجنائي وتكون الجريمة عمدية .

وقد عبر المشرع عن هذا المعنى فى المادة ١٣١ بقوله « كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون يتسبب باهماله فى وقوع احدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة السابقة » . فالمقصود بذلك هو التسبب بالاھمال فى وقوع النتيجة غير المشروعة المجرمة بنصوص المادة ١٣٠ سواء أكان الجاني هو ذاته الذى حقق النتيجة غير المشروعة بسلوكه المتصرف بالاھمال وعدم الاحتياط ، أم أن النتيجة غير المشروعة قد حققها آخرون بسبب هذا الاھمال وذلك طالما أن علاقة السببية قائمة بين سلوك الاھمال والنتيجة .

وقد عبر المشرع عن النتيجة غير المشروعة بلفظ « جرائم » . وغنى عن البيان أن المشرع حين يستخدم لفظ « جريمة » إنما يقصد بها الواقعة المادية المجرمة والتي عنى بتحديد عناصرها المادية وسواء بعد ذلك صورة الركن المعنوى الذى يتشكل عليه وسواء أيضاً أكانت المسؤولية قد بنيت فقط على أساس المسؤولية المادية أو المفترضة أم أن المسؤولية منتفية أساساً بالنسبة للفاعل لوقوع الفعل من معدوم الاهلية أو فى حالة ضرورة أو اكراه .

### ثالثا : جريمة الامتناع عن الإبلاغ :

نصت المادة ١٣٣ من قانون الاحكام العسكرية على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون علم باحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يبادر الى الاخبار عنها في الحال ، يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وهذه الجريمة هي من الجرائم السلبية الجثة . فالركن المادى يتكون فيها من سلوكه هو امتناع عن الإبلاغ . والامتناع كما سبق أن بينا هو تكليف للسلوك الذى يأتيه الجاني بالمخالفة لواجب قانونى يفرض عليه القيام بعمل . وهذا النص يفرض على جميع الاشخاص الخاضعين لاحكام هذا القانون واجبا معينا هو الإبلاغ الفورى عن الجرائم التى تصل الى علمه ، وذلك حفاظا على المصلحة العسكرية المحمية وهى سلامة وأمن القوات المسلحة وضمان أداء دورها والوظيفة المنوطة بها على اكمل وجه .

فالسلك الاجرامى هو الامتناع عن الإبلاغ عن احدى الجرائم السابقة مع العلم بها ، فيتوافر العلم باحدى الجرائم السابقة والامتناع عن الإبلاغ الفورى يحقق الواقعة المادية الجريمة .

وقد نص المشرع على وجوب الإبلاغ في الحال . والمقصود بذلك وجوب الإبلاغ أثر العلم بالجريمة . والمدة المحددة لتنفيذ هذا الواجب هي المدة الكافية لحدوث الإبلاغ تبعا للظروف التى يتواجد فيها الجاني . ولا يشترط صورة معينة للاخبار ، فقد يكون شفها أو كتابيا ويكون ذلك وفقا للقواعد المقررة في الأنظمة العسكرية .

الركن العنوى : يتحدد القصد الجنائى وفقا لما سبق تقريره بصدد الامتناع . فيكفى لتوافر القصد الجنائى أن يعتمد الجاني عدم الاخبار وذلك مع توافر علمه بالصفة الاجرامية للفعل الذى نوى الى علمه . وهنا تحضرنا القواعد التى سبق أن ذكرنا بصدد التكليف القانونى الذى يدخل في تكوين ألقاومة ، فأذا علم الجاني بواقعة معينة الا أنه أخطأ في تكييفها القانونى ، وما اذا كانت تندرج ضمن الوقائع التى يشملها الواجب القانونى بالإبلاغ فإن القصد الجنائى ينتفى وتنتفى به الجريمة نظرا لأن المشرع لم ينص على العقاب على تلك الجريمة في صورتها غير العمدية .



**الشروع :** الشروع في هذه الجريمة غير متصور نظرا لكونها من الجرائم السلبية المحضة . وهذه الجرائم تتم بمجرد انتهاء الفترة المحددة لتنفيذ الواجب القانوني المروض على الجاني . ولذلك فهذه الجريمة تقع تأمة بمجرد العلم بالجرائم المنصوص عليها دون الأخبار عنها .

**المقوبة :** المقوبة المقررة لتلك الجريمة هي الاعدام أو أى جزء أقل منه مع مراعاة نص المادة ١٢٩ أحكام عسكرية .

**رابعا : الدخول الى مواقع عسكرية من قبل العدو :**

تنص المادة ١٣٣ على أن كل عدو دخل متنفرا الى موقع حربي الى مركز عسكري أو مؤسسة أو ورشة عسكرية أو معسكر أو مخيم أو أى محل من محلات القوات المسلحة يعاقب بالاعدام .

**الركن المادي :** في هذه الجريمة يتكون الركن المادي من سلوك مجرد يأخذ صورة التواجد في مكان من الأماكن التي عددها المادة . وهذا التواجد أو الدخول كما تعبر المادة قد يقع إيجابيا كما قد يأخذ صورة سلبية كما لو تواجد الشخص لأى سبب في المكان التي وردت بالمادة وامتنع عن الخروج أو تحايل على عدم الخروج .

وقد استلزم المشرع أن يكون الجاني قد دخل الى المواقع العسكرية متنفرا . والتنكر مفاده ليس فقط التنكر الجسماني بتغيير الملامح الجسمية الخلقية ، وإنما يندرج تحته أيضا أحوال التنكر المعنوي الذي يشمل الشخصية بأكملها كالتحال شخصية وهمية أو شخصية الغير .

ويلاحظ أن الدخول المتنكر يتسع ليشمل الى جانب تغيير الملامح والشخصية ، أيضا الدخول أو التواجد خلسة دون علم من أصحاب الشأن المشرفين على المكان ، ولذلك فمجرد التسلل الى أى مكان من الأماكن المذكورة يتحقق به الركن المادي في الجريمة .

والى جانب السلوك الاجرامي الذي يأخذ صورة التواجد تجد الصفة العسكرية في موضوع السلوك الاجرامي شرطا أو ركنا جوهريا لامكان القول بتحقيق أركان الجريمة . وقد عدت المادة موضوع هذا السلوك في المواقع الحربية والمراكز العسكرية والمؤسسات والورش العسكرية والمسكرات والمخيمات . وبعبارة واحدة أى مكان أو محل له الصبغة ( م ١٦ - قانون الاحكام العسكرية )

العسكرية نظرا لتعلقه بالقوات المسلحة أصلا أو حكما باعتبارها تشغله لصالح القوات المسلحة وبالتالي يتم بالصفة العسكرية .  
وصفة الجاني في هذه الجريمة تعتبر ركنا أساسيا في الجريمة . فلا يكفي مجرد التواجد في مكان له الصفة العسكرية حتى تكتمل للجريمة أركانها ، بل لابد وأن يكون الجاني شخصا تنطبق عليه صفة العدو وفقا للتحديد السابق بيانه ، فلا بد أن يكون مرتكب الجريمة عدوا .

والركن المعنوي في هذه الجريمة يأخذ فقط صورة القصد الجنائي . فلكي تتوافر أركان الجريمة لابد أن تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة وأن يتوافر لديه العلم بعناصر الواقعة وأركانها ، فلا بد أن يعلم الجاني بصفته من ناحية وبصفة المكان الذى تواجد فيه . فاذا ما ثبت من الواقع جهل الجاني أو غلظه بإحدى الصفتين فلا تكون بصد جريمة نظرا لتخلف الركن المعنوي لها .

والشروع في هذه الجريمة متصور رغم أنها جريمة سلوك مجرد وليست جريمة سلوك وتنتيجة . فالفعل المادى المكون للجريمة قابل للتجزئة وللا ارتكاب على أجزاء وبالتالي فإن محاولة التسلسل مثلا الى احد الاماكن المذكورة تعتبر شروعا معاقبا عليه .

ويلاحظ أن المساهمة في هذه الجريمة من قبل أشخاص خاضعين لأحكام هذا القانون ، تكون جريمة مستقلة نص عليها المشرع في نصوص المادة ١٣٠ من ذلك القانون . وبالنسبة لمساهمة غير الخاضعين لأحكام القانون فإنه يطبق بشأها القواعد التى سبق بيانها بصدد المساهمة الجنائية في الجريمة العسكرية .

عقوبة الجريمة : هي الاعدام . وهى عقوبة ذات حد واحد . وتكون في الوقت ذاته الحد الوحيد لتلك الجريمة . ولا يجوز التخفيف هنا ولا استئمال الرأفة بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون العقوبات العام فقواعد التخفيف التى تضمنتها المادة ١٧ لا مجال لتطبيقها في قانون الأحكام العسكرية نظرا لأن هذا القانون استبدل بها نظاما خاصا بالنزول عن الحد الأقصى الى الحد الأدنى الذى يأخذ صورة أخف العقوبات المسكن توفيعها وبالتالي فلا محل لأعمال تلك المادة . وإذا كان المشرع بخصوص الجريمة اتى نحن بصدها قد أورد حدا واحدا لها فمعنى ذلك أنه أوجب بمفعوم الموافقة عدم جواز النزول عن الحد المقرر لأى سبب كان .

## الفصل الثاني

### جرائم الاسر وإساءة معاملة الجرحى

اولا : **الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٤ :**

نصت المادة ١٣٤ على أنه يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - وقوعه أسيرا لعدم اتخاذه ما يلزم من الاحتياطات أو لسبب مخالفته الأوامر أو لسبب اهماله وإجباته عمدا .

وهذه الجريمة تتكون الواقعة فيها من فعل ونتيجة . فهي من جرائم السلوك والنتيجة . كما أنها في الوقت ذاته تعتبر من جرائم الشكل المطلق التي يتحدد فيها الفعل الاجرامى بمدى توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة غير المشروعة . فليس بالضرورى أن يأخذ الفعل الاجرامى شكلا معينا . فأى فعل يحقق النتيجة غير المشروعة يتحقق به الركن المادى للجريمة .

والنتيجة غير المشروعة التي بتحقيقها تتم الجريمة هي الوقوع في حالة الأسر . فالنتيجة هي عبارة عن تحقيق حالة الأسر . وتحقق تلك الحالة بوقوع الجاني في قبضة العدو وسلبه لحيته . والفعل الاجرامى الذى به تتحقق تلك النتيجة يمكن أن يكون ايجابيا كما قد يأخذ شكل الامتناع وذلك بعدم ابداء أية مقاومة أو استنفاد سبل الدفاع الممكنة .

**الركن المعنوى :** ان ظاهر النص يوحي بأن الركن المعنوى في هذه الجريمة يأخذ صورة الخطأ غير العمدى وليس القصد الجنائى . فالمرسع لم يتحدث عن الترضى الذى فيه تتحقق النتيجة غير المشروعة عمدا حيث تنصرف ارادة الجاني لها ، وانما تحدث فقط عن تحقيقها بطريق الخطأ غير العمدى وذلك لعدم اتخاذه ما يلزم من الاحتياطات أو لسبب مخالفته

الأوامر أو لسبب إهمال واجباته عمدا . وهذه جميعها صور من الخطأ .  
حقا انها صور تتدرج في الصرامة من الخطأ الجسيم الذي يأخذ شكل  
الاهمال العمدي للواجبات أو المخالفة العمدية للأوامر ، الى الخطأ اليسير  
الذي يأخذ شكل الاهمال وعدم الاحتياط .

ولكن هل معنى ذلك أن هذه الجريمة لا عقاب عليها في صورتها  
العمدية ؟

بطبيعة الحال اجابتنا لا بد أن تكون بالنفي . فالقصد الجنائي  
العمدي يشمل الخطأ غير العمدي كأس له . ولذلك فان الجريمة هنا  
التي تتحقق باتجاه ارادة الجاني الى تحقيق النتيجة غير المشروعة أى الى  
تسليم نفسه يعاقب عليها بعقوبة الجريمة غير العمدية .

من كل ذلك نخلص الى أن الركن المئوى لتلك الجريمة يمكن أن  
يتشكل في صورة القصد الجنائي العمدي كما قد يتشكل في صورة الخطأ  
غير العمدي . كل ما في الامر أن المشرع قد سوى في العقوبة بين الجريمة  
العمدية والجريمة غير العمدية .

وبلاحظ أن تحقق النتيجة غير المشروعة نتيجة الاهمال أو مخالفة  
الأوامر قد يحقق جريمة أخرى . الا أننا في هذه الحالة لا نكون بصدد  
تعدد مئوى بين الجرائم وانما بصدد جريمة مركبة تدخل احدى الجرائم  
في تكوينها وهي جريمة مخالفة للأوامر ، أو الاهمال العمدي في  
الواجب .

وغنى عن البيان أن الغلط الذي ينصب على الواقع أو على الواجبات  
العسكرية لن تكون له أدنى نتيجة اللهم الا اذا تضرر نسبة الاهمال أو  
الخطأ غير العمدي للجاني .

صفة الجنائي : لا تقع هذه الجريمة تامة في جميع أركانها الا اذا  
توافرت في الجنائي - الصفة التي استلزمها المشرع وهي كونه خاضعا لأحكام  
هذا القانون . فيلزم أن يكون الجنائي عسكريا أو من الملحقين العسكريين  
فالمدنيون لا يمكنهم تحقيق الركن المادى لهذه الجريمة .

الشروع : جائز ومتصور في حالة ما اذا كانت الجريمة عمدية .  
العقوبة : هي الاعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه في قانون الأحكام  
العسكرية ، وسواء أكانت الجريمة عمدية أم غير عمدية . فلم يعط المشرع

قيمة لصورتى الركن المعنوى واعتبر الخطأ غير العمدى مساويا للقصد الجنائى .

٢ - وقوعه فى قبضة العدو واستعادته حرته منه بشرط ألا يحمل عليه السلاح بعد ذلك .

والسلوك الاجرامى فى هذه الجريمة يتكون من استعادته الحرية مع التعهد بعدم حمل السلاح كشرط لاختلاء سبيله بعد وقوعه فى قبضة العدو . وعلى ذلك فلتتمام الركن المادى للجريمة يتعين توافر شروط ثلاثة : أولا - أن يكون الجانى قد وقع فى قبضة العدو حتى ولو كان وقوعه فى قبضة العدو جريمة فى حد ذاته ، وثانيا - أن يستعيد الجانى حرته وثالثا - أن تكون استعادة الجانى لحرته قد تمت نتيجة الشرط بعدم حمل السلاح عليه بعد ذلك .

ونظرا لأن المشرع يحمى فى هذه الجريمة مصلحة القوات المسلحة فى سلامتها وأمنها وكرامتها حيال العدو فإن مجرد استعادة الحرية نتيجة للتعهد بعدم حمل السلاح على العدو يضر بتلك المصلحة ولو كان هذا التعهد صوريا أو شكليا ولم يكن فى قصد الجانى تحقيقه .

والركن المعنوى فى هذه الجريمة ينحصر فى القصد الجنائى العمدى . فلا بد من اتجاه ارادة الجانى الى تحقيق الركن المادى للجريمة .

وصفة الجانى هنا تعتبر عنصرا وركنا أساسيا فى الجريمة بدونها لا تقوم الأحكام قانون الأحكام العسكرية .

وصفة الجانى هنا تعتبر عنصرا وركنا أساسيا فى الجريمة بدونها لا تقوم الجريمة .

العقاب : هو الاعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه فى قانون الأحكام العسكرية .

٣ - وقوعه فى الأسر ، وتخيره بالعودة الى الوطن فرفض ، أو كان بإمكانه العودة فتخلف . والجريمة التى نحن بصدها هى جريمة امتناع بحته ينحصر ركنها المادى فى رفض العودة الى الوطن بعد وقوعه أسيرا فى قبضة العدو .

والعناصر الاساسية المكونة للركن المادى هى : -

(أ) صفة الجاني من الأشخاص الخاضعين لإحكام قانون الاحكام العسكرية ، أى يكون من العسكريين أو من فى حكمهم والمحققين بهم من المدنيين أثناء خدمة الميدان .

(ب) أن يكون الجاني قد وقع فى الأسر . وسواء أكان وقوعه فى الأسر بإهمال منه وعدم احتياط أو باختياره . وفى هذه الحالة تكون بصدد تعدد مادی بين تلك الجريمة والجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من تلك المادة .

(ج) أن يكون الجاني فى مكنته المودة الى الوطن سواء أكان ذلك عن طريق التخيير من قبل العدو أو كانت الظروف تمكنه من ذلك دون التعرض للأذى خطر . ويلاحظ أن التخيير الذى تنص عليه المادة المقصود به التخيير غير المشروط بأى شرط من الشروط التى تمس سلامة القوات المسلحة كان يخير مثلاً بالمودة الى الوطن بشرط عدم رفع السلاح على العدو أو بإفشاء أسرار معينة . كما يلاحظ أن امكان المودة والتخلف يندرج تحتها حالة ما اذا كان فى مكنته الجاني الهرب من معسكر العدو دون أن يتعرض لأخطار تفوق ما هو مفروض عليه بمقتضى واجبات الشرف والشجاعة .

— أن يرفض الجاني المودة . والرفض الذى به يقتل الركن المادى للجريمة هو الرفض الذى لا يوجد ما يبرره .

**الركن المعنوى :** يأخذ الركن المعنوى فى هذه الجريمة صورة القصد الجنائى . فهذه الجريمة يعاقب عليها فقط فى صورتها العمدية ولا يتصور فيها الخطأ غير العمدى بالنسبة لحالة الرفض . أما التخلف عن المودة مع امكان ذلك فيمكن أن يتصور فيها التخلف عن المودة نتيجة خطأ غير عمدى ، ورغم ذلك فلا عقاب على الجريمة غير العمدية لعدم وجود نص بالتجريم عليها .

ولتحقيق القصد الجنائى ، لا بد أن تحيط الإرادة والعلم بعناصر الركن المادى فان تتجه الإرادة الى عدم المودة مع العلم بإمكانية ذلك . ولذلك اذا وقع غلط حول تلك الامكانية فان القصد الجنائى ينتفى وبه ينتفى الركن المادى للجريمة .

**الشروع :** الشروع في هذه الجريمة غير متصور . فالسلوك الاجرامي اما أن يقع كاملا واما ألا يقع على الاطلاق . اذلك أن الشروع في الجرائم السلبية المحضة لا يتصور فيها الشروع كما سبق وان بينا .

**العقاب :** عقوبة الجريمة هي الاعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

٥ - بعد أن وقع بالأمر التحق مختارا بالقوات المسلحة المعادية ، أو قام مختارا بأي عمل في خدمة العدو أو مساعدته ، أو أفشى اليه بمعلومات تمس أمن أو سلامة القوات المسلحة .

والعناصر المكونة للركن المادى للجريمة هي الآتية : -

( أ ) صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني من الاشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية .

( ب ) أن يكون الجاني قد وقع في الأسر في يد المدوحتى ولو كان وقوعه يكون جريمة في حد ذاته وفي هذه الحالة تكون بصدد تمدد مادى بين الجرائم .

( ج ) قيامه بعمل من الاعمال المنصوص عليها في تلك الفقرة من المادة ١٣٤ وهي التحاقه بالقوات المسلحة المعادية أو القيام بأي عمل في خدمة العدو أو مساعدته أو افشائه بمعلومات تمس أمن أو سلامة القوات المسلحة . والالتحاق بالقوات المسلحة هو الفعل الذى به يعتبر الجاني فردا من أفراد القوات المسلحة المعادية . والقيام بعمل في خدمة القوات المعادية أو مساعدته بعمل يندرج تحت أى نوع من أنواع المساعدة أو لأعمال حتى ولو كانت أعمالا مدنية وليست عسكرية . وافشاء المعلومات يشمل أية معلومات ولو كانت لا تنتم بالسرية ولا يشترط أن يكون العدو قد استفاد فائدة فعلية من عمل الجاني .

**الركن المعنوى :** في هذه الجريمة ينحصر الركن المعنوى في القصد الجنائى . فلا بد أن تتجه ارادة الجاني الى تحقيق الفعل دون أن تكون ارادته خاضعة لأى ضغط من الضغوط التى تعيب الارادة أو تشوبها .

وبلاحظ أن البواعث لا تؤثر على القصد الجنائى . فالجريمة تكتل عناصرها بارادة تحقيق الفعل حتى ولو كان الجاني تقف وراء فعله بواعث مختلفة كتخصيل معلومات تفيد القوات الوطنية . فمجال تقدير تلك البواعث يدخل في السلطة التقديرية للمحكمة بين الحد الأقصى والإدنى المقرر

للجريمة • ويستثنى من ذلك الحالات التى يكون فيها فعل الجانى هو أمر  
تفرضه واجبات وظيفته كما هو شأن رجال المخابرات فهنا نكون بصدد سبب  
من أسباب الإباحة وهو أداء الواجب •

الشروع : متصور فى هذه الجريمة نظرا لأن السلوك الاجرامى قابل  
للتجزئة فى تنفيذه •

العقاب : العقوبة هى الاعدام أو أى جزء أقل منه منصوص عليه فى  
قانون الأحكام العسكرية •

٦ - بسط حمايته بنفسه أو بواسطة غيره على أسير أو أحد رعايا  
العدو المعتقلين أو خيأه أو سهل فراره ولم يسلمه الى السلطات المختصة •  
العناصر المكونة للركن المادى هى :

(أ) صفة الجانى وهى كونه من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون  
الأحكام العسكرية •

(ب) أن يرتكب الجانى فعلا من الأفعال المنصوص عليها وهى بسط  
الحماية بنفسه أو بواسطة غيره أو إخفائه أو تسهيل فرار أحد الأشخاص  
المذكورين بالمادة ، وبسط الحماية يشمل أى فعل بمقتضاء يتولى الجانى  
رعاية شئون أحد هؤلاء دون سند قانونى • والإخفاء هو الفعل الذى  
به يقوم الجانى بحجب أحد هؤلاء الأشخاص عن أعين السلطات وقديكون  
الإخفاء بنفسه أو بواسطة الغير • أما تسهيل الفرار فهو أى فعل أو امتناع  
يؤدى الى النتيجة غير المشروعة وهى تمكين الشخص من الفرار •

(ج) أن يكون موضوع السلوك الاجرامى هو شخص قد تم أسره  
بمعرفة السلطة الوطنية أو يكون أحد رعايا العدو المعتقلين •

الركن المعنوى : ينحصر الركن المعنوى فى هذه الجريمة فى الفصد  
الجنائى العمدى ، فلا بد لكى يتوافر القصد الجنائى أن يتوافر العلم  
بصفة الشخص موضوع السلوك الاجرامى وأن تتجه ارادة الجانى الى  
تحقيق الفعل المادى المكون للجريمة •

الشروع : متصور فى هذه الجريمة نظرا لقابلية الفعل المادى للتجزئة •

العقوبة : هى الاعدام أو جزء أقل منه منصوص عليه فى قانون  
الأحكام العسكرية •



**ثانياً جريمة نقض العهد وحمل السلاح من جديد على الجمهورية العربية المتحدة :**

تنص المادة ١٣٥ على أنه يعاقب بالاعدام كل أسير من الاعداء أمر من جديد أو قبض عليه وقد نقض العهد وحمل السلاح على الجمهورية العربية المتحدة .

والعناصر التي يتكون منها الركن لهذه الجريمة هي الآتية :

- ١ - صفة الجاني في هذه الجريمة هو شخص له صفة العدو . فهذه الجريمة لا يمكن وقوعها الا اذا كان الجاني من الاعداء .
- ٢ - أن يكون الجاني قد سبق أسره بمعرفة القوات المسلحة الوطنية وسواء أكان ذلك في فترة حرب سابقة أم سبق أسره أثناء حالة الحرب القائمة .

٣ - أن يكون الجاني قد فك أسره مع تعهده بعدم حمل السلاح على الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - أن يحمل الجاني السلاح على الجمهورية العربية المتحدة من جديد .

٥ - أن يؤسر الجاني من جديد أو يقبض عليه . ومعنى ذلك أنه اذا لم يتم القبض على الجاني أو لم يتم أسره فلا تكتمل العناصر المكونة للجريمة وبالتالي فلا يجوز محاكمته غايياً عنها .

**الركن المعنوي :** في هذه الجريمة ينحصر الركن المعنوي في صورة القصد الجنائي العمدى الذى يتوافر بقيام عنصر العلم والارادة ، العلم بالعناصر المكونة للركن المادى للجريمة و ارادة تحقيق الفعل المادى لها وهو حمل السلاح على الجمهورية العربية المتحدة . فاداً وقع الجاني في غلط حول عناصر الواقعة أو كانت ارادته مشوبة بعبق يفقدها حرمتها فان القصد الجنائي ينتفى وتنتفى معه المسؤولية الجنائية نظراً لأن المشرع لم يجرم الفعل الذى يرتكب بخطأ غير عمدى .

الشروع : متصور في هذه الجريمة :

العقاب : العقوبة هي الاعدام ، وهي عقوبة ذات حد واحد ولا يجوز للمحكمة تخفيف العقوبة أو ابدالها بغير ذلك من العقوبات المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية ، كما أنه لا سبيل لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات العام للاعتبارات السابقة بصدد المادة ١٣٣ فضلاً عن

أن تلك المادة لا يجوز تطبيقها إلا بصدد القانون العام •

ثالثاً : جريمة سرقة الجثث العسكرية والجرحى :

تنص المادة ١٣٦ من قانون الأحكام العسكرية على أنه يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل من أقدم في منطقة الأعمال العسكرية على سرقة عسكري ميت أو جريح أو مريض ولو كان من الأعداء •

وعناصر الجريمة تخلص في الآتي :

١ - صفة الجاني : الجاني في هذه الجريمة ليس أى شخص وإنما يجب أن يكون من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية وهم العسكريون ومن في حكمهم والمملوكون بهم من المدنيين أثناء خدمة الميدان • كما يندرج أيضاً في طائفة الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية أسرى الحرب وهم من الأعداء • ولذلك يجوز ارتكاب الجريمة التي نحن بصدها بصدها من قبل العدو بشرط أن يكون أسيراً •

٢ - أن يقوم الجاني بسرقة جثث أحد العسكريين أو أحد الجرحى أو المرضى • والمشرع استخدم تعبير سرقة لبيان الفعل المادى • وطبيعى أن هذا التعبير لا ينصرف الى مفهوم السرقة باعتبارها جريمة اعتداء على مال الغير وإنما المقصود نقل الجثة أو المريض من سيطرة ورقابة السلطات العسكرية المصرية الى العدو أو الى الأفراد • ومعنى ذلك أن السرقة المقصود هنا هى أى فعل يحرم به الجاني السلطات العسكرية من ولايتها في التصرف والرقابة على الجثث أو الأشخاص المذكورين بالمادة • ويلاحظ أن سرقة الجريح أو المريض تختلف عن الخطف ، ذلك أن الخطف يفترض عدم رضاه المجنى عليه بينما الفعل المادى هنا يتوافر وجوده القانونى حتى ولو كانت السرقة قد تمت برضاء المريض أو الجريح • فالمجنى عليه هنا هى القوات المسلحة وليس الأشخاص وليس الأشخاص الوارد ذكرهم بالمادة سالفة الذكر •

٣ - يجب أن ينصب فعل السرقة على جثة أحد العسكريين وأعلى مريض أو جريح • ويستوى أن يكون الشخص موضوع موضوع المسلوك الاجرامى من أفراد القوات المسلحة أم يكون من الأعداء •

٤ - يجب أن يقع الفعل المادى في منطقة الأعمال العسكرية • والمقصود بذلك ليست أية منطقة لها الصفة العسكرية وإنما يجب أن تكون من مناطق العمليات الحربية •

**الركن المعنوي :** ينحصر الركن المعنوي في صورة القصد الجنائي . وهو يقوم على العلم والارادة . العلم بأركان الواقعة المادية والصكات التي تعتبر من أركان الجريمة كصفة موضوع الفعل المادي وصفة المكان الذي تقع فيه الجريمة وارادة تحقيق الواقعة . والغلط الذي ينصب على الواقعة يحدث أثره في نقي القصد الجنائي على التفصيل الذي سبق بيانه عند الكلام عن الركن المعنوي في الجرائم العسكرية .

**الشروع :** هذه الجريمة يمكن أن تقع في صورة الشروع ، فالفعل المادي المكون لها قابل للتجزئة في تنفيذه وبالتالي فالشروع متصور .

**العقاب :** العقوبة المقررة للجريمة هي الاعدام أو أى جزاء أقل منه منصوص عليه في قانون الاحكام العسكرية .

**وأيضا :** جريمة اساءة معاملة الجرحى .

تنص المادة ١٢٧ على أنه يعاقب بالسجن أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، كل من واقع بمسكرى أو مريض لا يقوى على اندفاع عن نفسه عملا من أعمال العنف .

والفعل المادي في هذه الجريمة يأخذ صورة أى عمل من الأعمال التي تتصف بالعنف والعنف المقصود هنا هو دائما فعل يكون محله الشخص . فهو فعل يكون دائما اعتداء على سلامة الجسم دون أن يصل الى حد القتل فيجوز أن يأخذ العنف صورة الجرح أو الضرب الذي قد يسبب العاهة المستديمة .

ويجب أن يكون العنف قد اتخذ حيال شخص له الصفة العسكرية أيا كانت رتبته ، وأن يكون جريحا أو مريضا لا يقوى على الدفاع عن نفسه تبعا لحالته المرضية وعدم تناسبها مع أعمال العنف بحيث لا يستطيع المجنى عليه ردها . فيجب أن تكون أعمال العنف تفوق قدرة المريض أو الجريح وفقا لحالته الصحية الفعلية وتقدير ذلك متروك للمحكمة .

والركن المعنوي يأخذ صورة القصد الجنائي . وبالتالي يجب أن يحيط علم الجاني بصفة المجنى عليه فاذا وقع الجاني في غلط حول تلك الصفة فإن القصد الجنائي ينتفى وفي تلك الحالة تكون بصد جريمة غير عمدية من جرائم القانون العام وفقا للصورة التي يأخذها العنف .

**العقوبة :** هي السجن أو جزاء أقل منه . والسجن يصل في حده الأقصى الى خمسة عشر عاما . أما الجزاء الأدنى فيمكن أن يأخذ التكدير بالنسبة لضباط أو التنزيل أو أكثر بالنسبة لضباط الصف والجنود ، مع مراعاة : نص المادة ١٢٩ في حالة ما اذا كون الفعل جريمة قانون عام .

## الفصل الثالث

### جرائم الفتنة

١ - نص المشرع على جرائم الفتنة في المادتين ١٣٨ ، ١٣٨ فقره أ من قانون الاحكام العسكرية .

فقد نصت المادة ١٣٨ على أن يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب احدى الجرائم الآتية : -

٢ - مساهمته في فتنة بين أفراد القوات المسلحة أو اتفاهه مع غيره على احدثها .

ويقصد بالفتنة مقاومة شخصين فأكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون للسلطات العسكرية الشرعية ، أو عدم الانقياد لها بقصد عزلها أو الخروج عن طاعتها .

٢ - حضوره الفتنة وتقصيره في إخمادها .

٣ - تقصيره في الإبلاغ في الحال عن الفتنة أو الاتفاق الجنائي عليها .  
ونصت المادة ١٣٨ فقره أ على أن يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب احدى الجرائم الآتية : -

١ - ارتكابه فعلا يرمي الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلى والخارجى أو اتفاهه مع غيره على ذلك .

٢ - ترويجه أو تجنيده بأية طريقة من الطرق في أوساط القوات المسلحة فعلا من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة أو تقصيره في الإبلاغ عن ذلك الترويج أو التحريض .

ويلاحظ أن جميع الأفعال المشار إليها في المادتين لا تكون جريمة واحدة وإنما يشكل كل منها جريمة قائمة بذاتها . فنحن لسنا بصدد

جريمة واحدة للفتنة لها صورة متعددة يتشكل عليها الركن المادى بصورة تبادلية وانما بصدد نماذج تجريم مستقلة يمكن أن تتعدد بعضها مع بعض مملدا ماديا أو معنويا .

٢ - العناصر المشتركة في هذه الجرائم :

اولا : صفة الجانى :

فالجانى في جميع تلك الجرائم هو شخص له الصفة العسكرية أصلا أو حكما . بمعنى أن الجانى لا بد وأن يكون من الاشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية من الناحية الموضوعية والاجرائية معا وهؤلاء الأشخاص هم الذين حددتهم المادة الرابعة من ذلك القانون .

ويلاحظ أنه في حالة ارتكاب تلك الجريمة من شخص مدنى غير خاضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية فانه لا يعاقب بالتطبيق للمادة ١٣٨ ، وانما وفقا للنصوص الخاصة بجرائم أمن الدولة المنصوص عليها في قانون العقوبات العام اذا حقق فعله أركان إحدى الجرائم المنصوص في ذلك الباب . وفي هذه الحالة قد ينعقد الاختصاص للمحاكم العسكرية وجهات القضاء العسكري اذا صدر قرار بذلك من رئيس الجمهورية .

ثانيا : المصلحة المحمية :

في جميع هذه الجرائم حرص المشرع على حماية مصلحة بعينها وهى أمن وسلامة القوات المسلحة . ولذلك فقد حاول المشرع أن ييسط نطاق التجريم على كل فعل يتصل بتلك المصلحة برابطة سببية من شأنها الاضرار بها أو حتى مجرد التهديد بالضرر .

حقا ان المصلحة في جميع الجرائم العسكرية هى سلامة وأمن القوات المسلحة ، الا أن المصلحة المراد حمايتها بنصوص جرائم الفتنة هى سلامة وأمن القوات المسلحة من داخلها وعن طريق أفرادها ورجالها . ولذلك فمجرد وقوع الفتنة في أى جهة أو أى قوة من قوات الجيش من شأنه الاضرار بسلامة وأمن القوات المسلحة حتى ولو كانت الفتنة لم تحدث أدنى نتيجة . فمجرد حدوث الفتنة هو في حد ذاته ضرر لحق بالقوات المسلحة وليس مجرد خطر . ذلك أن حدوث مثل تلك الفتنة لا بد أن يحدث أثره الضار الذى يأخذ صورة الخلل وعدم الاستقرار في القوات المسلحة .

### ثالثا : الفتنة :

لم يحدد المشرع المقصود بالفتنة رغم كونها عنصرا أساسيا من عناصر جرائم الفتنة المنصوص عليها في المادة ١٣٨ ، كما لم ينع أيضا بتعريفها في قانون العقوبات العام .

وقد أورد قانون الأحكام العسكرية الملغى للفتنة في البند ١٧٢ منه بأنها هي عدم انقياد صادر من جملة أشخاص معا وعن مقاومة السلطة العسكرية أما بالتحالف أو بالتظاهر معا في آن واحد . فالفتنة هي التصميم المشترك على القيام ضد السلطة العسكرية وبالتالي يستحيل ارتكابها بمعرفة شخص واحد .

وقد عرف المشرع الفتنة في المادة ١٣٨ بأنها مقاومة شخصين فأكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون للسلطات العسكرية الشرعية أو عدم الانقياد لها بقصد عزلها أو الخروج عن طاعتها .

وفي اعتقادنا أن الفتنة ما هي الا حالة تنشأ عن سلوك جماعي لبعض الأفراد يعبرون به عن عدم الانصياع للقواعد التي يفرضها النظام العسكري أو التي تملئها الأوامر العسكرية . وعلى ذلك فالعناصر التي تقوم عليها الفتنة هي :

١ - المقاومة أو عدم الانقياد للأوامر والأنظمة العسكرية . وهذا هو السلوك الذي ينتج عنه الفتنة . وقد يكون هذا السلوك إيجابيا بالمقاومة الفعلية للسلطات العسكرية كما قد يكون سلبيا بنحصر في عدم تنفيذه للأوامر الصادرة من السلطات العسكرية المختصة . والاحتجاج يمكن أن يعتبر سلوكا مؤديا الى الفتنة حتى لو كان مصاحبا لتنفيذ الأوامر واللوائح طالما أنه قد عبر عنه بغير الطرق القانونية المتبعة في الأنظمة العسكرية .

٢ - أن تكون المقاومة أو عدم الانقياد معبرا عن سلوك جماعي قوامه شخصان فأكثر من الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية . ويستوى في هذا الصدد الباعث الدافع على المقاومة أو عدم الانقياد للأوامر . ولكن يلزم أن يكون الهدف الذي يرمى اليه الجناة هو عزل السلطة العسكرية الشرعية أو الخروج عن طاعتها . فاذا تخلف هذا الهدف فلا تكون بصدد جناية الفتنة وإنما يمكن أن تتوافر جريمة عدم اطاعة الأوامر .

والذي نود التنبيه اليه في هذا الصدد أن السلوك الجماعي الذي يأخذ شكل عدم الانقياد للسلطات المختصة يمين أن ينشأ نتيجة تمرد فسر واحد من أفراد القوات المسلحة طالما أن له سلطة معينة في توجيه وإصدار الأوامر إلى مجموعة من أفراد القوات المسلحة . وينتج عن ذلك أن الفتنة يمكن أن يرتكبها فرد واحد ما دام يتمتع بذلك التفوذ . ففائد الوحدة مثلا يمكن أن يرتكب جنابة الفتنة بمفرده وذلك بإصداره للأوامر التي تلقاها من السلطات العسكرية المختصة بحيث تصبح تلك الوحدة في حالة انفصال بينها وبين الوحدات العسكرية الأخرى التي تنصاع لأوامر السلطات المختصة . وفي هذه الحالة تحدد مسؤولية الأفراد الأقل رتبة وفقا للقواعد العامة التي سبق بيانها بالنسبة لتنفيذ الأوامر الصادر من الضابط الأعلى . ولذلك ، فإذا كانت الفتنة تعبر عن سلوك جماعي من الناحية المادية فإنها من الناحية الإيدية قد تعبر عن ارادة فرد واحد يأتمر به باقي الأفراد الذين انصاعوا لأوامره . ولكن نظرا لأن المشرع اشترط في الفتنة شخصين فأكثر فلا تتوافر الجريمة اذا وقعت من شخص واحد أيا كان موقعه .

وبلاحظ أن التمرد ومخالفة الأوامر يمكن أن يؤدي إلى الفتنة بين أفراد القوات المسلحة .

#### ٢ - جرائم الفتنة المنصوص عليها بالمادة ١٢٨ :

أولا : المساهمة في فتنة بين أفراد القوات المسلحة أو اتفاقه مع غيره لكل احداثها .

وهذه الجريمة من جرائم السلوك والنتيجة وهي في الوقت ذاته من جرائم الشكل المطلق . ومعنى ذلك أن السلوك الاجرامى يتحدد بأى سلوك من شأنه أن يؤدي إلى الفتنة على تحديدها السائق . ويستوى بعد ذلك أن يكون السلوك ايجابيا أم سلبيا . وقد يكون السلوك بالقول أو بالفعل أو بالإشارة . فصفة التجريم تلحق الفعل ما دام يرتبط برابطة سببية بالنتيجة غير المشروعة ، وهي الفتنة أى الانقسام بين صفوف الجيش وعدم الانصياع لأوامر السلطات المختصة .

والمساهمة قد تكون أصلية أو تبعية ، ويستوى أن تكون إيجابية أم سلبية طالما توافرت ارادة المساهمة . ويستوى أن تكون المساهمة في انشاء الفتنة أو في الانضمام إليها بعد وجودها . ولكن في جميع الأحوال لا بد أن تقوم رابطة السببية بين سلوك المساهمة ووقوع الفتنة أو استمرارها .

وقد جرم المشرع أيضاً الاتفاق مع آخرين على أحداث الفتنة حتى ولو لم تحدث هذه فعلاً ، ويلاحظ أن التأمر ما هو الا صورة من صور الاتفاق على أحداث الفتنة لم يصل الى مرحلة التنفيذ أو الشروع في الجريمة . ولذلك فهذا النص له قيمته في تجريم الاتفاق هنا باعتباره جريمة تامة أسوة بنص المادة ١٢٧ التي تعاقب بنفس عقوبة الجريمة التامة التحريض غير المتبوع بأثر .

والركن المعنوي في هذه الجريمة ينحصر في القصد الجنائي بركنيه العلم والارادة . فلا بد أن تنصرف ارادة الجاني الى الفعل والى النتيجة . فإذا ما تحققت النتيجة لخطأ غير عمدى دون أن تنصرف إليها ارادة الجاني فلا عقاب على الجريمة نظراً لأن المشرع لم ينص على عقاب الجريمة غير العمدية .

وقد كانت المادة ١٣٨ قبل تعديلها تنص على تجريم العمل لاغراء أحد أفراد القوول المسلحة أو استمالته للانضمام الى فتنة . والاستمالة أو الاغراء هو نوع من التحريض الذى يمكن أن يقع بأى وسيلة كانت .

غير أننا ظفت النظر هنا الى أن الاستمالة أو الاغراء يفترض وقوع الفتنة سلفاً وأن الجاني يحاول تحريض آخرين على الانضمام إليها . الا أن ذلك ليس معناه أن جريمة الفتنة قد تمت وانتهت وانما ما زالت لم تنته بعد باعتبارها من الجرائم المستمرة . ولذلك فإن تحريض آخرين على الانضمام إليها هو تحريض على ارتكاب الجريمة ، ومن ثم فتطبق بشأنه القاعدة الخاصة بمعاقة التحريض غير المتبوع بأثر بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة . ومن هنا نلاحظ أن النص على الجريمة التى نحن بصدددها هو من قبيل التيزيد الذى لا يوجد ما يبرره . ويجب لتنام الجريمة أن يكون الشخص موضوع السلوك الاجرامى أى التحريض من أفراد القوات المسلحة سواء أكان جندياً أم صف ضابطاً أم ضابطاً .



٢ — أن يكون الجاني حاضرا تلك الفتنة بمعنى أن تكون الفتنة تحت سمعه أو بصره . ولذلك فالتواجد المادى ليس بضرط ، بل يكفى أن يكون الجاني فى موقع تصل اليه نتائج الفتنة .

٣ — ألا يبذل الجاني كل ما فى وسعه لاختفاء الفتنة . وطبيعى أن هذا يتوقف على قدرة الجاني ومكناته بحكم موقعه أو مركزه بالنسبة للوحدة أو الأفراد الذين أحدثوا الفتنة أو انضموا اليها . ولذلك فهذه الجريمة لا تقوم الا حيث يتوافر لدى الجاني قدرات أو مكانات معينة يمكن أن يستغلها لاختفاء الفتنة . ولا يلزم أن تأتى مساعيه بنتيجة ايجابية بل يكفى أن يبذل كل ما فى وسعه . ومن ناحية أخرى عليه أن يبذل غاية جهده لاختفاء الفتنة حتى ولو كان يعلم مقدما قصور مكناته عن احداث نتيجة ايجابية .

**الركن المعنوى :** فى هذه الجريمة يمكن أن يقوم الركن المعنوى على القصد الجنائى بارادة الامتناع عن بذل أى جهد لاختفاء الفتنة دون أن تتوافر لديه ارادة الانضمام اليها والا لكتنا بصدد الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة . كما تقوم تلك الجريمة أيضا على الخطأ غير العمدى . وذلك حين يقصر الجاني فى بذل كل جهده فى اخفاء الفتنة . الا أنه يلاحظ أن المشرع قد سوى بين القصد الجنائى العمدى والخطأ غير العمدى فى درجة المسؤولية . ولذلك فأيهما يتوافر يمكن أن يقوم به الركن المعنوى للجريمة . أما اذا لم يتوافر الخطأ غير العمدى فإذن الركن المعنوى ينتفى وتنتفى به الجريمة .

**ثالثا : التقصير فى الابلاغ فى الحال عن الفتنة أو الاتفاق الجنائى عليها .**

وتنص أخيرا المادة ١٣٨ فى فقرتها الثالثة على العقاب على التقصير فى الابلاغ فى الحال عن الفتنة أو الاتفاق الجنائى عليها .  
والركن المادى فى هذه الجريمة يقوم على الآتى :

١ — العلم بوجود فتنة أو اتفاق على احداث فتنة فى القوات المسلحة .

٢ — التأخر عن اخبار قائد الجاني بمضمون هذا العلم فى الحال .

فالمسلوك الاجرامى يتمثل فى الامتناع عن الاخبار الفورى . فالواجب لقانون بالاخبار لتحديد بنفيذه لحظة العلم بإمكان الاخبار . فاداء علم

الجاني بوجود فتنة أو تصميم عليها يتعين عليه أن يقوم بالأخبار فإذا تأخر عن المدة الكافية لذلك تبعا للظروف التي يتواجد فيها الجاني فإن الجريمة تقوم في ركنها المادى ، وتقدير تلك الظروف خاضع لتقدير المحكمة .

والركن المعنوى يقوم على القصد الجنائى والخطأ غير العمدى . وقد سوى المشرع بينهما ، بمعنى أنه يستوى أن يكون الجاني قاصداً تأخر متعمداً عن الأخبار أو أن يكون تأخره نتيجة إهمال . إلا أنه إذا انتفى الخطأ غير العمدى فلا يمكن مساءلة الجاني كما لو كانت الظروف التي تواجد فيها تحول دون إبلاغ ضابطه بمضمون علمه .

ويلاحظ أن المشرع قد أوجب الأخبار للقائد . ولكن ما الحكم إذا كان القائد مما أحدثوا الفتنة أو انضم إليها ؟ نمتقد أو واجب الإبلاغ هنا يكون للسلطة الأعلى .

٤ - **العقوبة المقررة للجرائم الفتنة** : نص المشرع على أن العقوبة المقررة لجرائم الفتنة هي الإعدام أو أى جزء أقل منه منصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية . ولذلك فإن الحد الأدنى لتلك الجريمة هي التكدير بالنسبة للضباط والتنزيل للدرجة أو أكثر بالنسبة لضباط الصف والجنود ، مع مراعاة نص المادة ١٢٩ أحكام عسكرية أيضاً عند النزول بالعقوبة إلى حدّها الأدنى إذا كونت الواقعة جريمة من جرائم القانون العام .

٥ - **الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٨ فقرة ( ١ )**

أولاً : ارتكاب فعل يرمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلى أو الخارجى أو الاتفاق مع الغير على ذلك .

والجريمة التي نحن بصددّها تقوم على سلوك هادف إلى غرض من الأغراض المنصوص عليها أو على مجرد الاتفاق الجنائى لتحقيق شيء مما ذكر .

ويكفى لقيام الجريمة في ركنها المادى ارتكاب فعل يملك مقومات التفاعلية السببية لأحداث أو للأهداف الآتية : ١ - الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية . ويقصد بذلك الأفعال التي تنطوى بذاتها على عدم الامتثال

للأوامر الصادرة فعلا من رئيس الجمهورية أو تنطوي على عدم الاعتراف لرئيس الجمهورية بحق السمع والطاعة ولو لم يكن ذلك بصدد أمر أو نهي محدد ٢٠ - قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية • ويقصد بذلك تغيير سياسة الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية المتبلورة في شكل سياسة الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية المتبلور في شكل أنظمة مطبقة أنظمة مطبقة فعلا أو تهدف الدولة الى تطبيقها

ويلاحظ أن قلب النظم الاقتصادية أو الاجتماعية يراعى فيه استخدام القوة • أما التغيير فيمكن أن يكون بغير طريق القوة أو العنف ، ولكن لا يتفق والقنوت الشرعية التي حددها الدستور والقوانين لذلك • ٣ - مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي أو الخارجي • ويقصد بالسياسة العامة في هذا الصدد كل ما يمثل تميرا عن شخصية الدولة السياسية سواء في المجال الداخلي أو الخارجي أى بوصفها شخص سياسى في علاقتها بالأفراد أو في علاقتها بالدول الأخرى • ومناهضة السياسية العامة تشمل أى فعل ينطوي على رفض للسياسة التي تنتهجها الدولة بنية النيل من هيبتها سواء في المحيط الداخلي أو الخارجي •

والجريمة من جرائم السلوك المجرد • فلا يشترط تحقق النتيجة التي بهدف السلوك الى تحقيقها • وهى من جرائم الخطر ومن ثم يلزم أن يتوافر في السلوك الكفاءة اللازمة لامكان تحقق الأهداف المتوخاة والمنصوص عليها في المادة ١٣٨ (١) •

**والشروع :** غير متصور باعتبار أن المشرع قد جرم الشروع تحت وصف الجريمة التامة ، ولذلك فنحن بصدد جريمة من جرائم التمام السابق على تحقق النتيجة والتي لا يتصور فيها الشروع •

**الركن المعنوي :** يقوم الركن المعنوي على القصد الجنائي بعنصرية العلم والارادة • فيجب أن يعلم الجاني بمقومات سلوكه وفاعليته في امكان تحقق النتيجة وأن تنجبه ارادته الى تحقق السلوك وتحقيق الهدف المتفق من السلوك • ولذلك ينتفى القصد الجنائي اذا كان السلوك قد ارتكب بغرض آخر خلاف الأغراض المنصوص عليها • ولذلك فالجريمة تعتبر من جرائم القصد الخاص ، وفقا للاتجاه الذى يترتب بقيام القصد الخاص في الأحوال التي يعتد فيها المشرع بالهدف من السلوك • غير أننا نرى أن الغاية من السلوك تشكل عنصرا تفسيرا للسلوك بحث أن اتفائها يترتب عليه اتفاء الركن المادى للجريمة •

**العقوبة :** العقوبة المقررة للجريمة هي الاعدام أو أى جزاء أقل منه منصوب عليه في قانون الأحكام العسكرية . ولكن يراعى ألا تنزل العقوبة في حددها الأدنى عن تلك المقررة في قانون العقوبات العام اذا كونه العمل أركان جريمة من جرائم القانون العام وذلك بالتطبيق للمادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية .

#### **جريمة الاتفاق الجنائي :**

جرم المشرع في المادة ١٣٨ ( ٢ ) بند « ١ » الاتفاق مع الغير على تحقيق شيء مما ذكر في صدر المادة وهو ارتكاب فعل يرمى الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية والاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلى أو الخارجى .

وهذه الجريمة تتم بمجرد تلاقى ارادتين على ارتكاب فعل من الأفعال يرمى الى تحقيق هدف من الأهداف المنصوص عليها .

ويلزم أن يكون مرتكبوا الاتفاق من الأشخاص العسكريين أى المخاطبين بقانون الأحكام العسكرية في قواعده الموضوعية .

ولا يلزم لتمام الجريمة أن يتحقق فعل من الأفعال الرامية الى هدف مما ذكر . بل ان تحقق فعل من تلك الأفعال يفرجنا من نطاق جريمة الاتفاق الجنائي وفي هذه الحالة تطبق الفترة الأولى وتثبت مسؤولية الجناة وفقا للقواعد العامة في المساهمة الجنائية .

وجريمة الاتفاق الجنائي تقوم في ركنها المعنوي على قصد الجنائي . فيلزم أن يعلم كل متفق بسلوك الآخر وبالفرض من الاتفاق وأن يتجه ارادته الى تحقيق الاتفاق .

**والعقوبة :** هي الاعدام أو جزاء أقل منه مع مراعاة حكم المادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية .

**ثانياً :** ترويج أو تحريض فعل يرمى الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة للدولة في المجالين الداخلى أو الخارجى أو الاتفاق الجنائي على ذلك .

**صفة الجاني :** يلزم أن يكون الفاعل الاصلى من المخاطبين بأحكام قانون الاحكام العسكرية .

**الركن المادى :** الترويج أو التحييد .

يقوم الركن المادى على سلوك الترويج أو التحييد . ويقصد بالترويج نشر المعلومة موضوع الترويج . والنشر يتصرف الى اذاعة الخبر لعدد غير محدود من الافراد . ولا يلزم أن يكون النشر أو الاذاعة بطريق الالتقاء على أكثر من شخص ، بل يمكن أن يتحقق عن طريق فرد واحد ينولى نقله الى غيره بطريق التتابع . ولا يلزم وسيلة معينة للترويج . فكل السبل فى نظر القانون سواء . ولذلك نص المشرع على العقاب على الترويج بآلة طريقة من الطرق .

ويشترط أن ينصب الغير موضوع الترويج على فعل من الافعال أو ساطا ينتمى اليها الجاني أو فى وحدات أخرى . فاذا تخلف هذا الشرط تخلفت الجريمة التى نحن بصدددها .

ويشترط فى الترويج أن يقع فى أوساط القوات المسلحة ، سواء كانت المنصوص عليها .

وإذا كان القانون يسوى بين جميع الطرق فى الترويج الا أنه يلزم أن تتوافر فى الطريقة المستخدمة مقومات الكفاءة اللازمة لتحقيق الترويج .

أما التحييد : فيقصد به التأييد والتشجيع . ومعنى ذلك أنه لا يكتفى باظهار الموافقة على وقوع الافعال محل التجريم بالفقرة الاولى من المادة ١٣٨ وإنما يلزم أن يأتي الجاني أفعالا تملك الفاعلية السببية فى التأثير فى أوساط القوات المسلحة باستحسان ما تم من أفعال . والتحييد شأن الترويج يستوى فيه الطريقة التى يتم بها . ولذلك فهذه الجريمة كما تقع بسلوك ايجابى يمكن أن تقع بسلوك سلبى . ويلاحظ أن الوسط العسكرى لا يقتصر على الاماكن التى لها الصفة العسكرية وانما يشمل أيضا الاماكن التى يتواجد بها عسكريون ولو كانت مدنية .

**الركن المعنوى :** يقوم الركن المعنوى على القصد الجنائى . فيلزم أن يسلّم الجاني عقوبات سلوكه فى الترويج أو التحييد وأن تتجه ارادته الى لحدوث الترويج أو تحقيق التحييد . ولتفشاء العلم عقوبات السلوك

وآثاره أو عدم اتجاه الإرادة الى النشر أو ذبوع الاستحسان من شأنه أن ينفي القصد الجنائي ومن ثم الركن المعنوي للجريمة .

**المقوبة :** هي الاعدام أو جزاء أقل منه منه فما نص عليه في قانون الاحكام العسكرية مع مراعاة المادة ١٣٩ منه .

**ثالثا : التقصير في الابلاغ عن الترويج أو التحييد :**

الزام المشرع المخاطين بأحكام قانون الاحكام العسكرية بواجب الابلاغ عن أى ترويج أو تحييد لأفعال ترمى الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ؛ وقلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلى و الخارجى . وجمل من التقصير في الابلاغ عن ذلك الترويج أو التحييد جريمة معاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة (١) .

والسلوك الاجرامى يقوم على عدم الابلاغ . والابلاغ هو الاخبار بالواقعة ومرتبتها الى السلطات الاعلى أو الى الجهات التي لها صفة الضبط القضائى العسكرية . ولذلك فإن الابلاغ الى الجهات المدنية التي لا اختصاص لها في مجال ضبط الجرائم العسكرية لا يتحقق الالتزام المستفاد من النص . لان الابلاغ المعنى هو الذى تتلقاه جهة تملك مواجهة الجريمة موضوع الالتزام بالابلاغ .

ويجب أن تتوافر في الجاني صفة المخاطب بقانون الاحكام العسكرية كما يجب أن تتوافر أيضا في الواقعة موضوع واجب الابلاغ الصفة العسكرية المستفادة أولا من صفة الجاني وكونه من المخاطبين بقانون الاحكام العسكرية . وثانيا : الصفة العسكرية في الوسط الذى يتم فيه الترويج أو التحييد . ولا يشترط لتوافر الوسط العسكرية أن تقع الجريمة في مكان له الصفة العسكرية وإنما يكفي أن يتحقق الترويج أو التحييد بين أفراد القوات المسلحة ولو كان خارج الاماكن العسكرية وفي أماكن لها الصفة المدنية .

وتقوم الجريمة في ركنها المادى ولو كانت السلطات العليا قد علمت بالجريمة . إذ أن علم تلك السلطات بالجريمة لا يمسقط واجب الابلاغ المنصوص عليه في المادة ١٣٨ فقرة (١) ومع ذلك فيمكن أن تنتفى الجريمة في هذه الحالة استنادا الى استحالة تحقق الخطر الذى هو مناط التجريم .

**الركن المعنوي :** الجريمة التي نحن بصدددها هي جريمة غير عمدية تقوم على التقصير في الإبلاغ . أى يلزم أن يكون عدم الإبلاغ في الوقت المناسب يرجع الى إهمال من جانب الجاني . فإذا أثبت الجاني أنه لم يكن في إمكانه الإبلاغ في الوقت المناسب فإن الركن المعنوي ينتفى . وإذا كان عدم الإبلاغ قد وقع عمدا بقصد تحقق الترويع وانتشار الخبر فإن الجاني يكون مسئولاً بوصفه شريكا بالامتناع في الجريمة التي وقعت وفقا للقواعد العامة في المساهمة الجنائية .

وبلاحظ أن التقصير بالمعنى الدقيق إنما ينصرف الى صورة الخطأ المتمثلة في مخالفة القوانين واللوائح . فقانون الاحكام العسكرية يفرض واجب الإبلاغ ومن ثم فإن مخالفة هذا الواجب من شأنه أن يوفر صورة الخطأ غير العمدى الذى يقوم عليه الركن المعنوي للجريمة بغض النظر عن الظروف التي أحاطت بعدم الإبلاغ اللهم الا اذا تمثلت تلك الظروف في مانع من موانع المسؤولية كالاكراه وحالة الضرورة والغلط في الوقائع الممذر وعدم القدرة على الامتناع لأوامر المشرع ونواهي : كما في حالة الامر الصادر من الرئيس والمتعارض مع الامر التشريعى المستفاد من نص المادة ١٣٨ فقرة (١) بند (٢) .

**المقوبة :** المقوبة المقررة للجريمة هي الاعدام أو جزاء أقل منه مما نص عليه في قانون الاحكام العسكرية مع مراعاة حكم المادة ١٢٩ من ذلك القانون .

## الفصل الرابع

### جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة

#### ١ - العناصر المشتركة في هذه الجرائم :

' عددت المادة ١٣٩ من قانون الاحكام العسكرية جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة • وقد نصت فيها على ظرف مشدد يتعلق بارتكاب الجريمة أثناء خدمة الميدان •

والعناصر المشتركة في هذه الجرائم هي :

**اولا - المصلحة المحمية :** فقد أراد المشرع في هذه الجرائم حماية سلامة القوات المسلحة ونظامها ضمنا لاداء وظيفتها على الوجه الاكمل • ونظرا لان تلك الوظيفة لكي تؤدي على النحو الاكمل تفرض واجبات معينة تتعلق بالخدمة والحراسة فان مخالفة تلك الواجبات من شأنه الاضرار أو التهديد بالضرر للمصلحة المحمية •

**ثانيا - صفة الجاني :** الجاني في هذه الجرائم هو شخص يتصف بالصفة العسكرية • فلا بد أن يكون الجاني من الاشخاص الخاضعين لاحكام قانون الاحكام العسكرية أصلا أو حكما • ولذلك فان بعض هذه الجرائم يمكن أن ترتكب من المدنيين الملققون بالقوات المسلحة أثناء خدمة الميدان • أما في غير خدمة الميدان فلا يمكن ارتكابهم لمثل تلك الجرائم نظرا لعدم خضوعهم للقواعد الموضوعية في قانون الاحكام العسكرية على التفصيل السابق بيانه •

#### ـ الأنواع المختلفة لجرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة :

قبل تعداد الجرائم المختلفة نود الإشارة أيضا الى كل فعل من الافعال المجرمة بنص المادة ١٣٩ يعتبر جريمة مستقلة • ولذلك فارتكاب أكثر من فعل مجرم بنص تلك المادة يجعلنا بصدد تعدد بين الجرائم ولا نكون بصدد جريمة واحدة •



**أولاً :** التواجد في حالة سكر أثناء تكليفه بعمل من أعمال الخدمة :

وعناصر هذه الجريمة هي :

١ - وجود الشخص بصدد عمل من أعمال الخدمة ، والمقصود بأعمال الخدمة أى عمل مفروض عليه القيام به بحكم صفته العسكرية يلزمه به النظام العسكري .

٢ - أن يوجد الشخص في حالة سكر ، ولا يشترط لذلك أن يكون فاقد الإدراك تماماً بل يكفي أن يكون قد تناول أى مادة مسكرة حتى ولو لم تفقده الأذراك الكلية .

والركن المعنوي هنا يقوم على العمد أى يلزم للمساءلة أن يكون الجاني قد ارتكب فعل السكر بحريته وإرادته وهو عالم بجوهر المادة التى تناولها قد تم دون انصراف إرادته الى ذلك ، كأن يكون نتيجة خطأ أو إكراه فلا يقوم الركن المعنوي للجريمة وبالتالي تنفى كليه .

**ثانياً :** نومه أثناء قيامه بعمل من أعمال الخدمة أو المراقبة أو الحراسة .  
ومسئولية الجاني هنا مفترضة لا يلزم لتوافرها القصد الجنائي أو القصد غير العمدى . لذلك يكفي لتمام الجريمة وقوع السلوك المادى وهو النوم وأن يكون ذلك أثناء تكليفه أو قيامه بعمل مفروض عليه القيام به .

**ثالثاً :** تركه خدمته أو نقطته قبل تغييره قانوناً أو بدون أمر من ضابطه الأعلى :

وسلوك الجاني في هذه الجريمة يأخذ شكلاً سلبياً في صورة ترك المكان مخالفاً بذلك الأوامر وقواعد النظام العسكري . ويكفى للمساءلة أن يكون سلوك الترك قد وقع بإرادة الجاني . ويستوى هنا القصد الجنائي والخطأ العمدى سواء أكان الترك متعمداً أم نتيجة إهمال منه فإنه يكون مسئولاً عن الجريمة التى تتم بمجرد الترك . ولذلك فالمسئولية هنا من أنواع المسئولية المفترضة أن لا يلزم فيها توافر العمد أو الخطأ غير العمدى ويكتفى فيها بتوافر العنصر المعنوي للفعل وهو المكون من الإرادة والإدراك . أما العمد والخطأ فمجال تقديرهما يكون في تقدير العقوبة بين حدها الأقصى والأدنى وهذه الجريمة شأنها في ذلك شأن الجريمة السابقة .

الا أنه يلاحظ بالنسبة لهاتين الجريمتين أنه لو كان الفعل المادى قد ارتكب دون ارادة أو ادراك فإن كان نتيجة اكراه فإن الفعل ينتفى باتفاء الارادة ولا تكون بصدد جريمة لاتفاء الفعل المادى الذى يلزم لتواجده وجود الارادة والادراك .

وابعا : تركه مركزه أو وحدته بحجة اخلاء جرحى أو القبض على أسرى أو للنهب أو سلب الغنائم . وهذه الجريمة كسابقتها يقوم فيها الركن المادى على سلوك سلبى منحصر فى ترك الوحدة التى ينتمى اليها الجانى أو مركزه المحدد له طبقا للأوامر .

خاصسا : افشاءؤه بطريق الخيانة كلمة السر أو الاصطلاح الكودى أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها أو تبليغها بقصد الخيانة أو للتضليل بخلاف ما يفله .

وتقع تلك الجريمة باحدى سلوكين : الاول هو البوح بكلمة السر أو الاصطلاح الكودى أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها حتى ولو كان العسكريين والثانى هو تبليغ كلمة السر أو الاصطلاح الكودى أو الشفرة بخلاف ما بلغ الجانى .

وكلا الفعلين يتعين أن يتوافر بالنسبة لهما القصد الجنائى . وتعبير بطريق الخيانة أو التضليل الذى استخدمه المشرع لا يقصد به سوى أن يكون الافشاء أو التليبيل الكاذب قد ارتكب عمدا مع العلم بصفة المبلغ له بالنسبة للسلوك الاول ومع العلم بحقيقة الاصطلاح الكودى أو الشفرة أو كلمة السر بالنسبة للسلوك الثانى . ومعنى ذلك اذا وقعت الجريمة بطريق الخطأ بأن كان الافشاء أو التليبيل الخطأى قد وقع نتيجة اهمال فإن الركن المعنوى يتعلم وتعلم به الجريمة .

سالمسا : اطلاقه أسلحة نارية أو استعماله اشارات ضوئية أو ألقاظا أو وسائل أخرى بحيث تمكن عن قصد من ايقاع الفشل و اعلان الكسبة كذبا سواء كان ذلك أثناء المعركة أو فى زمن السير أو الميدان أو فى أى وقت آخر .

والسلوك الاجرامى فى هذه الجريمة يتمثل فى أى فعل يتصل بالنتيجة غير المشروعة برابطة سببية . فهى جريمة من جرائم الشكل المطلق التى يعرجم فيها المشرع نتيجة معينة وبها تتحدد أنواع السلوك التى تندرج تحت

النص • فالمرشح قد جرم هنا اعلان الكيسة كذبا وإيقاع الفشل بين صفوف القوات المسلحة • ولذلك فأى فعل من شأنه احداث تلك النتيجة يعتبر فعلا مطابقا للنموذج الاجرامى •

وقد عدد المشرع بعض الافعال المطابقة للنموذج التشريعى ثم أطلق بعد ذلك الوسائل التى قد تحقق النتيجة غير المشروعة • والافعال التى عددها هى اطلاق الاسلحة النارية واستعمال الاشارات الضوئية أو التفوم باللفاظ معينة ، وهذا التعداد ليس على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال بدليل أن المشرع أردف بعد ذلك عبارة « أو وسائل أخرى » المقصود بذلك أية وسائل أخرى متعارف عليها تفيد الفشل أو اعلان الكيسة على غير الحقيقة • والذي نود التنبيه اليه هو أن تلك الجريمة وان كانت من جرائم الفشل المطلق الا أنها ليست بالضرورة جريمة سلوك ونتيجة بمعنى أنه ليس من الضروري لاكتمال الركن المادى للجريمة أن تعلن الكيسة فعلا على خلاف الواقع أو أن يقع الفشل بين القوات المسلحة وانما يكفى أن يكون من شأن الوسيلة التى استخدمت أن تؤدي الى هذه النتيجة حتى ولو لم يتحقق فعلا •

ولذلك لم يستلزم المشرع لتعام الجريمة سوى أن يكون الفعل قد ارتكب بقصد إيقاع الفشل أو اعلان الكيسة كذبا •

والركن المعنوى فى هذه الجريمة يقوم على القصد الجنائى • فيلزم العلم والارادة ، العلم بأركان الواقعة وارادة تحقيقها • فيجب أن يريد الجانى تحقيق الفعل الذى من شأنه احداث الفشل أو اعلان الكيسة وهو يعلم بعدم وجود كيسة فعلا • فاذا ما تخلف العلم بأن وقع الجانى فى غلط فى الواقع فإن القصد الجنائى ينتفى •

غير أن القصد الجنائى العام لا يكفى لتوافر الركن المعنوى • فلا يكفى أن يكون الجانى قد ارتكب الفعل الذى من شأنه احداث النتيجة بارادة حرة وواعية بل يلزم قصدا خاصا نص عليه المشرع وهو أن يكون الجانى قد ارتكب الفعل بقصد إيقاع الفشل أو بقصد اعلان الكيسة كذبا • فاذا كان الجانى قد تحقق لديه القصد العام دون القصد الخاص فلا يقوم الركن المعنوى للجريمة وتنتفى بذلك الجريمة كلية ، وان كان هذا لا يمنع من توافر أركان جريمة أخرى •

والجريمة تقوم سواء ارتكبت أثناء خدمة الميدان أو في غير الخدمة الميدانية . وقد عبر المشرع عن هذا بقوله « سوء كان ذلك أثناء الحركة أو في زمن السير أو الميدان أو في أى وقت آخر » كل ما هنالك هو أن العقوبة المقررة للجريمة تختلف باختلاف ما اذا وقعت أثناء خدمة الميدان أو في غير ذلك من الاوقات .

سابعاً : مروءة رغما من الحرس ، أو معاملته بالعنف أو الشدة أثناء خدمته أو بسببها أو التمرد عليه بقصد منعه من القيام بالمهمة الموكلة اليه .

والمشرع في هذه الجريمة قد جرم نتيجة معينة هي عرقلة الحرس عن القيام بالمهمة المنوطة به . وجميع الافعال التي يمكن أن تؤدي الى تلك النتيجة تدرج تحت النموذج التشريعي لنواقعة وقد عدد المشرع تلك الافعال في المرور رغما من الحرس أو معاملته بالعنف أو الشدة أو التمرد عليه . والتمرد عليه هي عبارة تنسع فتشمل جميع الافعال التي عددها المشرع ويزاد اليها جميع الافعال الاخرى التي من شأنها اعانة الحرس عن مهمته الموكلة اليه .

ويلاحظ أن المعاملة بالعنف أو الشدة يندرج تحتها جميع أنواع القوة أو التهديد سواء بالقول أو بالفعل . ويلزم أن يكون ذلك أثناء خدمة الحرس أو بسببها . وهذه العبارة الاخيرة قد توحى بأن الجريمة يمكن أن ترتكب في وقت غير وقت الخدمة ما دام أن العنف أو الشدة قد وقعا على الشخص بسبب الخدمة . الا أن النص في مجموعه يوحي بشئ ذلك اذ أن الجريمة لو وقعت في غير وقت الخدمة فانها قد تكون جريمة أخرى يعاقب عليها ذات القانون . فالمشرع هنا قد أراد تحقيق الضمان الكافي للحراسة في القوات المسلحة ولذلك فقد ربط الفعل بنتيجة معينة هي عرقلة الحرس من القيام بالمهمة الموكلة اليه .

ويلاحظ أنه في حالة المرور رغما من الحرس لا بد وأن يكون هذا الأخير قد استوقف الجاني ونبه عليه بعدم المرور أو باتباع اجراءات معينة . ولذلك اذا مر الجاني خلسة دون أن يراه الحرس فان الجريمة التي نحن بصدددها لا تتوافر في ركنها المادى .

والركن المعنوى في هذه الجريمة يقوم على القصد الجنائى . فيجب أن يعلم الجاني بوجود الحرس في خدمة وأن من حق الحرس أن يسترض سبيله . فاذا كان الجاني قد وقع في غلط في الواقع بحيث اعتقد خطأ أنه

من حقه المرور دون اعتراض من الحرس وفقا لتعليمات صدرت مثلاً على غير علمه فإن القصد الجنائي ينتفى وتنتفى به الجريمة • ويُريد هذا أن المشرع قد استلزم أن يكون الفعل قد ارتكب بقصد منع الحرس من القيام بالمهمة الموكلة اليه • وهذا يفيد أن الجنائي لا بد وأن يعلم بهمة الحرس فإذا أخطأ في حدود تلك المهمة بأن اعتقد خطأ أنها لا تشمل أيضاً منعه من المرور بحكم صفتة أو وضعه العسكري فإن القصد الجنائي ينتفى وتنتفى به الجريمة إذ أن المشرع لم ينص على العقاب على الجريمة غير العمدية •

### ٣ - العقوبة المقررة للجرائم السابقة :

فرق المشرع بين ارتكاب الجرائم السابقة أثناء خدمة الميدان وبين ارتكابها في غير خدمة الميدان ، وقد غلظ العقوبة بالنسبة للحالة الأولى باعتباره ظرفاً مشدداً وجوبياً •

وعقوبة الجريمة إذا وقعت أثناء خدمة الميدان هي كالآتي :

الإعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون • وسواء أكان مرتكب الجريمة ضابطاً أم صف ضابطاً أم عسكري • كل ما هنالك أنه في حالة تطبيق عقوبة أصلية غير سالبة للحرية يتعين مراعاة التفرقة بين الضابط وصف الضباط والجنود وفقاً لنص المادة ١٢٠ في فقرتها الثانية والثالثة •

أما إذا وقعت الجريمة في غير خدمة الميدان فتكون عقوبتها كالآتي :

إذا كان مرتكب الجريمة ضابطاً يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه أي الطرد من الخدمة في القوات المسلحة أو التنزيل لرتبة أو أكثر أو الحرمان من الإقديمية في الرتبة أو التكدير •

والتي تستعين بها على القيام بالدور المكلفة به • ولذلك فقد جرم أي فعل جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، أي الرفت من الخدمة في القوات المسلحة أو تنزيل الدرجة لدرجة أو أكثر •

## افصل الخامس

### جرائم النهب والافقار والاثلاف

١ - تعرض المشرع بالتجريم لتلك الجرائم في المواد ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ من قانون الأحكام العسكرية .

والجرائم الثلاث التي تضمنتها النصوص السابقة قد جمعها المشرع تحت باب واحد يحمل عنوان النهب والافقار والاثلاف . وجاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا عليه ان القانون قد جرم في هذا الباب الأفعال التي تمس أمن وسلامة ومصالح القوات المسلحة بالنسبة لأخيرتها ومعدات وأجهزتها ومهامها .

وإذا تأملنا النصوص الثلاث في تجريمها للأفعال المتدرجة تحتها لوجدنا أنها تشترك عنصرين أساسيين هما المصلحة المحمية بتلك النصوص وصفة الجاني .

#### اولا : المصلحة المحمية في جرائم النهب والافقار والاثلاف :

ان المصلحة المراد حمايتها بالنصوص الواردة في هذا الباب هي ضمان والتي تعنيها على تأدية الوظيفة المنوطة بها .

فالمشرع أراد حماية الوسائل المختلفة التي تحت يد القوات المسلحة والتي تستعين بها على القيام بالدور المكلفة به . ولذلك فقد جرم أى فعل من شأنه أن يضر بتلك الوسائل ضررا يقعدها جزئيا أو كليا من امكان استخدامها في الأغراض المرصودة لها .

وإذا كانت تلك المصلحة ظاهرة وواضحة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٢ والخاصة بإساءة استعمال الاسلحة عليها في المادة ١٤٠ والخاصة باثلاف ممتلكات القوات المسلحة أيا كانت . والمبوسات والمهمات المسلحة للجاني ، فالها غير ظاهرة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤١ والمتعلقة بالنهب بالهجوم على بيت أو محل

لذلك الغرض أو بتخريبه أملاكاً دون أمر بذلك . فالنظرة الاولى لتلك الجريمة قد تسعف في الوقت على وحدة المصلحة المحمية في تلك الجريمة . مع الجريمتين وبالتالي قد تثير لبساً حول الجمع بينهما في باب واحد . غير أننا نعتقد أن المصلحة المراد حمايتها واحدة فأتلاف الأملاك عدداً دون أمر وكذا الهجوم على بيت أو محل آخر طلباً للنهب يفترض المشرع فيها أن ارتكابهما إنما يتم بتوجيه القوى والأسلحة لغیر الغرض الذي أعدت له وبالتالي يتحقق الضرر للقوات المسلحة عن طريق استعمال الوسائل والمهمات للقوات المسلحة في غير مصلحة القوات المسلحة ذاتها . وبعبارة أخرى فإن المشرع قد سوى بين أتلاف الأسلحة والمهمات والأدوات المملوكة للقوات المسلحة وبين استعمالها في غير الأغراض التي أعدت لها عن طريق تخريب أملاكاً دون أمر من الضابط الأعلى أو عن طريق استعمالها للهجوم على بيت أو محل آخر طلباً للنهب باعتبار أن هذين الغرضين يمثلان جسيمة خاصة جديرة بالتجريم بنص خاص لاتصالهما المباشر بسلامة وأمن وسعة القوات المسلحة .

#### ثانياً - صفة الجاني :

الجاني في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل ليس أي شخص وإنما يجب أن يتوافر بالنسبة له صفة معينة هو كونه خاضعاً لأحكام قانون الأحكام العسكرية فيجب أن يكون الجاني عسكرياً أصلاً أو حكماً . كما يمكن أن يرتكب أيضاً هذه الجرائم أسرى الحرب وباقي الأشخاص الذين عدتهم المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية وذلك باعتبار أن هؤلاء الأشخاص هم الخاضعون لأحكام هذا القانون . فالغرض المدني لا يمكن أن يرتكب تلك الجرائم باعتباره فاعلاً أصلياً وإن كان يمكن أن يكون شريكاً في الحدود التي بينها بصدد الكلام عن الاشتراك في الجرائم العسكرية .

#### ٢ - جريمة أتلاف أو تعيب ممتلكات القوات المسلحة :

تنص المادة ١٤٠ على أنه يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

أتلف أو عيب أو عطل عدداً أسلحة أو سفناً أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو غير ذلك

من ممتلكات القوات المسلحة أو أساء عمدا صنعها أو اصلاحها ، أو أتى عملا من شأنه أن يجعلها غير صالحة ولو مؤقتا للاقتفاع بها فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث

وتكون العقوبة السجن أو جزاء أقل منه اذا وقعت الجريمة اهمالا .

**الركن المادى :** يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من أى فعل أو امتناع عن فعل يؤدى الى تعطيل أو ائتلاف أى من الاشياء الوارد ذكرها بالمادة أو غيرها من ممتلكات القوات المسلحة . فتلك الجريمة من جرائم الشكل المطلق والتي بها يعتبر الفعل مطابقا للنموذج التشريعى للواقعة بمجرد اتصاله برابطة السببية بالنتيجة غير المشروعة وهى الائتلاف أو التعطيل .

والائتلاف مفهومة تسع ليشمل جميع الصور التى ورد ذكرها بالمادة فالمشروع فى بيانه للفعل الاجرامى أدرج فيه الائتلاف والتعطيل والتعيب واساءة الصنع أو الاصلاح . وهذه الصور تدخل فى مفهوم الائتلاف . ذلك أنه يقصد بالائتلاف التعطيل الكلى أو الجزئى للشيء عن القيام بالغرض الذى رصد له . فأى فعل من شأنه اعاقه الشيء بالمهمة المرصود لها يعتبر ائتلافا حتى ولو كانت تلك الاعاقه جزئية بمعنى أن الفعل قد حال دون الاقتفاع بالشيء على الوجه الاكمل الذى كان يرجى منه . ولهذا فيدخل فى الائتلاف اساءة الصنع واساءة الاصلاح وكذا الأعمال التى تجعل الشيء غير صالح ولو مؤقتا للاقتفاع به أو أن ينشأ عنه حادث كما عبرت بذلك المادة ١٤٠ . ويلاحظ أن الفعل الذى يقع على الشيء بطريقة ينشأ عنها حادث هو نوع من الائتلاف بالمفهوم الذى بيناه . ولا يشترط أن يكون قد حدث تلف مادى بالشيء أفقده جزئيا أو كليا بغض أجزائه ، بل يكفى أن يكون الفعل من شأنه اعاقه الشيء عن القيام بما رصد له . ولذلك فالفعل الذى من شأنه التأثير على وظيفة الشيء بحيث يمكن أن ينشأ عنه حادث يعتبر تعطيلاً لمهمة هذا الشيء ويدخل بذلك فى مفهوم الائتلاف . ولا يشترط أن يكون الحادث قد وقع فعلا بل يكفى من شأنه الفعل الذى وقع على الشيء أن يؤدى الى هذه النتيجة . والمقصود بالحادث أى نتيجة تؤدى الى الاضرار المادى بالشيء ذاته أو بأشياء أو أشخاص يتواجدون فى تأثير الشيء .



ويجب أن ينصب فعل الاتلاف على شيء من الأشياء الواردة بالمادة وهي الأسلحة والسفن والطائرات والمهمات والمنشآت ووسائل المواصلات والمرافق العامة والذخائر والمخزون والادوية أو غير ذلك من ممتلكات القوات المسلحة. ومعنى ذلك أن هذا التعداد ليس على سبيل المثال. فموضوع الفعل الإجرامي يمكن أن يكون أى مال منقول أو عقار مملوك للقوات المسلحة.

ويلاحظ أن المشرع قد استلزم أن يكون الأشياء موضوع الفعل الإجرامي من ممتلكات القوات المسلحة ولم يكتفى بمجرد كونها من متعلقات القوات المسلحة أو أن تكون في حوزتها حتى ولو كانت مملوكة لغير القوات المسلحة كالهياكل الحكومية الأخرى أو الأفراد. غير أننا نرى أن المشرع لم ينصرف قصده إلى الأشياء المملوكة للقوات المسلحة ملكية تامة. ذلك أن كثيرا ما تستعين القوات المسلحة بأشياء مملوكة لمصالح حكومية أخرى أو شبه حكومية أو لأفراد لاداء أغراض تتصل بهمة القوات المسلحة ودورها كما يحدث هذا مثلا في زمن التعبئة العامة حيث تستولى القوات المسلحة على كثير من وسائل النقل التي قد تكون مملوكة لهيئات أو أفراد ويطيعى أن تأخذ تلك الأشياء حكم ممتلكات القوات المسلحة ما دامت أن تلك الأخيرة ملزمة بالمحافظة عليها وردها بعد انقضاء الغرض منها. ولهذا فلا محل لقصر الحماية فقط على ممتلكات القوات المسلحة بالمعنى الدقيق ونقصها عن المتعلقات والأشياء الأخرى التي تستولى عليها القوات المسلحة لتأدية وظيفتها ما دام أنها ملزمة بردها لمالكها، وبالتالي مسئولة عن الاتلاف والتعويض الذى يلحق بها والتعويض عنها.

إزاء هذا كله فأننا نرى أن عبارة أو غير ذلك من ممتلكات القوات المسلحة المقصود بها جميع الأشياء التي في حيازة القوات المسلحة بغرض تأدية أو تسهيل المهمة المنوطة بها اذ من غير المقبول أن يعاقب بالسجن على الاتلاف بطريق الإهمال مثلا لوسيلة من وسائل المواصلات المملوكة للقوات المسلحة ولا يعاقب على الإطلاق فيما لو كان موضوع الفعل المادى هي سيارة مملوكة لهيئة أو مؤسسة أو فرد استولت عليها القوات المسلحة لتأدية غرض حربي لأن الاتلاف باهمال لا عقاب عليه. فالحكمة من التجريم والتشديد واحدة في كلا الغرضين.

فالمفرع قد جرم الائلاف وشدهد ليس فقط حماية لممتلكات القوات المسلحة في حد ذاتها وإنما أيضا لاثـر ذلك على القيام بالدور المنوط بها ، ولذلك كان جزاء الجريمة في حده الأقصى في حالة العمد هو الاعدام .

وغنى عن البيان أنه يلزم أن يتوافر في الجاني صفة الخاضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية ، فإذا كان مرتكب الجريمة مدني فإن الجريمة التي تقوم في هذه الحالة ليست تلك المنصوص عليها بالمادة ١٤٠ أحكام عسكرية وإنما تلك المنصوص عليها بالمادة ٧٨ ( هـ ) من قانون العقوبات العام وأن كان الاختصاص الاجرامى ينمقد لقانون الأحكام العسكرية على التفصيل السابق بيانه .

ولذكر في هذا المقام ما سبق بيانه من أن ارتكاب تلك الجريمة يخلق نوعا من التنازع الظاهرى بين النصوص أى بين نص المادة ١٤٠ ونص المادة ٧٨ ( هـ ) من قانون العقوبات يحل عن طريق قاعدة أن النص الخاص يقيد العام وبالتالي فالنص الواجب التطبيق يكون هو نص المادة ١٤٠ أحكام عسكرية ولا تكون هنا بصدد تعدد معنى ، نظرا لأن المادة ١٤٠ تتطلب توافر صفة خاصة في الجاني على خلاف المادة ٧٨ ( هـ ) من قانون العقوبات .

**الركن المعنوى :** الركن المعنوى في الجريمة التي نحن بصدها يمكن أن يأخذ صورة العمد كما يمكن أن يأخذ صورة الخطأ غير العمدى أو الإهمال . والعمد يقوم على القصد الجنائى بعنصرية العلم والارادة ، العلم بعناصر الواقعة المجرمة التي يدخل فيها صفة الجاني وصفة المال موضوع الفعل الاجرامى واردة تحقيق الفعل المادى والنتيجة التي تترتب عليه وهى الائلاف التي هى بدورها تنطوى على قصد الاضرار . وإذا وقع الجاني في غلط في الواقعة أو في أحد عناصرها فإن القصد الجنائى ينتفى ويمكن أن يتوافر الخطأ غير العمدى .

والخطأ غير العمدى يقوم هو الآخر على ارادة الفعل المادى الذى وقع دون ارادة النتيجة التي تترتب عليه وهى الائلاف . فإذا ارتكب الجاني فعلا بارادته ولم تنصرف ارادته الى النتائج التي يمكن أن تترتب عليه فانسا تكون في محيط المسئولية غير العمدية اذا توافر إهمال أو عدم احتياط .

**المقوبة :** فيما يتعلق بالجريمة العمدية جعل المشرع المقوبة هي الاعدام أو أى جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون هو في حده الأدنى التكدير بالنسبة لضباط • والتنزيل لدرجة أو أكثر بالنسبة لضباط الصف والجنود وذلك ما لم يقضى تطبيق المادة ١٣٩ بنهر ذلك •

وفما يتعلق بالجريمة غير العمدية فعقوبتها هي السجن أو أى جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون على التفصيل السابق •

ويلاحظ أخيرا أن المدني الذي يرتكب الفعل المادى المكون لتلك الجريمة اهمالا منه وعدم احتياط لا عقاب عليه نظرا لان الجريمة غير العمدية لا عقاب عليها في قانون العقوبات العام أما عقابها في قانون الاحكام العسكرية فمشرود بتوافر صفة معينة في الجاني وهي كونه خاضعا لاحكام قانون الاحكام العسكرية •

وفي حالة الجريمة العمدية فان العقوبة التي توقع على المدني هي تلك المنصوص عليها بمواد قانون العقوبات وليست تلك الواردة بالمادة ١٤٠ احكام عسكرية •

#### ٣ - جريمة النهب والاتلاف لاملاك غير متعلقة بالقوات المسلحة :

تنص المادة ١٤١ احكام عسكرية على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون احدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ - تخريبه أو اتلافه عمدا املالا بدون أمر من ضابطه الاعلى •

٢ - هجومه على بيت أو محل آخر طلبا للنهب •

يعاقب بالاعدام أو بجزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

وإذا كان ارتكبتها في غير خدمة الميدان وكان ضابطا يعاقب بالطرود أو بجزء أقل منه •

وإذا كان عسكريا تكون العقوبة الحبس أو جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

وواضح أن نص المادة ١٤١ تتضمن جريمتين تتعبدان فيما بينهما تمديدا ماديا : الاولى هي اتلاف الاملاك دون أمر ضابطه الاعلى والثانية الهجوم على بيت أو محل طلبا للنهب •

### أولاً - تخريب أو إتلاف الأملاك عمدا بدون أمر من ضابطة الأعلى :

**الركن المادى :** يقوم الركن المادى على أى فعل أو امتناع عن فعل يحدث تخريبا أو إتلافا لأملاك والتخريب أو الإتلاف يشمل التمثل الكلى أو الجزئى للمال بحيث يعوقه عن القيام بالمهمة التى رصد لها بالكامل كما سبق وأنوضحنا .

ويجب أن ينصب الفعل المادى على مال منقول أو عقار غير مملوك للقوات المسلحة إذ أنه لو كان كذلك لتحققت أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٠ وليس تلك التى نحن بصدها . ويمكن أن يكون المال مملوكا لجهة أخرى من جهات الدولة وفى هذه الحالة تتحقق أيضا أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٠ ، ويقوم التنازع الظاهرى الذى يحل بتطبيق نص المادة ١٤١ باعتبارها النص الخاص لاضافته عنصرا جديدا وخصوصا على خلاف الواقعة المجرمة بالمادة ٩٠ وهو كون الجانى من الغاضعين لاحكام قانون الاحكام العسكرية . ونص المادة ١٤١ هو أيضا الواجب التطبيق فى حالة ارتكاب الجريمة فى غير خدمة الميدان رغم أن العقوبة المنصوص عليها فيه أخف من تلك المنصوص عليها فى المادة ٩٠ وذلك بالتطبيق لقواعد حل التنازع الظاهرى . الا أنه نظرا لوجود المادة ١٢٩ التى تنص على أنه اذا نص قانون آخر على عقوبة أحد الافعال المعاقب عليها فى هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيه وجب تطبيق القانون الأشد . ولذلك ففى حالة ارتكاب الجريمة فى غير خدمة الميدان يعمين تطبيق العقوبة المقررة بالمادة ٩٠ عقوبات وذلك فى حالة ما اذا كان موضوع الفعل المادى أموالا مملوكة للدولة أو لاحدى الهيئات العامة .

ويلاحظ أن المال محل التخريب أو الإتلاف فى الجريمة التى نحن بصدها يمكن أن يكون مملوكا للأفراد ..

ويلزم أن يكون الفعل المادى قد ارتكب بدون أمر من الضابط الاعلى للجانى ويجب أن يكون أمر الضابط الذى به تقتضى الجريمة بالنسبة للجانى قانونيا على النحو السابق بيانه بصدد سبب الإباحة الخاص بإدراة الواجب وإطاعة أمر الرئيس .

**الركن المعنوي :** يقوم الركن المعنوي فقط على القصد الجنائي بعنصره العلم وإرادة الفعل والنتيجة • فإذا ما وقع الجاني في غلط في الأمر الصادر إليه فإن القصد الجنائي ينتهي وتنتهي به المسؤولية كلية نظرا لأن المشرع لم ينص على العقاب على الخطأ غير العمدى •

#### ثانياً - الهجوم على بيت أو محل آخر طلباً للنهب :

وهذه الجريمة نص عليها المشرع في الرقم (٣) من المادة • والمشرع هنا أراد حماية أمن وسلامة القوات المسلحة وسلامة تصرفات أفرادها لآمكان القيام بالدور والوظيفة المنوطة بها على الوجه الاكمل وحتى تكون قواها كلها مجتمعة للفرض الذي تهدف إليه •

وقد عبر المشرع عن الركن المادى للجريمة بفعل الهجوم • والمقصود بالهجوم هنا أى فعل من أفعال العنف أو الشدة الموجهة ضد الأشخاص أو الأشياء • ولذلك لا يلزم أن يكون موجهاً فقط ضد أشخاص • فيعتبر أيضاً من أفعال الهجوم محاولة اقتحام مسكن خال من ساكنيه بقصد سرقة محتوياته أو محل مغلق بقصد نهب ما فيه من منقولات وبضائع •

والهجوم المكون للركن المادى في الجريمة يمكن أن يكون موضوعاً له منزلاً أو أى محل آخر ولا يلزم أن يكون للمحل مواصفات معينة بل يكفي أى مكان يمكن أن يحقق الغرض من الهجوم وهو النهب أى السرقة • ولذلك يمكن أن ترتكب الجريمة في الطرق العام بالهجوم على المارة مثلاً وسرقة محتوياتهم •

ولا يشترط أن تتحقق نتيجة معينة ، فلا يلزم أن يتحقق النهب فعلاً ، بل يكفي أن يكون الهجوم على البيت أو المحل بقصد النهب أو السرقة فعلاً ، بل يكفي أن يكون الهجوم على البيت أو المحل بقصد النهب أو السرقة • فالجريمة التى نحن بصددتها هى جريمة سلوك مجرد تتم وتتكامل بارتكاب فعل الهجوم مع توافر قصد خاص وهو النهب أو السرقة •

وعلى ذلك فالسرقات التى تقع من الخاضعين لأحكام هذا القانون غير المحسوبة بأى عمل من أفعال العنف أو الشدة لا تكون الركن المادى في هذه الجريمة ويعاقب عليها بنصوص القانون العام مع تشديد العقوبة بالشكل الوارد في المادة ١٦٧ أحكام عسكرية •

ويلاحظ أنه لا يشترط لتوافر تلك الجريمة أن يكون الجاني حاملا  
لأسلحة نارية أو استخدام شيئا منها في ارتكاب الجريمة .

الركن المعنوي : يأخذ الركن المعنوي صورة القصد الجنائي فيلزم  
لتوافره أن تتجه ارادة الجاني الى فعل الهجوم . ويشترط زيادة على ذلك  
أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل المادى بنية النهب والسرقة . فاذا تخلف  
هذا القصد الخاص انتفى الركن المعنوي للجريمة وان كان يمكن عقابه على  
جريمة أخرى كالأتلاف مثلا .

وهذه الجريمة يمكن أن تكون أركان جريمة أخرى كالسرقة بالاكراه  
مثلا وفي هذه الحالة يتنازع التطبيق نص المادة ١٤١ ونصوص المواد الواردة  
بقانون العقوبات العام يحل عن طريق قاعدة أن النص الخاص يقيد النص  
العام . وبالتالي يطبق نص المادة ١٤١ باعتباره يستلزم صفة خاصة في  
الجاني وزهو كونه خاضعا لاحكام قانون الاحكام العسكرية ، مع مراعاة  
نص المادة ١٢٩ أحكام عسكرية .

**العقاب :** نص المشرع للجريمتين سالفتي الذكر على عقوبة الاعدام أو  
أى جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون وذلك في حالة ارتكاب  
الجريمة أثناء خدمة الميدان .

أما اذا وقعت جريمة في غير خدمة الميدان فقد اعتبر المشرع هذا ظرفا  
مخففا وجعل العقوبة فيه بالطرد أو بجزء أقل منه اذا كان مرتكب الجريمة  
ضابطا وبالحبس أو جزء أقل منه اذا كان مرتكب الجريمة عسكريا أو صف  
ضابط . كل هذا مع مراعاة أحكام المادة ١٢٩ أحكام عسكرية حتى حين  
ترى المحكمة النزول بالعقوبة الى حدها الأدنى .

٤ - جرائم أتلاف وإساءة استعمال المهمات والأدوات العسكرية المتعلقة  
بالجاني :

تنص المادة ١٤٢ أحكام عسكرية على أن كل شخص خاضع لاحكام  
هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

إساءة استعمال أسلحته أو ملبوساته أو مهماته .

٢ - افتقاده أو اتلافه اعمالا أسلحته أو ملبوساته أو معداته أو وثائقه العسكرية يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وهذه المادة كما هو واضح تتضمن جريمتين الاولى جريمة عمدية تتعلق بإساءة استعمال متعلقات الجاني والثانية جريمة غير عمدية خاصة بالاتلاف أى الافتقار لمتعلقات الجاني المسلمة اليه من القوات المسلحة .

**أولا : جريمة إساءة استعمال الأسلحة والملبوسات والمهمات .**

**الركن المادى :** يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من أى فعل أو امتناع يعتبر إساءة لاستعمال الأسلحة أو الملبوسات أو المهمات المسلمة الى الجاني من القوات المسلحة بحكم وضعه فيها .

**والمناصر المكونة للركن المادى هى :**

١ - إساءة استعمال الأسلحة والملبوسات والمهمات .

والمقصود بإساءة الاستعمال أى سلوك يخرج به الجاني فى استعماله لتلك الأشياء عن الفرض الذى من أجله سلمت اليه تلك الأشياء . فإساءة الاستعمال هى تكليف يلحق بالسلوك الذى يتخذه الجاني استعمالا للأشياء المسلمة اليه . فالمفروض أن الأسلحة والملبوسات والمهمات على اختلافها تسلم الى الجاني لاستعمالها فى أغراض خاصة محددة وبشروط معينة يفرضها النظام العسكرية ذاته . ولذلك فالخروج عن تلك الحدود والأغراض يحقق الصفة التى تلحق بالسلوك والتى هى إساءة الاستعمال . وعلى ذلك فلكى يتحقق إساءة الاستعمال ينبى توافر شرطين فى السلوك : **الأول** هو الخروج عن القواعد التى حددها النظام العسكرية لاستعمال الأسلحة والملبوسات والمهمات **والثانى** هو أن يكون هذا الخروج لفرض خاص يختلف عن الفرض الاساسى الذى من أجله سلمت الاشياء المذكورة الى الجاني لاستعمالها تحقيقا لاهداف معينة يبنى الشارع الوصول اليها . ومثال ذلك اطلاق عيارا من قبل الجاني لبيان مهارته فى التصويب أو قيامه بالتدريب وهو مرتديا الزي الخاص بالتشريف أو الفسحة .

ويلاحظ أنه ليس من الضرورى أن يصل إساءة استعمال الأسلحة أو الملبوسات أو المهمات الى حد اتلافها جزئيا أو كليا . بل اننا نرى أنه اذا

أدت إساءة الاستعمال الى التلف أو التعيب أو التعطيل فإن الجاني تتوافر في حقه فضلا عن جريمة إساءة استعمال الأشياء المذكورة جريمة الاتلاف أو الاقصاد غير العمدى والمنصوص عليها برقم (٢) من المادة ١٤٢ أحكام عسكرية كما قد تتوافر في شأنه أيضا جريمة الاتلاف بإهمال المنصوص عليها بالمادة ١٤٠ من ذات القانون.

٢ - يجب أن تنصب إساءة الاستعمال على الأسلحة أو الملبوسات أو المهمات الخاصة بالجاني . وعبارة مهمات تتسع لتشمل جميع الأشياء التي تسلم الى الجاني لاستعمالها بمعرفة في حدود القواعد المتبعة في النظام العسكري والأوامر العسكرية .

٣ - أن تكون الأسلحة أو الملبوسات أو المهمات قد سلمت للجاني لاستعمالها في أغراض معينة يفرضها النظام العسكري ، ويستوى بعد ذلك أن يكون تسليمها للجاني بقصد تملكها مع استعمالها في أغراضها أو بقصد ردها بعد ذلك عند نهاية خدمته أو عند استبدالها بأخرى . أى يستوى أن يكون التسليم للاستعمال قد نقل ملكية الأشياء للجاني أم أن الملكية قد ظلت للقوات المسلحة رغم التسليم ، فالمهم في هذا المجال هو أن تكون المهمات والمعدات قد سلمت لاستعمال معين وأساء الجاني هذا الاستعمال .

والذى نود التنبيه اليه هو أنه في حالة تعمد اتلاف الأشياء المذكورة بالمادة وكانت تلك الأشياء قد سلمت للجاني لردها بعد ذلك أى ظلت من ممتلكات القوات المسلحة فإن الجريمة التي تقوم في حق الجاني هي تلك المنصوص عليها في المادة ١٤٠ وليست تلك المنصوص عليها في المادة ١٤٢ (١) :

فالفرق واضح بين إساءة الاستعمال وبين الاتلاف العمدى . فإساءة الاستعمال تفترض فيها أنها لم تصل الى حد الاتلاف العمدى . ولذلك فحيث يعتمد الجاني اتلاف المعدات المسلمة اليه وتكون تلك المهمات أو المعدات من ممتلكات القوات المسلحة رغم التسليم فإننا نكون بصدد جريمة اتلاف ولسنا بصدد جريمة إساءة استعمال الأسلحة والمهمات ومثال ذلك تعمد الجاني اتلاف السلاح الناري الذى سلم اليه نوبة حراسته مثلا فهذا النص ينطبق هو نص المادة ١٤٠ وليس نص المادة ١٤٢ .



ولا كانت اساءة استعمال المعدات معاقب عليها بمقتضى نص المادة ١٤٢ (١) فانه في حالة الاتلاف العمدى للملبوسات أو المهمات المسلحة للجاني لاستعمالها في أغراض معينة مع عدم الالتزام بردها يمكن تطبيق النص الخاص باساءة الاستعمال لأنه الحد الأدنى للاتلاف أو الافقاد . وطالما لا يمكن تطبيق النصوص الخاصة بالاتلاف العمدى الذى يفترض أن الشيء غير مملوك للجاني فلا سبيل الا تطبيق النص الخاص باساءة استعمال الشيء . وذات النص يطبق فيما لو تصرف الجاني في الأشياء بالبيع أو خلافه ولم يستعملها في الأغراض التى سلمت اليه لاستعمالها فيها . ذلك أن تملك بعض المهمات لأفراد القوات المسلحة هو تملك مشروط بشرط معين وهو استعمالها للغرض الذى أعدت من أجله وليس تملكاً لياشر الشخص كافة الحقوق التى يقضى بها حق الملكية .

الركن المعنوى : هذه الجريمة تقوم على القصد الجنائى بعنصرية العلم والإرادة ، العلم بماهية الشيء والأغراض التى من أجلها سلم للجاني وإرادة الخروج عن القواعد الخاصة بالاستعمال ومخالفة لغرض أو الهدف الذى سلم الشيء لتحقيقه . ولذلك فالملط الذى ينصب على الواقعة ينفي القصد الجنائى وإن كان يمكن العقاب على الجريمة في صورتها غير العمدية في حالة ما إذا أدت اساءة الاستعمال الى الافقاد أو الاتلاف وذلك بالتطبيق لرقم (٢) من المادة ١٤٢ أحكام عسكرية

#### ثانيا : جريمة الاتلاف أو الافقاد باهمال :

والعناصر المكونة للركن المادى لهذه الجريمة هي :

١ - السلوك المادى : السلوك المادى يأخذ صورة الاتلاف أو الافقاد وهو أى فعل إيجابى أو امتناع عن فعل يتحقق به التعطيل الكلى أو الجزئى أو الفقد الكلى أو الجزئى للأسلحة أو الملبوسات أو المعدات أو الوثائق العسكرية . الخاصة بالجاني .

٢ - يجب أن ينصب هذا السلوك المادى على أسلحة أو ملبوسات أو معدات أو وثائق عسكرية تكون قد سلمت للجاني لاستعمالها في أغراض محددة ونستوى بعد ذلك أن يكون تسليمها على سبيل التملك المشروط بالاستعمال في أغراض معينة أو يكون التسليم بقصد الرد بعد ذلك وبالتالي لا يفقد ملكية الشيء للقوات المسلحة .

ويلاحظ هنا أنه إذا كانت الأشياء مملوكة للقوات المسلحة ولم يفقدها التسليم الملكية فإن الاتلاف أو الافقاد باهمال يحقق أركان الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ١٤٠ • ومعنى هذا أن نص جريمة الاهمال الوارد بالمادة ١٤٢ لا يسرى فقط الا حيث تكون للأسلحة أو الملبوسات أو المهمات أو الوثائق قد سلمت للجاني لاستعمالها دون أن يكون ملزماً بردها ، أى حيث تكون تلك الاشياء قد سلمت على سبيل التملك المشروط بالاستعمال لأغراض معينة •

الركن المعنوى : يقوم فقط على الاهمال أى الخطأ غير العمدى وهو يقوم حيث لا تنجى ارادة الجاني الى النتيجة غير المشروعة وهى الاتلاف أو الافقاد فارادة الفعل دون النتيجة يتحقق بها الخطأ غير العمدى •

**العقوبة :** العقوبة المقررة للجريمتين الواردتين بالمادة ١٤٢ هى السجن أو أى جزاء أقل منه وذلك على أساس ما اذا كان الجاني ضابطاً أم صف ضابطاً أم عسكراً على التفصيل السابق بيانه •

## افصل السادس

### جرائم السرقة والاختلاس

١ - تمهيد : جرم المشرع السرقة والاختلاس اللذين ينصبا على شيء من ممتلكات القوات المسلحة وذلك سواء كانت الأشياء مسلمة للجاني بحكم وظيفته أم أنه سرقها أو اختلسها دون أن يكون له شأن بها اكتفاء بتعلقها بالقوات المسلحة أو بأحد أفرادها . ولذلك فقد سوى المشرع بين سرقة أو اختلاس أشياء مملوكة للقوات المسلحة أو أنها خاصة بأحد أفرادها وجعل لكلا الواقعتين عقوبة واحدة . ويستفاد من ذلك أن المصلحة المحمية في هذه الجرائم ليس الحفاظ على تلك الأموال بقدر ما هو ضمان سلامة وأمن القوات المسلحة واستتباب النظام فيها ، وكذا حماية متعلقاتها ومتعلقات أفرادها حتى تتمكن القوات المسلحة من تأدية الدور المنوط بها . ولهذا السبب نجد أن المشرع في المواد ١٤٣ وما بعدها حاول جمع صور الاختلاس والاستيلاء والسرقة وخيانة الأمانة تحت باب واحد وهو السرقة والاختلاس على حد تعبير المشرع دون تمييز بين تلك الصور على خلاف ما فعله المشرع في القانون العام . وهذا يؤكد ما سبق وأن بيناه من أن المصلحة المحمية في هذه الجرائم هي المصلحة العسكرية في الدرجة الأولى قبل أن تكون المصلحة المالية للقوات المسلحة أو لأفرادها .

وقد تضمن هذا الباب نصوصا ثلاث جمع فيها المشرع الجرائم المتعلقة بالسرقة والاختلاس . وهذه النصوص هي المادة ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ وسنعرض لها تفصيلا .

#### ٢ - الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٤٣ :

تنص هذه المادة على أن يعاقب بالإشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون ، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - كونه له شأن بالتحفظ على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها ثم سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو كانت له يد في سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك .

٢ - سرقة أو سلبه نقودا أو بضائع خاصة بزميله أو بضابط أو بأية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو إراداته الخصوصية أو قبوله تلك النقود أو الأشياء مع علمه بأنها مسروقة أو مسلوقة .

٣ - سرقة أو بيعه أو رهنه أو تصرفه بأي صورة في القمار أو الأجهزة أو اللبسة أو الحيوانات أو أى شيء آخر من ممتلكات القوات المسلحة أو القوات الحليفة .

ونص المادة ١٤٣ كما هو واضح يتضمن ثلاث جرائم :

#### الجريمة الأولى : اختلاس الأموال العامة :

وهذه تضمنتها الفقرة رقم ( ١ ) من المادة ١٤٣ التى تقضى بعقاب من له شأن بالتحفظ على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها . ثم سرقتها أو استعمالها . بطريق الغش أو سلبها أو كانت له يد في سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك .

والعناصر المكونة للركن المادى فى هذه الجريمة هى الآتية :

١ - أن يكون الجانى من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية والوارد ذكرهم بالمادة الرابعة من القانون وهم العسكريون ومن فى حكمهم والمحققون بهم من المدنيين أثناء خدمة الميدان .

٢ - أن يكون الجانى له شأن بالتحفظ على الأموال أو له شأن بتوزيعها . ومعنى ذلك أن تكون تلك الأموال قد سلمت اليه بحكم صفته ووظيفته وفقا لما تقضى به القواعد العسكرية والأوامر العسكرية الخاصة بذلك . والمقصود بأن يكون له شأن بالتحفظ عليها أن يكون قد تسلمها اما لحفظها أو لتصرفها فى الغرض الذى أعدت من أجله وفقا لما تمليه القواعد العسكرية والأوامر . ولذلك فهذا التعبير يشمل بالضرورة حالة الإختصاص بالتوزيع الذى أفرد له المشرع تعبيراً صريحا . ولا يلزم التسليم

الفعل بل يكفي أن يكون الجاني بحكم صفته ووضعه له سيطرة على الأموال الوارد ذكرها ولو عن طريق آخرين سلمت اليهم تلك الأموال تسليمًا فعليًا فمثلاً قائد الوحدة بما له من سيطرة وسلطة على أفرادها والأشياء المتعلقة بها يمكن أن يرتكب الجريمة التي نحن بصدها ويعتبر من الأشخاص الذين لهم شأن التحفظ على الأموال أو توزيعها نظراً لأنه يملك سلطة إصدار الأوامر للأفراد الذين تسلموا فعلاً تلك الأموال ويعتبر مكلفاً بحكم صفته بالمحافظة عليها أو تصرفها في الأغراض التي أعدت من أجلها .

٣ - أن تكون الأموال محل الاختلاس هي من الأموال العامة أي المملوكة للدولة أو لأحدى الهيئات العامة أو الاعتبارية في حكم الهيئات العامة كالشركات والهيئات التي تساهم الدولة فيها بنصيب ما . فلا يلزم أن يكون المال عسكرياً أي من متعلقات القوات المسلحة . فالمرشح اكتفى بأن تكون النقود أو البضائع أميرية أو عسكرية ويلاحظ أن تمييز بضائع الذي استخدمه المفرع يتسع ليشمل كافة الأموال المنقولة المملوكة للدولة أو لأحدى هيئاتها أو الهيئات التي تعتبر في حكم الهيئات العامة لمساهمة الدولة في مالها بأي نصيب كان .

٤ - أن يرتكب الجاني أحد الأفعال التي عدتها المادة وهي سرقتها أو استعمالها بطريق النش أو سلبها .

وجميع تلك الأفعال تندرج تحت مضمون الاختلاس . فالاختلاس هو استخدام الجاني لتلك الأموال في غرض خاص مخالف للهدف العام الذي يفي المشرع بتحقيقه وهو المصلحة العامة . فأي فعل يرتكبه الجاني يوجه به المال الذي له شأن بالتحفظ عليه أو توزيعه إلى هدف مغاير للهدف العام الذي من أجله رصد المال العام فإنه يعتبر اختلاساً ولذلك فهو يدخل فيه السرقة وهي الاختلاس بنية التملك أو الاستعمال بطريق النش أو السلب وهو أيضاً استخدام الأموال في غير ما أعدت له بنية تحقيق مصلحة خاصة للجاني أو لغيره . وليست بنية تحقيق المصلحة العامة التي من أجلها رصد المال موضوع الاختلاس .

والركن المعنوي في هذه الجريمة يقوم على القصد الجنائي بعنصره العلم والارادة فيجب أن يعلم الجاني بالعناصر التي تدخل في تكوين الركن المادي كصفة المال بأنه أميري أو عسكري وكذلك يجب أن يعلم بأنه له صفة

بالتحفظ على المال وتوزيعه . فإذا ما تخلف ذلك العلم بسبب جهل أو غلط في الوقائع فإن القصد الجنائي في هذه الجريمة ينتفى وتنتفى به المسؤولية الجنائية عن هذه الجريمة وإن كان فعله يمكن أن يكون أركان جريمة أخرى .

وبلاحظ أن المشرع في الجزء الأخير من الفقرة (١) من المادة ١٤٣ والخاصة بجناية الاختلاس أضاف أفعال الاشتراك في الجريمة باعتبارها من الأفعال التي يعاقب عليها بذات العقوبة المقررة لجناية الاختلاس . فقد نص على عبارة « أو كانت له يد في سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو ضلها أو والس على ذلك » .

وعبارة « أو كانت يد » المقصود بها جميع أفعال الاشتراك سواء بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة ولذلك لم يكن هناك ما يبرر النص عليها نظرا لأن المشرع في المادة ١٢٧ يعاقب على الاشتراك بذات العقوبة المقررة المقررة للجريمة التامة .

أما الجديد في هذه الاضافة فهي عبارة « أو والس على ذلك » ونعتقد أن المقصود بذلك هو التستر على الجريمة بأي صورة كانت لا ترقى الى مرتبة الاشتراك فيها . والقصد الجنائي في هذه الحالة يتعين لتوافره أن يعلم الجاني بالتجربة أو بارتكابها ويأتي بأي فعل أو امتناع لا يرقى الى مضاف الاشتراك الجنائي مع انصراف ارادته الى فعل التستر ذاته .

**العقوبة :** العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو أي جزء أقل منها منصوص عليها في هذا القانون تبعاً لما إذا كان الجنائي ضابطاً أم صف ضابط أو عسكري مع مراعاة نص المادة ١٢٩ .

وغنى عن البيان أن المادة ١٤٣ والمادة ١١٢ من قانون العقوبات العام قد يتنازعان تنازعا ظاهرياً في حالة ما إذا كونت الواقعة المرتكبة أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات . وقد رأينا أن حل هذا التنازع يقضى بتطبيق المادة ١٤٣ باعتبارها النص الخاص الذي يضيف عنصراً خاصاً الى الواقعة الواردة بالمادة ١١٢ وهي كون الجنائي شخصاً خاضعاً للأحكام قانون الأحكام العسكرية على أن يرأى تطبيق المادة ١٢٩ لأحكام عسكرية .

### الجريمة الثانية : جريمة السرقة والاستيلاء :

تنص الفقرة رقم (٢) من المادة ١٤٣ على تجريم السرقة أو السلب لنقود أو بضائع خاصة زميل للجاني أو بضابط أو بأية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو إراداته الخصوصية أو قبوله تلك النقود أو الأشياء، مع علمه بأنها مسروقة أو مسلوقة .

وعناصر الركن المادى لهذه الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية وفقا للعدد الوارد بالمادة الرابعة على سبيل الحصر .

٢ - أن تكون الأموال ، النقود أو البضائع ، من متعلقات الدولة أو القوات المسلحة أو جزء منها أو تكون من متعلقات أحد أفراد القوات المسلحة . وإذا كانت الأموال من متعلقات القوات المسلحة أو الدولة فيجب ألا يكون الجاني له شأن في التحفظ عليها أو توزيعها والا كنا بصدد الجريمة المنصوص عليها في الفقرة رقم (١) والسابق بياها . أما إذا كانت من متعلقات زميل الجاني أو ضابط فيمكن أن يكون للجاني شأن في التحفظ عليها وفي هذه الحالة لا تتوفر أركان الجريمة السابقة وإنما تكون بصدد جريمة السرقة الواردة بالفقرة (٢) والتي تعتبر في هذه الحالة نوعا من خيانة الأمانة عبر عنه المشرع بالسلب . ولا يلزم أن تكون هناك صلة بين الجاني والمجنى عليه ، بل يكفي أى فعل سرقة أو خيانة أمانة حتى ولو كان الجاني والمجنى عليه في وحدات مختلفة .

٣ - أن يفتلس الجاني تلك الأموال بنية تملكها أو استعمالها دون وجه حق والذي يعتبر سلبا لتلك الأموال على حد تعبير المشرع . والركن المادى يتوافر حتى ولو كانت السرقة ليست بنية تملك وإنما سرقة منفعة أو استعمال .

والركن المعنوى يأخذ صورة القصد الجنائي بمنصرية العلم والارادة فيجب أن يعلم الجاني بأن المال محل السرقة أو السلب ليس له حق استعماله أو التصرف فيه وأنه مملوك لغيره وأن تنصرف إرادته إلى فعل السرقة أو السلب أن تكون لديه نية التملك أو نية استعماله في غرض خاص . فإذا

خطأ الجاني في صفة المال نتيجة غلط في الوقائع بأنه اعتقد أنه ملكه أو أن له حق التصرف فيه فإن القصد الجنائي ينتفى به الركن المعنوي للجريمة .  
للجريمة .

**حكم الإخفاء :** حدد المشرع في المادة ١٤٣ فقرة (٢) أن قبول النقود والأشياء المسروقة أو المسلوقة مع العلم بذلك هو فعل تتحقق به أيضا الجريمة المنصوص عليها بتلك المادة . والمشرع بذلك أراد تجريم الإخفاء ومعاقبته بذات العقوبة المقررة للجريمة الأصلية ، وقد عبر المشرع عن الركن المادي في هذه الجريمة بالقبول والمقصود بذلك أى فعل من أفعال الإخفاء للأشياء المتحصلة من جناية السرقة ويتحقق الركن المعنوي بعلم الجاني بمصدر الأشياء التي قبلها أو أخفاها مع ارادة الإخفاء .

**العقوبة :** العقوبة المقررة للجريمة وكذا الإخفاء هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو أى جزاء أقل منها منصوص عليه في ذلك القانون .

**الجريمة الثالثة :** الاستيلاء على أموال مملوكة للقوات المسلحة أو القوات الحليفة .

وهذه الجريمة تضمنتها الفقرة (٣) من المادة ١٤٣ والتي تجرم سرقة أو بيع أو رهن أو التصرف بأى صورة في المتاد أو الأجهزة أو الألبسة أو الحيوانات أو أى شئ آخر من ممتلكات القوات الحليفة .

وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني يجب أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية أصلا أو حكما . فإذا كان مرتكب الواقعة مدنياً فإن الذى يطبق ليس نص المادة ١٤٣ وإنما النصوص الخاصة في قانون العقوبات العام وإنما الاختصاص الاجرائى ينعقد للقضاء العسكري .



٢ - أن يكون المال محل الاعتداء شيئا من ممتلكات القوات المسلحة أو القوات المسلحة . فالجنى عليه في هذه الجريمة هي القوات المسلحة المصرية أو القوات الحليفة . وقد عدت المادة ١٤٣ العتاد أو الاجهزة أو الالبسة أو الحيوانات أو أى شيء آخر . وظاهر أن هذه الفقرة الأخيرة تتسع لتشمل النقود أو البضائع الوارد ذكرها بالفقرة رقم (٢) . ولذلك فإن تكرار التجريم في فقرة (٣) لا يوجد ما يبرره سوى اضافة القوات الحليفة ومساواتها بالقوات المسلحة من حيث الاعتداء على ممتلكاتها .

٣ - أن يرتكب الجاني فعل سرقة أو بيع أو رهن أو أى تصرف آخر يكون موضوعه المال المملوك للقوات المسلحة . والسرقة رأينا أنها مجرمة بالفقرة السابقة . وذكر البيع أو الرهن أو أى تصرف آخر هو ذات المعنى المقصود بفعل السلب والمجرم أيضا بالفقرة السابقة . فالمرع قصد تجريم أى فعل ينقل به الجاني ملكية الشيء وحيازته لنفسه أو استعماله والاستفادة به دون وجه حق وهو ما يمكن أن يكون جريمة نصب أو سرقة الاستعمال أو المنفعة .

من ذلك كله نخلص الى أن الواقعة المجرمة بالفقرة ٣ بالمادة ١٤٣ تدخل تحت مضمون الواقعة المجرمة بنص الفقرة (٢) من ذات المادة فيما عدا حالة تعلق المال بقوات حليفة . ذلك أن تعبير بضائع المستخدم بالفقرة (٢) تتسع لتشمل جميع الاموال المنقولة بما فيها العتاد والاجهزة والالبسة والحيوانات أو أى شيء آخر .

٤ - الركن المعنوي يقوم على القصد الجنائي بعنصره العلم والارادة ، العلم بعناصر الواقعة وارادة تحقيق الفعل الاجرامى وأن يكون لديه لية التملك أو لية استخدام المال في غرض خاص . فاذا اتفق العلم نتيجة غلط في الواقعة فإن القصد ينتفى ويتنfy به الركن المعنوي للجريمة التي نحن بصددھا .

**المعقوبة:** المعقوبة المقررة للجريمة هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو أى جزء أقل منه تبعاً لما اذا كان الجاني ضابطاً أم صف ضابط أو عسكري مع مراعاة احكام المادة ١٢٩ احكام عسكرية .  
( ١٩٢ - قانون الاحكام العسكرية )

## ٢ - جريمة سرقة الأسلحة والذخيرة المنصوص عليها بالمادة ١٤٤ :

تنص على ذلك المادة ١٤٤ حيث تقضى بأن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون على السرقات التي تقع على أسلحة القوات المسلحة أو ذخيرتها .

وقد أفرد المشرع للأسلحة والذخائر حماية خاصة بحيث جرم السرقات التي تقع عليها بنص خاص ولم يتركها لمعمومية العبارات الواردة بالمادة ١٤٣ أحكام عسكرية وإن كانت الأسلحة تدخل عبارة « المتاع » .

. والناصر المكونة لتلك الجنائية هي الآتية :

١ - صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني من الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون العسكري . وإذا ارتكب مدني هذه الواقعة فإن النصوص التي تطبق هي الواردة بقانون العقوبات العام وإن كان الاختصاص ينعقد لقانون الاحكام العسكرية . ولا يقدح في هذا القول كون المشرع لم يستعمل المادة ١٤٤ بمباراة « كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون » والتي درج على استعمالها في النصوص السابقة على تلك المادة . ذلك أن قانون الاحكام العسكرية قد سبق وحدد في المادة الرابعة منه الاشخاص الخاضعين لاحكامه الموضوعية وقد سبق بيان ذلك . ومعنى ذلك أن المدنيين لا يخضعون الا للقواعد الاجرائية دون القواعد الموضوعية التي يختص بالخضوع لها الاشخاص الوارد ذكرهم بالمادة الرابعة .

٢ - أن يكون الموضوع المادى للسلوك الاجرامى أسلحة الجيش أو ذخيرتها . ولا يشترط أن تقع السرقة على السلاح بأكمله بل يكفي سرقة جزء منه أو احدى قطع الصيانات المختلفة .

٣ - أن يرتكب الجاني فعلا يتم به حرمان القوات المسلحة من الأسلحة أو الذخيرة واستعمالها في غير ما خصصت له وإنما لمصلحة خاصة بالجاني . ومفاد ذلك أن تعبير « السرقات » الوارد بالمادة لا يقتصر فقط على مفهوم السرقة في قانون العقوبات بل يتسع ليشمل أيضا صور خيانة الأمانة والنصب . فالسرقة في هذا المفهوم يقصد بها أى تصرف يحرم به الجاني القوات المسلحة ولو مؤقتا من استخدام السلاح أو الذخيرة في غير الغرض أو المصلحة العامة التي رصد لها وإنما لمصلحة خاصة .

ويؤيد هذا القول أن المشرع قد حمى المعدات والاجهزة والتقود والبضائع من التصرفات التي من هذا القبيل في المادة ١٤٣ • ومن غير المقبول أن يحرم المشرع الاسلحة والذخائر من هذه التصرفات غير المشروعة.

وبلاحظ أنه يعمين التوفيق بين نصوص المادة ١٤٣ والمادة ١٤٤ نظرا لان الوقائع المجرمة فيهما تتداخل مع بعضها ويمكن أن يكتفى في هذا الصدد بنص المادة ١٤٣ التي تتسع لتشمل أيضا الواقعة المجرمة بالمادة ١٤٤ •

٣- الركن المعنوي يقوم على القصد الجنائي بعنصره العلم والارادة العلم بمناصر الواقعة وارادة تحقيقها • فيجب أن يريد الجاني حرمان القوات المسلحة من الاسلحة أو الذخائر وأن يكون ذلك بنية استعمالها في غرض يختلف عن الهدف العام الذي يريد المشرع أن يحققه •

**العقوبة :** هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو جزء أقل منها منصوص عليه في هذا القانون تبعا لما اذا كان الجاني ضابطا أم صف ضابط أو عسكري مع مراعاة أحكام المادة ١٢٩ أحكام عسكرية •

#### ٢- جريمة الاخفاء المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ :

تنص المادة ١٤٥ أحكام عسكرية على أن كل من أخفى أو ارتحن أو نقل أو اشترى أو حاز بأي صورة أخرى أشياء أو معدات أو ذخائر أو اسلحة أو أى شئ آخر من ممتلكات القوات المسلحة ، وهو عالم بأنها مسروقة ، يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة الاصلية •

وعناصر الجريمة هي الآتية :

١- صفة الجاني يجب أن يكون الجاني من الخاضعين لاحكام قانون الاحكام العسكرية فهم وحدهم المخاطبون باحكام هذا القانون • ولذلك اذا ارتكب الفعل المادى أحد الاشخاص المدنيين ينطبق بشأنه النصوص الواردة بقانون العقوبات والخاصة بالاخفاء •

٢- أن يرتكب الجاني فعل اخفاء • وهو السلوك الذي بمقتضاه يحوز الجاني الشئ المتحصل من الجنابة سواء كانت حيازة فعلية مادية أو احتفظ بها في محل يملك السيطرة عليه • وقد عدد المشرع أنواعا لهذا

السلوك تندرج جميعها تحت مفهوم الاخفاء . فقد عدد المشرع الارتهان والنقل والسرقة . وجميعها أفعال تدخل تحت معنى الاخفاء بما يتضمنه من استمرار حرمان السلطات المختصة من ضبط متحصلات الجريمة والاستفادة منها لتحقيق مصلحة خاصة .

٣- أن يكون موضوع فعل الاخفاء هي أشياء مملوكة للقوات المسلحة سواء أكانت معدات أو ذخائر أو أى شئ آخر من ممتلكات القوات المسلحة .

٤- أن تكون الأشياء محل الاخفاء متحصلة من جنابة سرقة أو اختلاس . ولا يلزم أن تكون جنابة سرقة أو اختلاس نص عليها قانون الاحكام العسكرية ، بل يكفي أن تكون متحصلة من جريمة سرقة حتى ولو كان مرتكبها مدني يحاكم بمقتضى نصوص قانون العقوبات العام . فالمشرع لم يستلزم أن تكون المتحصلات من جريمة سرقة ارتكبها شخص خاضع لاحكام قانون الاحكام العسكرية وانما اكتفى بكون مرتكب الاخفاء شخص خاضع لذلك القانون .

٥- أن يكون الجاني عالما بمصدر الأشياء أى ان يكون عالما بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وهذا الشرط هو الذى يتحقق به الركن المعنوي للجريمة . ولذلك فالغلط الذى ينصب على الوقائع أو على صفة الأشياء أو مصدرها ينفي القصد الجنائي وان كان يمكن محاكمته عن جريمة اخفاء وفقا لنصوص قانون العقوبات ما دام قد توافر العلم بأنها متحصلة من جريمة .

العقوبة : هي ذات العقوبة المقررة للجريمة الاصلية التى عن طريقها حصلت الأشياء محل الاخفاء . ولذلك فحيث تكون الأشياء متحصلة من جنابة سرقة أو اختلاس منصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية فان العقوبة تكون هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو جزاء اقل منه منصوص عليه فى هذا القانون تبعا لما اذا كان مرتكب الجريمة ضابط أم صف ضابط أم عسكري . واذا كانت الجريمة الاصلية قد ارتكبها مدني فان العقوبة التى تطبق هي تلك المقررة للجريمة وفقا لقانون العقوبات العام .

## الفصل السابع

### جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء

#### ١ - جريمة الاعتداء على القادة :

تنص المادة ١٢٦ على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية أثناء خدمة الميدان :

أوقع بقائده أو بسن هو أعلى منه في اترتبة عملا من أعمال الشدة أو التهديد أو العنف وقت تأدية الوظيفة أو في معرضها أو بسببها سواء كان ذلك بالكلام أو بالكتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك .

يعاقب بالإشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه .

أما اذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

**الركن المادى :** يتكون الركن المادى في هذه الجريمة من سلوك ايجابى يأخذ شكل العنف وقد عبر المشرع من ذلك بأعمال الشدة أو التهديد ويستوى أن يأخذ الفعل صورة الكلام أو الكتابة أو الإشارة أو أية وسيلة أخرى من الوسائل التى تتسم بالعنف .

والعنف هو العمل الذى به يخرج الشخص عن المألوف من الأمور بحيث به تنفك رابطة الاحترام والطاعة التى تصل بين الجانى والمجنى عليه . وطبيعى أنه في حالة التعدى بالفعل فإن الجريمة تتم في ركنها المادى .

ويلزم أن يكون موضوع السلوك الاجرامى هو قائد الجانى أو شخص هو أعلى منه رتبة حتى ولو لم يكن قائده المباشر أو يندرج تحت قيادته بأية صورة كانت .

ويلزم كشرط ثالث أن يكون السلوك الاجرامى قد وقع أثناء تأدية الشخص موضوع السلوك الاجرامى لأعمال وظيفته أو بسببها أو في

معرضها والمقصود بذلك أن يتصل الفعل الاجرامى بالوظيفة بأية رابطة ما سواء أكانت رابطة سببية أم مجرد اقتران زمانى أم أنه كان فى سبيله إليها . وبمعنى آخر يجب أن يكون القائد موضوع الاعتداء فى حالة مباشرة فعلية لوظيفته أو أن يرتبط الاعتداء بأعمال الوظيفة حتى ولو كان قد وقع فى غير المباشر الفعلية لها أو كان القائد فى سبيله لمباشرة أعمال وظيفته

**الركن المعنوى :** فى هذه الجريمة يأخذ الركن المعنوى صورة القصد الجنائى العمدى بعنصره العلم والإرادة . العلم بعناصر الجريمة وإرادة تحقيق الواقعة . فيجب أن يعلم الجانى بصفة الشخص موضوع السلوك الاجرامى وأن يريد الفعل الذى يتصف بالعنف مع علمه بأثاره التى تنتج عنه ومع تقديره لقيمته .

**المقوية :** فرق المشرع بين ارتكاب الجريمة وقت خدمة الميدان وارتكابها فى غير ذلك فإذا وقعت الجريمة أثناء خدمة الميدان كانت المقبولة هى الاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزء منه منصوص عليه فى هذا القانون هى مراعاة مانصت عليه المادة ١٢٩ والسابقى الاشارة إليها

أما اذا وقعت الجريمة فى غير خدمة الميدان فإن المقبولة المقررة للجريمة تكون هى الحبس أو أى جزاء أقل منه مع مراعاة المادة سالفة الذكر .

## ٢ - جريمة اضعاف روح النظام العسكرية :

تنص المادة ١٤٧ على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

اقدامه على ما من شأنه أن يضعف فى القوات المسلحة روح النظام العسكرية أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم .

يعاقب بالحبس أو بجزء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون .

والعناصر المكونة لهذه الجريمة هى الآتية :

**الركن المادى :** يأخذ الركن المادى صورة السلوك الذى يرتبط بالنتيجة غير المشروعة برابطة سببية . وهذا السلوك يجب أن يقع من شخص خاضع لأحكام هذا القانون كما هو الشأن فى جميع الجرائم العسكرية المنصوص عليها فى ذلك القانون .

وقد حدد المشرع السلوك الاجرامى عن طريق ارتباطه بالنتيجة غير المشروعة وهى اضعاف روح النظام الممكرى أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم . فأن فعل يرتبط بتلك النتيجة برابطة سببية يعتبر فعلا مطابقا للسلوك الاجرامى

ويلاحظ أنه لا يشترط تحقق النتيجة غير المشروعة سائلة الذكر . بل يكفى أن يكون السلوك المرتكب من شأنه أن يحدث مثل ذلك النتيجة غير المشروعة حتى ولو لم تحدث بالفعل .

وهذا السلوك ليس له شكل خاص . فقد يكون بالقول أو بالإشارة أو الفعل أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير .

واضعاف روح النظام الممكرى والطاعة والاحترام للرؤساء هو أى اخلال بمقتضيات الواجب وما يفرضه النظام الممكرى والتسلسل الرأسمى .

ويلاحظ أن الفعل المادى لهذه الجريمة قد يختلط فى بعض صورته بجريمة احداث الفتنة والتمرد وجريمة التحريض على عدم اطاعة الأوامر وفى هذه الحالة تكون بصدد تعدد منوى يطبق فى شأنه القواعد المنصوص عليها بالمادة ٣٣ عقوبات .

**والركن المعنوى :** فى هذه الجريمة يأخذ صورة القصد الجنائى بمنصبة العلم والارادة . الجريمة لا عقاب عليها اذا وقعت بطريق الخطأ .

**العقوبة :** هى الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون وهو الذى يصل الى حد التكدير بالنسبة للضباط والتنزيل درجة أو أكثر بالنسبة لصف الضباط والمساكر .

## الفصل الثامن

### جرائم اساءة استعمال السلطة

١ - جرائم تأخير المؤونة والتعدي على القائمين بها :

تنص المادة ١٤٨ أحكام عسكرية على أن :

كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان :

١ - تعديه على شخص آت بمؤونة أو إرزام للقوات •

٢ - تأخيرهُ بدون وجه حق المؤونة أو اللوازم الواردة باسم القوات أو كونه نسبها بدون وجه حق الى سلاحه أو وحدته خلافاً للأوامر •

يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

واذا ارتكبها في غير خدمة الميدان ، وكان ضابطاً بالطرد أو بجزاء أقل منه •

واذا كان عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوصاً عليه في هذا القانون •

فالمادة ١٤٨ تتضمن جريمتين يمكن أن تتعددا مادياً فالمصلحة المراد حمايتها في هاتين الجريمتين هي ضمان عملية التموين بالقوات المسلحة لما يترتب على الاخلال بها من أضرار بحسن النظام والأمن العسكري • ويلاحظ أن المشرع قد أدرج هاتين الجريمتين تحت باب جرائم اساءة استعمال السلطة • وهذه الاساءة تفترض قدراً من السلطة للجاني ينحرف بها عن الغرض الذي من أجله خولت له • الا أن الملاحظ أن جريمة التعدي على الآتين بالمؤونة الواردة بالرقم (١) من المادة لا علاقة لها باساءة استعمال السلطة • فكما سنرى هذه الجريمة تقع من أى شخص خاضع لاحكام هذا القانون حتى ولو كان مجرداً من أية سلطة تتعلق بعملية التموين وذلك ازاء اطلاق النص وصراحته •



**الجريمة الاولى :** التمدى على شخص آت بمؤونة أو لوازم للقوات :  
وتقوم عناصر هذه الجريمة على ما يأتى :

- ١ - صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لقانون الاحكام العسكرية بالتطبيق للمادة الرابعة من ذات القانون .
- ٢ - أن يرتكب ملوكا يعتبر تمديا . والتمدى هو تجاوز الحق المقرر للجاني تجاوزا ينال به حق من الحقوق الشخصية المكفولة للشخص موضوع الاعتداء سواء آكان فى شرفه واعتباره أم فى سلامة جسمه وسواء آكان هذا التمدى بالقول أو بالفعل أو بالإشارة . ولهذا فقد يكون التمدى جريمة فى ذاته وفى هذه الحالة تكون بصدد تمديد معنى للجرائم يطبق بشأنه العقوبة الأشد .

- ٣ - يجب أن يكون التمدى على شخص فى حالة اتياه بمؤونة أو لوازم للقوات . وهذه العبارة تسع لتشمل جميع أنواع التموين سواء آكان غذاء أم كساء أم أية لوازم أخرى للقوات المسلحة بما فيها الأسلحة والذخائر . ولا يلزم أن يكون الشخص موضوع السلوك الاجرامى عسكرى وانما قد يكون مدنى كالمتهدين بالتوريد والتموين . المهم أن تكون الجريمة قد وقعت حال قيام المجنى عليه بمهمته فاذا كان قد انتهى من مهمته فلا يسأل الجاني عن الجريمة المنصوص عليها بتلك المادة ان كان يمكن مساءلته عن جريمة أخرى .

- ٤ - يلزم أن يكون التمدى عمديا . فالركن المعنوى للجريمة يأخذ صورة القصد الجنائى بعنصرية العلم والإرادة . فيجب أن يحيط علم الجاني بحالة المجنى عليه وهو كونه آتيا بمؤونة وأن يكون التمدى اراديا . فاذا أخطأ الجاني فى صفة المجنى عليه فإن القصد الجنائى ينتفى بالنسبة لتلك الجريمة وأن كان يمكن أن يتوافر بالنسبة لجريمة أخرى كذلك المنصوص عليها بالمادة ١٤٩ أو جريمة ضرب أو إيذاء المنصوص عليها بقانون العقوبات العام .

العقوبة المقررة لتلك الجريمة تختلف تبعا لما اذا كانت الجريمة قد وقعت أثناء خدمة الميدان أو فى غير ذلك . ففى الحالة الاولى تكون العقوبة هى الاعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون . وفى هذه الحالة يتعين مراعاة المادة ١٢٩ فى حالة ما اذا كان الفعل الاجرامى يكون فى ذات الوقت جريمة قانون عام .

أما إذا وقع الفعل في غير خدمة الميدان يمتنع التفرقة بين ما إذا كان الجاني ضابطاً أم صف أو جندي . ففي الحالة الأولى تكون العقوبة هي الطرد أو جزاء أقل منه مع مراعاة المادة ١٢٩ أيضاً ، وإذا كان عسكرياً تكون العقوبة هي الحبس أو جزاء أقل منه مع مراعاة المادة السابقة .

**الجريمة الثانية :** جريمة التأخير للمؤونة أو نسبتها دون وجه حق لسلحه أو وحدته .

وهذه الجريمة يظهر فيها إساءة استعمال السلطة من قبل الجاني ، فهي تفترض أن الجاني يتمتع بقدر من السلطة في توجيه المؤونة أو اللوازم للقوات المسلحة ووحداتها ولذلك فإذا إساء استخدام هذه السلطة بأن أخر دون وجه حق المؤونة أو نسبها لوحدة أو سلحه فانه يكون قد تجاوز حدود السلطة بخروجه عن الهدف أو الفرض الذي من أجله منحت له تلك السلطة وبالتالي فيكون جديراً بالعقاب حتى ولو لم يتحقق ضرر مادي نتيجة لفعل الجاني .

وعناصر الجريمة هي الآتية :

١ - صفة الجاني وهي كونه خاضعاً لأحكام ذلك القانون ويلزم أن يكون قد منح قدراً من السلطة في التصرف وتوجيه التموين والمؤن للوحدات أو الاسلحة المختلفة . ولا يلزم أن يكون ذا منصب رئاسي أو قيادي ، بل يكفي أن يكون بحكم الوظيفة المنوطة به له من اختصاصه توجيه المؤن واللوازم للوحدات والاسلحة المختلفة . وهذا يظهر من أن هذه الجريمة يمكن ارتكابها من الضباط والعساكر في ذات الوقت كما هو واضح من صريح المادة .

٢ - أن يقع من الجاني سلوكاً يكون من نتيجة تأخير المؤن واللوازم دون وجه حق أي دون أن يستند هذا التأخير الى القواعد واللوائح والأوامر العسكرية ويستوى مع التأخير أن يكون الجاني قد نسب المؤونة الى سلحه أو وحدته خلافاً للأوامر واللوائح .

٣ - أن يكون التأخير عمدياً بمعنى أن تكون إرادة الجاني قد انصرفت الى عدم تسليم المؤونة في الموعد المحدد أو أن ينسب المؤن الى وحدته عمداً ، فإذا تم ذلك نتيجة إهمال أو عدم احتياط فلا جريمة وإنما يمكن أن يكون محل مساءلة إدارية .

**المقوبة :** فرق المشرع في المقوبة بين ارتكاب الجريمة أثناء خدمة الميدان وارتكابها في غير الميدان .

ففي الحالة تكون المقوبة هي الاعدام أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون على التفصيل السابق .

وفي الحالة الثانية تكون المقوبة في حدها الأقصى على الطرد أو بجزاء أقل منه إذا كان مرتكب الجريمة ضابطا وإذا كان عسكريا أو صف ضابط تكون هي الحبس أو جزاء أقل منه .

#### ٢ - جريمة اساءة معاملة العسكري :

تنص المادة ١٤٩ على أنه إذا ارتكب ضابط أو ضابط صف الجريمة الآتية :

ضربه عسكريا أو اساءته بطريقة أخرى .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون وإذا كان ضابط صف تكون المقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وعناصر هذه الجريمة هي الآتية :

١ - صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني شخص خاضع لأحكام هذا القانون له صفة الضابط أو صف الضابط فإذا كان غير ذلك فتطبق النصوص الأخرى الواردة بقانون العقوبات العام .

٢ - صفة المجنى عليه : يجب أن يكون المجنى عليه عسكريا فإذا كان ضابط صف أو ضابط حتى ولو كان أقل رتبة فلا يطبق هذا النص . وهذا يعتبر قصور في التشريع إذ أن المشرع أراد تجريم اساءة استعمال السلطة والتي تتوافر طالما أن المجنى عليه في مركز أدنى من الجاني . ولكن نظرا لصراحة النص فلا محل لأعمال القياس .

أن يرتكب الجاني فعلا يحد ضربه أو يعتبر اساءة للمجنى عليه . والضرب هو التحدى على سلامة الجسم وهو يشمل أيضا الجرح الذي لا يصل إلى حد العاهة أو الذي يفضي إلى الموت ففي هذه الحالة تطبق النصوص الخاصة بهذه الحالة والواردة بقانون العقوبات العام . واساءة المعاملة تشمل كل أنواع العيب والاهانة والسب والتغذ التي تخرج عن الحدود التي تفرضها طبيعة العلاقة بين الجاني والمجنى عليه .

٤ - أن يقع الفعل أو اساءة المعاملة عمدا أى بإرادة الفعل مع العلم  
بمضمونه واثره \*

**العقوبة :** تختلف العقوبة تبعا لما اذا كان مرتكب الجريمة ضابطا أم  
ضابط صف فإذا كان ضابطا فإنه يعاقب بالطرد أو جزاء أقل منه \* ويلاحظ  
أنه في هذه الحالة يتعين تطبيق المادة ١٣٩ اذا كانت الواقعة تكون جريمة من  
جرائم قانون العقوبات وتطبيق العقوبة المقررة فيه \* ولذلك فإن العقوبة  
المقررة للضباط في هذه المادة تكاد تكون مستحيلة التطبيق إذ أن الجريمة  
هنا تكون دائما جريمة ضرب يعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ عقوبات أو جريمة  
اساءة استعمال سلطة وهي مقرر لها عقوبة وانما تفوق عقوبة الطرد \*

واذا كان مرتكب الجريمة ضابط صف فإن العقوبة تكون هي الحبس  
أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون مع مراعاة المادة ١٣٩ \*

#### ٣ - الامتناع عن تسليم الممتلكات :

تنص على هذه الجريمة المادة ١٥٠/١ حيث تقضى بأنه اذا ارتكب  
ضابط أو ضابط صف احدى الجرائم الآتية :

١ - استلامه ماهية ضابط أو عسكري وحجزها بطرفه بدون وجه  
قانوني أو امتناعه عن دفعها لصاحبها وقت استحقاقها بدون وجه قانوني \*

والعناصر المكونة لهذه الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : نص المشرع على وجوب أن يكون الجاني ضابطا  
أو ص ضابط ولم ينص على المساكنة بهذه الجريمة خاصة بهاتين الطائفتين  
من الغاضمين لأحكام القانون \*

ولعل الحكمة من ذلك هو أن هاتين الطائفتين هما اللتان يمكن أن  
تسمح لهما طبيعة وظيفتهما ارتكاب الجريمة \*

٢ - أن يكون الجاني قد تسلم الماهية الخاصة بأحد الضباط أو  
المساكن أو صف الضابط رغم عدم النص على ذلك صراحة \* فليس هناك  
من حكمة لاجراج مرتبات صف الضباط من الحماية المقررة في هذه المادة \*  
ويلزم أن يكون الجاني قد تسلم هذه المرتبات بمقتضى وظيفته \* ذلك أن  
المشرع هنا أراد تجريم الخروج عن حدود الوظيفة باساءة استعمالها \*

٣- أن يمتنع الجاني عن دفعها أو أن يحجزها دون وجه حق أى دون أن يستند حجزه لها الى الأوامر واللوائح •

— أن يقع الامتناع عمديا بأن يريد الجاني الامتناع عن دفع المستحق مع علمه بأنه لا يستند في ذلك الى القانون أو اللوائح أو الأوامر • ويلاحظ هنا أنه اذا احتجز الجاني المهايما بنية تملكها فانه يرتكب جناية الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١٤٣ • ولذلك فالركن المعنوي في هذه الجريمة يقوم فقط بالقصد العام المنحصر في حجز المرتب دون وجه حق •

**المقوبة :** هي الطرد أو جزاء أقل منه اذا كان الجاني ضابط ، والجبس أو جزاء أقل منه اذا كان الجاني صف ضابط •

#### ٤ - جريمة الاقتراض من العسكري :

وهذه الجريمة نص عليها المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ • وهي تقوم على العناصر الآتية :

١ - صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني ضابطا أو صف ضابط •

٢- أن يقوم بفعل الاقتراض • والنص يقتصر في تجريمه على الاقتراض فلا يمتد الى فعل الاعارة •

٣ - أن يكون المقترض منه عسكري • فلا تقوم الجريمة اذا كان المقترض منه صف ضابط والمقترض ضابط وذلك ازاء صراحة رغم أن المحكمة من التجريم قد تكون متوافرة في حالة اقتراض الضابط من صف الضابط •

٤ - أن يقع فعل الاقتراض بارادة حرة واعية •

**المقوبة :** هي الطرد اذا كان الجاني ضابطا أو جزاء أقل منه • واذا كان صف ضابط تكون المقوبة هي الجبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون •

## الفصل التاسع

### جرائم عدم اطاعة الاوامر

#### ١ - جريمة التمرد :

تنص المادة ١٥١ على أن يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم اطاعته أمرا قانونيا صادرا له من شخص ضابطه الأعلى في وقت تأدية خدمته بطريقة يظهر منها رفض السلطة عمدا سواء صدر له هذا الأمر شفويا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك ، أو تحريضه الآخرين على ذلك .  
والعناصر المكونة لهذه الجريمة هي الآتية :

١ - أن يكون الجاني شخصا من الخاضعين لأحكام القانون والوارد تحديدهم في المادة الرابعة .

٢ - أن يكون هناك أمرا قانونيا صادرا من شخص الضابط الأعلى والأمر يكون قانونيا متى روعي فيه القواعد الشكلية والموضوعية التي تفرضها القوانين واللوائح والأوامر العسكرية هنا ما سبق ذكره بخصوص الأمر القانوني ومدى رقابة من صدر اليه الأمر على الأمر ذاته فلاأمر يكون قانونيا ويمتنع عن المنفذ رقابته متى كان صادرا من شخص مختص باصداره ولم يكن ظاهر الاجرام . فاذا لم يكن ظاهر الاجرام فليس للمنفيذ أن يراقب مشروعية الامر الموضوعية .

٣ - أن يكون الأمر صادرا من شخص الضابط الأعلى أثناء تأدية خدمته . فيلتزم أن يكون مصدر الأمر يباشر فعلا الخدمة . ويستوى بعد ذلك أن يكون الامر قد صدر كتابة أو شفويا أو بالإشارة أو بأية وسيلة أخرى .

٤- أن يتمتع الجاني عن تنفيذ الأمر وأن يأخذ الامتناع شكلا مستفاد منه أن يتمتع عن التنفيذ انكارا منه لسلطة الشخص مصدر الأمر . وهذا الشرط هو الذي يفرق بين هذه الجريمة وتلك المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ . فظاهر في الجريمة التي نحن بصددنا أن الجاني يظهر تمرده على السلطة العسكرية المتمثلة في شخص مصدر الأمر .

ويلاحظ أن التحريض حتى ولم يتبع بأثر يكون الركن المادى لهذه الجريمة . وهذا تريد من قبل المشرع نظرا لأن المادة ١٢٧ قد تكلفت بذلك .

٥ - يجب أن يكون الامتناع عمدا أى وقع بارادة الجاني الحرة والواعية . فإذا كان عدم تنفيذ الأمر راجعا لنسيان أو لاهمال وعدم احتياط فاننا نكون بصدد الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٣ . والقصد الجنائي يقوم أيضا على علم الجاني لعناصر الجريمة ومنها صفة مصدر الامر . والغلط في تلك الصفة ينفي القصد الجنائي .

**العقوبة :** هي الاعدام أو بجزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون بالتطبيق للمادة ١٢٠ .

## ٢ - جريمة عدم اطاعة الأوامر عمدا :

تنص المادة ١٥٢ على أن يعاقب بالسجن أو بجزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

عدم اطاعته أمرا قانونيا صادرا من ضابطه الأعلى سواء صدر له الأمر شخصيا أو كتابة أو بالإشارة أو بغير ذلك .

والأركان المكونة لهذه الجريمة هي بذاتها المكونة للجريمة السابق شرحها فيما عدا ركن عدم الطاعة لا ترجع الى رفض السلطة . وانما تقوم الجريمة فقط بمجرد عدم اطاعة الأمر القانوني وإن يكون الامتناع عن التنفيذ قد وقع عمدا دون اشتراط أن يكون الامتناع قد وقع بطريقة يظهر أنها رفض السلطة عمدا .

**العقوبة :** هي السجن أو جزء أقل منه منصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية في المادة ١٢٠ منه .

### ٣ - جريمة الإهمال في اطاعة الأوامر :

تنص المادة ١٥٣ على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

إهمال اطاعة للأوامر العسكرية أو أوامر أخرى سواء كانت كتابية أم شفوية .

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرء أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا كان عسكريا فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

وهذه الجريمة تقوم على العناصر الآتية :

١ - صفة الجاني وهو كونه خاضعا لأحكام هذا القانون وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة .

٢ - أن تكون هناك أوامر قانونية يتعين عليه طاعتها وتجب عليه .  
والمقصود بذلك الأوامر التي يجب على الجاني الامتثال لها سواء أكانت أوامر عسكرية عامة أو أوامر صادرة من وحدة الجاني أو أية أوامر أخرى صادرة من جهة عسكرية مختصة . كما يمكن أن تكون صادرة من شخص الضابط الأعلى . ويستوى بعد ذلك أن تكون تلك الأوامر قد صدرت كتابية أم شفوية .

٣ - أن يمتنع الجاني عن اطاعة تلك الأوامر . والامتناع يتوافر بعد اتیان الجاني للفعل الذي يجب الاتيان به بالصورة التي وردت بالأمر .

٤ - أن يكون امتناع الجاني عن الطاعة قد جاء نتيجة إهمال منه . فالركن المعنوي في هذه الجريمة يقوم على الخطأ غير العمدى . فإذا كان الامتناع عمديا فاننا نكون بصدد الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ أو تلك الواردة بالمادة ١٥٩ إذا كان الامتناع بطريقة فيها رفض السلطة .

العقوبة : هي الطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه بالمادة ١٢٠ . وتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه إذا كانت الجريمة قد وقعت من عسكري أو صف ضابط .



## الفصل العاشر

### الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية

#### البحث الأول

##### في جرائم الهروب والغياب

١ - تمهيد : تنص المادة ١٥٤ على أن كل شخص لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان

١ - هروبه أو شروعه في الهرب من خدمة القوات المسلحة .

٢ - استعالة أو سعيه لاستعالة شخص خاضع لهذا القانون أو تجليته أو سعيه لتمكين ذلك الشخص من الهروب من خدمة القوات المسلحة .  
يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .  
أما إذا ارتكبها في غير خدمة الميدان فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

وقد تضمن هذا النص جريمتين : الأولى هي الهرب أو الشروع فيه والثانية هي التحريض أو المساعدة في الهرب .

٢ - جريمة الهروب والشروع فيه .

والعناصر المكونة لتلك الجريمة هي :

١ - صفة الجاني وهو كونه من الأشخاص الذين عددهم المادة الرابعة .

٢ - أن يرتكب الجاني فعلا يمد هروب أو شروع فيه . والهروب هو خروج الشخص من وضع يكون فيه تحت سيطرة وتصرف القوات المسلحة الى وضع آخر لا يكون في مكانة السلطات السيطرة عليه واخضاعه لأحكامها وهو يكون في العادة بتغيب الشخص عن المكان الذي يلزم تواجده فيه ( م ٢٠ - قانون الأحكام العسكرية )

بحكم الاوامر واللوائح بنية عدم العودة اليه ثانية . وهذا هو الذى يفرق الهروب عن الغياب . فالغياب القرض فيه أن الجاني فى نيته العودة الى خدمة القوات المسلحة مهما طال مدة الغياب . والشروع هو ارتكاب الجاني لفعل يؤدي مباشرة وحالا الى الهروب والملاحظ أن الشروع يعاقب عليه بمقوبة الجريمة التامة تطبيقا للمادة ١٢٨ ولذلك لم يكن هناك من مبرر للنص عليه فى تلك المادة .

٣ - أن يقع فعل الهروب أو الشروع فيه بارادة حرة وواعية . فالجريمة هنا يجب أن تكون عمدية .

**العقوبة** : هى الاعدام أو جزاء أقل منه اذا وقعت الجريمة أثناء خدمة الميدان والحبس أو جزاء أقل منه اذا وقعت فى غير خدمة الميدان .

#### ٣ - التحريض او المساعدة على الهروب :

والجريمة هنا يقوم ركنها المادى على فعل يكون تحريضا عبر عنه المشرع بالاستمالة أو السعى للاستمالة ، كما يقوم أيضا على المساعدة التى تأخذ صورة التمكين من الهروب أو السعى لدى آخر ليتمكن شخصا لأحكام القانون من الهرب .

وعقوبة هذه الجريمة أيضا هى الاعدام أو جزاء أقل منه اذا وقعت أثناء خدمة الميدان والحبس أو جزاء أقل منه اذا وقعت فى غير خدمة الميدان .

والركن المنوى فى هذه الجريمة يقوم على العلم والارادة فيلزم أن يتوافر لدى الجاني العلم بحقيقة فعله وأنه بذلك يساعد أو يحرض شخصا خاضعا لأحكام هذا القانون على الهرب من خدمة القوات المسلحة . فإذا انتهى هذا العلم فإن القصد الجنائي ينتفى بالتبعية .

#### ٤ - جرائم المساعدة وعدم التبليغ عن الهروب :

تنص المادة ١٥٥ على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدي الجرائم الآتية :

١ - مساعدة شخص خاضع لأحكام هذا القانون على الهروب من خدمة القوات المسلحة .

٢ - علمه بهروب شخص خاضع لإحكام هذا القانون أو بمزجه على الهروب ولم يخبر قائده بذلك في الحال أو لم يتخذ كل ما بإمكانه من الاحتياطات التي تؤدي إلى القبض على الهارب أو المأزم على الهروب .

يعاقب بالجس أو بجزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

ويلاحظ على هذا النص أنه جعل من المساعدة على الهروب جريمة أخرى رغم تجريمه لها في المادة السابقة وعاقب عليها بالجس مع أن عقاب الجريمة في المادة السابقة هو الاعدام ذلك أن تمكين الشخص من الهرب المعاقب عليه بالمادة السابقة هو ذاته المساعدة المجرمة بنص تلك المادة .

ولكن إزاء وجود هذين النصين فيلزم أن يحدد لكل منهما مجاله .  
فالتمكن المعاقب عليه بالمادة السابقة يقصد به المساعدة من شخص كان في مكنته أن يمنع الجاني من الهرب كما لو كان معينا للحراسة مثلا للجاني بالهرب رغم أنه كان في مقدوره منعه . أما المساعدة المجرمة بنص المادة ١٥٥ فهي أى صورة أخرى من صور المساعدة التي لا ترمى إلى مرتبة التمكين الفعلي ، كأن يدلى إليه بيانات توضح له الطريق الذي يمكن عن طريق الهروب .

أما الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الثانية فالركن المادى فيها يأخذ صورتين الأولى هي العلم بالهروب أو بالعزم على الهروب دون إخطار القائد بذلك ، والثانية هي الإهمال في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الهارب من الهرب وعلى حين تقوم الصورة الأولى على العمد إذ يلزم علم الجاني وامتناعه العمدى عن الإخطار والثانية تقوم على الخطأ غير العمدى في عدم اتخاذ الاحتياطات الممكنة لمنع الهرب وعقوبة الجريمة هي الجس أو جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

#### ٥ - جريمة الغياب :

تنص المادة ١٥٦ على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

الضباب عن المحل أو السلاح أو المعسكر الواجب عليه أن يكون فيه بدون أن يخصص له بذلك بالطريقة القانونية .

يعاقب إذا كان ضابطا بالطرء أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وإذا كان عسكريا فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .  
والعناصر المكونة لهذه الجريمة هي :

١ - التفتيش عن المحل أو السلاح أو المعسكر . والتفتيش يكون بعدم التواجد في المكان الذي يجب على الجاني التواجد فيه بالصورة أو بالشكل الذي تفرضه الأوامر واللوائح ، والركن المادى لتلك الجريمة يقوم حتى ولو كان الجاني في داخل المعسكر أو السلاح دائما في مكان آخر غير الذي كانه يجب أن يتواجد فيه بحكم الأوامر واللوائح .

٢ - أن يكون التفتيش دون ترخيص قانونى بذلك .

ويلزم أن يراعى في الترخيص القواعد التي تفرضها الأوامر واللوائح .

٣ - يلزم أن يكون التفتيش اراديا أى وقع بإرادة حرة وواعية .

العقوبة المقررة للجريمة هي الطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون إذا كان الجاني ضابطا .

وتكون العقوبة هي الحبس أو جزاء أقل منه إذا كان الجاني صف ضابط أو عسكري .

## المبحث الثاني

### جرائم التمارض والتشويه

#### ١ - جرائم التمارض والتشويه :

تنص المادة ١٥٧ على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - تمارضه بشكل أدى لاقطاعه عن الخدمة .

٢ - جعل نفسه قصدا غير صالح للخدمة مؤقتا أو نهائيا ليتهرب من الواجبات العسكرية .

والجريمة الاولى هي التمارض . وهي تقوم بادعاء الجاني المرض على خلاف الحقيقة وأن يؤدي ذلك الى اقطاعه عن الخدمة ولو للفترة التي يقتضيها الكشف الطبي عليه . وطبيعى أنه يجب توافر علم الجاني بعدم مرضه وأن يقبل هذا ليتهرب من الخدمة ولو وقتيا .

أما الجريمة الثانية فهي توافر بارتكاب الجاني عمدا فعلا يضر به وسلامة جسمه ضررا يجعله غير صالح للخدمة مؤقتا أو نهائيا . ويتعين أن يقع هذا الفعل بنية التهرب من الخدمة العسكرية فاذا وقع بقصد آخر فلا يتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة ومنتهى بالتبعية .

المقوبة المقررة لهاتين الجريمتين هي الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

#### ٢ - جريمة الشروع في الانتحار :

تنص المادة ١٥٨ على أن كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

شروعه في قتل نفسه :

يماقب اذا كان ضابطا بالطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون واذا كان عسكريا فتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه .

وعناصر هذه الجريمة هي :

١ - أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون .  
فالشروع في الانتحار لاعتقاب عليه إذا كان الجاني من غير الخاضعين لأحكام  
هذا القانون .

٢ - أن يرتكب الجاني فعلا له فاعلية سببية معينة بحيث يكون من  
شأنه أن يؤدي إلى الوفاة .

٣ - ألا تحدث النتيجة لسبب خارج عن إرادة الجاني . فإذا كان  
الجاني قد شرع في قتل نفسه وعدل عن ذلك عدولا اختياريا فلا عقاب على  
الشروع .

٤ - أن يكون الفعل قد وقع بقصد إحداث القتل .

**العقوبة :** هي الطرد أو جزاء أقل منه إذا كان الجاني ضابطا .  
وإذا كان صف ضابط أو عسكري فتكون العقوبة هي الحبس أو جزاء  
أقل منه .

### المبحث الثالث

#### جرائم الدخول في الخدمة بطريق الفتن

١ - جريمة الدخول في القوات المسلحة مع أنه أحد عساكرها .

تنص المادة ١٥٩ في فقرتها الأولى على عقاب كل شخص خاضع لأحكام  
هذا القانون دخل في خدمة القوات المسلحة مع أنه أحد عساكرها وفعل ذلك  
قبل أن يحصل على الوقت القانوني وبدون أن يستوفي الشروط التي  
تمكنه من الدخول ثانية في الخدمة العسكرية أو بأي طريقة من طرق الفتن .

وعناصر هذه الجريمة هي الآتية :

١ - أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون  
لكونه فردا من أفراد القوات المسلحة

٢ - أن يدخل ثانية في خدمة القوات المسلحة، وطبيعي أن دخوله في هذه الحالة لا بد يتأتى بطريق النش . وذلك أنه باعتباره فردا من القوات المسلحة فإن ذلك يمنع من دخوله في خدمة القوات المسلحة قبل الحصول على الرقت القانوني ولهذا فإن دخل فاته يكون بطريق النش . والمقصود بطريق النش أى طريق غير قانوني مع علم الجاني بذلك .

٣ - أن يكون الدخول قد تم قبل أن يحصل على الرقت وبدون أن يستوفى الشروط التي تمكنه من الدخول ثانية في الخدمة العسكرية أو بأى طريق آخر من طرق النش .

٤ - أن يكون الفعل وقع بإرادة الجاني واختياره مع علمه بصفته العسكرية وعلمه بمد توافر الشروط المستلزمة للدخول ثانية في القوات المسلحة . فإذا وقع الجاني في غلط حول تلك العناصر فإن القصد الجنائي ينتفى .

عقوبة الجريمة هي الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون . وطبيعي أنه إذا كون الفعل جريمة أخرى كالتزوير فإننا بصدد تعدد بين الجرائم تطبق بشأنه القواعد السابق بيانها .

كونه ضابطا أو عسكريا واتهم ضابطا أو عسكريا آخر تهمة باطلة مع الشخص يرتكب بدخوله الخدمة جريمة لسبب مخالفته للقوانين العسكرية . وهذه الفقرة تجرم الاشتراك في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى وتلك الواردة بالفقرة الثالثة . وعناصر هذه الجريمة هي :

١ - صفة الجاني يجب أن يكون الجاني شخصا خاضعا لقانون الأحكام العسكرية .

٢ - يجب أن يرتكب الجاني فعلا من شأنه أن يؤدي إلى تجنيد شخص في القوات المسلحة مخالفا للتواعد واللوائح والقوانين الخاصة بذلك .

٣ - أن يتوافر لديه القصد الجنائي للمقوية العلم والارادة . العلم بأن التجنيد غير قانوني لهذا الشخص ومخالفة القوانين العسكرية وأن

الشخص يرتكب جريمة بدخوله القوات المسلحة وإرادة تحقيق ذلك . فإذا انتهى العلم انتهى القصد الجنائي .

**المقوبة :** هي الحبس أو أى جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

٣ - مخالفته عمدا القوانين والأوامر المختصة بالخدمة العسكرية في مسألة من المسائل المتعلقة بدخول العساكر في القوات المسلحة .

وهذه الجريمة تقوم على مجرد المخالفة العمدية للقواعد المعمول بها في قوانين الخدمة العسكرية في الخصوصية المتعلقة بدخول العساكر في القوات المسلحة . وتقوم الجريمة حتى ولو لم يترتب على المخالفة العمدية النتيجة غير المشروعة وهي الدخول ثانية في غير الأحوال المرخص فيها بذلك . ويجب بطبيعة الحال أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية .

**المقوبة :** هي الحبس أو جزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .



## الفصل الحادي عشر

### الجرائم المتعلقة بالمحبوسين

١ - جرائم الافراج دون حق عن المحبوسين وتمكينهم من الهرب :  
تنص المادة ١٦٠ على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب  
أحدى الجرائم الآتية :

- ١ - الافراج بدون إذن قانوني عن محبوس موضوع في عهده عمدا .
- ٢ - تمكينه محبوسا موضوعا في عهده أو من واجباته التحفظ عليه  
من الهروب وحصل ذلك منه عمدا أو بدون عذر مقبول .
- يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا  
القانون ، وتكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه اذا ارتكبت الجريمة  
اهمالا .

وهذا النص يتضمن جريمتين تتناولها على الوجه الآتي :

أولا : جريمة الافراج بدون إذن قانوني عن محبوس موضوع في عهده  
عمدا ، وعناصر هذه الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : وهي كونه من الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون  
وفقا للمادة الرابعة منه .

٢ - أن يكون الجاني قد عهد اليه بمحبوس للتحفظ عليه . ولا يلزم  
أن يكون المحبوس قد صدر عليه حكم بالحبس أو السجن بل يكفي أن  
يكون حبسه بناء على أمر قانوني صادر ممن يملك ذلك .

٣ - أن يقوم الجاني بالافراج عن المحبوس بدون إذن من الجهة التي  
تملك الافراج وبالطريقة القانونية أي يلزم أن يكون إذن الافراج قد صدر  
قانونيا هو الآخر .

٤ - أن يقع الافراج عمدا بمعنى أنه يلزم أن يكون الجاني على علم بصفة المحبوس وأنه لا يجوز له الافراج عنه لعدم صدور اذن قانوني بذلك. فاذا تم الافراج بنتيجة خطأ في الاذن القانوني أو اعتقد أن هناك اذن في حين لم يكن قد صدر . وكان ذلك نتيجة اهمال منه فالتا تكون بصد جريمة غير عمدية .

**المقوبة :** عقوبة الجريمة في حالة ارتكابها عمدا هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون مع مراعاة نص المادة ١٣٩ . وإذا ارتكب الجريمة باهمال فإن العقوبة تكون الحبس أو جزاء أقل منه .

**ثانياً :** تمكينه محبوسا موضوعا في عهده أو من واجباته التحفظ عليه من الهروب وحصل ذلك منه عمدا أو بدون عذر مقبول .

وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني وهو كونه من الأشخاص الذين عدتهم المادة الرابعة .

٢ - أن يعهد اليه بمحبوس أو تفرض عليه واجبات وظيفته التحفظ عليه .

٣ - أن يرتكب الجاني فعلا إجائيا أو امتناعا يمكن به المحبوس من الهروب .

٤ - أن يقع ذلك عمدا مع علم الجاني بالعناصر الأخرى المكونة للجريمة . ويلاحظ أن المشرع قد سوى بين العمد وبين ابداء عذر غير مقبول ، والواقع أن ابداء عذر غير مقبول يدخل في محيط الاهمال والخطأ فير العمدى والذي نص عليه المشرع صراحة في الفقرة الأخيرة من المادة وقرر له عقوبة الحبس .

**العقوبة :** هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو جزاء أقل منه منصوصا عليه في هذا القانون مع مراعاة المادة ١٣٩ ، وذلك في حالة الجريمة العمدية . أما إذا وقعت الجريمة باهمال فتكون العقوبة هي الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

## ٢ - جريمة الهروب من السجن :

تنص المادة ١٤١ على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

كونه مسجوناً أو موجوداً في محل تحت التحفظ القانوني وفر أو شرع في الفرار . يعاقب إذا كان ضابطاً بالطرء أو بجزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون ، وإذا كان عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو جزء أقل منه .  
وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : يجب أن يكون الجاني من الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون أى الذين ورد ذكرهم بالمادة الرابعة .

٢ - يجب أن يكون الجاني مسجوناً أو متحفظاً عليه تحفظاً قانونياً لأى سبب كان .

٣ - أن يفر أو يهرب من المكان المخصص للسجن أو للتحفظ عليه أو أن يشرع في ذلك . ويلاحظ هنا أن المشرع لم يكن بحاجة للنص على الشروع طالماً أنه قد جرم الشروع وعاقب عليه بذات العقوبة المقررة للجريمة العامة وفقاً للمادة ١٢٨ من هذا القانون .

٤ - أن يقع ذلك عمداً مع علم الجاني بصفته ووضع القانوني .

العقوبة : فرق المشرع بين ما إذا كان الجاني ضابطاً أم غير ذلك . فإذا كان ضابطاً يعاقب بالطرء أو بجزء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون، أما إذا كان عسكرياً أو صف ضابط فتكون العقوبة هي الحبس أو جزء أقل منه ، دائماً مع مراعاة أحكام المادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية .

## الفصل الثاني عشر

### الجرائم المتعلقة بالأحكام العسكرية

#### ١ - جريمة الامتناع عن الشهادة :

وقد نصت على هذه الجريمة الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ والتي تعاقب كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون تخلف عن الحضور أمام المحكمة العسكرية حالة كونه مطلوباً أو مأموراً رسمياً بالحضور كشاهد أمامها .

وعناصر الجريمة هي :

١- صفة الجاني : وهي كونه خاضعاً لأحكام قانون الأحكام العسكرية

٢ - يجب أن يكون قد طلب رسمياً أمام المحكمة للدلاء بشهادته ، والمشرع يضيف الى حالات الطلب أيضاً كونه مأموراً رسمياً بذلك . والمقصود بذلك أن يكون الأمر قد صدر من المحكمة العسكرية وليس من جهة أخرى . فالمحكمة العسكرية هي وحدها الجهة المختصة بتكليف الأفراد أو بطلبهم لسماع شهادتهم . ويلاحظ أن النص قاصر على حالات طلب الشهود . والخبراء يفيدوا من الشهود أيضاً حين تطلب المحكمة سماع أقوالهم ، وظاهر أن النص لا يمتد ليشمل المتهمين اذا تخلفوا عن الحضور .

٣ - أن يتخلف الجاني عن الحضور في الموعد المحدد . والجريمة تعتبر تامة بانتهاء الموعد المحدد للحضور مع عدم الحضور .

٤ - يلزم أن يكون الامتناع عن الحضور ارادياً ولا يلزم أن يكون عمدياً . بمعنى أنه يكفي أن يكون الجاني في الوقت الذي كان يتعين عليه المثول أمام المحكمة في كامل ارادته ووعيه ولا يلزم أن يكون قد تمتد عدم الحضور وذلك على التفصيل السابق بيانه بصدد الامتناع .

المعقوبة : اذا كان الجاني ضابطاً يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه اذا كان صف ضابط أو عسكري يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

٢ - امتناعه عن حلف اليمين أو عن تأدية قول الشرف عندما يطلب منه ذلك قانونا أمام المحكمة العسكرية .

وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني وهي كونه من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية الوارد ذكرهم بالمادة الرابعة .

٢ - أن يكون ماثلا أمام المحكمة العسكرية كشاهد :

٣ - أن تطلب منه المحكمة حلف اليمين القانونية أو قول الشرف .

٤ - أن يتمتع الجاني عن الحلف أو عن قول الشرف .

٥ - أن يقع الامتناع عمدا .

العقوبة : هي الطرد أو جزاء أقل منه إذا كان الجاني ضابطا والحبس أو جزاء أقل منه إذا كان الجاني عسكريا أو صفا ضابط .

٣ - امتناعه عن اظهار ورقة موجودة في حوزته أو تحت سلطته مع أن اظهارها للمحكمة لازم قانونا ( م ٣/١٦٢ ) .

وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : وهو كونه من الأشخاص الواردة ذكرهم بالمادة الرابعة .

٢ - أن يكون الجاني بحكم صفته يحوز أوراقا أو يملك التصرف فيها بحكم وظيفته .

٣ - أن تطلب منه المحكمة اظهار تلك الأوراق . وهذا هو المقصود بمباراة « مع أن اظهارها للمحكمة لازم قانونا » .

٤ - أن يتمتع الجاني عن اظهارها أو تقديمها للمحكمة .

٥ - أن يقع الامتناع عمدا أي أن تنصب ارادة الجاني على عدم تقديم ما طلب منه مع علمه بمضمون الطلب .

**المقوبة :** هي الطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون إذا كان الجاني ضابطا ، والحبس أو جزاء أقل منه إذا كان الجاني صف ضابط أو عسكري .

٤ - : امتناعه وهو شاهد أمام المحكمة العسكرية عن الإجابة على سؤال مع أن إجابته للمحكمة لازمة قانونا ( م ١٦٢ / ٤ ) .  
وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني وهو كونه من الأشخاص الوارد ذكرهم بالمادة الرابعة .

- ٢ - أن يكون الجاني مثالا أمام المحكمة العسكرية بوصفه شاهدا .
- ٣ - أن توجه اليه المحكمة سؤالا وتطلب منه الإجابة عليه .
- ٤ - أن يتمتع الجاني عن الإجابة دون أن تعفيه المحكمة منها . وهذا هو المقصود بعبارة « مع أن إجابته للمحكمة لازمة قانونا » .
- ٥ - أن يكون الامتناع عمديا مع علم الجاني بضرورة الإجابة .

**المقوبة :** هي الطرد إذا كان الجاني ضابطا أو جزاء أقل منه والحبس إذا كان صف ضابط أو عسكري أو جزاء أقل منه .  
٥ - ادانة هيئة المحكمة :

نصت على هذه الجريمة المادة ١٦٣ حيث تنص على أن « كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

أهاتة هيئة المحكمة اما باستعمال عبارات السفه أو التهديد . اما بإحداثه أي تعطيل أو خلل في اجراءات المحكمة .

يعاقب اذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه ، واذا كان عسكريا يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

ويجوز للمحكمة نفسها أن تصدر أمرا موقعا من رئيس المحكمة بوضع ذلك المرتكب في الحبس لمدة لا تزيد عن واحد وعشرين يوما » .

وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني وهو كونه خاضعا لأحكام القانون بالتطبيق للمادة الرابعة .

٢ - أن يكون الجاني متواجدا بقاعة المحكمة أثناء انعقادها بأى صفة كانت أى سواء أكان متهما أم شاهدا أم مرافقا أم مستمعا أم لأى سبب آخر .

٣ - أن يرتكب الجاني فعلا يتضمن اهانة لهيئة المحكمة سواء أكان بالقول أم بالإشارة أم بالفعل وإن كان المشرع لم يذكر سوى عبارات السفه أو التهديد . إلا أن المشرع أراد تجريم اهانة المحكمة ولذلك فأيا كانت صورة الاهانة فهي تندرج تحت النص التجريمى ويجب أن تؤخذ عبارة المشرع بأنها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر خاصة وأن عبارة أحداث التعطيل أو الخلل تتسع لتشمل جميع الأفعال التى تشمل الاهانة لهيئة المحكمة والأفعال الأخرى التى وإن لم تكن اهانة لها إلا أنها تموتقها من القيام بوظيفتها .

٤ - أن يقع هذا الفعل بإرادة حرة وواعية مع العلم بمضمونه وجوهره .

العقوبة هى الطرد من الخدمة أو أى جزاء أقل منه إذا كان الجاني ضابطا والحبس أو جزاء أقل منه إذا كان الجاني صف ضابط أو عسكري .

وقد أجاز المشرع للمحكمة أن تصدر أمرا موقعا من رئيسها بحبس الجاني مدة لا تزيد عن واحد وعشرين يوما بدلا من توقيع العقوبات السابقة .

## الفصل الثالث عشر

### جرائم الاخلال بمقتضيات النظام العسكري

#### ١ - جريمة السلوك المعيب :

تنص المادة ١٦٤ على أن كل ضابط ارتكب الجريمة الآتية :

• سلوكه سلوكا معيبا غير لائق بمقام الضابط .

يعاقب بالطرء أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

وعناصر الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : هي كونه ضابطا بالقوات المسلحة . فهذه الجريمة لا تقع الا من شخص له صفة ضابط فلا يرتكبها صف ضابط أو عسكري .

٢ - أن يقع منه سلوكا معيبا لا يليق بمقام الضابط والمقصود بذلك أى سلوك لا يرقى الى مرتبة الجريمة المعاقب عليها الا أنه يعتبر سلوكا مخالفا للأصول والقواعد العامة التي تحكم التصرفات العادية لطائفة الضباط .  
والحكمة هي الفصل في تحديد ما اذا كان السلوك معيبا وغير لائق أم لا .

٣ - أن يقع هذا السلوك عمدا .

العقوبة هي الطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون بالنسبة للضباط .

#### ٢ - جريمة البلاغ الكاذب :

تنص المادة ١٦٥/١ على أن يعاقب بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة التالية .

كونه ضابطا أو عسكريا وأتهم ضابطا أو عسكريا آخر تهمة باطلة مع علمه بذلك .



فالعناصر المكونة لهذه الجريمة هي :

١ - صفة الجاني : وهو كونه من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون لكونه ضابطا أو عسكريا ضمن أفراد القوات المسلحة .

٢ - صفة المجنى عليه وهو أيضا يجب أن يكون ضابطا أو عسكريا بالقوات المسلحة .

٣ - أن يرتكب الجاني فعلا يتضمن اتهام ضابط أو عسكري بتهمة باطلة ، والتهمة الباطلة يجب أن تكون جريمة . ويستوى بعد ذلك أن تكون معاقبا عليها بقانون العقوبات العام أم كانت مجرمة فقط . بمقتضى قانون الأحكام العسكرية ، ويلاحظ أنه يندرج تحت التهمة الباطلة الاتهام باثبات سلوك معيب غير لائق بمقام الضباط فهي تعتبر جريمة تنص المادة ١٦٤ أحكام عسكرية .

٤ - يجب أن يرتكب الجاني فعل الاتهام عمدا مع توافر العلم بأن الوقائع المنسوبة الى المجنى عليه باطلة ولا تتطابق و الحقيقة .  
العقوبة هي الحبس أو جزاء أقل منه مع مراعاة نص المادة ١٢٩ أحكام عسكرية .

٥ - كونه ضابطا أو عسكريا وعند رفعه شكوى أو تظلم قدم عبدا أقوالا باطلة تمن بشرف ضابط أو عسكري آخر ، أو أخفى في شكواه بعض الحقائق عبدا (م ١٦٥/٢) فعناصر الجريمة كالآتي :

١ - صفة الجاني وهي كونه ضابطا أو عسكريا أى فردا من أفراد القوات المسلحة .

٢ - أن يكون الجاني قد تقدم بشكوى أو تظلم .

٣ - أن يتضمن التظلم أو الشكوى مسامحا بشرف أو اعتبار ضابط أو عسكري آخر مع اضافة الحقائق عن سواه أو تظلم قد وقع عبدا بارادة حرة وواعية ومدركة لقيمة الحقائق التي أخفاها .  
(م ٢١ - قانون الاحكام العسكرية )

**المقوية :** هي الحبس أو جزاء آخر أقل منه مع مراعاة نص المادة ١٢٩  
سابقة الذكر .

٤ - ارتكابه فعل السلوك الفاضح الدال على مخالفة الآداب أو  
مخالفة التاموس الطبيعي ( م ١٦٥ / ٣ ) .

ويلاحظ أن المشرع لم ينص على ضرورة وقوع هذا الفعل علنا . إلا أننا  
نرى أن العلانية شرط جوهري للعقاب على هذه الجريمة إذ أن السلوك لا  
يكون خاضعا للتجريم إلا إذا كان قد وقع في مكان علني وهو المكان العام  
أو شبه العام أي الذي يباح فيه للغير التردد عليه حتى ولو كان لهذا  
التردد قواعد معينة . ويأخذ حكم العلانية أيضا المكان الخاص الذي  
يسهل فيه على الغير رؤية ما يجري بداخله .

ويلزم أن يكون الفعل وقع بإرادة حرة وواعية .

**المقوية :** هي الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون مع  
مراعاة حكم المادة ١٢٩ أحكام عسكرية .

٥ - جريمة السلوك المضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام  
العسكري :

نست على هذه الجريمة المادة ١٦٦ حيث تنص على أنه كل شخص خاضع  
لأحكام هذا القانون ارتكب الجريمة الآتية :

السلوك المضر بالضبط ومقتضيات النظام العسكري .

يعاقب بالحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .

ويشترط لاقامة الادعاء على مرتكب هذه الجريمة ألا يكون الفعل الذي  
ارتكبه مكوفا لجريمة منصوص عليها في هذا القانون .

وواضح أن هذا النص احتياطي لجميع نصوص التجريم الواردة بهذا  
القانون . ذلك أن أي جريمة تقع من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا

القانون الواردة بذات القانون تعتبر سلوكا مضرا بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري . ولذلك فقد أورد المشرع هذا النص للمقاب على الأفعال التي تقع من الخاضعين لأحكامه والتي تخالف القواعد المعمول بها في النظام العسكري وذلك حيث لا يمكن تطبيق أى نص من نصوص التجريم .

وقواعد الضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري يحددها النظام العسكري ذاته الذى يحرص على أن تسود القوات المسلحة روح النظام والطاعة وحسن العمل ، فكل فعل يخالف تلك القواعد يعتبر سلوكا مضرا بالضبط والربط والنظام العسكري .

**العقوبة :** العقوبة هي الحبس أو جزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون .



### ملحق

بالتعديلات التي استحدثها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية .

والقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٨ صدر في أربع مواد .  
المادة الاولى تنص على أن يستبدل بنص المادتين ٥ ، ٣٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه النصان الآتيان :

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية :

( أ ) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الاماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

( ب ) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة .

مادة ٣٥ - ينتهى الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العسكرية بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضى المحكمة العسكرية المركزية بعد سماع أقوال النيابة العسكرية والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها عن ٤٥ يوما ، فإذا لم ينته التحقيق بمرض المتهم على المحكمة العسكرية العليا المختصة محليا لاستصدار قرار بامتداد حبسه أو الافراج عنه .

والمادة الثانية تنص على أن تسرى على الجرائم المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية الوطنية الاحكام التي كان معمولاً بها في شأنها قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

وتنص المادة الثالثة على أن تحال جميع القضايا المتهم فيها مدنيون والتي خرجت من اختصاص القضاء العسكري بمقتضى هذا القانون الى النيابة العامة ما لم يكن قد أقفل باب المرافعة منها .

والمادة الرابعة تنص على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

وهذا القانون قد عدل من اختصاص القضاء العسكري من ناحية وأورد قيда على مدة الحبس الاحتياطي الصادر بأمر من النيابة العسكرية من ناحية أخرى ومنظما بذلك كيفية مد الحبس الاحتياطي بطريقة تكفل رقابة القضاء العسكري على ذلك كما هو الشأن أمام القضاء العادي .

#### اختصاص القضاء في ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ :

الذي نود التنبيه إليه في هذا الصدد أن التعديل الذي جاء به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ يتعلق فقط بحدود اختصاص القضاء العسكري بالنسبة للمدنيين . أما العسكريون فيخضعون لذات القواعد السابقة يانها والتي أتى بها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

ويلاحظ أنه حتى بالنسبة للمدنيين فإن التعديل الذي جاء به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ يتعلق فقط باختصاص القضاء العسكري بالجرائم التي تقع منهم بالتطبيق للمادة الخامسة . أما قواعد خضوع المدنيين للقضاء العسكري بالتطبيق للمادة السادسة ( جرائم أمن الدولة من جهة الداخل والخارج التي تحال بقرار من رئيس الجمهورية ) وبالتطبيق للمادة السابعة ( الجرائم التي تقع ضد العسكريين بسببهم تأديتهم أعمال وظيفتهم ) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فقد ظلت كما هي دون تعديل .

وعلى ذلك فالجزء الذى تناوله التعديل فيما يتعلق بخضوع المدنيين للقضاء العسكرى هو فقط الذى جاءت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

وإذا تأملنا نص المادة الخامسة بعد التعديل فإنا نلاحظ الآتى :

أولاً : أنها جعلت الاختصاص معقوداً للقضاء العسكرى بالنسبة لجميع الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات التى يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

ويلاحظ أن نص المادة الخامسة بعد تعديلها بخصوص تلك الفقرة لا يختلف عن نصها قبل التعديل إذ أن اختصاص القضاء العسكرى وفقاً للمعيار المكاني كان معقوداً أيضاً بالنسبة لهذا النوع من الجرائم بالتطبيق للمادة الخامسة فى فقرتها الثالثة قبل التعديل . ولذلك فما سبق لنا بيانه بخصوص الفقرة الثالثة للمادة الخامسة قبل التعديل يصلح أيضاً للنص الحالي للمادة الخامسة فقرة أولى . فهذه الجرائم الفرض فيها أنها ارتكبت من مدنيين وأنها أيضاً جرائم قانون عام .

ثانياً : نصت المادة الخامسة فى فقرتها الثانية على اختصاص القضاء العسكرى بالجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها . وهى بذلك قد استبدلت النص السابق بالنص القديم . الذى كان يقضى بريان قانون الاحكام العسكرية على الجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة أو مصالح القوات المسلحة . والنص الجديد جاء بتحديد أكثر لاختصاص القضاء العسكرى بالنسبة للجرائم القانون العام التى تقع من المدنيين . فعبارة الجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة أو مصالح القوات المسلحة كانت من العمومية بحيث تشمل الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة وغيرها من جرائم أمن الدولة ومن جهة الداخل والخارج متى تعلقت بأمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة ، ولذلك فقد أراد المشرع بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ تحديد تلك الجرائم على النحو الذى جاء به التعديل .

ويلاحظ أن المشرع قد جعل مناطق الاختصاص بالتطبيق للمادة الخامسة فقرة ( ب ) هو أن تكون المعدات والمهمات والاسلحة والذخائر والوثائق

والاستمرار هي موضوع السلوك الاجرامى ، على حين أن النص قبل تعديله كان يجعل مناهج الاختصاص الاضرار بالمصلحة المراد حمايتها والتي هي أمن أو سلامة أو عيونا مصالح القوات المسلحة ، ويترتب على ذلك أن الجرائم التي تضر بأمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة لا تدخل في اختصاص القضاء العسكري بالتطبيق للمادة الخامسة الا اذا كان السلوك الاجرامى قد انصب على معدات أو مهمات أو أسلحة أو ذخائر أو وثائق أو أسرار القوات المسلحة ، وفي غير تلك الاحوال يكون الاختصاص للقضاء العادى الا اذا أحييت الواقعة الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية ( م ٦ ) .

وعلى ذلك فالجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري وفقا للمادة الخامسة في شكلها الجديد هي :

- ١ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٧٨ ( ج ) من قانون العقوبات .
- ٢ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٧٨ ( هـ ) من قانون العقوبات .
- ٣ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٠ من قانون العقوبات .
- ٤ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٠ ( أ ) من قانون العقوبات بفتراتها الثلاث .
- ٥ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٠ ( ب ) من قانون العقوبات .
- ٦ - الجريمة المنصوص عليها بالفقرة ( ٢ ) من المادة ٨٠ ( هـ ) . أما تلك المنصوص عليها بالفقرة ٣ من نفس المادة فالاختصاص فيها ينعقد أيضا للقضاء العسكري بالتطبيق للفقرة ب من المادة الخامسة وانما بالتطبيق للفقرة أ السابق بيانها .
- ٧ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨١ من قانون العقوبات اذا كانت الوثائق موضوع السلوك الاجرامى هي وثائق عسكرية تتعلق بالقوات المسلحة .
- ٨ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٠ ( و ) من قانون العقوبات في حالة ما اذا كان عقد التوريد أو الاشغال يتعلق بصاحبات للقوات المسلحة اذ أنه بذلك يدخل تحت نطاق المعدات والمهمات الذى يتسع ليشمل جميع الاشياء المتعلقة بالقوات المسلحة .



- ٩ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨١ (١) •
- ١٠ - الجريمة المنصوص عليها ٨٢ من قانون العقوبات •
- ١١ - الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٨٢ (أ)، ٨٢ (ب)، ٨٢ (هـ) بالنسبة للجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري •
- ١٢ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٤ من قانون العقوبات •
- ١٣ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٩١ من قانون العقوبات •
- ١٤ - جريمة التحريض غير المتبوع لائر على الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٩١ والمجرمة بنص المادة ٩٥ •
- ١٥ - الجريمة المنصوص عليها بالمواد ٩٦، ٩٧، ٩٨ إذا كان موضوع السلوك الاجرامى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٩١ من قانون العقوبات •
- ١٦ - جريمة الاتلاف المنصوص عليها بالمادة ٣٦١ مكرر (١) •
- ١٧ - جميع الجرائم الاخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات العام والتي ينصب موضوعها على المعدات والمهمات والاسلحة والنشائر والوثائق والاسرار المتعلقة بالقوات المسلحة • ومثال ذلك الاختلاس أو الاستيلاء الذي يكون محله شيئا مما ذكر •
- ثالثا : جاءت المادة الخامسة بعد تعديلها خلوا من النص على اختصاص القضاء العسكري بالجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية • ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ على أن تسرى على الجرائم المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية والوطنية الاحكام التي كان معمولاً بها في شأنها قبل العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وقد عدلت هذه النصوص حديثا وأحيلت الجرائم المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية والوطنية الى اختصاص لقضاء العسكري وعلى ذلك فالوضع بالنسبة لجرائم الخدمة العسكرية والوطنية كالاتي :

١ - يدخل في اختصاص القضاء العسكري المتخلفون عن تلبية طلب الاستدعاء من الاحتياط للخدمة ابتداء من الوقت المحدد لتواجدهم بالجهة العسكرية المطلوبين لها الى حين انتهاء استدعائهم وكذلك المتخلفون عن تنفيذ طلب الاستدعاء المنصوص عليه في المادتين ٥٠ ، ٥١ من قانون الخدمة العسكرية . فالمادة ٥٠ تجيز لوزير الحرية استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم للقيام بالتمارين العسكرية مدة لا تزيد على ستة أسابيع كل سنة ، كما تجيز المادة ٥١ بقرار من وزير الحرية أيضا استدعاء رجال الاحتياط في حالة الحرب أو الطوارئ .

وعلى ذلك فالتخلف عن تلبية طلب الاستدعاء يخضع لقواعد قانون الاحكام العسكرية ويرتكب جريمة الهرب من الخدمة ، وبالتالي يخضع للقضاء العسكري وقد سبق أن رأينا أن الصفة العسكرية تثبت للشخص بالاستدعاء وانتهاء المدة المقررة للتنفيذ ولا يلزم التنفيذ الفعلي .

٢ - يخضع لاختصاص القضاء العسكري ولقانون الاحكام العسكرية ( م ٥٣ معدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٦٠ ) من يطلبون للكشف الطبي أو للتجنيد ويتخلفون ولا يقبل عذرهم ، فيعتبرون أيضا متهربين .

٣ - يخضع لاختصاص القضاء العسكري جميع المتخلفين الذين لم يبلغوا الثلاثين من عمرهم . فاذا لم يقبل عذرهم تطبق عليهم العقوبات المقررة لجناية الهروب من الخدمة .

ويلاحظ أن خضوع الجريمة السابقة وهي جريمة الهرب من الخدمة خضع للقضاء العسكري في الاحوال الثلاثة السابقة أيضا بالتطبيق للقواعد العامة السابق بناها والتي تقضي بخضوع من له الصفة العسكرية لقانون الاحكام العسكرية بمجرد ثبوتها . وقد بينا أن الصفة العسكرية ، تثبت للشخص بمجرد الاستدعاء . وغنى عن البيان أن صفة التخلف لا تثبت الا حيث يستدعى الشخص فعلا أو يحدد القانون أجلا معيناً لمن تتوافر فيه الشروط الخاصة بالسن دون التقدم في العمر .

٤ - يدخل في اختصاص القضاء العسكري الجرائم المنصوص عليها بقانون الخدمة العسكرية ولوطنية في الباب الثامن . وهذه الجرائم هي التي تناولها نصوص المواد ٦٦ وما بعدها من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ وهي الآتية :

( أ ) جريمة التخلف عن التجنيد أو الفحص للذين تجاوزت أعمارهم سن الثلاثين والمنصوص بالمادة ٦٦ المدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ .

(ب) جريمة تجنيد الخدمة الإلزامية لشخص أو تأجيل تجنيده بغير حق وجريمة إخفاء شخص بقصد تجنيبه الخدمة الإلزامية والمنصوص عليهما بالمادة ٦٧ المدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٥ .

(ج) جريمة التخلّص أو محاولة التخلّص من الخدمة العسكرية بطريق الغش والمنصوص عليها بالمادة ٧٣ المدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ .

( د ) الشروع في أية جريمة من الجرائم السابقة . ويعاقب عليه بمقتضى الجريمة التامة بالتطبيق لنص المادة ٧٤ المدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ .



**القسم الثاني**  
**الاجراءات الجنائية**



## الباب الأول

### مرحلة جمع الاستدلالات

## الفصل الأول

### اختصاصات مامورى الضبط المتعلقة بالاستدلال

١ - تمهيد :

أن مرحلة الاستدلالات يتولاها موففون عموميون يطلق عليهم مامورى الضبط القضائى . وهى مرحلة لا تدخل فى نطاق الدعوى الجنائية وإنما تمهد لها ، وذلك بجمع الاستدلالات اللازمة والمعلومات التى توضع تحت بصرة سلطة التحقيق التى تقرر افتتاح الدعوى من عدمه . والدعوى الجنائية العسكرية لا تختلف فى هذا عن الدعوى الجنائية العامة . ونظرا لاتصال تلك المرحلة بالدعوى الجنائية فقد حدد المشرع الأشخاص الذين تثبت لهم صفة الضبط القضائى .

حدد المشرع أعضاء الضبط القضائى العسكرية فى المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ من قانون الأحكام العسكرية . وهؤلاء يعتبرون من رجال الضبط القضائى ذوى الاختصاص الخاص بالجرائم الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرية . بمعنى أنهم خارج دائرة اختصاصهم لا يعتبرون كذلك بالنسبة لجرائم القانون العام الداخلة فى اختصاص القضاء العادى .

وينقسم أعضاء الضبط القضائى العسكرية الى قسمين :

**القسم الأول :** أعضاء ضبط قضائى عسكري ذوى اختصاص شامل .  
وغير قاصر على مكان محدد . وهؤلاء هم :

١ - المدعى العام العسكرية وأعضاء النيابة العسكرية .

٢ - ضباط وضباط صف المخابرات الحربية .

### ٣ - ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية .

٤ - الضباط وضباط الصف والجنود الذين يمنحون هذه السلطة من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه بما يكلفون به من أعمال .

٥ - من يخول هذه الصفة بمقتضى قوانين أخرى أو قرارات صادرة تنفيذاً لها ، ويقصد بذلك رجال الضبط القضائي العام فيما يتعلق بالجرائم العسكرية العامة أو المختطة كرجال المخابرات العامة ورجال الشرطة .

**القسم الثاني :** أعضاء ضبط قضائي عسكري ذوى اختصاص مكاني محدد وشامل لجميع أنواع الجرائم التى تقع فى دائرته .  
والاختصاص المكاني لهؤلاء يتحدد بدائرة أعمالهم ولو كانت هذه الأعمال فى أماكن متفرقة . وهؤلاء هم :

١ - ضباط القوات المسلحة . والصفة تلحق فقط بالضباط دون ضباط الصف والجنود . فكل ضابط يعتبر من مأمورى الضبط القضائي لأى جريمة تقع فى دائرة عمله ، وله بذلك أن يباشر إجراءات الضبط القضائي المنصوص عليها . أما ضباط الصف والجنود فيعتبرون فى هذه الحالة من مساعدى الضبط القضائي الذين يباشرون أعمالهم تحت بصر ورقابة وإشراف مأمور الضبط القضائي .

٢ - قادة التشكيلات والوحدات والمواقع العسكرية وما يعادلها . وهؤلاء لهم صفة الضبط القضائي بالنسبة لجميع الجرائم التى ترتكب فى دائرة أعمالهم .

### معياد الاختصاص المكاني :

يتحدد الاختصاص المكاني للمأمور الضبط القضائي العسكري إما بمكان وقوع الجريمة أو بمكان ضبط المتهم أو بمكان إقامته . ويكفى أن يتوافر معيار من هذه المعايير الثلاث لكى يثبت الاختصاص المكاني للمأمور الضبط القضائي .



### واجبات اعضاء الضبط القضائي العسكري :

ان واجبات مأموري الضبط القضائي العسكري تتمثل في ثلاث واجبات رئيسية :

أولا : قبول التبليغات والشكاوى فأمور الضبط القضائي يختص بتلقي البلاغات المختلفة عن الجرائم من ذلك النوع الداخل في اختصاص القضاء العسكري وإثبات ذلك بحضور الاستدلالات ، وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وسؤال من يرى سؤالهم وإثبات كل ذلك بالمحضر .

### ثانيا إجراء التحريات :

يختص مأمور الضبط القضائي العسكري بإجراء التحريات عن الجرائم المرتكبة ومن قام بارتكابها أو ساهم فيها . وله في ذلك أن يستعين بمساعدى الضبط القضائي . ويجب عليه افرار هذه التحريات وما تسفر عنه في محضر .

### ثالثا جمع الاستدلالات -

على مأمور الضبط القضائي العسكري جمع الاستدلالات اللازمة بخصوص الجرائم المرتكبة سواء ما تعلق بوقوع الجريمة أو لسببها الى فاعل معين ، وله في سبيل ذلك أن يجري المعاينات اللازمة ويسمع الشهود وله أن يستعين بأهل الخبرة في المسائل الفنية . فله أن يستعين بالخبراء ويطلب رأيهم شفويا أو كتابة . وله أن يسأل المتهم . ولكن لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يحلف الشهود أو الخبراء اليمين الا اذا خيف استحالة سماع الشهادة يمين فيما بعد .

وعلى مأموري الضبط القضائي العسكري أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للحفاظ على أدلة الجريمة كتحرير المضبوطات ووضع الأختام وتصوير مكان الحادث ووضع الحراسة اللازمة ورفع البصمات وغير ذلك من الاجراءات .

ويجب على مأموري الضبط القضائي القيام بهذه الواجبات حتى ولو كانت النيابة العسكرية قد تولت اجراء التحقيق بنفسها . فليس معنى قيام النيابة بهذا التحقيق اعاقا مأموري الضبط القضائي عن القيام بواجباتهم التي فرضها عليهم القانون .

### تحرير محضر الاستدلالات :

أوجب المشرع على مأموري الضبط القضائي العسكري أن يثبتوا جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر موقع عليها منهم وبين بها وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله (مادة ١٤ أحكام عسكرية)

ويجب أن يشتمل المحضر فضلا عما تقدم على توقيع جميع من سئلوا بمعرفة مأمور الضبط القضائي من شهود وخبراء . وإذا قام أحد مساعدى الضبطية القضائية بإجراء من اجراءات الاستدلال فيجب اثباته بمحضر يحزر بمعرفة مأمور لضبط النقضائى أو بمعرفة المروؤس الذى قام به .

ولا يلزم أن يصطبب مأمور الضبط القضائي معه كاتبا وقت مباشرة للإجراءات اللهم الا فى الأحوال التى يياشر فيها عضو الضبط القضائي الاجراء بوصفة سلطة تحقيق كما هو الشأن فى حالات الضرورة التى ويضى فيها عدم إمكان اعادة الاجراء بمعرفة سلطة التحقيق . غير أن استماعة عضو الضبط القضائي بكاتب لتدوين محضره لا يترتب عليه بطلان المحضر طالما أنه حرر تحت اشرافه وذلك بتوقيعه .

ويجب على عضو الضبط عقب الانتهاء من تحرير المحضر أن يرفع الأشياء المضبوطة مرفقة بالمحضر الى القائد أو النيابة العسكرية المختصة بحسب الأحوال ( مادة ٢/١٤ أحكام عسكرية ) .

### جمع الاستدلالات فى حالة التلبس بجناية أو جنحة :

خلاف الاجراءات السابقة التى يختص عضو الضبط القضائي بمباشرتها فى الأحوال المادية ، هناك اجراءات أخرى أوجها المشرع فى حالة التلبس ، داخله أيضا فى نطاق الاستدلال وهذه الاجراءات هى : -

١ - الانتقال فورا الى مكان الحادث .

يجب على عضو الضبط القضائي فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فورا الى محل الواقعة ويأمين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الإماكن والأشخاص وكل ما يشيد فى كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا أو من يكن الحصول منه على اضافحات فى شأن الواقعة ومرتكبها ويجب عليه أن يخطر النيابة العسكرية أو القائد فورا بانتقاله بحسب الأحوال .

٢ - التحفظ على مكان الحادث وأدلة الجريمة .

ويكون ذلك بمنع الحاضرين من سفادة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

وأوامر عضو الضبط القضائي التي يصدرها الى الحاضرين بمحل الحادث يترتب على مخالفتها عقوبة جنائية وهي الغرامة التي لا تتجاوز ثلاثين جنيتها . ويكون الحكم بها من المحكمة العسكرية المختصة بناء على المحضر الذي يحرره عضو الضبط القضائي في هذا الشأن .

## الفصل الثاني

اختصاصات اعضاء الضبط القضائي العسكري

بالتحقيق في غير احوال التلبس

اولا : القبض على المتهم

لم ينص قانون الأحكام العسكرية على أحكام خاصة بالقبض على المتهم . ولذلك تنطبق في هذا الصدد الاحكام الواردة في قانون الاجراءات الجنائية بالتطبيق للمادة العاشرة .

ومؤدى هذه الأحكام أنه لا يجوز القبض على المتهم في غير احوال التلبس الا بعد استصدار أمر بالقبض من سلطة التحقيق وهي النيابة العسكرية أو القائد . ويشترط لذلك أولا : أن تكون الجريمة المسندة الى المتهم هي من الجرائم التي يجوز فيها القبض وهي الجنايات عموما وجنح السرقة والنصب والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف ( مادة ٣٥ اجراءات ) . واثنيا : أن توجد دلائل كافية على الاتهام . والمقصود بالدلائل الكافية أن تقوم شبهات مستمدة من الواقع والظروف المحيطة بالواقعة على الاتهام . أما اذا كانت الشبهة التي ثارت في ذهن رجل الضبط لا تؤيدها الوقائع والقرائن المستمدة من الواقع فإن أمر القبض يقع باطلا . وتقدير الدلائل ومدى كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت اشراف سلطة التحقيق المصدرة للأمر ومحكمة الموضوع بعد ذلك .

جواز اتخاذ الاجراءات التحفظية قبل صدور امر القبض :

أجازت المادة ٣٥ اجراءات لرجل الضبط القضائي القيام بالاجراءات التحفظية المناسبة لحين صدور الأمر بالقبض . والاجراءات التحفظية هنا تختلف عن الأمر بالتحفظ الذي يملكه القائد في التحقيق بمفرته كما

سنرى • فالاجراءات التحفظية التى عنهاا المشرع فى المادة ٣٥ اجراءات لاتخرج عن اطار سلطات الاستدلال والتى تتخذ لمنع المتهم من الهرب والمحافظة على أدلة الجريمة • وهى وان تضمنت حدا لحرية المتهم الا انه لا يجب أن تتجاوز هذا القدر الى الحجر الكلى على تلك الحرية •

#### الامر بالضبط والاحضار :

ان القبض لا يكون الا بالنسبة للمتهم الحاضر • فاذا لم يكن المتهم حاضرا وتوافرت شروط القبض جاز لرجل الضبط القضائى أن يستصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره ويثبت الأمر بالمحضر •

#### سماع اقوال المتهم المقبوض عليه

متى وقع القبض على المتهم تنفيذا لأمر القبض أو الضبط والاحضار فقد أوجب المشرع على رجل الضبط القضائى أن يسمع فوراً أقوال المتهم أى سؤاله عن التهمة المسندة اليه واثبات اجابته بالمحضر • ولا يجوز استجوابه لأن الاستجواب من اجراءات التحقيق التى لا يملكها سوى المحقق ذاته • وعلى رجل الضبط القضائى أن يرسل المتهم المقبوض عليه الى سلطة التحقيق التى أمرت بالقبض فى خلال أربع وعشرين ساعة • ومخالفة هذا الميعاد يستوجب المساءلة التأديبية والجنائية •

ويجب على النيابة العسكرية أو القائد أن يستجوب المتهم فى خلال أربع وعشرين ساعة أخرى من تاريخ عرضه عليه ويتم التصرف فى المتهم اما بحبسه احتياطياً أو التحفظ عليه أو ايقافه بحسب الأحوال أو باطلاق سراحه •

وفى جميع الأحوال يجب أن يبلغ فوراً كل من يقبض عليه بالأسباب التى من أجلها تم القبض عليه ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب اعلاؤه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه •

### ثانيا : تفتيش شخص المتهم

لم يأخذ المشرع في قانون الأحكام العسكرية بالقاعدة العامة الواردة بالمادة ٤٦ إجراءات والتي تقضى بأنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانون يجوز تفتيش شخص المتهم ، وذلك حسبما استقر الفقه والقضاء على أن التفتيش المقصود هنا هو التفتيش القضائي للبحث عن أدلة الجريمة أو أى شيء يقيد في كشف الحقيقة . وانما فرق قانون الأحكام العسكرية بين حالات التلبس وبين غيرها من الحالات .

**ففي غير أحوال التلبس :** نصت المادة ١٩ من قانون الأحكام العسكرية على أنه في الأحوال التي يجوز فيها قانون القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائما عند ضبطه .

ومؤدى هذا النص أن رجل الضبط القضائي في غير أحوال التلبس لا يجوز له تفتيش المتهم بحثا عن أدلة أو لضبط ما قد يحمله من أشياء تفيد في كشف الحقيقة وانما كل ما يملكه هو فقط تفتيش المتهم لضبط ما يحمله من أدوات قد يضر بها نفسه أو غيره . ولذلك فإن التفتيش الوقائي يتحدد بالفرض منه فإذا جاوز رجل الضبط هذا الفرض كان التفتيش باطلا وبطل الدليل المستمد منه . أما إذا أظهر التفتيش الوقائي جريمة متلبسا بها فعليه أن يضبطها ويكون له الاختصاصات المخولة له في حالة التلبس كما سنرى .

والتفتيش الوقائي جائز لرجل الضبط كما هو جائز أيضا لغيره في الأحوال التي يجيز فيها القانون لغير رجال الضبط القضائي ضبط المتهم كما هو الشأن في حالة التلبس .

### التفتيش الإدارى :

يقصد بالتفتيش الإدارى الاجراء التحفظى الذى تنص بعض القوانين واللوائح على اجرائه بقصد تحقيق أهداف أمنية أو ادارية أو وقائية عامة . وهو ليس تفتيشا قضائيا يعنى البحث عن أدلة جريمة وقعت .

وقد نص قانون الأحكام العسكرية على اختصاص رجال الضبط القضائي العسكري بإجراء التفتيش الإداري في أماكن محددة وبالنسبة لجميع الأفراد سواء العسكريون منهم وغير العسكريين .

فقد نصت المادة ٣٠ من قانون الأحكام العسكرية على أنه لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الأماكن الداخلية أو الخارجية من المناطق التالية :

١ - مناطق الأعمال العسكرية .

٢ - مناطق الحدود .

٣ - مناطق السواحل .

٤ - المناطق التي تحددها الأوامر العسكرية والتوانين الأخرى .

وإذا أسفر التفتيش الإداري عن جريمة متلبس بها فانه يجب على رجل الضبط القضائي ضبطها ومباشرة السلطات المخولة له في حالة التلبس بالجريمة .

وفي جميع أحوال تفتيش الأشخاص سواء الوقائي أو الإداري فانه يجب مراعاة القاعدة العامة التي تعضي بأن تفتيش الاشئ لا يكون الا بمعرفة أثنى مثلها ( مادة ٤٦ إجراءات ) .

**اختصاص عضو الضبط القضائي العسكري بتفتيش الأشخاص في أحوال التلبس :**

**القاعدة العامة :** ان القاعدة العامة في أحوال التلبس المحددة بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية هي أن لأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الحاضر اذا قامت دلائل كافية على أتهامه في جنائية أو في جنحة معاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر وله أيضا أن يفتش شخص المتهم بحث عن أدلة تهيد في كشف الحقيقة . وليس له أن يفتش شخص غير المتهم .

غير أن المشرع في قانون الاحكام العسكرية خرج عن هذه القاعدة العامة وأجاز لمضو الضبط القضائي العسكري في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون تحديد أن يفتش شخص المتهم وغير المتهم • واشترط للفتيش مجرد الاشتباه دون تطلب وجود دلائل كافية على اللاتهام •

**بالنسبة لشخص المتهم :** أجازة المادة ١٦ من قانون الاحكام العسكرية تفتيش أى شخص أينما كان يشتبه بأنه فاعل في جريمة أو شريك ويستوى أن يكون المشتبه فيه له الصفة العسكرية أو ليست له تلك الصفة • وكل ما اشترطه المشرع أن يشتبه فيه رجل الضبط • بأنه فاعل أو شريك في جناية أو جنحة داخلية في اختصاص عضو الضبط • ومتى ثبت لرجل الضبط الاختصاص المكافي وفقا لمعيار من المعايير الثلاث السابق بيانها وهي محل وقوع الجريمة أو مكان ضبط المتهم أو محل إقامته ، فله أن يفتشه في أى مكان ولو كان خارج دائرة اختصاصه المكافي •

**بالنسبة لشخص غير المتهم :** فقد خرج المشرع عن القاعدة العامة في عدم جواز تفتيش شخص غير المتهم إلا بعد استئذان القاضي الجزئي أو من خول اختصاصه ، وأجاز لمضو الضبط القضائي أن يفتش أى شخص يشتبه فيه على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة المتلبس بها أو تقوم الشبهة على أنه مخفي لشخص له علاقة بالجريمة • وهذه الحالة غريبة باعتبار أن إذا بصدد تفتيش الأشخاص بصدد واقعة هي إخفاء اشخاص فارين أو مطلوبين للعدالة •

ويجب في جميع الأحوال أن يكون التفتيش في الأماكن التي تتحدد بالغرض من التفتيش بحسب نوع الجريمة • فإذا تجاوز رجل الضبط القضائي الغرض من التفتيش كان باطلا وبطل الدليل المستمد منه •  
وفي غير أحوال التلبس يجب استصدار أمر التفتيش من النيابة العسكرية •

وقد نصت المادة ١٨ على وجوب الالتزام بالغرض من التفتيش بأن نصت صراحة على أن يكون التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها • ومع ذلك اذا ظهر له عرضا



جريمة متلبس بها فعليه ضبطها واتخاذ الاجراءات الممولة له قانونا بشأنها .

#### ثالثا تفتيش الاماكن :

يفرق في تفتيش الاماكن بين الاماكن المسكونة وبين الااكن الاخرى .

**اولا : الاماكن المسكونة :** ويقصد بها المنازل والاماكن المتخذة كمسكن لأفراد القوات المسلحة ولو وجدت داخل المناطق العسكرية ، طالما توافرت في المكان صفة الخصوصية . وتتوافر تلك الصفة اذا كان المكان قد خصص لإقامة أشخاص محددين .

وبالنسبة لتلك الاماكن المسكونة فقد نص المشرع صراحة في المادة ١٥ من قانون الأحكام العسكرية على أنه لا يجوز لأعضاء القضاء العسكري الدخول أو التفتيش في أي محل مسكون الا في الأحوال المبينة في القانون .

والأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط الدخول الى المحال المسكونة حددها المشرع في قانون الاجراءات الجنائية وهي حالات الاستغاثة والضرورة كالكوراث وغيرها . والدخول هنا لا يبيح التفتيش ولكن اذا ظهر عرضا أثناء الدخول جريمة متلبس بها فلرجل الضبط القضائي أن يضبطها ويتخذ في شأنها الاجراءات المخولة له في حالة التلبس .

اما تفتيش الاماكن المسكونة بحثا عن أدلة متعلقة بجريمة وقعت ، فقد فرق المشرع بين الجرائم المتلبس بها والجرائم الأخرى .

ففي أحوال التلبس بالجريمة يجوز لرجل الضبط القضائي أن يفتش منزل المتهم . ويقصد بالمتهم هنا كل من تتوافر بالنسبة له دلائل كافية على أنه فاعل أو شريك في الجريمة المتلبس بها ولو لا يتم ضبطه . ويجوز لرجل الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم ولو كان خارج دائرة اختصاصه المكاني طالما توافر له الاختصاص بالجريمة بناء على معيار من المعايير الثلاث السابق الإشارة اليها وهي مكان وقوع الجريمة أو مكان ضبط المتهم أو محل اقامته .

أما غير المتهم فلا يجوز تفتيش مسكنه الا بعد استئذان النيابة العسكرية .

ولكن يلاحظ ان المحكمة الدستورية قضت بعدم دستورية نص قانون الاجراءات الذي يجيز لأمور الضبط تفتيش منزل المتهم في احوال التلبس وبالتالي يلزم في جميع الاحوال استئذان النيابة العسكرية لتفتيش منزل المتهم . ( دستورية ١٩٨٤/١/٢ - القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية ) .

وإذا كانت الجريمة غير متلبس بها فلا يجوز لرجل الضبط القضائي تفتيش مسكن المتهم الا بعد استصدار أمر بالتفتيش من النيابة العسكرية .

ويشترط للتفتيش أو لصدور الأمر به أن تتوافر دلائل كافية على الاتهام وعلى أن المتهم يحوز أو يحرز أشياء تفيد في كشف الحقيقة . ويجب أن يكون التفتيش في الأماكن التي يمكن أن تتواجد بها أشياء تتعلق بالجريمة الجاري البحث عن أدلتها . ولذلك نصت المادة ١٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن يكون التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها .

ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تمد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف التحقيق عن جريمة أخرى جاز ضبطها .

ويلزم أن تكون الجريمة هي جناية أو جنحة ولا يلزم في الجنحة درجة جسامه معينة . ولا تفتيش في شأن المخالفات . ويستوى أن تكون الجناية هي من جرائم القانون العام أو من الجرائم العسكرية المختلطة أو البحتة ملما توافرت شروط التفتيش أو الأمر به .

وإذا جاز تفتيش المسكن فانه يجوز تفتيش الأشخاص المتواجدين أثناء التفتيش اذا ظهرت امارات قوية على أنهم يحوزون أو يحوزون أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

ثانيا : الأماكن العسكرية غير المسكونة : ( ١ ) التفتيش القضائي لأعضاء الضبط القضائي العسكري ، كل في دائرة اختصاصه ، سلطة تفتيش الأماكن العسكرية بحثا عن أدلة تتعلق بجناية أو جنحة ، سواء في

ذلك الجرائم المتلبس بها وغير المتلبس بها • فيجوز لهم تفتيش المعسكرات أو المؤسسات أو التكنات أو الأشياء أو الطائرات أو السفن أو المركبات العسكرية أو الأماكن التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت • ويكون التفتيش للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها • ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تهديد في كشف التحقيق عن جريمة أخرى جاز ضبطها ( مادة ١٨ ) • وتفتيش الأماكن العسكرية السابقة بمعرفة عضو الضبط القضائي يستلزم اخطار قائد الوحدة التي يجرى فيها التفتيش • غير أن هذا الشرط ليس شرطا لصحة التفتيش وانما هو من قبيل الارشاد والتنظيم • ومعنى ذلك أن اجراء التفتيش بدون اخطار قائد الوحدة يكون صحيحا قانونا ويكون الدليل المستمد من التفتيش بدوره صحيحا وكل ما يمكن أن يترتب على ذلك هو المساءلة الادارية •

#### (ب) التفتيش الادارى بواسطة القادة •

منح قانون الأحكام العسكرية للقادة الحق في التفتيش على الوحدات والأفراد طبقا للأوامر العسكرية ( ٣/١٨ ) • وهذا التفتيش المنصب على الوحدات أو الأفراد تقتضيه طبيعة النظام العسكري ومن ثم فهو يهدف الى حسن سير العمل داخل الوحدات وضمان التزام الأفراد في القوات المسلحة بالأوامر والتعليمات • ولذلك فهو لا يهدف الى جمع دليل أو أشياء تتعلق بجريمة وقعت • ومن أجل ذلك فهو يتقيد بالهدف منه • وتجاوز هذا الهدف من شأنه أن يظل الدليل المستمد من التفتيش • ولكن اذا أجرى هذا التفتيش الادارى وظهر عرضا جريمة متلبس بها أو وجدت أشياء تتعلق بجريمة جارى البحث عن أدلتها فيمكن ضبطها ويقع صحيحا الدليل المستمد من الضبط •

## الباب السادس

### اجراءات التحقيق

نص قانون الأحكام العسكرية على اجراءات التحقيق في الجرائم  
انمسكرية وميز بين الاجراءات التي تتبع في غير خدمة الميدان وتلك التي  
تتبع في احوال خدمة الميدان . كما أنه منح سلطة التحقيق للقائد وللنيابة  
العسكرية على التفصيل الذي منراه في الفصول الآتية :

قظم المشرع اجراءات التحقيق في غير خدمة الميدان في الفصل الثاني  
والفصل الثالث والفصل الرابع والفصل الخامس والفصل السادس من  
الباب الثاني من القسم الثاني من قانون الأحكام العسكرية ونظم سلطة  
التحقيق بأن نص على اختصاص بالتحقيق للقائد واختصاص بالتحقيق  
للنيابة العسكرية .

## الفصل الأول

### تحقيق القائد

نصت المادة ٢٣ من قانون الأحكام العسكرية على أن للقائد أو من ينييه من الضباط التابعين له في جميع الأحوال اتخاذ كافة اجراءات التحقيق في الجرائم العسكرية وتضمنت تلك المادة في فقرتها الثانية سلطات القائد في التصرف في الجرائم العسكرية .

#### المقصود بالقائد :

يقصد بالقائد في تطبيق أحكام قانون الأحكام العسكرية قائد الكتيبة فأعلى أو ما يعادلها في الوحدات العسكرية المختلفة ( مادة ٣٤ من لائحة الانضباط العسكري ) .

• ويجوز للقائد بالمعنى السابق أن ينيب عنه أحد الضباط التابعين له . وهذه الانابة يجب أن تكون مثبتة كتابة سواء فيما يتعلق بإجراء واحد فحسب أو كانت انابة شاملة لكافة اختصاصات القائد . ويجب على الضابط الصادر له التكليف بمباشرة التحقيق أن يثبت التكليف أو الانابة أو الأمر الصادر بها في صدد المحضر . وهذا ما عنته المادة ٣٥ من لائحة الانضباط العسكري حينما خولت القائد الأمر بتشكيل مجلس تحقيق من ضابط أو أكثر لتحقيق الجرائم العسكرية .

#### الجرائم الداخلة في اختصاص القائد كسلطة تحقيق :

اشترط المشرع في المادة ٢٣ من قانون الأحكام العسكرية أن تكون الجرائم محل التحقيق داخلة في اختصاص القائد . ويشترط لتوافر اختصاص القائد الشروط الآتية :

أولا : أن تكون الجريمة المرتكبة من الجرائم العسكرية وليست من جرائم القانون العام . ويقصد بالجرائم العسكرية تلك التى تناولها بالتجريم قانون الأحكام العسكرية فى نصوص الموضوعية . وهذا المعنى عبرت عنه المادة ٣٥ من لائحة للانضباط العسكرى بنصها على أن « للقائد أن يباشر التحقيق بشخصه أو يأمر بتشكيل مجلس تحقيق من ضابط أو أكثر وذلك لتحقيق الجرائم العسكرية عدا ما ارتبط فيها بجرائم القانون العام التى تختص بتحقيقها النيابة العسكرية » .

ومؤدى ذلك أن جرائم القانون العام تخرج برمتها من اختصاص القائد . كما يخرج أيضا من اختصاصه الجرائم العسكرية المجزئة بقانون الأحكام العسكرية متى كانت مرتبطة بجريمة من جرائم القانون العام . ولم يحدد النص نوع الارتباط المطلوب لخراج الجرائم العسكرية من اختصاص القائد حيث أن المعنى قد ينصرف الى أى نوع من أنواع الارتباط ولو كان ارتباطا بسيطا . غير أننا نرى أن الارتباط الذى يفرج الجرائم العسكرية من اختصاص القائد هو الارتباط غير القابل للتجزئة باعتبار أن ذلك النوع له آثاره القانونية الموضوعية والاجرائية مثل ضرورة الحكم بالمعقوبة المقررة للجريمة الأشد وضرورة الاحالة الى محكمة واحدة . أما الارتباط البسيط فيجيز فقط لسلطة التحقيق الاحالة الى محكمة واحدة . ونظرا لأننا بصدد سلطتى تحقيق منفصلتين وهما سلطة القائد وسلطة النيابة العسكرية والأولى خاصة والثانية عادية وفقا لقانون الأحكام العسكرية ومن ثم وجب الفصل بين الدعاوى بالاستهداء بالمادة ١٢٤ اجراءات جنائية .

ويأخذ حكم الارتباط غير القابل للتجزئة والذى يخرج الجرائم الجرائم العسكرية من اختصاص القائد التمدد المعنوى بين جريمة عسكرية وجريمة قانون عام ، وكذلك أيضا تعدد الأوصاف القانونية اذا كان أحد الأوصاف بشكل جريمة قانون عام . ذلك أن علة اخراج الجرائم العسكرية من اختصاص القائد فى هذه الأحوال متماثلة مع الارتباط باعتبار أن قانون الأحكام العسكرية أوجب فى الأحوال التى تشكل فيها

الواقعة المكونة للجريمة العسكرية واقعة من جرائم القانون العام ، تطبيق عقوبة القانون العام اذا كانت أشد اعمالا لنص المادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية . والقائد لا ولاية له للنظر في جرائم القانون العام أيما كان درجة حسابها وانما الاختصاص في ذلك للنيابة العسكرية ومن ثم وجب لحالة كل الجرائم العسكرية التي تشكل في الوقت ذاته جريمة قانون عام الى النيابة العسكرية .

#### حكم الجرائم العسكرية المختلطة :

ان منطق قانون الأحكام العسكرية والمادة ٣٥ من لائحة الانضباط العسكري والسابق بياته كان من شأنه أن يؤدي الى اخراج الجرائم العسكرية المختلطة من اختصاص القائد باعتبار أنها تنطوي على وقائع مجرمة بنصوص قانون الأحكام العسكرية وقانون العقوبات العام ، كالسرقة والاختلاس واللاتلاف وغيرها . لأنه في مثل تلك الجرائم ينبغي أعمال المادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية . غير أن لائحة الانضباط العسكري في المادة ٤٨ منها وهي بصدد تحديد سلطة القائد في التصرف في جميع الجرائم العسكرية انضباطيا أخرجت من سلطته في التصرف وليس في التحقيق بعض الجرائم المختلطة وأدخلت في سلطته جرائم أخرى كالسرقة والاختلاس . ومؤدى ذلك أن الجرائم المختلطة جميعها اعتبرتها لائحة الانضباط العسكري داخلة في سلطة القائد في التحقيق مقيدة فقط سلطته في التصرف في التحقيق .

والحقيقة هي أن هناك تناقضا بين نص المادة ٣٥ والمادة ٤٩ من لائحة الانضباط العسكري لأن تعدد الأوصاف الذي هو سمة الجرائم المختلطة بالإضافة الى تنازع النصوص الظاهري بين قانون الأحكام العسكرية وتلك الواردة في قانون العقوبات العام هو مجال تطبيق المادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية وتتوافر بالنسبة له العلة التشريعية التي من أجلها أخرجت الجرائم العسكرية المرتبطة بجريمة قانون عام من اختصاص القائد . ولذلك كان ينبغي أن تختص النيابة العسكرية بتحقيقات جميع الجرائم العسكرية المختلطة . وهذا التناقض لاجال لآلاته لا يتنصل

تتبرعى يعدل نص المادة ٨ من لائحة الانضباط . وهذا بالإضافة الى أن نص المادة ٤٨ ذاته متعارض ونص المادة ٢٣ من قانون الأحكام العسكرية والذي أوجب في فقرته الأخيرة حالة الجرائم المرتكبة والطارئة عن اختصاص القائد الى النيابة العسكرية وحددت المذكرة الايضاحية الجرائم الخارجة عن اختصاص القائد بأنها الجنايات والجناح المنصوص عليها في الكتاب الثاني من هذا القانون .

ومعنى ذلك أن اختصاص القائد بالتحقيق في الجرائم المختلطة انما ينصرف الى الجانب الانضباطى منها وليس الى الجانب الجنائى . ذلك أن الجريمة المختلطة تشكل فى الوقت ذاته جريمة انضباطية وجريمة جنائية ويفتض القائد بتحقيق الوصف الانضباطى وحالة الواقعة بوصف الجريمة الجنائية الى النيابة العسكرية المختصة .

ولا شك أن اعمال المادة ١٢٩ من قانون الاحكام يخرج برمته من اختصاص القائد الذى لا يملك سوى توقيع الجزاءات الانضباطية .

ثانيا : أن يتوافر الاختصاص الشخصى .

ويقصد بالاختصاص الشخصى أن يكون المتهم أحد أفراد الكتيبة أو ما يعادلها التى يتولى قائدها التحقيق . فالقائد يختص بتحقيق الجرائم العسكرية التى يرتكبها أفراد كتيبته ولو وقعت خارج الوحدة . وهذا مستفاد من المادة ٤٩ من لائحة الانضباط العسكرية التى أوجبت على القائد المبادرة بتحقيق القضية فور اخطاره بأمر التحفظ على المتهم والمصدر من قائد المكان الذى اوقعت فيه الجريمة .

**اجراءات التحقيق التى يملكها القائد أو مجلس التحقيق :**

إذا كانت الجريمة داخلية فى اختصاص القائد فله أن يباشر جميع اجراءات التحقيق المخولة لسلطات التحقيق فله سماع الشهود بعد تحليفهم اليمين القانونية وله انتداب الخبراء واستجواب المتهم كما له تفتيش شخص المتهم وتفتيش مسكنه بالشروط المقررة قانونا لسلطات التحقيق .



وللقائد أن يتخذ الاجراءات التحفظية ضد المتهم كالأمر بالقبض أو الضبط والاحضار ولكن ليس له الأمر بالحبس الاحتياطي. وانما له أن يصدر أمرا بالتحفظ على المتهم .

#### الأمر بالتحفظ :

أجازت لائحة الانضباط العسكرية صدور أمر بالتحفظ على المتهم بسبب وقوع جريمة عسكرية أو جريمة مختلطة أو جريمة قانون عام، والأمر بالتحفظ ليس إجراء من اجراءات التحقيق وانما هو إجراء انضباطي يتخذ بسبب وقوع الجريمة وتهيدا لاتخاذ اجراءات التحقيق . ونظرا لأنه ليس إجراء من اجراءات تحقيق فهو يختلف عن الحبس الاحتياطي ولا يشترط إصداره. الشروط المطلوبة قانونا للأمر بالحبس الاحتياطي . ونظرا لأنه ليس إجراء تحقيق فقد منحه المشرع للقائد بالرغم من خروج الجريمة من دائرة اختصاصه كما هو الشأن في جرائم القانون العام . فقد نصت المادة ٣٦ من لائحة الانضباط العسكرية على أنه يجوز التحفظ على أى متهم من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية لارتكابه جريمة من الجرائم العسكرية أو من جرائم القانون العام .

ومؤدى ما سبق أن الأمر بالتحفظ جائز بالنسبة لأى جريمة عسكرية بحتة أو مختلطة. ولو لم تتوافر فيها الشروط المطلوبة للحبس الاحتياطي . كما أنه يجوز في جرائم القانون العام ولو لم تصدر سلطة التحقيق أمر بالحبس الاحتياطي .

والأمر بالتحفظ بوصفه إجراء انضباطيا لا يصدر الا بالنسبة لمتهم خاضع لقانون الأحكام العسكرية . والمقصود بالقبض هنا الخضوع للأحكام الموضوعية أى للأوامر والنواهي الواردة بقانون الأحكام العسكرية . ومعنى ذلك أن المديين المتهمين بارتكاب جريمة من الجرائم الخاضعة للقضاء العسكري لا يصدر بشأنهم أمر التحفظ وانما يمكن أن يصدر بشأنهم أمرا بالحبس الاحتياطي من النيابة العسكرية ومع ذلك يجوز صدور الأمر بالتحفظ بالنسبة للمدنيين الملحقين بالعسكريين في أثناء خدمة الميدان والذين يطالبون بأحكام القانون العسكري الموضوعية والاجرائية معا .

### الحالات التي يجوز فيها الأمر بالاحتفاظ العسكري :

حددت لائحة الانضباط العسكري الحالات التي يجوز أن يصدر فيها الأمر بالاحتفاظ العسكري وذلك في المادة ٣٧ منها وهذه الحالات هي :

#### أولا الجرائم الجسيمة :

والجرائم الجسيمة تنصرف الى الوقائع المعاقب عليها بمقوبات جنائية عامة أو خاصة بقانون الأحكام العسكرية . وذلك فإن الجرائم الجسيمة قد تكون جريمة قانون عام أو جريمة عسكرية مختلطة أو جريمة عسكرية بحتة . ولم يحدد النص المقصود بالجسامة . غير أن درجة الجسامة بالنسبة للجرائم إنما تتحدد بالعقوبة المقررة لها . وبطبيعة الحال يخرج عن نطاق الجسامة الجرائم الداخلة في نطاق المخالفات ومن ناحية أخرى تعتبر الجنايات جميعها من الجرائم الجسيمة . أما بالنسبة للجرح فإن ميعار الجسامة يتوقف على درجة جسامة الضرر أو الخطر المترتب على الجريمة ، وهو أمر يقدره القائد حالة بحالة .

#### ثانياً : الاخلال الجسيم بالانضباط العسكري :

وهذه الحالة بدورها تحتاج الى تحديد . ذلك أن هناك جرائم منصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية تقوم على السلوك المضرب بالانضباط والربط ومقتضيات النظام العسكري وهي المنصوص عليها في المواد ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من قانون الأحكام العسكرية . وقد جعل المشرع من المادة ١٦٦ نصاً احتياطياً لنصوص التجريم في القانون حيث اشترط لاقامة الادعاء على مرتكب الجريمة الا يكون الفعل الذي ارتكبه مكوناً لجريمة منصوص عليها في القانون . ولذلك يثور التساؤل : هل أراد المشرع اخراج هذه الجرائم الجسيمة أم أن المشرع أراد بالاخلال الجسيم بالانضباط العسكري أفعالا أخرى لا تندرج تحت المواد سالفة الذكر ؟

نعتقد أن الاخلال الجسيم بالانضباط العسكري يمكن أن يتسع له نص المادة ١٦٦ من قانون الأحكام العسكرية باعتباره جريمة عسكرية ، لأن مجرد السلوك المضرب بالانضباط والربط ومقتضيات النظام العسكري يشكل الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ . ونظراً لأن هذا النص يعتبر احتياطياً لنصوص التجريم الأخرى بحيث لا تقام الدعوى بمقتضاه الا اذا لم يكون الفعل جريمة أخرى منصوص عليها بقانون الاحكام العسكرية

فاتنا نرى أن مجال الحالة الثانية من حالات التحفظ العسكري هي نص المادة ١٦٦ حينما يكون الاخلال جسيما . ومعنى ذلك أيضا أن ما يمكن أن يندرج تحت نص المادة ١٦٦ من أفعال يخرج عن نطاق الحالة الأولى الخاصة بالجرائم الجسيمة .

ولاشك أن جسامه الاخلال تجد معيارها في جسامه الضرر المترتب عليه أو جسامه الخطر الناشئ عن هذا الاخلال . وهذا أمر يقدره القائد .

ثالثا : خشية فرار المتهم :

يجوز الأمر بالتحفظ اذا خشي فرار المتهم بغض النظر عن درجة جسامه الجريمة أو درجة جسامه الاخلال بالانضباط العسكري . اذ يكفي أن يتوافر لدى القائد من الظروف ما يخشى منها فرار المتهم .

رابعا : خشية تأثير المتهم على سير التحقيق :

يجوز للقائد الأمر بالتحفظ على المتهم كإجراء احتياطي يهدف الى حسم سير التحقيق وعدم تأثير المتهم على الشهود أو جمع الأدلة المتعلقة بالجريمة المنسوبة اليه . والتحفظ العسكري في هذه الحالة جائز بغض النظر عن نوع الجريمة المنسوبة اليه أو درجة جسامتها أو درجة الاخلال بالانضباط العسكري .

انواع التحفظ العسكري :

التحفظ العسكري اما أن يكون شديدا أو بسيطا ويكون بايقاف الضباط وحجز ضباط الصف والجنود ( مادة ٣٦ لائحة الانضباط ) .

التحفظ الشديد :

حددت المادة ٣٨ من لائحة الانضباط العسكري الجرائم التي يمكن أن يصدر بشأنها التحفظ أو الحجز الشديد . غير أنها قصرتها على ضباط الصف والجنود . أما الضباط فلم تحدد اللائحة الجرائم التي يصدر بشأنها التحفظ الشديد . ومؤدى هذا الاغفال أن تقدير نوع التحفظ بالنسبة للضباط يكون منوطا بالقائد الذي أصدر أمر التحفظ بسبب درجة جسامه الجريمة .

والجرائم التي يصدر بشأنها التحفظ الشديد بالنسبة لضباط الصف والجنود هي : ١ - عدم الإتيان ٢ - استعمال العنف أو عبارات التهديد لأحد ضباط الصف ٣ - الامتناع عن اطاعة الأمر ٤ - الهروب أو الشروع فيه ٥ - الغياب ٦ - السكر ٧ - السرقة ٨ - الفتنه ٩ - أية جريمة أخرى جسيمة .

ويستفاد من التعداد السابق أنه وارد على سبيل المثال وليس الحصر . ولذلك فإن المشرع ترك في آخره للقائد الأمر بالتحفظ تقدير نوعه بحسب درجة جسامة الجريمة حينما نص على جواز التحفظ الشديد في أية جريمة أخرى جسيمة . ومن ناحية أخرى يستفاد من تعداد الجرائم الواردة بالمادة ٣٨ أن المشرع اعتبرها من الجرائم الجسيمة . ومعنى ذلك أن التحفظ الشديد بالنسبة للضباط أو ضباط الصف أو الجنود مناطه درجة جسامة الجريمة المرتكبة . والقائد الذي يقدر ذلك حتى بالنسبة للجرائم المنصوص عليها .

#### التحفظ البسيط :

يمكن أن يصدر الأمر بالتحفظ البسيط في حالة ارتكاب جريمة عسكرية أو جريمة قانون عام اذا توافرت حالة من الحالات التي تجيز التحفظ وذلك في الفروض التي يرى فيها القائد من ظروف الواقعة أنه لا موجب للتحفظ الشديد . ومع ذلك اذا كان التحفظ قد صدر بمناسبة ارتكاب جريمة جسيمة أو اخلال جسيم بالانضباط العسكري فيعين أن يكون التحفظ شديدا أما التحفظ البسيط فهو موكول أمره الى القائد في الحالتين الأخيرتين للتحفظ وهي خشية فرار المتهم أو خشية تأخير المتهمة على سير التحقيق .

#### المختص باصدار اوامر التحفظ وبياناته :

يصدر الأمر بالتحفظ العسكري من قائد الكتيبة أو الأقدم رتبة أو درجة الذي يتواجد في مكان ارتكاب الجريمة ، أو القائد أو الأقدم رتبة أو درجة الذي يخطر بوقوع الجريمة .

ومع ذلك اذا كان الضابط الأقدم مساهما في الجريمة فيجوز في أحوال الضرورة أن يصدر الأمر بالتحفظ من الضابط الأحدث اذا اقتضت ذلك طبيعة الجريمة وخطورتها .

ومعنى ذلك أن صدور أمر التحفظ من الضابط الأحداث مشروط بالبروتوكول الآتي: ١ - أن يكون الضابط للأقدم قد توافرت دلائل كافية على اتهامه في الجريمة بوصفه فاعلا أصليا أو شريكا وعموما بوصفه مساهما فيها بأى صفة ٢٠ - أن تكون الجريمة المرتكبة تنسب بالخطورة وتقتضى طبيعتها سرعة التدخل بهذا الاجراء . والخطورة هنا مناطها الاضرار بالمصالح العسكرية بجوانبها المختلفة أو بأمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج ٣٠ - أن تتوافر من الظروف ما يشكل ضرورة اتخاذ اجراء التحفظ من الضابط الأحداث كصعوبة الاتصال بالمستويات الأعلى درجة في وقت مناسب أو أن يكون أى تأخير في اتخاذ الاجراء يترتب عليه نتائج يصعب تداركها مستقبلا . وكل ذلك منوط بتقدير الضابط الأحداث وعلى مسؤوليته .

ويصدر الأمر بالتحفظ كتابة . ومع ذلك ففى أحوال الضرورة أو الاستعجال يجوز صدور الأمر شفاهة على أن يثبت بعد ذلك في محضر . ويجب أن يتضمن الأمر اسم الأمر به ووظيفته واسم المتهم وملخص الواقعة التي صدر في شأنها الأمر ونوع التحفظ ، أى بيان ما إذا كان شديدا أو بسيطا ( مادة ٢٩ ، لائحة الانضباط ) . ونرى أنه يجب اثبات الوصف القانونى للواقعة باعتبار أن اللائحة حددت بعض الجرائم التي تجيز التحفظ الشديد ، كما يجب إبراز درجة جسامة الواقعة حسبما استخلصها الأمر وذلك لمراقبة نوع التحفظ .

**المصادقة على التحفظ بالنسبة للضباط :** أوجبت المادة ٤٠ من اللائحة الانضباط العسكرية اخطار قائد المتهم واخطار قيادة الفرع الرئيسى بالقوات المسلحة أو قيادة الجيش الميدانى أو قيادة المنطقة العسكرية أو ما يادلها وهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وادارة شئون الضباط للقوات المسلحة بأمر التحفظ بالنسبة للضباط وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من صدور الأمر . ويجب أيضا اخطار الجهات السابقة بأسباب الأمر بالتحفظ ( مادة ٤٠ لائحة الانضباط ) .

ويجب المصادقة على أمر الايقاف ، وهو التحفظ بالنسبة للضباط ، خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره . وتصدر المصادقة من قائد الفرع الرئيسي بالقوات المسلحة أو قائد الجيش الميداني أو قائد المنطقة العسكرية أو ما يعادلها . وتخطر هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وادارة شئون الضباط للقوات المسلحة بقرار بقرار المصادقة ( مادة ٤٤ فقرة الأخيرة لائحة الانضباط ) . ويترتب على عدم المصادقة أو فوات ميعاد الثماني والأربعين ساعة دون تصديق لفتبار الأمر كأن لم يكن . ومع ذلك يجوز صدق أمر جديد بالتحفظ اذا جدت وقائع أو ظروف تبرر اتخاذ الأمر .

#### الاحطار باوامر التحفظ :

يجب احطار قائد المتهم فوراً بأمر التحفظ سواء كان المتهم ضابطاً أم صف ضابطاً أم جندياً . فاذا كان المتهم ضابطاً فيجب احطار الأجهزة السابق بيانها في البند السابق .

ويترتب على احطار القائد وجوب ماثرة التحقيق فور احطاره . وعليه أن ينهى التحقيق ويتصرف فيه خلال سبعة أيام والا وجب عليه احطار السلطة الأعلى بتقرير عن أسباب التأخير في انهاء التحقيق والتصرف فيه . وتحسب السبعة أيام من تاريخ وصول الأمر بالتحفظ الى القائد . وهذا الميعاد هو من المواعيد التنظيمية التي لا يترتب عليها سوى المؤاخذه الادارية .

#### مدة التحفظ :

ان التحفظ الصادر من القائد لا يجب أن تزيد مدته على المدة اللازمة للتحقيق والتصرف فيه . وقد حددتها لائحة الانضباط تحديداً مبدئياً بسبعة أيام . فاذا كان التحقيق لم ينته بعد وانقضت مدة السبعة أيام دون التصرف في الدعوى وجب على القائد تقديم تقرير الى السلطة الأعلى بامسباب التأخير في الانتهاء من التحقيق أو التصرف فيه . وفي جميع الأحوال لا يجب أن تزيد مدة التحفظ من القائد عن شهر . فاذا كان التحقيق لم ينته رغم مرور شهر على التحفظ وجب عرض الأمر على قائد

الفرع الرئيسي بالقوات المسلحة أو قائد الجيش الميداني أو قائد المنطقة العسكرية أو ما يعادلها . ولهذا القائد أن يأمر برفع التحفظ وله أن يأمر بامتداد على أن يعرض على هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة للمصادقة على امتداده . فإذا تمت المصادقة على امتداد التحفظ استمر الى نهاية التحقيق والتصرف فيه فلا يجوز أن تزيد مدته في جميع الأحوال عن ستة أشهر ما لم يتم اعلان المتهم بأمر الاحالة قبل ذلك أسوة بالمتبع في شأن الحد الأقصى للحبس الاحتياطي واعمالاً لنص المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية .

#### تنفيذ التحفظ :

فرقت لائحة الانضباط العسكرية في القواعد التي تحكم التحفظ بين التحفظ البسيط والتحفظ الشديد ، وإن كان النوعان ينفذان داخل وحدة المتهم .

وينفذ التحفظ البسيط بنزع المتهم من مفادرة الوحدة . ولم تحظر لائحة الانضباط أى عمل على المتحفظ عليهم تحفظاً بسيطاً . أما التحفظ الشديد فيكون بوضع الضابط أو ضابط الصف في المكان المخصص للمبيت وتحت حراسة أفراد من رتبته أو درجته أو في حراسة حرس أو دورية ، أو في أى مكان آخر يحدد في أمر التحفظ . أما الجنود المحبوزون جزئياً شديداً فيتحفظ عليهم في غرفة الحبس . ويسمح للمتحفظ عليهم تحفظاً شديداً بالخروج في دائرة الوحدة في مواعيد معينة وتحت الحراسة وفقاً لأمر التحفظ . ولا يجوز لهم مفادرة الوحدة إلا بأذن من قائد الفرع الرئيسي بالقوات المسلحة أو قائد الجيش الميداني أو قائد المنطقة العسكرية أو ما يعادلها ( مادة ٤٣ لائحة الانضباط ) .

ولا يباشر المتحفظ عليه تحفظاً شديداً أى عمل إلا ما كان لازماً لتسليم من بمهده . ولا يسمح له بالاتصال بأى شخص إلا بأذن من قائد الفرع الرئيسي بالقوات المسلحة أو قائد الجيش الميداني أو قائد المنطقة العسكرية أو ما يعادلها . ولا يجوز للمتحفظ عليه تحفظاً شديداً أن يحمل

سلاحاً إلا في حالة الاشتباك مع العدو وبأمر من قائده ( مادة ٤٤ ) لائحة  
الانضباط ) .

ولا يترتب على التحفظ العسكري فقد مدة الخدمة أو الراتب من  
أيام التحفظ .

#### رفع التحفظ :

يتم رفع التحفظ في حالتين : الأولى إذا تم التصرف في الدعوى  
انضباطياً أو إذا صدر فيها حكم من المحكمة المختصة إذا كانت قد أجيلت  
الدعوى إلى المحاكمة . والثانية إذا زادت مدة التحفظ عن شهر ولم  
يصادق على مده من السلطات السابق تحديدها ، وفقاً للمادة ٤٢ من لائحة  
الانضباط . ويلاحظ في الحالة الثانية أن اللائحة لم تتطلب عرض أمر بهد  
التحفظ قبل مضي الشهر وإنما تطلبت فقط أن يكون قد انقضى أكثر من  
شهر على التحفظ حتى يتم رفع التحفظ ، غير أن المقصود هو أن الاختصاص  
بالتحفظ أو رفعه فيما زاد عن شهر يكون من اختصاص السلطات المبينة  
بالمادة ٤٢ من اللائحة . ورفع التحفظ في الحالتين السابقتين يكون  
وجوبياً . غير أن ذلك لا يمنع السلطات التي أصدرت أمر التحفظ من  
رفعها قبل ذلك إذا رأت ذلك بناء على أسباب تبديها .

والسلطات المختصة برفع التحفظ تختلف بحسب ما إذا كان المتهم  
ضابطاً أو من ضباط الصف والجنود . فبالنسبة للضباط يرفع الإيقاف  
بأمر من قائد الفرع الرئيسي بالقوات المسلحة أو قائد الجيش الميداني أو  
قائد المنطقة العسكرية ، وما يعادلها . وتخطر هيئة التنظيم والإدارة للقوات  
المسلحة وإدارة شئون الضباط للقوات المسلحة بقرار رفع الإيقاف وأسبابه .  
أما بالنسبة لضباط الصف والجنود فيكون رفع العجز عنهم بأمر من القائد  
( مادة ٤٥ لائحة الانضباط ) .

ولا يترتب على التحفظ العسكري فقد مدة الخدمة أو الراتب من  
أيام التحفظ ( مادة ٤٦ لائحة الانضباط ) .



### التصرف في تحقيق القائد

رأينا أن اختصاص القائد بالتحقيق أننا ينصرف الى الجانب الانضباطي دون الجانب الجنائي . وقد حددت المادة ٢٣ من قانون الأحكام العسكرية قواعد التصرف في تحقيق القائد على النحو التالي :

أولا : اذا كانت الجريمة المرتكبة داخله في اختصاصه : للقائد في هذه الحالة أن يتصرف في التحقيق على وجه من الوجوه الآتية :

- ١ - أن يصرف النظر عن القضية . والمقصود بذلك اصدار أمر بحفظ الأوراق لعدم أهمية الواقعة انضباطيا . وتقدير ذلك منوط بالقائد الذي يستمد عناصر التقدير من ضالة المخالفة أو من ظروف الجاني أو من الظروف التي أحاطت بارتكابها ، بحيث يكون صرف النظر عن الواقعة أكثر نفعاً من توقيع الجزاء . غير أن سلطة القائد في حفظ الأوراق ليست مطلقة بالنسبة لجميع الجرائم . فقد أخرجت لأفحة الانضباط العسكري من اختصاص القائد بالحفظ بعض الجرائم والتي استلزمّت بالنسبة لها نوعاً مميّناً من التصرف وهو الاحالة الى المحاكمة العسكرية أو توقيع جزاء انضباطي بالنسبة لبعضها . ومع ذلك فيمكن حفظ التحقيق بالنسبة لهذه الجرائم اذا كان الحفظ يستند الى سبب آخر بخلاف عدم الأهمية . والجرائم التي أخرجتها لأفحة الانضباط من سلطة القائد في الحفظ لعدم الأهمية نصت عليها المادة ٤٨ من اللائحة وهي : ١ - جرائم الفتنة أو العصيان ( المواد ١٣٨ ، ١٣٨ ، ١٣٨ من ق ١٠١ ع ١ ) ٢ - الجرائم المرتبطة بالعدو ( المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ من ق ١٠٢ ع ١ ) ٣ - جرائم النهب والاغتداء والاتلاف العمدية ( المواد ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ من ق ١٠٤ ع ١ ) ٥ - جرائم السرقة والاختلاس ( المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ من ق ١٠٤ ع ١ ) ٦ - جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء ( المواد ١٤٦ ، ١٤٧ من ق ١٠٤ ع ١ ) ٧ - جرائم مخالفة واجبات الخدمة والغرامة في خدمة الميدان ( المادة ١٣٩ من ق ١٠١ ع ١ ) ٨ - جرائم اساءة استعمال السلطة في خدمة

الميدان ( المادة ١٤٨ من ق ١٠١ ع ) . فهذه الجرائم تقتضى محاكمة مرتكبها عسكريا . ومع ذلك فيجوز للقائد ، بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في الفقرات الأولى والثانية والثالثة ، اذا رأى من ظروف ارتكابها أو صفة فاعليها ما يدعو الى الاكتفاء بتوقيع عقوبة انضباطية أن يصدر القرار في هذه الحالة متضمنا أسباب الاكتفاء بتوقيع عقوبة انضباطية بدلا من الاحالة الى المحاكمة العسكرية ، كما يجب اخطار السلطة الأعلى بهذا القرار ومسبباته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اصداره .

ويلاحظ أن هذا الميعاد هو تنظيمي ولا يترتب على مخالفته بطلان . ويكون للسلطة الأعلى لمستويين من القائد الذى وقع العقوبة الانضباطية الحق في تخفيف العقوبة أو صرف النظر عن الجريمة المرتكبة وذلك خلال عام من تاريخ توقيع العقوبة اذا ظهر من ظروف الجريمة أو صفة مرتكبها أو من مستوى الانضباط العسكري بوحدة المعاقب ما يبرر ذلك ، أو كانت العقوبة غير قانونية أو مجحفة . ويكون لهذه السلطة العليا أيضا الحق في إلغاء العقوبة وتوقيع عقوبة أشد أو حالة المتهم للمحاكمة العسكرية خلال ثمن المدة ( مادة ٧٦ من لائحة الانضباط ) .

ويجب على القائد قبل توقيع عقوبة انضباطية أن يتأكد من صحة الاتهام وتحقيق أوجه دفاع المتهم عن نفسه ( مادة ٧٤ لائحة ) . ويجب أن يكون التحقيق كتابة في أحوال توقيع العقوبات الشديدة على الضباط ، وفي أحوال تنزيل الدرجة والحرمان من الدرجة المحلية وجس ضباط الصف اذا زادت مدته عن عشرة أيام ، وجس الجنود اذا زادت مدته عن واحد وعشرين يوما . وفي أحوال خدمة الميدان يجوز الاكتفاء بالتحقيق شفاهة على أن تكتب مسببات القرار . ومتى وقع القائد عقوبة انضباطية فلا يجوز اضافة شيء اليها بالنسبة للجريمة عينها أو صرف النظر أو تحقيقها ( مادة ٧٤ - ٧٥ لائحة ) .

## ٢ - احالة الموضوع الى السلطة الأعلى :

للقائد اذا رأى من ظروف الواقعة أنه من الملائم عدم توقيع عقوبة انضباطية من العقوبات التي يملكها ، أو أن مرتكب الجريمة لا يرضع لسلطته في توقيع العقوبات الانضباطية وفقا للمادة ٦٥ من لائحة الانضباط فعليه أن يحيل الموضوع الى السلطة الأعلى لاتخاذ شئونها فيه .

٣ - احالة الموضوع الى النيابة العسكرية المختصة . ويكون ذلك في الأحوال التي يرى فيها القائد أن الجريمة الانضباطية من الجسامه بحيث تحتاج الى تحقيق مطول أو كانت الواقعة لا يمكن البت فيها انضباطيا إلا في ضوء ما تنتهي اليه النيابة العسكرية في شأن الوصف الجنائي ، أو كانت تحتاج الى استثناءات خارجة عن نطاق سلطة القائد أو لا يتسع لها وقته .

وهذا خلاف حالات الاحالة الوجوبية الى النيابة العسكرية اذا كانت الواقعة من جرائم القانون العام أو كانت جريمة عسكرية مرتبطة بجريمة قانون .

٤ - طلب الاحالة الى المحاكمة العسكرية طبقا للقانون . وقد حددت المادة ٤٤ من القانون سلطات الاحالة وهي : أولا رئيس الجمهورية أو من يفوضه أو من ضابط مرخص له بذلك بمقتضى تفويض من الضابط الذي أعطيت له السلطة في الأصل من رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، وذلك بالنسبة للضباط ويجوز لمن يخول سلطة الاذن بالاحالة بالنسبة للضباط أن يفوض القادة الأدنى منه سلطة الاذن بالاحالة بالنسبة لضباط الصف والجنود . ثانيا : النيابة العسكرية في غير الأحوال السابقة وذلك برفع الدعوى مباشرة الى المحكمة العسكرية المختصة طبقا للقانون .

ويلاحظ أن طلب الاحالة الى المحاكمة العسكرية يكون وجوبيا في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٨ من لائحة الانضباط العسكرية والسابق

بيانها \* أما في غيرها فيكون طلب الإحالة جوازا للقائد له أن يتقدم به أو  
يوقع جزاء انضباطيا على التفصيل السابق ببيانه \*

**ثانيا - إذا كانت الجريمة خارجة عن اختصاص القائد :**

تخريج الجريمة عن اختصاص القائد إذا كانت جريمة قانون عام أو  
كانت جريمة عسكرية مختلطة مما نص عليه في القسم الثاني من الكتاب  
الثاني من القانون وذلك بالنسبة للمسئولية الجنائية المبينة على الوصف  
الجنائي \* أما المسئولية الانضباطية التي يمكن أن تشكلها الجريمة المختلطة  
فتدخل في اختصاصه وفقا لما بيناه في البند السابق \* كذلك يخرج عن  
اختصاصه الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام ، والجرائم  
الجنائية بالتحديد السابق يتم التصرف فيها من القائد بالإحالة الى النيابة  
العسكرية المختصة لاتخاذ شئونها فيها \*



وقد أجازت المادة ٢٧ من القانون للمدعى العام العسكري أن يكلف أحد أعضاء النيابة بالأعمال التي يختص بها بالذات أو بقسم منها .

ويلاحظ أن النيابة العسكرية هي فرع من الادارة العامة للقضاء العسكري وتتبع هذه الادارة . والقضاء العسكري بدوره هو إحدى ادارات القيادة العليا للقوات المسلحة . غير أن هذه التبعية هي تبعية ادارية وليست تبعية رئاسية وظيفية . بمعنى أنه ليس لهذه الادارة العامة أن توجه النيابة العسكرية في أى عمل من أعمال التحقيق أو التصرف فيه . وإنما يخضع أعضاء النيابة العسكرية في ذلك للمدعى العام العسكري . وإذا كان مدير الادارة العامة للقضاء العسكري يتبع وزير الدفاع مباشرة ، فكذلك ليس لوزير الدفاع اختصاص قضائي رئاسي بالنسبة لأعمال النيابة العسكرية بالتحقيق والتصرف اللهم الا في الأحوال التي يفوض فيها وزير الدفاع بالأحوال نيابة عن رئيس الجمهورية وأيضاً في الحدود المخولة له بمقتضى لائحة الانضباط العسكري .

وإذا كانت اختصاصات النيابة العسكرية ثابتة أصلاً للمدعى العام وكلاء النيابة العسكرية يعاونونه فقط في مباشرتها ، فإن للمدعى العام أن يشرف قضائياً على أعمالهم بحيث يقع باطلاً الاجراء الذي يتسم بالمخالفة لأوامر المدعى العام . وإذا صدر أمر بالحبس فله أن يصدر قراراً بالافراج والعكس صحيح . وهذا هو ما عناه المشرع في المادة ٢٦ من القانون من أن أعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام .

#### اختصاص النيابة العسكرية

حدد القانون اختصاص النيابة العسكرية في الفصل الرابع من الباب الثاني من القسم الأول في المواد ٢٨ وما بعدها . وبينت هذه المواد الجرائم الداخلة في اختصاص النيابة العسكرية والقواعد التي يخضع لها التحقيق فيها ورفع الدعوى الى القضاء العسكري وذلك على التفصيل التالي :

### أولا : الجرائم الداخلة في اختصاص النيابة العسكرية .

١ - كافة جرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري ( مادة ١/٢٩ ) . وهذه الجرائم هي ( أ ) جرائم القانون العام المرتكبة من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية إذا لم يكن معهم شريك أو مساهم مدني . ( ب ) الجرائم المرتكبة من المدنيين في الأماكن العسكرية أو التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أيضا وجدت . ( ج ) الجرائم التي تقع على أشياء لها الصفة العسكرية كالأسلحة والذخائر والمركبات والطائرات والسفن والأسرار والوثائق وغيرها . ( د ) الجرائم التي تقع من المدنيين على شخص له الصفة العسكرية أثناء ممارسته لأعمال وظيفته أو بسببها ( هـ ) جرائم أمن الدولة من جهة الدخول أو الخارج إذا ما أحيلت إليها بقرار من رئيس الجمهورية ( و ) أي جريمة من جرائم القانون العام إذا ما أحيلت إليها بقرار من رئيس الجمهورية وذلك عند اعلان حالة الطوارئ . وقد سبق بيان تفصيل ذلك كله في الجزء الأول فنحيل إليه .

٢ - الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام . ويقصد بذلك الجرائم المنصوص عليها بقانون الأحكام العسكرية سواء كانت عسكرية بحتة أم عسكرية مختلطة التي ترتبط بجريمة قانون عام . ويستوى في ذلك أن يكون الارتباط بسيطاً أم كان غير قابل للتجزئة . ذلك أن تقدير نوع الارتباط لا يتأثر إلا بعد التحقيق ومن ثم وجب لحالة الجرائم المرتبطة بجرائم القانون الى النيابة العسكرية بغض النظر عن نوع الارتباط . ويلاحظ كما سبق وان بينا أن الجرائم العسكرية المختلطة يجب إحالتها الى النيابة العسكرية وتخرج عن اختصاص تحقيق القائد بالنظر الى أنها تندرج تحت ظاهرة التنازع بين النصوص .

٣ - الجرائم العسكرية المحالة اليها من السلطة المختصة طبقاً للقانون . واختصاص النيابة العسكرية بالنسبة لهذه الجرائم يعتبر اختصاصاً احتياطياً أى يتوقف على قرار القائد أو من ينوبه من الضباط التابعين له . وهو ينصرف الى الجرائم العسكرية البحتة التي يرى فيها

القائد أو السلطة الأعلى إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية وفقا للمادة ٢٣ بند ٤ من قانون الأحكام العسكرية .

#### ثانياً سلطات التحقيق المخولة للنيابة العسكرية :

٧. تمارس النيابة العسكرية التحقيق وفقا للسلطات الممنوحة لجميع جهات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية بالإضافة الى مانص عليه في قانون الأحكام العسكرية .

فقد نصت المادة ٢٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن تمارس النيابة العسكرية بالإضافة الى الاختصاصات المخولة لها وفق هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنيابة العامة وللقضاء المتبدين للتحقيق ولقضاء الاحالة في القانون العام .

وعلى ذلك تملك النيابة العسكرية جميع الاختصاصات الثابتة للنيابة العامة والمتعلقة باجراءات جمع الأدلة . فلها اجراء المأينة والتجارب القضائية وعمليات الاستعراف والخبرة وشهادة الشهود واستجواب المتهم . وعليها في الوقت ذاته الالتزام بجميع الشروط المتطلبه قانونا لصحة الإجراءات وتوفير الضمانات المقررة قانونا للمتهم . فعليها الالتزام بالحيدة في التحقيق فتجمع الأدلة المثبتة لارتكاب الجريمة ونسبتها الى متهم بعينه وتحقق أدلة النفي ودفاع المتهم . وعليها أن تجري التحقيق في حضور الخصوم. كلما كان ذلك ممكنا ، وتمكن الخصوم من الاطلاع على ما تم من اجراءات في غيبتهم ، ويخضع التحقيق لمبدأ التدوين ومن ثم يتعين اثبات الاجراءات في محضر تحقيق يحرره كاتب للتحقيق يوقع عليه الى جانب توقيع عضو النيابة المحقق . كما يخضع تحقيقها لمبدأ السرية . ولذلك نصت المادة ٣١ من قانون الأحكام العسكرية على أن تعتبر اجراءات التحقيق والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار ، ويجب على أعضاء النيابة وأعضاء الضبط القضائي ومساعدتهم من الخبراء ومن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم انشائها والا وقعوا تحت طائلة العقوبات المقررة في القانون . وإذا كان الاجراء هو الاستجواب أو المواجهة



فلا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . ويستثنى من ذلك حالات التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . ويجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك . وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق .

وللنيابة العسكرية في حالة اجراء التحقيق بواسطتها أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها .

وإذا كان الاجراء هو سماع الشهود فيتمتع تحليف الشاهد البمين القانونية قبل سماع الشهادة . وإذا امتنع الشاهد عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة فلها أن تطلب من المحكمة العسكرية المختصة الحكم عليه بالفرامات المنصوص عليها في المواد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون الاجراءات الجنائية . ويلاحظ أن المحكمة العسكرية تكون هي المختصة بالحكم بالفرامة على الرغم من أن النيابة العسكرية لها سلطات قاضى التحقيق والذي يملك توقيع مثل هذا الحكم وفق قانون الاجراءات الجنائية . ذلك أن الفرامة هنا توقع بمقتضى حكم وليس بمقتضى أمر من أوامر التحقيق ، والذي ثبت للنيابة العسكرية وللنيابة العامة أيضا هو اتخاذ اجراءات التحقيق والسلطات المتعلقة به والثابت لقاضى التحقيق . ويخرج عن تلك السلطات الأحكام . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المحكمة العسكرية تكون هي المختصة بتوقيع حكم الفرامة على الشهود ولو كان هذا الأخير مدنيا . ذلك أن جريمة الامتناع عن الشهادة هي جريمة تقع على الهيئة القضائية ، فإذا كانت عسكرية اختص بها القضاء العسكرى وفقا للمادة السابعة والمادة الخامسة (ب) من قانون الأحكام العسكرية . وللنيابة العسكرية اختصاصات قاضى التحقيق أيضا . فلها أن تأمر بتفتيش المتهم وغير المتهم . كما لها أن تأمر بتفتيش منزل المتهم وغير المتهم متى وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ولها أن تفتش أى مكان وتضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكابه (م ٢٤ - قانون الاحكام العسكرية)

الجريمة أو تتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبياً ( مادة ٩١ إجراءات جنائية ) . كما يراعى في تفتيش الأشخاص حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ إجراءات جنائية والمتعلقة بتفتيش الاثاث .

وللنيابة العسكرية أن تأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البريد . ولها أن تأمر بمراقبة المعادئات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لأحداث تجري في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنابة أو جنحة يماق عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو للاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناءً على أمر و لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ( مادة ٩٥ إجراءات جنائية ) .

وتطلع النيابة العسكرية وحدها على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم ذلك اذا أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المراسلة اليه وبدون ملاحظاتهم عليها .

ولها حسب ما يظهر من النقص أن يأمر بضم تلك الأوراق الى ملف القضية أو يردها الى من كان حائزاً لها أو الى المرسلة اليه .

وللنيابة العسكرية أن تأمر الحائز لشيء ترى ضبطه أو الاطلاع عليه بتقديمه . ويسرى حكم المادة ٢٨٤ إجراءات جنائية ( وهو الخاص بالامتناع عن الشهادة ) على من يخالف ذلك الأمر ، الا اذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن الشهادة . وتبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة الى المتهم أو المرسلة اليه ، أو تعطى اليه صورة منها في أقرب وقت ، الا اذا كان في ذلك اضرار بسير التحقيق . ويلاحظ أن المادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثانية على أن لكل شخص يدعى حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب الى ناضى التحقيق تسليمها اليه . وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة

الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وان يطلب سماع أقواله أمامها •  
ولكن نظرا للتشكيل الخاص بالمحاكم العسكرية وفق قانون الأحكام  
العسكرية وعدم وجود ما يقابل غرفة المشورة ، فالتا نرى أن الجهة  
المختصة بنظر مثل تلك التظلمات هي المحكمة العسكرية العليا بالنسبة  
للجنايات والمحكمة المركزية بالنسبة للجنح ، باعتبار أن كل منهما تكون  
مختصة أصلا بالدعوى الجارية تحقيق أدلتها ، كما سنرى •

وقد يثور التساؤل حول ما اذا كان للدعى العام العسكري السلطة  
الممنوحة بالنائب العام وفقا للمادة ٢٠٨ مكررا (١) إجراءات جنائية والتي تجيز  
للنائب العام اذا قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص  
عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ( جرائم المدون  
على المال العام والفدر ) وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة  
للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرها  
من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضمنا ما عسى أن يقضى به  
من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة  
المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من  
الاجراءات التحفظية • كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة  
لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمنا ما عسى أن يقضى به من رد المبالغ  
أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم  
يثبت أن هذه الأموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم • ويجب على  
النائب العام عند الأمر بالمنع من الادارة أن يمين لادارة الأموال وكيلا  
يصدر بيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل •

ومثار التساؤل السابق هو أن المحاكم العسكرية لا تقبل أمامها  
الدعوى المدنية ومن ثم فهي لا تختص بالحكم في أية مسألة مدنية متعلقة  
بالجريمة • واذا كانت المادة ٢٠٨ مكررا ( ١ ) السابقة قد منحت النائب  
العام هذا للاختصاص حفاظا على الحقوق المدنية الناشئة عن الجريمة فلا  
يكون هناك مقتضى لمباشرة ما خولته من سلطات للنائب العام في صدر  
بعض الجرائم • هذا بالإضافة الى أن اختصاص النائب العام وفقا للمادة  
٢٠٨ مكررا ( ١ ) هو من الاختصاصات الذاتية ولم يرد بقانون الأحكام

العسكرية ما يدخل المدعى العسكري الاختصاصات الذاتية الثابتة للنائب العام وفقا لقانون الاجراءات الجنائية . ومع ذلك فالتا نرى أن نصوص قانون الأحكام العسكرية قد أضفت على المدعى العسكري ذات الاختصاصات المخولة للنائب العام وفقا لقانون الاجراءات الجنائية . فهو الذى يتولى النيابة العسكرية بحكم المادة ٢٥ ، كما أن النيابة العسكرية تمارس بالإضافة الى الاختصاصات المخولة لها وفق هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنيابة العامة بحكم المادة ٢٨ . وهذا مؤداه أن الدعوى الجنائية الداخلة في اختصاص النيابة العسكرية تمارس من قبل أعضاء النيابة العسكرية وعلى رأسهم المدعى العام العسكري بذات القواعد والاختصاصات الثابتة لأعضاء النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام . كل ما هنالك هو أن اختصاصات النائب العام حينما يباشرها المدعى العام العسكري فانما يكون ذلك في حدود ما يتفق وطبيعة النظام العسكري والقواعد التي تحكم الاجراءات الجنائية فيه . وعليه ، يجوز للمدعى العسكري أعمال حكم المادة ٢٠٨ مكررا ( ١ ) بفرض الحراسة أو اتخاذ أى اجراء تحفظى آخر كالنزع من السفر مثلا وذلك لضمان ما عسى أن يحكم به من غرامات أو رد . نما لا يجوز له ذلك لضمان ما عسى أن يحكم به من تمويضات لأن القضاء العسكري لا اختصاص له بالدعوى المدنية .

#### اختصاص القاضى الجزئى ومدى ثبوته للنيابة العسكرية :

ان قانون الاجراءات الجنائية قد منح القاضى الجزئى بعض الاختصاصات المتعلقة بالتحقيق حينما يباشر التحقيق بمعرفة النيابة العامة . من ذلك تفتيش شخص غير المتهم أو تفتيش منزله . وكذلك ضبط المراسلات والبرقيات ومراقبة المحادثات التليفونية . فعلى النيابة العامة استئذان القاضى الجزئى قبل اتخاذ اجراء من هذه الاجراءات . ولكن يلاحظ أن المشرع حين يمنح النيابة العامة اختصاص قاضى التحقيق بصدد بعض الجرائم فانه يمكنها مباشرة الاجراءات السابقة دون حاجة للاتئجاز الى القاضى الجزئى ، كما هو الشأن في تحقيقاتها للجرائم الداخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة . ومع ذلك فهناك بعض الاجراءات لا تثبت للنيابة العامة حتى حينما تدخل اختصاصات قاضى التحقيق على الرغم من ثبوتها لأنها هي في حقيقتها

أحكام وقتية أو قطعية • ومثال ذلك تفريم الشهود الذين يمتنعون عن أداء الشهادة • ففي هذه الحالة يتعين عرض الأمر على القاضي الجزئي لإصدار حكم على الشاهد • وال حال كذلك بالنسبة للنيابة العسكرية ، فهي تملك القيام بإجراءات التحقيق التي تملكها النيابة العامة وقاضي التحقيق ولكن بالنسبة للأوامر والقرارات التي هي في جوهرها أحكام عليها أن تعرض الأمر على قاضي المحكمة المركزية العسكرية الذي يقوم مقام القاضي الجزئي في قانون الإجراءات الجنائية •

### الأوامر الاحتياطية

#### الأمر بالحبس الاحتياطي

تظم المشرع في قانون الأحكام العسكرية الحبس الاحتياطي والافراج في الفصل الخامس من الباب الثاني في المواد ٣٣ وما بعدها • أما الأمر بالضغط والاحضار فقد تركه للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية •

وقد حدد المشرع الجهات التي تملك الحبس الاحتياطي في النيابة العسكرية ورؤساء المحاكم العسكرية كل في دائرة اختصاصه ( المادة ٣٣ ) • وكل ذلك على النحو التالي :

#### ١ - النيابة العسكرية :

والنيابة العسكرية تملك الأمر بحبس المتهم احتياطياً في أي مرحلة من مراحل التحقيق • غير أن ذلك مشروط بتوافر الشروط المقررة في قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي وهي تلك التي يمكن الحكم فيها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن تكون هناك دلائل كافية على الاتهام وأن تكون مقتضيات التحقيق تتطلبه كخشية هروب المتهم أو خشية التأثير على الأدلة أو أي اعتبارات أخرى يتقدها المحقق •

ولم يطلق المشرع سلطة النيابة العسكرية في الحبس الاحتياطي من حيث المدة وفق ما هو مقرر لقاضي التحقيق ، وإنما حددتها بخمسة عشر يوما سواء نص على ذلك صراحة في الأمر أن أنه جاء مطلقا دون تحديد للمدة . فقد المادة ٣٥ على أن ينتهى الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العسكرية بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم . ويدخل في حساب المدة السابقة مدة القبض السابقة على صدور أمر الحبس الاحتياطي .

ويجب على النيابة العسكرية كلما صدر أمر بحبس أحد العسكريين أن تخطر قائده فورا وعليها أيضا أن تبلغ ذلك الى المدعى العام العسكري .

#### ٢ - قاضي المحكمة العسكرية المركزية :

إذا رأت النيابة العسكرية مد الحبس الاحتياطي فعليها أن ترفع الأمر قبل انقضاء مدة الخمس عشر يوما الى قاضي المحكمة العسكرية المركزية لد الحبس . وللقاضي بعد سماع أقوال النيابة العسكرية والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها .

عن خمسة وأربعين يوما . ولا يدخل في حساب تلك المدة الخمسة عشر يوما الخاصة بالنيابة العسكرية . ويلاحظ أن نص المادة ٣٥ يسمح بأن يصدر أمر مد الحبس لمدة خمسة وأربعين يوما مرة واحدة ، كما يسمح بتجزئة تلك المدة على مدد بحيث لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما . ، على أن يعرض أمر مد الحبس بعد كل مدة على القاضي . ومع ذلك فقد جرى العمل على أن يصدر القاضي أمره بمد الحبس لمدة خمسة عشر يوما . وللنيابة العسكرية أن تعيد العرض قبل انقضاء تلك المدة على القاضي لد الحبس لمدة ماثلة مرة بعد الأخرى .

#### ٣ - المحكمة العسكرية العليا :

إذا رأت النيابة العسكرية مد الحبس الاحتياطي لأكثر من المدة المقررة لقاضي المحكمة العسكرية المركزية وكان التحقيق لم ينته بعد فعليها أن تعرض أمر مد الحبس على المحكمة العسكرية العليا المختصة محلها . ولهذه المحكمة أن تأمر بمد الحبس أو الافراج عن المتهم ( مادة ٣٥ ) .

ويلاحظ أن المشرع لم يحدد مدة الحبس الاحتياطي المقررة للمحكمة العسكرية العليا في كل مرة يعرض عليها ، واكتفى بتقرير اختصاصها بمد

الحبس الاحتياطي فيما يزيد عن المدة المقررة للنيابة العسكرية والمحكمة المركزية . ومعنى ذلك أن المحكمة العليا تملك مد الحبس الى أن ينتهى تحقيق النيابة العسكرية ولها أن تقدر مدة الحبس في كل مرة يعرض عليها بشرط ألا تزيد مدة الحبس في المرة الواحدة عن خمسة وأربعين يوما تطبيقا لاحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي في المرة الواحدة المقرر لفرقة المشورة في قانون الاجراءات الجنائية اعمالا لحكم المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية . وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر الا اذا كان المتهم قد أعلن بقرار احالته الى المحكمة المختصة بنظر الموضوع ، وذلك في مواد الجنايات ، وعلى ثلاثة أشهر في مواد الجنح .

٤ - محكمة الموضوع : وهذه تختص بالنظر في حبس المتهم احتياطيا أو لافراج عنه متى أحييت الدعوى اليها بعد انتهاء تحقيقها . وهي تأمر بحبس المتهم احتياطيا دون تحديد مدة . وللمتهم أن يتقدم لها بطلب الافراج عنه في أى وقت فاذا رفض الطلب استمر حبس المتهم الى أن يفصل في الموضوع .

#### تنفيذ امر الحبس الاحتياطي :

الأمر الصادر بحبس المتهم ينفذ في سجن وحدته اذا كان عسكريا . ومع ذلك فللنيابة العسكرية أن تأمر بتنفيذ الحبس الاحتياطي في أحد السجون العسكرية أو المدنية بالنسبة للعسكريين والمدنيين . وتسلم النيابة نسخة من أمر الحبس الى الجهة التي تكلفها بالتنفيذ ( مادة ٣٧ من قانون الأحكام العسكرية ) .

#### الافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا

نصت المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية على أن للنيابة العسكرية أن تأمر بالافراج عن المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون . والأمر الصادر بالافراج قد يكون بلا ضمان اذا رأت سلطة التحقيق ذلك ولها أن تقرر الافراج بضمان مالى أو بضمان

الوظيفة أو بضمان الوحدة . ويراعى فى الضمان المالى القواعد المقررة بقانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بتخصيصه .

ويلاحظ أن الأمر بالافراج لا يغل بحق السلطات العسكرية المختصة فى اتخاذ الاجراءات التحفظية التى تراها لمنع المتهم من الهرب أو من التأثير على سير التحقيق . والتحفظ فى هذه الأحوال يكون وفقاً للقواعد المقررة فى لائحة الانضباط العسكرية والسابق بينها . وهذه الاجراءات التحفظية يمكن اتخاذها سواء كان الافراج بقرار من النيابة العسكرية أو من المحكمة العسكرية المختصة .

#### حبس المتهم المفرج عنه :

يجوز للنيابة العسكرية أن تأمر بحبس المتهم المفرج عنه من جديد إذا جرت ظروف تستدعى ذلك كظهور أدلة جديدة أو لسلوكه اللاحق بعد الافراج كمحاولة الهرب أو التأثير على سير التحقيق أو غير ذلك من الأسباب . ويستوى فى ذلك أن يكون الافراج قد صدر بقرار من النيابة العسكرية أم كان بقرار من المحكمة عند النظر فى أمر تجديد حبسه . غير أن ذلك مشروط بأن تكون الدعوى ما زالت فى حوزة النيابة العسكرية . فإذا كانت الدعوى قد أحيلت الى المحكمة العسكرية المختصة فإن أمر الحبس بعد الافراج يكون من اختصاصها وجدها .

#### التصرف فى التحقيق

تمهيد : بعد انتهاء النيابة العسكرية من تحقيقها فانها تتصرف فى التحقيقات فى ضوء ما أسفرت عنه . وقد حددت المادة ٣٨ من قانون الأحكام العسكرية وما بعدها صور التصرف فى التحقيق .

وهذه الصورة لا تفرج عن ثلاث : أولا الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية ، ثانيا الأمر بالأحوال ثالثا الأمر بحفظ الأوراق اكتشاء بالجزاء الانضباطى . وكل ذلك على التفصيل الآتى :



### أولا : الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى الجنائية

نصت المادة ٣٨ على أنه « إذا رأيت النيابة العسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، تصدر أمرا بأن لاوجه لأقامة الدعوى . ويفرج في الحال عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوسا لسبب آخر . ويصدر الأمر بأن لاوجه لأقامة الدعوى في الجنايات من المبدعى العام المسكرى أو من يقوم مقامه » .

ويستفاد من النص السابق أن أسباب الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى إما أن تكون أسبابا قانونية وإما أن تكون أسبابا موضوعية .

**الاسباب القانونية للأمر :** تصدر النيابة العسكرية الأمر بالأوجه استنادا إلى أسباب قانونية في جميع الأحوال التي لا يمكن فيها توقيع العقوبة سواء كان ذلك راجعا لأسباب تتعلق بالقانون الموضوعى أى قانون العقوبات الذى يحكم الواقعة أو كان راجعا لأسباب تتعلق بالقانون الاجرائى . وإذا كان المشرع قد ذكر فقط السبب القائم على « أنه الواقعة لا يعاقب عليها القانون » فانما ينصرف ذلك التفسير الى جميع الفروض التي لا يمكن فيها قانونا ازال العقوبة على الواقعة سواء لأن القانون لا يعاقب على الواقعة المرتكبة لانعدام التطابق بينها وبين الواقعة النموذجية محل التجريم أو لأن الواقعة اتفقت بشأها ركن من أركانها المكونة لها سواء تعلق الأمر بالركن المادى أو بالركن المعنوى للجريمة ، أو كانت الواقعة رغم اكتمال عناصرها توافر بشأها مانع من موانع العقاب الوجوبية ، كما هو الشأن فى الإبلاغ بصدد جرائم أمن الدولة وجرائم تزيف العملة .

كذلك يندرج تحت الأسباب القانونية للأمر تلك التي ترجع الى القيود الاجرائية التي تحول دون امكان مباشرة الدعوى الجنائية الا بعد زوالها ، كما هو الشأن فى جرائم الشكوى وجرائم الطلب وجرائم الاذن . فطالما أن الواقعة لا يمكن تحريك الدعوى الجنائية بشأنها الا بعد التقدم بالشكوى أو الطلب أو الاذن فان قيام قيد من هذه القيود الاجرائية يستتبع للأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية استنادا الى أن الواقعة لا يمكن مباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لانزال العقاب .

**الأسباب الموضوعية للأمر :** تحدث المشرع عن سبب موضوعي واحد للأمر بالأوجه لاقامة الدعوى وهو عدم كفاية الأدلة المثبتة لنسبة الواقعة الى المتهم . وهذا التعبير المستخدم من قبل المشرع يصرف الى جميع الفروض الخاصة بتقسيم الأدلة المثبتة لوقوع الجريمة والمثبتة لنسبتها الى شخص معين . ولذا يتعين اصدار الأمر بالأوجه اذا ثبت عدم صحة البلاغ وهو ما يطلق عليه الأمر بالأوجه لعدم الصحة ، وكذلك الأمر بالأوجه لعدم معرفة الفاعل ( اذا كان الفاعل مجهولاً ) وكذلك الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة .

#### **السلطة المختصة باصدار الأمر بالأوجه :**

فرق المشرع بين الجنايات من ناحية وبين الجنح والمخالفات من ناحية أخرى . فعلى الجنايات يتعين صدور الأمر بأوجه من المدعى العام العسكرى أو من يقوم مقامه وذلك أيا كان سبب الأمر . أما فى الجنح والمخالفات فيصدر الأمر من وكيل النيابة المختص مع مراعاة أن المدعى العام العسكرى له سلطة إلغاء الأمر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره .

#### **حجية الأمر بالأوجه :**

والأمر بأوجه لاقامة الدعوى له حجية مؤقتة . وتظهر هذه الصفة فى وجهين : **الوجه الاول :** أن من سلطة المدعى العام العسكرى إلغاء الأمر الصادر من النيابة العسكرية فى مواد الجنح والمخالفات فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره . **والوجه الثانى :** أنه يجوز لمن أصدر الأمر أن يصدر قرارا بإلغائه والعودة الى التحقيق مرة أخرى بشرطين : ١ - ظهور أدلة جديدة . والمقصود بذلك أن تظهر للمحقق أدلة لم تكن تحت بصر سلطة التحقيق وقت صدور الأمر . فلا يشترط فى الأدلة الجديدة أن تكون لاحقة فى تاريخ حدوثها بعد الأمر بل يكفى أن تكون غير معلومة لسلطة التحقيق وقت صدور الأمر . ٢ - أن تكون الدعوى الجنائية لم تسقط بعد بالتقادم . فظهور الأدلة الجديدة بعد فوات مدة التقادم لا قيمة له باعتبار أن الدعوى الجنائية تكون قد سقطت بمضى المدة وبالتالي

لا يمكن الرجوع إليها مرة أخرى •

#### ثانياً الأمر بالإحالة

نصت المادة ٤٠ على أنه إذا كان هناك وجه لاقامة الدعوى فيجب على النيابة العسكرية أن تستصدر أمراً بالإحالة على الوجه التالي :

من رئيس الجمهورية أو من يفوضه أو من ضابط مرخص له بذلك بمقتضى تفويض من الضابط الذى أعطيت له السلطة فى الأصل من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وذلك بالنسبة للضابط •

ويجوز لمن يخول سلطة الاذن بالإحالة بالنسبة للضابط أن يفوض القادة الأدنى منه سلطة الاذن بالإحالة بالنسبة لضباط الصف والجنود •

وفى غير هذه الحالات تتولى النيابة العسكرية رفع الدعوى مباشرة الى المحكمة العسكرية المختصة طبقاً للقانون » •

وعلى ذلك فإن الإحالة الى المحاكم العسكرية بعد انتهاء تحقيقات النيابة العسكرية تحدد على الوجه التالى :

١ - بالنسبة لجرائم الضباط : يصدر أمر الإحالة من رئيس الجمهورية أو من يفوضه أو من ضابط مرخص له بذلك بمقتضى تفويض من الضابط الذى أعطيت له السلطة فى الأصل من رئيس الجمهورية أو من يفوضه •  
ويلاحظ أن هذه التفويضات يجب أن تكون كتابة ولا يكفى التفويض الشفهى •

والنيابة العسكرية عليها استصدار أمر الإحالة بالنسبة للضباط فى جميع الجرائم سواء كانت جنائيات أم جنح أم مخالفات ويستوى أن تكون الجرائم قد وقعت بمناسبة أو بسبب الوظيفة أم أنها وقعت مستقلة عن وظيفته • ويلزم استصدار أمر الإحالة من السلطات السابقة ولو كانت هناك حالة سابقة بالنسبة للتحقيق • ومثال ذلك إحالة جرائم أمن الدولة الى

النيابة العسكرية لتحقيقها بقرار من رئيس الجمهورية بالتطبيق للمادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية . فإذا كان من بين المتهمين ضباط بالقوات المسلحة ورأت النيابة العسكرية الإحالة الى القضاء العسكري تعين استصدار أمر بالإحالة من السلطات المنصوص عليها بالمادة ٤ سائلة الذكر .

وغنى عن البيان أن استصدار أمر الإحالة بالنسبة للضباط وفق ماسبق يمثله يفتى عن الاذن برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ اجراءات ،والخاص بالجنايات والجنح المرتكبة من المواطنين العموميين أثناء أو بسبب الوظيفة .

#### ٢ - بالنسبة لجرائم ضباط الصف والجنود :

على النيابة العسكرية أن تستصدر أمرا بالإحالة ممن خول سلطة الاذن بالإحالة الاذن بالنسبة للضباط ويجوز لمن خول سلطة الاذن السابق أن يفوض القادة الأدنى منه سلطة الاذن بالإحالة .

ويستوى هنا أيضا نوع الجريمة كما يستوى أن تكون قد وقعت أثناء أو بسبب الوظيفة ، ولا مجال هنا أيضا لاعمال المادة ٦٣ اجراءات .

٣ - بالنسبة لجرائم المدنيين : تتولى النيابة العسكرية اجراءات رفع الدعوى الجنائية الى المحكمة العسكرية المختصة . وقد نصت المادة على ذلك صراحة المادة ٤ فقرة أخيرة حيث جاء بها « وفي غير هذه الحالات تتولى النيابة العسكرية رفع الدعوى مباشرة الى المحكمة العسكرية المختصة طبقا للقانون » .

ويراعى هنا التقيد المنصوص عليه بالمادة ٦٣ اجراءات كما يراعى أن تكون إحالة الجنايات من المدعى العام العسكري أو من يقوم مقامه .

المحاكم العسكرية المختصة : اذا رأت النيابة العسكرية أن هناك وجها لاقامة الدعوى استصدرت أمرا بالإحالة على النحو سالف البيان ثم تقوم برفع الدعوى الى المحكمة المختصة وهذه المحاكم هي :

١ - المحكمة العسكرية العليا وتختص بكافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها الضباط أيا كانت جناساتها ، كما تختص بكافة الجنايات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا لقانون الأحكام العسكرية ( مادة ٥٠ من قانون الاحكام العسكرية ) •

٥ - المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة عليا وتختص بالنظر في كافة الجنايات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري والتي لا يزيد الحد الأقصى المقرر للعقوبة فيها عن السجن •

٣ - المحكمة العسكرية المركزية وتختص بالنظر في الجنح والمخالفات طبقا لهذا القانون •

#### حكم الارتباط:

نصت المادة ٤١ من قانون الأحكام العسكرية على أنه « اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة لمتهم أو أكثر تحال القضية بأكملها الى المحكمة المختصة بأشد هذه الجرائم » • وهذه القاعدة التي وضعها المادة ٤٠ تسرى بصدد أى نوع من الارتباط سواء كان الارتباط بسيطا أو كان ارتباطا غير قابل للتجزئة • ففى جميع صور الارتباط المستفادة من التحقيق تبين الاحالة الى محكمة واحدة وهى المحكمة المختصة بأشد الجرائم • كما تطبق القاعدة السابقة في حالة تمديد المتهمين في الجريمة الواحدة فيتمين احالة الدعوى الى المحكمة الأعلى درجة • فاذا كانت الجريمة هي من اختصاص المحكمة المركزية لها سلطة عليا وكان أحد المساهمين فيها ضابطا تبين احالة الدعوى برمتها الى المحكمة العسكرية العليا وذلك أيضا بالتطبيق للقواعد العامة في الاحالة في حالة الارتباط غير القابل للتجزئة والمنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية • وكل ذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك •

ويلاحظ أن أعمال المادة ٤١ من قانون الأحكام العسكرية مشروط بأن تكون الوقائع المرتبطة قد تناولها تحقيق واحد . فإذا تعددت الوقائع وتعددت التحقيقات ولم يتم ضم الأخيرة الى بعضها لتصبح تحقيقا واحدا فإنه يتعين إحالة كل تحقيق الى المحكمة المختصة اللهم الا اذا توافرت حالة من حالات الارتباط غير القابل للتجزئة والذي يشين فيه الاحالة الى محكمة واحدة .  
فهنا فقط تكون الاحالة الى المحكمة المختصة بأشد تلك الجرائم .

### ثالثا - الأمر بالحفظ اكتفاء بالجزاء الانضباطى :

نصت المادة ٣٩ من قانون الأحكام العسكرية على أنه « اذا رأت النيابة العسكرية أن الواقعة مخالفة أو جنحة عسكرية بسيطة فيجوز لها إحالة التحقيق الى قائد المتهم لجازاته انضباطيا طبقا للسلطة المخولة له قانونا » .

ويلاحظ على النص السابق أنه ينصرف الى الجرائم العسكرية البحتة . ذلك أن القائد لا يملك توقيع جزاءات انضباطية الا بالنسبة لهذا النوع من الجرائم . ومع ذلك اذا كانت الجريمة العسكرية المختلطة تشكل في الوقت ذاته جريمة انضباطية وفقا لقواعد التعدد المنوى ورأت النيابة العسكرية الاكتفاء بالجزاء الانضباطى بالنظر الى تهاة الواقعة فيمكنها استنادا الى نص المادة ٣٩ أن تحيل التحقيق الى قائد المتهم لجازاته انضباطيا وتأمر بحفظ الأوراق بعد ذلك اكتفاء بذلك الجزء أو تأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية اكتفاء بالجزاء الانضباطى . وشرط ذلك أن تكون الواقعة مخالفة أو جنحة بسيطة . أما الجنائيات فلا يجوز فيها الأمر بالألا وجه اكتفاء بالجزاء الانضباطى . ويلاحظ أن بساطة الجريمة انما تستفاد من قيمة الأضرار الناشئة عنها ومن درجة خطورة المتهم في الوقت ذاته وسوابقه وسلوكه السابق واللاحق .

## الباب الثاني

في المحكمة  
تنظيم القضاء الجنائي العسكري

### الفصل الأول

أنواع المحاكم العسكرية وتشكيلها

أنواع المحاكم العسكرية :

حدد قانون الأحكام العسكرية المحاكم العسكرية في المادة ٤٣ على  
الوجه الآتي :

أولا - المحكمة العسكرية العليا :

وهي تشكل من ثلاث ضباط قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل  
رتبته في جميع الأحوال عن مقدم وممثل للنسبة العسكرية ، ويكون مع  
المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة .

ولا يجوز محاكمة أحد العسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحدث  
منه رتبة ( مادة ٤٤ ) . وإذا كان النص السابق استلزم ألا يكون رئيس  
المحكمة أحدث من المتهم من العسكريين فمعنى ذلك أن جلوس أحد  
الأعضاء الأحدث من المتهم الذي له الصفة العسكرية لا يؤدي إلى بطلان  
التشكيل ومع ذلك فإن الاعتبارات التي حثت بالمرشح إلى تطلب ألا يكون  
الرئيس أحدث من المتهم تقضى بتطلب ذلك أيضا بالنسبة لباقي الأعضاء  
المحكمة ، لأن الحظر قائم على المحاكمة تمهيدا للحكم وهذا متوافر  
أيضا بالنسبة لباقي الأعضاء ويجوز في الأحوال الخاصة بتشكيل المحكمة  
العسكرية العليا من خمسة ضباط ويكون ذلك بقرار من الضابط الأمر  
بالأحالة . ولم يحدد المشرع الأحوال التي يجوز فيها للضابط الأمر  
بالأحالة تشكيل المحكمة على هذا النحو وإنما ترك ذلك لتقديره تبعا  
لفظروف الدعوى .

**ثانيا - المحكمة المركزية لها سلطة عليا :**

وهي تتكون من قاضى منفرد لا تقل رتبته عن مقدم وممثل للنياية العسكرية . ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور فى الجلسة . ويجوز فى الأحوال الخاصة تشكيل المحكمة المركزية لها سلطة عليا من ثلاث ضباط ( مادة ٤٧ ) ويكون ذلك بقرار من الضباط الأمر بالاحالة .

**ثالثا - المحكمة العسكرية المركزية :**

وهي تشكل من قاضى منفرد لا تقل رتبته عن نقيب وممثل للنياية العسكرية ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور فى الجلسة . ويجوز فى الأحوال الخاصة تشكيل المحكمة المركزية من ثلاث ضباط ويكون ذلك بقرار من الضباط الأمر بالاحالة .



## الفصل الثاني

### اختصاص المحاكم العسكرية (١)

حدد المشرع اختصاص المحاكم العسكرية على النحو التالي :

#### أولا - المحكمة العسكرية العليا :

وهي تختص ١ - بكافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها الضابط . وهذا نوع من الاختصاص الشخصي الذي يجلب الى دائرة اختصاص المحكمة كافة الجرائم سواء العسكرية البحتة أو المختلطة وسواء جرائم القانون العام طالما أن المتهم فيها ضابط . يستوى أن يكون هو المتهم الوحيد أو معه مساهمون آخرون مدنيون أو عسكريون ، وسواء كانت مساهمة الضابط أصلية أم تبعية ٢٠٥ - الجنايات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا لقانون الأحكام العسكرية . ويستوى في ذلك الجنايات العسكرية المنصوص على تجريمها في قانون الأحكام العسكرية أو الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات العام والتي نص القانون على اختصاص المحاكم العسكرية بها أصلا أم بطريق الاحالة من رئيس الجمهورية .

#### ثانيا - المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة عليا :

وهي تختص بالنظر في كافة الجنايات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري. طبقا لقانون الأحكام العسكرية والتي لا يزيد الحد الأقصى المقرر للعقوبة فيها عن السجن . والفرض أن هذه الجنايات لا يساهم فيها ضابط والا لدخلت في اختصاص المحكمة العسكرية العليا . ويستوى هنا أيضا أن تكون الجناية منصوص على تجريمها بقانون الأحكام العسكرية أم بقانون العقوبات العام ، كما يستوى أن يكون المتهم مدنيا أم عسكريا .

---

(١) راجع ما سبق بيانه في الجرائم الخاضعة لاختصاص القضاء العسكري .

ويلاحظ أن المشرع لم يقصر اختصاص المحكمة العسكرية العليا بالجنايات على تلك المعاقب عليها بأشد من السجن . وإنما جاء القصر بصدد اختصاص المحكمة المركزية لها سلطة عليا . ومؤدى ذلك أن اختصاص المحكمة الأخيرة بالجنايات التي لا تزيد فيها العقوبة المقررة عن السجن لا يحول دون اختصاص المحكمة العسكرية العليا . ولعل المشرع أراد بهذا الازدواج في الاختصاص أن يترك المجال لاختصاص المحاكم العسكرية العليا ببعض الجرائم ذات الأهمية الخاصة على الرغم من أن العقوبة المقررة فيها لا تزيد على السجن .

### ثالثا - المحكمة المركزية :

تختص المحاكم المركزية بالنظر في الجنح والمخالفات التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري طبقا لقانون الأحكام العسكرية والتي لا تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية العليا لمساهمة أحد الضباط فيها .

ويلاحظ أنه في أحوال الارتباط الذي لا يقبل التجزئة وهي الأحوال التي يجب فيها حالة الدعاوى المرتبطة الى محكمة واحدة فإنها تحال الى المحكمة الأعلى درجة . أما في أحوال الارتباط البسيط فإنه يتعين الفصل بين الدعاوى المرتبطة وحالة كل منها الى المحكمة المختصة طالما أن الاختصاص بها لمحاكم ليست من درجة واحدة . فإذا كانت من درجة واحدة فيجوز إحالتها جميعا الى المحكمة المختصة بأحدها .

ويلاحظ أن انعقاد الاختصاص الشخصي للمحاكم العسكرية مناطه توافر الصفة العسكرية وقت ارتكاب الجريمة وليس وقت مباشرة إجراءات المحاكمة أو رفع للدعوى . فزوال الصفة لا يمنع من المحاكمة متى وقعت الجريمة أثناء الخدمة كما أن اكتساب الصفة وقت رفع الدعوى يخرج عن اختصاص القضاء العسكري الجرائم المرتكبة في الفترة السابقة على اكتساب الصفة العسكرية . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه « لا كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمونة أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة لم يكن جنديا بالقوات المسلحة وإنما كان يتهن الزراعة » فلا « ولم يتم تجنيده إلا بعد مضي أكثر من سنة على وقوع الجريمة المسندة إليه ، فإن الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء الجنائي العادي ويكون النعى بصدد الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا غير سديد » (نقض ٢٧/١٠/١٩٨٠ - أحكام النقض - س ٣١ - قاعدة رقم ١٧٩ - ص ٩١٧) .

### استثناء القضاء العسكري من قواعد الاختصاص المكاني

إذا كانت القواعد المتعلقة بالاختصاص المكاني في المحاكم العادية متعلقة بالنظام العام ومخالفتها تؤدي إلى البطالان ، فإنه في مجال المحاكم العسكرية تجب استثناء من الالتزام بتلك القواعد بالنظر إلى طبيعة النظام العسكري . ومن أجل ذلك نصت المادة ٥٣ من قانون الأحكام العسكرية على أنه يجوز إجراء المحاكمة العسكرية في أي مكان بصرف النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة » . وهذا النص يفيد عدم التقيد بقواعد الاختصاص المكاني للمحاكم . وإذا كانت هناك قواعد منظمة لهذا الاختصاص من سلطات القضاء العسكري فلا تؤدي مخالفتها إلى البطلان .

### عدم جواز اختصاص القضاء العسكري بالدعوى المدنية :

لا يجوز الادعاء المدني أمام المحاكم العسكرية باعتبار أنها محاكم خاصة » والقاعدة هي أن الادعاء المدني غير مقبول أمام المحاكم الخاصة . ولذا استثنائية ظرا لأنه قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . ولذلك نصت المادة ٤٩ من قانون الأحكام العسكرية على أنه « لا يقبل الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية » . وهذا الحظر لا يمنع من الحكم بالرد والمصادرة باعتبارهما من العقوبات التكميلية . وعلى المضرور من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء المدني وتوقف الدعوى إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية المرفوعة أمام المحاكم العسكرية ويكون لهذا الحكم حجته أمام القضاء المدني فيما فصل فيه متعلقا بثبوت الواقعة ونسبتها إلى فاعلها » .

وترتبا على ما سبق فلا يجوز الادعاء المباشر أمام المحاكم العسكرية .

### تنازع الاختصاص بين القضاء العسكري وغيره من جهات القضاء الأخرى .

لقد حل المشرع مشكلة تنازع الاختصاص بنص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية التي تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا . ومعنى ذلك هو أن جهة الفصل في تنازع الاختصاص هو القضاء العسكري وحده » . فتمت رفر القضاء العسكري اختصاصه تعين حالة الدعوى إليه

وحده ، ومتى قرر بعدم اختصاصه فلا يجوز لجهة أخرى أن تقرر اختصاصه بذلك . ومؤدى ذلك هو أن مشكلة تنازع الاختصاص لن تشور .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن قرار جهة القضاء العسكرى فى صدد اختصاصه قول فصل لا يقبل تمقيب وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وانهاء القضاء العسكرى الى عدم اختصاصه بجريمة ما يستلزم الفصل فيها من القضاء العادى ( نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ - مجموعة الأحكام من ٢٥ - ١٩٥ - ص ٨٩٢ ) . كما قضت بأن النيابة العسكرية هى صاحبة القول الفصل فيما اذا كانت جريمة ما تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى أم لا . ( نقض ١٩٧٣/١٠/١ - ص ٢٤ - ١٦٧ - ص ٨٠٤ ) .

ومؤدى القواعد السابقة أنه اذا دفع أمام جهات القضاء العادى بعدم الاختصاص لاختصاص القضاء العسكرى تمين احوالة الأوراق الى القضاء العسكرى ليفصل فى اختصاصه ولا يجوز لجهة القضاء العادى أن تفصل فى ذلك . واذا كان الحكم الصادر من القضاء العادى بعدم اختصاصه لا يقيّد القضاء العسكرى ، فان الحكم أو القرار بالاختصاص أو عدم الاختصاص الصادر من جهات القضاء العسكرى يقيّد القضاء العادى .

ويلاحظ أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية معيب . واذا كان له ما يبرره فى حالة تقرير عدم الاختصاص من القضاء العسكرى باعتباره قضاء خاصاً ولا ينفى اختصاص المحاكم العادية بجرائم القانون العام ، فانه جاوز حد التبرير فى الفروض التى يقرر فيها اختصاصه . ذلك أن القضاء العادى هو المختص أصلاً بتلك الجرائم وما اختصاص القضاء العسكرى بها الا من قبيل الاستثناء الذى أملتة اعتبارات النظام العسكرى . ولذلك كان يتعين تطبيق القواعد الخاصة بتنازع الاختصاص بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية ولذى تختص به المحكمة الدستورية العليا .

بل اننا نرى أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية يعتبر منسوخاً بالمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا والتى أمنت الى تلك المحكمة الفصل فى أحوال التنازع الايجابى أو السلبى بين جهات القضاء المختلفة .

وليبيان ما اذا كان اختصاص القضاء العسكري هو اختصاص أصلى أم هو اختصاص خاص يقيد ويحد فقط الاختصاص العام المنعقد للقضاء العادى بتعين علينا التفرقة بين الجرائم العسكرية المختلطة وبين جرائم القانون العام الخاضعة لاختصاص القضاء العسكري .

ولعرفة ما اذا كان اختصاص القضاء العسكري بالجرائم العسكرية المختلطة هو اختصاص أصلى أم اختصاص خاص ينبغي أن نحدد علاقة النصوص التجريبية فى قانون الأحكام العسكرية بنصوص التجريم فى قانون العقوبات العام . هل قانون الأحكام العسكرية فى هذا الخصوص يعتبر قانونا تكميليا لقانون العقوبات العام أم أنه عبارة عن تشريع جنائى خاص يقوم جنبا الى جنب مع قانون العقوبات العام ؟

رأينا أن قانون الأحكام العسكرية هو تشريع جنائى خاص تكفل بتجريم أفعال معينة تصدر عن طائفة معينة . ولذلك فالمختص بتطبيقه هو القضاء العسكري ويكون اختصاصه به اختصاصا أصليا ، والقضاء العادى هنا غير مختص أصلا بتطبيق نصوص ذلك القانون . غير أنه قد يتبادر الى الذهن أن القضاء العادى هو المختص بتطبيق قانون العقوبات والجريمة العسكرية المختلطة تكون جريمة تندرج تحت نصوص قانون العقوبات ومن ثم فهو يختص بنظرها . غير أنه يلاحظ أن اختصاص القضاء العادى هنا ليس اختصاصا بالواقعة المجرمة بقانون الأحكام العسكرية وانما هو مختص بالواقعة المندرجة تحت نموذج من نماذج التجريم الواردة بقانون العقوبات العام . ولما كان نص قانون العقوبات العام يشمل أيضا الواقعة المجرمة بنص قانون الأحكام العسكرية ، فاننا نكون بصدد تنازع فى الاختصاص يحل تبعا لحل التنازع الظاهرى بين النصوص . فاذا كان التنازع الظاهرى بين النص الوارد فى قانون الأحكام العسكرية ونص قانون العقوبات العام يحل عن طريق قاعدة أن النص الخاص يقيد النص العام ويستبعده ، فان الذى يحكم الواقعة هو نص قانون الأحكام العسكرية باعتباره النص الخاص . فهو يتضمن الواقعة المجرمة بنص قانون العقوبات العام ويضيف اليها عناصر أخرى تميزها وتخصمها . فاذا كان الأمر كذلك فن الذى يختص بالواقعة هو جهة القضاء المنوط بها تطبيق النص الخاص . وهنا نجد أن القضاء العادى غير مختص بتطبيق قانون الأحكام العسكرية وانما المختص به هو القضاء العسكري واختصاصه به اختصاصا أصليا . أما اذا تعذر تطبيق النص

الخاص على الواقعة ينطبق النص العام وفي هذه الحالة ينعقد الاختصاص للقضاء العادي أصلاً. ومؤدى ذلك أن الجهة المختصة بتطبيق النص هي التي تعتبر ذات ولاية أصلية للاختصاص بالواقعة.

أما بالنسبة لجرائم القانون العام التي نص المشرع على اختصاص القضاء العسكري بها فالأصل أن هذا الاختصاص لا يسلب القضاء العادي اختصاصه بها. ذلك أن القضاء العادي هو المختص بتطبيق قانون العقوبات العام. وير أن المشرع، نظراً لاعتبارات استهدف بها المصلحة العسكرية نص على انعقاد الاختصاص بالنسبة لبعض تلك الجرائم للقضاء العسكري الذي يطبق في شأنها القواعد الموضوعية في قانون العقوبات العام. ولذلك فإن اختصاص القضاء العسكري بها هو اختصاص خاص روعيت فيه اعتبارات عملية قدرها المشرع. وتطبيقاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام، فإن القضاء العسكري يقيد اختصاص القضاء العادي ولا يُلغيه.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن القضاء العادي هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وقتاً لقانون العقوبات العام إما كان شخص مرتكبها، على حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناهة أما خصوصية الجرائم التي تنظرها وأما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه، وأنه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين، إلا أنه ليس في هذين القانونين ولا في أى تشريع آخر نصاً على إفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها. ولما كانت الجريمة التي أسندت إلى الطاعن معاقب عليها بالمادتين ١٢٦، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات، وكانت النيابة العامة قد قدمت إلى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكري اختصاصه بمحاكمته فإن الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائي العادي وما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله (نقض ١٣/١١/١٩٨٠ - ص ٣١ - ص ٩٧٩).

ويترتب على ما سبق أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية في الجرائم السابقة له حجته أمام القضاء العادى ويحدث جميع الآثار القانونية كما لو كان صادرا من محاكم عادية . فلا يجوز العودة الى الدعوى مرة أخرى ولو تحت وصف جديد ويتمين في هذه الحالة الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، كما أنه يحتسب سابقة في العود ، وتترتب عليه جميع العقوبات التبعية . أما الحكم الصادر من القضاء العادى في دعوى نص المشرع صراحة على اختصاص القضاء العسكرى بها فانه يكون صحيحا اذا كان القضاء العسكرى لم يقرر اختصاصه بها بعد أن أحيط علما بها . أما اذا كان قد قرر باختصاصه ورغم ذلك استمرت المحاكم العادية في نظر الدعوى فان الحكم الصادر من تلك الأخيرة يكون مشوبا بالبطلان . فاذا انقضت مواعيد الطعن فيه ولم يكن هناك سبيل قانونى لاستدراك ذلك البطلان ، حاز الحكم قوة الشيء المقضى ولا يكون منعما . ولما كانت قوة الشيء المقضى به تصحح البطلان الذى شاب اجراءات الدعوى فان مثل هذا الحكم يحوز الحجية حتى أمام جهات لقضاء العسكرى .

ونتيجة أخرى ترتب على القواعد سالفة الذكر هي أنه يجوز للنياية العامة مباشرة التحقيق في الجرائم السابقة ، أى الجرائم المختلطة وجرائم القانون العام ، وذلك في حالة عدم امكان قيام النياية العسكرية بالتحقيق الفورى . كما أنه يجوز للنياية العسكرية أن تحيل الدعوى الى المحاكم العسكرية اكفاء بتحقيق النياية العامة .

## الفصل الثالث

### القضاة العسكريون

#### تعيين القضاة :

لقد أخذ المشرع المصرى فى تنظيمه للقضاء العسكرى بنظام التشكيل العسكرى البحث من الضباط وذلك فى جميع المحاكم العسكرية ولم يأخذ بنظام التشكيل المختلط أو بتخصيص قضاة مدنيين للجُلوس فى المحاكم العسكرية . ولذلك فقد نص صراحة فى المادة ٥٥ على أن يعين القضاة العسكريون من ضباط القوات المسلحة . ويكون تعيين القضاة العسكريون لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ولا يجوز نقلهم الى مناصب أخرى الا للضرورات العسكرية ( مادة ٥٩ ) ، ويصدر بتعيين القضاة العسكريين قرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح مدير القضاء العسكرى ( مادة ٥٤ ) . ويحلف القضاة العسكريون وأعضاء النيابة العسكرية قبل مباشرتهم لوظائفهم اليمين التالية : أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون » . ويؤدى اليمين أمام وزير الدفاع وبحضور مدير القضاء العسكرى . ويضع القضاة العسكريون لكافة الأنظمة المنصوص عليها فى قوانين الخدمة العسكرية . وهم يعتبرون نظراء للقضاة المدنيين ( مادة ٥٨ ) .

ومن العرض السابق بين أنه لا توجد الضمانات الكافية لاستقلال القضاء العسكرى وفقا لما هو مقرر دستوريا . فاستقلال القضاء هو أمر يتلزم تلازما فديا مع سلطة القضاء ، ومن ثم فقد حرصت عليه الدساتير المختلفة وعلى رأسها الدستور المصرى . فلم يمتط قانون الأحكام العسكرية للقضاء العسكرى استقلاله الكافى . إذ جعل المحاكم العسكرية والنيابة العسكرية تابعة لمدير القضاء العسكرى التابع بدوره لوزير الدفاع . ولا يضى ما لهذه التبعية الادارية من آثار قد تقلل من استقلال المحاكم العسكرية خاصة وأن ذات القانون ينص على خضوع القضاة العسكريين لكافة الأنظمة المنصوص عليها فى قوانين الخدمة العسكرية . ولعل الذى يتعارض مع استقلال القضاء بشكل صارخ هو أن تعيين



القضاء يكون لمدة سنتين قابلة للتجديد . حقا ان ذات القانون نص على أنه لا يجوز نقلهم الى مناصب أخرى الا للضرورات العسكرية الا أن التعيين لمدة محددة قابلة للتجديد يتعارض ومبدأ استمرارية القاضى التى هى ضمانه للأفراد الذين يقدمون للمحاكمة أكثر مما هى ضمانه للاستقلال .

كما يلاحظ على التشكيل أنه لا يحقق الضمانات الكافية للأفراد والتي حرص المشرع على مراعاتها فى القضاء العادى . فالمحكمة العسكرية العليا يجوز أن يرأسها ضابط برتبة مقدم كما أن المحكمة المركزية لها سلطة عليا يرأسها ضابط لا تقل رتبته عن مقدم . وهاتان المحكمتان تختصان بالجنايات . على حين أن ذات الجناية لو حوكم عنها المتهم أمام القضاء العادى لاختصت بها محكمة الجنايات وهى مكونة من ثلاث مستشارين حنكتهم الخبرة القضائية ومروا بفترات اختبار طويلة راعاها المشرع فى تشكيل المحاكم المختلفة بدرجاتها . ذلك أن تطبيق القانون لا يحتاج فقط الى المعرفة وانما يحتاج الى دراية وخبرة طويلة . ومن أجل تلك الحقيقة تحرص بعض التشريعات على أن تشكل المحاكم العسكرية من عناصر قضائية مدنية متخصصة وعسكرية .

#### صلاحية النقابة والمعارضة :

نظم قانون الأحكام العسكرية الحالات التى ينتفى فيها شرط الصلاحية بالنسبة للقضاة والتي أوجب فيها القانون امتناع القاضى عن نظر الدعوى ، وهى حالات لا تخرج عن تلك التى نظمها قانون المرافعات وقانون الاجراءات وهذه الحالات هى :

١ - أن تكون الجريمة قد وقعت عليه شخصيا . ٢ - أن يكون قد قام فيها بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . والتحقيق هنا يمتد ليشمل أيضا أعمال الضبط القضائى . ٣ - أن يكون شاهدا و أدى علنا من أعمال الخبرة فيها . ٤ - أن تكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره الى الدرجة الرابعة مصلحة فى الدعوى . ٥ - اذا كان قريبا أو صهرا لأحد المتهمين الى الدرجة الرابعة . وقد نظمت هذه الحالات المادة ٦٥ ونصت على أن يتمتع على رئيس أو عضو المحكمة أن يشترك فى نظر الدعوى اذا تحقق سبب من تلك الأسباب . ويضاف الى تلك

الأسباب ما نص عليه في قانون المرافعات وقانون الاجراءات وقانون السلطة القضائية باعتبار أن أسباب التنحي إنما تتعلق بالشعور العام بالعدالة . ولذلك يتمتع على القاضي نظر الدعوى اذا كان قد قام بعمل مأمور الضبط القضائي أو بولاية النيابة العامة . وكذلك لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يمتد بتوكيل المحامي الذي تربطه بالقاضي الصلة المذكورة اذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضي بنظر الدعوى .

ويترتب على توافر حالة من الحالات السابق بيانها أن يصبح القاضي غير صالح لنظر الدعوى أو الحكم فيها . ويتعين عليه التنحي فوراً عن نظر الدعوى أو عن الاشتراك في الحكم فيها . ذلك أن توافر إحدى الحالات السابقة من شأنه أن يجعل القاضي في وضع يحول دون ما يشترط فيه من خلو ذهن وعدم علم بموضوع الدعوى حتى يتسنى له أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً . ومفاد حالات عدم الصلاحية هو اما أن القاضي قد سبق له القيام بعمل يعبر عن رأى في الدعوى واما أن تكون لديه ، أو يفترض ، معلومات شخصية عنها تتعارض وما يجب أن يكون عليه عند نظر الدعوى والفصل فيها . ولذلك فقد قيل بحق ( الدكتور محمود مصطفى ص ٣٤٨ ) أن المشرع لم يكن بحاجة للنص على هذه الحالات ، لأن سبق ابداء الرأى في الدعوى من قبل القاضي أو توافر معلومات شخصية لديه لم يستتفها من الجلسة وما طرح فيها يحول دون صلاحية للحكم لتخلف صفة الحييدة والتي لا تتوافر اذا كانت لديه معلومات استقهاها من خارج الجلسة أو لأنه سبق وأن أبدى رأيه وكون عقيدته بالنسبة لموضوع الدعوى .

ويجب على القاضي التنحي ولو لم يكن هناك طلب من الخصوم برده . ذلك أن صلاحية القاضي من القواعد المتعلقة بالنظام العام والتي يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة وبالتالي بطلان جميع الاجراءات التي باشرتها .

### التنحي الجوازي :

الى جانب حالات التنحي الوجوبي السابق بيانها يجوز للقاضي أن يطلب من رئيس الدائرة اذا بالتنحي اذا ما توافرت أسباب يستشعر منها التخرج من نظر الدعوى أو الحكم فيها ( مادة ١٥٠ مرافعات ، ٢/٢٤٩ اجراءات ) .

### المعارضة أو الرد :

نصت المادة ١/٦١ من قانون الأحكام العسكرية على أن « تجوز المعارضة في عضو أو رئيس المحكمة العسكرية ، كما يجوز له من تلقاء نفسه التنحي عن نظر الدعوى اذا توافرت فيه أحد الأسباب الواردة في المادة السابقة ( المادة ٦٠ الخاصة بأسباب عدم الصلاحية ) ، واذا كان المشرع قد قصر أسباب المعارضة على تلك الواردة بالمادة ٦٠ الا أنه لا يمنع من تقديم طلب المعارضة اذا توافرت إحدى حالات الرد الواردة بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات باعتبار أن جميع أسباب التنحي وأسباب الرد إنما تتعلق بشرط الصلاحية والذي روعي فيه أن يكون القاضي قد استقى معلوماته من الجلسة وليس من خارجها . وهذه الأسباب هي : ١ - اذا وجد له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم أو زوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه ٢ - اذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء على أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجة ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده ٣ - اذا كان أحد الخصوم خادما ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان قد تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده ٤ - اذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

ويجب تقديم طلب المعارضة قبل تقديم أي دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه وثبتت إجراءات المعارضة في محضر الجلسة .

وتصل ذات المحكمة في المعارضة فإذا ظهر أن المعارضة جدية تصدر قرارا بقبولها وترفع الأمر الى الضابط الأمر بالاحالة ( مادة ٦٣ ) أو الى النيابة العسكرية اذا كانت الدعوى أحييت عن طريقها .

وبطبيعة الحال لا تجوز المعارضة بالنسبة لمثل النيابة العسكرية فهي  
خسب أصلى فى الدعوى الجنائية والقاعدة أنه لا يجوز رد الخصوم \*

#### مدى تعلق أسباب المعارضة بالنظام العام :

يفرق بين أسباب المعارضة المبينة على حالة من حالات عدم الصلاحية  
المستوجبة للتنحى من قبل القاضى وبين أسباب المعارضة الأخرى الواردة  
بقانون المرافعات . فبالنسبة للأولى فإنها تتعلق بالنظام العام . فسواء  
تقدم الخصوم بطلب الرد أم لم يتقدموا فإن تشكيل المحكمة يكون  
باطلا بطلانا مطلقا . أما أسباب الرد الواردة بقانون المرافعات فتد ترك  
المشرع تقدير التقدم به الى الخصم ، كما ترك للمحكمة تقدير الاذن  
للقاضى بالتنحى اذا ما قام بالنسبة له سبب من تلك الأسباب . أما الآثار  
التي رتبها القانون على طلب الرد من حيث وقف نظر الدعوى الى الفصل  
فى طلب المعارضة أو الرد فهي متعلقة بالنظام العام أيا كان السبب الذى  
بنى عليه الرد أى سواء كان السبب يتعلق بالنظام العام من عدمه . وعليه  
فقد قضت محكمة النقض بأن قضاء القاضى قبل الايقاف بناء على طلب  
الرد يكون باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تشمل  
بالاملئنان الى توزيع العدالة ولا يعنى عن ذلك كون طلب الرد قضى  
فيه استئنافا بالرفض ( نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ - رقم ١٩٤٧ ونقض  
١٩٦٧/٥/١٦ - س ١٨ - رقم ١٣٠ ) \*

## الفصل الرابع

### انقضاء الدعوى العسكرية

تظم المشرع في المادتين ٦٤ ، ٦٥ من قانون الأحكام العسكرية انقضاء الدعوى العسكرية .<sup>١٥</sup>

فقد نصت المادة ٦٤ على أن تنقضى الدعوى العسكرية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

والملاحظ أن هذه المدد هي المقررة في قانون الإجراءات الجنائية المدام .

#### استبعاد بعض الجرائم من التقادم :

نصت المادة ٦٥ من قانون الأحكام العسكرية على أن لا تنقضى الدعوى العسكرية في جرائم الهروب والفتنة . بمعنى أن هذه الجرائم لا تخضع لقواعد ونظام التقادم حيث يمكن إقامة الدعوى في أى وقت وبغض النظر عن فوات المدة من بعد انتهاء حالة الاستمرار .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أضافه فقرة جديدة الى المادة ١٥ من قانون الإجراءات استبعدت التقادم بالنسبة لبعض الجرائم ففى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا ، ٣٠٩ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

#### بمعدسريان المدة :

تحتسب مدة التقادم من اليوم التالى ليوم وقوع الجريمة سواء تم العلم بها فى ذلك التاريخ أم فى تاريخ لاحق . ذلك أن القاعدة العامة فى حساب المدد لا يدخل فيها يوم البدء فى الحسبان . والواقع أن بدء

احتساب المدة من اليوم التالى هو أمر منطقي وذلك أن حق النيابة العسكرية في استعمال الدعوى وحق الدولة في العقاب يبدأ من يوم وقوع الجريمة . والقاعدة العامة أن تقادم الحقوق يبدأ من اليوم التالى لنشوء الحق .

وقد استحدث القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ حكما جديدا ضمنه الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون الإجراءات وهو أنه لا تبدأ المدة المستقطعة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ( وهى جرائم العدوان على المال العام والضرر ) والتي تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك . فإذا كان التحقيق قد بدىء بأى إجراء من إجراءات القاطعة للتقادم بأن فترة التقادم تنقطع وفقا للقواعد العامة ومن ثم لن يكون هناك مبرر للاستثناء . والتحقيق هنا ينصرف الى إجراءات التحقيق التى تبأشرها سلطات التحقيق المختصة بالدعوى الجنائية ، أما إجراءات التحقيق الادارية التى تقوم بها الجهة التابع لها الموظف وكذلك إجراءات التحقيق التى تبأشرها النيابة الادارية فلا تنقطع التقادم وبالتالي فإن مدة التقادم تبدأ فى هذه الحالة من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة .

ويلاحظ أن هذا الاستثناء يسرى على الجرائم المختلطة التى تشكل فى الوقت ذاته جريمة من جرائم العدوان على المال العام أو العام وتقع من موظف عام ( والعسكريون يعتبرون فى هذا الصدد من طائفة الموظفين العموميين فى صدد جرائم العدوان على المال العام والندرج بالتطبيق للمادة ١١٩ مكرر من قانون العقوبات ) .

واحتساب مدة التقادم وتاريخ سريانه هو من اختصاص محكمة الموضوع وتفصل فيه دون رقابة من محكمة النقض لأنه من الأمور المتعلقة بالوقائع . ولكن يجب على المحكمة أن تحدد التاريخ فى حكمها والا كان حكمها مشوبا بالقصور فى التسبيب . أما استخلاص التاريخ فهو من الأمور الموضوعية . أما بالنسبة للإجراءات القاطعة للتقادم والشروط الواجب توافرها فيها وأثرها فتطبق فى ذلك القواعد العامة فى قانون الإجراءات الجنائية العام .

## الباب الثالث

### في المحاكمة

## المجلس الأول

### في اجراءات المحاكمة ونظر الدعوى

#### تمهيد :

نظم المشرع في الباب الثاني اجراءات المحاكمة فيما يتعلق بحضور الخصوم ومبدأ العلانية والتدوين وأخيراً ضمان حق الدفاع .

#### أولاً : حضور الخصوم :

نصت المادة ٦٦ من قانون الاحكام العسكرية على أنه « بعد تسجيل الدعوى في قلم الكتاب يكلف رئيس المحكمة النيابة والخصوم والشهود بحضور جلسة المحاكمة في موعد محدد » . ويكون تكليف المتهم والشهود بالحضور الى المحكمة بموجب ورقة تكليف تبلغ المتهم قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، غير مواعيد المسافة ( مادة ٦٨ / ١ ) . ويجوز تكليف الشهود من العسكريين أو الملحقين بالعسكريين بالحضور بإشارة سلكية أو لاسلكية وذلك عن طريق رؤسائهم . ويكون تكليف الشهود غير العسكريين بالحضور بموجب ورقة تكليف ترسل اليهم عن طريق السلطات الادارية .

وللخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد تبليغهم بالحضور أمام المحكمة ويجوز منهم من أخذ صور من الأوراق السرية ( مادة ٦٧ ) . وإذا تظف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه بذلك جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة قانوناً في قانون الاجراءات الجنائية العام .

وبلاحظ أن القواعد الخاصة بالحضور الوجوبي وجواز الحضور بوكيل والمنصوص عليها بقانون الاجراءات الجنائية العام هي التي تطبق، أعمالا للمادة ١٠ من قانون الأحكام العسكرية \*

ونظرا لأن جميع أحكام المحاكم العسكرية الصادرة بعقوبة سالبة للحرية تكون واجبة النفاذ فور النطق بها أعمالا لحكم المادة ١٠٧ من قانون الأحكام العسكرية فلا يجوز الحضور بوكيل عن المتهم بالتطبيق للمادة ٢٣٧ اجراءات أيا كانت الجريمة ، اللهم الا بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالغرامة فقط \*

#### ثانيا : العلانية :

القاعدة هي أن جلسات المحاكم العسكرية تخضع لبدأ العلنية بالنسبة للجمهور ( مادة ٧١ ) \* ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى ونظرها في جلسة سرية \* ولها أن تقرر ذلك بالنسبة لجميع جلسات قلر الدعوى أو بعض الجلسات دون البعض الآخر \* والمحكمة لها أن تقرر ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الاسرار الحربية أو على الآداب \* ويكفي أن تقرر المحكمة جعل الجلسة سرية مراعاة للاعتبارات السابقة دون حاجة الى تسيب قرارها \* ولكن يجب اثبات ذلك القرار بمحضر الجلسة \*

وجوز للمحكمة أن تقرر الحد من العلانية وذلك بمنع أفراد معينين من الحضور \* ولها أن تأمر بمنع نشر أى أخبار عن الدعوى أو عن اجراءات المحاكمة ( مادة ٧١ ) \*

#### ثالثا : التدوين :

يجب أن تدون جميع اجراءات المحاكمة في محضر الجلسة ولذلك نصت المادة ٧٢ على أن يجب أن يحرر محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة \* ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما اذا كانت الجلسة علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتاب وعضو النيابة الحاضر في الجلسة وأسماء الخصوم والمحامين وخلاصة شهادة الشهود وأقوال الخصوم ويشار فيه الى الاوراق التي



تليت وسائر الإجراءات التي تمت وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء  
نظر الدعوى وما قضى به في المسائل المارضة ومنطوق الأحكام الصادرة  
وغير ذلك لما يجرى في الجلسة .

#### رابعاً : ضمان حقوق الدفاع :

استلزم قانون الأحكام العسكرية أن يكون للمتهم مدافع عنه أمام  
المحكمة العسكرية في الجنايات . وهذا تطبيق لما هو مقرر في قانون  
الاجراءات الجنائية . ولكن نظرا لأن المحكمة العسكرية تنظر الجنايات  
العسكرية والمختلطة وجنايات القانون العام اذا توافرت شروط اختصاصها  
بها فقد نصت المادة ٧٤ على أنه اذا لم يكن للمتهم بجناية محام فعلى رئيس  
المحكمة العسكرية أن يندب له ضابطا للدفاع عنه أو أن يندب له محاميا  
مدنيا وفق أحكام القانون العام . ولذلك فإن تدب ضابط للدفاع عن  
المتهم في جناية لا ينصرف الا الى الجنايات العسكرية البحتة . أما تلك  
المختلطة وأيضا جنايات القانون العام فيلزم تدب محام بالتطبيق لقانون  
الاجراءات الجنائية ، أى محاميا من لهم حق المرافعة أمام محكمة الجنايات .

#### ضبط الجلسة وادارتها :

ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ( مادة ٧٣ ) . ولذلك فلرئيس  
الجلسة أن يتخذ الاجراءات المناسبة لحفظ النظام داخل الجلسة . ولرئيس  
المحكمة أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فاذا لم يمثل كان  
للمحكمة أن تحكم على الفور بحبس أربعة وعشرين ساعة أو بتجريمه  
جنيتها واحدا ( مادة ٧٣ ) . وهذه المادة مماثلة لنص المادة ٢٤٣ اجراءات  
وقد عدلت فيها الترامة الى عشرة جنهات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .  
واذا كان الاخلال قد وقع من شخص عسكري أو ممن يؤدي وظيفة  
في المحكمة فلها أن توقع عليه العقوبات الانضباطية المناسبة . وللمحكمة  
الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي أصدرته . فاذا لم ترجع  
عنه فانه يخضع للتصديق مع الحكم في الدعوى الاصلية .

واذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببها ما يجوز  
اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذهه جنائيا يجرر رئيس  
الجلسة محضرا بما حدث . وللمحكمة أن تقرر احالة المحامي الى النيابة  
( ٢٦٢ - قانون الاحكام العسكرية )

لاجراء التحقيق اذا كان ماوقع منه يستدعى مؤاخذته جنائيا ، والى رئيس المحكمة العادية اذا كان ماوقع منه يستدعى مؤاخذاته تأديبيا ولا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا فى الهيئة التى تنظر الدعوى ( مادة ٢٤٥ اجراءات ) •

#### سلطة المحكمة فى تعديل التهمة وتغيير الوصف :

أعطى قانون الاحكام العسكرية للمحكمة ذات السلطات المخولة للمحاكم الجنائية فى نظر الدعوى بما فيها سلطتها فى تعديل التهمة وتغيير الوصف ، فقد نصت المادة ٧٥ من قانون الاحكام العسكرية على أن للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للواقعة الممندة الى المتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة الى ثبت من التحقيق أو من المراقبة فى الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة ولها اصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام مما يكون فى أمر الاحالة ، وعلى المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد اذا طلب ذلك •

وعموما فان للمحكمة أن تؤجل جلستها من وقت لآخر بناء على طلب المتهم أو ممثل النيابة العسكرية أو اذا رأت وجها لذلك ( مادة ٧٠ ) •

#### المحاكمة غيابية

يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى فى غيبة المتهم اذا كان قد أبلغ قانونا بتاريخ الجلسة • كما أن لها أن تؤجل نظر الدعوى الى جلسة أخرى مع الأمر بالقبض على المتهم واحضاره أو أن تأمر باعادة تبليغه مع انذاره بأنه اذا لم يحضر فى الجلسة المحددة فصل فى القضية • واذا رأت المحكمة محاكمة المتهم غيابيا فعليها أن تحقق الدعوى فى الجلسة كما لو كان المتهم حاضرا • وللمتهم الذى أجريت محاكمته غيابيا أن يقدم التماسا باعادة النظر فى الحكم الصادر عليه على الوجه المبين فى هذا القانون ( مادة ٧٧ ، ٧٨ ) •

ومؤدى ما سبق أن الحكم الغيابى يستلزم سبق تبليغ المتهم قانونا بميعاد الجلسة • فاذا لم يكن قد أبلغ قانونا تمين تأجيل نظر الدعوى واعدادة الابلاغ • ولا يجوز الحضور بوكيل نظر لان أحكام المحاكم

العسكرية تكون واجبة النفاذ فور النطق بها إذا كانت بعقوبة سالبة للحرية ومع ذلك يجوز حضور الوكيل لتقديم عذر المتهم عن عدم الحضور وبطلب التأجيل لحضوره . ولكن لا يقبل من الوكيل أى مرافعة أو دفاع عن المتهم الغائب .

وإذا حضر المتهم ثم تغيب عند النداء على الدعوى كان الحكم حضوريا . وكذلك الحال إذا لم يحضر وأعيد تبليغه مع إنذاره أو لم يحضر في الجلسات التالية رغم التنبيه عليه فإن الحكم يكون حضوريا اعتباريا . وليس للفرقة بين الحكم الحضورى والحضورى الاعتبارى والغائبى من قيمة إلا بالنسبة للأسباب التى يبنى عليها الالتماس .

ونظرا لأن المشرع لم يفرق بين الأحكام الصادرة في مواد الجنح والمخالفات وتلك الصادرة في مواد الجنايات ، وأجاز فقط للمتهم المحكوم عليه غاييا طلب التماس إعادة النظر ، فلا مجال لأعمال القواعد الخاصة بالحكم الغائبى الهادى من محكمة الجنايات في جنائية والتى تقضى بطلان الحكم بالقبض على المتهم أو حضوره وإعادة إجراءات محاكمته .

## الفصل الثاني

### في الحكم

**التعريف :** الحكم هو قرار المحكمة الفاصل في الخصومة والحكم مصدر بعد المدولة قانونا . ويشترط في المدولة السرية ، فضلا عن وجوب أن تكون الاوراق تحت بصر المحكمة أثناء المدولة ، ولا يجوز أن يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا الدعوى مجتمعين .

ويبدأ الرئيس في أخذ الاصوات على الحكم مبتدئا بأحدث الاعضاء ( مادة ٧٩ ) . وهذه القاعدة مقررة بنصوص قانون المرافعات فضلا عن نص المادة ٧٩ من قانون الاحكام العسكرية والمحكمة فيها هو عدم تأثر الاحداث بالاقدم منه في الرأي . واذا كانت المدولة يشترط فيها السرية فليس معنى ذلك وجوب اجرائها في قاعة المدولة . فيجوز اجرائها بقاعة الجلسة أو في أى مكان آخر . وبطلان المدولة يؤدي الى بطلان الحكم .

وتصدر الاحكام بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجع الرأي الذى به جانب الرئيس . غير أن احكام الاعدام يجب أن تصدر باجماع الآراء ( مادة ٨٠ من قانون الاحكام العسكرية ) . وهذه القاعدة مقرر أيضا بقانون الاجراءات الجنائية العام . ويجب أن يصدر الحكم في جلسة علنية ولو تحت المحاكمة في جلسة سرية .

يجب أن يوقع على الحكم قبل النطق به رئيس وأعضاء المحكمة . فاذا توفى أحد الاعضاء أو زالت صفته وذلك قبل النطق بالحكم وجب إعادة فتح باب المرافعة من جديد لتغير عضو من أعضاء المحكمة .

ولكن اذا تنيب أحد الاعضاء بعد التوقيع على الحكم وقبل النطق به فيجوز أن ينطق بالحكم رئيس المحكمة طالما أن الثابت هو اشتراك

المضو المتعيب في المداولة لقانونية لتي سبقت النطق بالحكم . واذا حصل المانع لرئيس المحكمة فيجوز النطق بالحكم من أحد الاعضاء بشرط أن يكون المنطوق قد حرر بمعرفة الرئيس ووقع عليه .

ولكن هل يجوز أن ينطق بالحكم قاض آخر خلاف القاضي الذي نظر الدعوى اكفاء بتحرير منطوق الحكم والتوقيع عليه من القاضي الأصلي ؟ لقد جرى العمل في القضاء العادي على ذلك . وهذا التقليد محل نظر . فالمحكمة التي من أجلها استلزم المشرع ضرورة النطق بالحكم في جلسة علنية تنتهي في هذه الحالة . إذ أن هذه المحكمة تستلزم بالضرورة أن يكون من نطق بالحكم هو الذي باشر نظر الدعوى . هذا فضلا عن أن النطق بالحكم هو اجراء جوهري لا يجوز مخالفته . والحالة الوحيدة التي ترى فيها امكان النطق بالحكم من قاضي آخر خلاف من نظر الدعوى هي حالة ما اذا كان القاضي الأصلي قد حرر منطوق الحكم وكتب أسبابه بخط يده قياسا على ما أورده المشرع بالمادة ٢٥٨ إجراءات حيث اعتد بكتابة الأسباب بخط يد القاضي وأجاز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه بطل الحكم .

#### اصدار الاحكام الصادرة بمقوية الجنائية بالنسبة للضباط :

استثنى المشرع في المادة ٨١ من قانون الأحكام العسكرية من قاعدة اصدار الحكم بعد المداولة الأحكام الصادرة بمقوية جنائية بالنسبة للضباط . فإذا كانت المداولة قد انتهت الى توقيع عقوبة السجن فأكثر بالنسبة للضباط فلا يجوز اصدار الحكم والنطق به الا بعد التصديق عليه . فإذا لم تكن العقوبة هي السجن فأكثر أو كانت بالسجن فأكثر ولكن المتهم من غير الضباط تطبق القواعد العامة .

#### الاجراءات الاحتياطية قبل النطق بالحكم :

يجوز للمحكمة أن تأمر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مفادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي يؤجل اليها الحكم . ولها في سبيل ذلك تأمر بوجه احتياطيا اذا كانت الواقعة

مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي كما لها أن تأمر بالتحفظ عليه في وحدته أو غير ذلك من الاجراءات (مادة ٨١/٢) .

#### تحرير الحكم :

لم ينص قانون الأحكام العسكرية على تاريخ معين لتحرير الحكم رغم استلزام التحرير وفقا للمادة ٨٢ التي بينت مشتعلات الحكم .

وقد يشور التساؤل هل تلتزم المحاكم العسكرية بالمواعيد المبينة بالمادة ٣١٢ اجراءات وهي ثمانية أيام من تاريخ صدوره كلما أمكن ذلك وثلاثون يوما على الأكثر والا بطل الحكم بالادانة ٢ ومثار التساؤل هو أن هناك أحكام لا تصدر الا بعد التصديق عليها وأخرى تصدر قبل التصديق . وقد ذهب البعض (سعد الميسوي - كمال حمدي) الى أنه بالنسبة للأحكام الواجب عرضها على الضابط المصدق قبل النطق بها تستلزم تحرير الحكم بأسبابه قبل العرض على الضابط المصدق وبالتالي قبل النطق بها . أما تلك التي تصدر قبل التصديق فيتم تحريرها بعد النطق بالحكم ودون التقيد بموعد معين باعتبار أن المشرع لم يحدد تاريخا معينا لعرض الدعوى على المصدق .

والرأى عندنا هو أن عدم تجديد موعد معين للعرض على الضابط المصدق لا علاقة له بوجوب تحرير الحكم في تاريخ معين باعتبار أن تحرير الحكم في موعد محدد إنما يرتبط بالنظام العام للعدالة الجنائية . فالقضاء الجنائي ، سواء كان خاصا أم عاما ، يقوم على مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته من الأدلة التي طرحت بالجلسة وناقشتها المحكمة ، ومن ثم كان لزاما عليه أن يحرر حكمه بأسبابه في ميعاد معقول حتى لا تضيق تفاصيل ما دار في الجلسة متعلقا بالدعوى من ذهته حينما يقوم بتحرير الحكم . ولذلك فقد حدد المشرع في قانون الاجراءات العام ثلاثين يوما كحد أقصى لموعد ابداء الأسباب والا بطل الحكم الصادر بالادانة . أما التفرقة بين الأحكام التي تصدر قبل التصديق وتلك التي تصدر بعد التصديق فلا تحل المحكمة من التزامها بتحرير الحكم والتوقيع عليه قبل انقضاء مدة الثلاثين يوما . كل ما هنالك هو أن الأحكام التي لا تصدر الا بعد التصديق تقتضى أن الأسباب قد حررت قبل ارسالها للتصديق . وذلك لسببين : الأول : تمكين الضابط المصدق من أعمال الرقابة ومباشرة

سلطته في التصديق، والثاني: أن المشرع افترض وجود تلك الأسباب عند النطق بالحكم بدليل أنه إحتسب ميعاد الالتماس بالنسبة لتلك الأحكام من تاريخ النطق بها . ومن المعلوم أن الالتماس يكون في خلال خمسة عشر يوما ويقوم على أسباب قانونية تستشف من الحكم موضوع الالتماس . ومع ذلك ونظرا لأنه قبل التصديق ، بالنسبة لتلك الأحكام ، لا يكون هناك حكما قد خرج من ولاية المحكمة فإن التأخر في كتابة أسبابه التي تعرض على الضابط المصدق لا يترتب عليه البطلان . ذلك أن الدعوى لا تخرج من ولاية المحكمة إلا بالنطق بالحكم وهذا لا يكون إلا بعد التصديق .

أما بالنسبة للأحكام الأخرى التي يتم إصدارها قبل التصديق فهذه تخضع لميعاد الثلاثين يوما . ويجب أيضا أن تعرض بأسبابها على الضابط المصدق . ولذلك إذا حرزت الأسباب بعد الثلاثين يوما فإن واجب الضابط المصدق التفرع ببطلان الحكم وإعادة الاجراءات . ودليلا على صدق ما اتهمنا إليه هو أن الضابط المصدق يجب عليه مراقبة الحكم من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ميعاد الالتماس وهو خمسة عشر يوما يبدأ من تاريخ إعلان الحكم بعد التصديق .

وقد تضمنت المادة ٨٣ نصا يتماشى مع التقاليد العسكرية ، حسب تعبير المذكرة الإيضاحية ، وهو حق المحكمة في تقديم أية ملاحظات مرتبطة بالدعوى ظهرت لها أثناء نظرها ، وذلك بأن تحرر عنها مذكرة منفصلة ترفع مع الاجراءات الى الضابط المصدق . والمقصود بذلك ابداء ملاحظات المحكمة فيما يتعلق بنظام العمل داخل القوات المسلحة والضبط والربط وما يحكمه من قواعد تكشفت فاعليتها أو عدم فاعليتها بمناسبة الجريمة ، وذلك لتفادي الأسباب التي تسهل ارتكاب الجريمة أو غير ذلك من الملاحظات . فهي ليست ملاحظات متعلقة بثبوت الواقعة ونسبتها الى فاعلها لأنه مجال ذلك هو أسباب الحكم ، ولكنها ملاحظات تتفحص مقترحات أو توصيات لتفادي تكرار وقوع الجريمة .

#### توقيع الحكم :

يجب أن يوقع الحكم رئيس المحكمة وذلك بعد تحرير أسبابه وذلك خلال ثلاثين يوما من يوم النطق به والا بطل الحكم . وهذا البطلان لعدم

التوقيع في الميعاد انما ينصرف الى أحكام الادافه دون البراءة . فأحكام البراءة لا تبطل بعدم ايداع أسبابها أو عدم توقيعها في الميعاد المذكور . وقد رأينا أن ميعاد الثلاثين يوما المحدد الأسباب موقعا عليها خاص بالأحكام التي صدرت قبل التصديق . أما تلك التي تصدر بعد التصديق فالمفروض أن أسبابها قد أودعت من قبل .

ويجب أن يحرر ورقة الحكم بأسبابه القاضي الذي أصدره وكاتب الجلسة . ويكون الحكم صحيحا بالتوقيع حتى ولو كان محررا بالآلة الكاتبة أو بغير خط القاضي . وإذا كانت المحكمة متعددة الأعضاء فيكون التوقيع على أسباب الحكم من رئيس الدائرة ولا يلزم توقيع باقي الأعضاء طالما تم توقيعهم على المنطوق الذي تلي بالجلسة . ولا يلزم توقيع باقي الأعضاء على ورقة الحكم الا اذا كان النطق بالحكم قد صدر في غير حضورهم . ففي هذه الحالة يلزم أن يوقع على مسودة الحكم القضاة الذين سمعوا الدعوى وتداولوا في الحكم ثم تغيب أحدهم يوم النطق بالحكم ، وذلك للتدليل على اشتراكه في المداولة . ومع ذلك فعند توقيعهم بأى وسيلة أخرى ، وإن كانت بعض أحكام النقض تطلب ، رغم ذلك ، التوقيع على مسودة الحكم .

ولكن يلاحظ أن عدم توقيع كاتب الجلسة لا يترتب عليه بطلان . فالحكم يكون صحيحا ومستوفيا قوامه القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليه ، وما اشترط توقيع الكتاب الا ضمنا لصحة نسخ الحكم فقط .

### مشتكلات الحكم

نصت المادة ٨٢ من قانون الأحكام العسكرية على أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها . وكل حكم يجب أن يشتمل على بيان الواقعة ، والظروف التي وقعت فيها ، والرد على كل طلب هام أو دفع جوهري ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه .



### مشماتات الحكم الجنائى

١ - اولا : دىباجة الحكم . ٢ - الآثار المترتبة على اغفال بيانات الديباجة . ٣ - ثانيا : الأسباب « التعريف وشروط صحتها . ٤ - بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، بيان الوقائع فى حكم البراءة . ٥ - بيان النص القانونى المطبق . ٦ - بيان النصوص المنطبقة فى حالة البراءة . ٧ - التداول المستساغ . ٨ - مبدأ تكامل الأدلة . ٩ - الرد على الدفع والطلبات . ١٠ - المقصود بالطلبات والدفع . ١١ - الشروط اللازم توافرها فى الطلبات والدفع . ١٢ - الآثار المترتب على توافر الشروط الخاصة بالطلبات والدفع . ١٣ - ثالثا : منطوق الحكم . التعريف به ، مشماتات المنطوق ، شروط صحته . ١٤ - حكم اغفال الفصل فى بعض الطلبات . ١٥ - اثر منطوق الحكم .

١ - أن الحكم الجنائى فى تحريره ينقسم الى ثلاثة أجزاء هى : الديباجة ، والأسباب وأخيرا المنطوق . وهذه الأجزاء الثلاثة تعتبر كلا لا يتجزأ ويكمل كل منهما الآخر على التفصيل الذى ستراه .

#### اولا : دىباجة الحكم :

يقصد بدىباجة الحكم ذلك الجزء الذى يأتى فى مقدمة الحكم يبين فيه بيانات تتعلق بالاسم الذى صدر به ، وبالمحكمة التى أصدرته ، وأسماء أعضاء المحكمة وباقى الهيئة الداخلة فى التشكيل وتاريخ اصدار الحكم ثم البيانات المتعلقة بشخص المتهم ، وباقى الخصوم فى الدعوى .

وقد نصت المادة ١٧٨ مرافعات على مجمل البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم ، كما نص قانون السلطة القضائية فى المادة ٢٠ على أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الشعب . وذلك على التفصيل الآتى :

#### ١ - اسم الشعب :

تصدر الأحكام جميعها باسم الشعب . فالأمة هى مصدر السلطات جميعها ، وقد استقرت محكمة النقض لفترة طويلة على أن خلو الحكم

من مثل هذا البيان يفقده شكله ويصبح معدوما فهو من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم والا فقد شرعيته (١) ، ولكنها عدلت عن هذا حديثا واتتهت الى عدم بطلان الحكم اذا خلا من هذا البيان .

## ٢ - اسم المحكمة التي اصدورت الحكم :

نصت المادة ١٧٨ على وجوب ذكر المحكمة التي اصدورت الحكم باعتبار ذلك من البيانات الجوهرية . واغفال ذلك يترتب عليه بطلان الحكم نظرا لأن تجهيل المحكمة يؤدي الى تجهيل القواعد التي روعيت في اختصاصها بنظر الدعوى وهو أمر يتعلق بالنظام العام (٢) .

## ٣ - تاريخ اصدار الحكم :

ان ضرورة بيان تاريخ اصدار الحكم انما يرجع الى كون الحكم من الأوراق الرسمية . ولا شك أن الأوراق الرسمية اذا فقدت تاريخها فانها تفقد إحدى المقومات اللازمة لوجودها القانوني .

وعليه فقد قضت المحكمة العليا بأنه اذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه فانها تكون باطلة ويبطل معه الحكم ذاته (٣) .

(١) وانظر أيضا نقض مصري ١٦ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٢١ ، وفيه قررت المحكمة بان لحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لخلوه من هذا البيان .

وبلاحظ ان خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان يبطل الحكم الاستثنائي الصادر بتأييده له ولاسيابه حتى ولو كان قد اكمل هذا النقض ما دام لم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة . ويكون لحكمة النقض نقضه من تلقاء نفسها ولو لم يشره الطامن ، نقض ٢ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٣٠ .  
(٢) انظر فقد ٢٦ يناير ١٩٥٣ ، مجموعة القواعد ج ١ - ٣٩٩ ، رقم ٢٧ .

(٣) محكمة عليا ١٩ يونيو ١٩٦٥ ، مجموعة القواعد ج ١١٨ ، رقم ٢١ .  
وقد قضت محكمة النقض بان محضر الجلسة لا يكمل في هذا البيان ، انظر نقض ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٨٩ .

٤ - أسماء القضاة وهيئة المحكمة :

يجب أن يشتمل الحكم على أسماء جميع من اشتركوا في تشكيل المحكمة (١) . فيجب أن يبين بالحكم أسماء القضاة الذين حضروا المرافعة واشتركوا في الحكم وكذلك عضو النيابة الممثل بالجلسة وكاتب الجلسة .

٥ - البيانات المتعلقة بالتهم وباقي الخصوم :

يجب أن يذكر بدعاية الحكم أسماء المتهمين وباقي الخصوم في الدعوى وبيان ألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وأسماء وكلائهم إن ألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وأسماء وكلائهم إن وجدوا (٢) ، وما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع ، وخلاصة ما استندوا اليه من الأدلة الواقعة والحجج القانونية .

٦ - الآثار المترتبة على اغفال بيانات الدعاية :

البيانات السابق ذكرها هي التي يجب أن تتضمنها دعاية الحكم . غير أن ورود هذه البيانات في الدعاية ليس شرطا لصحة الحكم طالما أنها وردت في أي جزء من أجزاء الحكم في أجزاءه المختلفة يعتبر وحدة مكتملة لبعضها .

الا أن اغفال الكلى لاحدى البيانات السابقة يترتب عليه بطلان الحكم . وهذا ما نص عليه القانون في المادة ١٧٨ مرافعات وما ذهبت اليه محكمة النقض التي أكدت في أكثر من مناسبات على أن هذه البيانات تعتبر جوهرية يترتب على تخطئها بطلان الحكم .

(١) ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين اصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وانهم امضوا على مسودته ما دام ذلك مفهوما أثبتته الحكم في صدره ولم يدع احد انهم لم يتداولوا فعلا ولم يمضوا على مسودة الحكم . نقض ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٩٩ ، رقم ٢٨ .

(٢) ويكفي أن يذكر بالورقة هذه البيانات . ولذلك فان عدم ذكر اسم المتهم الذي حم عليه في المنطوق لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أنه غير مجهول . قانن نقض ٣ تماس ١٩٥٣ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٩٩ ، رقم ٣١ - كما لا يطل الحكم اغفاله في الدعاية لواد القضاة التي طلبت النيابة العامة تطبيقها . نقض ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٩٤ .

وعليه يكون هناك قصورا في التسبب اذا لم يدلل الحكم تدليلا كافيا حكم الاغفال الخطأ الجسيم المتعلق بالبيان والذي يؤدي الى تجهيله .  
وسواء تعلق هذا الخطأ الجسيم بأسماء أعضاء المحكمة أو بسبل النيابة والمساهمين وذلك اذا كان المشرع يأخذها بين الاعتبار في التشديد . ومن بيانات النيابة والتي لا تؤدي في الوقت ذاته الى التجويل فلا يترتب عليها بطلان الحكم وانما تصحح وفقا لقواعد تصحيح الخطأ المادى .

وعليه فان الخطأ في سن المتهم لا يترتب عليه بطلان طالما أن المتهم لم يظن بانعدام أهليته أو انتصاها (١) . كما أن الخطأ في اسم وكيل النيابة لا تأثير له مادام من الثابت أن النيابة العامة كانت ممثلة في الجلسة (٢) .  
والخطأ في اسم المتهم أو المجنى عليه لا يترتب عليه بطلان ما دامت شخصية أى منهما لم تكن موضع شك .

وعموما فان الخطأ أو السهو في بيانات لا يترتب عليه بطلان طالما يمكن تصحيحه وكان غير متصل بالنتائج التي رتبته المحكمة حكما (٣) .

(١) وتطبيقا لذلك قضى بأنه كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسباب بالحكم المعلوم فيه قد خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين ووصف التهمة المستندة اليهم فيها فانه يكون باطلا لا وجود له ويكون الحكم الذي ايدته لاسبابه باطلا كذلك لاسناده الى حكم ولا وجود له قانونا . نقض ٣٠ مارس ١٩٤٢ ، ٢٦ يناير ١٩٥٣ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٩٩ ، رقم ٢٦ ، ٢٨ .  
(٢) وعليه قضى بان انقاس النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضر الجلسة والحكم لا يبيحه ولا يبطله ما دام المتهم لا يدعى انه كان في سن مؤثر على مسئوليته أو عقابه .

نقض ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٠٠ ، رقم ٣٦ ، نقض ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام ، س ١٨ ، رقم ٣٢٧ .  
(٣) كما أن الخطأ في ذكر اسم القاضي لا يبطل الحكم ، انظر نقض ٢٨ يونيو ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٩٩ ، رقم ٢٩ .

(٤) وتأسيسا على ذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات أنه قضى للمدعى بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالمجنى أو صفته في المطالبة به ، مع ان هذا البيان هو من الامور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها ، فان حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض . نقض ٢١ ديسمبر ١٩٥٤ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٠٠ ، رقم ٢٨ . وقارن ايضا نقض ٢٧ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٨٤ .

### ٣ - ثانياً : الأسباب :

#### التعرف بها وشروط صحتها :

الأسباب هي ما يستند اليه الحكم في التدليل على النتائج التي وصل اليها في متطوعة . وقد استلزم القانون في الأحكام بيان الأسباب التي استندت اليها . وذكر الأسباب ليس ضرورياً فقط لما انتهى اليه الحكم في الدعوى الجنائية ، بل وأيضاً فيما انتهى اليه بالنسبة للطلبات والدفع التي تقدم بها الخصوم . فيعد أن أوجب القانون في المادة ٣١٠ اجراءات اشتمال الحكم للأسباب التي بني عليها ، نص في المادة ٣١١ على أن المحكمة يجب عليها أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند اليها .

ولا شك أن استلزم التسيب هو من الضمانات الجوهرية اللازمة لتدعيم الثقة في القضاء من ناحية ، وتيسير الرقابة على الأجكام من ناحية أخرى .

ولكي تكون أسباب الحكم صحيحة قانوناً لا بد من توافر شروط معينة فيها هي :

١ - أن تشتل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها .

٢ - أن يرد بها الإشارة الى النص القانوني الذي حكم بنوجه .

٣ - أن تكون الأدلة المؤيدة الى المنطوق واضحة ومستساعة عقلاً ومنطقياً .

٤ - أن تتضمن أسباب الرد على الدفع والطلبات .

وهذه الشروط جميعها لازمة في حالة الحكم بالادانة . أما اذا كان الحكم صادراً بالبراءة فيكفي أن تتضمن الأسانيد القانونية والموضوعية المؤدية عقلاً ومنطقاً الى ما انتهى اليه الحكم ، وأن تكون متضمنة الرد على ما دفع به الخصوم وما تقدموا به من الطلبات للمحكمة .

وستتناول هذه الشروط الأربع بالبحث في البنود التالية :

٤ - ١ - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها :

ان المقصود ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة هو انظار العناصر القانونية للجريمة المستخلصة من وقائع الدعوى وكذلك الظروف الأخرى التي يأخذها المشرع بعين الاعتبار في النموذج التشريعي للجريمة المنطبقة سواء أكانت مشددة أم مخففة . وهذا يقتضي أن يذكر في الأسباب ما يأتي :-

( أ ) السلوك الإجرامي المنسوب للمتهم والذي يتطابق مع السلوك الوارد بالنموذج التشريعي للجريمة ومثال ذلك فعل الاختلاس في السرقة والتبديد في خيانة الأمانة والطرق الاحتمالية في النصب والمساس بسلامة الجسم في القتل (١) .

(ب) النتيجة غير المشروعة ورابطة السببية بين السلوك المنسوب للمتهم وبين ما تحقق من نتائج تدخل في الركن المادي للجريمة (٢) . ومثال ذلك الوفاة في القتل وانتقال الحيازة المادية في السرقة فالحكم يكون قاصرا في أسبابه اذا لم يبين بها توافر رابطة السببية بين السلوك المنسوب للمتهم وبين النتيجة غير المشروعة المستوجبة للعقاب ، وكفى أن يبين الحكم علاقة السببية دون أن يكون لازما إبراز عدم تدخل عوامل شاذة أو غير مألوفة أدت الى حدوث النتيجة . فالحكمة غير ملزمة بذكر ذلك في أسباب حكمها الا اذا كان هناك دفع من قبل المتهم بانقطاع رابطة السببية لتدخل العوامل غير المألوفة في احداث النتيجة . غير أنه

(١) ولذلك يكون الحكم مشوباً بالقصور اذا دان الطاعن في جريمة اختلاس اشياء محجوزة مكتفياً بقوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التبديد ، ومن لم يتعين الحكم بمعاقبته طبقاً لنص مادة التبديد » . نقض ١٥ فبراير ١٩٥٤ ، مجموعة المبادئ ج ١ ، ٩ ، رقم ١١٧ . كما يكون الحكم قاصراً اذا اكتفى في بيان الواقعة بالإشارة الى ما ثبت بمحضر التحقيق . نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥١٠ ، رقم ١٢٥ وقد طوعت له تسليم المال المستولى عليه وكون هذا المال قد آل الى ملك الدولة بسبب قضي بأنه اذا كان الحكم الملغون فيه لم يبين صفة الطاعن وكونه موظفاً عمومياً وكون وظيفته صحيح فانه يكون معيباً واجبا لنقضه . نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ مجموعة الاحكام ص ١٨ ، رقم ٢٦٦ .

(٢) قارن نقض ٧ فبراير ١٩٤٩ ، ٥ مارس ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ج ٥١٠ ، رقم ١٢٣ ، ١٢٤ .

بالنسبة للنتائج القانونية لهذه مفترضة بالنسبة لكل جريمة اكتلت أركانها ومن ثم لا تكون المحكمة ملزمة ببيانها في أسبابها .

(ج) يجب على المحكمة في بيانها للواقعة المستوجبة للعقاب أن تبين توافر الركن المعنوي للجريمة المنسوبة للمتهم (١) فلا يكفي إثبات السلوك الإجرامي والنتيجة ورباطة السببية ، بل يلزم إثبات توافر الركن المعنوي المطلوب للعقاب سواء أكان متمثلاً في القصد الجنائي أم في الخطأ غير الممدى . فلا بد من بيان عناصر القصد الجنائي إذا كانت الجريمة عديدة . فيلزم إثبات العلم بماهية السلوك الإجرامي وما ترتب عليه من نتائج غير مشروعة وكذلك إرادة السلوك والنتيجة (٢) . وإذا كان القانون يفترض العلم فلا تكون المحكمة ملزمة بإثباته إلا إذا كانت القرينة القانونية قابلة لإثبات العكس ودفع المتهم بعدم علمه .

وإذا كانت الواقعة المستوجبة للعقاب تتطلب توافر قصداً خاصاً فلا بد من إبراز هذا في عناصر الحكم واستخلاصه من وقائع الدعوى استخلاصاً سائلاً . ولا تلزم المحكمة ببيان عدم توافر مانع من موانع المسؤولية إلا إذا دفع صراحة من المتهم .

(د) يجب على الحكم أن يبين في أسباب الظروف التي أحاطت بارتكاب الجريمة . غير أن ذلك لا يكون لازماً إلا حيث يعتد المشرع بهذه الظروف في تشديد العقاب أو تخفيفه .

(١) فإذا كان الحكم قد أدان الطامن بجريمة الخطأ بناءً على أنه أهمل في روية المجنى عليه مما يترتب عليه مرور عجلة السيارة الامامية على جسمه ، وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف وقعت وأين كان المجنى عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها وهل كان يركن الطامن رؤيته حتى يدان بأعماله في ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر ، عناصر الجريمة التي دان بها الطامن مما يستوجب نقضه : نقض ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ : مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٠٩ ، رقم ١١٥ .

غير أنه يكفي أن يستفاد توافر الركن المعنوي في مجموع ما ساقته المحكمة حتى ولو أغفلت التحدث عنه صراحة .

(٢) وتطبيقاً لذلك قضى بأن النقض الجنائي في جريمة أحرار الخيدر لا يقام بتحقيق الحيادة المادية ومن ثم يتمين قيام الدليل على علم الجاني بأن ما يجزئه من الجواهر المخدرة المحظورة أحرارها قانوناً ، نقض ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام ص ١٨ ، رقم ١٣٦ .

وعليه يكون هناك قصورا في التسبب اذا لم تدلل الحكم تدليلا كافيا على توافر ظرف سبق الاصرار في حق المتهم (١) . كذلك اغفال المحكمة لبيان كيفية استنتاجها لكون اصابة المتهم قد أعجزت المجنى عليه من القيام بأعمال مدة تزيد على أربعين يوما بعد قصورا في التسبب (٢) ، والحال كذلك بالنسبة للظروف المشددة الأخرى كالمود وتمدد الجرائم والمساهمين وذلك اذا كان المشرع يأخذها بين الاعتبار في التشديد . ومن ناحية أخرى يجب على المحكمة اظهار الظروف المخففة التي أحاطت بارتكاب الجريمة ويرتب المشرع عليها التخفيف .

وبيان الظروف التي أحاطت بارتكاب الجريمة لا يقف عند حد الظروف المشددة والمخففة بالمعنى الدقيق وانما يمتد أيضا ليشمل باقى الظروف التي أعتد بها القاضى والمتعلقة بمساند تقدير العقوبة ، كطبيعة الفعل ونوعه والوسائل التي استعملت لارتكابه ووقت ومكان وقوعه والغاية من ارتكابه وجسامة الضرر أو الخطر الناتج عن الفعل والدوافع على ارتكاب الجريمة ومدى جسامة القصد الجنائي أو الخطأ غير المبدى وملوك المجرم وقت ارتكاب الجريمة وبعده وظروف حياته الشخصية والعائلية والاجتماعية (٣) .

ويكفى في هذا الصدد أن يبرز بالحكم الظروف التي أدخلها القاضى في تقديره وأدت به الى الحكم بالعقوبة .

وعليه فان عدم ذكر الباعث أو الدوافع على ارتكاب الجريمة والأدلة التي استخدمت في ارتكابها لا يعيب الحكم طالما أنها لا تدخل كظرف للجريمة أو كقرار العقوبة في حدود سلطة القاضى التقديرية . كذلك لا يعيب

---

(١) أنظر نقض ٢٤ أكتوبر ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ٥٠٩٠١ ، رقم ١١٤ .

(٢) محكمة عليا ٨ مارس ١٩٥٨ : مجموعة القواعد ج ١ ١٢٥٠١ ، رقم ٤٢ .

(٣) محكمة عليا ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ مجموعة القواعد ج ١ ١٢٥٠١ ، رقم ٤١ .



الحكم عدم ذكر تاريخ الواقعة أو مكانها طالما أن ذلك لم يكن محل منازعة ولم تمض عليها المدة المسقطه لها (١) .

### بيان الوقائع في حكم البراءة :

إن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي أحاطت بها لا يكون واجبا إلا في حالة الحكم بالادانة . فإذا كان الحكم صادرا بالبراءة فيكفي أن تبين المحكمة في أسباب حكمها العناصر والأدلة التي أدت بها الحكم بالبراءة . فإذا استظهرت المحكمة انعدام أحد أركان الجريمة أو الشروط اللازمة للعقاب فيكفي أن تبين ذلك في حكمها دون أن تكون ملزمة ببيان سائر الوقائع والظروف الأخرى المتوافرة في الدعوى . وكذلك الحال إذا قام سبب من أسباب الإباحة فيكفي بيانه بالأسباب ولا يكون هناك وجه للتعرض لباقي أركان الجريمة وما أحاطها من ظروف (٢) .

(١) قانون نقض ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩ ، ٢٠ يناير ١٩٤٨ ، ٢٦ مارس ١٩٥١ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥١١ ، رقم ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ .

نقض ٢٣ ديسمبر ١٩٣٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥١٠ ، رقم ١٣١ .  
نقض ١١ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ٦٤ ، رقم ٣٧ .

ويلاحظ أن القانون لم يرسم شكلا خاصا لبيان الواقعة . فمعنى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة فذلك يحقق حكم القانون . انظر نقض ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٠٩ ، رقم ١٢٠ .

ويكفي لبيان الواقعة الإحالة إلى وصف التهمة الواردة بصدر الحكم متى كان بيانه كافيا لها .

انظر في ذلك نقض ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ ، ٧ فبراير ١٩٤٩ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥١٠ ، رقم ١٢٢ ، ١٢٣ .

كما يجوز للمحكمة الاستئنافية الإحالة في بيان الواقعة إلى الحكم الابتدائي . كما يجوز أيضا لمحكمة الجنابات الإحالة إلى الحكم الفيصالي في بيان الواقعة ، وكذلك الحال بالنسبة للمحكمة عند نظرها للمعارضة .

(٢) فلم يشترط القانون أن يتضمن حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى من بصر وبصيرة فلم يجد منها ما يؤدي إلى ادانة المتهم . وإذا قضت المحكمة الاستئنافية ببراءة المتهم بعد الحكم عليه ابتدائيا بادانته فليس عليه أن يلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم . نقض ٢٠ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١١١ .

(٣) قانون الأحكام العسكرية )

٥ - ٢ - بيان النص القانوني المنطبق :

أوجب القانون في المادة ٣١٠ اجراءات أن يشتمل حكم الادانة فضلا عن الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

والمقصود بذلك الاشارة الى النص التجريبي الذي توافرت شروط انطباقه على الواقعة الاجرامية . ويستوى بعد ذلك أن يكون النص متعلقا بالفعل الأصلي المكون للجريمة أم كان متعلقا بظرف مشدد أو مخفف ، أم كان متعلقا بضوابط استعمال القاضي لسلطته التقديرية . والنص القانوني الواجب الاشارة اليه هو النص الذي يشير الى الأثر القانوني المترتب على توافر الواقعة المدرجة تحته . أما النصوص الأخرى التي تكتفى بوضع تعريفات للجريمة أو لأحد عناصرها أو الظروف المشددة فلا يلزم الاشارة اليها . ففي جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد يكفي الاشارة الى نص المادة ٢٣٠ عقوبات ولا يلزم الاشارة الى المادتين ٢٣١ ، ٢٣٢ المطلقتين بتعريف المقصود بسبق الاصرار أو التردد . ومع ذلك فيجب ذكر مواد القانون التي تحدد نطاق تطبيق النص التجريبي على أشخاص لهم صفة معينة أو وقائع معينة ومثال ذلك النصوص التي تحدد المقصود بالموظف العمومي في ظر قانون العقوبات وذلك على أساس أن هذه النصوص تبسط نطاق التجريم على أشخاص ووقائع لم تكن لتمتد اليها نصوص التجريم لو أخذ تمييزاتها بالمفهوم الدقيق (١) .

وقد جرى قضاء النقض على أنه تكفي الاشارة الى النص القانوني المنطبق دون الفقرات المختلفة التي قد يتضمنها حتى ولو كانت احدي

---

(١) عكس ذلك نقض ٣٠ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠ ،

الفقرات هي الواجبة التطبيق فقط دون غيرها ، ذلك أن تعدد الفقرات لا ينفى أن الواقعة تندرج تحت النص المشار اليه حتى ولو كانت احداها هي المنطقية (١) .

ويجب الاشارة الى النص المنطبق حتى بالنسبة للظروف المشددة أو المخففة . فلا يكفي الاشارة الى النص التجريمي الأصلي الذي وردت به عقوبة الجريمة البسيطة . بل يلزم أن يشير الحكم أيضا الى النصوص الأخرى التي تقرر تشديدا أو تخفيفا للعقاب طالما أن القاضى في حكمه قد استند اليها في تقديره للعقوبة المحكوم بها . وعليه فإذا رأى القاضى استعمال الرأفة والنزول بالعقوبة عن حدها الأدنى وفقا للمادة ١٧ عقوبات فعليه أن يشير الى ذلك في حكمه والا كان ذلك قصورا يعيب الحكم . وكذلك الحال في تشديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم .

ومتى اقتضت المحكمة بوجوب تطبيق النصوص المطلوب تطبيقها بأمر الإحالة أو ورقة التكليف فيكتفى أن تشير اليها في حكمها بالشكل الذى يعبر عن اقتناعها بذلك . فيعتبر قصورا يعيب الحكم أن يشير الى ان النيابة تتهم الجاني بارتكاب جريمة معينة وأنها طلبت عقابة بنصوص القانون المنطقية ، وذلك دون أن يظهر من الحكم أن المحكمة قد اقتضت بصحة تطبيق النصوص التي طلبت النيابة العامة تطبيقها (٢) .

وإذا كانت الجريمة من الجرائم التي وضع المشرع شروطا خاصة بالسير في الدعوى كالشكوى أو الاذن أو الطلب فيلزم أن يشير الحكم

---

(١) نقض ١٠ يونيو ١٩٥٧ ، مجموعة الاحكام س ٨ ، رقم ١٧٦ .

وهذا القضاء وان كان سليما بالنسبة للنصوص التي تتضمن انواعا متعددة للسلوك الاجرامى بطريق تباولي ، الا أنه يكون محل نظر بالنسبة للنصوص التي تتضمن كل فقرة من فقراتها نموذجا اجراميا مستقلا ، اذ هنا تكون كل فقرة من الفقرات امرا تشريعا تشكل مخالفته جريمة مستقلة . فبيان مادة القانون المنطقية يقصد به الامر التشريعي المقرر للواقعة المستوجبة العقاب وهو في حالتنا هذه يتمثل في الفقرة الواجبة التطبيق .

(٢) انظر نقض ١٦ اكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٢٠١ .

الى النصوص المتضمنة تلك الشروط ويبين أنها قد روعيت في نظر الدعوى باعتبار أنها نصوصا تتعلق بحق الدولة في العقاب (١) .

وترتب على اغفال الاشارة الى النصوص الواجبة التطبيق بطلان الحكم (٢) . ويأخذ حكم اغفال تلك النصوص الغفلا في الاشارة اليها فالاشارة في الحكم الى نص يختلف عن النص الواجب التطبيق يعيب الحكم ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الغفلا قد أثر على الوصف الصحيح للواقعة . أما اذا كان الحكم رغم الغفلا في ذكر النص الواجب التطبيق قد وصف الواقعة وصفا قانونيا صحيحا وقضى بمقوبة لا تخرج عن نطاق المقوبة المقررة بالنص الصحيح فلا بطلان (٣) .

وبيان النصوص الواجبة التطبيق يتف فقط عند حد الدعوى الجنائية وليس بأمراً لازم أيضاً بالنسبة للدعوى المدنية اذا ما قضى فيها بالتعويض باعتبار أن هذا الواجب فرضه قانون الاجراءات بالنسبة للأحكام الصادرة بالمقوبة .

أما النصوص القانونية التي لا تتعلق بحق الدولة في توقيع العقاب وانما تتعلق بالاجراءات الخاصة بالمحاكمة وسير الدعوى الجنائية أو بتنفيذ العقوبة فلا تلزم الاشارة اليها . لذلك لا تلزم الاشارة الى نصوص قانون الاجراءات الجنائية المقررة لقواعد شكلية (٤) . الا أنه تلزم الاشارة الى النصوص التي تقرر وقف تنفيذ العقوبة اذا ما حكم القاضي بالايكاف .

#### ٦ - بيان النصوص المنطبقة في حالة البراءة :

رغم أن الاشارة الى النصوص المنطبقة قد وردت فقط بالنسبة للحكم بالإدانة الا أنها لازمة أيضاً بالنسبة لحكم البراءة اذا كانت قد تأسست على سبب قانوني .

- 
- (١) ولا معنى من ذلك أن يكون ثابتا بالاوراق صدور الشكوى او الاذن او الطلب . انظر تطبيقا لذلك نقض ١٨ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٧ .  
(٢) انظر تطبيقا لذلك نقض ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٣ ، رقم ١٤١ .  
(٣) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٠٢ رقم ٦٣  
(٤) انظر نقض ٣ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٩١ .

فالبراءة المؤسسة على توافر سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع المسؤولية أو سبب من أسباب الإغضاء من العقوبة لمانع من موانع السبر في الدعوى ، لا بد وأن يشير الحكم بها الى النص القانوني الذي بمقتضاه حكم القاضى بالبراءة . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للبراءة المؤسسة على انتهاء أحد أركان الجريمة ، فيلزم فيها بيان النص القانوني الذي بمقتضاه اشتراط المشرع في الجريمة ضرورة توافر الركن الذي استخلص القاضى عدم توافره في الواقعة المنظورة أمامه والتي حكم فيها بالبراءة . أما البراءة المؤسسة على صحة الواقعة أو على عدم نسبتها الى المتهم فهي بطبيعتها لا تقبل الاشارة الى نص من النصوص .

#### ٧ - ٣ - التبديل الواضح والمستساغ :

والمقصود بذلك بيان الأدلة الموضوعية التي تكونت على أساسها عقيدة المحكمة فيما اتهمت اليه في حكمها ، وهذا هو ما يطلق عليه بالأسباب الموضوعية للحكم ، على حين أن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي أحاط بها النص القانوني المنطبق تعتبر أسبابا قانونية .

فالتبديل إذن هو ذلك الجزء من الأسباب الذي بمقتضاه تتكون عقيدة القاضى في صحة وقوع الجريمة وصحة نسبتها أو نفيها عن المتهم ، ولذلك فهو يتطلب عرض الأدلة المختلفة التي طرحت بالجلسة والمستفادة من الأوراق وتمحيصها والاتهاء الى طرحها أو لاخذ بها .

ولكى يكون الحكم صحيحا في أسبابه من الناحية الموضوعية ينبغي أن يتوافر التبديل شرطان أساسيان : الأول : أن يكون التبديل واضحا ، والثاني : أن يكون التبديل مستساغا . وهناك شرط ثالث وهو أن يكون التبديل يستند الى أدلة طرحت في الجلسة واستندت الى اجراءات صحيحة . وقد سبق أن تعرضنا لهذا الشرط عند الحديث عن حرية القاضى في تكوين عقيدته ولذلك فسوف تقتصر هنا على بيان شرط الموضوع وشرط التبديل المستساغ .

#### ٨ - أولا : التبديل الواضح :

ويقصد بذلك أن تكون الأسباب التي أوردها القاضى في حكمه كافية لبيان الأساس الذي بنى عليه الحكم سواء أكان بالإدانة أم بالبراءة .

ولكى يكون التدليل واضحا لابد وأن يذكر بالحكم مضمون الأدلة  
التي استند اليها دون غموض أو إبهام وأن تكون الأدلة غير متناقضة مع  
بعضها البعض وذلك على التفصيل الآتى :

١ - ذكر مضمون الأدلة دون غموض أو إبهام •

يشترط لصحة التدليل ووضوحه أن يرد بالأسباب الأدلة التي استند  
اليها القاضى فى حكمه • وذكر الأدلة لا يكون بالإشارة اليها فقط دون  
مضمونها وإنما يلزم ذكر هذا المضمون بطريقة واضحة لا غموض فيها •  
فلا تكفى الإشارة فى الأسباب الى شهادة شاهد دون بيان مضمون الشهادة  
أو الإشارة الى المأينة دون ذكر المستفاد منها أو تقرير الخبير دون مضمون  
ما انتهى اليه تقريره •

ولا يكفى ذكر مضمون الدليل بل يلزم أن يكون بيان المضمون قد  
جاء بوضوح كاف لاستبعاد أى لبس أو غموض • فلا يكفى ذكر مضمون  
شهادة الشاهد اذ كان قد ورد بها أكثر من رواية ولم تبن المحكمة فى  
الأسباب الرواية التى اطمأنت اليها (١) • كذلك لا يكفى ذكر نتيجة تقرير  
الخبير دون التعرض لمضمونه (٢) •

---

(١) انظر نقض ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ، ٦ فبراير ١٩٥٠ ، ٢٨ نوفمبر  
١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥١٨ ، رقم ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٧ فبراير  
١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٣٥ ، ١٠ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة  
الاحكام س ١٨ رقم ٩٦ ، ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٢٢٨ ، ٦ فبراير  
١٩٦٨ الاحكام س ١٨ ، رقم ٣٢ •

كذلك احوالة الحكم فى بيان ما شهد به شاهد الى مضمون ما شهد  
به شاهد آخر مع اختلاف الواقعة التى شهد عليها كل منهما من مضمون ما شهد  
بالقصور • نقض ٨ ابريل ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٧٩ •  
أما اذا كانت الشهادة منصبة على واقعة واحدة فلا قصور فى احوالة  
على مضمون ما شهد به الآخرين • انظر نقض ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة  
الاحكام س ١٩ ، رقم ١٥ ، ١٣ ديسمبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٢٢٢ •

(٢) نقض ٦ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٦٧  
حيث قضت المحكمة بأن اقتصار الحكم الى الإشارة الى التقارير الطبية  
التي استند اليها ضمن الأدلة دون أن يبين مضمونها من نصف الاصابات  
وعدها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقيق من مدى  
مراءمتها لادلة الدعوى يوجب الحكم بالقصور •

ونلاحظ أن المحكمة غير ملزمة بذكر الدليل كاملا كما ورد بالأوراق بل يكفي في ذلك المضمون الذي يتفق وما استخلصته المحكمة من واقع الدعوى . كما أن المحكمة غير ملزمة بذكر باقي الأدلة طالما أنها لم تستند إليها في حكمها (١) . بمعنى أن أسباب الحكم يجب أن تتضمن الأدلة التي استندت إليها المحكمة في حكمها ، أما تلك التي طرحتها المحكمة لم تأخذ بها فلا ييبب الحكم عدم التعرض لها في الأسباب ويبان سبب طرحها طالما أن التدليل كان واضحا في طرح المحكمة لباقي الأدلة التي لم يرد ذكرها بالحكم . ويترتب على ذلك أن الغموض وعدم الوضوح الذي قد يشوب أدلة وردت بالحكم استبعدتها المحكمة لا يؤثر على صحة التدليل . ومثال ذلك الخطأ في إيراد مضمون تقرير الخبير أو محضر المصانة إذا كانت المحكمة قد طرحتها ولم تأخذ بها . كما أن الخطأ في ذكر وقائع معينة وردت بالأوراق لا ييبب الحكم أن هذه الوقائع لم تعتمد بها المحكمة في التدليل على صحة ما انتهى إليه في تكوين عقيدتها .

## ٢ - ألا يكون هناك تناقضا بين الأدلة :

أن التدليل الواضح يستلزم بالضرورة ألا يكون هناك تناقض في التدليل . ويتحقق هذا التناقض بأن يرد بالأسباب ما يهدر قيمة الأدلة التي ساقتها المحكمة للتدليل على ما انتهت إليه دون أن تحاول المحكمة تفسير هذا التناقض (٢) .

والتناقض الذي ييبب الحكم هو الذي يقع بين عناصره ، أما تناقضه مع باقي أوراق الدعوى الخاضعة لتقدير المحكمة فلا ييبب الحكم . ومثال ذلك ، التناقض بين أسباب الحكم وبين ما ورد بأمر الاحالة أو التكليف

---

(١) نقض ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٥١ ،  
٥ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٢ .

(٢) انظر نقض ٢٠ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١١١  
حيث قضت بأن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه إن يجسر  
الدليل متهادما متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة  
يصح الاعتماد عليها .

كما أن إيراد الحكم متعارضة الكيفية وقوع الحادث واخذه بها جميعا  
يبب الحكم بالتناقض ، نقض ٢ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ،  
رقم ١٨٤ .

بالحضور • فمثل هذه الأوراق تخضع لتقدير المحكمة ومن ثم فلا يعيب الحكم تناقض مع ما ورد بها طالما أن المحكمة لم تخرج عن حدود السلطة المخولة لها في تقدير هذه الأوراق (١) •

والحكم يكون معيياً متى قام تناقض بين عناصره سواء أكان التناقض بين الأسباب بعضها مع بعض أو كان بين الأسباب والمنطق أو بين التذليل وبين ما أثبتته من وقائع منسوبة إلى المتهم . ومن صور التناقض في الحكم بالادانة الاستناد إلى قرينة واحدة دون أن يكون هناك أدلة أو قرائن أخرى تؤدي مجتمعة أو منفردة إلى ثبوت التهمة (١) .

ويلاحظ أن التناقض في التدليل يختلف عن التدليل الوهمي الذي هو أيضا من أسباب بطلان الحكم والذي فيه يستند الحكم الى دليل لا وجود له بالأوراق أو أن - ثبت الدليل في الحكم - بصورة تغاير حقيقة في الأوراق . وقد سبق أن رأينا صور التدليل الوهمي عند دراسة شرط الاستناد المراد أدلة طرحت بالحسنة ولها أصل في الأوراق .

(١) أما التناقض بأسباب الحكم والثابت بمحضر الجلسة يعيب الحكم . نقض ٧ ديسمبر ١٩٣١ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٢٢ ، رقم ٢٣٦ .

(٢) ولذلك قضى بأنه إذا كان الحكم قد خُصَّ فيما أُورده من أسباب إلى ادانة المتهمين الأول والثالث وبراءة الثاني - وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المتهمين الأول والثاني - وهو ما سجلته ذات المحكمة بالنسبة لثلاثة من المتهمين - فإن ما انتهت المحكمة في أسباب متعلقا بثبوت التهمة بالنسبة للمتهم الثالث وبراءة المتهم الثاني ما أسنده إليه لا يكون له من أثر مادام الحكم لم ينته في منطقة الإقصاء بذلك مما يعيبه بالتناقض.

نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧، مجموعة الأحكام ج ١٨، رقم ٢١١. انظر تفصيلاً عليه ٨ أكتوبر ١٩٦٧، مجموعة القواعد ج ١، ١٢٦، رقم ٤٥.

(٣) غير أن تطابق مؤدى الدليل القولى مع حضور الدليل الفنى لا يعيب الحكم طالما أن الدليلين غير متعارضان بما يستصحب على اللامعة والتوثيق . انظر تقض ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٤ ، ٢٩ بابريل ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٩٨ ، ٩٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٧٤ ، كما أن التناقض في أقوال الشهود أو المتهمين لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقوالهم بما لا يتناقض فيه . ١٤ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٤٢ ، ٣ أبريل رقم ٢٤٤ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٢٧٩ .



### ثانيا - التدليل المستساغ :

لا يكفي أن يكون تدليل الحكم على ما انتهى اليه من نتائج واضحة وغير متعارض بل يلزم أيضا أن يكون استخلاص المحكمة للنتائج المستفادة من الأدلة استخلاصا سائما وفقا لمقتضيات العقل والمنطق . فإذا تخلف هذا الاستخلاص السائغ عقلا كان الحكم مشوب بالقصور في الاستدلال .

ويتحقق القصور في الاستدلال اذا استطلعت المحكمة من دليل أوردته بأسباب حكمها نتيجة لا يؤدي اليها الدليل المذكور حتما . ومثال ذلك الحكم بالادانة لسرقة استنادا فقط الى ضبط المرسوقات لدى الجاني ودون وجود أدلة أخرى أو قرائن تعيد أنه هو الذي اختلسها أو مساهم فيها . فربط البرقة بالحيازة فقط هو استخلاص غير سائغ . كذلك أيضا يعتبر قصورا في الاستدلال اذا انتهى الحكم الى توافرية القتل من استخدام سلاح معين من شأنه أن يزهق الروح دون أن تقوم بأوراق الدعوى أدلة أو قرائن تؤكد هذا الاستخلاص (١) . كذلك يعتبر قصورا في الاستدلال الاستناد الى دليل يؤدي الى نتيجة احتمالية غير يقينية أو يكون الدليل يحتمل التفسير والتأويل (٢) . اذ الأحكام يجب أن تبنى على الجزم واليقين

- (١) نقض ١٩ مارس ١٩٥١ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٢٥ ، رقم ٢٦٥ .
- (٢) وبناء عليه بأن مجر المتهم من تعليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها بملابسه لا يؤدي الى القول بأن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليه ضرورة بلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، نقض ٨ نوفمبر ١٩٤٩ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٢٥ ، رقم ٢٦٠ ، كما أن تسليم محامي المتهم دليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم في انكاره ذلك . فاذا المحكمة حين دانت في جريمة تزوير ورقة رسمية قد استندت فيما استندت اليه في الاقتناع بثبوت التهمة الى اعتراف محاميه في دفاعه بأن الصورة الملصقة بتذكرة تحقيق الشخصية المزورة هي للتعهم وهو الأمر الذي ظل المتهم منكرا له اثناء التحقيق والمحكمة فان الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال . تقضو ١٣ فبراير ١٩٥١ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ٥٢٥ ، رقم ٢٦١ ، وأن مجرد صنع المتهم الجبن المشوش أو عرضه للبيع في معمله غير كاف لادانته نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٧٢ ، وأن اطلاق الحكم القول بتوافر جريمة اصدار شيك بدون رصيد في حق المتهم من توقيعه على الشيك وإفادة البنك بالرجوع على الساحب دون بحث طلة ذلك ودون بحث أمر الرصيد وجودا وعدما واستيفائه شراطه بسبب الحكم بالقصور . نقض ٢ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٨٠ ، أو استدلال المحكمة على المتهم بالحال في البناء بقدمه ، نقض ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة س ١٩ ، رقم ١٩٥ .

لا على الشك والاحتمال (١) . وإذا كانت الواقعة التي بنى عليها الحكم هي واقعة مستحيلة الحصول فإن محاولة التدليل على وقوعها تكون نوعا من الفساد في الاستدلال .

ومتى كان الاستدلال سائفا عقلا ومنطقا فلا رقابة المحكمة النقض عليه .

ويدخل تحت قصور الاستدلال الخطأ في الاسناد وفساد الاستدلال . ويتحقق الخطأ في الاسناد حينما تذكر في اسناد حكمها أقوالا وردت على لسان شاهد أو على لسان المتهم لا تتطابق ما هو ثابت بالأوراق أو بحضور الجلسة أو أن تنسب الى المتهم اعترافا لم يصدر عنه بالجلسة أو تذكر وقائع وردت بتقرير الخبير غير ثابتة به أصلا (٢) . ولا شك أن الخطأ في الاسناد من شأنه أن يؤثر على الاستدلال وعلى صحة ما خلصت اليه المحكمة في حكمها ويندرج بالتالي تحت القصور في الاستدلال (٣) .

---

(١) ولذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يصح النسي على المحكمة انها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها، لان الامر كله يرجع الى وجدان القاضي وما يطعن اليه مادام قد اقام قضاؤه على اسباب تحمله . نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٦٠ ، وانظر في ضرورة بناء الحكم على الجزم واليقين نقض ٢٩ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٢ .

(٢) والخطأ في الاسناد يختلف عن الخطأ في تحديد مصدر الدليل . فاذا كان الاول يعيب الحكم فان الخطأ في تحديد مصدر الدليل لا يضيع اثره مادام له اصل صحيح في الاوراق وبناء عليه قضى بأنه لا بدقح في سلامة الحكم ان يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما ادلوا به في محضر الجلسة وفي التحقيق الابتدائي من أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما ادلوا به في محضر الجلسة وفي التحقيق الابتدائي مع انها لم ترد الا في أحدهما دون آخر . نقض ١٦ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٢٥ . وانظر أيضا ١٥ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٠ ، ١٠ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٣٧ .

(٣) غير أن خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله لا يعيبه . نقض ١٠ يونيو ١٩٦٨ . مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٩٣٧ ، ١٦ ديسمبر ١٩٦٨ . مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٢٢ .

أما فساد الاستدلال فيتحقق حينما تستند المحكمة في حكمها الى دليل مستمد من اجراءات باطلة كتفتيش قضت بطلانه أو معاينة وقمت باطله<sup>(١)</sup> . كما يندرج تحت صور فساد الاستدلال الاستناد الى دليل مستمد من اجراء لم يباشر أصلا من قبل المحكمة ، أو من قبل سلطة التحقيق ، أو فصل المحكمة في مسألة فنية بحتة دون تحقيقها عن طريق الخير<sup>(٢)</sup> .

#### ٨ - مبدأ تكامل الأدلة :

ان القاعدة في الأحكام الجنائية هي تكامل الأدلة . بمعنى أن الأدلة التي يذكرها الحكم في أسبابه تساند بعضها البعض وتكامل فيما بينها لتدعيم النتيجة التي خلصت اليها المحكمة من حكمها وتكونت على أساسها عقبتها ، ولا يلزم أن يكون كل دليل منها يقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى<sup>(٣)</sup> .

غير أن المبدأ لا يحول دون القول بأن العيب الذي يشوب التدليل بالنسبة لدليل معين لا يترتب عليه بطلان الحكم طالما أن الأدلة كافية لحمل النتيجة التي خلص اليها الحكم . فاذا أسندت المحكمة في حكمها اعترافا الى المتهم لم يصدر عنه بالجلسة فذلك خطأ في الاسناد يعيب الحكم بالقصور ، ورغم ذلك فانه لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام محمولا على دعائم أخرى تكفي لحمله وهي مثلا اعتراف المتهم في التحقيقات الأولية وأطمئنان المحكمة الى هذا الاعتراف . وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا أنه اذا كان من بين ما أورده محكمة الموضوع في أسبابها تسبب خاطيء لا يغير من أمر الواقعة المسندة الى المتهم فان لحكمة النقض أن تستبعد

---

(١) انظر نقض ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٢٢٩ . غير أن شرط مشروعية الدليل ليست لازمة في حالة حكم البراءة . انظر نقض ٣١ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة س ١٨ ، رقم ٢٤ .

(٢) نقض ١٤ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٢٣١ حيث قضت بأن قول المحكمة بافتعال الإصابات التي وجدت بالمصاب هو فصل في مسألة فنية بحت وقمودها عن تحقيق ذلك من طريق الطبيب الشرعي يعيب حكمها بالقصور في التمسبب وفساد في الاستدلال .

(٣) نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٤٧ ، ١٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٧٤ ، محكمة عليا ٧ مايو ١٩٦٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ١٢٤ ، رقم ٣٨ .

هذا السبب بلا حاجة الى نقض الحكم مادام ثمة دعائم أخرى قوية تكفي لحمله (١) .

ويترب على ما سبق أنه اذا كان العيب أو القصور الذى شاب التدليل من شأنه أن يؤثر على عقيدة المحكمة فيما انتهت اليه فلا شك أن هذا القصور ينصب بدوره على الحكم ويطله . والفصل فى هذا هو فيما اذا كان العيب الذى أصاب التدليل قد أنصب على دليل لو استبعد لتغير رأى المحكمة أم لا . ولما كانت الأدلة التى يسوقها الحكم فى أسبابه الفرض فيها أنها تدخل جميعها فى تكوين عقيدة القاضى فقد حدا هذا ببعض الأحكام الى التقرير بطلان الحكم كليا كلما شاب التدليل عيبا من العيوب باعتبار أنه من المسير فصل الأدلة بعضها عن بعض واستظهار مدى أثر كل منها على عقيدة القاضى (٢) .

غير أن هذا القضاء محل نظر . ذلك أن القاضى وإن كان يكون عقيدته من مجموع الأدلة التى يسوقها فى أسباب حكمه الا أنه فى مكنة محكمة النقض وهى تعمل رقابتها على الأحكام أن تستبين مدى تأثير الدليل المستبعد لقصور تعلق به على عقيدة القاضى فى حكمه ومدى قيمة الأدلة الأخرى فى تدعيم النتيجة التى انتهت اليها المحكمة . فاذا استبان أن الدليل المستبعد كان من شأنه أن يغير عقيدة المحكمة فيما لو فطنت الى بطلانه تبين على محكمة النقض بطلان الحكم ، أما اذا لم يكن له هذا الأثر فتستبعد المحكمة دون أن تنقض الحكم . فالقاضى وإن كان حرا فى تكوين عقيدته ألا أنه ملزما ببيان كيفية اقتناعه عن طريق تسبيب الأحكام وهو فى هذا خاضع لرقابة المحكمة العليا .

---

(١) محكمة عليا ٢ مارس ١٩٥٥ ، ٢٢ يونيو ١٩٥٥ ، ٢٣ يوليو ١٩٥٥ مجموعة القواعد ج ١ ، ١٢١ ، رقم ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .

(٢) انظر نقض ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٦٦ وفيه قضت بأن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعدل التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

#### ٩ - ٤ - الرد على الدفوع والطلبات :

إذا كانت المحكمة حرة في تكوين عقيدتها غير مقيدة بدليل دون آخر وتخضع لتقديرها طلبات الخصوم إلا أنها ملزمة بالرد في أسباب حكمها على طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم الجوهرية. والا كإن حكمها معيباً . ولذلك نصت المادة ٣١١ اجراءات على أنه يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الاسباب التي تستند اليها . كما استقر قضاء النقض على أن مناقشة أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها في أسباب الحكم من المسائل الضرورية التي يترتب على اغفالها قصور الحكم وبالتالي بطلانه (١) .

ولكن ما المقصود بالطلبات والدفوع من ناحية ، وهل كل طلب أو دفع تقدم به الخصوم يلزم المحكمة بالرد عليه أم أن هناك شروطاً معينة لا بد من توافرها ؟

وهذا ما سنبينه فيما يلي بعد تحديد المقصود بالدفوع والطلبات .

#### ١٠ - ( ١ ) - المقصود بالطلبات والدفوع :

إن الطلبات والدفوع في محيط قانون الاجراءات الجنائية تختلف عن مفهومها في قانون المرافعات .

ويقصد بالطلبات في مجال الدعوى الجنائية كل ما تقدم به الخصوم في الدعوى بنية تحقيقها لتأثر الفصل في الدعوى بالنتائج التي يصل اليها تحقيق الطلب . ومثال ذلك طلب سماع شهود قبي أو طلب اعادة مناقشة شاهد اثبات أو طلب اجراء معاينة لمكان الحادث أو تدب خير أو تأجيل

---

(١) وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذي وجدت به الجثة بدليل ان وكيل النيابة المحقق لم يثبت في محضر معاينته انه وجد اثر للدماء تحت الجثة ، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة التي ادعت أنها رأت المتهمين يعتدون على القتل في المكان الذي وجدت به الجثة وكان كل ما قالته المحكمة في تنفيذ هذا الدفاع ان لم يتم دليل على صحته وأن وكيل النيابة المصاين قرر في المحضر وجود الجثة ملوثة بالدماء الغزيرة وأن عدم البتة دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء وأنه لو قامت عنده شبهة في ذلك لاثبتتها في محضره فهذا الذي قاله لا يصلح رداً على هذا الدفاع الذي لو صح فقد يترتب عليه تغيير وجه الرأي الذي انتهت اليه المحكمة . نقض ٤ ديسمبر ١٩٥١ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٢٧ ، رقم ٢٧٦ .

الجلسة للاستعداد للدفاع • والمرافعة • والطلبات قد تقدم من النيابة أو من المتهم أو من المسؤول عن الحقوق المدنية أو المجنى عليه • والطلبات التي يتقدم بها الخصوم قد تكون قانونية ومثالها طلب تعديل الوصف أو التهمة من قبل النيابة العامة ، كما قد تكون موضوعية ومثالها طلب نذب خير أو طلب سماع شهود في الدعوى •

أما الدفع فهي أوجه الدفاع القانونية المختلفة التي من مؤدى الأخذ بها عدم الحكم على المدعى عليه من قبل المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بناء على التهمة المنسوبة إليه •

والدفع تتعدد وتتوزع بحسب كل دعوى • ويمكن ردها الى ثلاث : دفع موضوعية وهي التي تتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم والأدلة المتعلقة بذلك • ومثال ذلك دفع المتهم بوقوع اكرامه عليه بالنسبة للاعتراف المنسوب اليه • ودفع قانونية متعلقة بقانون العقوبات • ومثالها الدفع بتوافر سبب من أسباب الإباحة — أو مانع من موانع العقاب أو مانع للمسئولية •

أما النوع الثالث من الدفع فهي الدفع القانونية المتعلقة بالاجراءات والتي من مؤداها اما عدم السير في الدعوى من قبل المحكمة كالدفع بعدم الاختصاص أو عدم القبول ، ولما انقضاء الدعوى الجنائية لأي سبب من أسباب الانقضاء أو سقوط كالتنازل ومضى المدة وسبق الفصل في الموضوع ، واما بطلان الدليل المستند من اجراء معين يوشر في الدعوى كالدفع ببطلان اجراءات القبض أو التفتيش أو الدفع ببطلان اجراءات التحقيق • وغنى عن البيان أن هناك من الدفع ما هو مختلط يمتزج فيه الواقع بالقانون ومثال الدفع ببطلان القبض والتفتيش والدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير اكرامه •

١١ — (ب) — الشروط اللازم توافرها في الطلبات والدفع :

لا تلزم المحكمة بالرد على الطلبات والدفع التي يتقدم بها الخصوم الا اذا توافرت فيها شروط معينة :

( أ ) أن تكون الطلب أو الدفع جوهرية منتجا في الدعوى •

ان التزام المحكمة بالرد يرتبط بكون الطلب أو الدفع جوهريا . ويعتبر الطلب جوهريا . اذا كان من شأنه أن يغير من النتيجة المستفادة من دليل معين أو كان منصبا على اظهار دليل جديد لم يكن تحت بصر المحكمة . وعموما يعتبر جوهريا كل طلب من شأنه تحقيق دفاع المتهم في قضي التهمة المنسوبة اليه تخفيف مسؤوليته عنها .

وعليه فيعتبر جوهريا طلب اجراء معانة لم يتأثر من قبل سلطات التحقيق أو المحكمة . أما طلب اعادة المعانة بمعرفة المحكمة فقد لا يعتبر جوهريا اذا كانت هناك معانة قامت بها سلطات التحقيق ولم يشكك المتهم في صحة النتائج التي وردت بها . كما يعتبر جوهريا طلب سماع شهود قضي أو طلب نذب خير أو ضم أوراق قضية أخرى .

أما الدفوع فتكون جوهرية اذا كان يرتب على الأخذ بها اثر قانوني من حيث اختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو من حيث قضي التهمة والمسئولية عنها أو تخفيفها أو من حيث بطلان اجراءات الدعوى والأدلة المستفادة منها .

وإذا اتت عن الطلب أو الدفع صفة كونه جوهريا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه في أسباب حكمها . فالمحكمة غير ملزمة بالرد على كل شبهة يثيرها الدفاع وترد عليها استقلالا طالما أن الرد يستفاد من عدم أخذها بهذا الدفاع وطرحها له (١) .

(١) وبناء عليه قضت محكمة النقض بأنه لا يعتبر جوهريا وبالنسالي لا يستاهل ردا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبديد - أو عدم قبولها - لرفعها قبل الاوان ، طالما ان المتهم لا يدعي وجود النقولات . نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٦٤ ، والدفع بتلقيق التهمة اذ يكفي ردا عليه الأخذ بأدلة الثبوت نقض ٢٧ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٢٢ ، نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٤٧ ، والدفع بشيوع التهمة يكفي قضاء الادانة عليه نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، سابق الإشارة اليه ومع ذلك رأت المحكمة الرد عليه . معين عليها الالتزام بالوقائع الثابتة في الدعوى وان يكون لما تورده اصل ثابت في الدعوى . فإذا اختلفت في الاستناد في ردها على الدفع كان حكمها معيبا . انظر نقض ١٤ اكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٦٠ .

بينما يعتبر من الدفوع الجوهرية الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . نقض ١٥ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٢٧ ، والدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الاكراه ، نقض ١٧

وعليه فلا يعتبر جوهريا طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع دعوى أخرى مرتبطة من غير بيان وجه الارتباط وبالتالي لا تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه (١) . كما لا تلزم المحكمة بالرد على دفع قانونى ظاهر البطلان (٢) . على حين يعتبر جوهريا طلب الدفاع من المتهم من المحكمة سماع شهود نفى مع تحديد أسمائهم وما يشهدون عليه (٣) . كذلك طلب نذب خبير لتحقيق ما اذا كان المحرر قد زور بخط يد المتهم من عدمه يعتبر طلبا جوهريا يستلزم الرد (٤) .

ابريل ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٠٠ ، والدفع بالنقطاع رابطة السببية بين الاعتداء والعاهة ، نقض ٢ اكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٨٣ ، والدفع بعدم الاصابة المنسوب الى المتهم احداثها ، نقض ٢٧ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١١ ، والدفع ببطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم فى جناية ، ٢٨ اكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٧٦ ، والدفع بانتفاء ركن من ارکان الجريمة ، نقض ٢٠ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١١٦ ، والدفع ببطلان القبض والتفتيش ، او الاذن المتعلق بهما نقض ١٠ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٤٠ ، نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٤٦ ، والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٣٢٦ .

(١) نقض ٥ يناير ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ١ . وكذلك الحال فيما لو كان غير منتج تملته بالباعث على الجريمة باعتباره خارجا عن عناصر القانونية . نقض أول ابريل ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٧٣ .

(٢) نقض ١٤ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ٣٦ .  
(٣) محكمة عليا ٢٩ يونيو ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ١٥٢ ، رقم ٢٤ .

(٤) انظر نقض ٢٠ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٩٩ . وانظر بالنسبة لطلب اجراء المراقبة حيث لا يعتبر جوهريا يستحق الرد أو الاجابة الا اذا كان متجها الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة . نقض ٨ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢ ، نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٣ ، أول ابريل ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٧٣ ، فلا يكون جوهريا اذا كان الهدف منه مجرد التشكيك فيها واثارة الشبهة حول أقوال الشهود . انظر نقض ٤ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٥٦ ، نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٥٩ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٢٧ . وانظر بالنسبة لطلب المضاهاة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٢٣٥ .



(ب) يجب أن يكون الطلب أو الدافع صريحا وجازما في الوقت ذاته فالمحكمة غير ملزمة بالرد على الطلبات أو الدفوع التي قد تستفاد منها من مراعاة المتهم أو الدفاع عنه . بل يلزم أن يكون قد أبداه الخصم صراحة للمحكمة (١) . فلا يكفي الدفع أمام سلطة التحقيق إذ لم يتمسك به أمام المحكمة (٢) . والطلبات أو الدفوع الاحتياطية لا تلزم المحكمة بالرد عليها في أسبابها (٣) . غير أن الطلبات الاحتياطية إذا تعارضت مع الطلب الأصلي فإن المحكمة تلتزم بالرد عليها إذا لم تأخذ بالطلب الأصلي . ومثال ذلك طلب البراءة أصليا واحتياطيا تأجيل نظر الدعوى لسماع شهود قعى لم يسبق سماعهم (٤) .

وتنتفى عن الطلب صفة كونه صريحا وجازما إذا كان في صورة تفويض للمحكمة أو كان في صورة لتحقيق النيابة وبيان القصور فيه . كما تنتفى عنه هذه الصفة أيضا إذ يتمسك به الخصم عند نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة المعارضة أو بناء على تغير في هيئة المحكمة أو لم يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، أو كان المتهم قد تنازل عن التمسك به أما صراحة أو ضمنا كما لو أغفل التمسك به في مرافعة الختامية وكافت الدعوى قد تداولتها المحكمة في جلسات متعددة بعد الجلسة التي تقدم فيها بطلب (٥) .

(ج) يجب أن يشتمل الطلب أو الدفع على بيان مضمونه واطهار الأثر المنتج في الدعوى . فلا يكفي أن يدفع المتهم بطلان التفتيش دون بيان أسباب ذلك أن يطلب سماع شهود قعى دون أن يحدد ويحدد مضمونه.

(١) نقض ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٩٦ ، نقض ١٣ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ٦٠ .

(٢) انظر نقض ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٨٨ .

(٣) نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١٢ ، رقم ٢١٤ .

(٤) نقض ١ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم ٥٥ .

(٥) قارن نقض ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٨٥ ، ١٣ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ٦٠ ، ١٢ يونيو ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١٢ ، رقم ١٣٠ .

وانظر في طلب المتهم بدب خبير ثم ترافع المحامي دون التمسك به فيما يفيد تنازله نقض ١٥ مايو ١٩٥٠ ، مجموعة القواعد ج ٢ ، ١٧٧ ، رقم ٢٠٠ .

(٢٨٢) - قانون الأحكام العسكرية

ما يشهدون عليه أو يطلب إجراء معانة دون أن يبين الأثر المنتج لها .  
كما يلزم أن يكون الطلب أو الدفع قد أثبت بمحضر الجلسة .

( د ) يجب أن يبدى الطلب أو الدفع قبل قفل باب المرافعة . وذلك أن قفل باب المرافعة يحول دون التقدم بأوجه دفاع جديدة وبالتالي لا يسمح بتقديم طلبات أو دفعات لم تبد في جلسات المرافعة . وعليه فإذا أمرت المحكمة بقفل باب المرافعة والتصريح للخصوم بتقديم مذكرات فلا تكون ملزمة بإجابة أو الرد على الطلبات أو المدفوعات التي يقترحها الخصم في مذكرته . فكفالة حرية الدفاع تتعلق فقط بما يبدى من طلبات ودفعات قبل قفل باب المرافعة (١) .

١٢ - (ج) - الأثر المترتب على توافر الشروط الخاصة بالطلبات والدفعات :  
أن تقدير مدى توافر الشروط الخاصة بالطلبات والدفعات هو من إطلاق محكمة الموضوع فلها أن تقدر مدى فاعلية أو انتاج هذه الطلبات والدفعات في الدعوى من عدمه (٢) . وهي بالتالي لها الأخذ بها أو طرحها إذا قدرت أنها غير ذي أثر منتج في الدعوى (٣) .

(١) نقض ٧ مايو ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ١١٢ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ، رقم ١٨١ ، وقارن نقض ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٢٧٣ .

(٢) فالمحكمة غير ملزمة بمتابعة التهم في مناس دفعاته المختلفة نقض ٣ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٢١٢ ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٠٤ . إلا أن ذلك مشروط بأن توجد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وامت بها على وجه يفصح عن أنها فعلت اليها ووازنت بينها . نقض ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٩٥ .

(٣) ومع ذلك إذا رأت المحكمة أن طلب الدفاع جوهري ويتوقف على الفصل في الدعوى فيجب عليها تحقيقه ولو تنازل هو عنه سراقة أو ضمنا بعدم التمسك به حتى قفل باب المرافعة . ذلك أن تحقيق الأدلة المنتجة واجب على المحكمة وعليها أن تستوفيها من تلقاء نفسها . ولذلك إذا استغنت المحكمة عن تحقيق الدليل فيلزم أن تبين في حكمها أن الدعوى أصبحت غير مفقورة اليه والا كان حكمها مشوبا بالقصور .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن تحقيق الأدلة ليس رهنا بمشيمة المتهمين . فإذا كانت المحكمة رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل ومهدت إلى الخبر المعين فيها بتحقيقه فإنه يكون واجبا عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دفعتها إلى

غير أن المحكمة اذا رأت عدم الأخذ بالطلبات والدفع المقدمة فهي ليست ملزمة بالرد عليها وبيان الأسباب التي أسست عليها قضاءها بالرفض الا اذا كانت قد توافرت في الدفع أو الطلب الشروط السابق بيانه . ففي هذه الحالة تلزم المحكمة بالرد عليها وتسبيب قضاها في أسباب الحكم الصادر في الدعوى ، وهذا تطبيقا لمبدأ كفاية حقوق الدفاع ومبدأ تسبيب الأحكام . فاذا كان المتفق عليه هو أن عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع ، فان اغتال الرد على الطلبات والدفع الجوهرية يعتبر مخالفا لما كفله المشرع من ضمان للدفاع .

وعليه فان اغفال المحكمة للرد على طلب الدفاع في سماع شهود هي دون أن تبين أسباب ذلك في حكمها يعتبر عيبا في الحكم مستوجبا لبطاله . ويستوى مع الاغفال اقامة الرفض على أسباب غير مقبولة وغير سائغة كان ترفض المحكمة سماع شاهد هي مبررة ذلك بانها منقوضة بأقوال الشهود الآخرين (١) . حقا أن تقرير الأدلة هو من اطلاقات محكمة الموضوع الا أن تحقيقها يجب أن يراعى فيه كفاية حرية الدفاع وحقوقه ، فضلا عن ضمان عدالة جنائية سليمة .

على حين أنه اذا أوردت المحكمة بأسباب حكمها ردا مقبولا وسائغا كان حكمها سليما ومثال ذلك أن ترفض المحكمة سماع شهود النفي الذين استشهد بهم المتهم اذا كان الثابت أنه استشهد بثلاثة شهود هي لم يحضر منهم الجلسة سوى شاهد واحد واستغنى الدفاع عن سماع الشاهد الثاني ، ثم قررت المحكمة عدم جدوى الاستماع الى الشاهد الحاضر

---

أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى الى هذا التحقيق ذاته وذلك بغض النظر على مسلك المتهمين في صدد هذا الدليل . فاذا هي استغنت عن الدليل بحجة ان المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين الاسباب التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مفتقرة الى ذلك فان حكمها يكون باطلا متعيينا نقضه . نقض ٥ نوفمبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٢٦ ، رقم ٣٦٨ .

(١) انظر نقض اول يناير ١٩٥١ ، ٢٦ مارس ١٩٥١ ، مجموعة القواعد ج ٢ ، ٦٨١ - ٨٦٢ ، رقم ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

كما قضى بأنه لا يصلح ردا على الدفع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات القول بان ضبط المخدر في جبازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة . نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٤٤ .

واستبعدتها المحكمة استنادا الى اقوال شهود الاثبات الذين اطاعت اليهم المحكمة في اقوالهم (١) .

ويلاحظ أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد اذا كانت هي لم تستد من تلقاء نفسها في أسباب حكمها الى الدليل أو الاجراء المراد استبعاده . بالطلب أو الدفع . فلا تكون ملزمة مثلا بالرد على الدفع ببيان الاعتراف الصادر من المتهم اذا كانت أسباب الحكم بادانة قد اقامتها على أدلة أخرى خلاف الاعتراف ، أو تفعل الرد على الدفع ببيان التفتيش اذ كنت لم تستد الى الدليل المستد منه في حكمها ، اذ في هذه الحالة يعتبر الطلب أو الدفع غير منتج في الدفع وبالتالي لا تلتزم المحكمة بالرد .

والرد على الطلبات والدفع الجوهرية الموضوعية لا بد وأن يكون صريحا اذا تعلق الأمر بدليل لم تحققه المحكمة . فلا يكفي أن يستفاد الرد ضمنا من طرح المحكمة لموضوع الطلب أو الدفع والحكم على أساس أدلة الثبوت طالما أن المحكمة لم تحقق موضوع الطلب أو الدفع . ومثال ذلك أن يكون موضوع الطلب سماع شهود نفى أو تدب خير لتقديم تقرير عن واقعة معينة ، أو دفع ببيان الاعتراف الصادر من المتهم لوقوعه تحت إكراه .

أما اذا كانت المحكمة قد حققت موضوع الطلب والدفع فهي لا تكون ملزمة ببيان أسباب طرحه للدليل المستد منه صراحة ويكفي أن يستفاد الرد من الحكم استنادا الى أدلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة وجاءت بذاتها نافية لدفاع المتهم (٢) . فاذا كانت المحكمة قد استجابت لطلب سماع الشهود فلا تكون ملزمة في حكمها بالرد على أسباب طرحها لشهادتهم وعدم الاستناد اليها في الحكم طالما أن ذلك مستفاد من الاستناد الى شهادة

---

(١) محكمة عليا ٣٠ مايو ١٩٥٦ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ١٥٣ ، رقم ٢٥ .

(٢) انظر نقض ٦ نوفمبر ١٩٦٧ : مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٢٢٥ حيث نقضت بان الدفع بسلور الاذن بعد الضبط هو دفاع موضوعي الرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذها منها بالادلة السالفة التي اوردها في حكمها . كما قضت بان الدفع باستحالة الرؤية هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم . ما دام الرد مستفاد من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم نقض ٢٣ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٥ .

شهود الالبات وأدلة الثبوت الأخرى ، كل ذلك بطبيعة الحال ما لم يتم سبب من أسباب القصور في التدليل . يستوى مع الدفع الموضوعية في جواز الرد الضمني والدفع القانونية المختلطة بالوقائع .

أما الطلبات والدفع القانونية البحتة فالمحكمة ملزمة بالرد عليها صراحة (١) . فالدفع بعدم قبول الدعوى بعدم الاختصاص أو بتوافر سبب من أسباب الإباحة أو موانع المسؤولية أو بسقوط الدعوى ، كل هذه أسباب قانونية لا يكتفى بصدها الرد الضمني المستفاد من الحكم بمكس موضوع الطلب أو الدفع ، وإنما يلزم أن يكون الرد صريحا في الحكم والا شابه القصور في التسبب .

### ١٣ - ثالثا : منطوق الحكم :

التعريف به :

هو ذلك الجزء الأخير من الحكم الذى يأتى فى نهاية الأسباب متضمنا القرار الذى انتهت اليه المحكمة فاصلة به فى الدعوى .

مشمول المنطوق :

يجب أن يشتمل المنطوق على الفصل فى جميع الطلبات المتناقمة بالدعوى سواء تعلق بالدعوى الجنائية أم بالدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية . وسواء أكانت مقدمة من النيابة العامة أم قدمت من الخصوم الآخرين . فقد أوجب المشرع فى المادة ٣٠٩ على كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم . كما أوجبت المادة ٣١٠ على المحكمة أن تفصل فى الطلبات التى تقدم لها من الخصوم .

غير أن المحكمة الجنائية إذا رأت الفصل فى التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فلها أن تحيل الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

---

(١) ومع ذلك فإن محكمة عليا ٧ مايو ١٩٦٠ ١٠ يناير ١٩٦١ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ١٥٣ ، رقم ٢٦ ، ٢٧٠ .

ويلاحظ أن الأسباب تكمل المنطوق . وترتب على ذلك أن عدم ذكر قرار المحكمة بالنسبة لبعض الطلبات في منطوقها لا يبطل الحكم طالما أنه يبين من الأسباب القرار الذي اتهمته اليه المحكمة (١) . كما لا يعيب المنطوق أن يفهم منه ضمنا القرار الذي اتخذته المحكمة بخصوص الطلبات المختلفة . وإذا تعددت الجرائم المنسوبة للمتهم والرفوعة عنها الدعوى وجب أن يشتمل المنطوق على ما قرره المحكمة بخصوص كل جريمة . ومع ذلك فاغفال ذلك لا يترتب عليه بطلان طالما أمكن أن يستفاد ذلك من مضمون المنطوق أو من الأسباب التي تكمله (٢) .

#### شروط صحة المنطوق :

يشترط لصحة الوارد بنسخة الحكم الأصلية :

١ — أن يكون مطابقا لما نطق به القاضي في جلسة النطق بالحكم . وعند التعارض يقع الحكم بإطلا اللهم الا اذا تعلق الأمر بخطأ مادي يمكن تصحيحه ويكون الممول عليه في هذه الحالة هو ما نطق به القاضي في جلسة النطق بالحكم .

(١) وتطبيقا لذلك قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه . وان سكت في منطوقه عن بيان مقدار المبلغ الذي قضى على الطاعن برده في جنابة الاختلاس التي دين فيها ، الا انه يبينه بأسانيد — دون تناقض — في أسبابه التي يحتمل المنطوق عليها ، والتي تمد جزعا لا يتجزأ منه ، وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من انه وان كان الاصل في الاحكام الاثر والحجة الا على منطوقها ، الا ان هذه الحجة تمتد بالضرورة الى ما يكون من الاسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به ، نقض ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٨٦ . وانظر ايضا نقض يناير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٣ .

(٢) ولذلك اذا كان الحكم المنقوص قد قضى بمعاينة الطاعن بالانفعال المشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن جرائم الشروع في قتل واحراز سلاح ناري وارحاز ذخيرة ، ويرفض الدعوى المدنية عن تهمة قتل ذكر الحكم في أسبابه انه برأ المتهم منها ومن جريمة قتل معاتلة . فان هذه الاسباب تكون مكملة للمنطوق ومرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ وترد عليها قوة الامر المقضي . به . نقض ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٩٣ .

٢ - ألا يكون المنطوق متعارضاً متناقضاً مع الأسباب التي تحمله (٣) . ويترتب على التناقض بين الأسباب والمنطوق بطلان الحكم .

#### ١٤ - حكم اغفال الفصل في بعض الطلبات :

إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات في منطوق الحكم ولم يمكن أن يستفاد قرارها نسناً منه أو من الأسباب . فلا تكون بصدد بطلان للحكم . وإنما يظل الحكم صحيحاً فيما فصل فيه من طلبات . ويتمين في هذه الحالة على النية العامة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم بالتطبيق للمادة ١٩٣ مرافعات وتكليف الخصم بالحضور أمامها لنظر الطلب والحكم فيه . ولا يجوز للنيابة العامة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتفادى النقص الوارد بحكم محكمة أول درجة ، وذلك تأسيساً على أن المحكمة الاستئنافية إنما تنظر الدعوى في حدود ما فصلت فيه محكمة أول درجة . فإذا كانت هذه الأخيرة لم تفصل في جزء من الدعوى . فإنها تظل مختصة بالفصل فيه ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفصل في مسألة لم تستنفد محكمة أول درجة ولايتها بالنسبة لها .

غير أن الالتجاء إلى نص المادة ١٩٣ مرافعات لا يكون إلا حيث تفعل المحكمة طلباً موضوعياً يتعلق بالدعوى الجنائية . أما الطلبات التي تفعلها ومتعلقة بالدعوى المدنية فيجب التفرقة بين فرضين . الأول : وهو حيث تفعل المحكمة الفصل في إحدى الطلبات المتعلقة بالدعوى المدنية رغم فصلها في الحكم في باقي الطلبات . والثاني : حيث تفعل المحكمة الفصل في الدعوى المدنية برمتها . ففي الفرض الأول يجوز الالتجاء إلى نص المادة ١٩٣ مرافعات وتكليف الخصم بالحضور أمام ذات المحكمة لتفصل

---

(٣) ويلاحظ أنه عند التناقض تكون الصيغة هي بالمنطوق وبالنسالي فالحجة عليه وحده ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً له . وعليه فإذا أشار الحكم في أسبابه إلى نفى قيام الارتباط وبين الجرائم الرفعوة عنها الدعوى فلا يكون له من أثر ما دام لم ينشأ في منطوقه إلى القضاء بمقوبة مستقلة عن كل جريمة وإنما قضى بمقوبة واحدة . انظر نفس ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ : رقم ٢١٥ .

فيما أغفلته . أما بالنسبة للفرض الثاني فلا يكون هناك من سبيل الا  
الالتجاء الى القضاء المدني لنظر الدعوى المدنية من أساسها (١) .

١٥- منطوق الحكم :

ان منطوق الحكم هو الذى يتعلق به حق الخصوم بالنسبة لما قضى  
به كما أنه هو الذى يكتسب حجية الشيء المقضى به . كما تتحدد بناء عليه  
سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الدعوى عند الطعن بالاستئناف ذاته  
فلا يجوز لهذه المحكمة أن تفصل في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة  
ولايتها بالنسبة له ، هذا بين من المنطوق وما يكمله من أسباب .

---

(١) ومع ذلك اجازت محكمة النقض الالتجاء الى المحكمة التى اصدرت  
الحكم لتفصل فيما غفلته . انظر نقض ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام  
س ١٩ ، رقم ٤٧ . وراجع ما سبق ذكره تطبيقا على هذا القضاء في صدد  
الحكم في الدعوى المدنية .



## الفصل العاشر

### في المصاريف

#### مادة ٣١٣ :

كل متهم حكم عليه في جريمة ، يجوز الزامه بالمصاريف كلها أو بعضها .

#### مادة ٣١٤ :

إذا حكم في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي جاز التزام المتهم المستأنف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها .

#### مادة ٣١٥ :

إذا برئء المحكوم عليه غاييا ، بناء على ممارسته يجوز الزامه بكل أو بعض مصاريف الحكم النهائي ولجرائاته .

#### مادة ٣١٦ :

لمحكمة النقض أن تحكم بمصاريف الطعن كلها أو بعضها على المتهم المحكوم عليه ، إذا لم يقبل طلبه أو إذا رفض .

#### مادة ٣١٧ :

إذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة ، فاعلن كانوا أو شركاء . فالمصاريف التي يحكم بها تحصل منهم بالتساوي ، ما لم يقض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك أو الزامهم بها متضامين .

#### مادة ٣١٨ :

إذا لم يحكم على المتهم بكل المصاريف ، وجب أن يحدد في الحكم مقدار ما يحكم به عليه منها .

#### مادة ٣١٩ :

يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع في تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية .



## الباب الثاني

### إجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان

تمهيد : نظم المشرع في قانون الأحكام العسكرية قواعد خاصة بالتحقيق والمحاكمة أثناء خدمة الميدان بالنظر الى ظروف الضرورة التي تسببها سواء فيما يتعلق بالسرعة لانتهاء الاجراءات أو فيما يتعلق بجهاؤ التحقيق والمحاكمة والذي لا يتوافر في خدمة الميدان المختصين بذلك في الظروف العادية . وقد نظمت تلك الأحكام في القسم الرابع من قانون الأحكام العسكرية في المواد من ٨٥ الى ٩٦ من هذا القانون .

نطاق تطبيق الواعد الخاصة بخدمة الميدان :

لم يحدد المشرع الجرائم التي تخضع للإجراءات الخاصة بخدمة الميدان من حيث زمان ارتكابها وانما اكتفى فقط ببيان متى يعد الشخص في خدمة الميدان لكي يخضع لإجراءات التحقيق والمحاكمة الخاصة ، الأمر الذي قد يوحي بأن العبرة في مجال أعمال القواعد الاستثنائية الخاصة بخدمة الميدان هي بوجود المتهم في هذه الحالة حتى ولو كانت الجريمة قد وقعت خارج النطاق الزماني لخدمة الميدان . ولكن نظرا لأن قواعد خدمة الميدان هي قواعد استثنائية . والاستثناء يؤخذ بقدره ولا يتوسع في تفسيره ، فضلا عن أن الحكمة من تخصيص قواعد استثنائية لمثل تلك الظروف لا تتوافر الا اذا وقعت الجريمة أثناء تلك الظروف ، فانه يمكننا القول بأنه لا يجوز مباشرة الاجراءات الاستثنائية والخاصة بخدمة الميدان الا اذا بالنسبة للجرائم التي تقع في النطاق الزماني لخدمة الميدان وأن تتم الاجراءات ، سواء المتعلقة بالتحقيق أو المحاكمة ، أثناء تلك الظروف . فاذا وقعت الجريمة أثناء خدمة الميدان ثم زالت تلك الحالة أثناء التحقيق أو المحاكمة تعين اتخاذ الاجراءات العادية . ويتربط علمي مخالفة ذلك البطالان . ومن ناحية أخرى لا يخضع لتلك الاجراءات الا العسكريون الذين في خدمة الميدان والمدنيون الملحقون بها . أما غيرهم من العسكريين والمدنيين فلا تطبق عليهم تلك الاجراءات .

### مضى يد الشخص في خدمة الميدان :

حددت المادة ٨٥ من قانون الأحكام العسكرية الحالات التي يد فيها الشخص في خدمة الميدان وهي :

١ - عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقا بها في وقت تكون فيه تلك القوة في عمليات حربية ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .

٢ - عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقا بها وتكون منذرة بالتحرك أو الاستعداد للاشتراك في القتال ضد عدو داخل البلاد أو خارجها . ذلك أن حالة الاستعداد للاشتراك في القتال هي في الواقع أولى مراحل الاشتراك الفعلي بل عليها يتوقف نجاح العمليات الحربية على حد تعبير المذكرة الإيضاحية .

٣ - عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقا بها موجودا خارج حدود جمهورية مصر العربية . وذلك حرصا على التشديد على الشخص العسكري باعتباره رمزا للقوات المسلحة وللجمهورية خارج حدودها ولذلك يستوى أن يكون التواجد في الخارج في مهمة رسمية أم في غير ذلك من الحالات .

٤ - في الحالات الأخرى التي تصدر بشأنها قرار من وزير الدفاع .

ويعتبر في حكم العدو العصاة والمصابات المسلحة . كما تعتبر السفن والطائرات الحربية وما في حكمها في خدمة الميدان بمجرد مغادرتها جمهورية مصر العربية .

### الآثار المترتبة على حالة الخدمة في الميدان :

ترتب على توافر حالة الخدمة في الميدان هو تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الباب الثاني والثالث من القسم الرابع من قانون الأحكام العسكرية فيما يتعلق بالتحقيق والمحاكمة ( مادة ٨٦ ) . غير أن ذلك الإثر لا يترتب بقوة القانون وإنما متروك تقدير أعماله للقادة ومشروط بتوافر الضرورة . والضرورة تقدر بقدرها من قبل القادة . ولذلك إذا لم تتوافر الضرورة فلا يتقيد القادة بتلك الأحكام الاستثنائية وعليهم تطبيق القواعد والاجراءات العادية المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية . ومعنى

ذلك أن اتباع الاجراءات الاستثنائية الخاصة بخدمة الميدان دون مرور من ضرورة يترتب عليه بطلان الاجراءات . وقد حرصت المذكرة الايضاحية على ابراز هذا المعنى حيث جاء بها « وقد حرص القانون في المادة ٨٦ على وضع أساس تطبيق الاجراءات الخاصة في خدمة الميدان فأوضح أن ذلك مرهون بتوفر حالة الضرورة التي تدعو الى ذلك » أما اذا اتفت هذه الحالة فقد أوجب النص تطبيق القواعد والاجراءات العادية المنصوص عليها في القانون » وهذا على الرغم من أن ظاهر النص قد يوحي بأن تطبيق القواعد العادية اذا لم تتوفر حالة الضرورة مرهون بتقدير القادة .

#### ٢- حالة خدمة الميدان بالنسبة لاجراءات التحقيق :

اذا وجدت النيابة العسكرية أثناء خدمة الميدان فلا استثناء من القواعد العامة للتحقيق بمعرفتها . فهي تباشر اختصاصاتها على الوجه المبين بقانون الأحكام العسكرية والسابق ذكره في موضعه .

أما اذا لم توجد نيابة عسكرية فقد خرج المشرع على القواعد العامة المقررة للتحقيق في قانون الأحكام العسكرية على الوجه التالي :

١ - يكون للقادة مباشرة اختصاصات النيابة العسكرية كما يكون لهم جميع سلطاتها . ويجوز للقائد أن يكلف أحد الضباط التابعين له بأعمال النيابة العسكرية في حدود منطقة اختصاصه ( مادة ٨٨ ) .

٢ - للقائد أثناء خدمة الميدان سلطة اصدار الأمر بحبس المتهم احتياطيا وفقا للقواعد الخاصة بالنيابة العسكرية . ويراعى اخطار قائد القوات في الميدان بأوامر الحبس الاحتياطي الصادرة على الضباط ويكون الافراج عنهم بأمر من قائد القوات في الميدان أو من ينوب عنه . أما غير الضباط من المتهمين فيكون الافراج عنهم بأمر من القائد الأمر بالحبس الاحتياطي أو من القادة الأعلى .

٣ - للقادة حق التصرف في التحقيقات التي تقع في دائرة اختصاصهم بالحفظ أو بتوقيع جزاء انضباطي أو بالاحالة الى محاكم الميدان أو المحاكم العسكرية العادية وكل ذلك على التفصيل السابق بيانه في شأن سلطة القائد تبعا لنوع الجريمة وما اذا كانت عسكرية بحتة أو مختلطة أو جرمية . قانون عام .

٤ - يجوز عند الضرورة إحالة المتهم الى محكمة الميدان مباشرة دون تحقيق بناء على مذكرة من القائد المختص وذلك بعد أخذ أقوال المتهم .  
وغنى عن البيان أن ذلك مرهون بتوافر ضرورات تبرر هذا الاجراء وتختلف عن الضرورات العامة التى تبرر اعمال قواعد خدمة الميدان بدلا من القواعد العادية .

#### أثار حالة خدمة الميدان بالنسبة لاجراءات المحاكمة :

نظم المشرع اجراءات المحاكمة فى خدمة الميدان فى الباب الثالث من القسم الرابع من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى المواد ٩٢ وما بعدها .  
وذلك على النحو التالى :

#### اولا : تشكيل المحاكم :

تشكل المحاكم فى خدمة الميدان بأمر من وزير الدفاع أو من يفوضه ، أو بأمر من قائد القوات المنعولة ( مادة ٩٢ ) . والقاعدة هى أن يراعى فى تشكيل المحاكم ذات القواعد المقررة فى تشكيل المحاكم العسكرية عموما والسابق يياها . ومع ذلك فقد قرر المشرع أن ظروف خدمة الميدان قد تتعارض مع تلك القواعد . ولذلك أجاز عند الضرورة تشكيل المحاكم برئاسة رتب أقل من تلك المقررة فى الظروف العادية . فنصت المادة ٩٣ فى فقرتها الثانية على أنه اذا اقتضت الضرورة الخروج عن القواعد العامة فى التشكيل فيجب ألا تقل رتبة رئيس المحكمة الميدانية العليا عن رائد ، والمحكمة الميدانية المركزية لها سلطة عليا عن نقيب والمحكمة الميدانية المركزية عن ملازم أول .

وفى جميع الأحوال اذا كان المتهم ضابطا فلا يجوز أن يكون رئيس المحكمة أحدث منه ( مادة ٩٣/٣ ) .

ويمثل النيابة العسكرية أمام محاكم الميدان أى ضابط يعين لذلك بأمر من القائد المختص ( مادة ٩٤ ) .

ويجب أن يحلف رئيس وأعضاء المحكمة قبل بدء المحاكمة اليمين التالية : « أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون » . ويجرى ذلك القسم بحضور المتهم ويثبت فى اجراءات المحاكمة أى فى محضر الجلسة .

### الاجراءات امام المحاكم الميدانية :

القاعدة العامة هي وجوب تطبيق القواعد والاجراءات المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم العسكرية • ومع ذلك اذا اقتضت الضرورة عدم التقيد بها كان للمحكمة الا تتقيد بتلك الاجراءات على ان تثبت مقتضيات الضرورة بالمحضر •

وفي جميع الأحوال يجب كفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه طبقاً للقانون ( مادة ٩٦/٢ ) • ومؤدى ذلك أن الضرورة التي تجيز للمحكمة الميدانية عدم التقيد باجراءات المحاكمة مشروطة بالا تكون تلك الاجراءات تتعلق بحق الدفاع • فلا يجوز الاخلال بذلك الحق تحت أى ظرف من الظروف •





## الباب الثالث

في التصديق على الأحكام والتماس إعادة النظر

### الفصل الأول

في التصديق

على أحكام المحاكم العسكرية

تمهيد : تخضع أحكام المحاكم العسكرية بما فيها المحاكم الميدانية لنظام التصديق وليس لنظام الطعون . والتصديق ليس سبيلا من سبل الطعن وإنما أسلوبا من أساليب المراقبة والإشراف من السلطات العسكرية العليا اقتضتها طبيعة النظام العسكري واعتبار المحاكم العسكرية قطاع من قطاعاته وليست مستقلة عنه .

وقد حدد المشرع في المادة ٩٧ من القانون سلطات التصديق وأيضاً السلطات المخولة للضابط المصدق .

أولاً : سلطات التصديق :

نصت المادة ٩٧ على أن يصدق رئيس الجمهورية أو من يفوضه على أحكام المحاكم العسكرية . ويجوز للضابط الذي أعطيت له هذه السلطة في الأصل من رئيس الجمهورية أن يفوض من يرى من الضباط سلطة التصديق على أحكام هكذا المحاكم .

وإذا كانت العقوبة المحكوم بها تخرج عن سلطة الضابط المصدق فعليه أن يرفعها إلى السلطة الأعلى المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون . ومع ذلك يجوز للضابط المصدق أن يخفف هذه العقوبة أو يحذفها أو يستبدل عقوبة بها إن كان هناك وجه لذلك بحيث تصبح من العقوبات التي يسكنه التصديق عليها بنفسه ( مادة ١٠١ ) وهذا النص منتهك لأنه يجعل اختصاص السلطة الأعلى بالتصديق موقوفة على ما يراه الضابط ( م ٢٩ - قانون الأحكام العسكرية )

المصدق ، بينما التصديق ، كبديل للإستئناف ، يجب أن يكون الاختصاص به مستمد من القانون مباشرة ، فضلا عن أن السلطة الأعلى قد نباشر سلطاتها في التصديق بما يفيد المتهم ومن ثم يحرم المتهم من ذلك بناء على ما يراه الضابط المصدق .

ومع ذلك فقد خصت المادة ٩٨ رئيس الجمهورية باختصاصا ذاتيا في التصديق غير قابل للتفويض بالنسبة للأحكام الآتية :

١ - الأحكام الصادرة بالاعدام .

٢ - الأحكام الصادرة على الضباط بالطرده من الخدمة عسوما .

٣ - الأحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرده من الخدمة في القوات المسلحة .

ويلاحظ أن التصديق هو عمل قضائي مكمل للحكم الصادر من المحكمة ومن ثم فهو يخضع للقواعد الخاصة بالأعمال القضائية ولا يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة .

#### سلطات المصدق :

حددت المادة ٩٩ من القانون سلطات جهة التصديق عند عرض الحكم عليها في الآتي :

اولا : تخفيف العقوبات المحكوم بها أو ابدالها بعقوبة أقل منها .

ويقصد بالتخفيف تخفيض مدة العقوبة دون تغيير في نوعها ومثال ذلك تخفيف مدة الأشغال الشاقة من خمسة عشر سنة الى عشر سنوات أو أقل في اطار عقوبة الأشغال الشاقة ، وكذلك الحال بالنسبة للسجن أو الحبس . أما ابدال العقوبة بأقل منها فينطوي على تغيير في نوع العقوبة كابدال الاعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو ابدال الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

ويلاحظ أن المادة ٩٩ لم تفيد سلطة المصدق في التخفيف أو الابدال . ولكن يلتزم المصدق بضوابط التخفيف المنصوص عليها في المادة ١٧ من

قانون العقوبات العام ، وإن كان له سلطة الالغاء لكل العقوبات أو بعضها كما سنرى في البند ثانيا . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن المصدق يملك ابدال العقوبات الجنائية بالعقوبات الأصلية الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٠ من القانون . فله أن يبدل السجن أو الحبس بالطرء من الخدمة أو التنزيل لرتبة أو أكثر أو الحرمان من الأقدمية أو غير ذلك من العقوبات الانضباطية ، وذلك أيضا في حدود العقوبات المقررة للجريمة الانضباطية . أما بالنسبة للجرائم المختلطة وجرائم القانون العام فلا يملك التخفيف عن العقوبة المقررة في قانون العقوبات العام ، وكل ذلك بالتطبيق للمادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية والتي تتطلب سلطات توقيع العقاب وهي المحاكم العسكرية وسلطة التصديق . والقول بغير ذلك معناه أن سلطة التصديق تلك تعطيل نصوص قانون العقوبات ونصوص التجريم في قانون الأحكام العسكرية ، وهذا ما لا يمكن أن يكون قد قصده المشرع .

**ثانيا : الغاء كل العقوبات المحكوم بها أو بعضها إما كان نوعها أصليا أو تكميلية أو تبعية .**

والالغاء المنصب على العقوبات هو من قبيل الغفر عن العقوبة ولذلك يظل معه الحكم قائما ومنتجا لآثاره الجنائية عدا تلك التي انصب عليها الالغاء .

والالغاء قد ينصب على كل العقوبات المحكوم بها وقد ينصب على بعضها دون البعض الآخر . وقد نص المشرع على أن الالغاء ينصب على العقوبات الأصلية أو التكميلية أو التبعية . غير أن هذا الإطلاق يحتاج الى تحديد . فإذا جاز الغاء العقوبة الأصلية والعقوبة التكميلية الجزائية ، فإن الأمر يحتاج الى وقفة بالنسبة للعقوبات التكميلية الوجوبية والعقوبات التبعية . ففي محيط العقوبات التكميلية يفرق بين نوعين الأول يراعى فيه الردع والزجر وهذه يمكن الالغاء فيها . أما الثاني فهي أقرب الى التدابير الاحترازية منها الى العقوبة قبل المصادرة الوجوبية ، وهذه نرى أنه لا يمكن أن يرد عليها الالغاء ومثال ذلك مصادرة الأشياء التي تعد حيازتها جريمة كالمخدرات والأسلحة غير المرخص بحملها .

أما العقوبات التبعية فهذه تقرر بقوة القانون كآثر للحكم ولذلك فلا يرد عليها الغاء والا كان معنى ذلك تعطيل النص الذى يقررها كآثر

للحكم • وإذا كان المصدق يرى عدم تطبيقها فله أن يلجأ إلى السلطة المخولة له في إلغاء الحكم وحفظ الدعوى •

#### **ثالثا : إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها •**

للمصدق أن يوقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، كلها أو بعضها • ويستوى في ذلك العقوبات الجنائية والانضباطية كما يستوى أيضا أن تكون تلك العقوبات أصلية أو تكميلية مما يجوز له إلغاؤها • أما العقوبات التكميلية الوجوبية التي تأخذ طابع التدبير الاحترازي وكذلك العقوبات التنبؤية فلا يجوز وقف تنفيذها للاعتبارات السابقة بياناها في البند ثانيا • وقد يثار تساؤل حول مدى التزام المصدق بالضوابط المنصوص عليها في المادة ٥٥ عقوبات عام والمتعلقة بوقف تنفيذ العقوبة • فمن المعلوم أن هذه المادة تقصر وقت التنفيذ على عقوبة الحبس الذي لا يزيد على سنة أو الغرامة •

للإجابة على التساؤل السابق يلاحظ أن المشرع منح الضابط المصدق سلطات أوسع من تلك المقررة للمحاكم العادية • ولكن ليس معنى ذلك أنه يملك تعطيل نصوص قانون العقوبات في حين أنه مخاطب بأحكام المادة ١٢٩ من قانون الأحكام العسكرية • ولذلك فإنا نرى أن وقت تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها المشار إليه في المادة ٣/٩٩ لا يشمل أى عقوبة دون ما ظر إلى مدتها • وإنما فقط عقوبة الحبس الذي لا يزيد عن سنة أو الغرامة • أما بالنسبة للآثار المترتبة على إيقاف تنفيذ العقوبة تنطبق بشأنها القواعد الواردة بقانون العقوبات العام من حيث مدة الإيقاف وجواز الرجوع فيه ومتى يعتبر نهائيا ، وما يخضع له الحكم الموقوف بتنفيذ العقوبة المحكوم بها فيه من قواعد خاصة بمدى احتسابه سابقة في العود •

#### **رابعا : إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى •**

إذا وجد الضابط المصدق أن الحكم الصادر في الدعوى لا يستقيم مع القانون أو مع الوقائع المطروحة فإنه يلغى الحكم ويأمر بحفظ الدعوى أو بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى •

ويستوى أن يكون الالغاء مستندا الى الوقائع أو الى مخالفة القانون أو البطلان في الاجراءات • وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار الالغاء مسبيا •

وإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال •

وبلاحظ أن الأمر بإعادة المحاكمة انما ينصرف الى أحكام الادانة والبراءة كما ينصرف الى أحكام الادانة التي لا يتمكن فيها الضابط المصدق من تقدير الوقائع بناء على الأوراق وانما نحتاج الى تحقيق موضوعي جديد تنبنى عليه الادانة أو البراءة • فلا يجوز الأمر بإعادة المحاكمة للتشديد وذلك للأمور الآتية : **الاول** أن الملاحظ في جميع سلطات الضابط المصدق بالنسبة لحكم الادانة والعقوبات المحكوم بها أنها سلطات لتخفيف العقوبة لصالح المتهم أو التاؤها كلية كلها أو بعضها • **الثاني** : هو أن الغاء الحكم وإعادة المحاكمة للتشديد فيه أفصح عن رأى الضابط المصدق قد يؤثر على المحكمة المحالة اليها الدعوى وهو ما يتعارض ومنحه سلطة الحكم بعد ذلك والمتمثلة في التصديق • **الثالث** : هو أن المشرع ألزم الضابط المصدق بالتصديق اذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة • وهذا يفيد أن الحكم الملغى كان بالادانة لأن المشرع لم يردف البراءة بعبارة للمرة الثانية • بينما لو كان الحكم بعد إعادة المحاكمة صادرا بالادانة فيجوز ممارسة كافة الصلاحيات عدا إعادة المحاكمة وهي كلها صلاحيات للتخفيف •

أما اذا كان بالادانة فيكون للضابط المصدق جميع السلطات المخولة له قانونا عدا إعادة المحاكمة • فيجوز له أن يخفف العقوبة أو يبدلها بغيرها ، كما له أن يوقف تنفيذها أو يلغها وفقا لما هو مبين في المادة ٩٩ : كما يجوز له الغاء الحكم مع حفظ الدعوى ( مادة ١٠٠ ) •

والذى نود التنبيه اليه هو أن سلطات الضابط المصدق ليست مطلقة بالنسبة لجميع الجرائم • فسلطته في الناء العقوبة أو تحقيقها أو استبدالها بالنسبة لجرائم القانون العام أو الجرائم المختلطة مقيدة بالقيود الواردة بقانون العقوبات العام في اطار الحد الأدنى والأقصى المقرر قانونا للعقوبة وفي اطار المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٥٥ المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبة • ومعنى ذلك أنه اذا أراد استبدال عقوبة بأخرى فانما يكون ذلك في اطار التدرج الذى قضت عليه المادة ١٧ عقوبات ، واذا أراد وقف تنفيذ العقوبة ففى نطاق المادة ٥٥ عقوبات • أما الناء الحكم وحفظ الدعوى فهو تعبير عن البراءة يتفق وطبيعة السلطة التى تقضى بها •

ولكن في محيط الجرائم المخلة بالضبط والربط والتي يحكم بعضها بعقوبات انضباطية مختلفة عن العقوبات الأصلية الجنائية العامة فيكون للضابط المصدق السلطات السابقة دون قيود •

والقول بغير ذلك معناه اعطاء الضابط المصدق سلطة تعطيل النصوص الجنائية الواردة في قانون العقوبات العام ، وهذا ما لا يسكن القول به لما فيه من اخلال بمبدأ المساواة أمام القانون مما يتعارض والدستور •

## الفصل الثاني

### في التماس اعادة النظر في احكام المحاكم العسكرية

ظم المشرع في قانون الأحكام العسكرية اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية وحظر الطعن فيها بأى وجه من الوجوه أمام أية هيئة قضائية أو إدارية ( مادة ١١٧ ) .

والقاعدة العامة التى نص عليها المشرع فى هذا الصدد هى أنه بعد تمام التصديق على الحكم لا يجوز اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية الا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهى رئيس الجمهورية أو من يفوضه ( مادة ١١٢ ) .

وظلم القانون مكتبا للطعون العسكرية يختص بالنظر فى التماسات اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية على الوجه المبين فى قانون الأحكام العسكرية .

والتماس اعادة النظر يرد على الأحكام الصادرة بالادانة وأحكام البراءة . ويجب أن يكون الحكم قد تم التصديق عليه ولذلك فإن الشكاوى أو التظلمات السابقة على التصديق لا تعتبر التماسا وان وجب عرضها مع القضية على الضابط المصدق .

#### أسباب الالتماس :

حددت المادة ١١٣ أسباب الالتماس ورتبت على تأسيس الالتماس على غير ما ورد بها من أسباب عدم القبول . وأسباب الالتماس التى تحوز القبول تتمثل فى سببين :

الاول : أن يكون الحكم مبنيا على مخالفة للقانون أو علم خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله .

وهذا السبب من أسباب الالتماس هو ذاته السبب الأول من أسباب الطعن بالنقض في قانون الاجراءات الجنائية العام . ولذلك نحيل الى ما جاء بصده في مؤلفنا في قانون الاجراءات الجنائية .

والذى نود التنبيه اليه هو أن المقصود بالقانون هنا في هذا السبب لا ينصرف فقط الى القانون الموضوعي وانما ينصرف أيضا الى القانون الاجرائي اذا ما حدث خطأ في تطبيقه أو تأويله أو حدثت مخالفة لقواعده انصبت على القرار وليست على الاجراءات . **الثاني**: أن يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه احجاف عن المتهم .

ويقصد بهذه الحالة من أسباب الالتماس جميع حالات بطلان الاجراءات المتعلقة بحقوق الدفاع . ويستوى ان تكون قد أثبتت أمام المحكمة وفصلت فيها أم أنها استأنفت من مدونات الحكم . ويلاحظ أن المقصود بالخلل الجوهري هو ذلك الخلل الذى ينشأ عن اجراء من انتاج أثره القانوني كاملا أو في شق منه ، وكل ذلك وفقا للقواعد المقررة في نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية العام .

واذا كان نص المادة ١١٣ قد اشترط في السبب محل الدراسة أن يترتب عليه احجاف بحقوق المتهم فليس معنى ذلك أن البطلان الذى يجوز أن يستند اليه الالتماس يقتصر فقط على ذلك البطلان المتعلق بالاخلال بحقوق الدفاع ، بل انه يمتد ليشمل جميع حالات البطلان المبينة على الاخلال بالاجراءات الجوهرية المتعلقة بالنظام العام وتلك المتعلقة بحسن تنظيم العدالة الجنائية . ذلك من حق المتهم أن يكون الحكم الصادر ضده قد روعيت فيه جميع الضمانات والاجراءات التى يتطلبها القانون لارضاء الشعور العام بالعدالة . واذا كان المشرع قد استخدم تعبير الخلل الذى يترتب عليه احجاف بحقوق المتهم ، فانما أراد أن يعبر بذلك عن شرط المصلحة في الطعن بالنسبة للمتهم ، وليس مناهة قصر الطعن بالالتماس على حالات الاخلال بحقوق الدفاع . ولذلك يجوز أن يبنى الالتماس على بطلان الحكم لعدم ايداع الأسباب موقعه خلال ثلاثين يوما .

ومن ناحية أخرى قد توحى العبارات المستخدمة من المشرع في هذا السبب من أسباب الالتماس أنها تنصرف فقط الى البطلان المتعلق بـ إجراءات دون حالات بطلان الحكم المتعلقة بالتسبب كالتقصير في



التسبب وفاء الاستدلال والتناقض في الأسباب • غير أن بطلان الحكم لأي سبب من الأسباب فيه اجحاف بحق المتهم في الحصول على حكم صحيح قانونا • ولذلك فإن عدم ايداع الحكم بالادانة وأسبابه في ميعاد الثلاثين يوما يترتب عليه البطلان ويصلح سببا لذاته في الالتماس اعادة النظر • كذلك أيضا القصور في التسبب وفساد الاستدلال والتناقض في الأسباب تصلح جميعها أسبابا لالتماس اعادة النظر بناء على السبب الثاني المنصوص عليه في المادة ١١٣ •

وإذا كان هناك خلاف بين السبب الثاني للالتماس في قانونه الأحكام العسكرية والسبب الثاني للنقض في قانون الاجراءات الجنائية فهو قاصر فقط على أن الالتماس لا يقبل بناء على السبب الثاني إلا بالنسبة لأحكام الادانة دون أحكام البراءة • أما البطلان المتعلق بالاجراءات أو بالحكم والقواعد التي تحكمه فهي واحدة •

#### مدى جواز تقديم الالتماس اعادة النظر من النيابة العسكرية :

أن روح نصوص قانون الأحكام العسكرية في المواد من ١١١ الى ١١٦ توحى بأن الالتماس يقوم فقط من المتهم • وهذا ظاهر بوضوح من نص المادة ١١٤ التي تنص على أن يكون تقديم الالتماس بالنسبة للعسكريين الى قادتهم ويحال الالتماس مكتب الطعون العسكرية في جميع الأحوال •

غير أننا نرى أن النصوص لا تعارض مع امكان تقديم الالتماس من النيابة العسكرية سواء بالنسبة للسبب الأول المبني على الخطأ في القانون أو السبب الثاني المبني على البطلان • فقد يحدث أن يصدر الحكم مخالفا للقانون أو يكون هناك خطأ في تطبيقه أو تأويله ولا يستبين ذلك الا بعد التصديق ومن ناحية أخرى قد يستبين أن هناك بطلان في الاجراءات ترتب عليه اجحاف بحق المتهم ولم يطعن المتهم بالالتماس • ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن النيابة العامة ملزمة بمرض القضايا المحكوم فيها بالاعدام على محكمة النقض ، فهل تلزم النيابة العسكرية بمرض تلك القضايا على الجهة المختصة بنظر الالتماس ؟ الحقيقة هي أن النيابة العسكرية هي مثل النيابة العامة خصم عادل يعني ازال حكم القانون الصحيح على الواقعة التي تقدمها الى المحكمة العسكرية • ولذلك لا يمنع قانونا من قيامها بتقديم

التماس اعادة النظر لمخالفة الحكم للقانون أو للخطأ في تطبيقه أو تأويله أو للبطلان في الحكم أو في الاجراءات ، كما أنها تقوم بعرض قضايا الاعداد على الجهة المختصة بنظر الالتزامات ويستوى أن يكون ذلك في صالح المتهم أم ليس في صالحه ، عدا السبب الخاص بالبطلان فهو قاصر فقط على الحالات التي فيها صالح للمتهم . ومما يؤيد وجهة النظر التي تقول بها هو أن القانون جعل للحكم الصادر من المحاكم العسكرية قوى الشيء المقضي متى صار نهائيا واستنفذ طريق الطعن بالتماس اعادة النظر ومن ثم يحتاج به فيما فصل فيه متعلقا بشبوت الواقعة ونسبتها الى فاعلها أمام المحاكم المدنية . ولما كان المضرورة لا يستطيع أن يدعى مدنيا أمام القضاء العسكري فلا أقل من أن تعطى النيابة العسكرية ، وهي خصم عادل ، الحق في الطعن للخطأ في تطبيق القانون أو مخالفته حتى لا يستفيد المتهم من هذا الخطأ ويضار المدعى المدني منه دون أن يملك أى سبيل لتصحيحه واقتضاه حقه . وأخيرا يلاحظ أن القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية قد أجاز الطعن في الأحكام الصادرة في طلبات رد الاعتبار . بالتماس اعادة النظر فقط للخطأ في تطبيق القانون وتأويله وذلك من النيابة العسكرية أو المحكوم عليه ( مادة ١٠ ) . وهذا يؤيد وجهة نظرنا في جواز الطعن بالتماس اعادة النظر للخطأ في تطبيق القانون من النيابة العسكرية ولو كان الطعن في غير صالح المتهم .

مدى جواز ابتناء التماس على اسباب اخرى خلاف ما ذكر :

لقد حدد قانون الأحكام العسكرية أسباب التماس اعادة النظر على الوجه سالف البيان . ونصت المادة ١١٢ على أنه « بعد تمام التصديق لا يجوز اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية الا بعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهي رئيس الجمهورية أو من يفوضه . كما نصت المادة ١١٣ على أنه لا يقبل التماس اعادة النظر الا اذا أسس على أحد السببين الآتين » :

ويستفاد من ذلك أنه لا يجوز أن يبنى التماس على غير ما ذكر من أسباب . ولكن هل يجوز أن يبنى التماس على أسباب التماس اعادة النظر المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية والتي لا ترد الا على الأحكام الباتة الصادرة بالادانة ؟ نعتقد أن الاجابة لا بد وأن تكون

بالإيجاب • ذلك أن أسباب التماس إعادة النظر المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية تقتصر فقط على المآخذ القانونية على الحكم • أما أسباب التماس إعادة النظر المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية فهي مبنية على نقض قرينة مطابقة الحكم للحقيقة وهي القرينة التي بنى عليها المشرع حجية الأحكام الجنائية وقوة الأمر المقضى بها • فإذا كانت المادة ١١٣ نصت على عدم قبول الالتماس إلا إذا أسس على سبب من السببين المذكورين فيها فإنما ينصرف ذلك إلى استبعاد الأسباب الموضوعية المتعلقة بتقدير المحكمة للواقعة • وإذا كان قانون الأحكام العسكرية لم يتحدث عن التماس إعادة النظر بالمعنى الوارد في قانون الإجراءات الجنائية ، فإن نص المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية كقيل بسد هذا النقص بالأحوال إلى ما هو وارد في قانون الإجراءات الجنائية العام •

#### ميعاد الالتماس :

حددت المادة ١١٤ من قانون الأحكام العسكرية ميعاد بخسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم للحكوم عليه بعد التصديق • فإذا كان الحكم من الأحكام التي لا ينطق بها إلا بعد التصديق فيحتسب الميعاد من تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانونا • فإذا كان الحكم قد صدر غيايبا وتم التصديق عليه فتحسب المدة من تاريخ حضور المتهم أو القضي عليه • ويلاحظ أن هذه المواعيد لا تسرى بالنسبة لحالات التماس إعادة النظر المبنية على أسباب الالتماس في قانون الإجراءات الجنائية العام •

#### إجراءات تقديم الالتماس :

يقدم الالتماس كتابة إلى مكتب الطعون العسكرية الذي نص قانون الأحكام العسكرية على اختصاصه بالنظر في التماسات إعادة النظر • فإذا كان الالتماس من عسكريين فيتم تقديمه إلى قادتهم الذين يتولون إحالته إلى مكتب الطعون العسكرية • وفي هذه الحالة يكون الالتماس قد قدم في الميعاد ولو تمت الإحالة إلى مكتب الطعون العسكرية بعد ميعاد الخمسة عشر يوما • وإذا كان المتهم محبوسا يتقدم الالتماس إلى قائد السجن • وفي جميع الأحوال يجوز تقديم الالتماس إلى مكتب الطعون مباشرة بواسطة المتهم أو وكيله • ولا يلزم أن يكون الالتماس موقعا من مدعى

مقبول أمام محكمة النقض ، بل يمكن تقديم الالتماس من المتهم نفسه أو من وكيله دون اشتراط وكالة خاصة . ذلك أن القيد الوارد على أسباب الطعن بالنقض لا ينسحب الى الالتماس لاختلاف الجهة التي تنظر بفحص الالتماسات عن محكمة النقض فضلا عن أن سلطات الجهة التي ثبت في الالتماس أوسع من تلك المقررة لمحكمة النقض ومن ثم لا مجال لاعمال القياس . هذا بالإضافة الى أن استلزام توقيع أسباب الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض يعتبر قيда على حق المتهم في الطعن قصد به تنظيم مراقبة محكمة النقض للتطبيق الصحيح للقانون من قبل محاكم الموضوع . والتأبث أن القيود لا تقبل القياس . (١) .

(١) نظم قرار وزير الحربية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ الاجراءات الواجب اتباعها في التماس اعادة النظر وهي على الوجه التالي :

١ - ترسل افرع واقسام القضاء العسكري فور التصديق على الأحكام وملفات القضايا الى النيابة العسكرية المختصة .

٢ - تقوم النيابة العسكرية المختصة باعلان المحكوم عليه بالاحكام المصدق عليها وفقا للنموذج المعد لذلك .

٣ - اذا كان الحكم قد صدر مصدقا عليه فعلى المحكمة ان ترسل ملف القضية الى النيابة العسكرية المختصة مع اخطار فرع القضاء العسكري المختص بمنطوق الحكم وتاريخ صدوره .

٤ - تحفظ ملفات القضايا لدى النيابة العسكرية المختصة لمدة خمسة عشر يوما تبدا من تاريخ اتمام اعلان المحكوم عليه بالحكم الجنائي او من يوم صدور الحكم المصدق عليه في مواجهة المتهم ، او من تاريخ اعلان المحكوم عليه الغائب عند حضوره أو القبض عليه .

٥ - يقدم التماس اعادة النظر الى النيابة العسكرية المختصة ونقيد كل نيابة ما يرد اليها من التماسات في السجل المعد لذلك .

٦ - اذا قدم المحكوم عليه الالتماس لقائده فيجب احواله الى النيابة العسكرية المختصة فوراً : وذلك بعد التأشير عليه بتاريخ تقديمه .

٧ - بعد انتهاء ميعاد الخمسة عشر يوما المشار اليه في البند رابعا . ترسل النيابة العسكرية القضايا المطعون في احكامها الى مكتب الطعون المختص .

٨ - التماسات اعادة النظر التي تقدم بعد الميعاد يتم مرفسها على السلطة الاعلى من الضابط المصدق لتقرير رفضها شكلا .

٩ - لا تعتبر التماسا ما يرد من شكاوى قبل التصديق على الحكم الصادر في القضية : وتعرض كافة الشكاوى على الضابط المصدق عند التصديق للبث فيها .

### فحص الالتماسات :

تلم قانون الأحكام العسكرية مكتباً لفحص الالتماسات هو مكتب الطعون العسكرية . ومهمة هذا المكتب هي فحص تظلمات ذوى الشأن والتثبت من صحة الاجراءات وايداء الرأى فى كل قضية بمذكرة مسببة ترفع الى السلطة الأعلى من الضابط المصدق على الوجه المبين بقانون الأحكام العسكرية .

وبلاحظ أنه يترتب على الالتماس طرح الحكم بأسبابه على مكتب الطعون لفحصه فى ضوء الالتماس والأسباب التى بنى عليها دون أن يتقيد هذا المكتب بأسباب الالتماس . فله أن يبدى رأيه فيما تم من اجراءات المحاكمة وأيضاً الحكم والأسباب التى بنى عليها ويقترح ما يراه بشأنها ولو كانت لم تذكر فى أسباب الالتماس . ويحرر المكتب مذكرة مسببة برأيه ويرفعها الى السلطة الأعلى من الضابط المصدق .

### سلطة البت فى الالتماس :

أسند قانون الأحكام العسكرية البت فى الالتماس الى السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهى رئيس الجمهورية أو من يفوضه ( مادة ١١٢ ) . فإذا كان الحكم قد صودق عليه من رئيس الجمهورية فيختص هو أيضاً بنظر التماس اعادة النظر .

### السلطات المخولة لسلطة نظر الالتماس :

لرئيس الجمهورية أو من يفوضه عند نظر الالتماس السلطات الآتية :

١ - له ، بطبيعة الحال ، كافة السلطات المخولة للضابط المصدق والسابق بإياها .

٢ - له أن يأمر بإلغاء الحكم وتغليص المتهم من جميع آثاره القانونية والمقصود بذلك اعتبار الحكم كأن لم يكن دون اعادة المحاكمة ، أى حفظ الموضوع . ولم يشترط القانون تسبب هذا الأمر كما فعل بالنسبة للضابط المصدق .

٣ - له أن يأمر بإلغاء الحكم وإعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى . وهذا لا ينصرف الا الى أحكام الادانة كما سبق . ان وضحنا .

٤ - له أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يستبدل بها عقوبة اقل منها في الدرجة ، أو أن يخفف كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أو أن يوقف تنفيذها كلها أو بعضها . ويلاحظ أن عبارة التخفيف لكل العقوبات أو بعضها لا تنصرف فقط للعقوبات الأصلية انما أيضا للعقوبات التكميلية غير المصادرة الوجوبية والعقوبات التبعية وذلك عن طريق تخفيف العقوبات الأصلية التي تتبعها ، كما ينصرف أيضا لالغاء العقوبات مع الالغاء على الحكم .

ويراعى ما سبق بيانه في شأن وجوب التقيد بالضوابط المقررة في قانون العقوبات العام في شأن التخفيف ووقف التنفيذ وابدال العقوبة بغيرها وذلك في صدد جرائم القانون العام والجرائم العسكرية المختلطة<sup>(١)</sup> . مع ملاحظة ما هو مقرر لرئيس الجمهورية في شأن أحكام الاعدام وسلطته في ابدالها بعقوبة أخف منها وذلك وفقا لأحكام قانون الاجراءات الجنائية العام .

ومن العرض السابق لسلطات رئيس الجمهورية أو من يفوضه في نظر الالتماس يبين أنه لا يتقيد بأسباب الالتماس المقدمة من المتهم ولكن اختصاصه بمباشرة السلطات السابقة مشروط بأنه يكون الالتماس قد قبل شكلا وموضوعا . فلا يجوز ممارسة السلطات المنصوص عليها في المادة ١١٦ من قانون الأحكام العسكرية الا اذا كانت سلطة البت في الالتماس قد انتهت الى وجود خطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو مخالفة القانون أو بطلان في الحكم أو في الاجراءات السابقة عليه . فاذا كان الحكم المطعون عليه بالالتماس قد صدر مطابقا للقانون فالأصل أن يقرر بعدم قبول الالتماس .

---

(١) يراجع ما قيل في سلطة الضابط المصدق .

وغنى عن البيان أن رأى مكتب الطموح لا يفيد السلطة المختصة بالبت  
في التماس اعادة النظر .

تفيد محكمة الاعادة بتاعدة لا يضار طاعن بطعنه :

إذا كان التماس اعادة النظر هو الوسيلة الوحيدة لاعادة النظر في  
أحكام المحاكم العسكرية الصادرة بالادانة ، فإن الفاء الحكم من السلطة  
المختصة بنظر الالتماس واعادة المحاكمة يلزم محكمة الاعادة بعدم الحكم  
بعقوبة أشد من تلك التى صدر بها الحكم الملغى وذلك تطبيقا لقاعدة  
لا يجوز أن يضار طاعن بطعنه .





## الفصل السابع

في قوة الاحكام العسكرية  
وتنفيذها

## الفصل الأول

قوة الاحكام العسكرية

نصت المادة ١١٧ من قانون الاحكام العسكرية على أنه « لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو ادارية على خلاف ما نصت عليه أحكام هذا القانون » .

كما نصت المادة ١١٨ على أن « يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو الادانة قوة الشيء المقضي طبقاً للقانون بعد التصديق عليه قانوناً » .

وقد حدد المشرع في المادة ١١٧ القاعدة بالنسبة للطعون في أحكام المحاكم العسكرية والتي مؤداها عدم جواز الطعن بأي طريق لم يرد ذكره في قانون الاحكام العسكرية . وسواء كان مؤدى الطعن هو طرح الحكم با فصل فيه أمام هيئة قضائية أو ادارية خلاف ما نص عليه في قانون الاحكام العسكرية . فلا يجوز الطعن في أحكام المحاكم العسكرية أمام مجلس الدولة أو محكمة النقض . كذلك لا يجوز الطعن على أحكام المحاكم العسكرية أمام أية جهة ادارية خلاف السلطات العسكرية التي تلك التصديق على الأحكام أو رئيس الجمهورية ، وكل ذلك في إطار القواعد المقررة في قانون الاحكام العسكرية .

الاحكام العسكرية الحائزة لقوة الشيء المقضي .

نصت المادة ٨٤ من قانون الاحكام العسكرية على أن الاحكام لا تصبح نهائية الا بعد التصديق عليها على الوجه المبين بالقانون . ومعنى ذلك أن ( م - ٣ - قانون الاحكام العسكرية )

الآثار التي تترتب على صيرورة الحكم نهائيا لا تبدأ الا من تاريخ التصديق . وقد نصت المادة ١١٨ على هذا الاثر بقولها « يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو الادانة قوة الشيء المقضى طبقا للقانون بعد التصديق عليه قانونا » .

والنص السابق يمشى مع ما هو مقرر بقانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٤٥٥ حيث ثبتت الحجية للأحكام التي استنفدت طرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف . ولما كان التصديق يقوم مقام الطعن بالاستئناف فقد جعل المشرع صيرورة الحكم نهائيا بالتصديق عليه . فلا يجوز الرجوع الى موضوع الدعوى مرة أخرى ولو تحت وصف جديد أو بناء على أدلة جديدة ، كما أنه يكون حجة بما ورد فيه متعلقا بثبوت الواقعة ونسبتها الى المتهم ووصفها القانونى . وتكون له هذه الحجية أمام جهات القضاء جميعها سواء جهات القضاء المسكرى أو جهات القضاء العادى . وسواء جهات القضاء الجنائى وغير الجنائى .

غير أن الذى نود التنبيه اليه هو أن الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى مع ما يترتب عليها من آثار هو الحكم البات الذى استنفدت طرق الطعن العادية وطريق الطعن بالنقض ، والذى تنقضى به الدعوى الجنائية انقضاء طبيعيا . فإذا ما طبقنا ذلك على أحكام المحاكم العسكرية فإن الحكم يكتسب تلك الحجية مع كل ما يترتب عليها من آثار سابقة بعد التصديق عليه وفوات أو استنفاد طريق الطعن بالالتماس اعادة النظر . وهذا هو الذى عناه المشرع بنص المادة ١١٢ الذى جاء به « بعد اتمام التصديق : لا يجوز اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية الا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهى رئيس الجمهورية أو من يفوضه » .

## المحصل الثاني

### في التنفيذ

#### القاعدة العامة :

الأحكام العسكرية تكون واجبة النفاذ فور صدورها وقبل أن تصبح نهائية بالتصديق عليها . ولا يترتب على التظلم منها أو على التماس إعادة النظر إيقاف تنفيذ العقوبة إلا إذا كان الحكم صادرا بالاعدام ( مادة ١٠٢ من قانون الأحكام العسكرية ) فإذا كان المحكوم عليه هاربا فيبدأ احتساب المدة من يوم القبض عليه . وتخصم من مدة العقوبة ما يكون المحكوم عليه قد قضاه في الحبس الاحتياطي وفقا للقواعد المقررة في القانون العام .

ويخرج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطيا إذا كان الحكم صادرا بالبراءة أو بمقوبة أخرى لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو إذا أمر بوقف تنفيذ العقوبة أو إذا كان المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها .

وبطبيعة الحال يخرج عن المحكوم عليه إذا ألغى الحكم بناء على التماس إعادة النظر وإعادة المحاكمة ، وذلك إذا لم يكن محبوسا لسبب آخر أو تكون محكمة الإعادة قد أمرت بحبسه احتياطيا .

وتنفذ أحكام المحاكم العسكرية بناء على طلب النيابة العسكرية بمعرفة وحدة المتهم أو الشرطة وفقا لأحكام هذا القانون أما بالنسبة للمدنيين فتتولى النيابة العسكرية تنفيذها وفقا للقانون العام ( مادة ١٠٤ ) .

#### أرجاء التنفيذ :

أجاز قانون الأحكام العسكرية لرئيس الجمهورية أو من يفوضه أن يأمر بتأجيل تنفيذ أى حكم صادر عن المحاكم العسكرية متى اقتضت ضرورات الخدمة في الميدان ذلك . وهذا الأرجاء للتنفيذ مقرر للمصلحة العامة وليس لمصلحة المحكوم عليه ، ولذلك فهو يتم بناء على طلب قيادة

المحكوم عليه • ولذلك يجوز لمن أصدر أمر الإرجاء أن يلغى أمره في أى وقت • وفى هذه الحالة ينفذ باقى العقوبة ( مادة ١٠٥ ) • وهذه الحالة من حالات إرجاء التنفيذ تختلف عن أحوال إرجاء التنفيذ المقررة بقانون الاجراءات الجنائية والتي تطبق عند عدم تعارضها مع طبيعة النظام العسكرية •

#### تنفيذ عقوبة الاعدام :

نصت المادة ١٠٦ على أن ينفذ حكم الاعدام بالنسبة للمسكرين رميا بالرصاص ، أما بالنسبة للمدنيين ينفذ طبقا للقانون العام وهو الشنق •  
وقد أحالت المادة ١٠٦ على الأوامر العسكرية في كيفية تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص •

ويجب تحرير محضر بالتنفيذ يحفظ مع أوراق الدعوى • وفى جميع الأحوال يراعى فيما لم يرد بشأنه نص القواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية والتي تتفق وطبيعة النظام العسكرية •

#### تنفيذ العقوبات السالبة للحرية :

تبدأ مدة العقوبة السالبة للحرية من يوم النطق بالحكم اذا كان المتهم حاضرا وتم التنفيذ عليه أو من يوم القبض عليه بناء على الحكم ( مادة ١٠٧ ) • ومعنى ذلك أن الأحكام العسكرية السالبة للحرية تنفذ قبل صيرورتها نهائية بالتصديق •

وينقص من مدة العقوبة مقدار مدة الحبس الاحتياطي وذلك وفقا للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية العام • وتنفذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة على المسكرين في السجون العسكرية • ويجوز نقلهم الى السجون المدنية اذا جردوا من صفتهم العسكرية • أما بالنسبة للمدنيين فتتخذ العقوبة في السجون المدنية •

وقد نصت المادة ١٠٩ على أن تصدر اتقادة العليا للقوات المسلحة الأظلمة الداخلية للسجون العسكرية طبقا لأحكام القانون • وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٨ لسنة ١٩٧٢ بلائحة السجون العسكرية •

### تنفيذ المبالغ المحكوم بها :

نصت المادة ١١٠ من قانون الأحكام العسكرية على أن تنفذ المبالغ المحكوم بها بالطرق المنصوص عليها في القانون العام . ومعنى ذلك أنه يجوز اقتضاؤها بالطرق المقررة في قانون المرافعات كما يجوز اللجوء الى الاكراه البدني وفقا للقواعد المقررة في قانون الاجراءات .

### اشكالات التنفيذ :

لم يتضمن قانون الأحكام العسكرية نصوصا خاصة باشكالات التنفيذ . ولذلك تطبق القواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية في هذا الشأن ويختص بنظر الاشكال المحكمة التي أصدرت الحكم . فاذا كان الحكم قد صدر من محكمة ميدانية فنرى أن الاختصاص بنظر الاشكال يكون من اختصاص المحكمة العسكرية المختصة نوعيا في الدائرة التي يتم فيها التنفيذ . والأحكام الصادرة في الاشكال لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من ذات السلطة المصدقة على الحكم المشكل فيه .

## الفصل الثالث

في

رد الاعتبار

تمهيد :

لم ينظم قانون الأحكام العسكرية رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وإنما صدر بذلك القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ .  
وقد نظم هذا القانون الاختصاص بنظر طلبات رد الاعتبار وإجراءاته وشروط الحكم برد الاعتبار سواء القضائي أو القانوني ، وكل ذلك على التفصيل الآتي :

أولاً : رد الاعتبار القضائي

نصت المادة الأولى من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية على أن تختص المحاكم العسكرية برد الاعتبار إلى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة صدر بها الحكم من تلك المحاكم . ويصدر الحكم برد الاعتبار من المحكمة العسكرية العليا التي يقع في دائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه . ومؤدى ذلك أن طلب رد الاعتبار القضائي منوط بصفة المحكوم عليه في جناية أو جنحة مهما كانت العقوبة المحكوم بها ، سواء كانت عقوبة جناية أو عقوبة جنحة ، وسواء كانت من العقوبات الأصلية المماثلة لتلك المنصوص عليها في القانون العام أو كانت من العقوبات الأصلية التي يجوز للمحاكم العسكرية توقيعها بالتطبيق للفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٢٠ من قانون الأحكام العسكرية . كذلك لا عبرة بنوع الجناية أو الجنحة . فجميع الجنايات والجنح سواء في هذا الصدد . أما المخالفات فتخرج من نطاق رد الاعتبار نظراً لعدم وجود آثار جنائية للحكم بها ومن ثم لا تخضع لنظام رد الاعتبار .

### شروط الحكم برد الاعتبار :

القاعدة العامة هي أنه يلزم توافر شروط رد الاعتبار المقررة بقانون الإجراءات الجنائية فيما عدا شرط المدة بالنسبة لبعض الجرائم . وقد نصت على هذه القاعدة العامة المادة السادسة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ حيث جاء بها أنه يلزم توافر الشروط المقررة لرد الاعتبار وفقا لقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجرائم القانون العام وجرائم قانون الأحكام العسكرية فيما عدا شرط المدة بالنسبة للجرائم الواردة بالمواد المذكورة بها . وعلى ذلك فشرط رد الاعتبار هي كالآتي :

أولا : أن تكون العقوبة قد نهضت تنفيذا كاملا أو صدر فيها عفوا  
أو سقطت بمضى المدة .

ويقصد بالتنفيذ الكامل أن يكون المحكوم عليه قد استوفى مدة العقوبة كاملة ، ان كانت مقيدة للحرية ، بما فيها فترة الافراج الشرطى . فاذا كان الحكم مشمولا بإيقاف التنفيذ فلا يجوز رد الاعتبار الا بعد فوات الثلاث سنوات دون الفائه . واذا كانت العقوبة بالغرامة فيلزم أن تكون قد نهضت كاملة ولا يكفى أن يكون المحكوم عليه قد هذ جزء منها بالاكره البدنى وبقي الجزء الآخر واجب النفاذ . ومع ذلك فقد أجازت المادة ٥٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية التجاوز عن الوفاء بها اذا ثبت عجز المحكوم عليه عن الوفاء . ويتساوى مع التنفيذ الكامل للعقوبة العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة .

ثانيا : أن تكون قد انقضت المدد النصوص عليها وهي بالنسبة لجرائم القانون العام :

١ - ست سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة تنفيذا كاملا بالنسبة لعقوبة الجناية وثلاث سنوات بالنسبة لعقوبة الجنحة .

٢ - ست سنوات من تاريخ صدور العفو عن العقوبة بالنسبة لعقوبة الجناية وثلاث سنوات بالنسبة لعقوبة الجنحة .

٣ - اثني عشرة سنة من تاريخ سقوط العقوبة بمضى المدة اذا كانت عقوبة جناية ، ومث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة \* ومضاعفة المدد بالنسبة لمن تهرب من التنفيذ حتى سقوط العقوبة بمضى المدة هو أمر منطقي حتى لا يتساوى مركز المحكوم عليه الذي هُذ العقوبة مع المتهرب من تنفيذها \* واذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بمد انقضاء العقوبة الأصلية ، تبدى المدة من اليوم الذي تنتهى فيه مدة المراقبة ( مادة ٥٣٨ اجراءات ) \*

واذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط ، فلا تبدى المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة ، أو من التاريخ الذى يصبح فيه الافراج تحت شرط نهائيا ، كما فى حالة عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، حيث تكون العبرة بصيرورة الافراج نهائيا لعدم وجود تاريخ مقرر لانقضاء العقوبة \*

اما بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية : فالقاعدة هى أن تراعى المدد السابقة عدا الجرائم الواردة بالمواد ١٣٩ ( فقرة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ ) ، ١٤٠ ( فقرة ٢ ) ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ فى غير خدمة الميدان ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من قانون الأحكام العسكرية فتكون المدة سنتين اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جناية أو سنة اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة \*

ويراعى أنه فى تطبيق قانون رد الاعتبار تخضع الأحكام الصادرة بعقوبة من العقوبات الأصلية العسكرية الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٠ من قانون الأحكام العسكرية للقواعد المتبعة فى رد الاعتبار عن أحكام الجنح ( مادة ٢ من قانون ) \* ويراعى أنه اذا كان الحكم مشمولا بإيقاف التنفيذ فلا يبدأ حساب المدة الا من تاريخ انتهاء الثلاث سنوات دون الغاء وقف التنفيذ \*

ثالثا : يجب للحكم برد الاعتبار أن يكون المحكوم عليه قد أوفى بكل ما حكم به عليه من غرامة أو رد أو مصاريف \* وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا الشرط اذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء \*



رابعا : أن يتوافر في سلوك المحكوم عليه بعد صدور الحكم عليه ما يدعو الى الثقة بتقويم نفسه . وهذا أمر يخضع للتقدير المطلق للمحكمة ( مادة ٧ من القانون ، مادة ٥٥٥ إجراءات ) .

#### رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام :

ان تعدد الأحكام الصادرة على المحكوم عليه لا يحول دون رد اعتباره عنها جميعا بشرط توافر شروط رد الاعتبار بالنسبة لكل منها . وقد نصت المادة ٥٤١ إجراءات على أنه اذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم برد اعتباره الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة الى كل حكم منها ، على أن يراعى في حساب المدة اسنادها الى أحدث الأحكام . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز رد اعتبار المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون البعض الآخر . فطالما تعددت الأحكام فانه يلزم توافر شروط رد الاعتبار بالنسبة لكل منها . تحسب المدة اللازمة لرد الاعتبار من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة بالنسبة لأحدث الأحكام .

#### إجراءات رد الاعتبار القضائي والحكم فيه :

يقدم طلب رد الاعتبار الى قائد المحكوم عليه الذي يعيله الى النيابة العسكرية التي تقع في دائرة اختصاصها الوحدة . ويقدم الطلب من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية الى النيابة العسكرية الدالخل في اختصاصها محل اقامة الطالب ( مادة ٣ ) . والعبرة في الخضوع من عدمه لقانون الأحكام العسكرية هو بوضع الطالب وقت التقدم بالطلب وليس وقت ارتكاب الجريمة أو تاريخ صدور الحكم .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن يبين فيه تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها ما ذلك الحين ( مادة ٣/٢ ) .

وتجرى النيابة العسكرية تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان ثله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة والوقوف على سلوكه ووسائل ارتقاؤه وبوجه عام تتقصى كل ما تراه

لازما من المعلومات وتقسم التحقيق الى الطلب وترفعه الى المحكمة العسكرية المختصة في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيا ويبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

١ - صورة الحكم الصادر على الطالب •

٢ - شهادة سوابقه •

٣ - صورة تقاريره أو لمادجه اذا كان من العسكريين •

٤ - مستخرجات الأحكام الصادرة ضد الطالب اذا كان من العسكريين •

٥ - تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن •

المحكمة المختصة برد الاعتبار واجراءات نظره والفصل فيه :

تختص المحكمة العسكرية العليا التي يقع في دائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه بالنظر في طلبات رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة في مواد الجنائيات والجنح ( مادة ١ ) • وتنتظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المدوالة • ويجوز لها سماع أقوال النيابة العسكرية والطالب • كما يجوز لها استيفاء ما تراه لازما من المعلومات • ويكون اعلان الطالب بالحضور وفقا للمادة ٦٨ من قانون الأحكام العسكرية أى بموجب ورقة تكليف بالحضور تبلغ اليه قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل غير مواعيد المسافة ( المادة ٥ من قانون رد الاعتبار ) • وللحكمة أن تحكم برد اعتبار الطالب اذا توافرت شروطه ورأت المحكمة أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه •

وترسل النيابة العسكرية صورة من حكم رد الاعتبار الى ادارة المحاكم العسكرية للتأشير به على هامش الحكم الصادر بالعقوبة وتأمراً بأن يؤشر في الملفات والنماذج العسكرية وفي حكم السوابق اذا كان من الأحكام التي تحفظ عنها صحيفة بتلك الجهة ( مادة ٨ ) •

والأحكام الصادرة برد الاعتبار من المحكمة العسكرية نهائية ولا تخضع للتصديق • ولا يجوز الطعن فيها الا بطلب اعادة النظر لخطا في تطبيق القانون أو في تأويله ( مادة ٩ ) ، كما سنرى •

وإذا حكم برفض الطلب كان انراض راجعا الى سلوك المحكوم عليه ، فلا يجوز تجديد الطلب الا بعد مضي سنتين . أما اذا كان السبب هو تخلف الشروط الأخرى اللازم توافرها قانونا فيجوز تجديد الطلب متى توافرت تلك الشروط ( مادة ١٤ ) .

ولا يجوز تكرار الحكم برد الاعتبار . فإذا حكم برد الاعتبار وارتكب من حكم برد اعتباره جريمة أخرى بعد ذلك فلا يجوز رد اعتباره بالنسبة للحكم الصادر منها . فلا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة ( مادة ١٣ ) . وعليه فإذا كان الطالب قد سبق الحكم برد اعتباره بالنسبة لأحكام سابقة وكان الطلب منصبا على حكم صدر عن جريمة لاحقة وجب على المحكمة الحكم برفض الطلب ولا يجوز تجديده بأي حال من الأحوال .

#### الفاء الحكم برد الاعتبار :

ة أجازت المادة ١٥ الفاء الحكم برد الاعتبار في حالتين :

الأولى : اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن قد علمت بها . وهذه الحالة تفترض أنه لم يكن تحت بصر المحكمة عند طلب رد الاعتبار حكم أو أكثر صدر ضد الطالب من قبل ، سواء كان هذا الحكم أو تلك الأحكام سابقة أو لاحقة للحكم الذي يراد رد اعتباره عنه . ويجوز الفاء الحكم برد الاعتبار حتى ولو كان الحكم الذي لم يكن تحت بصر المحكمة قد توافرت فيه شروط رد الاعتبار ، طالما أن الحكم برد الاعتبار هو جوازي للمحكمة . الثانية : اذا حكم على المحكوم عليه بعد رد الاعتداء في جريمة وقعت قبله . أما اذا كانت الجريمة وقعت بعد رد الاعتبار فلا يجوز الالغاء كما لا يجوز للمحكوم عليه طلب رد الاعتبار عن الحكم الصادر فيها .

وقد نص المشرع على أن الالغاء جوازي في الحالتين . ونرى أن جواز الالغاء قاصر فقط على الحالات التي يكون فيها سبب الالغاء غير مؤثر على الشروط اللازم توافرها قانونا لرد الاعتبار ، كما هو الشأن في حالة ما اذا كان الحكم الذي ظهر بعد رد الاعتبار قد توافرت فيه شروط رد الاعتبار هو الآخر . أما اذا كان هذا الحكم لم تتوافر فيه الشروط

بالتالى لم يكن فى سلطة المحكمة رد الاعتبار فان الالغاء يكون وجوبيا .  
كذلك يلاحظ أن الالغاء فى الحالة الثانية فيه مصلحة للمحكوم عليه حتى  
يستطيع تجديد طلبه عند توافر الشروط المطلوبة قانونا فى الحكم الصادر  
عليه بالعقوبة بعد رد الاعتبار . والمحكمة المختصة بالغاء الحكم برد  
الاعتبار هى المحكمة التى أصدرت الحكم برد الاعتبار . وينسدر الحكم  
بناء على طلب النيابة العامة .

وغنى عن البيان أن الغاء الحكم برد الاعتبار فى الحالتين يتصرف الى  
أى أحكام صدرت ضد المحكوم عليه ولو كانت من محاكم عادية .

#### الظمن فى الحكم الصادر فى طلب رد الاعتبار :

أجازت المادة التاسعة الظمن فى الحكم الصادر فى طلب رد الاعتبار  
بلمرئ طلب إعادة النظر . وقصرت الظمن على سبب واحد هو الخطأ فى  
تطبيق القانون أو تأويله . ولهذا أجازت الظمن للنيابة العسكرية وللمحكوم  
عليه . ويقدم طلب إعادة النظر الى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم  
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم . ويتضمن الطلب بيان الحكم  
والأسباب التى بنى عليها الظمن . وهذا الميعاد يفترض أن الحكم فى طلب  
رد الاعتبار قد أودعت أسبابه فى تاريخ النطق به . فاذا لم يودع أسباب  
الحكم فنرى أن ميعاد الظمن يبدأ من تاريخ ايداع تلك الأسباب اذا تأخر  
عن ميعاد الثمانية أيام المقررة لميعاد تنظيى لايداع الأسباب وفقا لقانون  
الاجراءات الجنائية .

ويمال طلب إعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه الى  
محكمة عسكرية عليا أخرى تنظره وتفصل فيه فى غرفة المداولة . ويجوز  
لها سماع أقوال النيابة العسكرية وطالب رد الاعتبار . ويكون لها فى حالة  
قبول الظمن الغاء الحكم المطعون فيه والفصل فى طلب رد الاعتبار .

ويلاحظ أن الجهة المختصة بنظر طلب إعادة النظر فى أحكام رد الاعتبار  
ليست هى الجهة المختصة بنظر طلب إعادة النظر فى الأحكام الصادرة فى  
الموضوع . وهذا الاختلاف مرجعه الى أن أحكام المحكمة العسكرية فى  
طلب رد الاعتبار هو نهائى وغير خاضع لنظام التصديق .

### ثانيا : رد الاعتبار القانوني

يقصد برد الاعتبار القانوني رد اعتبار المحكوم عليه بقوة القانون لمرور مدة زمنية معينة على تاريخ تنفيذ العقوبة كاملة أو سقوطها بسببى المدة ، ودون حاجة الى طلب من المحكوم عليه أو سديق حكم برد الاعتبار . وهو يقرر بالنسبة للجنايات والجنع دون تمييز بين أنواعها . ومع ذلك فقد ميز المشرع بعض أنواع الجنع وقرر لها مددا مساوية للسدد المتطلبية فى عقوبة الجناية كما سنرى .

#### شروط رد الاعتبار القانونى :

نصت المادة ١٦ على أن يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الأجل الآتية على المحكوم عليه حكم بعقوبة فى جناية أو جنحة مسا يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق :

أولا : بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة فى جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم ، وفى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات ( جرائم قتل الحيوانات واتلاف المزروعات ) وفى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ما قانون الأحكام العسكرية ( جرائم السرقة والاختلاس ) متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بسببى المدة اثنتا عشرة سنة .

ثانيا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة فى غير ما ذكر فى بند أولا متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو ست سنوات .

ثالثا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة وكان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عاقدا أو كانت العقوبة قد سقطت بالتقادم فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

رابعا : استثنى المشرع بعض الجنائيات فى الجنع من المواد السابقة وجعل لها مددا متميزة . وهذه الجنائيات والجنع هى المنصوص عليها فى المواد ١٣٩ ( فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ) وهى من جرائم مخالفة واجبات

الخدمة والحراسة ، و ١٤٠/٢ ، ١٤٢ ( جرائم النهب والافقار والاتلاف ) .  
١٤٦ ، ١٤٧ ( جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء ) ١٢٨ ، ١٤٩ .  
١٥٠ ( جرائم اساءة استعمال السلطة ) ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ فى غير  
خدمة الميدان ( جرائم عدم اطاعة الأوامر ) ، ١٥٥ ، ١٥٦ ( جرائم الهروب  
والغياب ) ، ١٥٧ ، ١٥٨ ( جرائم التمارض والتشويه ) ، ١٥٩ ( جرائم  
الدخول فى الخدمة بطريق الغش ) ، ١٦٠ ، ١٦١ ( الجرائم المتعلقة  
بالمحبوسين ) ، ١٦٢ ، ١٦٣ ( الجرائم المتعلقة بالمحاكم العسكرية ) ، ١٦٤ .  
١٦٥ ، ١٦٦ ( جرائم الاخلال بمقتضيات النظام العسكرى ) وذلك بضى  
أربع سنوات فى حالة عقوبة الجنائية ، وستين فى حالة عقوبة الجنحة على  
تنفيذ العقوبة أو سقوطها بضى المدة اذا لم يصدر خلال تلك الأجل على  
الحكوم عليه حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق أو يدون بالمفلات  
والتماذج العسكرية ، وقد ساوى المشرع هنا بين تنفيذ العقوبة وبين سقوطها  
بضى المدة على خلاف الخطة التى اتبعها فى الأحوال الأخرى . وغنى عن  
البيان أنه اذا كان الحكم قد صدر مشمولاً بإيقاف لتنفيذ فإن مرور مدة  
الثلاث سنوات دون إلقاء وقف التنفيذ يعتبر الحكم كأن لم يكن . وهذا  
تناقض وقع فيه النص اذ يجعل المحكوم عليه بعقوبة الحبس أقل من سنة  
مع النفاذ فى مركز أفضل من المحكوم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة .  
ولا مناص لتدارك هذا التناقض الا بعمل تشريعى .

#### آثار رد الاعتبار

##### الآثار الجنائية :

يترتب على رد الاعتبار سواء كان قضائياً أو قانونياً ، محو الحكم  
القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من آثار  
كالحرمان من الحقوق والمزايا واحتساب سابقة فى العود ، ويعود للمحكوم  
عليه كل الحقوق والمزايا التى حرم منها بناء على حكم الادانة حتى  
بالنسبة للحرمان المؤبد .

#### الآثار الجنائية :

لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب له عن حكم الادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .  
فجميع هذه الحقوق لا تسقط برد الاعتبار وانما تسقط وفقا للقواعد المقررة في القانون المدني . فرد الاعتبار هو نظام جنائي لمحو الآثار الجنائية المترتبة على الحكم بالادانة دون مساس بحقوق الغير المدنية .  
ونظر لأن عقوبة الغرامة فتحول الى دين في ذمة المحكوم عليه ، فإن رد الاعتبار لا يعنى المحكوم عليه من مبلغ الغرامة الذي لم يستطيع الوفاء به .

تم بفضل الله وتوفيقه





## فهرس

الصفحة

الموضوع

### الباب الاول

#### في التعريف بقانون العقوبات العسكرية

### الفصل الاول

وضع قانون العقوبات العسكرية بالنسبة لقانون العقوبات العام

- ١ - مقدمة تاريخية
- ٢ - قانون العقوبات العسكري المصري
- ٣ - التفسيرات المختلفة لقانون العقوبات ووضع قانون العقوبات العسكري فيها
- ١٢ - اولاً : قانون العقوبات الاساس وقانون العقوبات التكميلي
- ١٣ - ثانياً : قانون العقوبات العام وقانون العقوبات الخاص
- ١٥ - تصور التفسيرات السابقة عن تحديد جوهر قانون العقوبات العسكري
- ١٦ - ٥ - الطبيعة الخاصة لقانون العقوبات العسكري
- ١٨ - ٦ - التفرقة بين القانون التكميلي والقانون الخاص وبين التشريع الخاص
- ٢٠ - ٧ - مظاهر الطبيعة الخاصة للتشريع الجنائي العسكري
- ٢٢ - اولاً : من حيث الاشخاص الخاضعين له
- ٢٢ - ثانياً : من حيث الوقائع التي يحكمها
- ٢٣ - ثالثاً : من حيث العقوبات
- ٢٣ - رابعاً : من حيث الاختصاص
- ٢٤ - ٨ - مصادر التشريع الجنائي العسكري
- ٢٤ - الاول : التشريعات العسكرية
- ٢٧ - ٩ - تعريف التشريع الجنائي العسكري
- ٢٧ - ١٠ - علاقة التشريع الجنائي العسكري بقانون العقوبات العام
- ٢٧ - اولاً : من حيث التجريم
- ٣٥ - ١١ - علاقة التشريع الجنائي العسكري بقانون العقوبات العام
- ٣٥ - ثانياً : من حيث الاختصاص بالتطبيق
- ( م ٣١ - قانون الاحكام العسكرية )

الموضوع	الصفحة
١٢- قواعد تفسير قانون العقوبات العسكري - نقد الرأي	٢٧
القاتل بالتفسير الضيق	٢٧
١٣- قواعد تفسير النصوص الجنائية - التفسير الغامض للنص	٤١
أولا : التفسير الغامض للنصوص الجنائية	٤١
١٤- ثالثا : حظر القياس في المواد الجنائية التجريبية	٤٥
حظر القياس في النصوص الاستثنائية	٥١
١٦- نتائج تطبيق القواعد العامة في تفسير النصوص الجنائية	٥٤
على نصوص قانون العقوبات العسكري	٥٤
ثالثا : عدم جواز القياس بصدد النصوص الاستثنائية	٥٦
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>في نطاق تطبيق قانون العقوبات العسكري</b>	
١ - الطوائف المختلفة الخاضعة لقانون الاحكام العسكرية	٥٨
وحدود كل طائفة	٥٨
أولا : المعيار الشخصي : العسكريون	٥٩
ثانيا : المعيار الوظيفي : المدنيون الملحقون بالعسكريين	٦١
ثالثا : المعيار المعنوي : الامراء الخفيون	٦٢
٢ - معيار المصلحة المحيطة باعتباره الاساس في تفريد	٦٥
الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون	٦٥
٣ - خضوع الطوائف المختلفة للقواعد الاجرائية في قانون	٦٧
الاحكام العسكرية	٦٧
أولا : العسكريون	٦٧
ثانيا : المدنيون الملحقون بالعسكريين	٧١
ثالثا : الامراء العاديين	٧٢
٤ - حكم الطوائف المختلفة من حيث الخضوع للقواعد الامرة	٧٢
الموضوعية في قانون الاحكام العسكرية	٧٢
أولا : العسكريون	٧٦
ثانيا : الملحقون بالعسكريين	٧٧
٥ - الصفة العسكرية : ثبوتها وزوالها وعلاقة ذلك بتطبيق	٧٩
قانون الاحكام العسكرية	٧٩
٦ - سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث المكان	٨٢

الموضوع	الصفحة
الحالة الاولى	٨٣
الحالة الثانية	٨٤
اولا : مبنية نصوص قانون الاحكام العسكرية	٨٥
ثانيا : شخصية نصوص قانون الاحكام العسكرية	٨٦
٧ — مدى امكان تطبيق الشروط الخاصة بمبدأ شخصية	
النص في محيط قانون الاحكام العسكرية	٩١
٨ — سريان قانون الاحكام العسكرية من حيث الزمان	٩٣

### السبب الثاني

### في الجريمة العسكرية

### الفصل الاول

### تعريف الجريمة العسكرية وحدودها

١ — تعريف الجريمة العسكرية بالاستعانة بمقياس الاختصاص	
القضائي	٩٥
٢ — المقياس الشفهي في تعريف الجريمة العسكرية	٩٧
٣ — قصور التعريفات الشكلية وضرورة التعريف الموضوعي	
المصلحة المحيطة كأساس للتعريف	٩٩
١ — استعانة المشرع بعنصر المصلحة المحيطة كضابط	
لاختصاص القضاء العسكري وبالتالي كضابط للجريمة	
العسكرية	١٠٢
٥ — اتمتة التعريف الموضوعي للجريمة العسكرية على	
التعريفات الشكلية	١٠٨
اولا : الجرائم المنصوص عليها في القانون العسكري	١١٠
ثانيا : الجرائم المنصوص عليها بقانون العقوبات العام	
والتوانين العامة الاخرى	١١٠
٦ — تقسيم الجرائم العسكرية الى جنائيات وجنح ومخالفات	١١٤
٧ — التقسيمات الاخرى للجريمة العسكرية	١٢٢

### الفصل الثاني

### في التكوين القانوني للجريمة العسكرية

١ — الاتجاه التحليلي والاتجاه الشمولي للجريمة	١٢٦
٢ — العناصر المكونة للجريمة	١٢٧

الصفحة

الموضوع

- ١٢٨ ٣ — التقسيم الثنائي والتقسيم الثلاثي لاركان الجريمة  
١٣١ ٤ — اركان الجريمة وملتزمات الجريمة  
١٣٤ ٥ — الاركان العامة للجريمة العسكرية

المبحث الاول

الركن الملقى في الجريمة العسكرية

- ١٣٥ ١ — السلوك الانساني  
١٣٦ ٢ — الشكل الايجابي للسلوك الانساني ( الفعل )  
١٣٨ ٣ — حكم الاعمال الالية او الطعنائية  
١٤٠ ٤ — الامتناع  
١٤٢ ٥ — النتيجة الاجرامية

المبحث الثاني

اولا : ركن عدم المشروعية في الجريمة العسكرية

- ١٤٥ ١ — مفهوم عدم المشروعية  
١٤٨ ٢ — ما يجب أن يحمله عليه عدم المشروعية  
١٥٠ ٣ — النصوص التي تحدد عدم المشروعية في الجرائم العسكرية  
ثانيا : اسباب انتفاء عدم المشروعية في الجريمة العسكرية  
١٥١ ١ — متى تنتهي عدم المشروعية  
١٥٢ ٢ — الدفاع الشرعي  
١٥٤ الدفاع الشرعي والجرائم العسكرية البحتة والمختلطة  
١٦١ ٣ — حالة الضرورة والجرائم العسكرية  
١٦٢ ٤ — استعمال الحق  
١٦٣ اولا : استعمال الحق والخدمة العسكرية  
ثانيا : استعمال الحق والجرائم العسكرية البحتة  
والمختلطة  
١٦٤ ٥ — اداء الواجب  
١٦٦ اولا : الامر القانوني وشروطه  
١٦٧ ١ — الامر القانوني  
١٦٨ ٢ — صدور الامر من شخص الفاسط الاعلى  
١٦٩ ثانيا : الامر غير المشروع  
١٧٠ ٦ — رضاه المجنى عليه  
١٧١

### المطلب الثالث

#### الركن المعنوي في الجريمة العسكرية

- ١ - تمهيد ١٧٩
- ٢ - الصفة العسكرية واثـر الخلط فيها ١٨٠
- ٣ - الصفة العسكرية في المجنى عليه واثـر الخلط فيها ١٨٠
- ٤ - الصفة العسكرية في المال موضوع الاعتداء ١٨٢
- ٥ - الجهل أو الخلط قاعـدة غير تجريبية ١٨٢

### الفصل الثالث

#### الاشكال المختلفة للجريمة العسكرية

- ١ - الجريمة التامة ١٨٧
- ٢ - الشروع في الجريمة العسكرية ١٨٩
- ٣ - حكم الشروع في قانون الاحكام العسكرية ١٩١
- ٤ - المشاكل التي تثيرها نص المادة ١٢٨ ١٩٢
- ٥ - حدود تطبيق المادة ١٢٨ من قانون الاحكام العسكرية ١٩٣
- ٦ - المساهمة الجنائية في الجرائم العسكرية ١٩٧
- اولا : المساهمة الاصلية ١٩٧
- ٧ - المساهمة الاصلية بالنسبة للانواع المخططة للجرائم العسكرية ١٩٩
- ٨ - المساهمة التبعية في الجريمة العسكرية ٢٠٠
- ٩ - حكم الخلط في شخص الفاعل في المساهمة الجنائية ٢٠٢
- ١٠ - التحريض غير المتبوع باثر ٢٠٤
- ١١ - تعدد الجرائم ٢٠٤
- ١٢ - الظروف التي تصاحب الجريمة العسكرية ٢٠٦
- اولا : الظروف القانونية في الجرائم العسكرية البحتة والمختلطة ٢٠٦
- ١٣ - اثر الظروف التي ينص عليها قانون العقوبات العام ٢٠٨
- على الجرائم العسكرية المخططة

### الباب الثالث

#### العقوبة في الجريمة العسكرية

- ١ - تمهيد ٢١٠

المنحة

الموضوع

- ٢١١ ٢ - أنواع العقوبات الأصلية في قانون الاحكام العسكرية  
النوع الاول  
٢١١  
النوع الثاني - العقوبات الأصلية للضباط  
٢١٢  
النوع الثالث - العقوبات الأصلية لسف الضباط والجنود  
٢١٣  
٣ - الطبيعة القانونية للعقوبات الأصلية الخاصة  
٢١٤  
٤ - اثر الحكم بالعقوبات الأصلية في قانون الاحكام العسكرية  
فيما يتعلق بالمعسود  
٢١٥  
٥ - قواعد تنفيذ العقوبات الأصلية  
٢١٦  
٦ - العقوبات التبعية والعكسية في قانون الاحكام العسكرية  
٢١٦

الباب الرابع  
الجرائم العسكرية  
في قانون الاحكام العسكرية

٢١٨

تهديد

الفصل الاول

جرائم امن الدولة في قانون الاحكام العسكرية  
الجرائم المرتبطة بالمعسود

- ٢٢٠ ١ - المسلحة المحمية في هذه الجرائم  
٢٢٠ ٢ - الاركان المشتركة في الجرائم المرتبطة بالمعسود  
اولا : حالة الحرب  
٢٢١  
ثانيا : صفة الجاني  
٢٢٢  
٣ - الجرائم المرتبطة بالمعسود في ارتكائها الخاصة  
اولا : الجرائم المرتبطة بالمعسود المنصوص عليها في المادة  
٢٢٣ ١٣. احكام عسكرية  
٢٢٣ ١ - ارتكاب العار بتركه او تسليحه حامية او محلا او موقعا  
او مركزا او تحريضه على ذلك (المادة ١٣/١)  
٢٢٣ الصورة الاولى  
٢٢٤ الصورة الثانية  
٢٢٤ الموضوع المادى للسلوك الاجرامى  
٢٢٤ النتيجة الاجرامية  
٢٢٥ الركن المعنوى

الموضوع	الصفحة
الشروع	٢٢٥
المساهمة الجنائية	٢٢٥
العقوبة	٢٢٦
٢ — ارتكابه المار برميحه أسلحته أو ذخيرته أو مهماته أو تجهيزاته أمام العدو	٢٢٦
الموضوع المادى للسلوك الإجرامى	٢٢٧
الركن المعنوى	٢٢٧
الشروع	٢٢٧
العقوبة	٢٢٧
٣ — تسهيله دخول العدو راضى الجمهورية أو تسليمه منها أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو أدوية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل فى ذلك بدون أن يستلزم جميع وسائل الدفاع التى لديه وبدون أن يعمل كل ما يأمر به الواجب والشرف	٢٢٧
السلوك الإجرامى	٢٢٨
النتيجة الإجرامية	٢٢٨
الركن المعنوى	٢٢٩
الشروع	٢٢٩
العقوبة	٢٢٩
٤ — تسليمه العدو أو احدا من يعملون لمسلحته أو انشئ اليه بأى صورة وعلى أى وجه وبأى وسيلة كلفت سرا من سرار الدفاع أو توصيل بأية طريقة الى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو أو لاحد من يعملون لمسلحته ، وكذلك اتلافه لمصلحة العدو شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لان ينفع به	٢٢٩
الركن المادى	٢٣٠
الركن المعنوى	٢٣١
الشروع	٢٣١

الصفحة	الموضوع
٢٣١	المعقوبة
٢٣٢	٥ - تسليمه للعدو الجنود اللذين تحت قيادته ، او امداده بالاسلحة او الذخيرة او بالمؤونة
٢٣٢	الركن المعنوى
٢٣٢	الشروع
٢٣٢	المعقوبة
٢٣٣	٦ - مكتابة العدو او بلميه اياه اخبارا بطريق الخيانة ، او اتصاله به بنقسه او بواسطة غيره باية صورة كانت *
٢٣٣	الركن المعنوى
٢٣٤	الشروع
٢٣٤	المعقوبة
٢٣٤	٧ - ارساله راية الهدنة او التسليم الى العدو ، او رفعها بطريق الخيانة او الجبن او بدون ان يكون لديه سلطة قانونية لاجراء ذلك او بدون امر صريح
٢٣٤	الركن المعنوى
٢٣٥	الشروع
٢٣٥	المعقوبة
٢٣٥	٨ - اشاعة اخبار بالفاظ شفهية او كتابية او بالاشارة او باية وسيلة اخرى تؤدى الى وقوع رعب و فشل بين القوات، او استعماله الفاظا او اشارات تؤدى الى ذلك فى اثناء المعركة او قبل الذهاب اليها
٢٣٦	الركن المعنوى
٢٣٦	الشروع
٢٣٦	المعقوبة
٢٣٦	٩ - اساءة التصرف امام العدو بحالة يظهر منها الجبن او اغراؤه الاخرين بذلك
٢٣٧	الركن المعنوى
٢٣٧	الشروع
٢٣٧	المعقوبة
٢٣٧	١٠ - اجراؤه عملا يعتمد به عرقلة تقدم او تحرك او نوز القوات المسلحة باكلها او باى قسم منها



الصفحة	الموضوع
٢٣٨	الركن المعنوى
٢٣٨	الشروع
٢٣٨	المعقوبة
٢٣٨	ثانيا : الخطأ غير الممدى والجرائم المنصوص عليها بالمادة ١٣٠
٢٤٠	ثالثا : جريمة الابتزاز عن الإبلاغ
٢٤٠	الركن المعنوى
٢٤١	الشروع
٢٤١	المعقوبة
٢٤١	رابعا : الدخول الى مواقع عسكرية من قبل العدو
٢٤١	الركن المادى
٢٤٢	الركن المعنوى
٢٤٢	الشروع
٢٤٢	المعقوبة

## الفصل الثانى

### جرائم الاسر واساءة معاملة الجرحى

٢٤٣	أولا : الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٤
	١ - وقوعه اسيرا لعدم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات
	أو لسبب مخالفته الاوامر أو لسبب اهماله واجباته
٢٤٣	عمدا
٢٤٣	الركن المعنوى
٢٤٤	صفة الجانى
٢٤٤	الشروع
٢٤٤	المعقوبة
	٢ - وقوعه في قبضة العدو واستعادته حريته منه
٢٤٥	بشرط الا يحمل عليه السلاح بعد ذلك
٢٤٥	الركن المعنوى
٢٤٥	صفة الجانى
٢٤٥	المعقوبة
	٣ - وقوعه في الاسر ، وتخيره بالعودة الى الوطن
٢٤٥	فرفض ، أو كان بإمكانه العودة فغتلف

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	الركن المعنوى
٢٤٧	الشروع
٢٤٧	العقوبة
	٤ - بعد أن وقع في الأسر التحدى مختاراً بالقوات المسلحة المعادية ، أو قام مختاراً بأى عمل في خدمة العدو أو مساعدته ، أو أنشئ إليه بمعلومات نفس أمن أو سلامة القوات المسلحة
٢٤٧	الركن المعنوى
٢٤٨	الشروع
٢٤٨	العقوبة
	٥ - بعد حمايته بنفسه أو بواسطة غيره على أسر أو أحد رميا العدو المعتقلين أو خبأة أو سهل غراره ولم يسلمه الى السلطات المختصة
٢٤٨	العناصر المكونة للركن المادى
٢٤٨	الركن المعنوى
٢٤٨	الشروع
٢٤٨	العقوبة
	٦ - جريمة نقض العهد وحمل السلاح من جديد على الجمهورية العربية المتحدة
٢٤٩	الركن المعنوى
٢٤٩	الشروع
٢٤٩	العقاب
٢٥٠	ثالثاً : جريمة سرقة الجثث العسكرية والجرحى
٢٥١	الركن المعنوى
٢٥١	الشروع
٢٥١	العقاب
٢٥١	رابعاً : جريمة اساءة معاملة الجرحى
٢٥١	الركن المادى
٢٥١	الركن المعنوى
٢٥١	العقوبة

### الفصل الثالث

#### جرائم الفتنة

- ٢٥٣ أولاً - صفة الجاني  
٢٥٣ ثانياً - المصلحة المحمية  
٢٥٣ ثالثاً - الفتنة  
٢٥٥ ٣ - جرائم الفتنة المنصوص عليها بالمادة ١٣٨  
٢٥٧ الركن المعنوي  
٢٥٧ ثالثاً -  
٢٥٨ ٤ - العقوبة المقررة لجرائم الفتنة  
٢٥٨ ٥ - الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٨ نقرة ( ١ )  
٢٥٩ الشروع  
٢٥٩ الركن المعنوي  
٢٦٠ العقوبة  
٢٦٠ جريمة الانفاق الجنائي  
٢٦٠ العقوبة  
٢٦١ صفة الجاني  
٢٦١ الركن المادي  
٢٦١ الركن المعنوي  
٢٦٢ العقوبة  
٢٦٢ ثالثاً : التفسير في الإبلاغ عن الترويج والتجيد  
٢٦٢ الركن المعنوي  
٢٦٢ العقوبة

#### الفصل الرابع

#### جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة

- ٢٦٤ ١ - العناصر المشتركة في هذه الجرائم  
٢٦٤ أولاً - المصلحة المحمية  
٢٦٤ ثانياً - صفة الجاني  
٢٦٤ ٢ - الأنواع المختلفة لجرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة  
٢٦٥ أولاً - التواجد في حالة سكر أثناء تكليفه بعمل من أعمال الخدمة  
٢٦٥ ثانياً - نومه أثناء قيامه بعمل من أعمال الخدمة أو المراقبة أو الحراسة  
٢٦٥ ثالثاً - تركه خدمته أو نقطته قبل تغييره قاتلونا أو بدون أمر من ضابطه الأعلى  
٢٦٥

الصفحة

الموضوع

- ٢٦٦ رابعا - تركه مركزه أو وحقته بحجة إخلاء جرحى أو  
التقبض على لىرى أو للذهب أو سلب الفنائم  
خامسا - انشاء بطريق الخيانة كلمة السر أو الاصطلاح  
الكودى أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها  
أو تبليغها بقصد الخيانة أو للفضيل بخلاف  
٢٦٦ ما بلغه  
سادسا - اطلاقه أسلحة نارية أو استعماله اشارات  
مؤنوية أو الفاظا أو وسائل أخرى بحيث تمكن من  
تصد من إيقاع الفشل أو اعلان الكيسة كذبا سواء  
كان ذلك أثناء المعركة أو في زمن السير أو الميدان أو  
٢٦٦ في أى وقت آخر  
سابعا - بروره رغبا من الحرس ، أو معاملته بالعنف أو  
الشدة أثناء خدمته أو بسببها أو التبرد عليه بقصد  
٢٦٨ بئمه من القيام بالمهمة الموكلة اليه  
٢٦٩ ٣ - العقوبة المقررة للجرائم السابقة

الفصل الخامس

جرائم النهب والانتقاد والاتلاف

- ٢٧٠ أولا - المصلحة المحمية في جرائم النهب والانتقاد والاتلاف  
٢٧١ ثانيا - صفة الجاني  
٢٧١ ١ - جريمة انتلاف أو تعيب ممتلكات القوات المسلحة  
٢٧٢ الركن المادى  
٢٧٤ الركن المعنوى  
٢٧٥ العقوبة  
٢٧٥ ٢ - جريمة النهب والانتلاف لاملاك غير متعلقة بالقوات المسلحة  
اولا - تخريب أو انتلاف الاملاك عمدا بدون امر من ضابطه  
٢٧٦ الاعلى  
٢٧٦ الركن المادى  
٢٧٧ الركن المعنوى  
٢٧٧ ثانيا - الهجوم على بيت أو محل آخر طلبا للنهب  
٢٧٨ الركن المعنوى  
٢٧٨ العقوبة

الموضوع	الصفحة
٣ - جرائم ائتلاف واساءة استعمال المهمات والادوات العسكرية المتعلقة بالجائى	٢٧٨
لولا - جريمة اساءة استعمال الاسلحة والملبوسات والمهمات	٢٧٩
الركن المعنوى	٢٧٩
ثانيا - جريمة الائتلاف او الانقياد باهمال	٢٨١
السلوك المادى	٢٨١
الركن المعنوى	٢٨٢
العقوبة	٢٨٢

### الفصل السادس

#### جرائم السرقة والاختلاس

١ - تهديد	٢٨٣
٢ - الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٤٣	٢٨٣
الجريمة الاولى - اختلاس الاموال العامة	٢٨٤
العناصر المكونة للركن المادى	٢٨٤
الركن المعنوى	٢٨٥
العقوبة	٢٨٦
الجريمة الثانية - جريمة السرقة والاستيلاء	٢٨٧
العناصر المكونة للركن المادى	٢٨٧
الركن المعنوى	٢٨٧
حكم الاختفاء	٢٨٨
العقوبة	٢٨٨
الجريمة الثالثة - الاستيلاء على اموال مملوكة للقوات المسلحة او القوات الحليفة	٢٨٨
العقوبة	٢٨٩
٢ - جريمة سرقة الاسلحة والذخيرة المنصوص عليها بالمادة ١٤٤	٢٩٠
العناصر المكونة للجريمة	٢٩٠
١ - صفة الجائى	٢٩٠
٢ - الركن المعنوى	٢٩١
العقوبة	٢٩١
٢ - جريمة الاختفاء المنصوص عليها بالمادة ١٤٥	٢٩١
عناصر الجريمة	٢٩١

الصفحة	الموضوع
٢٩١	١ - صفة التجاني
٢٩١	٢ - فعل الاختفاء
٢٩٢	٣ - موضوع الاختفاء
٢٩٢	٤ - مصدر الأموال موضوع الاختفاء
٢٩٢	٥ - الركن المعنوي
٢٩٢	العقوبة

### الفصل السابع

#### جرائم الاعتداء على القادة والرؤساء

٢٩٣	١ - جريمة الاعتداء على القادة
٢٩٣	الركن المادي
٢٩٤	الركن المعنوي
٢٩٤	العقوبة
٢٩٤	٢ - جريمة اغتيال روح النظام العسكري
٢٩٤	الركن المادي
٢٩٥	الركن المعنوي
٢٩٥	العقوبة

### الفصل الثامن

#### جرائم إساءة استعمال السلطة

٢٩٦	١ - جرائم تأخير المؤونة والتعدي على القاتمين بها
	الجريمة الأولى : التعدي على شخص أت بمؤونة أو
٢٩٧	لسوازم للقوات
٢٩٧	عناصر الجريمة
٢٩٧	١ - صفة التجاني
٢٩٧	٢ - السلوك الإجرامي
٢٩٧	٣ - موضوع السلوك الإجرامي
٢٩٧	٤ - الركن المعنوي
٢٩٧	العقوبة
	الجريمة الثانية : جريمة التأخير للمؤونة أو نسبتها دون
٢٩٨	وجه حق لسلاله أو وحدته
٢٩٨	عناصر الجريمة

الموضوع	الصفحة
١ - صفة الجاني	٢٩٨
٢ - السلوك الإجرامى	٢٩٨
٣ - الركن المعنوى	٢٩٨
العقوبة	٢٩٩
٢ - جريمة اساءة بمعاملة المسكر	٢٩٩
عناصر الجريمة	٢٩٩
١ - صفة الجاني	٢٩٩
٢ - صفة المجنى عليه	٢٩٩
٣ - السلوك الإجرامى	٢٩٩
٤ - الركن المعنوى	٢٩٩
العقوبة	٣٠٠
٢ - جريمة الابتناع عن تسليم الممتلكات	
عناصر الجريمة	٣٠٠
١ - صفة الجاني	٣٠٠
٢ - التسليم	٣٠٠
٣ - الابتناع من الدفع	٣٠١
٤ - الركن المعنوى	٣٠١
العقوبة	٣٠١
١ - جريمة الاقتراض من المسكر	
عناصر الجريمة	٣٠١
العقوبة	٣٠١

### الفصل التاسع

#### جرائم عدم اطاعة الاوامر

١ - جريمة التردد	٣٠٢
العناصر المكونة للجريمة	٣٠٢
٢ - جريمة عدم اطاعة الاوامر عبدا	٣٠٢
العقوبة	٣٠٢
٣ - جريمة الاهمال فى اطاعة الاوامر	٣٠٤

## **الفصل العاشر** **الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية**

### **المبحث الاول** **في جرائم الهروب والغياب**

- ١ - تمهيد ٢٠٥
- ٢ - جريمة الهرب والشروع فيه ٢٠٥
- ٣ - التحريض او المساعدة على الهروب ٢٠٦
- ٤ - جرائم المساعدة وعدم التبليغ عن الهروب ٢٠٦
- ٥ - جريمة الغياب ٢٠٧

### **المبحث الثاني** **جرائم التمارض والتشويه**

- ١ - جرائم التمارض والتشويه ٢٠٩
- ٢ - جريمة الشروع في الانتحار ٢٠٩
- شروعه في قتل نفسه ٢٠٩

### **المبحث الثالث** **جرائم الدخول في الخدمة بطريق الفش**

- ١ - جريمة الدخول في خدمة القوات المسلحة مع انه احد  
عساكرها ٢١٠

### **الفصل الحادي عشر** **الجرائم المتعلقة بالمحبوسين**

- ١ - جرائم الافراج دون حق عن المحبوسين وتمكينهم من الهرب ٢١٢
- اولا : جريمة الافراج دون اذن قانوني ٢١٢
- ثانيا : تمكين المحبوسين من الهرب ٢١١
- ٢ - جريمة الهروب من السجن ٢١٥

### **الفصل الثاني عشر** **الجرائم المتعلقة بالحاكم العسكرية**

- ١ - جريمة الامتناع عن الشهادة ٢١٦
- ٢ - امانة هيئة المحكمة ٢١٨



الفصل الثالث عشر

جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكري

- ١ - جريمة السلوك المريب ٢٢٠
- ٢ - جريمة البلاغ الكاذب ٢٢٠
- ٣ - جريمة السلوك المضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري ٢٢٢
- ملحق : بالتعديلات التي استحدثتها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ٢٢٥
- اختصاص القضاء في ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ٢٢٦

القسم الثاني

الإجراءات الجنائية

الباب الأول

مرحلة جمع الاستدلالات

الفصل الأول

اختصاصات مأموري الضبط المتعلقة بالاستدلال

- ١ - تمهيد ٢٣٥
- القسم الأول ٢٣٥
- القسم الثاني ٢٣٦
- واجبات أعضاء الضبط القضائي العسكري ٢٣٧
- أولا : قبول التبليغات ٢٣٧
- ثانيا : إجراء التحريات ٢٣٧
- ثالثا : جمع الاستدلالات ٢٣٧
- تحرير محضر الاستدلالات ٢٣٨
- جمع الاستدلالات في حالة التلبس بجناية أو جنحة ٢٣٨

( م ٢٢ - الأحكام العسكرية )

### الفصل الثاني

#### اختصاصات أعضاء الضبط القضائي العسكري بالتحقيق في غير أحوال التلبس

- ٣٢٠ أولاً : التفتيش على المتهم  
جواز اتخاذ الإجراءات التحفظية قبل صدور أمر
- ٣٢٠ القبض
- ٣٢١ الأمر بالقبض والإحضار
- ٣٢١ سماع أقوال المتهم المقبوض عليه
- ٣٢٢ ثانياً : تفتيش شخص المتهم
- ٣٢٢ ففي غير أحوال التلبس
- ٣٢٢ التفتيش الإداري
- اختصاص مضمون الضبط القضائي العسكري بتفتيش
- ٣٢٣ الأشخاص في أحوال التلبس
- ٣٢٣ القاعدة العامة
- ٣٢٤ بالنسبة لشخص المتهم
- ٣٢٤ بالنسبة لشخص غير المتهم
- ٣٢٥ ثالثاً : تفتيش الأماكن
- ٣٢٥ ١ - الأماكن المسكونة
- ٣٢٦ ٢ - الأماكن العسكرية غير المسكونة

### الباب الثاني

#### إجراءات التحقيق

### الفصل الأول

#### تحقيق القائد

- ٣٢٩ المقصود بالقائد
- ٣٢٩ الجرائم الداخلة في اختصاص القائد كسلطة تحقيق
- ٣٥١ حكم الجرائم العسكرية المختلطة
- ٣٥٢ إجراءات التحقيق التي يملكها القائد أو مجلس التحقيق
- ٣٥٣ الأمر بالتحفظ

الصفحة	الموضوع
٣٥٤	الحالات التي يجوز فيها الأمر بالتحفظ العسكرى
٣٥٤	أولا الجرائم الجنسية
٣٥٤	ثانيا : الاخلال الجسيم بالانضباط العسكرى
٣٥٥	ثالثا : خشية قرار المتهم
٣٥٥	انواع التحفظ العسكرى
٣٥٥	التحفظ الشديد
٣٥٦	التحفظ البسيط
٣٥٦	المختص بإصدار أوامر التحفظ وبياناته
٣٥٧	المصادقة على التحفظ بالنسبة للضباط
٣٥٨	الاخطار بأوامر التحفظ
٣٥٨	مدة التحفظ
٣٥٩	تنفيذ التحفظ
٣٦٠	رفع التحفظ
٣٦١	التصرف في تحقيق القائد
٣٦١	أولا : اذا كانت الجريمة المرتكبة داخله في الاختصاص

## الفصل الثانى

### التحقيق بواسطة النيابة العسكرية

٣٦٥	جهاز النيابة العسكرية
٣٦٦	اختصاص النيابة العسكرية
٣٦٨	ثانيا : سلطات التحقيق المخولة للنيابة العسكرية
٣٧٢	اختصاص القاضى الجزئى ومدى ثبوته للنيابة العسكرية
٣٧٢	الأوامر الاحتياطية
٣٧٢	الأمر بالحبس الاحتياطى
٣٧٢	١ - النيابة العسكرية
٣٧٤	٢ - قاضى المحكمة العسكرية المركزية
٣٧٤	٣ - المحكمة العسكرية العليا
٣٧٥	٤ - محكمة الموضوع
٣٧٥	تنفيذ أمر الحبس الاحتياطى
٣٧٥	الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا
٣٧٦	حبس المتهم المفرج عنه

المفحة

الموضوع

- ٣٧٦ التصرف في التحقيق
- ٣٧٧ أولا : الامر بالاوجه لاتباع الدموى الجنائية
- ٣٧٧ الاسباب القانونية للامر
- ٣٧٨ الاسباب الموضوعية للامر
- ٣٧٨ السلطة المختصة باصدار الامر بالوجه
- ٣٧٨ حجية الامر بالاوجه
- ٣٧٩ ثانيا : الامر بالاحالة
- ٣٧٩ ١ - بالنسبة لجرائم الضباط
- ٣٨٠ ٢ - بالنسبة لجرائم ضباط الصف والجنود
- ٣٨٠ ٣ - بالنسبة لجرائم المدنيين
- ٣٨٠ المحاكم العسكرية المختصة
- ٣٨١ حكم الارتباط
- ٣٨٢ ثالثا : الامر بالحفظ اكتماء بالجزاء الانتدابى
- الباب الثانى
- في المحاكمة
- تنظيم القضاء الجنائى العسكرى
- الفصل الاول
- انواع المحاكم العسكرية وتشكيلها
- ٣٨٣ انواع المحاكم العسكرية
- ٣٨٣ أولا : المحكمة العسكرية العليا
- ٣٨١ ثانيا : المحكمة المركزية لها سلطة عليا
- ٣٨١ ثالثا : المحكمة العسكرية المركزية
- الفصل الثانى
- اختصاص المحاكم العسكرية
- ٣٨٥ أولا : المحكمة العسكرية العليا
- ٣٨٥ ثانيا : المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة عليا
- ٣٨٦ ثالثا : المحكمة المركزية
- ٣٨٧ استثناء القضاء العسكرى من قواعد الاختصاص المكاني
- ٣٨٧ عدم جواز اختصاص القضاء العسكرى بالدموى المدنية

الصفحة	الموضوع
٢٨٧	تنازع الاختصاص بين القضاء العسكري وغيره من جهات القضاء الاخرى
	<b>الفصل الثالث</b>
	<b>القضاة العسكريون</b>
٣٩٢	تعيين القضاة
٣٩٣	صلاحية القضاة والمعارضة
٣٩٥	التنحى الجوازى
٣٩٦	مدى تعلق اسباب المعارضة بالنظام العام
	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>انقضاء الدعوى العسكرية</b>
٣٩٧	استبعاد بعض الجرائم من التنازع
٣٩٧	بدء سريان المدة
	<b>الباب الثانى</b>
	<b>فى المحاكمة</b>
	<b>الفصل الاول</b>
	<b>فى اجراءات المحاكمة ونظر الدعوى</b>
٣٩٩	تهديد
٣٩٩	اولا : حضور الخصوم
٤٠٠	ثانيا : العلانية
٤٠٠	ثالثا : التدوين
٤٠١	رابعا : ضمان حقوق الدفاع
٤٠١	ضبط الجلسة وادارتها
٤٠٢	سلطة المحكمة فى تعديل التهمة وتغيير الوصف
٤٠٢	المحاكمة الغيابية
	<b>الفصل الثانى</b>
	<b>فى الحكم</b>
٤٠٤	التعريف
٤٠٥	امداد الاحكام الصادرة بمعقوبة الجنائية بالنسبة للضباط

الصفحة	الموضوع
٤٠٥	الاجراءات الاحتياطية قبل النطق بالحكم
٤٠٦	تحرير الحكم
٤٠٧	توقيع الحكم
٤٠٨	مشتملات الحكم
٤٠٩	مشتملات الحكم الجنائي
٤٠٩	اولا : ديباجة الحكم
٤٠٩	١ — اسم الشعب
٤١٠	٢ — اسم المحكمة التي اصدرت الحكم
٤١٠	٣ — تاريخ اصدار الحكم
٤١١	٤ — اسماء القضاة وهيئة المحكمة
٤١١	٥ — البيانات المتعلقة بالمتهم وبياتى الخصوم
٤١١	٦ — الآثار المترتبة على اغفال بيانات الديباجة
٤١٣	٣ — ثانيا : الاسباب
٤١٣	التعريف بها وشروط صحتها
٤١٤	٤ — ١ — بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها
٤١٧	بيان الوقائع في حكم البراءة
٤١٨	٥ — ٢ — بيان النص القانونى المنطبق
٤٢٠	٦ — بيان النصوص المنطبقة في حالة البراءة
٤٢١	٧ — ٣ — التدليل الواضح والمستساغ
٤٢١	٨ — أولا : التدليل الواضح
٤٢٣	٢ — ألا يكون هناك تناقضا بين الادلة
٤٢٥	ثانيا : التدليل المستساغ
٤٢٧	٨ — مبدا تكامل الادلة
٤٢٩	٩ — ١ — الرد على الدفع والطبائ
٤٢٩	١٠ — ( ١ ) المقصود بالطبائات والدفع
٤٣٠	١١ — (ب) الشروط اللازم توافرها في الطبائات والدفع
٤٣٤	١٢ — (ج) الاثر المترتب على توافر الشروط الخاصة بالطبائات والدفع
٤٣٧	١٣ — ثالثا : منطوق الحكم

الصفحة	الموضوع
٤٣٧	التعريف به
٤٣٧	مشتل المنطوق
٤٣٨	شروط صحة المنطوق
٤٣٩	١ - حكم اغتيال الفصل في بعض الطلبات
٤٤٠	١٥ - أثر منطوق الحكم

### الفصل العاشر

#### في المضاريف

٤٤١	مادة ٣١٣
٤٤١	مادة ٣١٤
٤٤١	مادة ٣١٥
٤٤١	مادة ٣١٦
٤٤١	مادة ٣١٧
٤٤١	مادة ٣١٨
٤٤٤	مادة ٣١٩

### الباب الثاني

#### أجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان

٤٤٤	متمى يعد الشخص في خدمة الميدان
٤٤٤	الانثار المترتبة على حالة الخدمة في الميدان
٤٤٥	آثار حالة خدمة الميدان بالنسبة لإجراءات التحقيق
٤٤٦	آثار حالة خدمة الميدان بالنسبة لإجراءات المحاكمة
٤٤٦	أولا : تشكيل المحاكم
٤٤٧	الإجراءات أمام المحاكم الميدانية

### الباب الثالث

#### في التصديق على الأحكام والتماس إعادة النظر

### الفصل الأول

#### في التصديق

#### على أحكام المحاكم العسكرية

٤٤٩	أولا : سلطات التحقيق
٤٥٠	سلطات المصدق

الموضوع	الصفحة
ثانيا : ٢٥١	
ثالثا : ٢٥٢	
رابعا : ٢٥٢	

## الفصل الثاني

### في التماس اعادة النظر في احكام

#### المحاكم العسكرية

٢٥٥	اسباب الالتباس
٢٥٧	مدى جواز تقديم التماس اعادة النظر من النيابة العسكرية
٢٥٨	مدى جواز ابتناء الالتباس على اسباب اخرى خلاف ماذكر
٢٥٩	ميعاد الالتباس
٢٥٩	اجراءات تقديم الالتباس
٢٦١	لمحس الالتباسات
٢٦١	سلطة البت في الالتباس
٢٦١	السلطات المخولة لسلطة نظر الالتباس
٢٦٣	تقيد محكمة الامادة بقاعدة لا يضر ملأعن بلمنه

#### الباب الرابع

### في قوة الاحكام العسكرية

#### وتنفيذها

## الفصل الاول

### قوة الاحكام العسكرية

## الفصل الثاني

### في التنفيذ

٢٦٧	القاعدة العامة
٢٦٧	ارجاء التنفيذ
٢٦٨	تنفيذ عقوبة الاعدام
٢٦٨	تنفيذ العقوبات السالبة للحرية
٢٦٩	تنفيذ المبالغ المحكوم بها
٢٦٩	اشكالات التنفيذ



### الفصل الثالث

#### في

#### رد الاعتبار

٤٧٠	تمهيد
٤٧٠	أولاً : رد الاعتبار القضائي
٤٧١	شروط الحكم برد الاعتبار
	أما بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام
	المسكينة
٤٧٢	رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام
٤٧٣	إجراءات رد الاعتبار القضائي والحكم فيه
٤٧٥	انقضاء الحكم برد الاعتبار
٤٧٦	الطعن في الحكم الصادر في طلب رد الاعتبار
٤٧٧	ثانياً : رد الاعتبار القانوني
٤٧٧	شروط رد الاعتبار القانوني
٤٧٨	آثار رد الاعتبار
٤٧٨	الآثار الجنائية
٤٧٩	الآثار المدنية



تم الطبع بالمراقة العامة لمطبعة  
جامعة القاهرة والكتاب الجامعى  
المراقب العام  
البرنس حموده حسين

رقم الايداع : ٥٣١٧ سنة ١٩٨٣

الترقيم الدولى : ٢ - ٠٠٩٤ - ١٠ - ١٧٧









